جامعــة وهــران –1 أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

أطروحة دكتوراه علوم

في علم المكتبات والعلوم الوثائقية

بعنــوان:

حماية الملكية الفكرية: حقوق المؤلف في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية

إعداد الطالب :

جبران خليل ناصر

إشراف الأستاذ:

أ.د.حبار مختار

لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
عبد الإله عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	رئيسا
حبار مختار	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	مقررا
مهديد ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	مناقشا
علاهم رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر2	مناقشا
إيقاش فراس	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا
غانم نذير	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة2	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الشكر

قال الله تعالى : {ولئن شكرتم لأزيدنكم} سورة ابراهيم .الآية 7 .

إن من الحق والواجب على الباحث الذي أنجز رسالته العلمية، أن يفي بالشكر والتقدير لكل من يستحق ذلك:

الأستاذ المشرف الدكتور حبار مختار.

والأستاذ الدكتور شريفي عبد الواحد المشرف السابق، الذي تغمده الله برحمته الواسعة.

وشكر خاص للأستاذ الدكتور عبد الإله عبد القادر. والسادة الأساتذة أعضاء لجنة مناقشة أطروحة الدكتوراه.

مع موفور الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة قوميد فتيحة، لما بذلته من جهد في إنجاز هذه الأطروحة.

قائمة المحتويات

قائمة المختصرات.....9

قائمة الأشكال والجداول.....10

المقدمة.....12

تمهيد.....12

1- أهمية الدراسة ومبرراتها.....18

2- أهداف الدراسة.....19

3-الإشكالية.....20

4-الفرضيات.....21

5-المنهج المتبع.....22

6-حدود الدراسة.....24

8-خطوات الدراسة 25

9- مصطلحات الدراسة الأساسية.....26

الفصل الأول :الملكية الفكرية، مفهومها وتطورها التاريخي.....30

تمهيد.....30

المبحث الأول : مفهوم الملكية الفكرية وحق المؤلف.....32

المطلب الأول : تعريف حقوق الملكية الفكرية.....32

المطلب الثاني: أنواع الملكية الفكرية.....34

المطلب الثالث: أهمية حق المؤلف.....48

- أولا : الملكية الفكرية والمصلحة العامة للمجتمع.....48
- ثانياً :الأهمية الاقتصادية للملكية الفكرية.....49
- ثالثا : أهمية الملكية الفكرية في البحث العلمي.....50
- رابعا :الأهمية السياسية.....53

المبحث الثاني: التكييف القانوني لحقوق المؤاف.....55

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف.....55

المطلب الثاني: التعريف التشريعي لحقوق الملكية الفكرية.....58

المطلب الثالث : القالب الاتفاقي لتعريف حقوق الملكية الفكرية.....60

المطلب الرابع: الحقوق العينية والحقوق الشخصية.....77
المبحث الثالث : التطور التاريخي لحق المؤلف.....82
المطلب الأول : نشأة فكرة الملكية الفكرية.....82
المطلب الثاني: الملكية الفكرية في مختلف الحضارات.....83
1. حقوق المؤلف في حضارة بلاد الرافدين.....84
2. الحضارة الصينية 85
3. حقوق المؤلف في الحضارة المصرية.....86
4. حقوق المؤلف الحضارات الوسيطة.....87
5. حقوق المؤلف في الحضارة الرومانية 89
6. حقوق المؤلف في الحضارة الإسلامية.....90
المطلب الثالث: الملكية الفكرية في العصر الحديث.....97
المبحث الرابع: التطوّر التاريخي لحقوق الملكيّة الفكريّة في المواثيق الدوليّة والمنظمات الدولية 100
المطلب الأول : المنظمات المعنية بحماية الملكية الفكرية 100
1- المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو 100
2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو.....105
3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو ALECSO).....106
4- منظمة أيفل (EIFL).....108
5- الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا)IFLA.....109
المطلب الثاني : الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية.....112
1- اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية (لسنة 1886).....112
2- اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.....115
3- اتفاقية الـ TRIPs.....117
4- الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف(Arab Convention for Copyright).....118
خلاصة الفصل.....120

الفصل الثاني:الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.....124
المبحث الأول : المصنفات الرقمية: تعريفها و أنواعها.....125
المطلب الأول : تعريف المصنفات الرقمية.....125
1-تعاريف عامة.....125
2- تعريف المصنفات الرقمية في التشريعات القانونية.....126
المطلب الثاني: أنواع المصنفات الرقمية.....130
1-برامج الحاسوب.....131
2-قواعد البيانات.....133
3- طبوغرافيا الدوائر المتكاملة.....134
المبحث الثاني : التأصيل القانوني لحماية المصنفات في البيئة الرقمية.....135
المطلب الأول: حماية المصنفات الرقمية على مستوى التشريعات الدولية.....136
1-اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.....136
2-اتفاقية تربس للتدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية.....137
3-اتفاقية الويبو لحماية حقوق التأليف لعام 1996.....138
المطلب الثاني: شروط الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية..140
1- الابتكار في المصنفات الرقمية.....142
2- ظهور المصنف حيز الوجود.....144
3- عدم اشتراط الشكلية.....145
المبحث الثالث : النشر الالكتروني.....149
المطلب الأول: مفهوم النشر الالكتروني.....149
المطلب الثاني:موقف الاتفاقيات الدولية من النشر الإلكتروني للمصنفات.....152
المطلب الثالث:التراخيص والنشر الالكتروني.....154
المطلب الرابع : مزايا وعيوب النشر الإلكتروني للمصنفات.....156
المطلب الخامس: الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية والنشر الالكتروني.....160
المبحث الرابع : أمن المعلومات الرقمية والنشر الالكتروني.....168
المطلب الأول : ماهية أمن المعلومات وعناصره.....168
1-تعريف أمن المعلومات 168

2- عناصر أمن المعلومات.....169
المطلب الثاني: مظاهر التعدي على أمن المعلومات في عالم النشر الإلكتروني.....171
المطلب الثالث : قوانين حماية المؤلف وأمن المعلومات 177
1- قوانين حماية المؤلف وأمن المعلومات في التشريعات الدولية.....177
2- قوانين حماية المؤلف وأمن المعلومات في التشريعات الوطنية.....178
المطلب الرابع: الجهود الدولية فيما يخص أمن المعلومات ومكافحة الجرائم المعلوماتية.....183
خلاصة الفصل.....189
الفصل الثالث: القيود والاستثناءات في حق المؤلف.....192
تمهيد.....192
المبحث الأول : الاستنساخ وحق المؤلف.....194
المطلب الأول: مفهوم الاستنساخ.....197
المطلب الثاني :الاستنساخ الورقي و الاستنساخ الرقمي.....198
1- مفهوم الاستنساخ الورقي.....199
2- مفهوم الاستنساخ الرقمي.....204
المبحث الثاني : الإدارة الجماعية لحقوق النسخ.....207
المطلب الأول : نشأة منظمات إدارة حقوق النسخ.....207
1- التشريعات والترتيبات العملية لمنح التراخيص 210
2- أمثلة عن الهيئات المكلفة بإدارة حقوق النسخ.....213
المطلب الثاني : نظام الترخيص الطوعي المستند إلى التشريع.....216
1- الترخيص الجماعي الموسع.....216
2- الإدارة الجماعية الموسعة.....219
المبحث الثالث : إدارة الحقوق الرقمية.....221
المطلب الأول : مفهوم إدارة القيود الرقمية (Digitalr estrictions management).....222
المطلب الثاني : أنواع الحماية التكنولوجية.....226

المبحث الرابع : التراخيص (Licenses).....233
المطلب الأول: تعريف التراخيص.....233
المطلب الثاني: أسس وقواعد التراخيص.....235
المطلب الثالث:أنواع التراخيص ونماذجها.....239
المطلب الرابع :خطوات التفاوض على الترخيص.....243
المطلب الخامس:رخص المصدر المفتوح (المشاع الإبداعي) (Creative Commons).....245
خلاصة الفصل.....255
الفصل الرابع : الجامعات ودورها في حماية حقوق المؤلف.....258
تمهيد..... 258
المبحث الأول: الجامعات، تعريفات وأهداف.....260
المطلب الأول : تعريف الجامعة: أهدافها ومهامها.....260
المطلب الثاني: معايير وأسس الاعتماد والجودة في التصانيف العالمية للجامعات.....263
المطلب الثالث : المسؤولية الاجتماعية والتنموية للجامعات.....270
المطلب الرابع : الخطط الإستراتيجية للنهوض بالجامعات العربية.....272
المبحث الثاني : الجامعة والملكية الفكرية.....273
المطلب الأول : أخلاقيات البحث العلمي في المجتمع الجامعي.....275
المطلب الثاني : تداخل قوانين النشر الالكتروني.....280
المطلب الثالث :النزاع على ملكية المصنفات الفكرية في الجامعة.....286
المطلب الرابع : غياب السياسات المرتبطة باستخدام المصنفات الفكرية داخل الجامعات.....290
المبحث الثالث:الجهود المبذولة لحماية حقوق الملكية في التعليم الجامعي 292
المطلب الأول حماية حقوق الملكية في التعليم الجامعي في الولايات المتحدة وكندا.....294
المطلب الثاني: حماية حقوق الملكية في الجامعات الفرنسية.....296

المطلب الثالث: جهود حماية حقوق الملكية في الجامعات العربية.....297
خلاصة الفصل.....306
الفصل الخامس : المكتبات الجامعية وحماية حقوق المؤلف.....309
تمهيد.....309
المبحث الأول : المكتبات الجامعية: مفهومها ووظائفها وتحدياتها.....310
المطلب الأول: مفهوم المكتبات الجامعية.....310
المطلب الثاني : وظائف المكتبات الجامعية.....316
المطلب الثالث: تحديات المكتبة الجامعية في البيئة الالكترونية.....317
المبحث الثاني: المكتبات الجامعية وحقوق المؤلف 322
المطلب الأول :المكتبات وحق المؤلف في البيئة التقليدية.....322
المطلب الثاني : المكتبات الجامعية وحق المؤلف في البيئة الرقمية.....328
المطلب الثالث : المكتبات الجامعية والنشر في البيئة الرقمية.....332
المطلب الرابع: الاستخدام العادل (Fair Use) لمصادر المعلومات.....335
المبحث الثالث: مسؤولية المكتبات الجامعية في حماية حق المؤلف 346
المطلب الأول :دور المكتبات الجامعية في حماية حق المؤلف.....347
المطلب الثاني : المكتبات الجامعية ومبدأ التوازن.....349
المطلب الثالث : المكتبات الجامعية ورخص المشاع الابداعي.....359
خـلاصة الفصل.....362
الاستنتاجات.....365
الخاتمة.....369
البيبليوغرافيا.....387
الملاحق.....420
الملحق رقم 1 قائمة تشريعات الملكية الفكرية في حقل التقنية لعدد من دول العالم....421
الملحق رقم 2 .Rapport d'activité 2011.....428
الملحق رقم 3 نسخة من المقابلة التي اجريت مع الديوان االوطني لحقوق المؤلف
والحقوق المجاورة 430

قائمة المختصرات

ABF: Association des Bibliothécaires de France

ACRL : Association of College Research Libraries Information

ALA : *American* Library *Association*

ARL : Association of Research Libraries

ASJP Algerian scientific journal platform

CCC :Copyright Clearance Center

CFAA Computer Fraud and Abuse Act

CFC :Centre Français d'exploitation de droit de Copie

CLA : Copyright Licensing Agency Limited

CNC : Centre national du cinéma et de l'image animée

CNRS : Centre national de la recherche scientifique

DADVSI : Loi sur le Droit d'auteur et aux droits voisins dans la société de l'information

DMCA : *Digital Millennium Copyright Act*

DOI : Digital Object Identifier

DRM :Digital Right Management

EBLIDA : European Bureau of Library, Information and Documentation Associations

EIFL **:** Electronic Information for Libraries

EMCS Excise Movement and control system

IFLA :International Federation of Library Associations and Institutions

JAMCO : Jamaican Copyright Licensing Agency

MOOC :Massive Open Online Courses

NDLTD : Networked Digital Library of Theses and Dissertations

SCCR : Standing Committee For Copyright And Related Rights

SCIE :Science Citation Index-Expanded

SCMS :Society for Cinema and Media Studies

SESAM :Société du droit d'auteur dans l'univers multimédia

SNDL : Système National de Documention en Ligne

SOFIA :Société Française des Auteurs et de l'Ecrit

SWOT : Strengths Weaknesses Opportunities Threats

Wipo: World Intellectual Property Organization

قائمة الجداول والأشكال :

الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	118
2	الفروقات بين النشر التقليدي والنشر الالكتروني	156
3	الجرائم الالكترونية في الجزائر	174
4	الترخيص الطوعي الجماعي	217

الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	متوسط التكلفة السنوية للهجمات السيبرانية على الشركات في بلدان مختارة	173
2	توضيح معاني ترخيص المشاع الإبداعي بالتفصيل وكل علامة بداخله ماذا تعني وما الهدف منها	252

المقدمة

المقدمة:

تمهيد:

إن موضوع حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها حماية حقوق المؤلف حصرا؛ هو موضوع حيوي لأنه أصبح يفرض نفسه في الساحة القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا امتدادا لما بدأته الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث بدأ الفكر الإنساني يتجه إلى ضرورة حماية الابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي من خلال حماية الملكية الفكرية بصورة عامة، وهكذا تواصل التأكيد على ضرورة هذه الحماية الفكرية، وشيئا فشيئا تطورت الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، بداية بعصر المعلومات وعصر المعرفة، وعصر التكنولوجيات. وصارت المعلومات أموالا ترد عليها الحقوق، وتعقد بشأنها العقود، وأضحت هناك متاجر ومحال افتراضية على شبكة الانترنت، أي مواقع ورباطات تتسع يوما بعد يوم. وهكذا توهج الفكر الإنساني بابتكاراته وإبداعاته، ويزداد مع مرور الزمن؛ مما حتم على الرأي العام وشعور المؤلفين، والمبدعين، وما قدمته أعمالهم وتوجهاتهم للمجتمعات، بإلزامية حماية الملكية الفكرية، وضرورتها في الدائرة الوطنية أو الدوائر الدولية في النظام العالمي.

إن حماية الملكية الفكرية تعني توفير كل الحماية لمجموع عناصر الإبداع والابتكار، سواء تشكل في حماية حقوق التأليف أولا؛ والحقوق المجاورة لحقوق المؤلف ثانيا. ولإحساس بقيمة حماية الملكية الفكرية وأهميتها، لابد من التعرف على الجهود الصعبة التي تبذل في هذا المجال؛ والتكلفة الباهظة لتكوين عناصر هذه الملكية؛ وبخاصة في المقارنة بين الملكية الفكرية في الدول المتقدمة من جهة، والدول السائرة في طريق النمو من الجهة الأخرى. والسبب في ذلك أن الدول المتقدمة تجتهد في سعيها لتكوين نظام متكامل لحماية عناصر هذه الملكية. في حين أن الدول النامية كانت تنظر إلى ما تنظمه الدول المتقدمة في حماية الملكية الفكرية، وما توفره من التشريعات والقوانين الدولية، كأداة لتدعيم الاحتكارات من اجل ابتزاز دول العالم الثالث، واستغلال ضعفها، وفيما هيمنة الدول الكبرى على الدول الضعيفة؛ مما حذا بهذه الدول إلى ابتعادها عن الدول المتقدمة في هذا الميدان. ولم تشرع إلى الانضمام للاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية وكذلك بطؤها في إصدار تشريعاتها الوطنية، وتأخرها في ممارسة ما هو مطلوب منها. لكن مع مرور الزمن والتقدم الذي حصل في العالم؛ ضيق المساحة الفكرية

المقدمة:

بين الدول المتقدمة ونظيراتها الدول النامية، في اتجاهها لحماية الملكية الفكرية، وإزالة الحدود المانعة للتعاون بين هذه الأطراف، فاستفادت من تحقيق مصالحها، وكفالة حقوقها. ومن يدقق في قوانين الملكية الفكرية، في مختلف الدول، يجد أن بعض الدول تحمي الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المتعددة الجوانب، فمنها قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون لبراءة الاختراع والملكية الصناعية والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية. بل رأينا العديد من الدول تضمن حماية الملكية الفكرية من خلال قواعد واردة في القانون المدني أو التجاري أو الدستوري.

وهناك دول أخرى أصدرت قانونا شاملا بشأن الملكية الفكرية؛ يضم في محتوياته أشكال الحماية لعناصر الملكية الفكرية كافة، ومن هنا تفرع قانون جديد هو قانون الملكية الفكرية بذاته واستقلاليته. وانتهى به الأمر إلى تكوين دراسة جامعة في قانون جديد خاص به. بعد أن كانت دراسته مشتقة في القوانين المختلفة، فصار للدول العربية وغيرها قوانين تتضمن الاتفاقيات الدولية في عناصر الملكية الفكرية المختلفة.

وبهذا تتضمن حماية حقوق الملكية الفكرية فرعين أساسيين: الأول حقوق النشر التي تهتم بشكل مباشر بالأعمال الأدبية والفنية وإنتاجياتها السمعية والبصرية، والفوتوغرافية السينمائية والأشرطة التصويرية وغيرها؛ الفرع الثاني: حقوق الملكية الصناعية التي تختص بالاختراعات المتوصل إليها بشكل مباشر، وما ينجم عنها من براءات الاختراعات الصناعية إضافة، إلى أشكال أخرى، هي العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، الأسرار التجارية، الدلالات الجغرافية، مخططات الدارات المتكاملة (مخططات الرقائق) ومنتجات الرقائق المجهزة بأدوات الترنسيستور ..

وللإحساس بقيمة حماية الملكية الفكرية وطبيعتها؛ لابد من إعداد وسائل تخصص حقوقا للحصول على دخل من النشاط الإبداعي والمتميز لتحمي بها تلك الحقوق. وبها يعرف المدى الذي يمكن أن يزيح به مالكوها الآخرين من الأنشطة التي قد تنتهك وتؤذي ملكيتهم. وهي بهذه الوسيلة ترسم من حقوق الملكية الفكرية أولا، وتحمي حدود الآليات القانونية للمنافسة بين الشركات التي تعمد على استغلال قيمة الأصول الخلاقة؛ إضافة إلى أنها أي حقوق الملكية الفكرية؛ تقوم بتنوير سلطة قانونية للسيطرة على نشر المعلومات والأفكار الجديدة؛ والمتاجرة بها، ولغرض فرض عقوبات على

المقدمة:

استخدامها من دون تخويل، وهي هنا تسعى لتحقيق التوازن بين مصلحتين متنافستين: فهي تحافظ على حافز الإبداع من جهة، وتضمن أن المعرفة حالما تبتدع تصبح متاحة على نطاق واسع.

ولحقوق الملكية الفكرية دور مؤثر في النمو الاقتصادي، والتنمية جراء تأثيرها فيما يحققه البحث الصناعي من أرباح، وما يؤديه النشاط الخلاق من مكافآت. ناهيك عن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية، والتي قد تحمل معها تكلفة الأسعار الأعلى، وانخفاض توافر المنتجات، بحسب قانون (العرض والطلب)، ويتجسد الأمر في المصالح المتناقضة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية، والحالة نفسها في براءات الاختراع، وما يقوم به المخترعون؛ نتيجة قلة عوائد الاختراعات، وعدم دعم الحكومة للبحث العلمي والصناعي، وبهذا تقل الاختراعات، وسيخسر المخترعون لقلة الأرباح لديهم نتيجة عدم بيع الاختراع، ويخسر المواطنون فائض المستهلك –أي الفرق بين المنفعة الإجمالية لسلعة تم استهلاكها وقيمتها السوقية– الذي ينشأ من استهلاك الاختراع أو استخدامه بشكل مختلف.

ولم تتوقف انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عن تأثيرها القوي في التجارة المحلية، وبخلاف تأثيرها في مصالح مالكي الحقوق، تطرح مشكلات على المستوى الوطني، مما كان لها التأثير السلبي في التقدم العلمي، والحياة الثقافية، وقد أدرك الناس أن المعايير التي تتبناها الدول لكي تحمي حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، مع فاعلية فرض تلك المعايير؛ أدت إلى انعكاسات على تطور التجارة الدولية.

والحالة تتكرر بالنسبة للإنتاج الصناعي في العديد من الدول المعنية؛ مما أدى إلى الاهتمام بالأبحاث العلمية والتقنية، ومضاعفتها بغية الإنتاج الصناعي لتصديره. وهكذا أثمر إنتاج الأدوية الكيميائية، ناهيك عن أشكال أخرى من الإنتاج الجديد، الذي يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، كأجهزة الإعلام الآلي، ومعدات الاتصال، وصناعة التلفازات بمختلف أنواعها وأشكالها، والإقبال عليها من قبل الجمهور لتقنيتها المتطورة، ومدخلات خلاقة وابتكارية، وتضمن التسجيل في براءة الاختراع. ومن هنا تسارعت منظومة الصناعة التكنولوجية؛ بغية تأمين حقوق براءة الاختراع، وتوفير الحماية الكافية لها في جميع الدول، حيث يباع إنتاجهم، وبهذا تتوفر لهم رأس مال يدخرونه كمردود للأموال التي أنفقوها في عملية البحث العلمي والتكنولوجي، وما رافقها من تطوير وتحديث من دون

المقدمة:

ترخيص لغرض بيعها والاستثمار في تصديرها إلى الدول التي لا تتعامل بصرامة في حماية حقوق الملكية. وهذا الأمر سينعكس بسلبياته على نظام حقوق الملكية الفكرية؛ مما يمس بسمعة الدول المعنية وينتقص من صدقيتها، واللجوء إلى الانتحال وتزييف ما تقدمه من إنتاج، وقد تجد صناعتها غير مطلوبة على الصعيد الدولي، وكذلك التشكيك في إجراءات السلامة الصناعية والتكنولوجية؛ وبهذا تجد نفسها في وضع صعب.

ومن الحالات الإيجابية أن الكثير من الدول النامية أزالت الصعوبات والقيود عن الاستثمارات الأجنبية، فوجدت نفسها تتمتع ببراءات الاختراع في تلك الدول الناشطة في هذا الميدان، وحصلت على فرص جديدة لصناعة ما حصلت عليه من تراخيص ومشروعات مشتركة؛ فتحركت ماكينة صناعاتها، وما جلبته لها من موارد مالية، والأمر هذا لم يأت عبثا، بل سلوك التفكير الرصين لتحقيق نجاحها، في اعتمادها على مدى ما يوفره لها نظام حقوق الملكية الفكرية في الدولة المضيفة (المستقبلة) من حماية تضمنها لحماية الملكية الفكرية وحقوقها بتقنياتها الجاهزة والتمهيد لدخول الدول الصناعية في مثل هذه الترتيبات الصناعية التي استعدت لها.

للتحسيس بأهمية حقوق الملكية الفكرية، وحقوق المؤلف في اهتماماته الفكرية والمهنية والذاتية، وميوله الفكرية في تحقيق سمات الإبداع والابتكار، وفي أسلوبه الذي هو مرآة الكاتب فيما يجود من محتوى تآليفه التي تثبت وجوده وتواصله مع قرائه.

فالملكية الفكرية في أصلها ومصدر وجودها وانبعاثها هي اكتشاف معلومات جديدة، من حيث كونها ماده تجارية بالدرجة الأولى، وفنية بالدرجة الثانية. وتطورها عالميا وتحقيق أفكار جديدة، واعتماد تقنيات مبتكرة، على المدى البعيد تعتمد على المزية التنافسية المستدامة بشكل متواصل على حماية الملكية الفكرية، والحكومات التي تتولى زمام المبادرة، من حيث كونها مادة تجارية، من حيث أنها علم جديد، قد تشكل صعوبة للبلدان النامية، وقد تمس البلدان المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا في الزمن نفسه؛ لأن الخبراء في مجال حقوق الملكية الفكرية يرون ان التمكن الخبير بعلم (حقوق الملكية الفكرية) لا يعني التطور الدولي في مجال الصناعات التكنولوجية الحديثة، بل في تطور مستوى الخبرة والتكوين في هذا الميدان الشائك.

المقدمة:

وهي أي الملكية الفكرية وحقوقها دخلت فيه منظور العولمة، ودائرة النظام العالمي الاستراتيجي الجديد، الذي يشمل النظام المشترك بين سائر الإبداعات الفكرية للأمم والشعوب ويجمعه في نطاق خصوصياتها الحضارية.

إن حماية حقوق الملكية الفكرية تعني بتوفير كل الحماية لمجموع عناصر الإبداع والابتكار، سواء تشكل ذلك في حماية حقوق التأليف والحقوق المجاورة (المصاحبة) لحقوق المؤلف أولا؛ وثانيا في مصطلح "الاستثناء الثقافي"، الذي يشار إليه أحيانا باسم "التنوع الثقافي"،الذي ولد قبل عشرين عاما. في عام 1993، حيث قرر الاتحاد الأوروبي، وبإيعاز من فرنسا، إدخال وضع خاص للأعمال السمعية البصرية والإنتاج الفني بهدف حمايتها من قواعد التجارة الحرة. ويستند هذا التدبير إلى فكرة أن الإبداع الثقافي لا يشكل سلعة سوقية مثل السلع الأخرى، وبالتالي، يجب حماية تجارته من خلال قواعد معينة غير قواعد السوق وحدها. للتذكير في فرنسا، لم يكن تدخل الدولة لحماية وتشجيع الإبداع الثقافي والفني ظاهرة جديدة[1].في الوقت الحالي، يوفر نظام الدعم الذي وضعته الدولة للإبداع الثقافي والفني الفرنسي، مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تؤثر على جميع المجالات الثقافية، بما في ذلك القطاعات السمعية البصرية والسينمائية والموسيقية: يتم تخصيص الضرائب لتمويل المركز الوطني للتصوير السينمائي والصور المتحركة (Le Centre national du cinéma et de l'image animée)(CNC): النسبة المئوية على تذاكر السينما ونسبة دوران القنوات التلفزيونية، وما إلى ذلك. يعيد (CNC) توزيع هذه المبالغ للمساعدة في كتابة أو إنتاج أو بث أو تصدير أعمال باللغة الفرنسية.

بالنظر إلى دور فرنسا في إبداع وبلورة وإغناء نظرية (حقوق المؤلف) من حيث تشريع مدني خاص بالمؤلف، وتتفرع إلى شعب واختصاصات لكل منها القائمون بحقوقها على المستوى الإداري الرسمي، أو على مستوى الجمعيات المنتشرة مكاتبها على امتداد العالم الفرنكوفوني. وفي إطار تاريخ حق المؤلف يعد اختراع (غوتمبرغ) حروف المطبعة المتحركة، عند نهاية القرن الخامس عشر، عندما تقدمت الطباعة، أدرك رجال بين رجال

1 Conseil Supérieur de l'audio visuel, Qu'appelle-t-on « l'exception culturelle » ?, disponible sur : http://clesdelaudiovisuel.fr/Connaitre/Histoire-de-l-audiovisuel/Qu-appelle-t-on-l-exception-culturelle cnsulté le 13/01/2018.

المقدمة:

الدين ورجال السلطة الحاكمة في انجلترا، في القارة الأوروبية معا، أهمية هذه التطورات، فقدروا أواخر المطبعة أداة قوية ذات تأثير سياسي واجتماعي يمكن أن يهدد سلطانهم، وبدأوا يوجهون اهتمامهم إلى توزيع المصنفات المطبوعة. وبدء الملوك يبادرون إلى منح الامتيازات الخاصة بمطبوعات معينة إلى رجال طباعة معينين، وهنا استخدمت السلطات امتيازات الطباعة لممارسة السيطرة والرقابة على إنتاج المطابع، وتكميم الصحافة. وقد اتسم تاريخ الطباعة في أواخر القرن (15) إلى أوائل القرن (18) بصدور مراسيم ولوائح ملكية تمنح تلك الامتيازات.

غير أن ظهور أفكار المذهب الفردي، وحل البرلمان محل النظام الملكي، تحت تأثير الفيلسوف الانجليزي (جون لوك) وغيره. ثم بدأ تخفيف القيود على الطباعة، واحتكارها؛ مما دفع باعة الكتب وأصحاب المطابع عن امتيازاتهم، استنادا إلى نظرية الملكية الفكرية.

في البدء كان الاهتمام منصبا على موضوع الملكية الفكرية وحقوق المؤلف من حيث النظام القانوني أي كظاهرة قانونية حديثة، في محاولة رصد نشأة وتطور هذه المؤسسة في القوانين التي يلتزم بها القضاء، حيث انتهاك مثل هذه الحقوق والمساس بها، بل الأخطر من ذلك عدم الاعتراف بوجودها.

ثم إن غياب حقوق المؤلف عن وعينا لعلاقته بالموروث الذي كان فيه اختصار مؤلفات الآخرين أو نقلها أمرا مباحا لا ضير فيه، لكن الماضي كانت لظروفه وملابساته التي جعلت التقليد أمرا غير ذي شأن، قد لا يثير حتى المؤاخذة الأخلاقية فبالأحرى أن يستدعي التجريم الجنائي، أما الآن فإن التقليد أصبح ذا خطر اجتماعي ماحق في عنصريه المعنوي والمادي على السواء .

من هنا نرى "أن دراسة موضوع حقوق المؤلف، منظورا إليه من زاوية الحقيقة المتقدمة تستثير عدة إشكاليات تتجاوز حيز البحث القانوني بالمعنى الضيق، من أجل ذلك كان مما لا يخلو من الأهمية مثلا، رصدا المحددات السوسيولوجية والنفسية التي تمكن وراء عملية الإبداع الأدبي أو الفني، لمعرفة أفضل الشروط الذاتية والموضوعية وأكثرها حفزا على الإنتاج الفكري في ميدان الآداب والفنون.

المقدمة:

ومما له أهمية أيضا دراسة طبيعة الارتباط بين النتاج الذهني كقيمة شخصية وذاتية، أي من حيث كونه تعبيرا أو امتدادا لشخصية الإنسان المبدع، فنيا وجماليا، وبين ذات النتاج كقيمة مادية واقتصادية. ومن جانب آخر لما كانت الملكية الأدبية والفنية من أشد المؤسسات القانونية تأثرا بالتطور العلمي والتقدم التقني، فإن دراستها تقدم نموذجا حيا للترابط الذي يمكن أن يقوم بين القانون كعلم وبين التقنية، بمعناها الفلسفي، لذلك فقد كان من وقع هذا الارتباط أن المشرع الوطني أو الدولي لا يجد بدا من المراجعة التشريعية، بصورة دورية مستمرة، من أجل ملاحقة ما يستجد من منجزات تقنية و علمية".

1-أهمية الدراسة و مبرراتها:

إن الأهمية الكبرى لقوانين الملكية الفكرية، تكمن في نشر الوعي بالمبادئ الأساسية لحقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم. والمتمعن لقوانين الملكية الفكرية في مختلف البلدان المتطورة منها والمتخلفة، سيجد أنها متشابهة كلها من حيث الشكل والمضمون، وقد تكون متطابقة مع بعضها البعض في بعض الأحيان، وذلك لسبب بسيط لتفرعها من أصل واحد. والملاحظ كذلك أن قوانين الملكية الفكرية في بعض الدول؛ يتم تطوريها وتعديلها بشكل دوري، كما هو الحال في الولايات المتحدة أو في فرنسا؛ لتساير التطورات الحاصلة في مختلف المجالات العلمية والأدبية، وبالأخص في ميدان التكنولوجيا، الذي قلب قواعد اللعبة وغير المفاهيم، ليس فقط في مجال الملكية الفكرية بل في كل المجالات.

كما هو معروف تنقسم قوانين الملكية الفكرية إلى ثلاثة أقسام واضحة الحدود والمعالم فالقسم الأول: يضم الأعمال المشمولة بالحماية أي أنواع المصنفات التي يكفل لها القانون الحماية، أما القسم الثاني فيتمثل في الحقوق المترتبة عن الأعمال المبتكرة، فقد تكون مادية أو معنوية لصاحب الحق ولشركائه وورثته، أما القسم الأخير : فهو الأحكام القضائية التي تفصل في النزاعات عندما تقع الخصومة.

ينبع الاهتمام بقضية حماية حقوق الملكية الفكرية من التطورات التكنولوجية المتسارعة في ميدان الإعلام والاتصال على وجه الخصوص، حيث أوجدت إمكانيات لا حصر لها لتخزين المعارف واسترجاعها.

المقدمة:

إن الاهتمام الحالي بحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمبدعين، من جانب رجال العلم، جاءت كأثر مباشر لدخولها عنصرا مكونا رئيسا في الوضع العالمي الجديد للتجارة، ارتضته الدول في هيئة معاهدات واتفاقيات وترتيبات جلها ذات طابع دولي وبعضها إقليمي أو ثنائي، والتي أكدت على الأهمية الاقتصادية للتطوير التكنولوجي والمعارف الذهنية و القدرات الابتكارية. واعتبرت حماية الملكية الفكرية آلية من آليات الاستثمار، وباعثة للنهوض بها وزيادتها. وأن تظهر أبحاث متنوعة في مجالات التقييم المالي لحقوق الملكية الفكرية كحصص عينية في مشروعات تجارية، والتمويل والتسويق والبحث العلمي باعتبارها متوجة له بحقوق استئثارية.

وكان المبرر أيضا أن حماية الملكية الفكرية تثير اهتمام الباحثين في مجال ترسيخ القيم التربوية والأخلاقية والمحافظة عليها. والتي لا غنى عنها، على وجه الخصوص، لكل باحث ليعرف ما له وما عليه في كل بحث علمي جاد، يرى في احترام الحقوق منهاجا وأسلوبا لحياة علمية ثرية، يتواصل فيها الفكر بكل عناصره وصوره وأشكاله، تضفي الأمن والأمان على مسيرة الباحث، فيطمئن على ما يتفتق عنه ذهنه وتفكيره من أبحاث ودراسات وما تجود به قرائح المؤلفين من إبداعات فكرية وابتكارات فنية، تكون مصدرا لمكانة علمية أو عملية يستحقونها بفضل جدهم واجتهادهم .

2-أهداف الدراسة :

يتسم الإنتاج الفكري بالعالمية، ولا يقف حبيس الدولة الواحدة، فالكتاب يمكن أن يطبع في دولة ما لكن يمكن أن ينشر في دول أخرى، مما يجعل شعوب العالم جمعاء مستفيدة أو شريكة من الإفادة من النتاج الفكري والفني، وبالتالي حمايته واجبة ليس بالضرورة على دولة بعينها، بل على كافة دول العالم. كما يجب أن تمتد حماية المبدعين دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة، فطالما أن المصنفات تميل إلى الذيوع والانتشار في كافة دول العالم، قد يحتاج الأمر إلى حماية المؤلف في التشريعات الوطنية بل يحتم اللجوء في شأن تنظيمه للتشريعات الدولية. وتقريب مفهوم الملكية الفكرية وحق المؤلف لمهنيي المكتبات وتبسيطه وجعله أداة عمل لا غنى عنها في العمل اليومي المكتبي.

المقدمة:

3-الإشكالية:

بالإضافة إلى مسعى الجامعات ومؤسسات التعليم والتكوين لاستخدام وسائل الإعلام الآلي وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في التعليم، وفي المكتبات ومخابر البحث، واستحداث صيغ جديدة في التعليم من أهمها الجامعات الافتراضية، وما تتطلبه من استخدام للبريد الإلكتروني والشبكة العنكبوتية، والتفاعل عبر القنوات الفضائية والأقمار الصناعية. كل ذلك أثار إشكالات عديدة بضرورة الاهتمام بقيم الأمانة العلمية، وأخلاقيات الباحث العلمية والحرية الأكاديمية داخل الجامعة. فبالإضافة إلى الاهتمام بمشكلة تداخل وعدم وضوح قوانين النشر الالكتروني والمنازعة على تحديد ملكية المصنفات والمقررات وغياب السياسات المرتبطة باستخدامها.

من هنا طرحت دراستنا الإشكالية التالية: " **ما أهمية حماية الملكية الفكرية: حقوق المؤلف على ضوء المستجدات المحلية والعالمية بالنسبة لعلم المكتبات والمعلومات** ".

وقد تبلورت هذه الدراسة في عدة تساؤلات تعبر عن تلك الإشكالية:

- هل تبرير أهمية الملكية الفكرية، بكونها الوسيلة المثلى لحفز الإبداع والابتكار، والمكافأة العادلة للمخترعين والمبدعين والمبتكرين؟
- ما المقصود بحقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف؟ وماهو محلها؟ وماجدوى تقنينها، وكيف تم هذا التقنين، وفي أي إطار؟
- أليست حقوق الملكية الفكرية هي التي قد تم تنظيمها على المستوى الدولي، وعلى المستوى الوطني؟
- لم يحدد الباحث المعنى القانوني لمصطلح الحق المعترف به للمبتكر؟ فهل هو حق ملكية أم حق شخصي؟
- هل ما ينتجه العقل البشري من أشياء فكرية يخول القانون لصاحبها الحق في تملكها دون سواه، وما يقتضيه هذا الحق من حماية؟
- تعريف حماية الملكية الفكرية تعريف واسع كان محل نقد. المقصود بذلك القول، ما هي مظاهر هذا الإنتاج؟ وهل الإنتاج العقلي مرادف للابتكار والإبداع أم أن هذا الابتكار يتطلب شروطا خاصة للاعتراف به كشيئ مبتكر وجديد؟
- ألم تتطور أزمة المفهوم؛ بانقسام الفقهاء نتيجة عجزهم عن إيجاد تعريف موحد لحقوق الملكية الفكرية؟

المقدمة:

- كيف يرى الفقهاء اقتراح تعاريف متعددة لحقوق الملكية الفكرية من زاوية المفهوم الواسع للحقوق، ومن زاوية المفهوم الضيق لها؟
- ما دور المنظمات والمعاهدات الدولية تجاه هذه الحقوق؟
- وما هي أهمية حماية تلك الحقوق على المستجدات المحلية والعالمية ؟
- ما هي أهم الخبرات العالمية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ؟
- ما التطور المقترح لحماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر على ضوء بعض الخبرات العالمية؟

4-الفرضيات:

تتلخص فرضيات الدراسة فى النقاط التالية :

- انخفض تلقائيا مستوى النمو والتنمية دون أهمية حقوق الملكية الفكرية.
- تعاني حقوق الملكية الفكرية بوجود أزمة متعددة الجوانب، في مفهوم الحقوق.
- لقد طرح فقهاء القانون إشكالية مدى قابلية المنتوج الذهني للتملك، ومدى صلاحيته لأن يكون محل لعقد الملكية.
- يبدو مفهوم التملك متعارضا مع حقوق الإنسان في الوصول إلى المعرفة.
- تعريف حقوق الملكية الفكرية على أنها كل ما ينتجه العقل البشري أمر نسبي، وليس مطلق؛ لأن العقل البشري قد ينتج أشياء قد لا تكون بالضرورة محل حق فكري لكونها مبتذلة أو عادية أو مألوفة لدى الناس.
- المنتوج الذهني المعتد به هو ذلك المنتوج المتميز أصلا وأساسا بشرط الجدة وهذا لم يذكر. ولم لم يعرف الباحث المقصود بتملك الحق وحقوق الملكية الفكرية. هي سلطه استئثار أم سلطة احتكار، أو قدرة، أو مزية، أو مكنة تسمح للمبدع للاستغلال الفردي لمنتوجه الذهني.
- بحث إشكالية تعريف الحق الفكري وحقوق الملكية الفكرية، طرح مفهومين للحق الفكري وحقوق الملكية الفكرية: مفهوم واسع ومفهوم ضيق، انتقلت الأزمة إلى محل هذه الحقوق، بحيث أصبح هذا المحل فكرة فضفاضة، ومرنة دون إطار محدد.

المقدمة:

- برزت الأزمة في أنواع حقوق الملكية الفكرية، التي تتزايد باستمرار دون أي نية لغلق قائمة هذه الحقوق، ومست الأزمة منازعات الملكية الفكرية، حيث بدأ الحديث عن إخضاعها لطرق بديلة للتسوية.
- المفهوم الواسع لحقوق الملكية الفكرية هي تلك الحقوق المعترف بها لصالح كل شخص على نشاطاته الابتكارية ومنجزاته الفكرية، حيث يمكن لصاحبها الاستئثار باستغلال براءة ابتكاره، أو علامته التجارية، أو اسمه التجاري في مواجهه الغير.
- إن الباحث لم يعرف المقصود بالنشاطات الابتكارية والمنجزات الفكرية، كما لم يذكر حدودها، بمعنى متى تكون أمام نشاط ابتكاري، ومتى لا تكون كذلك.
- اخلط الباحث بين الابتكار والاختراع حين قال (براءة الابتكار)، بل البراءة وثيقة ملازمة للاختراع.
- أدمج الباحث الاسم التجاري ضمن حقوق الملكية الفكرية، وهو دمج غير مقبول تشريعا وقضاء وفقها، فالاسم التجاري عنصر من عناصر المحل التجاري، يقيد لدى السجل التجاري بينما العلامة التجارية حق فكري يقيد لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- ضعف البنية التحتية للقوانين الخاصة بالملكية الفكرية، وبخاصة تلك المتعلقة بعالم المكتبات،
- عدم توفر التمويل اللازم للنهوض بقطاع الملكية الفكرية في المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعات؛
- غياب السياسات المنظمة لحقوق النشر في البيئة الالكترونية،
- قلة الوعي بمدى أهمية الملكية الفكرية في المؤسسات التعليمية (الجامعات) والمؤسسات البحثية (المكتبات الجامعية).

5-المنهج المتبع:

منذ انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العالمية الخاصة بحق التأليف لسنة 1952 والمراجعة في باريس في 24 يوليو سنة 1971، بمقتضى الأمر رقم 73 -26 المؤرخ في 5 يونيو 1973[2]. مرورا بالأمر رقم 97-10 المؤرخ في 6 مارس 1997 والمتعلق

[2]الجريدة الرسمية، العدد 53، 03 يوليو 1973، ص. 762.

المقدمة:

بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، وما سجله من إضافة في هذا المجال. ثم ما تطلبه انضمام الجزائر إلى اتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97-341 المؤرخ في 13 سبتمبر سنة 1997[3]. وانتهاء بما أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي في التطورات المتلاحقة في مجال الإعلام والاتصال وفي استعمال الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الأنترنت). حيث صدر الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

هذا الجانب تطلب اعتماد منهج تحليل المحتوى من ناحية، والاستفادة من أدوات البحث العلمي المتمثلة في المقابلة، التي خصصت لمن يعنيهم أمر الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف من أساتذة وباحثين وعاملين في قطاع المكتبات الجامعية على وجه الخصوص. إن هذه العملية التي أشرت إليها آنفا تكللت بكثير من الصعوبة في الحصول على المعلومات المطلوبة. والامتناع عن الإجابة، وكذلك الإحجام عن الرد على بعض الأسئلة، مما أعاق سير البحث وما كان منتظرا منه.

كذلك فإن إدراج الخبرات العالمية لحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف حسب تجربتي الولايات المتحدة وبريطانيا، فيما أطلق عليه الاستخدام العادل /و المعالجة العادلة على التوالي. وما وضع لهذا الاستخدام وهذه المعالجة من قواعد مرشدة رئيسية بالنسبة للمواد المطبوعة والرقمية بكل أشكالها حتى يمكن تحديد المقصود بالاستخدام العادل وما هي استخداماته و حدوده في المكتبات ووضعه في ظل عصر المعلومات.

يتعرض الباحث لبعض مشاكل توثيق البحث العلمي والمنهجية المتبعة، لاسيما إذا كان في ميدان العلوم القانونية وعلم المكتبات والمعلومات؛ فهو مضطر للاطلاع على موضوع معين، حتى يلم بالنصوص التشريعية الوطنية، وما يطرأ عليها من تعديلات،

---

[3] يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع التحفظ، إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 9 سبتمبر سنة 1889 والمتممة بباريس في 4 مايو سنة 1896 والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر سنة 1908، والمتممة ببرن في 20 مارس سنة 1914 والمعدلة بروما في 2 يوليو سنة 1928 وبروكسل في 26 يونيو سنة 1948 واستكهولم في 14 يوليو سنة 1967 وباريس في 24 يوليو سنة 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر سنة 1979 انظر: الجريدة الرسمية، عدد 61، 14 سبتمبر 1997، ص. 8.

المقدمة:

بالإضافة إلى التعرف على الوثائق الدولية من اتفاقيات ومعاهدات ذات الطابع الدولي؛ فقد يلزمه الأمر لإجراء المقارنة بين قوانين الدول الأخرى، لغرض الدراسة والبحث العلمي.

ان بعض الموضوعات تضطرك للإحاطة بها من كل جانب يفيدك مثل : دراسة حقوق الإنسان، ودراسة الملكية الفكرية، والأنظمة السياسية... والقانون الالكتروني. فهي لها انتماءات دولية لابد من الرجوع إليها، كالحصول على ما توفره القوانين الوطنية، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتلك الموضوعات. وهذه الأبحاث قد تكلف بعض المشقات والمتاعب، لكي يبدأ الباحث في الخوض الميداني والعملي. وهنا يجد نفسه وجها لوجه مع العديد من الموسوعات التشريعية في كل الموضوعات التي يتعرض لها الباحث؛ بحيث تأتي كل موسوعة شاملة للاتفاقيات الدولية، وقوانين البلدان المختلفة، وعلى رأسها قوانين البلاد العربية، وبهذا يجول في موضوعه بيسر وسهولة، فتلك الوثائق تعبد له طريق الدراسة وخطواتها.

إن ما يقدمه البحث هنا قد يقتصر على الجانب التشريعي بشكل عام، فيما يتعلق الملكية الفكرية وحمايتها، على وجه الخصوص حقوق المؤلف في الدول العربية أولا، وما يستفيده من تشريعات الدول الأجنبية، لإضافة لبنات أخرى من المعارف والمعلومات ذات الأهمية.

إن الهدف من التطرق إلى هذا المحور هو مدى الاستفادة من هذه التجارب التي يبدو أنها حققت ما يتمناه المشرع هنا من الوصول إلى تحقيق هدف حماية حقوق المؤلف من ناحية و إتاحة الوصول إلى المعلومات، وتذليل الصعوبات التي قد تعيق ذلك. وهذا ما تم استنتاجه من خلال البحوث والدراسات التي تناولت هذا الشأن. وهنا لابد من الإشارة إلى أن عملية الترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية لم تكن عملية يسيرة ، بل تطلبت جهدا مضنيا في ظل الظروف المتوفرة.

6-حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية :

تتناول الدراسة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية ومناقشة تلك الحقوق وعلى رأسها حق التأليف من ناحية تاريخية وتطوره ووضعه الراهن في عصر الانترنت .

الحدود النوعية :

المقدمة:

تتمثل في دراسة الملكية الفكرية الأدبية (حق المؤلف) للوسائط المطبوعة والرقمية في ظل شبكة الانترنت.

الحدود المكانية :

تتصرف هذه الدراسة للتعرف على تحديد مفهوم الملكية الفكرية وأبعادها، ورصد أهم الخبرات العالمية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وحق التأليف؛ طبقا لإجراءات والقواعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ثم القوانين العربية والتشريع الجزائري .

7-خطوات الدراسة :

اقتضى تناول موضوع الدراسة و تحقيق الهدف منها أن تكون المعالجة نظرية : حيث تم الإطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الملكية الفكرية بعامة وحق التأليف بخاصة. بالإضافة إلى الكتابات التي تحدثت عن تاريخ حق التأليف والقوانين المختلفة ، مما يساعد على بناء خلفية واضحة، والتوصل إلى المبررات العلمية للنتائج التي يمكن أن تصل إليها الدراسة. وكذلك الاستفادة من القرارات النظرية في تحديد مسار الدراسة و تنقسم المعالجة النظرية إلى دراسات عربية و أجنبية على الشكلين المطبوع و الالكتروني.

تناولت الدراسة الفصول التالية : الفصل الأول : الملكية الفكرية وحقوق التأليف حيث تم التطرق إلى مفهوم الملكية الفكرية وحق المؤلف، التطور التاريخي لحق المؤلف، وكذا التطوّر التاريخي لحقوق الملكيّة الفكريّة في المواثيق الدوليّة والمنظمات الدولية. أما الفصل الثاني فقد عالجنا فيه موضوع المصنفات الرقمية حيث تناولنا النقاط التالية: تعريف المصنفات الرقمية وأنواعها، التأصيل القانوني لحماية المصنفات في البيئة الرقمية، موضوع النشر الالكتروني وأمن المعلومات الرقمية.أما الفصل الثالث فقد خصصناه للقيود والاستثناءات في قوانين حق المؤلف وفيه تناولنا الاستنساخ وحق المؤلف الإدارة الجماعية لحقوق النسخ،وإدارة الحقوق الرقمية وقضية التراخيص (Licenses). أما الفصل الرابع فيه تناولنا الجامعات ودورها في حماية حقوق المؤلف مبرزين أهداف الجامعة والملكية الفكرية الجامعة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لحماية

المقدمة:

حقوق الملكية في التعليم الجامعي.في الفصل الخامس : تم الطرق للمكتبات الجامعية وحق المؤلف، ومسؤولية المكتبات الجامعية في حماية حق المؤلف.

مصطلحات الدراسة الأساسية :

- **الملكية الفكرية:**

هي ما ينتجه ويبدعه العقل والفكر البشري .فهي الأفكار التي تتحول إلى أشكال ملموسة يمكن حمايتها .ويعرّف المركز المصري للملكية الفكرية تكنولوجيا المعلومات كل ما ينتجه » بأنها « الملكية الفكرية» ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات التجارية والرسومات والنماذج وتصميمات[4] وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين، هما:

- **الملكية الأدبية والفنية أي حق التأليف:**

تشمل المصنفات الأدبية مثل :الروايات، وقصائد الشعر، المسرحيات، والأفلام، والمصنفات الموسيقية، والمصنفات الفنية، مثل: الرسوم، واللوحات الزيتية، والصور الشمسية، والمنحوتات، وتصميمات الهندسة المعمارية.

- **حق المؤلف:**

يُعرف حق المؤلف بأنه حق من حقوق الملكية الفكرية يحمي نتاج العمل الفكري من الأعمال الأدبية والفنية، ويشمل ذلك المصنفات المبتكرة في الأدب والموسيقى والفنون الجميلة كالرسم والنحت، بالإضافة إلى أعمال التكنولوجيا كالبرمجيات (برمجيا ت الحاسوب)،وقواعد البيانات.

- **الحقوق المجاورة :**

هي الحقوق المرتبطة بحق المؤلف التي يمنحها القانون لفئات معينة مثل المنتجين وفناني الأداء وهيئات الإذاعة، وتساعد المبتكرين على إيصال رسالتهم للجمهور ونشر أعمالهم . وتُعتبر الحقوق المجاورة جزءًا مهمًّا ومتممًا لنظام حقوق النشر، وتعمل على حماية حقوق الممثلين ومنتجي التسجيلات الصوتية ومؤسسات

---

[4] الدوائر المتكاملة متوفر على :www.egypt-bic.com/Book9.htm . تم الاطلاع عليه في 2018/01/10.

المقدمة:

البث الإذاعي، بما فيها التسجيلات الصوتية كالأشرطة المسموعة والأسطوانات المُدْمَجَة.

- **البيئة الرقمية** :

هي تلك التي يجري فيها تناول المعلومات من خلالها بشكل رقمي بواسطة وسائل الاتصال الحديثة، وتتيح الوصول المباشر وبالنص الكامل إلى المعلومات، سواء بشكل خدمي أو تجاري. وهي البيئة التي تتكون من العناصر التكنولوجية المترابطة فيما بينها لتشكِّل منظومة العمل اليومي. وتشمل هذه العناصر أجهزة الحواسيب وملحقاتها من المعدات، والبرمجيات الخاصة للتطبيقات وتشغيل الأجهزة، والكوادر البشرية القائمة على الإدارة . وتقدِّم البيئة الرقمية تسهيلات الوسائط المتكاملة (المتعددة)، ونظم الحواسيب والشبكات، وتقوم على فهم أو إدراك للمعرفة الاستكشافية في عالم الشبكات المتطورة، وتعمل على التحكم في بناء وتصميم الوثائق،والإحاطة الشاملة بموضوعات التداخل البشري والآلي.

- **المعاهدات الدولية و الاتفاقيات الخاصة بحقوق المؤلف:**

أثمرت الجهود الدولية في نطاق التعاون الدولي، فيما يخص الملكية الفكرية بعقد العديد من الاتفاقيات لحماية الاختراعات والابتكارات، التي تظهر على الساحة الدولية وهو ما تمخض عنه إبرام" اتفاقية باريس" لحماية الملكية الصناعية عام 1883 ، تلتها "اتفاقية برن "لحماية المصنفات الفنية والأدبية عام 1886 ، ومعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية عام 1891 وكذلك" اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع "عام1970 وغيرها من الاتفاقات الدولية الأخرى التي تحمي جوانب الملكية الفكرية المختلفة على عدد من الأصعدة .

- **المكتبة الجامعية:**

يستخدم مصطلح المكتبات الأكاديمية بالترادف مع مصطلح المكتبات الجامعية؛ ويقصد بها المكتبة التي هي جزء من مؤسسة أكبر أي جامعة، تعمل المكتبات الجامعية وفق خطط وأهداف الجامعة الأم التي تنتمي إليها، وهي بدورها ترتبط بالمؤسسة الأعلى أي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويطلق في الجزائر مصطلح (المكتبة المركزية) على المكتبة الرئيسية في الجامعة التي تشرف على عمل

المقدمة:

مكتبات أصغر في جميع الكليات التابعة للجامعة، وتعد المكتبة الأكاديمية عنصرا حيويا وحلقة وصل بين المعلومات وبين المستفيدين في الجامعة.

- **الاستخدام العادل:**

يجيز استخدام مواد محفوظة الحقوق دون إذن من صاحب الحق في ظل ظروف معينة لصالح المكتبات والمؤسسات التعليمية. ويعرف الاستخدام العادل أو المشروع (Fair Use) بأنه: ظرف يتم بمقتضاه استنساخ المواد التي يحميها قانون حق النشر، والذي يسمح بعمل نسخة وحيدة بغرض البحث والدراسة، ويشار إليها أحيانا بالتعامل المشروع والمتفق في هذا النظام كمعايير، وإن الاستعمال يجب أن لا يتعارض مع قيمة حق النشر عن طريق الحد من المطبوع الأصلي، وأن لا يسبب الاستخدام أي ضرر للمؤلف.

- **الترخيص:**

هي إحدى وسائل حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية للحد من الاستخدام غير المشروع للمصنفات الرقمية، والمكتبات أكثر الجهات التي تتعامل مع الناشرين والمجهزين عن طريق التراخيص، ويعد الترخيص عقدا مبرما من المكتبة والناشر يحدد بموجبه شروط الاستخدام المصنف الرقمي، وذلك لتجنب الوقوع في المشكلات انتهاك حقوق المؤلف، وكلما كان المكتبي ومحامي المؤسسة التعليمية ماهرا في التفاوض كلما حصل على حقوق أكثر في الاستخدام.

- **القرصنة:**

القرصنة أو السرقة، فالسرقة هي استنساخ العمل جزءا أو كلا ، بكل الوسائل التقليدية منه و الحديثة، وادعاء الفاعل بأنه هو صاحب العمل وليس غيره، ويستثنى من هذا الحكم الأفكار المجردة ، فهي لا تندرج تحت حق المؤلف وحمايته، ولا تعد سرقة بالمعنى المتعارف عليه في القانون.

الفصل الأول :الملكية الفكرية، مفهومها وتطورها التاريخي

الفصل الأول : الملكية الفكرية: مفهومها وتطورها التاريخي

تمهيد:

الملكية الفكرية تحيط بنا من كل جانب، وتشغلنا في كل وقت، من أول النهار إلى آخر الليل، في البيت، في الشارع، في العمل، في الراحة، في أوقات الجد وفي أوقات الهزل. قد تكون كتابا أو لحنا أو قد تكون سيارة ؛ أو قد تكون لعبة. لا نجد الفرق بينها جميعا ما دامت مثل بمجملها صورا لوحي الفكر والإبداع.

الملكية الفكرية قديمة قدم الإنسان نفسه، وتاريخ الجنس البشري منذ بدء الخلق حتى انتهاء سلالته متصل بالابتكار والاختراع، الذي يعين الإنسان على تذليل الصعاب وتحمل المشاق، وتيسير سبل العيش الرغيد، والملكية الفكرية هي كما يدل عليه اسمها: نوع من أنواع التعبير المطلق على مبتكرات العقل البشري في الآداب والفنون والعلوم.

استندت قوانين حق المؤلف في زمننا هذا على النظرية، التي من اجلها أنشئت قوانين حق المؤلف، إن الغاية من هذه النظرية تتلخص في عنصرين أساسين : هما تشجيع الأعمال المبتكرة، وحماية أصحاب الحقوق المترتبة عن هذه الأعمال .

اليوم وبعد مرور ثلاثة قرون، على هذين العنصرين الأساسيين، نجد أن حق المؤلف توسعت مفاهيمه، وتشعبت إلى حد كبير وخطير، وأخذ يسير في اتجاهين: أولهما انه أصبح يستوعب كل أنواع العمل الإبداعي في الآداب والفنون والموسيقى والتصوير والتسجيل، وكان آخرها برامج الحاسوب

قد تنوعت وتعددت التعاريف التي أعطيت للملكية الفكرية، حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية(الويبو): إن حقوق الملكية الفكرية على غرار كل حقوق الملكية تكفل للمبدعين أو مالكي براءات الاختراع، أو العلامات التجارية ،أو المصنفات المحمية بحق المؤلف، إمكانية الاستفادة مما وظفوه من جهد أو مال في إبداعهم [5] .وقد دعمت المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه الحقوق حيث تنص على : " لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه. ولكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية

[5] دليل الويبو للملكية الفكرية.

www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/intproperty/…/wipo_pub_450.pdf **تم الاطلاع عليه 2018/01/12**

المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني."[6] بما أن الملكية الفكرية الأدبية هي من أهم السمات التي يتميز بها الإنتاج الفكري: وتتطور بسرعة، لذا من العبء الكبير، على مستوى الدول مواكبة وملاحقة التطور السريع للإنتاج الأدبي والفني. لذا في هذا الفصل سنسلط الضوء على مفهوم الملكية الفكرية، وحق المؤلف بشكل خاص، وتطورها التاريخي عبر مختلف الحضارات. والمنظمات الدولية التي تعمل وتهتم بحماية الملكية الفكرية، وأبرز الاتفاقيات التي تتعلق بها أي الملكية الفكرية.

[6] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
http://www.un.org/ar/documents/udhr/ تم الاطلاع في 2018/01/12

الفصل الأول : الملكية الفكرية: مفهومها وتطورها التاريخي

المبحث الأول : مفهوم الملكية الفكرية وحق المؤلف

المطلب الأول : تعريف حقوق الملكية الفكرية

إن دراسة موضوع الملكية الفكرية يحتم علينا معرفة حقيقة التملك، كونه مدخلا إلى موضوع الملكية الفكرية : عند البعض التملك هو نصف القانون بغض النظر عن كيف حدث هذا التملك؟[7] كما ان التملك على إطلاقه هو الحق في حيازة الشيء واستعماله، والتصرف به بمقتضى القانون. ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق التملك في مادته السابعة عشر :"**لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا**"[8] .وبناء على هذا التعريف يحتفظ المالك بثلاثة حقوق في آن واحد، هي حق التملك، وحق الإتلاف، وحق التصرف بعد الوفاء بحقوق الآخرين إن وجدوا.

والتملك أنواع : إما مادي كأن يمتلك الإنسان قلما أو ساعة أو أرضا أو سيارة...وإما غير مادي كامتلاك للأسهم والسندات والديون وبراءة الاختراع، وحق الطبع والنشر. أما مصادر التملك فنوعان أيضا : إما باختيار المالك كالابتكار أو الشراء أو الكسب المشروع، أو عند اختياره كالهبة أو الوصية أو الميراث. والتملك قد يكون عاما أو خاصا. وقد يقتصر على شخص واحد بعينه، أو على فئة دون أخرى، أو قد يكون مشتركا بين مجموعة من الأفراد أو الفئات، أو قد يكون مشاعا بين الناس.

تشمل حقوق الملكية الفكرية أسمى صور حقوق الملكية على وجه الإطلاق، ويتجلى هذا السمو من اتصال هذه الحقوق بأسمى ما يميز الإنسان، عن غيره من الكائنات وهو العقل في إبداعاته وتجلياته الفكرية. وتعرف الملكية الفكرية : على أنها تملك المصنفات أو الأعمال الفكرية أو الآثار الإنسانية أو البراءات أو العلامات التجارية المنطوية على ابتكار وجدة، وقد سميت ملكية فكرية بناء على نتاج الفكر البشري، وهو محل التملك الأساسي فيها[9]. كما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعرفها ب:" تشير الملكية الفكرية إلى

---

[7] هرمان ملفل، موبي ديك، ترجمة، إحسان عباس، بيروت : دار المدى، 2014، ص.477.

8 الإعلان العالمي ، المرجع السابق.

[9] معجم طلال أبو غزالة للملكية الفكرية : عربي english، [د.م]: Talal Abu-Ghazaleh Organization، 2013، ص. 113.

إبداعات العقل من اختراعات، ومصنفات أدبية وفنية، وتصاميم، وشعارات، وأسماء، وصور مستخدمة في التجارة.والملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق منها مثلا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية، التي تمكّن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم. ويرمي نظام الملكية الفكرية، من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار"[10].

وبالتالي نعني بالملكية الفكرية كل ما ينتجه الفكر الإنساني، من إبداعات فنية وغيرها من نتاج العقل الإنساني. وفيما يلي بعض مفاهيم للملكية الفكرية، التي وردت في بعض المعاجم المتخصصة في علم المكتبات والمعلومات: الملكية قد تعني حقوق التأليف، والتي هي شكل من أشكال الحماية، التي تكفلها الأنظمة والقوانين للأشخاص والهيئات المسؤولة عن النتاجات الفكرية أو العلمية والفنية المنشورة إلكترونيا. وقد شاع استخدام هذا المصطلح أي الملكية الفكرية، كمرادف لمصطلح حماية النشر الالكتروني. إلا أن حقوق الملكية الفكرية لا تعيق استخدام مصادر المعلومات على اختلاف أنواعها، من قبل الأشخاص طبيعيين كانوا او معنويين. وذلك لأهداف مختلفة: القراءة، والتصفح، الاستماع، والمشاهدة وغير ذلك من الاستعمالات[11]. كما تعد الملكية الفكرية منتجات ملموسة للفكر الإنساني والذكاء البشري، مخول لحالة قانونية لملكية شخصية، والفكرة تعتبر ملكية فكرية لمن أبدعها بشرط أن تسجل أو توضع في شكل بيان محدد[12].ويشير القانون(90-30) المتضمن قانون الأملاك الوطنية الصادر في ديسمبر 1990 في المادة(61)[13]؛ يشير إلى الأملاك الوطنية المتعلقة بميدان المكتبات والتوثيق والمعلومات، حيث يحدد المحفوظات الوطنية أي الأرشيف الوطني، وحقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية، الآيلة إلى الأملاك الوطنية العمومية.

خلاصة القول: الملكية الفكرية هي نوع من أنواع التملك غير المادي، يطلق على مبتكرات العقل البشري في الآداب والفنون والعلوم. وهي نظام اجتماعي واقتصادي يعنى بتنظيم العلاقة بين الأشخاص من جهة، والأموال من جهة أخرى، وهي في عرف القانون

---

[10] المنظمة العالمية للملكية الفكرية

http://www.wipo.int/about-ip/ar/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

[11] عامر ابراهيم قندلجي، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والأنترنت، عمان : دار المسيرة ، 2003، ص.201

[12] مفتاح محمد دياب ، معجم مصطلحات إدارة المعلومات وإدارة المعرفة، عمان : الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016،ص.76.

[13] الجريدة الرسمية السنة 27، العدد52، ص.1661.

حيازة شيء محدد لغرض محدد لزمن محدد، تجيز لصاحبها حق التصرف به وحده على وفق الشرع والأحكام، وتمنع غيره من التمتع به إلا بإذنه، أو إلى الحد الذي ينص عليه القانون.

المطلب الثاني: أنواع الملكية الفكرية

نظرا لتنوع نتاج الذهن والفكر واختلافه، فإن الحقوق الذهنية ليست نوعا واحدا بل أنواع مختلفة. وبالتالي قسم الفقه هذه الحقوق في طائفتين: الأولى تشمل على ما يطلق على تسميته بحقوق الملكية الأدبية والفنية، أما الطائفة الثانية فتشمل كل ما اصطلح على تسميته بحقوق الملكية الصناعية والتجارية. هذه الأخيرة أي الملكية الصناعية والتجارية ونطاقها الصناعة والتجارة وسائر العلوم. أما حقوق الملكية الأدبية والفنية فتشمل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ونطاقها الآداب والفنون، وهي التي ستكون لها حصة الأسد في هذه الدراسة. وسيتم التعرض لحقوق المؤلف موضحين حدوده ونطاقه من خلال موقف التشريعات الدولية والوطنية الخاصة بالملكية الفكرية.

1- الملكية الفكرية الصناعية : وهي ثمرة النشاط الإبداعي الخلاق للفرد في مجال الصناعة والتجارة، وهي تخول لصاحبها سلطة مباشرة على ابتكاره؛ للتعرف فيه بحرية وإمكانية مواجهة الغير بها، وتنقسم إلي:

أ- الاختراعات (البراءات)؛

ب- العلامات التجارية؛

ت- الرسوم والنماذج الصناعية؛

ث- البيانات الجغرافية.

2- الملكية الفكرية الأدبية والفنية: وهذه تشمل كل عمل في المجال الأدبي والعلمي والفني؛ أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه، وكيفما كانت طريقة تقييمه أو الغرض منه؛ حيث يعتبر المصنف ملكا لمؤلفه. وهي بدورها تتمثل في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

2-1 حقوق المؤلف :

التأليف لغة مأخوذ من المصدر(أ ل ف) التي تدل على انضمام الشيء إلى الشيء، والأشياء الكثيرة أيضا، ومن ذلك الألف لأنه اجتماع المئين، قال الخليل الفراهدي: ألفت الشيء آلفه، والألفة مصدر الائتلاف، وإلفك وأليفك: الذي تألفه، وكل شيء ضممت بعضه إلى بعض فقد ألفته تأليفا، ويقال: ألف الشيء إلفا فهو آلف، وآلفته وأنا مؤلف. ويقال

للمألوف: إلف وآلف، والمؤلف: ما جمع من أجزاء مختلفة، ورتب ترتيبا، قدم فيه ما حقه التقديم، وأخر فيه ما حقه أن يؤخر[14]، وقول الله تعالى:لإيلاف قريش[15] مصدر من آلف.

والتأليف هو أيضا إيقاع الألفة بين شيئين أو أكثر، وعرفا مرادف التركيب هو جعل الأشياء بحيث يطلق عليه اسم الواحد. وقد يقال التأليف جمع أشياء متناسبة، ويشعر به اشتقاقه من الألفة، فهو اخص من التركيب. ويعلم من ذلك المؤلف وهو مرادف للمركب أو أخص منه [16]. لذلك سميت الصداقة ألفة لتوافق الطباع فيها والقلوب. ويطلق على كتابة البحث أو الكتاب تأليفًا، لأن الكاتب يجمع معلومات تتعلق بعلم أو أدب أو فن. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للتأليف عن المعنى اللغوي، حيث يندرج تحت اسم التأليف :فالتأليف ما ينطوي على عمل إبداعي كانت له درجته من الأهمية، كأن يستنبط المؤلف جديدًا لم يسبق إليه، أو أن يكون تطويرًا لعمل علمي عن طريق تفسيره والتفصيل فيه، أو تصحيح أخطائه، أو إكمال نقص فيه أو تلخيصه بحذف المكرر، ليسهل على الدارسين حفظه ومدارسته[17].

وقال ابن خلدون في مقاصد التأليف :" فهذه جماع المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها، وما سوى ذلك، ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء، مثل انتحال ما تقدم لغيره من التواليف ان ينسبه إلى نفسه ببعض تلبيس من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه، أو حذف ما يحتاج إليه الفن، أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدل الصواب بالخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه"[18].

وحق التأليف شكل من الحقوق المعنوية أو حقوق الابتكار، يعطى المؤلف الحق في الاحتفاظ بثمرة جهده الفكري، ونسبة هذا الجهد إليه، وله الحق في اكتساب النفع المالي الذي يمكن الحصول عليه من نشر مصنفه وتعميمه. إذن المؤلف يحصل على حقين :حق أدبي،

---

[14] ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، بيروت دار صادر،[د.ت.]، ص.ص.9-12.

[15] الآية 1، سورة قريش.

[16] محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلحات الفنون والعلوم. الجزء1، تقديم و إشراف ومراجعة، رفيق العجم، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996،ص.376.

[17]عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري،*حقوق* المؤلفين من أعضاء هيئة التدريس فى القانون والمواثيق الدولية ،المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي، العدد 11، 2013، متوفر على:www.ust.edu/uage/count2013_4.php تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

[18] عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، الجزائر :CNRPAH ، 2006، ص.208.

وهو يرتبط إرتباطاً أبديا بشخصية المؤلف، فلا ينسب ذلك الجهد إلى غيره، مهما طال الزمن على الابتكار. وحق مالي مقابل نشر الكتاب للمؤلف، ولورثته من بعده لمدة معينة.

وبشكل عام حق المؤلف هو مصطلح قانوني، يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية والعلمية، ويمنع الآخرين من القراء والمشاهدين او المستمعين من التمتع بها، من غير إذن منهم. حقوق المؤلف، من بين أكثر أنواع الملكية الفكرية استخداما، هي شكل من أشكال الحماية الممنوحة للمؤلفين على المصنفات الأصلية للمؤلف، سواء المنشورة وغير المنشورة . ويحمي حق المؤلف شكلا ملموسا من أشكال التعبير (أي كتاب أو عمل فني أو موسيقى)، بدلا من الفكرة أو الموضوع نفسه. هناك فرق بين حيازة المالك لكتاب اشتراه، وبين ملكية مؤلف الكتاب. فالمالك المشتري او واضع اليد له حقوق الملكية وحسب . أما المؤلف له حق الملكية على مؤلفه، وله حقوق أخرى تسمى بالحقوق الأدبية (الحقوق المعنوية). وحق المؤلف هو حق امتيازي احتكاري لاستثمار موقوت.

2-2 مفهوم المؤلف:

نادرا ما يعرف المؤلف في القانون الوضعي، وقد تم ذكره في العديد من النصوص التشريعية واللائحية مثل تقنين الملكية الفكرية، والتقنين العام للضرائب، وتقنين العمل، وتقنين الضمان الاجتماعي..إلخ[19] . وقد يطلق اسم الكل على الجزء، فالمؤلف بالمعنى الواسع هو المؤلف والكاتب، والمترجم والمعرب والمحقق والمحرر، والمعد. ومن كان مثل هؤلاء في انجاز متون الكتب. هي أسماء مختلفة للدلالة على صاحب مهنة واحدة. وهي التأليف أو الكتابة، والتي هي مصطلح ثري بمدلولاته القديمة[20] ومدلولاته المعاصرة. يمكن

[19] إيمانيول بييرا، قانون الكتاب، مراجعة وتقديم حسام لطفي، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 2012، ص.100

[20] فقد قيل قديما " وليس أحد من أهل الصناعات كلها أحوج إلى اجتماع خلال الخير المحمودة وخصال الفضل المذكورة المعدودة منكم أيها الكتاب إذا كنتم على ما يأتي في هذا الكتاب من صفتكم فإن الكاتب يحتاج في نفسه ويحتاج منه صاحبه الذي يثق به في مهمات أموره أن يكون حليما في موضع الحلم فهيما في موضع الحكم مقداما في موضع الإقدام محجما في موضع الإحجام مؤثرا للعفاف والعدل والإنصاف كتوما للأسرار وفيا عند الشدائد عالما بما يأتي من النوازل يضع الأمور مواضعها والطوارق في أماكنها قد نظر في كل فن من فنون العلم فأحكمه وإن لم يحكمه أخذ منه بمقدار ما يكتفي به يعرف بغريزة عقله وحسن أدبه وفضل تجربته ما يرد عليه قبل وروده وعاقبة ما يصدر عنه قبل صدوره فيعد لكل أمر عدته وعتاده ويهيي ء لكل وجه هيئته وعادته فتنافسوا يا معشر الكتاب في صنوف الآداب وتفقهوا في الدين وابدأوا بعلم كتاب الله عز وجل والفرائض ثم العربية فإنها ثقافة ألسنتكم ثم أجيدوا الخط فإنه حلية كتبكم وارووا الأشعار واعرفوا غريبها ومعانيها وأيام العرب والعجم وأحاديثها وسيرها فإن ذلك معين لكم على ما تسمو إليه هممكم ولا تضيعوا النظر في الحساب فإنه قوام كتاب الخراج وارغبوا بأنفسكم عن المطامع سنيها ودنيها وسفساف الأمور ومحاقرها فإنها مذلة للرقاب مفسدة للكتاب ونزهوا صناعتكم عن

الدناءة واربأوا بأنفسكم عن السعاية والنميمة وما فيه أهل الجهالات وإياكم والكبر والسخف والعظمة فإنها عداوة مجتلبة من غير إحنة وتحابوا في الله عز وجل في صناعتكم وتواصوا عليها بالذي هو أليق لأهل الفضل والعدل والنبل من سلفكم" في البداية يتحدث عبد الحميد الكاتب عن صناعة الكتابة وشرفها ، ويبين مكانة أهل تلك الصناعة وما يعول عليهم في انتظام الملك وإصلاح حال الأمة ، ثم يبين الصفات الحميدة والمحمودة التي يجب توافرها في الكاتب.

وجاء في كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان أن : "عبد الحميد بن يحيى بن سعد مولى بني عامر بن لؤي بن غالب، الكاتب البليغ المشهور؛ وبه يضرب المثل في البلاغة، حتى قيل فتحت الرسائل بعبد الحميد، وختمت بابن العميد. وكان في الكتابة وفي كل فن من العلم والأدب إماماً، وهو من أهل الشام، وكان أولاً معلم صبيةٍ يتنقل في البلدان، وعنه أخذ المترسلون. وكان كاتب مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي آخر ملوك بني أمية المعروف بالجعدي، و قتل معه في بوصير المصرية سنة 132.انظر: الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط.2 ، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1968، ص.208.

قيل أيضا "إذا أردت أن تصنع كلاما فأخطر معانيه ببالك، وتنوّق له كرائم اللفظ، واجعلها على ذكر منك؛ ليقرب عليك تناولها، ولا يتعبك تطلّبها، واعمله ما دمت فى شباب نشاطك؛ فإذا غشيك الفتور، وتخوّنك الملال فأمسك؛ فإنّ الكثير مع الملال قليل، والنفيس مع الضّجر خسيس؛ والخواطر كالينابيع يسقى منها شىء بعد شىء، فتجد حاجتك من الرّى، وتنال أربك من المنفعة. فإذا أكثرت عليها نضب ماؤها، وقلّ عنك غناؤها.وينبغى أن تجرى مع الكلام معارضة، فإذا مررت بلفظ حسن أخذت برقبته، أو معنى بديع تعلّقت بذيله، وتحذّر أن يسبقك فإنه إن سبقك تعبت فى تتبّعه، ونصبت فى تطلّبه؛ ولعلك لا تلحقه على طول الطلب، ومواصلة الدأب؛ وقد قال الشاعر:

إذا ضيّعت أول كل أمر ... أبت أعجازه إلّا التواء

وقالوا: ينبغى لصانع الكلام ألّا يتقدّم الكلام تقدما، ولا يتبع ذناباه تتبّعا، ولا يحمله على لسانه حملا؛ فإنه إن تقدّم الكلام لم يتبعه خفيفه وهزيله وأعجفه والشارد منه. وإن تتبعه فاتته سوابقه ولواحقه، وتباعدت عنه جياده وغرره؛ وإن حمله على لسانه ثقلت عليه أوساقه وأعباؤه، ودخلت مساويه فى محاسنه" .

انظر: أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1971، ص. 139.

كتاب أبو هلال العسكري جاء مشتملا على جميع ما يحتاج إليه في صناعة الكلام نثره ونظمه، من غير تقصير ولا إخلال، وجعله عشرة أبواب مشتملة على ثلاثة وخمسين فصلا: الباب الأول: في الإبانة عن موضوع البلاغة في أصل اللغة وما يجري معه من تصرف لفظها، وذكر حدودها، وشرح وجوهها وضرب الأمثلة في كل نوع منها، وتفسير ما جاء من العلماء فيها.الباب الثاني: في تمييز الكلام جيده من رديئه ومحموده من مذمومه. الباب الثالث: في معرفة صنعة الكلام. الباب الرابع: في البيان عن حسن السبك وجودة الرصف. الباب الخامس: في ذكر الإيجاز والإطناب. الباب السادس:في حسن الأخذ وقبحه. الباب السابع:القول في التشبيه.الباب الثامن:في ذكر السجع والازدواج. الباب التاسع:في شرح البديع والإبانة عن وجوهه. الباب العاشر: في ذكر مقاطع الكلام ومباديه والقول في الإساءة في ذلك والإحسان فيه. ومجمل القول أن كتاب« الصناعتين: الكتابة والشعر» جمع فيه المؤلف زبدة ما انتهى إليه سابقوه، في فن كتابة النثر والشعر.

أما بعض علماء البيان فقد تناولوا موضوع التأليف وفصلوا في معيار حسنه أو رداءته فيقول الآمدي : إن سوء التأليف، ورديء اللفظ، يذهب طلاوة المعنى الدقيق ويفسده ويعميهنّ حتى يحتاج مستمعه إلى تأمّل، وهذا مذهب أبي تمام في معظم شعره، وحسن التأليف وبراعة اللفظ، يزيد المعنى المكشوف بهاء وحسنًا ورونقًا حتى كأنه أحدث فيه غرابة لم تكن وزيادة لم تعهد"

القول: بأن الكتابة هي صياغة الكلمة، ولا تصبح إبداعاً إلّا إذا انطبعت بروح الكاتب، فتلمس قلب القارئ وتنير عقله. والصورة الأدبيّة هي جزء من المبدع؛ لأنّها تعبّر عن أفكاره وهواجسه ومشاعره وأحلامه. كما تصبح هويّته الأساسيّة تعرّف به وتعكس صورته. والكاتب ليس مؤلّفاً وحسب، وإنّما هو كذلك المصغي للوحي، يستنير بنور الكلمة ليجسّدها على الورق. وإن لم يفعل صار أشبه بخائن لها. وعندما يجسّد هذه الكلمة لا بدّ أن تمتلك شيئاً من خصوصيّته وإلّا بدت للقارئ جافة وباهتة[21]. وقد يتساءل البعض هل التأليف مهنة ؟

وضع بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية مستلزمات للمهنة وهي :

- الإلمام بالمعلومات من نوع خاص؛ يقتضي دروسا وجهدا في الوصول إليها؛
- أن يكون له مقاييس معينة : روحية وفنية ، يلتزمها المشتغلون بها.
- ألا تكون تجارية بحتة، بمعنى ألا تكون لمجرد المغنم المادي، بل تستهدف غرضا أسمى من ذلك.

هذه المقاييس الثلاثة اللازمة تنطبق على التأليف. وهل المؤلف مهني ؟ أو صاحب مهنة هي التأليف؟ الإجابة صعبة : لأنه في البلدان المتقدمة خصوصا، يستطيع بعض المؤلفين العيش من مهنة التأليف. فنجد أن الجمعية البريطانية المختصة بتراخيص الكتاب ومستحقاتهم(ALCS)* . هذه الجمعية تأسست عام 1977، وتذكر بعض المعلومات المتوفرة عنها، أنها منذ تأسيسها وحتى مارس2018، وزعت على الكتاب الأعضاء وعددهم نحو (90000) عضو نحو (450 مليون جنيه إسترليني). يدفع للكتاب أو المساهمين في

انظر: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، القاهرة: دار المعارف، 1992، ص.381. في هذا الكتاب يبدأ الآمدي بذكر مساوئ الشاعرين: أبو تمام والبحتري، ويختتم بذكر محاسنهما، ويذكر طرفا من سرقات أبي تمام وإحالاته وغلطه وساقط شعره، ومساوئ البحتري في أخذ ما أخذه من معاني أبي تمام وغير ذلك من غلطه في بعض معانيه. ثم يوزان من شعريهما بين قصيدة وقصيدة إذا اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، ثم بين معنى ومعنى فإن محاسنهما تظهر في تضاعيف ذلك وتتكشف. ثم يذكر المؤلف ما انفرد به كل واحد منهما من معنى سلكه ولم يسلكه صاحبه، وأفرد المؤلف بابا خاصا لما وقع في شعريهما من التشبيه وبابا للأمثال. ويتبع المؤلف ذلك بالاختبار المجرد من شعريهما. المرجع نفسه ص.57.

[21] مادونا عسكر، فن الكتابة وسر الإبداع، عود الند، العدد 73، متوفر على:
https://www.oudnad.net/spip.php?article447 تم الاطلاع عليه 2018/01/12

* ***Authors***' Licensing and Collecting Society.

الكتب في بريطانيا بشكل عادل، عندما يتم نسخ أعمالهم أو مسحها ضوئيا، او من خلال عملية الإعارة في المكتبات. وهناك مصادر دخل أخرى للمؤلفين تشمل مبالغ لقاء قراءة مقتطفات من الأعمال الأدبية على الإذاعة والتلفزيون، واستئجار أشرطة الكاسيت، وغيرها من الاستعمالات. كما يمكن الحصول على المداخل من خلال إعادة الإرسال، لجميع أنواع المصنفات التي تبث على التلفزيون والإذاعة. وقد منح قانون حق المؤلف والرسوم والنماذج الصناعية والبراءات لعام 1988، المدارس والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى، الحق في تسجيل أي بث إذاعي أو تلفزيوني، لأغراض تعليمية دون انتهاك حق المؤلف. وتتولى وكالة تسجيل التعليم (Educational Recording Agency) ، التي أنشئت في عام 1989، ترخيص هذا النشاط، وجمع الرسوم لتعويض المؤلفين، وغيرهم من أصحاب الحقوق لأعمال البث. أما بالنسبة للنسخة الخاصة ففي معظم البلدان الأوروبية، تفرض ضريبة على بيع معدات التسجيل والنسخ. ويشار إلى ذلك عادة على أنه رسم خاص للنسخ، ويهدف إلى تعويض أصحاب الحقوق عن إعادة استخدام أعمالهم .وتتم مطالبة هذه الجمعية برسوم النسخ نيابة عن كتاب المملكة المتحدة من مختلف رسوم النسخ الخاصة في أوروبا[22]. أما المبلغ الذي يحصل عليه الكاتب البريطاني لقاء مشاركته في المهرجانات (غير مهرجان أكسفورد) زهيد بكل المقاييس: إنه لا يتجاوز (150 جنيها) في أحسن الأحوال (نحو 250 دولارًا) أو (900 ريال سعودي)[23]. وهذا أمر نسبي ؛ لأن المؤلف عادة له مهنة أخرى لكسب قوته، من جهة، ومن جهة أخرى فان اعتماد المؤلف على كسب قوته من مهنة التأليف ليست بداية لعمله في مهنة التأليف، وإنما هي تتويج لنجاح باهر يحققه في التأليف، ثم يبدأ في الاعتماد أساسا على مهنة التأليف في كسب عيشه.

أما في بعض البلدان قد يحصل المؤلف على منحة تفرغ، فتدفع له الدولة راتبا لعدة سنوات، في سبيل انجاز مؤلف معين. ولكن ذلك ليست له صفة الدوام والاستمرار، ولا تقدم الا لمؤلف قطع شوطا كبيرا في التأليف.فالمؤلف ليس مهنيا في المطلق، ولكنه مرتبط

[22] ALCS, About us, disponible sur : https://www.alcs.co.uk/

[23] قلق الكتابة.. اقتصاد التأليف ليس مهنة يعتمد عليها المثقف في البلدان العربية، جريدة الشرق الأوسط ، 03 فبراير 2016 ، متوفر على: https://aawsat.com/home/article/ 2018/01/12

بالمعنى الضيق لمهنة التأليف، وليس بالمعنى الواسع للكتابة والترجمة والتحرير ... لأن الكاتب الصحفي والمترجم والمحرر، ومن في حكمهم... من أصحاب مهنة التأليف بالمعنى الواسع للكلمة.

خلاصة القول : إن التأليف مهنة بمقاييس المهنة.والمؤلف بالمعنى الضيق ليس مهنيا، إلا في بعض الأحوال. أما المؤلف بالمعنى الواسع فهو مهني في كثير من مواقع العمل المعاصر المتعلق بالتأليف. أما المؤلف في مفهوم القانون فهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ينشر المصنف منسوبا إليه، سواء أكان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأية طريقة أخرى، إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك. ويسري هذا الحكم على الاسم المستعار، بشرط أن لا يقوم أدنى شك في حقيقة شخص المؤلف[24]. كما أن مفهوم المؤلف في النصوص المتعلقة بالملكية الفكرية في فرنسا لا يتعلق بالمؤلف وإنما بالمصنف الفكري. ويستعان لبيان قابلية المصنف للحماية بقانون الملكية الفكرية والفنية، بأمور معروفة وهي ضرورة إيداع مصنف أصيل وغياب الشكلية تماما، و تجدر الإشارة إلى أن كل المعايير الأخرى مستبعدة. وتؤكد المادة (L112-1) من تقنين الملكية الفكرية على أن "تحمي أحكام القانون الحالي حقوق المؤلفين في مصنفاتهم الفكرية أيا كان نوعها، وشكل التعبير عنها والجدارة أو للجمهور الموجهة إليه"[25]. كما يضع تقنين الملكية الفكرية الفرنسي، الذي دعمه القضاء، قائمة للمصنفات القابلة للحماية[26]، وبالتالي للمؤلفين في مفهوم قانون الملكية الفكرية [27].

---

[24] "المؤلف :هو الشخص الذي يبتكر المصنف ويعد مؤلفًا للمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب اليه عند نشره باعتباره مؤلفا له ما لم يقم الدليل على غير ذلك.ويعتبر مؤلفًا للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط إلا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه فإذا قام الشك اعتبر ناشر أو منتج المصنف سواء اكان شخصًا طبيعيًا ام اعتباريًا ممثلا للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف." المادة 138 ، القانون المصري 82 لسنة 2002 الخاص بحق المؤلف.

[25] Les dispositions du présent code protègent les droits des auteurs sur toutes les œuvres de l'esprit, quels qu'en soient le genre, la forme d'expression, le mérite ou la destination. **Article L112-1,** Créé par Loi 92-597 1992-07-01 annexe JORF 3 juillet 1992. Code de la proprété intellectuelle. (France). Disponible sur : ttps://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do?idSectionTA=LEGISCTA000006161634&cidTexte .consulté le 03/01/2018.

[26] Voir : Chapitre III : Titulaires du droit d'auteur (Articles L113-1 à L113-10). Idem.

[27] إيمانيول بييرا، قانون الكتاب، مرجع سبق ذكره، ص.101.

ويقول السنهوري : إن القاعدة العامة هي أن المصنف ابتكار الذهن، والمؤلف بداهة هو المبتكر. ولما كان المصنف نتاج فكر فانه يترتب عليه نتيجتان هما :

- لا يجوز للمؤلف التنازل للغير عن صفته كمؤلف، ولا الحق الأدبي له، ولكنه يستطيع التنازل عن حق الاستغلال المالي لمؤلفه؛
- لا يجوز في الأصل أن يكون المؤلف شخصا معنويا، برغم أن قانون حماية حق المؤلف، يصرح بأن المؤلف قد يكون شخصا معنويا، وكان الواجب ان تكون الحماية للشخص الطبيعي الذي ألف المصنف، بتوجيه الشخص المعنوي. لذا تبقى للمؤلف سلطات يتمتع بها دون غيره حسب ما تنص عليه التشريعات الوطنية والدولية[28].

2-3 سلطات المؤلف على مصنفه:

إن سلطات المؤلف على مصنفه تكاد تتشابه في كل التشريعات الدولية والوطنية؛ فقد تضمن الفصل الأول من الباب الثاني (الحقوق المعنوية وممارستها)[29] من التشريع الجزائري(الامر 03-05) الخاص بالملكية الفكرية، سلطات المؤلف على مصنفه، والمتمثلة أساسا في سلطات أدبية، كفلها له القانون، وهي :

- **حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه:** ويسمى أيضا الحق في احترام الاسم، يحق للمؤلف أن ينسب إليه مصنفه، وأن يذكر في كل نسخة اسمه عليها، كما يجوز للمؤلف نشر مصنفه تحت اسم مستعار، بل قد يلجأ إلى وضع علامة عليه، ومع ذلك للمؤلف أن يكشف عن شخصيته في أي وقت يشاء ذلك. ولا يجوز للمؤلف أن يتنازل في نسبة مصنفه، والحق في أن يحترم مصنفه، فلا يعدل أو يحور إلا بموافقته. وليس لخلفه من بعده إلا مجرد الحق في منع التعديل أو التحوير، كذلك يجب ذكر اسم المؤلف عندما يتم استنساخ مصنفه، إذ يحق له أن يذكر اسمه، عندما يستعمل هذا المصنف، وذلك ضمن حدود المعقول .فمثلا، من غير المعقول أن تطلب من مشغل الأغاني في قاعة حفلات، أن يذكر اسم المؤلف وملحن أغنية يبثها، فحق الأبوة لا يذهب إلى هذه الحدود، ولكنه مثلا في الحفلات الموسيقية،

---

[28] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج.8، حق الملكية، ، بيروت : دار إحياء التراث العربي،[د.ت.]، ص.ص.225-226

[29] من المادة 22 إلى المادة 26 ، الأمر 03-05 ، الصادر في 19 جويلية 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. مرجع سبق ذكره.

فان من حق الفنان أن يذكر اسمه على برنامج الحفل مثلا[30]. وفي السياق نفسه فقد تضمنت اتفاقية برن أن الحق المالي للمؤلف، يشمل حق المؤلف في المطالبة بنسبة المصنف إليه (حق الأبوة). بالإضافة إلى الحق في الاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف، أو كل مساس آخر بذات المصنف أو يكون ضارا بشرف أو سمعة المؤلف[31].

- **الحق في الكشف عن المصنف أو حق المؤلف في تقرير النشر:** يعد انفراد المؤلف في الكشف عن مصنفه مبدأ مسلم به عالميا، وهذا المبدأ نجده يتكرر بصيغ مختلفة، ولكن بدون تغيير يذكر فيما يتعلق بجوهره، فهناك من يستعمل مصطلح الكشف أو النشر، والبعض الآخر يفضل مصطلح البث أو التوصيل. ومع ذلك للمؤلف كذلك الحق في تحديد طريقة هذا النشر حسبما يراه المؤلف مناسبا من حيث الشكل والنطاق والأسلوب ؛ وتقرير نشر مصنفه وقتما شاء. وقد يعتبر الأمر بديهيا، في الواقع، وهو ما يفسر صمت العديد من التشريعات في هذا الشأن.[32] كما لا يملك أحد السلطة على المؤلف لإجباره على نشر مصنفه حتى ولو كان دائنه، فلا يستطيع أن يحجز عليه، كما لا يمكن إجباره على التنفيذ العيني، وتسليم إنتاجه للناشر، وذلك يعتبر مسا بالحق الأدبي، وإذا ما ثبت أن أخل المؤلف بالتزامه (التزام بتحقيق غاية) ؛ جاز له طلب التعويض طبقا للقواعد العامة في المسؤولية.[33] ويضاف إلى ذلك حق المؤلف في سحب مصنفه بعد نشره.

---

[30] عمر مشهور حديثة الجازي، **المبادئ الأساسية لقانون حق المؤلف**،ورقة عمل مقدمة في ندوة"حق المؤلف في الأردن : بين النظرية والتطبيق،12 جانفي 2004 ، متوفر على :www.jcdr.com/pdf/article_jan.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/21

[31] المادة 6 ثانيا-1.

[32] كلود كولومبيه، المبادئ الأساسية لحق المؤلف والحقوق المجاورة : دراسة في القانون المقارن، باريس: اليونسكو، 1995، ص.ص. 47-48.

[33] إدريس فاضلي ، المدخل إلى الملكية الفكرية : الملكية الأدبية و الفنية و الصناعية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007،ص.113.

- **حق إدخال ما يراه المؤلف من تعديل أو تحوير في مصنفه** : قد ورد نص المادة 11 فقرة (2،1) من اتفاقية برن؛ يمنح المؤلف حقا استئثاريا في التصريح بتمثيل مصنفه وأدائه علنا بما في ذلك التمثيل والأداء العلني، أيا كانت وسيلة ذلك أو طريقته، بالإضافة إلى الحق في نقل تمثيل المصنف والأداء إلى الجمهور بأي وسيلة كانت. كذلك فقد ورد نص المادة (11 ثالثا) بتقرير الحق الاستئثاري للمؤلف في التصريح بالتلاوة الفنية للمصنف بكل الوسائل والطرق، بالإضافة إلى الحق في التصريح بالترجمة. وفيما يخص بحق تحوير المصنفات وتعديلها أو إجراء أية تحويلات أخرى عليها، فقد ورد بذلك نص المادتين (12 و14) من الاتفاقية[34] .وقد أكدت ذات المادة السابقة (الفقرة الثانية) أن الحقوق المعنوية، تبقى على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية مع تقرير اختصاص تشريع كل دولة من الأعضاء، بتنظيم الوسائل والإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الحقوق[35].

---

[34] "حق تحوير المصنفات وتعديلها وإجراء اي تحويلات اخرى عليها : يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق استئثاري في تصريح تحوير مصنفاتهم او تعديلها أو وإجراء اي تحويلات اخرى عليها". المادة 12 ، اتفاقية برن.

"الحقوق السينمائية والحقوق المرتبطة بها: (1) التحوير والنسخ السينمائي، التوزيع، التمثيل والأداء العلني والنقل السلكي إلى الجمهور للمصنفات المحورة أو المنسوخة بهذا الشكل (2) تحوير الإنتاج السينمائي (3) عدم وجود تراخيص إجبارية]

(1) يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنية بحق استئثاري في ترخيص:

(1) تحوير مصنفاتهم وعمل نسخ منها للإنتاج السينمائي، وتوزيع مثل هذه النسخ المحورة أو المنقولة.

(2) التمثيل والأداء العلني والنقل السلكي للجمهور للمصنفات المحورة أو المنقولة بهذا الشكل.

(2) تحوير الإنتاج السينمائي المأخوذ من مصنفات أدبية أو فنية، تحت أي شكل فني آخر، يظل خاضعا لتصريح مؤلفي المصنفات الأصلية، وذلك دون المساس بترخيص مؤلفي الإنتاج السينمائي.

(3) لا تنطبق أحكام المادة 13 (1). . المادة 14، المرجع السابق.

[35](2) "الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (1) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية، ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها. ومع ذلك، فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، نصوصا تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يكون لها الحق في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف.

(3) وسائل الطعن للمحافظة على الحقوق المقررة في هذه المادة يحددها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها". المادة 6 ثانيا (2-3)، المرجع نفسه.

وفي هذا الإطار نصت المادة (25)من الأمر (03-05)على أنه : "يحق للمؤلف احترام سلامة مصنفه والاعتراض على أي تعديل يدخل عليه أو تشويهه أو إفساده اذا كان ذلك من شانه المساس بسمعته كمؤلف أو بشرفه أو بمصالحه المشروعة". يتضح من خلال هذا النص أن المؤلف له الحق في الاعتراض على أي تشويه أو تعديل يمس مصنفه بدون إذنه، وتأكيدا على ذلك تنص المادة (47)[36] من القانون المدني الجزائري على التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، التي تلحق بالمؤلف من جراء التعدي على حقوقه المعنوية والتصرف بها. في حين يرى جانب آخر من الفقه أن الحق الأدبي هو حق سلبي أكثر منه إيجابي، ويتحقق في حق المؤلف بصفته مسئولاً مسؤولية كاملة في الدفاع عن تكامل مصنفه، سواء في الشكل أو الموضوع، وأنه موجود في كل تشريع حقيقة عليا، وهي أن حرية كل فرد يجب أن تكون محمية ضد كل الإهانات، التي يمكن أن تكون محلاً لها[37] .

- **حق سحب المصنف من التداول:** في هذا الشأن تنص المادة (24) من الأمر(03-05) بأنه: "يمكن للمؤلف الذي يرى أن مصنفه لم يعد مطابقا لقناعته، ان يوقف صنع دعامة إبلاغ المصنف إلى الجمهور بممارسة حقه في التوبة، أو أن يسحب المصنف الذي سبق نشره من جهة الإبلاغ للجمهور، عن طريق ممارسة حقه في السحب. غير انه لا يمكن للمؤلف ممارسة هذا الحق إلا بعد دفع تعويض عادل عن الأضرار،التي يلحقها عمله هذا بمستفيدي الحقوق المتنازل عنها "، فإذا توفر شرط الأسباب الجدية والمشروعة، للمؤلف وحده الحق في سحب مصنفه من التداول، على

---

[36]"لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء والتعويض عن عما يكون قد لحقه من ضرر". المادة 47 ، القانون المدني ، الجزائر: بيرتي للنشر، 2014ص.11

[37] ابو العلا النمر، **التوجهات الحديثة للقضاء المصري في شأن حماية الحق الأدبي للمؤلف ، متوفر على :** ecipit.org.eg/arabic/pdf/Dr_ElNemr.pdfتم الاطلاع عليه في 2018/01/12

انه يشترط في مقابل ممارسة هذا الحق، أن يلتزم بدفع تعويض عادل لمن آلت إليه حقوق الاستغلال المالي للمصنف، ومن الضروري أن يقر القضاء بسحب المصنف من التداول نظير تعويض عادل للناشر أو للغير. والمشرع الجزائري لم يستثن أي مصنف من السحب من التداول، متى كان السبب مبررا، فقد يكون المصنف كتابا او صورة أو تمثالا؛ غير أن القضاء الفرنسي لا يجيز سحب المصنفات الفنية، ما دام قد التسليم لمن له الحق فيها[38].

وتسمى هذه الحقوق في التشريعات الوطنية بالحقوق المطلقة أو الحصرية أو الاستئثارية. وبجانب الحقوق الأدبية توجد واجبات أدبية، تقع على عاتق المؤلف إزاء الغير، وأهمها ألا يسيء إلى الآخرين بعبارات أو برسومات أو بإشاعات كاذبة. وإلا تعرض للمسؤولية المدنية بتعويض المضرور عما أصابه من أضرار. وللمسؤولية الجنائية، إن كان ما فعله جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، وفق النصوص، والمواد المتعلقة بالسب والقذف في القانون[39].

3-الحقوق المعنوية :

وهي الحقوق التي تديم الصلة الشخصية بين المؤلف وعمله ، وتتمثل في :

- **عدم قابلية الحق المعنوي للتصرف فيه:** فإذا كان الحق الأدبي مرتبط بشخصية المؤلف، فهو يهدف إلى الدفاع عن شخصيته وسمعته الأدبية، التي لا يمكن أن تكون محل للتعامل فيها؛ ومن ثمة فإنها لا يمكن أن تكون محل للتصرف بها. وقد اخذ بهذا الاتجاه التشريع الجزائري في المادة (21) من الأمر (03-05) التي تنص على أن الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها. وتلزم اتفاقية برن الإبقاء على الحقوق المعنوية مستقلة عن الحقوق المالية للمؤلف، لا بل تستلزم أيضا إبقاءها ملازمة للمؤلف حتى بعد وفاته، أو نقل حقوقه إلى الآخرين ؛
- **عدم قابلية الحق المعنوي للتقادم** : لا يسقط هذا الحق بالتقادم، وبالتالي لا يؤدي عدم استعماله إلى سقوطه مهما طالت مدة ذلك. وبالتالي فهو حق أبدي ينشأ من

---

[38] فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية : الملكية الأدبية والفنية والصناعية، مرجع سبق ذكره، ص.119.

[39] **المادة" : 297** يعد سبا كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد أية واقعة، قانون العقوبات، متوفر على:https://www.joradp.dz/trv/appenal.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/12.

لحظة وجود المصنف، ويستمر حتى بعد وفاة صاحبه. إن القانون الجزائري(الأمر 03-05) قد نص على ذلك صراحة في المادة (21) التي جاء فيها: على أن الحقوق المعنوية لا تسقط بالتقادم ولا يمكن التخلي عنها. وهذا ما أكدته كذلك المادة (143) من القانون المصري لعام 2002[40]. والجدير بالذكر هنا هو أن عدم قابلية الحق المعنوي للتقادم تختلف عن فكره الدوام، فبينما نجد انه ليس شرطا دائما أن يكون الحق الدائم غير قابل للتقادم، فالملكية حق دائم، ولكنها مع ذلك تكتسب بالتقادم، وإن كانت لا تسقط بعد الاستعمال أو الانتفاع بها. فعدم القابلية للتقادم، تعني أنه صاحب الحق أو من يخلفه يمكنه أن يتخذ في أي وقت إجراءات الدفاع ضد المعتدي على حقه، ولا يكون لذلك المعتدي الدفع بالتقادم مهما مضى من الزمن، أما الدوام فيعني حماية حق المؤلف المتوفي على مصنفه، ليس فقط لمدة طويلة، حتى ولو كانت هناك نسخة واحدة من المصنف.[41]

- **عدم قابلية الحجز على الحق المعنوي**: يجمع الفقه على أنه من خصائص الحق المعنوي، أنه لا يمكن الحجز عليه أبدا لأنه لصيق بشخصية صاحبه، والشخصية لا يجوز الحجز عليها. لا يجوز التنازل عنها بأي حال من الأحوال. لا يورث، ولكن ينتهي الى لورثة للمحافظة عليه، وحمايته فقط من السطو عليه. وهذا ما أشار إليه المشرع الجزائري في المادة (26) من الأمر (03-05) المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة[42].

---

[40] " يتمتع المؤلف وخلفه العام – على المصنف – بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو للتنازل وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

أولا – إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة.

ثانيا – الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه.

ثالثا – الحق في منع تعديل المصنف تعديلا يعتبره المؤلف تشويهًا أو تحريفًا له ولا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداء إلا إذا اغفل المترجم الاشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو اساء بعمله لسمعه المؤلف ومكانته."

[41] م.م ميثاق طالب غركان، الحق المعنوي للمؤلف وحمايته القانونية، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، العدد الأول، 2010، متوفر على :https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=19129 تم الاطلاع عليه في 2018/01/5

42 " تمارس الحقوق المنصوص عليها في المادتين 23و25 من هذا الأمر،من قبل ورثة مؤلف المصنف بعد وفاته أو من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي أسندت له هذه الحقوق بمقتضى وصية.

الحقوق المعنوية وحمايتها لا يتمتع بها الا المؤلف الأصلي، فإذا حصل ناشر، او منتج سينمائي على الحقوق المالية لعمل ما، فان الحقوق المعنوية لا تذهب الى هؤلاء، بل تذهب الى الشخص الذي وضع العمل أول مرة.

4-الحقوق المالية :

هي المحور الرئيس في قانون حق المؤلف، حيث يمنح القانون مالك المصنف حقا مطلقا في التصرف بمصنفه، ويمنع الاخرين من الانتفاع به إلا بإذن منه .

ويندرج تحت هذا الترخيص أو المنع على وجه العموم ما يلي :

1. اعادة الانتاج أو الاستنساخ بأي شكل كان ؛
2. التوزيع؛
3. الاداء العام او العلني؛
4. البث الاذاعي أو التلفزي؛
5. الترجمة الى اللغات الاخرى؛
6. الاعداد أو التصرف .

والحقوق المالية للمؤلف التي تمثل العنصر المالي، لحق المؤلف على مصنفه، وهو المالك لحق نشر العمل الذي أنشأه، وهو عادة يسعى إلى بيع هذا الحق أو تأجيره لأجل مسمى، أو النزول عنه لناشر يتولى إعادة إنتاج المخطوط بطريقة ما، للتوزيع على الناس تحت تدبير أو آخر من النظم التجارية السارية، ولكن حتى يتم الاذن لشخص اخر، فان المؤلف هو المالك الوحيد لحق النشر، وحماية حق المؤلف والقوانين الصادرة لها ليست فقط لضمان العدالة العامة المشتركة للأفراد، ولكن ايضا لتشجيع التأليف ابتغاء الصالح العام للمجتمع. الحق المالي مؤقت ينتهي بعد فترة معينة، بعدها يسقط في الملك العام.

1-يجوز الحجز عن حق الاستغلال، كأي ملكية مادية اخرى للمؤلف.

2- يجوز التنازل عنه بالهبة أو الوصية.

3- ينتقل الى الورثة ، ويجري تصرفهم فيه على أي نحو يشاؤون.

إذا وقع نزاع بين ورثة مؤلف المصنف، تفصل الجهة القضائية بإخطار من صاحب المصلحة المبادر في الحقوق المشار إليها في الفقرة السابقة". مرجع سبق ذكره.

5-الحقوق المجاورة:

تكفل قوانين حق المؤلف للمؤلفين والفنانين والمبدعين حماية إبداعاتهم الأدبية والفنية، التي يشار إليها في الغالب ب" المصنفات". ومن المجالات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا الحقل "الحقوق المجاورة " أو "الحقوق المصاحبة" أو الحقوق المرتبطة بحق المؤلف، والتي تشمل حقوقا مشابهة أو مطابقة له، وإن كانت في أغلب الأحيان أقل سعة وأقصر مدة. ويستفيد من الحقوق المجاورة:

- فنانو الأداء(مثل الممثلين والموسيقيين)في أدائهم؛
- منتجو التسجيلات الصوتية(مثل تسجيلات الأقراص المدمجة)في تسجيلاتهم؛
- هيئات البث في برامجها الإذاعية والتلفزيونية.

- ومن بين المصنفات التي يشملها حق المؤلف ما يلي: الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات، والمصنفات المرجعية، والصحف والإعلانات وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والأفلام والقطع الموسيقية،وتصاميم الرقصات واللوحات الزيتية والرسوم والصور الشمسية والمنحوتات ومصنفات الهندسة المعمارية، والخرائط الجغرافية، والرسوم التقنية.[43]

المطلب الثالث: أهمية حق المؤلف

إن موضوع الملكية الفكرية أو حق المؤلف يكتسي أهمية كبيرة، من حيث كونه يتعلق بمسألة خطيرة وحساسة، ومما زاد من أهمية هذا الموضوع أي الملكية الفكرية، التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي ينجر عنها ظهور كل يوم ظهور وسائل جديدة ومتطورة لتبادل المعرفة. وتزداد أهمية الملكية الفكرية انطلاقا من الدور الذي تؤديه في مجالات متعددة، اقتصادية، سياسية، وقانونية واجتماعية، وفي مجال البحث العلمي، وحتى في العلاقات بين الدول.

أولا : الملكية الفكرية والمصلحة العامة للمجتمع

تتطلب المصلحة العامة بصفة عامة ضرورة توفير نظام فعال، لحماية أشكال الملكية الفكرية، والتشجيع على تطوير الابتكار، مما يعود بالنفع على المجتمع من خلال تقديم

[43] الويبو، مرجع سبق ذكره

حلول للمشاكل التي قد تعترضه، ويساهم في توفير نظام للتمتع بالحقوق الاستئثارية، ويرسي هذا النظام الفعال قواعد للتعامل العادل بين أصحاب الحقوق والمستفيدين منها، مما يؤدي بدوره إلى حماية كلا الطرفين على حد سواء؛ وبالتالي توفير فرص عمل في المجتمع ضمن نظام حماية حقوق المؤلف. من ناحية أخرى هناك بعض الأوضاع التي يتحتم فيها تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، التي تمنحها قوانين الملكية الفكرية لتوفير المتطلبات الأساسية للمجتمع، وفي هذا الإطار لا يمكن أن ننكر أن هناك جدل تقليدي بين فريقين: الأول ينتقد الحماية الفعالة للفكرية؛ لأنه يؤمن باعتبار الاختراعات ذات القيمة والفائدة العالية ضرورية للمجتمع لأنها تخدم المجتمع، والفريق الثاني يدافع عن ضرورة وجود الأنظمة القوية للملكية الفكرية، ويرى أنها إضعاف أو تقويض للنظام بأكمله. مهما يكن من أمر فقد وجدت الاستثناءات التي تساعد على وضع حدود للسياسات العامة لأنظمة الحماية الوطنية[44].وفي الأخير يمكن القول بأنه يجب حماية أصحاب الحقوق من التعدي على مصنفاتهم دون الحصول على إذن مسبق منهم. والمحافظة على السلامة العامة وذلك بإخضاع المصنفات للمحاسبة القانونية في حال وقوع ضرر على المستعمل.

ثانياً :الأهمية الاقتصادية للملكية الفكرية

يهدف استخدام مفهوم الملكية الفكرية بوجه خاص إلى تحقيق سبل التنمية الاقتصادية. وبالنظر إلى النواحي الاقتصادية، فإن حقوق المؤلف، وغيرها من جوانب الملكية الفكرية؛ تساهم بشكل بارز في منع الممارسات التجارية غير الشريفة، وتطبيق إجراءات رادعة للحد منها، وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي قام بها الدكتور (إيدوين مانسفيلد)* ، عن مدى أهمية

---

[44] جودي وانجر جوانز ، جي لي سكلينجتون، دافيد وانستون، ...، ترجمة مصطفى الشافعي، الملكية الفكرية : المبادئ والتطبيقات، [مصر]: شركة ناثان أسوسييتش، 2003، ص.18

* كان مستشارا للشركات والحكومات والوكالات مثل البنك الدولي، والدكتور مانسفيلد مدير مركز الاقتصاد والتكنولوجيا في جامعة بنسلفانيا، .التحق بالجامعة كأستاذ للاقتصاد في عام 1964 بعد التدريس في (Carnegie-Mellon, Yale and Harvard). تحصل على عدة جوائز منها جائزة الإبداع الخاص من المؤسسة الوطنية للعلوم، وكذلك (Fulbright and Ford Foundation fellowships) .بعد حصوله على درجة البكالوريوس من كلية دارتموث، حصل على دبلوم من الجمعية الإحصائية الملكية ودكتوراه من جامعة ديوك. انظر :

Edwin Mansfield, 67, Scholar Of Economics and Technology, New York Times, NOV. 21, 1997, disponible sur : http://www.nytimes.com/1997/11/21/business/edwin-mansfield-67-scholar-of-economics-and-technology.html consulté le 12/01/2018

كذلك تتلخص مساهمات إدوين مانسفيلد في اقتصاديات التكنولوجيا من أوائل الستينات حتى وفاته في1997. فقد ساهم في: نشر الابتكار التقني، وتأثير الشركة وحجم الابتكار، ودور البحوث الأكاديمية والبحوث الأساسية في زيادة الابتكار

وجود حماية قوية وفعالة للملكية الفكرية، ووفقا لهذه الدراسة، فقد تم عمل مسح شامل لمئة من كبريات الشركات الأمريكية العاملة في (6) مجالات صناعية مختلفة، لتحديد مدى أهمية الملكية الفكرية على قرارات الشركات نحو قيامها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن نسبة (100%) من الشركات أقرت بضرورة حماية الملكية الفكرية، وتعتبرها عنصرا رئيسيا بالنسبة لقرارات الاستثمار في مجالات البحوث والتطوير[45]. وبالتالي الملكية الفكرية تسمح للمبدع أو مالك براءة الاختراع والعلامة التجارية، أو للمؤلف بالاستفادة من عمله واستثماره. وتمكنه من تطوير الصناعات المحلية. وتشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية. وتساهم في حماية المنتج من السرقة والنسخ و القرصنة. كذلك في الحد من انتشار المصنفات المقلدة والمنسوخة، التي ترد إلى الأسواق المحلية من خارج البلد أو داخله، وتسبب بخسائر كبيرة للمنتجين والوكلاء. بالإضافة إلى أنها تسهل نقل التقنية إلى البلد وتوطينها. وتحمي المستهلك من الغش والتقليد التجاري. كما أنها تساهم في مواجهة تحديات التجارة الالكترونية وتحديات مجتمع الاتصالات والانترنت [46].

ثالثا : أهمية الملكية الفكرية في البحث العلمي

البحث العلمي هو أحد الركائز التي تبنى عليها المجتمعات، لذا نجد الدول والمنظمات الدولية تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي، حيث أن منظمة الويبو مقتنعة تماما بأن التشجيع على التعليم ومواصلة البحث العلمي والابتكار، ملازمان للتنمية البشرية والاقتصادية المستديمة؛ وكذلك تدرك الدور الحيوي للمؤسسات التعليمية والمكتبات والأرشيف في تعميم

والإنتاجية، والتكنولوجيا الدولية وكذا العائدات الخاصة والاجتماعية من الاستثمارات في الابتكارات الصناعية. وكان يقدم المشورة في مجال مستقبل اقتصاديات التكنولوجيا.

انظر:

Arthur M. Diamond Jr, Edwin Mansfield's contributions to the economics of technology, 2003 Elsevier Science B.V. doi:10.1016/S0048-7333(03)00056-8, disponible sur : ftp://ftp.ige.unicamp.br/pub/.../Diamond%20on%20Mansfield.pdf consulté le 12/01/2018

[45] Edwin Mansfield "Intellectual property protection, foreign direct investment and technology transfer", *World Bank Discussion Paper*, No. 19 (1994) (Washington, DC: World Bank and International Finance Corporation). Disponible sur : http://documents.worldbank.org/curated/en/888591468739296453/Intellectual-property-protection-foreign-direct-investment-and-technology-transfer consulté le 12/01/2018

[46] المنتدى السعودي الثالث للملكية الفكرية 2014، متوفر على : http://saudiipforum.org/ تم الاطلاع عليه 2018/01/12

جميع أشكال المعارف والحفاظ عليها. كذلك تؤمن الويبو بوجوب إتاحة النفاذ العام إلى تراث الأمم العلمي والثقافي. كما تسلّم بدور حق المؤلف في تشجيع الإبداع وحماية السلع المعرفية، وتعميمها بغية ضمان توازن أكثر، استدامة بين الصالح العام وحقوق مالكي حق المؤلف والحقوق المجاورة. وتعترف بأن المنصات الرقمية الجديدة والابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لها وقع عميق على قدرة الجمهور على النفاذ إلى المواد الإبداعية وقراءتها واستخدامها وإعادة استخدامها والاستمتاع بها، وبالمقابل جاءت أيضا بتحديات جديدة أمام نماذج الأعمال التقليدية في مجال حق المؤلف. إن المنظمة تتفهّم أن تعليم المواطنين، وترقية البحث العلمي، وتشجيع الابتكار والدفاع عن الثقافة، والخطاب الديمقراطي، مسؤولية كبرى على عاتق الدول، وتتحقّق في أسمى معانيها من خلال مواطنين متعلّمين. ورغبة منها في أن تكون مصلحة الجمهور في تعميم المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة، واستخدامها مؤكَّدة في نظام حق المؤلف الدولي، مثلما درج على تأكيد حماية تلك المصنفات. فهي تسعى بعزم إلى تأمين نظام دولي لحق المؤلف يناسب جميع الأمم، ويسخَّر لتحقيق منافع المنتجات الميسَّرة من الثقافة والعلوم والفنون[47]؛ لذلك فإن أهمية وضع سياسة للملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية من شأنه:

- تطوير أداء المؤسسات العلمية وذلك باستغلال وحماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث العلمية؛
- نشر وتسويق حقوق الملكية الفكرية بما يمكن من تحقيق أقصى درجات الفائدة؛
- تيسير نقل التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية الى قطاع الصناعة؛
- تشجيع الباحثين والعاملين فى المؤسسات العلمية والبحثية لتقديم وتنفيذ الأفكار والمشاريع الإبداعية؛

---

[47] اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة،الدورة الرابعة والعشرون،جنيف، من 16 إلى 25 يوليو 2012،وثيقة عمل مؤقتة من أجل التوصل إلى صك قانوني دولي ملائم (في أي شكل كان) بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، تحتوي على تعليقات واقتراحات نصية، الوثيقة: SCCR/24/8 PROV.، 2012/07/21؛ متوفر على :
www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/ar/.../sccr_24_8_prov.doc تم الاطلاع عليها 2017/12/25.

- وضع الميكانيزمات والقواعد الواجب نهجها، لغايات تسجيل وبيع وتوزيع حقوق الملكية الفكرية.

أما الأهداف المأمولة من وضع سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات العلمية والبحثية فهي:

- خلق بيئة مواتية تساهم في التحفيز على الإبداع وتشجيع الاختراع ، ودعم كافة الجهود التي تأتي بثمارها لخلق حقوق الملكية الفكرية؛
- التأكد من أن كافة الاختراعات والأعمال الإبداعية الناتجة عن نشاطات المؤسسة العلمية تحظى بالحماية اللازمة؛
- توفير إطار مؤسسي يضم الإجراءات والتعليمات والنماذج الخاصة التى يتم انتهاجها واستخدامها للإفصاح عن أية حقوق للملكية الفكرية؛
- تفعيل منظومة خاصة للحقوق والواجبات العائدة للمؤسسة العلمية وللعاملين فيها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛
- وضع نظام يساعد ويدعم وجود بنية تحتية؛ تساهم في عمليات تسويق ونقل التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية إلى الجهات المستفيدة منها؛
- وضع دليل وإجراءات لعمليات الإفصاح عن أي حقوق للملكية الفكرية الناجمة؛ عن نشاطات المؤسسات العلمية والبحثية وطريقة حماية هذه الحقوق وتسويقها؛
- زيادة عدد البراءات المسجلة؛
- زيادة العائدات المادية وتحسين وضع المؤسسات العلمية والبحثية المالي وزيادة دخل الباحثين المتميزين ؛
- زيادة إقبال المؤهلين علميا وفنيا على قطاع البحث العلمي كأحد القطاعات ذات المردود المادي الجيد؛
- تقوية العلاقة بين المؤسسات العلمية والبحثية وقطاع الصناعة؛
- الدخول فى مشاريع مشتركة مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الإقليمية والدولية على أسس واضحة المعالم.[48]

رابعا :الأهمية السياسية

[48] الويبو، العلاقة بين الملكية الفكرية والبحث العلمي، متوفر على:
www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_amm_07_1 تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

الفصل الأول : الملكية الفكرية: مفهومها وتطورها التاريخي

إن التاريخ السياسي حافل بالأزمات التي تتعلق بالملكية الفكرية، ولعل أبرزها الأزمة السياسية التي أطاحت بالمرشح الجمهوري في الرئاسة الأمريكية (جوزيف بايدن) (***Joseph*** R. ***Biden***) الذي اعترف بأنه قام بالانتحال. ولكنه ادعى أن الحالة كانت عرضية [49].وكذلك ما جاء في أول خطاب رسمي هام لها أمام الجماهير، خاطبت (ميلانيا ترامب) زوجة الرئيس (دونالد ترامب)، مرشح الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، الحضورَ بعبارات؛ يبدو أن بعضها مسروق حرفياً من خطاب للسيدة الأولى (ميشيل أوباما) عام 2008 في مؤتمر الحزب الديمقراطي. المثير للسخرية والتهكم هنا، هو أن جميع الفقرات المنتحلة تتمحور حول موضوع واحد: هو أهمية المثابرة والكدّ في العمل مع النزاهة والصدق والأمانة[50]، حسب تقرير نشرته النسخة الأميركية لـ"هافينغتون بوست"، الثلاثاء 19 جويلية 2016[51].

---

[49] بدأت مشكلة بايدن مع الانتحال إثر خطاب ألقاه في ولاية ايوا .في نهاية الخطاب، استخدم بايدن سلسلة من العبارات التي تعكس بشكل وثيق خطاب للسياسي البريطاني نيل كينوك .على الرغم من أن هناك العديد من التقارير التي كان قد استخدمها سابقا واستشهد بمصدر تلك الكلمات، يبدو أن هناك فهم واضح أنه في هذه الحالة الوحيدة التي لم يستشهد فيها بصاحب الخطاب.وكانت نتيجة ذلك أن منافسه الديمقراطي مايكل دوكاكيس أنشأ فيديو هجوم يربط بين خطاب بايدن مع خطاب كينوكس. وكانت النتيجة النهائية ان بايدن، الذى كان متخلفا بالفعل فى صناديق الاقتراع، اضطر للخروج من السباق .على الرغم من أن بايدن واصل عمله في مجلس الشيوخ، إلا أن هذه الادعاءات عالقة معه طوال حياته المهنية منذ ذلك الحين .

انظر: Jonathan Bailey, The Biden Plagiarism Scandal, August 26, 2008. Disponible sur : /www.plagiarismtoday.com/2008/08/26/the-biden-plagiarism-scandal/ consulté le 12/01/2018

وانظر أيضا : جورج جبور، في الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، دمشق:دار الفكر، 1996، ص.19

[50] هذه فقرات خطاب ميلانيا ترامب التي تضمنت في داخلها عبارات منقولة كما هي عن خطاب ميشيل أوباما :قالت ميلانيا ترامب أمام حشد من آلاف الحضور والنواب الجمهوريين والصحفيين والإعلاميين ليلة الاثنين في كليفلاند: "منذ صغري طبع والداي فيّ قيم المثابرة في العمل حتى يكون لك ما تريد في الحياة، وأن كلمتك ميثاق شرفك وأن تلتزم بما تقول وتحفظ عهدك، وأن تعامل الناس باحترام." وفي عام 2008 قالت ميشيل أوباما" :عليك المثابرة في العمل حتى يكون لك ما تريد في الحياة، وأن كلمتك ميثاق شرفك وأن تلتزم بما تقول وتحفظ عهدك، وأن تعامل الناس باحترام وكرامة **حتى** لو لم تكن تعرفهم أو لم تتفق مع رأيهم."كذلك انتحلت زوجة ترامب سطراً كاملاً عن الأطفال من خطاب ميشيل أوباما يقول" :نريد لأطفالنا في هذه الأمة أن يعرفوا أن لا حدّ لسقف إنجازاتك سوى قوة أحلامك وقوة إرادتك للعمل على تحقيقها."وهو ما كانت ميشيل أوباما قالته عام 2008" :نريد أطفالنا وكل أطفال هذه الأمة أن يعرفوا أن لا حد لسقف إنجازاتك سوى مبلغ أحلامك وقوة إرادتك للعمل على تحقيقها."وقد حاولت النسخة الأميركية لـ"هافينغتون بوست" التواصل مع حملة ترامب الانتخابية بخصوص الأسطر

وهناك عدة أمثلة أخرى عن سياسيين لم يقوموا بالسطو فحسب على الخطابات السياسية؛ وإنما قاموا بانتحال رسائل جامعية في بلدان أوروبية: ألمانيا، رومانيا، وهنغاريا: إنها آفة تمتد إلى جميع أوروبا. فقد قام رئيس الوزراء الروماني (فيكتور بونتا)(Victor Ponta)، الذي اتهمته مجلة العلوم الطبيعة بان أطروحته منقولة. وتقول (رويترز) إن هذه التهمة تسببت في أزمة سياسية في البلاد. وقد قضت لجنة الأخلاقيات التابعة لجامعة بوخارست بأن "أطروحة الدكتوراه لعام 2003 المعنونة" المحكمة الجنائية الدولية في كلية الحقوق في بوخارست، تتعارض مع مبادئ الأخلاق والنزاهة والسلوك الجيد للبحوث " .وينفي رئيس الوزراء هذا الاتهام ووصفه بانه "قرار سياسى". ومن بين السياسيين الأوروبيين الخمسة المتهمين بالانتحال، هو واحد من الاثنين الذين لم يستقيلوا. والثاني هو (فلاديمير ميدينسكي) (Vladimir Medinsky)، وزير الثقافة الروسي. لكن استقال كل من (كارل-ثيودور زو-غوتنبرغ)، (Karl-Theodor zu-Guttenberg) وزير الدفاع الألماني السابق، والرئيس المجري (بال شميت)(Pal Schmitt)، و(إيوان مانغ) (Ioan Mang)، وزير التعليم الروماني في مارس 2011، أبريل وماي 2012 على التوالي، بعد أن تم الكشف عن الانتحال في رسائل الدكتوراه. وبالنظر إلى حجم هذه الظاهرة في ألمانيا، قد تم إنشاء "ويكي" حتى تندد بالأعمال الجامعية المسروقة : تسمى (VroniPlag Wiki) في إشارة إلى ابنة سياسي ألماني سابق اتهم أيضا بالانتحال في أطروحته، هذه الصفحة رصدت (27) حالة للانتحال في الجامعات الألمانية[52].

خلاصة هذا المبحث أنه من أهم السمات التي بها الإنتاج الفكري أنه يتطور بسرعة، لذا نرى انه مواكبة وملاحقة التطور السريع للإنتاج الفكري والأدبي والفني على حد سواء؛ من الأمور الصعبة والشاقة على الدول. كما أن الإنتاج الذهني يتسم بالعالمية. ولا يقف حبيس

المسروقة بيد أن متحدثة باسم الحملة لم تجب عن الأسئلة. وقال متحدث باسم الحزب إن اللجنة الوطنية الجمهورية لن تعلق على هذه المسألة.

انظر: زوجة ترامب تسرق خطاب ميشل أوباما أمام مؤتمر الحزب الجمهوري لدعم زوجها وتعتذر، متوفر على: http://www.amwaj.ca/?page=article&id=7062 تم الاطلاع عليه في 2018/01/08

[51] المرجع نفسه

[52] Pauline Moullot, Ces hommes politiques accusés de plagiat, 25.07.2012, disponible sur : http://www.slate.fr/lien/59825/hommes-politiques-accuses-plagiat consulté le 12/01/2018

الدولة الواحدة، فالكتاب قد ينشر في دولة، ويطبع في دولة أخرى؛ مما يجعل البشرية مستفيدة أو شريكة من الإفادة من هذا الإنتاج.

المبحث الثاني: التكييف القانوني لحقوق المؤلف

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف

إن حقوق المؤلف الشخصية على إبداعاته الشخصية؛ الناتجة عن نشاطه الفكري، والتي تشمل مصنفات أدبية، موسيقية، فنية، علمية، وسمعية– بصرية. ويعترف قانون المؤلف لمبدعي المصنفات الفكرية بنوعين من الحقوق: الحقوق الخاصة أو المانعة : يمكن الاحتجاج بها تجاه الغير وهي:

- الحقوق المتعلقة بشخصية المؤلف: والتي تخص الحقوق المعنوية؛ لأنها تعني بمصالح معنوية(فكرية، ذهنية، أدبية...). ولابد لها من حماية شخصية المؤلف الفكرية والأدبية. وسمته المعنوية محل إبداعاته الشخصية ونشاطه الفكري، ومساحته الزمنية غير محددة مبدئيا.
- الحقوق المتعلقة باستغلال المؤلف (المصنف): والتي تخص الحقوق المادية (المالية)، لأنها تسمح للمؤلف بضمان مصالحه المالية (الاقتصادية)، وسمته محل استثناءات متعددة، ولمدة محددة من الزمن.

لقد شهدت حقوق المؤلف في القرن التاسع عشر في أوروبا، وبخاصة في ألمانيا، تطورا كبيرا. فكانت محل عده دراسات: هل يجب إدراج هذه الحقوق، في إطار الحقوق المادية (المالية) أو إدراجها في إطار شخصية المؤلف؟ وهكذا تمخضت عن فئتين هما:

- أنصار النظرية الموحدة: واعتبروا أن الانفصال بينهما هو اصطناعي وغير مبرر، إذ أن تلك الحقوق المعترف بها للمؤلف، يجب أن تكون موحدة.
- أنصار النظرية المزدوجة: واعتبروا أن الحقوق المعترف بها للمؤلف نوعين: حقوق مادية وحقوق معنوية.

إن اهتمام رجال القانون بظاهرة حقوق الملكية الفكرية، لم يتجاوز الحدود الشكلية لهذه الظاهرة، إنه يعني في الأساس بوضع المعايير المطلوبة في الحق الفكري؛ حتى يستفيد من حماية القانون.

والسؤال المطروح: ما هو القانون المقصود؟ وبأي صفة يتدخل هذا القانون؟ وإذا كان القانون في أصله قيد يوجه سلوكات أفراد المجتمع في الاتجاه الذي يريد؟ إذا كان الفكر أصله الحرية والابتكار والإبداع، دون قيود ألا يعني ذلك انه مسار الفكر مختلف عن مسار القانون؟ وإذا كان القانون يهتم به الحاضر؟ وإذا كان الفكر مهتم بالمستقبل، ألا يعني أن اهتمامات القانون تختلف عن اهتمامات الفكر؟

إن رجال القانون تبنوا تصور خارطة طريق ترمي إلى جعل القانون واجهة للفكر، وقد يؤدي دور المرافق أو المصاحب للفكر أو دور دولة الرفاهية، وبالتالي الجمع بين الفكر والقانون لحمايتها عن طريق القانون، ومن سارقي الابتكار، وقراصنة الفكر، وقطاع طرق التكنولوجيا، ودون هذه الحماية يتحول الفكر، من نعمة إلى نقمة على المجتمع؛ ولذلك بادر القانون إلى شرعنة حقوق الملكية الفكرية، وهي شرعية قائمة في الأساس على تعريف حقوق الملكية الفكرية، وتحديد نطاقها وسبل حمايتها. ويسعى كل رجل قانون إلى ما يراه مناسبا له، مما أدى ذلك إلى تعدد مفاهيم الحقوق الفكرية على مستوى المنهجية، وعلى مستوى بنية الحقوق، ونتج عن كل ذلك أزمة مفاهيم لحقوق الملكية الفكرية:

- تعريف حقوق الملكية الفكرية بأشكال مختلفة،
- اتساع نطاق الأزمة من أزمة تعريف إلى أزمة محل.

ويطرح الباحث (HOUIN) تعريفه الواسع لحقوق الملكية الفكرية على أنها: "تتعلق حقوق بإبداعات ذكية أو إبداعات الذكاء البشري، وتكيفها على أنها حق ملكية؛ لأنها تسمح لأصحابها بمنع الغير من استغلالها، دون إذن قانوني أو اتفاقي، ولكنها ملكية من نوع خاص؛ لأن محلها ليس شيئا ماديا، ولكن منتوج ذهني"[53].

غير أن اعتبار الحقوق الفكرية بمثابة منتجات ذهنية، تتعارض مع القانون ذاته، الذي لا يمنح الحماية للأفكار التي يحملها ذهن المبدع، بل تبدأ الحماية من إفراغ تلك

[53] David Bainbridge, intellectuel property, 3rd Ed.,London : Pitman Publishing, 1996,p.46
عن عجة الاجيلالي، أزمات حقوق الملكية الفكرية، الجزائر :دار الخلدونية،2012،ص.29.

الأفكار في حوامل ملموسة، مثل الكتاب الذي هو سند المؤلف، والقرص الممغنط الذي يعتمده مؤلف العمل الفني، أو ما يقدمه المخترع في حامل على شكل آلة ميكانيكية أو الكترونية. وكذلك بالنسبة للعلامات التجارية أو الدوائية. فلا بد أن يسجل رمزه بوضوح للتعريف به، إذن؛ فإن القانون يحمي الأفكار التي تحملها أوعية المعلومات، بمختلف أشكالها. ولا يحمي القانون الأفكار المجردة. فحقوق الملكية الفكرية هي حقوق تحمل مسميات كحقوق ذهنية أو حقوق معنوية أو أدبية، أو حقوق فكرية. وهي عصارة ذهن المؤلفين والمبتكرين وفكرهم، وعقل الإنسان المخترع، وما إلى ذلك. فهي بالتالي منجزات عقلية(فكرية)، فيما يتعلق بالملكية الصناعية أو الملكية الأدبية والفنية، المتصلة بحقوق المؤلف والحقوق المصاحبة (المجاورة). ومن خلال التعريف الذي ركز فيه الكاتب على تعريف محل الحق الفكري، على أنه منتج ذهني، قد يتخذ شكل المنتج الصناعي. مثله مثل شكل المنتج الأدبي والفني، ويتمتع صاحبه بحق ملكية عليه. وهذا الحق الموصوف هو جزء من النظرية العامة للأموال المنصوصة في القانون المدني، وإن الكاتب لم يأخذ بتعريفه لمحل الحق على اعتبار الشيء الفكري؛ ما لا يخضع في قواعده العامة إلى القانون المدني خاصة، وإن (مصطلح الملكية مصطلح مدني بطبيعته). وهنا فقانون الأموال المنصوص عليه في القانون المدني، يساهم في تكريس تصور موحد للملكية الفكرية*.

ومن خلال التعاريف في مجملها، يدرك الباحث أن أزمة حقوق الملكية الفكرية هي في الواقع أزمة مفهوم، قبل أن تكون أزمة نظام قانوني. وأن المتسبب في هذه الأزمة ليس الفقهاء وحدهم، بل حتى القانون نفسه الذي عجز عن إيجاد تعريف حاسم[54]، وهي أزمة مفاهيم، وأزمة مفتعلة؛ يقف وراءها فقهاء القانون حتى يتمكنوا من تعريف حقوق الملكية الفكرية: على أنها "مجموعة مصالح محمية بنص قانوني مستمد من منتجات ذهنية، يدعي أصحابها ملكيتهم لها، على أساس الإبداع والابتكار والاختراع والأصالة"، وقد يقف وراء أزمة المفاهيم، سياسيون، ورجال المال والاقتصاد. فإن عجز الفقهاء عن الاتفاق فيما بينهم، عن التوصل إلى تعريف موحد حقوق الملكية الفكرية، لم يكن عائقا أمام صناع القوانين،

* فلقد عجز عن تفسير الرابطة القانونية الموجودة ، بين الشيء الفكري والمالك له، ومانوعها، وماهي آثارها ؟ وهل تخضع بصفة مطلقة أو نسبية إلى القانون المدني؟ أم أنها تخضع لقانون خاص ، و لا تستنجد بالقانون المدني إلى في حالة وجود نقص في الأحكام الخاصة بها. أنظر:

A.Bertrand, la propriété intellectuelle ,livre1, Paris : delams,1996,p.41

[54] يقصد بالقانون هنا تشريعات حقوق الملكية الفكرية الصناعية منها والأدبية والفنية.

. أنظر عجة الجيلالي، أزمات حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص. 41

لطرح تعريفات رسمية لتلك الحقوق، وتم إفراغ تلك التعريفات* في قالبين: قالب تشريعي وقالب اتفاقي.

المطلب الثاني: التعريف التشريعي لحقوق الملكية الفكرية

أغلب التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، لم تقدم أي تعريف مباشر لتلك الحقوق، بل تكتفي بجردها غالبا، والذي اعترف بها بداية كفئة خاصة من فئات الحقوق، وبأسماء مختلفة من مثل: (الأموال المعنوية)، وبتسمية أخرى (الأشياء غير المادية)، كما نص عليها القانون المدني في مادته (687)، بالقول: "تنظم قوانين خاصة الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية"[55]. وفي المادة (17) مكرر من القانون المدني علما أنه في المادة(687) من القانون المدني؛ تضمنت هذه المادة إحالة مباشرة لتعريف تلك الحقوق، إلى قوانين خاصة"[56].

وقد اتخذ المشرع الجزائري فيما تناوله قانون الملكية الفكرية، وتطبيقه للنص الذي ورد في المادة (17) مكرر من القانون المدني، وكذلك ما ورد في نص المادة(687) من القانون المدني، وأردفها بما صدر من الأوامر القانونية الخاصة، ابتداء من الأمر رقم (05/03) الصادر في جويلية 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وثانيا الأمر رقم(06/03) بتاريخ الأمر الأول المذكور أعلاه، وهو يتعلق بالعلامات التجارية أو علامات الخدمة، وهي علامات مميزة، تحدد منتج السلعة أو الخدمة، والدلالات الجغرافية المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية في عدم السماح للدول بتسجيل علامات تجارية تتضمن معلومات مضللة، تخص الأصل الجغرافي لسلع معينة. والأمر رقم (07/03) المتعلق ببراءة الاختراع، ثالثا. وفي هذا السياق القانوني صدر الأمر (08/03) رابعا. وهي الخاصة بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، والتي تسمى أيضا ب (مخططات الدارات

---

* علما أن التعريفات الواسعة للحقوق الملكية الفكرية، و المجالات التي يغطيها هذا المصطلح ؛ حيث قد يعني من جانب حقوق الملكية الصناعية ، وماتتضمنه من براءات الاختراع، ونماذج المنفعة والعلامات والرسوم، والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية. وقد تعني حقوق الملكية الأدبية، وما تحتويه من إنتاج أدبي، علمي، أو فني؛ في صورة كتب أو محاضرات أو خطب أو مواعظ ، أو مصنفات مسرحية، أو موسيقية، او حركات إيمائية، أو أفلام سينمائية، أو رسوم زيتية، أو نحت أو نقش أو تصوير، أو نظريات علمية ؛ وماقد يأتي به التطور التكنولوجي؛ فوجودهم في مصدر مشترك هو عقل الإنسان. انظر:
المرجع نفسه، ص.ص.33-34.

[55] القانون المدني ، الجزائر: بيرتي للنشر، 2014،

[56] راجع التقرير الإحصائي لمنظمة الويبو بالموقع www.wipo.org، جاء في تقريره لسنة 2009: إن أكثر ب 90% من قائمة الدول المنخرطة فيها ، لها تشريعاتها الوطنية الخاصة بحقو الملكية الفكرية ، في سياق مجرد، ومن بينها : الجزائر .

المتكاملة) التي تقتضي في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة لحماية (تصميمات الدارات)، و(المخططات)، و(طبوغرافيا الرقائق شبه الموصلة)[57].

ومما يلفت النظر أن تلك التشريعات الوطنية بقوانينها الخاصة في مجموعها تسمى بقانون الملكية الفكرية، وهي لا تشترك بتعريف موحد لحقوق الملكية الفكرية، بل اكتفت بتعريف كل حق من تلك الحقوق بشكل منفصل. كحق المؤلف أو حق براءة الاختراع، أو حق العلامات التجارية...إلخ. والأمر لا يعني إلا التشريع الفرنسي، بحسب القانون (597/92) الصادر في 1 جويلية 1992، الخاص بالملكية الفكرية، وعرف كل حق على حدة، بدل أن يذكر تعريفا موحدا أو مشتركا او عاما لتلك الحقوق. وقد لحق بتلك المواقف التي تبنتها التشريعات الوطنية، ومعها التشريع الفرنسي[58]، ما لحق به القانون المصري الرقم (2002/82)[59]، رغم أنه جمع جميع قوانين الملكية الفكرية في تقنين واحد، غير أنه لم يأخذ بتعريف هذه الحقوق بصورة عامة. وفي حالات أخرى عرفت التشريعات الوطنية تلك الحقوق على أساس التقسيم التقليدي لها، والذي يتشكل من حقوق الملكية الصناعية، وحقوق ملكية أدبية أو فنية، وقد فتحت بابا لتعريف خاص بكل قسم؛ مثل القانون المغربي رقم (17/97) حيث ذكر التعريف في المادة الأولى منه "تشمل حماية الملكية الصناعية حسب مدلول هذا القانون براءات الاختراع ،وتصاميم تشكل طبوغرافية (الدوائر المندمجة، والرسوم، والنماذج الصناعية ،وعلامات الصنع، أو التجارة، أو الخدمة، والاسم التجاري، وبيانات المصدر، وتسميات المنشأ، وزجر المنافسة غير المشروعة". وفي المادة الثانية يضيف المشرع المغربي على أنه "يراد بلفظة الملكية الصناعية ما تفيده في أوسع مفهومها، وتطبق ليس فقط على الصناعة والتجارة الصرفة والخدمات، ولكن أيضا على كل إنتاج في

[57] انظر: الموقع الرسمي للجريدة الرسمية:https://www.joradp.dz/hfr /

[58] Code de la propriété intellectuelle | Legifrance
https://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do?cidTexte=LEGITEXT000006069414

[59] مصر: القانون رقم 82 لعام 2002 بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ، متوفر على:
www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=130

مجال الصناعات الفلاحية والاستخراجية، وكذا على جميع المنتجات المصنوعة أو الطبيعة مثل :الأنعام والمعادن والمشروبات"[60].

المطلب الثالث : القالب الاتفاقي لتعريف حقوق الملكية الفكرية

يتميز القالب الاتفاقي بتعريف حقوق الملكية الفكرية بالوحدة، وفي الوقت نفسه بالتنوع:

- فلقد جاء أول تعريف اتفاقي لحقوق الملكية الفكرية بشكل موحد، وذلك ضمن اتفاقية (ستوكهولم)، الخاصة بإصدار المنظمة العالمية الفكرية (الويبو) بتاريخ 1967/07/14، وقد انضمت إليها الدولة الجزائرية في 16 يناير 1975[61]، حيث عرفت حقوق الملكية الفكرية على أنها "تشمل الحقوق المتعلقة بالمصنفات الأدبية والعلمية. ومنجزات الفنانين القائمين بالأداء، والفنوغرامات، وبرامج الإذاعة، والتلفزيون، والاختراعات في جميع مجالات الاجتهاد الإنساني، الاكتشافات العلمية والرسوم، والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمة، والأسماء، والسمات التجارية، والحماية ضد المنافسة غير المشروعة، وجميع الحقوق الأخرى الناتجة عن النشاط الفكري في المجالات الصناعية والأدبية والفنية"[62].

وعرفت اتفاقية باريس حقوق الملكية الصناعية بمقتضى المادة الأولى منها على أنها :"تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع، ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج

---

[60] انظر القانون المغربي متوفر على :http://www.wipo.int/wipolex/ar/text.jsp?file_id=190704 تم الاطلاع عليه 2017/12/12.

[61] أودعت حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية إخطارا أعلنت فيه رغبتها في الاستفادة من أحكام المادة 21(2)(أ) من اتفاقية الويبو. ودخل الإخطار حيز النفاذ في تاريخ استلامه، أي في 24 سبتمبر 1970. وعملا بالمادة المذكورة، بإمكان جمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائر التي كانت عضوا في اتحاد باريس ولكن لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية الويبو، لمدة خمس سنوات من 26 ابريل 1970، تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية، ممارسة الحقوق نفسها كما لو أنها أصبحت طرفا فيها.

انظر:http://www.wipo.int/treaties/ar/remarks.jsp?cnty_id=2C تم الاطلاع عليه: 2017/12/21

[62] اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في استوكهولم في 14 جويلية 1967 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979، متوفرة على :http://www.wipo.int/treaties/ar/text.jsp?file_id=283854 تم الاطلاع عليها 2017/12/25.

الصناعية، والعلامات الصناعية أو التجارية، وعلامات الخدمة، والاسم التجاري، وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة"[63]. وفي الفقرة الثالثة من المادة نفسها تضيف: "تؤخذ الملكية الصناعية بأوسع معانيها، فلا يقتصر تطبيقها على الصناعة والتجارة بمعناها الحرفي؛ وإنما تطبق كذلك على الصناعات الزراعية والاستخراجية، وعلى جميع المنتجات المصنعة أو الطبيعية، مثل الأنبذة والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمواشي والمعادن والمياه المعدنية والبيرة والزهور والدقيق".

- وفي تعريف آخر ورد في القانون المغربي يعرف حقوق الملكية الفكرية الأدبية والفنية بأنه : " يسري هذا القانون على المصنفات الأدبية والفنية المسماة فيما بعد "بالمصنفات " التي هي إبداعات فكرية أصلية في مجالات الأدب والفن"[64].
- ومن خلال الدمج بين التعريفين المذكورين، نستشف إمكانية التوصل إلى تعريف المشرع المغربي لحقوق الملكية الفكرية بنوعيها الصناعية والأدبية والفنية.
- وفي موضع آخر عرفت اتفاقية برن الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية، المؤرخة في 1886/09/09، الحقوق الأدبية والفنية في المادة الثانية، الفقرة الأولي من أنها " تشمل عبارة «المصنفات الأدبية والفنية» كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، والمحاضرات والخطب والمواعظ والأعمال الأخرى التي تتسم بنفس الطبيعة، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والمصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات فنية والتمثيليات الإيمائية، والمؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها، والمصنفات السينمائية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائي، والمصنفات الخاصة بالرسم وبالتصوير بالخطوط أو بالألوان، وبالعمارة وبالنحت وبالحفر وبالطباعة على الحجر، والمصنفات الفوتوغرافية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل

[63] اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المؤرخة 20 مارس 1883 والمعدلة ببروكسل في 14 ديسمبر 1900 وواشنطن في 2 يونيو 1911 ولاهاي في 6 نوفمبر 1925 ولندن في 2 يونيو 1934 ولشبونة في 31 أكتوبر 1958 وستكهولم في 14 يوليو 1967 والمنقحة في 2 أكتوبر 1979، متوفرة على http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/paris/تم الاطلاع عليها في 2017/12/25.

[64] القانون رقم 00-2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ظهير شريف رقم 1.00.20 صادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)بتنفيذ القانون رقم 00-2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، متوفر على: www.cour-constitutionnelle.ma/sites/.../hqwq_lmwlf_wlhqwq_lmj... تم الاطلاع عليه في 2018/12/26.

للأسلوب الفوتوغرافي، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية، والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم"[65].

- وصفوة القول : لقد شغلت الطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية، اهتمام الفقهاء والقضاة في البحث عنها؛ نظرا لأهميتها من حيث تحديد الآثار القانونية المترتبة على تلك الحقوق، ونتج عن ذلك الاهتمام جدل فقهي حول طبيعة هذه الحقوق، وأثمر محتوى البحث على ما يلي:
- تعد مسألة تحديد الطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية، من المسائل الخلافية بين الفقهاء؛ أدى إلى انقسام الفقهاء إلى موقفين: موقف مؤيد لحق الملكية، وموقف منكر لهذا الحق.
- يدعو الموقف المؤيد لحق الملكية الفكرية إلى تكييف الرابطة القانونية بين المبتكر ومصنفه، على أنها علاقة ملكية، وأن الشيء المعنوي الناتج عن هذه العلاقة، هو مال يخضع في قواعده لنظرية الأموال الواردة في القانون المدني، ويمثل هذا الحق في بعده المؤيد لحق الملكية الفكرية، أقدس أنواع حقوق الملكية، كما دعا لذلك الفقيه الفرنسي (لامارتين)[66]، وحقيقة هذا الموقف هو تملك الإنسان لثمار ذهنه، بكون هذه الملكية المادية، والتي لا تعد، وان تكون سيطرة مادية للمالك على أشياء مادية، عقارية أو منقولة، قد لا تكون من صنع يده أو إنتاج ذهنه[67].

---

65 المنظمة العالمية للملكية الفكرية،اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، متوفرة على :
ecipit.org.eg/Arabic/pdf/berne.pdf تم الاطلاع عليها في 2018/12/26

66ولد ألفونس دي لامارتين(Alphonse de Lamartine) في ماكو في عام 1790. بعد طفولة قضاها في ميلي ، سافر لامارتين إلى إيطاليا، بلغ التأثير السياسي لامارتين ذروته في عام 1848، عندما أصبح وزيرًا للخارجية. بعد الانقلاب الذي قاده نابليون الثالث في عام 1851 ، توفي لامارتين في عام 1869 .انظر: موقع http://poetes.com/lamartine/ تم الاطلاع عليه 2017/12/12.

67 وقد قدم ألفونس دو لامارتين، مقرر Villemain مشروع القانون، الذي طرح فكرة أن يحمى المصنف مدة خمسين عاما بعد الوفاة، كان يتحدث في مجلس النواب 13 مارس 1841: "[...] فهو يقول الرجل الذي يقضي حياته كلها ، ويستهلك قواه العقلية ، ناسيا نفسه وأسرته ومنهكا لقواه العقلية من أجل إثراء الإنسانية بعده ، .....بهذه الأفكار التي تحوّل العالم. فيموت بصعوبة ، لكنه ينجح ، في إخراج مصنفه وبالتالي يستولي عليها العالم الفكري ، وتستغل الصناعة والتجارة هذا المصنف . إنه يصبح ثروة بعدية ، بعد وفاة المؤلف في كثير من الأحيان. وبالتالي سيكون لكل شخص الحق في استغلال هذا المصنف باستثناء من أنشأه ، أي مؤلفه وأرملته وأطفاله. وهذاما لا يمكن أن يتقبله العقل والضمير "

- لقد سلم المشرع الفرنسي بهذا الوصف وتلك الأفكار، وهذا ما قضى به التشريع الفرنسي لقانون الملكية الفكرية، والذي نص على أن حق المؤلف " إن مؤلف مصنف العقل يتمتع بهذا العمل، بمجرد ما يقوم بإنشائه، وله حق حصري ومعنوي ومانع للجميع. يشمل هذا الحق الخصائص الفكرية والأخلاقية بالإضافة إلى السمات المادية التي تحددها الكتب الأولى والثالثة من هذا القانون[68].
- وكذلك أيد المشرع الإنجليزي الوصف نفسه، وأضاف القانون الدولي للملكية الفكرية، الذي كيف هذا الحق على انه حق ملكية[69].
- ومع ذلك فان هذا الموقف المؤيد وجد من ينتقده بما يلي:
- إن حق الملكية أساسا حق عيني، محله شيء مادي: عقار أو منقول، وعدم تأييده يعني مخالفة لنظرية القانون.
- إن حق الملكية يفترض وجود مال ملموس، في حين أن محل الحق الفكري، شيء معنوي غير ملموس. ولا يتحول إلى طابعه الملموس إلا إذا انصبت أفكار مبتكرة في حوامل مادية، مثل الكتاب، أو القرص الممغنط، أو آلة ملائمة، وتلك الدعامات والأوعية هي منقولات مادية بطبيعتها، ويجوز تملكها، وهنا فحق الملكية يمارس على هذه الأشياء دون غيرها.
- إن حق الملكية يجد تبريره بكونه نابعا من عقل الإنسان، وتتجسد فيه شخصيته، وهو بذلك يخلط بين الحق الشخصي من جهة والحق العيني من جهة أخرى، كما انه قد

أنظر : Discours rapporté par A. Bertin, De la propriété littéraire. Sa durée, Poitiers, Imprimerie-librairie Lévrier, 1911, p. 11.
نقلا عن :
Anne Latournerie, « Droits d'auteur, droits du public : une approche historique », L'Économie politique 2004/2 (no 22) disponible sur : www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2004-2-page-21.htm consulté le 12/12/2017.

[68] L'auteur d'une oeuvre de l'esprit jouit sur cette œuvre, du seul fait de sa création, d'un droit de propriété incorporelle exclusif et opposable à tous.

Ce droit comporte des attributs d'ordre intellectuel et moral ainsi que des attributs d'ordre patrimonial, qui sont déterminés par les livres Ier et III du présent code.
Article L111-1,Modifié par Loi n°2006-961 du 1 août 2006 - art. 31 JORF 3 août 2006 disponible sur :https://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do;jsessionid consulté le 27/12/2018.

[69] David Brainbridge, op.cit.p.74

يثير في الذهن لبسا حول اعتباره حقا لصيقا بشخصية الإنسان، وهذا يعني خروجه في تعريف الحق الفكري بالمعنى القانوني له.

- يدعو الموقف المنكر لحق الملكية الفكرية، إلى أن حق المؤلف أو المخترع، لا يكون أبدا في حاله (حق ملكية)، فإذا كان المقصود بعبارة (الملكية الأدبية والفنية والصناعية) هو تأكيد على أن حق المؤلف والمخترع يستحق الحماية، كما يستحقها حق المالك. وقد استعملت هذه العبارة للدعاية والكفاح في سبيل حماية حق المؤلف.
- أما إذا الموقف المنكر يرى أن حق المؤلف أو المخترع هو حق ملكية حقيقي، وان الحق على شيء غير مادي، لا يختلف في طبيعته عما إذا وقع على شيء مادي، وذلك غير مقبول؛ لأن الشيء المعنوي هو شيء غير محسوس، لا يدرك إلا بالفكر المجرد، فهو نقيض الشيء المادي، فهو شيء غير محسوس، وله جسم يتمثل فيه، إضافة إلى ذلك فالشيء المعنوي غير قابل بطبيعته للاستئثار الذي هو وصف ملازم للحق العيني، بل هو بطبيعته حق قابل للانتشار أو البث بين الجمهور وإيصاله عن طريق وسائل النشر المختلفة[70].

- وقد يكون صحيحا اعتبار (التأليف والاختراع) عمل ومجهود شاق، وهو بذلك يشترك مع الملكية المادية، لكن هذا المجهود ليس حتما جزاؤه حق الملكية، بل إن جزاؤه هو الأجرة أو المكافأة التي يتلقاها المبدع أو المخترع جراء إبداعه أو ابتكاره.

- أما مسألة احتكار صاحب الحق الفكري لمنتوجه الذهني، فلا يعني هذا الاحتكار أنه حق ملكية، من جهة أن هذا الاحتكار قد يكون مرتبطا بحياة صاحب الحق، أو بعد فترة من حياته، في حين أن حق الملكية يبقى في يد المالك، ومن بعد ورثته الذين يرثونه جيل بعد جيل، ما لم تنقل الملكية إلى الغير بأي وجه من أوجه التصرف.

- وأن طبيعة الفكر تختلف عن طبيعة الملكية وذلك للأسباب التالية:

- كون الحق الفكري يتكون من عنصرين: عنصر معنوي لصيق بشخصية المؤلف أو المخترع، يتميز بكونه حقا مؤبدا، وعنصرا ماليا يجعل المصنف شيئا قابلا للتصرف فيه، وهو حق مؤقت، بينما حق الملكية هو حق بات نهائي؛

[70] تركي صقر،حماية حقوق المؤلف بين النظرية والتطبيق، دمشق: منشورات اتحاد العرب، 1996،ص.17 ومابعدها.

- وقد يجيز القانون للمؤلف حق التراجع عن أي تصرف، قام به المؤلف بصدد العنصر المالي لحقه، في حين بالنسبة للملكية، فإنه لا يجوز له ذلك، وليس له بإرادته التراجع عن هذا التصرف، ولو بمقابل عوض[71]؛
- وأن كون الحق الفكري هو في الواقع تراث مشترك للإنسانية، وجزء لا يتجزأ من المصلحة العامة، وهو على عاتق المؤلف والمخترع باعتباره دينا تجاه المجتمع، فلولا التراكمات المعرفية للمجتمع، لما توصل إلى هذا الابتكار؛ ولذلك اعتبره الكثير من المشرعين حقا قابلا للسقوط في الملك العام[72]،
- إنه حق استغلال مؤقت، عكس الملكية التي هي حق استئثار مؤبد، وهو ما ورد في قرار محكمة النقض الفرنسية بتاريخ 1887/7/25 الذي قضى بأنه "حق المؤلف، هو حق امتياز حصري لاستغلال محدد"[73].

- إن مسألة تحديد الطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية، حيث توقفت عندها محكمة عندها (محكمة النقض) الفرنسية في القرار الذي تبنته بتاريخ العام (1883)، وجاء في نصه (خلق المصنف الأدبي أو الفني، ينشأ لصالح المؤلف ملكية تستمد أساسا من القانون الطبيعي)؛ وهذا ما اعتبره (القضاء المقارن) دورا مهما في وضع الحلول القضائية لتلك المسألة، ونعني بها تحديد الطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية، وما قد يترتب عليها من إضافات واستنتاجات.

- إن قضاة محكمة النقض قد توصلوا بما قضوا به، إلى منح صاحب المصنف أي (المؤلف) حق الملكية، وهي بحسبهم مستمده من القانون الطبيعي؛ وهو ما يتميز باعتباره قانونا أبديا، وخالدا، وسرمديا بقضاء الله تعالى، أو بما خلقته الطبيعة الإلهية، وهي تحدد أو تقيد نظاما ثابتا بحسب الاعتقاد، وبشهادة المعتقدات التي تتبناها كافة الناس، وبهذا تحرص كل الحرص على بناء نظام ثابت ومكرس، يسير عليه في فلك العالم الكوني.
- إننا حين نتتبع القوانين التي تبنتها دول وشعوب عريقة في تاريخها وحضارتها وثقافتها وفلاسفتها؛ تبدو لنا فكرة القانون الطبيعي (الكوني) منسوبة إلى فلاسفة

[71] ابراهيم النجار، حماية حقوق الملكية الفكرية، بيروت، 1999،ص.31

[72] محمد حسني عباس، الملكية الصناعية و المحل التجاري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1971ص.43

[73] Jean-Luc Piotraut,, Pierre-Jean Dechristé Jugements et arrêts fondamentaux de la propriété intellectuelle, paris : Tec & Doc Lavoisier, 2002,.57.

اليونان، هؤلاء الذين تشبثوا بقواعده التي تحقق المثل العليا والقيم الخالدة كالعدل والمساواة والحرية... وهي التي تبني أساس القانون الطبيعي، وتشكل ماهيته وجوهره، وهذا ما ورد على لسان (المدرسة الرواقية)[74]، وتكرم الناس كافة، وتجعل العالم في موضع حكمها.

- غير أن الفلاسفة الرمان آمنوا بتلك الفكرة أعلاه، ونقلوها عن الحضارة السابقة، وبما ورد في تاريخهم، ألا وهي فكرة القانون الطبيعي، من بين الأسماء المشهورة هنا الفقيه (شيشرون) الذي اعتقد بوجود عدل اعلى من القوانين الوضعية. ويتبعه وجود قانون ثابت وخالد يقرره العقل المستقيم وبه معتقدهم، ويتميز بمرافقته للطبيعة، وقانونها.
- وذهب العديد من الفلاسفة والفقهاء إلى الإدلاء بآراء وأفكار ألهمتها الطبيعة الكونية لكل الأحياء، واكتشفها الإنسان بعقله. وهكذا جرى تطور فكرة القانون الطبيعي في القرون الوسطى، لتتحول إلى فكرة دينية، تنبئ عن القانون الإلهي، وقد عبر عنها القديس (توماس الإكوني) الذي بنى القانون على ثلاثة أسس مرتبة كما يلي: قانون

---

[74] **الرواقية** stoicism مدرسة فلسفية أخلاقية معاصرة للأبيقورية ،انتشرت في إطار الثقافة اليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد، بتأثير الأفكار التي تدعو إلى المواطنة العالمية والنزعة الفردية والمعرفة الرياضية. وقد وضع أصولها زينون[ر] Zeno. وسميت بالرواقية نسبة إلى الرواق المصور بأثينا . مكان اجتماع الشعراء . الذي اتخذه زينون مقراً له يجتمع فيه مع أصحابه فدعوا بالرواقيين، وأطلق عليهم الإسلاميون اسم أصحاب المظلة، وحكماء المظال، وأصحاب الأصطوان. وكان أبرز دعاتها المؤسسون آسيويين ، وإن كانوا قد تلقوا تعليماً يونانياً، وتأثروا بالفكر اليوناني، فأخذوا عن هيراقليطس فكرة اللوغوس، وعن الميغاريين القياس الاستثنائي، وعن الكلبيين الخصائص القومية والحياة وفقاً للطبيعة والعقل، وعن سقراط أن الفضيلة علم والجهل رذيلة. تنقسم الرواقية إلى ثلاثة أدوار، دور الرواقية اليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد: وقد مثلها زينون وإقلينتوس وأقريسبيوس؛ ودور الرواقية المتوسطة في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد : وكان أشهر فلاسفتها ديوجين السليوسي، وبانيتيس الروديسي: وبوسونيوس الملقب بأقريسبيوس الرواقية المتوسطة؛ ودور الرواقية الرومانية المتأخرة في القرنين الأول والثاني الميلاديين: وقد برز من فلاسفتها سينيكا وإبيكتيتوس والامبرطور ماركوس أوريليوس. وهم الرواقيون الوحيدون الذين وصلت كتبهم إلينا كاملة، وهي متأخرة أربعة قرون على تأسيس المدرسة. انظر:

الموسوعة العربية، متوفرة على :https://www.arab-ency.com/ar/% تم الاطلاع عليها :2017/12/28.

إلهي خالد يعكس مشيئة الله/وقانون طبيعي يشمل القواعد القانونية المكتشفة بإعمال العقل/ والقانون الوضعي وهو في المرتبة السفلى[75].

- ولم يتوقف الأمر عند الأمم السابقة، وما ورد في تاريخهم وحضارتهم، بل إن العصر الحديث سار على منوالهم، وتأثر بفكرة القانون الطبيعي. إذ كان ملهما للثورة الفرنسية، وموضع الإيحاء في (الإعلان الخاص بحقوق الإنسان والمواطن)؛ حيث وضحته المادة الثانية من هذا الإعلان، بما جعلته في موضع الضرورة للمحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان؛ المتمثلة في الحرية والملكية والأمن.[76]

- وبهذا الفكر القانوني الطبيعي صار حق الملكية حقا طبيعيا للإنسان. وهذا ما نتج عن تأثيره في قضاة (محكمة النقض)، حينما قاموا بتكييف حق المؤلف باعتباره حق ملكية. وفي هذا السياق تبنوا فكرة القانون الطبيعي الخالد والأبدي، وتغافلوا بقضائهم عن الانتقادات الفقهية، الموجهة إلى هذا القانون، التي أبرزت نوعا جديدا من القانون الطبيعي، يراد به (القانون الطبيعي المتغير)، والذي جرى فيه إدماج فكرة الملكية ضمن القسم المتغير من ذلك القانون.
- إلا أن (محكمة النقض الفرنسية) لم تثبت على قرارها المبدئي بتكييف حق المؤلف، على أنه حق ملكية، بل سرعان ما تراجعت عن قرارها هذا، حيث ورد في قرار مؤرخ في 25/ 1887/7 ما يلي : إن "حق المؤلف ليس بحق ملكية، إنه حق امتيازي احتكاري لاستثمار مؤقت"[77].

---

[75] Paul, Roubier, Droit de la propriété industrielle, T.1, Paris : Ed Sirey, 1954,p.
عن عجة الجيلالي، أزمة حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص.ص.51-52

[76] لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته. المادة 2 الغعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان— صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد،و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم، متوفر على : http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/ تم الاطلاع عليه في 2017/12/30.

[77] Jean-Luc Piotraut, Pierre-Jean Dechristé Jugements et arrêts fondamentaux de la propriété intellectuelle,op.cit.p.121.

- وقد يستشف من ذلك القرار هو نفي صفة الملكية عن حق المؤلف، واستبدال تلك الصفة بحق الامتياز. وحق الامتياز في حقيقة الأمر؛ يستمد صيرورته من الأوامر الملكية التي أصدرها الملك الفرنسي (لويس السادس عشر)، والذي منح الكتاب حق امتياز حصري على مصنفاتهم، على أن فكرة الامتياز هذه، قد تم إلغاؤها بعد قيام الثورة الفرنسية[78].
- غير ان محكمة النقض الفرنسية في قرارها الوارد في 1902/06/25، أذعنت عن التخلي عن ذلك الرأي، ورجعت إلى رأيها الأول، بإضفاء صفة الملكية على حق المؤلف، واعتمدت هذه الصفة في القرار المؤرخ في 1954/05/14. وتكرست أيضا في القرار المشار إليه في 1980/08/16[79].
- ومن الدول العربية التي تبنت الاتجاه ذاته في الأمثلة السابقة من القرارات التي أصدرتها (محكمة النقض الفرنسية)، والذي استعملت فيه عبارة الملكية الأدبية والفنية، عند فصله في منازعات حقوق الملكية الفكرية؛ ألا وهو القضاء المصري[80].

- 3- المحل مفترض لحقوق الملكية الفكرية:
- إن أساس أزمة حقوق الملكية الفكرية، يجب أن يكون في محلها، إذ يرى فقهاء القانون أن هذا المحل[81] يتصف بأنه في موضع ارتباك تشريعي. والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن تقول: متى نكون أمام شيء فكري؟ ومتى لا نكون كذلك؟ إنها إشكالية لا جواب لها، فالقانون لم يجد حلا لها منذ أمد، بل كل ما توقعناه هو عبارة عن حلول وقتية في سياق التكهنات لا غير، وكل فقيه ينظر إلى ركن المحل من

---

[78] Idem.

[79] Idem.p. 225

[80] عجة الجيلالي، ، أزمة حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[81] تعد حقوق الملكية الصناعية الجزء الهام والرئيس من حقوق الملكية الفكرية بالمعنى الواسع، وترد الحقوق على محل معنوي يتمثل في عدة صور هي: براءة الاختراع والعلامات التجارية، والرسوم الصناعية، والنماذج الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، والدوائر المتكاملة، والأسرار التجارية، وبرامج الحاسوب الآلي؛ إلا أن كل هذه الحقوق تتميز بخصائص وأحكام ونوع من الحماية.

انظر: نوري حمد خاطر، شرح قواعد الملكية الفكرية، الملكية الصناعية، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2005،ص.12.

عن علي حسن الطوالبة، صور من الجرائم المتعلقة براءة الاختراع في التشريع البحريني،2014، متوفر على : https://platform.almanhal.com/Files/2/47698 تم الاطلاع عليها : 2017/12/30.

زاوية معتقداته وقيمه، وظروف الحياة المحيطة به، ويستمر في موضع الجدل بين الفقهاء.

وقد خلص بعض الفقهاء والباحثين إلى محل حقوق الملكية الفكرية، يمكن ان يكون هو (الابتكار) بوجه عام، ويراه البعض الآخر أن الابتكار مصطلح قانوني يختلف عن موضوع حق الملكية الفكرية. وهكذا تبقى أزمة حقوق الملكية الفكرية في دائرتها المحدودة أزمة محل فحسب، وليست أزمة مفهوم، و أزمة نظام.

ولمعالجة تلك الأزمة التي لا يمكن تجاهلها، لجأ فقهاء القانون إلى طرح اقتراح يكون محلا مفترضا، ألا وهو (مصطلح الابتكار) لحقوق الملكية الفكرية، هذا أولا. وفي السياق ذاته يأتي اقتراح آخر، وهو محل مفترض لحقوق الملكية الفكرية ثانيا. ويتواصل النقاش للوصول إلى حل ممكن، إذ يقترح مصطلح (الإبداع) و(الأصالة) في موضع المحل، وهنا يسير في الاتجاه نفسه في دائرة الجدل والنقاش.

فكان اقتراح آخر يتمثل في منتوج ذهني متعدد الأشكال في موضع محل حقوق الملكية الفكرية، غير أن الحل لم يتوفر بين فقهاء القانون، ابتداء من مصطلح الابتكار[82] الذي يعني في كل اللغات الدولية: الشيء الجديد، وله مفهومان: مفهوم واسع مرتبط بحقوق الملكية الفكرية، ومفهوم ضيق منفصل عنها.

وقد استعملت في عدة دول غربية، منذ 1548، وتعني الجدة أو التجديد، وفي فرنسا استعمل المصطلح المذكور سنة 1890، وتعني المبتكرين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية استعمل مصطلح الابتكار في الجمعية الأمريكية للباحثين في علم الاتصال.

وتوسع استعمال ذلك المصطلح (الابتكار)[83] لدى العلماء خاصة من قبل المحامين وعلماء الاقتصاد، وعرفوه على أنه (تنمية تجارية) لمنتوج او خدمة عن طريق تخفيض الكلفة

---

[82] عجة الجيلالي، ، أزمة حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[83] يمكننا **تعريف الابتكار** بأنه التنفيذ الناجح لتلك الأفكار بداخل المنظمات، ومن هذا المنطلق يعتبر إبداع الأفراد والمجموعات هو نقطة البداية لعملية **الابتكار**؛ أى إن الإبداع هو شرط ضرورى للابتكار، ولكنه وحده ليس شرطا كافيا". وعلى المنوال نفسه يذكر لنا دافيلا وشركاه أن مايميز الإبداع عن **الابتكار** هو أن الأول يعنى الإتيان بأفكار جديدة، بينما الثانى يعنى تجسيدها". هذا ويعتبر الكثيرون أن عملية الاختراع هى جزء لا يتجزأ من الابتكار . انظر: السيد نصر الدين، الابتكار وإدارته، القاهرة: الدار الأكاديمية، 2010، ص.ص.15-16.

ويعرف الابتكار على أنه " فعل يتجسد بتقديم شيء جديد أو طريقة جديدة أو شعار جديد"، ومن ذلك أن الابتكار يعني الخلق "Creation" أو "الإنشاء" ، و يتم هذا الخلق عن طريق البحث والتجربة. وبهذا المفهوم فالابتكار له عدة مسميات.

من جهة، ومضاعفة الأرباح الناتجة عنها من جهة أخرى. ورأوا وفي مصطلح الابتكار؛ أمر غير سهل؛ لأن حدوده مرنة، ولا يمكن الإجابة الدقيقة عن سؤال الإشكالية لمصطلح الابتكار، (متى نكون أمام ابتكار)؟ و(متى لا تكون) فالإجابة عسيرة، لا تستقر على تعريف موحد.

وبناء على تلك المسميات مجتمعة، يصبح الإبداع وهو مرادف الابتكار، لكونهما يشتركان في عامل المخيال، والخلق، والفكر، واستعمال الذهن، والأصالة والجدة، بيد أن هذا المفهوم من حيث بعده الأدبي، منتقد مما يجعله غير كاف لتعريف الابتكار. وتأسيسا على تلك المسميات مجتمعة، يصبح الإبداع مبدئيا: تطوير واقع لطرح أفكار جديدة، وجعلها موضع التطبيق في المجتمع.

- وفي رأي آخر يدعى أنصار (مفهوم الابتكار) انه منفصل عن مجال أو حقل الملكية الفكرية، فهو يتعلق بمجال اوسع من هذه الحقوق التي قد يتضمنها إطاره؛ وينقسم هذا المفهوم إلى اتجاه كلاسيكي، واتجاه حديث النشأة.
- ففي تعريفه التقليدي ينص الابتكار على ما يلي:
  - إدخال شيء جديد إلى عالم الأفكار،
  - انه فكرة جديدة أو منهج جديد، وشعار جديد.
  - انه ابتكار يتمظهر في النجاح، الذي يتحقق عبر استغلال فكرة جديدة.
  - انه يعني تغييرا يؤدي الى خلق أبعاد جديدة، أو نجاعة لمنتج أو خدمة.
- وعلى ضوء ذلك يصبح الابتكار عبارة عن صنع شيء أفضل من الشيء الموجود، من قبل استخدام طريقة جديدة في التفكير، تحدث ثورة فيما هو مألوف لدى المستهلكين أو في الطبائع والعادات الموجودة.
- وبهذا المفهوم يبتعد الابتكار بشكل واضح عن مفهوم حقوق الملكية الفكرية، باعتبار أن المبتكر يتجاوز حدود طرح حل تقني لمشكل محدود، كما هو الشأن بالنسبة الى المخترع، إلى إحداث ثورة في سلوك المستهلكين، تؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة في المجتمع، لا من حيث نمط غذائه أو ملبسه، بل وحتى العادات والأعراف والقيم الاجتماعية[84].

[84] Ove Granstrand, *Innovation and Intellectual Property (PDF Download Available)*. Copenhagen June 12-14, 2003,p.8 Available from:

- أما أنصار المدرسة الحديثة، فقد اعترفوا بكون (مصطلح الابتكار) أصبح مصطلحا شائع الاستعمال، لدى كافة الناس يستعمل في التربية، كما يستعمل في الصناعة، كما يستعمل من قبل رجال السياسة. وبخاصة أثناء الحملات الانتخابية، حتى صار يلقب بعصر الابتكار. لكن هل هذا الابتكار هو الجدة فقط؟

- يرى أنصار تلك المدرسة، أن مصطلح الابتكار يقابل أكثر من عنصر(الجدة)، إنه يقصد به (الاختراع) الذي يعود إلى تصور جديد، أو منتوج جديد مشتق من أفكار فردية أو من أعمال مجموعات أو مخابر بحثية، ولا نلمس الإبداع إلا عند تسويق المنتج، ومن غير هذا التسويق لا نجد في (الابتكار) معناه وصداه[85].
- وبهذا المعنى يمكن ترتيب الابتكار ضمن صيرورة منطقية للمنتج تبدأ أولا بالاختراع، وثانيا بالتطبيق الاصطناعي، وثالثا بالتسويق، وهنا في مرحلة التسويق يتجسد للرائي معنى الابتكار. وعلى هذا الأساس فالابتكار هو أصلا أهلية أو قدرة على إنتاج قيم جديدة لفائدة المستهلكين، وطريقة لتحويل موارد المؤسسة الموجودة إلى موارد وثروات جديدة.[86]
- وبناء على ما تقدم فالابتكار مصطلح مفتاحي، لكل ما هو جديد في التكنولوجيا والتجارة والإعلام والتربية والتعليم والبحث، إنه مصطلح أوسع من مصطلح (الاختراع) الذي يسعى إلى علاج مشكل تقني محدد، حيث يمتد إلى التسويق والتجارة والخدمات.
- ومثل هذا المفهوم يتلاءم مع مستجدات الحياة المعاصرة، حيث يصبح الابتكار اليوم مصطلحا علميا، تتم دراسته في حقول علمية متعددة: في التكنولوجيا، في التجارة، في العلوم الاجتماعية، في الاقتصاد، في العلوم القانونية.

---

https://www.researchgate.net/publication/253150293_Innovation_and_Intellectual_Property [accessed May 11 2018].

[85]Ove Granstrand, *Innovation and Intellectual Property op.cit.31*

[86]International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) Uma Suthersanen, Utility Models and Innovation in Developing Countries, Issue Paper No. 13 disponible sur : https://www.iprsonline.org/unctadictsd/dialogue/2006-03-03/uma%20suthersanen%2013%20final.pdf consulté le 12/12/2017.

- وفي تعريف آخر يرى أن الابتكار "طريقة لتغيير موارد المؤسسة، من خلال الخلق إلى موارد جديدة"[87]. وفي الفكرة نفسها يعرف الابتكار على أنه لا يعني فقط كل منتوج جديد، بل يعني ايضا التسويق، إنه سلوك يختلف نوعيا عن سلوك سابق. ومثل هذا المنظور (الابتكار) يكيف على أنه معطى بسيكولوجي يبدل سلوكا سابقا بسلوك جديد، وبالنتيجة لا يصبح (الابتكار) علما أو تكنولوجيا، ولكنه قيمة نفسية قابلة للقياس من خلال قياس تأثير الفكرة الجديدة على بيئتها[88].
- يقول طلال أبو غزالة* :"إن أحد أهم الخطط والخطوات في عصرنا هو التحرك نحو مجتمع المعرفة، وضمن هذا الاقتصاد الجديد يحتفظ الابتكار بدوره ويعززه كأداة فعّالة رئيسية للمنافسة العادلة، كما أن احترام حقوق الملكية الفكرية هو أحد الخيارات الأساسية في السياسة لتعزيز الابتكار، ومن الناحية النظرية فالأمر في غاية البساطة. انظر على سبيل المثال إلى صناعة الإسكان التي هي عادة مصدر هام في الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاديات القوية، وتصور لو لم يكن هناك وثائق امتلاك عقارات أو حقوق ملكية بيوت، عندها يمكن لأي شخص المجيء إلى بيتك وزيارته أو العيش فيه حسب رغبته، في هذه الحالة ما هو احتمال قيامك ببناء أو شراء بيت ؟ كل شخص سيختار العيش في بيوت قائمة، فلماذا تبني بيتك الذي تحلم به إذا كان كل شخص سيستفيد منه على حسابك. إن نفس المنطق ينطبق على حقوق الملكية الفكرية والابتكار، لماذا تستمر في الابتكار إذا كنت تستطيع الاستفادة من عمل غيرك؟ هناك حالات شاذة مثالية تحدث إلا أنها في

---

[87] Paul schumann, innovation an competition, 1998p.205
نقلا عن عجة الجيلالي، ، أزمة حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص.60

.

[88] David C. Schmittlein .behaviors of innovation,1985,p.989
نقلا عن عجة الجيلالي، ، أزمة حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره،ص.ص.60

* رئيس المجمع العربي للملكية الفكرية، رئيس مشارك، عضو المكتب التنفيذي، رئيس مجموعة عمل الطاقة البشرية وبناء القدرات، فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (نيويورك).

الحقيقة ليست شائعة، وبدون احترام حقوق الملكية الفكرية يبقى الابتكار معدوما، وبدون الابتكار فان الاقتصاد ميت (أو على الأقل معطل)"[89].

- وبتعريف الابتكار الوارد ذكره أعلاه، يمكن اعتباره على انه تطبيق للمعرفة، ويختلف هذا التطبيق من دولة إلى أخرى، حسب تطورها الاقتصادي، إذ نجده في الدول النامية ليس جديدا بالنسبة إلى العالم كله، ولكن شيء جديد عن المستوى المحلي، وبإعمال ذلك يختلف مفهوم الابتكار من دولة إلى أخرى بحسب تطورها الاقتصادي.
- وأخيرا تنتهي المدرسة الحديثة للابتكار إلى تصور الأشكال التي قد يتخذها الابتكار، والتي يتحدد عبرها موقعه بين حقوق الملكية الفكرية.
- ولتحليل الفروق الموجودة بين الابتكار وحقوق الملكية الفكرية، فإن مصطلح الاختراع قد يترتب او يشترك مع مصطلح الابتكار في احد شروطه الموضوعية. ونعني بها النشاط الاختراعي، والذي يقصد به سلوك إنساني يتسم بالعبقرية، والقدرة التحليلية، وهو السلوك نفسه المطلوب لقيام الابتكار، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل على العملية الابتكارية ما هي إلا مرحلة تالية لعملية الاختراع.
- يرى الباحث (Jan Fagerberg) أن الفرق بين الابتكار والاختراع بقوله : "هناك فرق بين الابتكار والاختراع، فالاختراع هو المظهر الأول لفكرة جديدة أو منتوج جديد أو طريقة جديدة، بينما الابتكار فهو المظهر الأول لتطبيق هذه الفكرة أو المنتوج أو الطريقة". وسينتج من هذا الرأي أن الابتكار لا يظهر الى الوجود إلا عند تطبيق الفكرة أو المنتج أو الطريقة على خلاف (الاختراع)، الذي يبدأ ظهوره بظهور الحل التقني لمشكل محدد، ولكن هل يعني ذلك أن الابتكار ماهو إلا إنجاز عملي للاختراع؟ قد يكون الجواب بالايجاب صحيحا، شريطة ألا ينحصر الابتكار

[89] طلال أبوغزالة، خارطة الملكية الفكرية – العالم .... ونحن، متوفر على:
www.tagorg.com/UpLoadFiles/Speeches/d4352035532bllj_02.do تم الاطلاع عليه 2017/12/13.

في تطبيقات الاختراع؛ بل يمتد إلى اساليب التسويق، وكيفية طرح المنتوج في السوق"[90].

- وعلى مستوى أكثر أهمية يختلف الاختراع عن الابتكار، من حيث وظيفة كل منهما؛ فوظيفة الابتكار تتمثل في الأثر الاجتماعي الذي يخلفه الشيء الجديد في محيطه، بينما وظيفة الاختراع، لا تتعدى مهمة إيجاد دخل لمشكل تقني محدد[91].

وصفوة القول فالابتكار يعني فعلا، يؤدي الى ادخال شيئ لأول مرة في محيط معين مقيد بالزمان والمكان، بينما الاختراع هو إنشاء منتوج أو طريقة جديدة بفعل البحث أو التجربة. إن له شكلا فيزيائيا محسوسا، على عكس الابتكار الذي قد يكون له شكل فيزيائي، كما قد يكون له شكل معنوي غير محسوس، كذلك فان الابتكار يتطلب تقنيات تسييرية، ومنهجا اجتماعيا يهدف إلى طرح الشيئ الجديد في السوق.أما الاختراع فباعتباره (مصطلحا) مقارنة (بالابتكار) مصطلحا، فيكتفي بتوفير الحل الملائم للمشكل التقني، ومتى توصل الى هذا الحل يصبح مالكا له، يستأثر لوحده باستغلاله مع إمكانية الترخيص بالاستغلال لفائدة الغير، مقابل تعويض مناسب[92].

أما الأصالة والابتكار باعتبارهما مصطلحين، ومختلفين من حيث المعنى اللغوي،(فالأصالة) تعني (التفكير) في شيء جديد، أما الابتكار فإنه يعني الحصول على شيء جديد. وفي السياق نفسه تخلص مدرسة (هارفارد) للأعمال إلى المعادلة التالية: أن (الأصالة) تساوي (الفكرة)، في حين أن (الابتكار) يساوي (الفكرة)، مع الفعل أي (التطبيق)، وبالتالي فالأصالة لاتعني (الجدة)،(والابتكار) يساوي (الجدة، مع القيمة المضافة).

وعليه؛ فإن الابتكار يتكامل مع (الأصالة) إلا انه لا يكتفي به أما(الأصالة) فهي موجهة لاشباع حاجات انسانية كالعمل الفني (مثل: الرسم، النحت، الشعر، الاداب)

90 Tatjana Samsonowa, Industrial Research Performance Management: Key Performance Indicators in in the ICT Industry, london : Springer Science & Business Media, 2011,p.12

[91] Idem.p12
[92] idem

و(الابتكارات المحيطة ببرماج الحاسوب). وما يستنتج هنا أن العمل الأصيل (المشتق من الاصالة) هو مجرد فكرة جديدة، او اعاده تركيب جديد لشيء قديم[93].

فالفكرة الجديدة، المتميزة بعنصر الأصالة لا تكون محل ابتكار، إلا اذا كانت مطاوعة للاستعمال، أو لها قيمة مالية، فهو أي (الابتكار) يخص تطوير منتجات أو خدمات؛ وبناء على ذلك (فالابكتالا) لا يعد (محلا) لحقوق الملكية الادبية والفنية. وهو لا يحل محل مصطلح (الأصالة) الذي هو الاساس لوجود الحق الادبي أوالفني. فبدون (أصالة) لا يتحقق وجود مؤلف (مصنف) يحميه قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وبهذا نضمن المعيار الاساسي الذي تنبني عليه حقوق المؤلف الأدبية أو الفنية.

والسؤال الذي يطرحه الباحث هو، هل مصطلح (الاختراع) يمكن ان يكون (محل لحقوق الملكية الفكرية)؟

فالجواب يتخلص في ما يلي: (الاختراع) منتوج ذهني يختص به الإنسان منذ نشأة الخليقة، وما تقوم عليه الطبيعة الكونية، وهو المعيار الثابت لقياس التطور البشري، وبه يمكن التمييز بين الدول المتقدمة وبين الدول المتخلفة، وهو بمثابة اللاعب الرئيسي في الميدان، ولأهميته فقد حظي باقتراح الباحثين والخبراء؛ لتبوأ محل حقوق الملكية الفكرية الذي هو محل جامه لها؛ يصلح لمختلف الحقوق (حقوق الملكية الصناعية) حيث يعد حلا تقنيا لمشكل محدود، تتوفر فيه شروط (الجدة)، والنشاط (الاختراعي) والقابلية للتطبيق (الصناعي) وبالتالي هو محل (لبراءة الاختراع). إضافة إلى (العلامات التجارية) و(الدلالات الجغرافية) و(الاسرار التجارية) و(المنتجات الدوائية والكيماوية –الزراعية و(مخططات الدارات المتكاملة).

وقد تكون (الرموز) محل (العلامة) مثلا لنوع من أنواع الاختراع، وكذلك محل (الرسوم) و(النماذج الصناعية) و(تسميات المنشأ) لتمييز المنتج عن غيره من المنتجات،كما يجب التمييز بين الرسم أو النموذج الصناعي والعلامة أو (العلامة التجارية)، وذلك في الأساس، لأن الرسم أو النموذج لا ينبغي بالضرورة أن يكون مميزا. أما العلامة، فعلى وجه النقيض، وعلى الرغم من انها قد تتكون من عناصر مختلفة قد تكون زخرفية أو غير زخرفية، يجب دائما أن تكون مميزة، لأنها يجب أن تميز سلع أو

93

خدمات إحدى المؤسسات عن تلك الخاصة بغيرها. ولذلك تكون وظائف الرسوم والنماذج الصناعية، ومن ثم شروط حمايتها مختلفة تماما عن وظائف العلامات وشروط حمايتها[94].

السؤال الاخر الذي يمكن ان نطرحه فيما يخص حقوق الملكية الأدبية، هل ان المؤلف يعتبر مخترعا لافكار والنظريات، التي ضمنها في (مصنفه الأدبي، الفني، العلمي). فالإجابه: لا يمكن الرفض المطلق لمصطلح (الاختراع)*، بل يبقى موجودا، ويعبر عن محل حقوق الملكية الفكرية، مثل: اختراع الخطوط التي تكتب بها الحروف الأبجدية، واختراع الورق والحبر، واختراع آلة الطباعة. كل ذلك أدى الى نشأة المصنفات والمؤلفات على مختلف انواعها... وبهذا يستحق (الاختراع) ان يتصف بصفة محل حقوق الملكية الفكرية.

وفي سؤال اخر : هل مصطلح (الابداع) يمكن ان يكون بمثابة (محل) لحقوق الملكية الفكرية؟ فكانت الإجابة هي أن اقتراح (الابداع) محلا لحقوق الملكية الفكرية، لم ينقده من استعمله من المؤلفين الغربيين في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ونشرها؛ بحيث اصبح (الابداع) قابلا ليكون (محلا) لحقوق الملكية الفكرية. على رأي من يرى كلمة (ابداع) هي مرادف لكلمة (خلق) (creation)، وتعني عند الفقهاء الاوروبيين: إنشاءات فكريه أصيلة يبادرها المؤلف، ويضعها في مصنفات مكتوبة أو شفوية، يستحق على اثرها التمتع بحقوق الملكيه الفكرية. فهو (الابداع) يمكن ان يتبوأ (المحل) لتلك الحقوق[95].

لكن موضوع نقد فكرة (الابداع) على اساس انها بمعنى (الخلق) او(الانشاء) تثير فكرة غامضة، لأنها تتصل بشخصية المؤلف المبدع ونفسيته، وتحتاج الى تحديد معناها ومضمونها. وهو بهذا لا يجوز تحديد محل حقوق الملكية الفكرية بفكرة غامضة تحتمل مدلولات اخرى، هذا اولا، و كذلك فإن (الابداع) قد يرتبط بنوع من انواع حقوق الملكية الفكرية و هو حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. فما هو مصير الحقوق الاخرى، مثل: حقوق الملكيه الصناعية؟ فالنتيجة هي رفض مقترح (الابداع) (محل) لحقوق الملكية

---

[94] الويبو ،الرسوم والنماذج الصناعية واتفاق لاهاي، متوفر على :
www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/designs/429/wipo_pub_429.pdf

* هناك (إشكالية) في اقتراح (الاختراع) محلا لحقوق الملكية الفكرية، واعتبارها (مسألة محل نقد)، انظر: احمد علي عمر، الملكية الصناعية وبراءة الاختراعـ الاسكندرية: مطبعة الحلمية، 1993،ص.42.

* [95] هناك (إشكالية) في اقتراح (الابداع) محلا لحقوق الملكية الفكرية، واعتبارها (مسألة محل نقد)، انظر: نعيم مغبغب، براءة الاختراع ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009،ص.79.

الفكرية؛ لكونه لا يجمع في بطاقة كافة حقوق الملكيه الفكرية ،والابداع قريب جدا من مصطلح (الاصالة) (originalité). و الذي يراد به ان يكون المصنف من ابتكار المؤلف نفسه، ولم يعتمد مؤلفه على النقل من مصنف اخر بشكل كلي او اساسي. وان يكون نتاج فكر مستقل؛ حتى يكون المنصف اصيلا، وهي اصاله نسبية وليست مطلقة، وفحواها تتجسد فيه الملامح الذهنية التي ابدعها صاحبها، ولا تقيد الأصالة في الجهد الذهني للمؤلف فحسب، بل تظهر في التعبير عنه، وسند هذا التعبير وعاؤه أو حامله في دعامة مادية؛ لأن قانون حقوق المؤلف يحمي الأشكال ولا يحمي الأفكار. وليس هو مرهون بالجدة أو الجدارة الفنية للمصنف.

المطلب الرابع: الحقوق العينية والحقوق الشخصية

فقهاء القانون قسموا الحقوق المالية إلى قسمين : الحقوق العينية والحقوق الشخصية:

أ- **الحقوق العينية:** إنها حقوق يقررها القانون لشخص معين على شيء محدد بذاته، يكون لديه بمقتضاها، أن يفيد مباشرة في حدود معينة يرسمها القانون، حق الملكية هو من الحقوق العينية الأصلية التي تخول سلطات يباشرها على الشيء محل حق الملكية" وتلك السلطات هي استعمال الشيء واستغلاله، والتصرف فيه ويتفرع منه عدد من الحقوق ومنها الانتفاع أو الاستعمال إلى غير ذلك من الحقوق الأخرى"[96]. لا يظهر في الحق العيني إلا مالكه (صاحبه). والشيء الذي يرد عله ذلك الحق، فإن محل الحق العيني هو شيء من الأشياء كمن يملك قطعة أرض (عقار) أو يملك سيارة، فله حق التصرف فيها تصرفا يجيزه القانون.

ب- **الحقوق الشخصية** : اختصاص شخص يسمى الدائن بمال في ذمة شخص آخر، يسمى المدين اختصاصا يقره القانون، أي أنها علاقة (رابطة) قانونية تجمع بين شخصين، بمقتضاها يلتزم أحدهما بأن يؤدي إلى الآخر عملا معينا، أو يمتنع احدهما لصالح الآخر عن أداء عمل معين. إذن الحق العيني هو حق مؤبد، أما الحق الشخصي فهو حق مؤقت. فالأصل في الحق العيني انه حق مؤبد لأنه يرد على شيء فيدوم الحق ما بقى الشيء محل الحق قائما. ولكن نوعا ما من هذه الحقوق يرد مؤقتا، وهي الحقوق العينية التبعية. على انه يلاحظ توقيت الحقوق إنما ينشأ نتيجة لتوقيت الحقوق الشخصية التي تضمنها، فهي حقوق إنما تنتهي بانتهائها. أما الحق الشخصي

[96] محمد نصر محمد، الوسيط في الجرائم المعلوماتية،القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015، ص.148

فهو حق مؤقت بالضرورة ؛ لأن محله عمل امتناع عن عمل، ولا يسمح القانون بالحد من حرية الأشخاص إلى الأبد. إن الحق العيني يكتسب بالتقادم خلافا للحق الشخصي. فلما كان محل الحق العيني شيئا ماديا، فان من الممكن ان يضع شخص يده عليه ويمتلكه بمرور الزمن. أما الحق الشخصي فمحله عمل او امتناع عن عمل، ولا يمكن ان تصور حيازة العمل او الامتناع عن العمل[97].

إذن الفقهاء درجوا على رد الحقوق المالية إلى الحقوق العينية أو إلى الحقوق الشخصية بتطور الحياة ظهرت حقوق جديدة، مثل حق المخترع على الاختراع وحق المكتشف على اكتشافه وحق المصمم على تصاميمه، وحق الرسام على رسوماته، وحق المؤلف على مصنفاته؛ وذلك في حقول المعارف المتعددة (علوم، آداب، وفنون ، وشتى وسائط التعبير (الكتابة، الصوت، الرسم، الحركة،الشكل).هذا القسم الجديد من الحقوق ينطبق على أشياء معنوية، أي غير مادية، لتعلقها بإنتاج الفكر أو ابتكاره.

وهنا رأى الفقهاء في القانون أن تنسب هذه الحقوق على أشياء معنوية إلى قسم الحقوق الشخصية لما لها من اتصال بالشخص كالحق في السمعة أو الشهرة. وجه إلى هذا الرأي نقد يتمثل في أن ما تتطلبه الحقوق الشخصية من رابطة قانونية بين شخصين على الأقل احدهما يطالب الآخر بالقيام بعمل او الامتناع عنه. وهذا غير وارد هنا لأن العلاقة هنا هي بين شخص وفكرة تظهر في أشكال شتى: صورة، نموذج صناعي، رسم صناعي، علامات تجارية، مصنف علمي أو فني. والرأي الثاني أن تنسب هذه الحقوق على أشياء لا مادية (معنوية) إلى قسم الحقوق العينية، لكونهما متشابهين في كل منهما، يعطي صاحبه سلطة استئثارية في الشيء موضوع الخلق[98].

هذا الرأي انتقد، للاختلاف بين الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية والحقوق العينية. فالحقوق العينية تعطي صاحبها السلطة مباشرة على شيء مادي معين بذاته، بينما الحقوق الفكرية وان كانت تعطي لصاحبها سلطة الاستئثار بها، وحق استغلالها تجاريا إلا أن فيها جانبا معنويا غير مادي يتمثل في السمعة والشهرة، إضافة إلى ان الحقوق العينية

[97] محمد طه البشير، غني حسون طه، الحقوق العينية :الحقوق العينية الأصلية والحقوق العينية التبعية، ج.1، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،[د.ت.]، ص.8.

[98] عطية عبد الحليم صقر، وقف الجانب المالي من الحقوق الذهنية(حقوق الملكية الفكرية)، متوفر على: https://drive.uqu.edu.sa/_/cjsr/files/.../وقف%20الجانب%20المالي.pd تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

تتميز بأنها حقوق دائمة، في حين ان الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية تتميز بأنها حقوق مؤقتة. وفي رأي الدكتور عبد الرزاق السنهوري في تكييف طبيعة الحق الذهني والذي انتهى فيه إلى أنه ليس ملكية بل هو حق عيني أصلي، يستقل عن حق الملكية بمقوماته الخاصة من حيث كونه يقع على شيء غير مادي.وبشكل عام يقول السنهوري: يجب أن ننفي عن حق المؤلف او المخترع صفة الملكية، فالملكية حق استئثار مؤبد، في حين أن حق المؤلف أو المخترع حق استغلال مؤقت[99].

وخلاصة هذه الآراء أنه يصعب تحديد موقع الحقوق الفكرية (وهى التي ترد على أشياء غير مادية) في قسم الحقوق العينية، أو في قسم الحقوق الشخصية، إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية (معنوية)، تتعلق بإنتاج الفكر وخلقه وابتكاره. كما أنها تعطي صاحبها في وقت واحد، حقا معنويا في الأبوة على بنات أفكاره، وكذلك حقا ماليا في احتكار واستغلال تلك الأفكار. وذلك ما لا يتوافق في الحقوق العينية والحقوق الشخصية، بنفس القدر والوضوح. إذن فهذه الحقوق (الفكرية) لها طبيعتها وخصائصها، ومصدرها.

لهذا أفرد الفقهاء لهذه الحقوق، التي ترد على أشياء معنوية غير مادية، وغير محسوسة؛ قسما جديدا من أقسام الحقوق، وسمي (بالملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية...) أو باسم الحقوق المعنوية أو الأدبية، او باسم الحقوق الذهنية، أو باسم الحقوق المعنوية على اعتبار أنها تقع موقعا وسطا بين الحقين العيني والشخصي. دون الخلط بينهما [فالحق الشخصي يتمثل في القيام بعمل أو امتناع عن عمل. والحق العيني لا يرد إلا لشيء مادي بينما الحق المعنوي محله هو مال معنوي]. فالحق المعنوي مصدره يتمثل في الجهد الذي يبذله صاحبه للوصول إليه، في حين أن مصدر الحق الشخصي والعيني فالأول: العقد والإرادة المنفردة والفعل الضار والفعل النافع والقانون. والثاني مصدره إحراز المباحات والضمان والميراث والوصية، والاتصال والعقود الشخصية والأولوية والحيازة آخذا بعين

[99] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج.8، حق الملكية، مرجع سبق ذكره، ص.280.

الاعتبار أن الحماية القانونية للحق الشخصي والحق المعنوي أقدم بكثير من الحماية القانونية للحق المعنوي[100].

وبهذا فالحق المعنوي يختلف عنهما من حيث الطبيعة، ومن حيث المحل، ومن حيث المصدر. ومن حيث النشأة، ومن حيث مده الحماية القانونية. وهكذا جرى تقسيم الحقوق المالية إلى قسم الحقوق الشخصية. وقسم الحقوق العينية وقسم الحقوق المعنوية (على مستوى التشريع والفقه والقضاء). له قانون خاص باعتبار أن هذا النوع من الحقوق يتصل اتصالا وثيقا بشخص الإنسان، كونها تعطي صاحبها الحق في أبوة ذلك الخلق ونسبته إليه وحده. وتعطيه حق الاستئثار بها واستغلالها ماليا بما يكفل له الحصول على ثمار تلك الحقوق.

ولم يسلم هذا الرأي من النقد، ومضمونه أن الأشياء المادية وحدها هي التي تصلح بطبيعتها لان تكون محل للملكية، بالإضافة إلى اتصالها بالدوام والاستمرار، بينما (الحقوق المعنوية الذهنية) تختلف لكونها محددة بمدة معينة تنتهي بانقضائها لتصبح ضمن الملك العام. ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى مختلف التسميات التي أطلقت على الحقوق الواردة على أشياء غير مادية مثل (الملكية الأدبية او الفنية او الصناعية) (الحقوق المعنوية او الأدبية) (الحقوق الذهنية) (الحقوق المعنوية)، حاول الفقهاء تسميتها ب(الحقوق الفكرية) و(حقوق الملكية) ، و(حقوق الملكية الصناعية)، و(حقوق الاتصال بالعملاء) لتكون أكثر انسجاما مع تلك الحقوق ومدلولاتها، فكانت الاجتهادات التالية:

- يعتقد بعض من رجال القانون، أنه من الصعب تحديد طبيعة الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية، كونها تشبه الحقوق الشخصية بسبب طابعها غير المادي؛ وفي الوقت نفسه تشبه الحقوق العينية لأنها قابلة للاحتجاج بها على الكافة. وخلص هؤلاء إلى القول: بأنه لا يوجد ما يمنع من اعتبار تلك الحقوق من قبيل حقوق الملكية، لأن الأشياء المادية والمعنوية على السواء، تصلح محلا للملكية على اعتبار أن التأييد ليس من جوهر حق الملكية الذي يمكن تقييده في سبيل مصلحة الجماعة.

[100] محمد خليل يوسف أبو بكر، حق المؤلف في القانون: دراسة مقارنة، بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008، ص.ص. 40-39

- هذا الرأي محل نقد أيضا، فضلا عن أن الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية، تختلف عن الحقوق الشخصية والعينية من حيث طبيعتها ومحلها ومصدرها.
- حقوق الملكية الصناعية: وهي الحقوق لتي ترد على أشياء غير مادية، وهي حقوق مستحدثة، ذات كيان مستقل يتلاءم وطبيعتها، وأن تسميتها بحقوق الملكية الصناعية، قد أصبح معروفا على النطاق الدولي، ولا تثير هذه التسمية أية مشكلة من حيث طبيعة هذه الحقوق، خاصة وأنه وظهر إلى جانب هذه الحقوق، حقوق مشابهة حقوق الملكية الأدبية والفنية. ويضم هذين النوعين من الحقوق المالية، اصطلاح علمي مألوف هو: حقوق الملكية الفكرية.
- حقوق الاتصال بالعملاء: وهذه التسمية أطلقت على جميع الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية، لأنها تقع في دائرة استئثار صاحب الحق بها، في استغلال ذلك الحق في مواجهة العملاء (الزبائن)، والاتصال معهم والاحتفاظ بهم، وذلك في مجال المنافسة المشروعة في النشاط الاقتصادي. وقد اخذ على هذه التسمية أنها لم تبين طبيعة الحقوق الصناعية، بل دلت على وظيفتها فحسب. وانتقدت أيضا بأن الخلط والبس، قد يقع بين التسمية المقترحة وبين حق الاتصال بالعملاء؛ باعتبار هذا عنصرا من عناصر المتجر، إضافة إلى التسمية المقترحة تقتصر على بعض الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية، وليس على جميعها. إذ أن حقوق الاتصال بالعملاء ينطوي على ما يسمى بالملكية الصناعية فقط: براءة الاختراع، والرسم، والنموذج الصناعيين، دون أن ينصرف إلى ما يسمى بالملكية التجارية والصناعية، او بما يسمى الملكية الأدبية والفنية(حقوق المؤلف).

وخلاصة القول : إن فئة الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية، تنتج عن أعمال الفكر البشري الذي يتصف بالابتكار، على محل غير مادي (غير محسوس) دائما، وبالتالي فان عنصر الابتكار والإبداع الذهني هو جوهر هذا النوع من الحقوق. وأن الفقهاء لم يجمعوا على تحديد الاصطلاح الذي يمكن إطلاقه على فئة الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية، فأطلقوا على تلك الحقوق تسميات (حقوق شخصية) أو (حقوق عينية) أو (حقوق الاتصال بالعملاء) أو (حقوق الملكية الصناعية) أو (حقوق الملكية الفكرية)؛ مهما اختلفت

وتعددت التسميات إلا ان موضوع الملكية الفكرية له أهمية كبيرة في المجتمع لأنه يرتبط ارتبطا وثيقا بكل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية منها والثقافية والمعرفية.

المبحث الثالث : التطور التاريخي لحق المؤلف

قد يبدو للبعض أنه لا يوجد طائل من دراسة التطور التاريخي لحق المؤلف، طالما هناك قانون وضعي معمول به فعليا في الوقت الراهن، ولكن هذا الوهم سرعان ما يتلاشى إذا ما لاحظنا أن الباحث لا يمكنه أن يتفهم القاعدة الأساسية للموضوع على وجهها الصحيح، إلا إذا عاد إلى منابعها التاريخية، وتقصى جذور نشأتها، وتتبع مراحل تطورها الذي انتهى بها إلى ما هي عليه في وضعها الأخير.

ومن الجدير بالذكر، أننا خلال دراستنا لهذا الموضوع، لم نلمس اتفاقا كاملا على تفاصيل هذا التطور . لذلك سوف نكتفي بإلقاء نظرة على تطور حماية حق المؤلف فى أهم الحضارات التي مرت بها الإنسانية. نتناول فى أولها، تطور الحماية في الحضارات القديمة، وسنلقي نظرة على تطور حق المؤلف في العصور الوسيطة. وفي الأخير سنتطرق إلى تطور الحماية على الصعيد الدولي حتى اليوم.

المطلب الأول : نشأة فكرة الملكية الفكرية

إن الباحث في تطور تاريخ للملكية الأدبية والفنية، يمكن أن يطرح عدة أسئلة، فهل عرف أسلافنا هذا النوع من الملكية ؟ أم أن الملكية الفكرية حديثة العهد ؟ ما هي الصور والأشكال التي عرفت بها الملكية الفكرية ؟ هل كانت الملكية الفكرية أو حق المؤلف جزء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية للمجتمع ؟ ما الذي كانت تتميز به في المجتمعات القديمة قبل أن تصل إلينا في شكلها الحالي ؟ هناك عدة أسئلة يجب طرحها إذا ما حاولنا إلقاء الضوء على تاريخ الملكية الفكرية أو حق المؤلف، لكن الذي لا يحتمل الجدال هو أن التطور الحضاري والفكري كان ولا زال مرتبطا، بميدان الملكية الفكرية بصفة عامة. فإذا كان مضمون القاعدة القانونية يمكن أن يصور دائما على أنه يقضي بأنه إذا تحقق الفرض وجب إعمال الحكم[101]، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن أو يصعب تطبيقها في

[101] ادريس العلوي العبدلاوي، المدخل لدراسة القانون نظرية القانون، ج.1، الرباط: [د.ن.]، 1975، ص 89.

هذا المجال ولا سيما أنه متعلق أساسا بالحرية الفكرية ومدى تطبيقها في مجتمع ما ، فقد نجد مجتمعا يقدس المفكر، وآخر يفرض عليه القيود، بل قد نجد مجتمعات قديمة كانت تعصف بالحرية الإنسانية وتتجاهل الكيان الإنساني المستقل. تُؤمن فلسفة الحقوق الطبيعية[102] بأن هذه الحقوق مولودة مع الإنسان، وليست مكتسبة، وبالتالي فهي ليست منحة من الدولة أو من أي شكل من أشكال السلطة، بل هي حق طبيعي، حتى قال مونتسكيو: "ولدى جميع الأمم حقوق، حتى أنك تجد للإيركوا* ، الذين يأكلون أسراهم، مثل هذه الحقوق، فهم يرسلون، ويستقبلون، سفراء، وهم يعرفون حقوق الحرب والسلم، والسوء في عدم قيام الأمم هذه على المبادئ الصحيحة"[103] .

وعلى هذا الأساس لابد من لمحة تاريخية، لمعرفة تطور الملكية الفكرية والفنية إلى غاية بروز الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وحق المؤلف على وجه الخصوص.

المطلب الثاني: الملكية الفكرية في مختلف الحضارات :

الكل يدرك أن الإنسانية في تاريخها الطويل عرفت تحولات على جميع الأصعدة العلمية والثقافية، لكن ثمار العقول كانت عرضة للنهب والسلب في ظل غياب قوانين، تحمي المبدع أو المؤلف، هذا لا ينفي أن هناك أصحاب إبداعات فنية، أو مخترعات علمية، أو مؤلفات فكرية تفانوا في خدمة الإنسان والإنسانية، آخذين في الحسبان أو متمسكين بضمائرهم الحية، ورسالتهم التي تتطلب حسن الأداء.

ولا يعني ذلك أن حق المؤلف كان مهملا إهمالا تاما، فالتاريخ ينبئنا إذا ميزنا بين الحق المالي والحق الأدبي للمؤلف، أن الحق المالي لم يكن موضع اهتمام لسببين. أولهما هو صعوبة نسخ المؤلفات الأدبية أو الفنية؛ نظرا للتكلفة الباهضة لعملية النسخ وقتئذ، إذ لم تكن الطباعة عرفت. وقد تمكن الإنسان من خلال ملاحظته للأشياء، تفهم ما يدور حوله

---

[102] لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر .وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر علي سيادته .المادة 2، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

* الإريكوا، اسم أطلقه الأوربيون على ست عشائر مقاتلة من الهنود الحمر كانت تقيم بشمال الولايات المتحدة و جنوب كندا.

[103] مونتسكيو، روح الشرائع، ج.1، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة: دار المعارف، 1954، ص.17.

والتعبير عنه بالكلام وإتقان فن البيان باللسان، وما يثير الانتباه هو أن الإنسان القديم حاول جاهدا التعبير بالصورة الفنية : التماثيل، والرسوم، والنحت ....إلخ من أشكال التعبير عن ما يجول في خاطره أو بفكره، ولعل أهم الإنجازات الحضارية للإنسان هي الكتابة التي غيرت مجرى التاريخ والإنسان. وباستقرائنا للتاريخ نحاول أن نعرض بعض المفاهيم المتعلقة بحق المؤلف أو الملكية الفكرية والتي عرفتها بعض الحضارات القديمة، في كل من بلاد الرافدين، والحضارة المصرية، والحضارة الصينية، والحضارة اليونانية والرومانية.

1- حق المؤلف في حضارة بلاد الرافدين:

يعتبر السومريون هم أول من ابتدع الكتابة التصورية، ثم طوروها إلى أن حولوها إلى نظام كتابي تطفي عليه السمات الصوتية[104]. ويؤكد ذلك الرقم الطينية التي اكتشفها علماء الآثار، والتي يعود تاريخها إلى المنتصف الرابع قبل الميلاد [105] . وقد عثر على أقدم رقم طيني في الحضارة السومرية إلى أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد، وقد اكتشف هذا اللوح في أطلال مدينة نيبور الأثرية، وقد عثر على ألواح مشابهة في الحفريات الأثرية التي أجريت في مدن وسوريا وتركيا[106]. فقد طور السومريون الكتابة لدوافع عملية، وذلك لتسجيل الاتفاقيات التجارية والمعاهدات مع الدول الأخرى أو لكي يدونوا بها البضائع والمواشي، كم أن الثقافة السومرية استمرت في بلاد الرافدين لفترة تزيد عن (1500) سنة، خلال هذه الفترة تمكن السومريون من تسجيل ليس فحسب الأعمال الأدبية والميثولوجية، بل دونوا أيضا المعاجم والنصوص المتعلقة بالبيطرة والرياضيات[107]. أما البابليون والآشوريون فقد ورثوا عن أسلافهم الكتابة المسمارية وطوروها. فقد كانت الألواح الطينية تحفظ في جرار وتصنف وترتب على الرفوف في عدد كبير من المكتبات في هياكل الدولة البابلية وقصورها [108].وقد تم اكتشاف أكبر مكتبة في الشرق الأوسط (669 – 627 ق.م) في بلاد ما بين النهرين خلال الفترة من 1848 إلى 1851م، قرب مدينة الموصل، وقد شملت هذه المكتبة على ما

---

[104] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول ، ترجمة محمد الأرناؤوط . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1993 ع .169 .ص 13

[105] موريس أبو السعد ميخائيل ، الكتاب : تحريره و نشره . ط 2. الرياض :مكتبة الملك فهد ، 1997، ص. 3.

[106] سيد حسب الله ، محمد جلال غندور ، تاريخ الكتب والمكتبات عبر الحضارات الإنسانية، الرياض : دار المريخ، 1996. ص. 24.

[107] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول .ص 16، المرجع السابق.

[108] عبد الستار الحلوجي ، لمحات من تاريخ الكتب و المكتبات ، القاهرة : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1987. ص. 7

يقارب (عشرين ألف) رقم طيني. والجدير بالذكر أنه كان يشار في الرقم إلى المضمون واسم ناسخه ومصدره، ويختم بأنه تم بقصر (آشور بانيبال)[109] . الطريف في الأمر فقد تجد في كثير من ألواح تلك المكتبة عبارة اللعنة" فليحل غضب آشور وبليت على كل من ينقل هذا اللوح من مكانه أو يكتب اسمه عليه بجانب اسمي، وليمحو اسمه وذريته على ظهر الأرض" [110] . هذه العبارة يمكن أن تعد نوع من أنواع حماية الملكية الفكرية، وكذلك تدل على أنه كان هناك إنتاج فكري يجب المحافظة عليه وتداوله. إن أول تشريع حاول حماية حقوق الملكية الفكرية، نستطيع أن نجده في حضارة وادي الرافدين في قانون حمورابي ومسلته الشهيرة التي تعود إلى 1790 قبل الميلاد*، وتتضمن في إحدى موادها، فقرة خاصة بحماية الرقم الطينية، وإن أي تزوير أو تلف أو سرقة بأي نص طيني؛ يستلزم غضب الآلهة، ويستوجب ذلك أيضا عقوبة دنيوية ضد كل من يزوّر، وهذه العقوبة تتمثل في (وضع الرقيم المزيَف على جبين المزيف) ويقصد إهانة الكاتب الذي قام بالتزوير[111]. ولم ينفرد الشرق الأوسط بالازدهار الحضاري وإنما كان للشرق الأقصى نصيب لا يستهان به.

2-الحضارة الصينية:

لقد كان لصناعة الورق أثر كبير في نشر الإنتاج الفكري، كما أن الصينيون يعتبرون هذه الصناعة حدثا هاما في حياتهم " فقد كان الصينيون في عصورهم الكلاسيكية يعمدون إلى الإكثار من الكتب عن طريق النسخ "[112] . قد كان للصين القديمة أدبها وتاريخها وكتاباتها وكان لها مؤرخوها الرسميون الذين يؤرخون لها منذ 3000 ق.م. وكما أن البعض يعتبر كتاب التغيرات الذي ألفه (ون وانج) في منتصف القرن الثاني عشر قبل الميلاد، تقريبا بداية التفكير الصيني المدون [113]. ولكن الكتابة الصينية كانت معقدة،

---

[109] موريس أبو السعد ميخائيل ، الكتاب : تحريره و نشره .ص 3، المرجع السابق.

[110] عبد الستار الحلوجي ، لمحات من تاريخ الكتب و المكتبات ص.8. مرجع سبق ذكره.

* تعتبر شريعة حمورابي أول شريعة مكتوبة في التاريخ البشري من حيث شموليتها لكل نواحي الحياة في بابل، وتعود إلى العام 1780 قبل الميلاد وتتكون من مجموعة كبيرة من القوانين. أنظر: مجموعة من المؤلفين شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم: دراسة مقارنة مع النصوص الكاملة، ترجمة أسامة سراس،ط.2، دمشق: دار علاء الدين، 1993.

[111]– علي عادل اسماعيل،الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2008، ص. 8.

[112] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول ص. 50.مرجع سبق ذكره.

[113] عبد الستار الحلوجي، لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات ص. 9 . مرجع سبق ذكره.

وبالتالي كان النساخون يرتكبون أخطاء كبيرة، وكانت هذه الأخطاء تسبب المشاكل لرجال الدين، الذين كانوا يحاولون الحفاظ على الشكل الأصلي للنصوص المقدسة. ومن هنا بدأت قصة الطباعة[114] . وذلك لتفادي الأخطاء التي كان يرتكبها النساخون. فقد لجأ الصينيون في أول الأمر إلى نقش النصوص الدينية المقدسة على قوالب خشبية[115]، وتترك هذه القوالب في أماكن عامة، حتى يمكن أخذ نسخ منها على الورق، لكن هذه الطريقة لم تكن ناجعة[116]. وبالتالي استبدلت بالنقش على الحجر، الذي كان من اقتراح (تساي يونغ) وبعض رفاقه المثقفين في سنة 175م، حيث توجه بعريضة إلى الإمبراطور الصيني تتضمن اقتراحا بأن تراجع أعمال الحكماء الستة عن أصولها وأن تنقش على الحجر، فوافق الإمبراطور على هذا الاقتراح وأوكل عملية المراجعة والنقش على الحجر (لتساي يونغ)[117].كما أن الصينيين طوروا فنون الطباعة بابتكار الحروف المتحركة، والطباعة بالحروف الملونة، واستخدموا طريقة الألوان المتعددة لطباعة الرسوم في الكتب والخرائط [118].

3-حق المؤلف في الحضارة المصرية:

الحضارات المصرية القديمة التي قد تكون أكثر الحضارات إنسانية على الإطلاق فهي لم تقم على نظام العبودية، ولم تعرف الرق إلا في أضيق نطاق نتيجة الحروب الإمبراطورية، في أواخر العصور الفرعونية، ومع ذلك فان الفرد في الحضارات المصرية

---

[114] أول كتاب طبع في التاريخ طبعه الصينيون عام 828 وطبع هذا الكتاب بواسطة حفر الحروف على الخشب و استخدموا بدل الورق لحاء شجرة التوت و قد امتلك الصينيون العناصر الأساسية للطباعة : الورق ، الحبر ، و الأسطح التي تتحمل النصوص . انظر محمد مكاوي عودة ، الطباعة و ومقوماتها : دراسة في النظرية والتطبيق .الإسكندرية : الملتقى المصري للإبداع و التنمية ، 2000. ص 9 .

[115] الطباعة الخشبية هي كتابة الكلمات مقلوبة على الخشب ، تم تحفر لتبقى الكلمات بارزة ، ثم يطبع من اللوح الخشبي بعد تحبيرة عدة نسخ أنظر محمد سيد محمد صناعة الكتاب و نشره ، القاهرة : دار المعارف ، 1992. ص. 222.

[116]في حوليات أسرة هان (من 202 قبل الميلاد إلى 260 بعد الميلاد) توصف هذه الطريقة بشكل حي كما يتم الحديث عن السبب الذي دفع الحكام الصينيين إلى نقش النصوص الدينية على قوالب خشبية . فهذه الحوليات تؤكد أولا الرأي القائل بأن أعمال الحكماء قد تعرضت إلى تغيرات و تشوهات ، و لذلك كان من الضروري أن تنقش تلك الأعمال بصورتها الأصلية على الحجر لكي يتم تفادي أخطاء النساخ. انظر: ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول ص 50. مرجع سبق ذكره.

[117]المرجع نفسه ص. 50.

[118] تسوين سوين تسيان ، الصين الموطن الحقيقي لميلاد الورق و الطباعة، مقال منشور في دورية رسالة اليونسكو التي تصدر باللغة العربية ، العدد 136 ، يناير 1973 ، ص 4-9 نقلا عن نواف كنعان، حق المؤلف : النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته، عمان : دار الثقافة، 2004، ص. 19.

القديمة كان بعيدا كذلك من التمتع بكل حقوقه وحرياته .هكذا فإن الفنانين العظام الذين أنتجوا أروع الفنون ووضعوا أبدع التماثيل واللوحات، لم يحفظ التاريخ أسماءهم، ولم يكن هنالك أدنى تفكير في أن ينسب التمثال أو الصورة أو الآنية، أو تحفة الجوهر إلى الفنان الذي أبدعها فلا قيمة للفرد الذي يحرم حتى من أدنى حقوقه[119]. وقد أثبتت الدراسات أن المصريين القدماء قد اهتموا بالفن القصصي الذي يمثل حياتهم وقصصا خرافية، أراد بها مؤلفوها الموعظة، وأشهرها "قصص أولاد خوفو". وكذلك قصة الفلاح الفصيح وقصة سنوهى، وقصة البحار التي تشبه كثيرا قصة السندباد البحري، وفي الأدب التهذيبي نجد تلك الوصايا التي وجهها فرعون لابنه .وكذا تعاليم (أمنمحات الأول) لولده (سنوسرت) [120].

وهكذا يمكننا أن نتخيل محتوى الكتب عند المصريين القدماء. لقد كان المؤلف أو الكاتب يحظى بنوع من الامتياز، فقد كان الآباء يحرصون على تعليم أبنائهم، ويتحدثون بحماس عن معنى أن يكون المرء كاتبا " إنك تسير بحرية في الطريق ولن تكون ثورا يقوده الآخرون، إنك في مقدمة الآخرين كلهم "[121]. ولا يقف اهتمام المصريين القدماء عند هذا الحد، بل كانوا يطلبون المساعدة من الإله (توت) حامي الكتاب وراعي الآلهة ، الذي حسب المعتقدات المصرية هو الذي اخترع الكتابة وعلمها للمصريين. كما أن المصريين كانوا يقدرون كذلك الكتاب إلى حد العبادة، ففي أحد النصوص نجد رأيا حكيما حول أهمية الكلمة المكتوبة يقول: " لقد مات الإنسان وتحولت جثته إلى مسحوق وأصبح كل معاصريه تحت التراب، إلا أن الكتاب هو الذي ينقل ذكراه من فم إلى فم . إن الكتابة أنفع من البيت المبني ومن الصومعة في الغرب، ومن القلعة الحصينة، ومن النصب في المعبد"[122]. لقد كان اهتمام المصريين بالكتابة والكتاب ليس من باب التحصيل الثقافي، وإنما من أجل تأمين منصب اجتماعي، يضمن الامتيازات.

4-حقوق المؤلف في الحضارات الوسيطة:

إن المؤلفين في ذلك العصر، غالبا ما كانوا ينتمون إلى طبقات اجتماعية رفيعة وغنية، لا تهتم كثيرا بالمسائل المادية .أما الحق الأدبي فإن عدم الاهتمام به قانونا ، لم يحل

---

[119] محمد الأزهر، حقوق المؤلف في القانون المغربي : دراسة مقارنة . [د.م] : الأزهر محمد، 1994، ص. 15.

[120] محمد سيد محمد، صناعة الكتاب و نشره ، القاهرة : دار المعارف ، 1992. ص.ص. 20-23.

[121] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول، ص. 36.

[122] المرجع نفسه .ص 36.

دون استهجان السرقات الأدبية الحضارة اليونانية .إن الحضارة اليونانية تركت لنا مؤلفات بأسماء أصحابها . ك(هوميروس) و(أفلاطون) و(سوفوكليس)وغيرهم. هؤلاء، الذين حفظت حقوقهم الأدبية، وبقيت خالدة، لأنهم كانوا من طبقة الأسياد، كما أن مؤلفاتهم تستفيد منها الأجيال المتعاقبة.

لم يكن حق المؤلف يثار في ذلك الزمان، أي لم تكن هناك اهتمامات قانونية، إذ أن المفكرين الأوائل، لم يهتموا بأكثر من تناقل آرائهم وأفكارهم، ومعلوماتهم عن طريق الرواية، حتى دون تدوينها إطلاقا، ف(سقراط) ، الذي كان قمة عصره فكرا وإبداعا، لم تصلنا كتبه إلا عن طريق بعض تلامذته النابهين أمثال أفلاطون[123]. وعلى الرغم من هذا فإن صيرورة الانتقال التدريجي في المجتمع اليوناني من التواصل بالمشافهة إلى التواصل بالقراءة لم تتوقف أبدا؛ إلا أن الكتاب كان وسيلة أساسية لنقل المعارف. وفي نهاية القرن الرابع قبل الميلاد، وبداية القرن الثالث قبل الميلاد، قد ازداد باستمرار عدد الكتب المتداولة، وأخذ باعة الكتب الجوالون بعرض بضاعتهم، التي كان تشتريها الطبقة الغنية، ثم أخذت تشتريها بسرعة بعد ذلك المكتبات العامة. وقد كان من نتائج الانتقال النهائي إلى التواصل عن طريق الكتاب، عوضا عن التواصل بالمشافهة، في العصر الهلسنتي الاهتمام بالنصوص الأصلية الصحيحة للمؤلفات الأدبية وغيرها، وفقد قام الفلاسفة في أكاديمية ومكتبة الإسكندرية بمقارنة النسخ المجموعة من أبعاد العالم اليوناني لمؤلف ما، لكي يتسنى لهم اعتماد نسخة واحدة تكون مصدر للنسخ لفترة طويلة [124] .ويمكن القول بأن هذا النوع من العناية للكتاب، يدل على مبدأ احترام النص الأصلي، وبالتالي هو شكل من أشكال حماية الملكية الفكرية، التي تتجسد كذلك في تقليد آخر تميز بهم اليونانيون؛ وهو أن حكامهم في ذلك العصر، كانوا يمنحون براءات للمؤلفين تحمي حقوقهم على إنتاجهم الفكري لقاء إيداع نسخ من مصنفاتهم في المكتبة الوطنية ، قد كانت تودع نسخ من مسرحيات كبار الكتاب المسرحيين أمثال (سوفوكليس)[125]، وذلك حتى لا يتم تسرب نصوص المسرحيات خارج البلاد، وعدم سرقتها

---

[123] يوسف كرم. تاريخ الفلسفة اليونانية . بيروت : دار القلم ، [د. ت.] .ص. 55.

[124] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول. ص .65 –67. مرجع سبق ذكره.

[125] سوفوكليس (Sophokles) هو أحد آباء المسرح الإغريقي، عاصر كلاً من إسخيلوس وأوربيديسر، وكان صديق الحاكم بركليسر. ولد في بلدة كولونوس Kolonos وتوفي في أثينا. كان والده سوفيللوس Sophillos أحد كبار تجار العبيد، ويمتلك ورشة لصناعة الأسلحة والأدوات المعدنية، مما وفر لسوفوكليس تعليماً شاملاً، تضمن أيضاً الموسيقى والرياضة. وإثر انتصار اليونانيين على الفرس في معركة سلاميس (Salamis) عام 480 ق.م قاد سوفوكليس احتفالات الفتيان بالنصر. شارك في

أو سوء استعمالها[126].وما يميز الحضارة اليونانية، هو وجود المكتبات الخاصة مثل مكتبة (ديموقرايطس) ،[127] ومكتبة (أوكليد)[128] ومكتبة أفلاطون، ومكتبة أرسطو والكاتب المسرحي (أوبيبيد) والخطيب (ديموسطين) وغيرهم. ولعل أشهر المكتبات وأكبرها على الإطلاق في التاريخ القديم، والتي أثرت التراث البشري، هي مكتبة الإسكندرية التي أسسها البطالمة في مصر، والتي كانت مركزا للبحث العلمي وتضم آلاف المجلدات. وكان يشرف عليها رجال من أهل العلم أمثال (كاليماخوس)، الذي استفاد من المجموعات الفنية للكتب في المكتبة ليؤلف كتابه (بيناكس) في (120) مجلدا، والذي لا يعد فهرسا للمكتبة فحسب، بل كان يقدم معلومات عن الكاتب من ناحية ومن ناحية أخرى يضيف ملاحظته النقدية [129] .يمكن القول أن يكون بأن هذا الفهرس كان نوعا من أنواع الجرد، ولكن إذا رأينا الأمر من زاوية الملكية الفكرية، فقد نجد هذا الجرد، ما هو إلا إثبات للملكية الفكرية، ولا سيما أنه يقدم الكتاب والكاتب في نفس الوقت.

5-حقوق المؤلف في الحضارة الرومانية :

لقد تشبع الرومان بالثقافة اليونانية، التي أثرت في المجتمع الروماني، إلا أن طرق التعليم قد اختلفت، ولكن الشيء المؤكد هو أن البيوت الرومانية لم تكن تخلو من المكتبات الخاصة؛ ومن بين هذه المكتبات نجد مكتبة (لوكولوس) (117-56 ق.م.) ومكتبة (بروبيس) Probus[130] وغيرها .وكان للكتاب الأغنياء نساخا محترفين في بيوتهم ، فكانوا ينسخون كتبهم ويوزعونها على الأصدقاء أو يبيعونها في السوق. ومع مرور الزمن ظهرت طبقة جديدة من الوسطاء يقومون بهذا العمل وهم الناشرون، فقد تولوا الأمور التي تتعلق بالكتاب : من إصدار، مرورا بالترويج إلى غاية التوزيع. هذه العملية لم تكن بسيطة فقد كان النساخون يرتكبون الأخطاء، وقد لجأ الناشرون في ذلك الوقت إلى المصححين ،لكن

تمثيل عدة أدوار مسرحية في المسابقات السنوية إلى أن اشترك في مسابقة خريف عام 468 بمسرحية من تأليفه وفاز بها أول مرة بالجائزة الأولى على أستاذه إسخيلوس.

انظر الموسوعة العربية على:

https://www.arab-ency.com/ar تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

[126] نواف كنعان، حق المؤلف : النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته،مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[127] عبد الستار الحلوجي ، لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات، ص.54.

[128] هذا الرجل دخل التاريخ لأنه سنة 403-40 ق-م. لأنه أدخل إلى أثينا الأبجدية الأيونية من مدينة ميليت

[129] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول. ص 120، مرجع سبق ذكره.

[130] عبد الستار الحلوجي ، لمحات من تاريخ الكتب و المكتبات، ص26 مرجع سبق ذكره.

المشكلة لم تحل بشكل جذري، حتى أن المؤلفين كانوا يحتجون على مثل الأفعال، فيقول شيشرون " لا أعرف لمن أتوجه بالاحتجاج فيما يتعلق بالكتب اللاتينية، إذ أنها تنسخ وتباع بشكل مشوه "[131]. هذا دليل على وعي الكتاب بأهمية المحافظة على النص الأصلي، وتسليط العقوبة، على من يمارسون مثل هذه الأفعال. والحقيقة أن المؤلفين كانوا يتضايقون من مثل هذه التصرفات؛ ليس من أجل أخذ التعويضات المادية من الناشرين، وإنما كانوا يتضايقون لمستوى النسخ السيئ في حد ذاته. فقد كان معروفا لدى الرومان، حق الملكية باعتباره حقا ذو طابع شعبي؛ يلقى قبول من كافة المجتمع.ويعطي لصاحبه سلطات مقدسة، كتلك التي كان يتمتع بها تجار الكتب في روما القديمة. ولكن في بعض المراجع القانونية تشير إلى أنه كان انتحال أعمال الغير يواجه بالإدانة، ويعتبروه عملا مشينا، وكما أن المؤلفين في ذلك العهد، لم يهتموا بالجانب الأدبي والامتيازات الاجتماعية، بل كانوا يسعون كذلك إلى كسب بعض الأرباح المادية من وراء نشر كتبهم، فقد كانوا على دراية من أن نشر الكتب والانتفاع بها ، ينطويان على مصالح فكرية ً وأدبية هامة. ويمكن القول بأن فكرة حقوق المؤلف بمعناها الحالي، كانت قائمة على الدوام، إلا أنها لم تجد تعبيرا عنها في القانون الروماني، وذلك رغم التقدم القانوني الذي شهده ذلك العصر. ومع ذلك فقد أوجدوا بديلا قانونيا بارعا حلا لهذا النقص؛ بتعويض المؤلف إذا طبع مؤلفه دون موافقته، وذلك بواسطة دعوى (Injurious Action) [132]. وفيما عدا هذه الصورة، كان مرجع الحماية مكانة المؤلف في المجتمع الروماني. وبالتالي لم يعرف الرومان الملكية الفكرية بمفهومها الحديث إلا إنهم قد عرفوا بعض الأفكار، التي تتصل بحق الملكية بصفة عامة وبالملكية الفكرية بصفة خاصة، شأنهم شأن العرب في الحضارة الإسلامية.

6- حقوق المؤلف في الحضارة الإسلامية :

يرتبط الكتاب التراث ارتباطا وثيقا، لأن الكتاب يعد من أهم الأوعية التي تحوي التراث، خاصة في العالم العربي والإسلامي . فإذا انتقلنا إلى فجر الحضارة العربية، فقد نجد المعلقات في الجاهلية أقدم صور الكتاب في التاريخ العربي، والمعلقات كما هو معروف في تاريخ الأدب العربي هي أبرز قصائد الشعراء في الجاهلية. وكان العرب يغارون على شعرهم فيقول الحريري في إحدى مقاماته: وهل عيب أفحش من عيبك؟ وقد ادعيت سحري

[131] ألكسندر ستيبتشفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الأول. ص 98 مرجع سابق.

[132] نواف كنعان، حق المؤلف : النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته،مرجع سبق ذكره ، ص20

واستلحقته، وانتحلت شعري واسترقته، واستِراقُ الشّعرِ عندَ الشّعراء، أفظَعُ منْ سرِقَةِ البَيْضاء والصّفْراء. وغَيرَتُهُمْ على بَناتِ الأفكارِ. كغيرَتِهِمْ على البَناتِ الأبكار[133]. وأول من ذم السرقة من الشعراء طرفة بن العبد [134]. كما أن العرب قد عرفوا التدوين كذلك الصحف وأشهرها صحيفة المقاطعة*. أما الصحيفة المكتوبة في العهد المدني، والتي كان فيها بيان حقوق وواجبات المسلمين من مهاجرين وأنصار.

وقد شجع الإسلام العلم والعلماء وحرية التفكير؛ وخير على ذلك قوله تعالى في الآية الأولى التي نزلت " إقرأ "[135]. وقد تكرر لفظ الكتاب في القرآن (25) مرة في القرآن[136] وأكدته السنة النبوية الشريفة في أحاديث كثيرة تحث على طلب العلم، مما مهد الطريق لقيام

---

[133] مقامات الحريري، بيروت: دار بيروت للنشر،1978، ص.180

[134] بدوي طبانة، السرقات الأدبية .ط3 .بيروت : دار الثقافة، 1974.ص39

* في هذه الصحيفة تعهدت قريش بني عبد المطلب بغية إجبار أب طالب تسليم الرسول محمد –ص– و القضاء على الإسلام الذي بدأ ينتشر بين القبائل. اجتمعوا وائتمروا على أن يكتبوا كتاباً يتعاقدون فيه على مقاطعة بني هاشم وبني المطلب، فلا يناكحونهم ولا يبيعونهم ولا يخالطونهم ولا يقبلون منهم صلحاً أبدا، ولا يأخذهم بهم رأفة، حتى يسلموا رسول الله عليه الصلاة والسلام للقتل، أي أنهم اتفقوا وتعاهدوا على مقاطعتهم مقاطعة تامة انتقاماً منهم لتعاطفهم ودفاعهم عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وكتبوا بذلك صحيفة علّقوها في جوف الكعبة في شهر المحرَّم سنة سبعٍ من البعثة.
أنظر :http://njyiu.com/book/2/MUTUSTO/si1_21.htm تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

[135] الآية1 ،سورة العلق.

[136] ذلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢ البقرة﴾أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴿٤٤ البقرة﴾
إِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣ البقرة﴾ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴿٧٨ البقرة﴾
فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴿٧٩ البقرة﴾ وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴿٧٩ البقرة﴾
أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴿٨٥ البقرة﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ ﴿٨٧ البقرة﴾
نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴿١٠١ البقرة﴾
مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴿١٠٥ البقرة﴾
ودَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ﴿١٠٩ البقرة﴾
وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴿١١٣ البقرة﴾
الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴿١٢١ البقرة﴾ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴿١٢٩ البقرة﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴿١٤٤ البقرة﴾ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴿١٤٥ البقرة﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴿١٤٦ البقرة﴾ وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴿١٥١ البقرة﴾مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ﴿١٥٩ البقرة﴾ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ ﴿١٧٤ البقرة﴾
ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴿١٧٦ البقرة﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿١٧٦ البقرة﴾
وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴿٢١٣ البقرة﴾ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴿٢٣١ البقرة﴾
وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴿٢٣٥ البقرة﴾

دولة أساسها العلم والعلماء.

فقد ازدهرت الحياة الثقافية والعلمية في الدولة العباسية في بغداد، فقربت الدولة رجال العلم والأدب، وأغدقت عليهم الهبات والعطايا، وأكب الكثيرون على العلم والتأليف والإلمام بالترجمة من الفارسية والرومانية واليونانية وغيرها، وشكلت دار الحكمة ببغداد أكبر جامعة في العالم الإسلامي أيام المأمون، الذي كان يهتم بكل أصناف العلوم.

ولقد شهدت بغداد في القرن الثالث هجري، سوقا كبيرا للوراقين حيث عَرَّف ابن خلدون في مقدمته الوراقة بأنها مهنة متعبة فيقول: "وجاءت صناعة الوراقين المعانين للاستنساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين، واختصت بالأمصار العظيمة العمران"[137]. ولم تكن حوانيت الوراقة مجرد دور للنسخ وصناعة الكتب، ولكنها كانت مجالس للعلماء والشعراء والطبقات المثقفة، كما كانت هذه الدكاكين منتديات فكرية؛ يتذاكرون فيها الحوادث ويتناشدون الأشعار ويتجادلون ،ويتساجلون، ويبحثون أخر الأنباء والأخبار الأدبية والعلمية[138]. وقد مارس مهنة الوراقة إلى جانب الوراقين المحترفين عدد كبير من العلماء والأدباء والمحدثين والمفسرين وعلماء اللغة. وهناك من اشتكى من الوراقة كأبي حيّان التوحيدي الذي قال: "إنما توجهت من العراق إلى هذا الباب، وزاحمت منتجعي هذا الربيع، لأتخلص من حرفة الشؤم، فإن الوراقة لم تكن ببغداد كاسدة"[139]. نلاحظ أن الوراقة كحرفة لم تكن تغري كثيرا من الناس، فلم يكن يُقْبل عليها إلا المشتغلون بالعلم الأساتذة والطلابً، لذلك اعتمد كثير من الفقهاء والُمحَدِّثين على الوراقة في كَسب عيشهم وكان لكبار المؤلفين في القرون الأولى للإسلام، وَرَّاقون يتولَّون نسخ مؤلَّفاتهم وتوزيعها، وهو ما يعادل مهنة الناشرين في العصر الحديث. ويتولّون كذلك تحصيل ما يريدونه من كتب وأجزاء وتجليدها. وليست كثرة التأليف فقط هي ما يلفت النظر، ولكن شغف الناس بالقراءة، الذي بدأ مع بداية حركة التأليف والترجمة. ويكفي أن نذكر هنا العلامة الجاحظ، الذي كان يكتري دكاكين الوراقين ويبيت فيها للقراءة والبحث.

وقد عرف فقهاء الشريعة الإسلامية أهمية المفاهيم المتعلقة بالملكية الفكرية، ووضعوا لها

---

[137] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، مرجع سبق ذكره ، ص. 301

[138] سيد حسب الله، محمد جلال غندور، تاريخ الكتب والمكتبات عبر الحضارات الإنسانية، ملرجع سبق ذكره .ص 144-145

[139] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، الجزء1، الموسوعة الشاملة، ص.12 ، متوفر على: http://shamela.ws/browse.php/book-10521/page-8 تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

أسسا وضوابط تحكمها مبنية على القرآن والسنة. ففي مجال الإبداع أو الابتكار يقول القلقشندي، ويؤكد على أن من شروط الكتابة أو التأليف : العلم، والأمانة، والذكاء، والابتكار الذي من المفروض أن يكون لدى المؤلف أو الكاتب: " لما يحتاج إليه من التصرف في المعاني المتداولة والعبارة عنها بألفاظ غير الألفاظ، التي عبر بها من سبق إلى استعمالها مع حفظ صورتها وتأديتها إلى حقائقها؛ وفي ذلك من المشقة ما لا خفاء فيه على من مارس الصناعة، خصوصاً إذا طلب الزيادة والعلو على من تقدمه في استعمالها، أو حذا حذو رسوم المبرزين الذين ينتحلون الكلام ويوقعونه مواقعه، مع مراعاة رشاقة اللفظ، وحلاوة المعنى، وبلاغته ومناسبته مع ما يحتاجه من اختراع المعاني الأبكار للأمور الحادثة التي لم يقع مثلها، ولا سبق سابق إلى كتابتها، لأن الحوادث والوقائع لا تتناهى ولا تقف عند حد"[140]. وحين نقف عند هذا الكلام، يتجلى لنا مفهوم الأمانة العلمية، الذي هو مطلوب في التأليف وعلى المؤلف أن يحيط بكل الجوانب، التي تتعلق بالتأليف كأهمية اللفظ والمعنى المعبر والبلاغة إلى أن يصل أهمية الابتكار، وخاصة وأن الوقائع لا تنتهي ولا تقف عند حد.

وقد اهتم المسلمون بصون الأعمال الأدبية والعلمية، فقد كانوا يقرنون كل نص برواية وكل خبر أدبي بسلسلة طويلة من أهل الرواية كما كانوا يفعلون بالأحاديث النبوية. أما بالنسبة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية أو السرقات، فهم قد نعتوها بأسماء عدة: "الاصطراف، والاجتلاب، والانتحال، والاهتدام، والإغارة، والمرافدة، والاستلحاق، وكلها قريب، وقد استعمل بعضها في مكان بعض[141]. كما يرى القاضي الجرجاني " أن السَّرَق داءٌ قديم، وعيبٌ عتيق، وما زال الشاعر يستعينُ بخاطرِ الآخر، ويستمدّ من قريحته، ويعتمدُ على معناه ولفظه؛ وكان أكثره ظاهراً كالتوارد الذي صدّرنا بذكره الكلام، وإن تجاوزَ ذلك

---

[140] أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي .صبح الأعشى الجزء الأول، بيروت: دار الكتب العلمية، [د.ت.]، ص. 28.

[141] قد خصص ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة، بابا سماه "باب السرقات وما شاكلها من ص 280إلى 293، حيث يقول في هذا الباب: " وهذا باب متسع جدا، لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعي السلامة منه، وفيه أشياء غامضة إلا على البصير الحاذق بالصناعة، وأخر فاضحة لا تخفى على الجاهل المغفل "

انظر: أبي علي الحسن ابن الرشيق القيرواني، العمدة :في محاسن الشعر وآدابه ونقده؛ حققه محمد محي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، القاهرة: المكتبة التجارية، 1963.

قليلاً في الغموض لم يكن فيه غيرُ اختلاف الألفاظ"[142].

كما تناول السيوطي في كتاب "التعريف بآداب التأليف" الآداب التي تلزم المؤلف، وكذا طالب العلم والبحث، وما ينبغي أن يحرص على كل من يتصدى للتأليف، وفي الكتاب تحذير لكل من يقدم على التأليف قبل أن يتأهل لذلك. كما تناول الكتاب كيفية التأليف، تحرير المصنفات[143] . وللسيوطي كتاب آخر عن السرقة العلمية والأدبية وهو البارق في قطع السارق، وهو كتاب مهم يتطرق فيه السيوطي لحقوق المؤلفين وضرورة المحافظة عليها، وقد تناول فيه سراق الحديث النبوي الشريف، وسراق التصانيف، وسراق الشعر بألفاظه ومعانيه.[144] ومؤلف آخر "الفارق بين المصنف والسارق" الذي استهله بالقول إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى اهلها"، هل أتاك حديث الطارق، وما ادراك ما الطارق : الخائن والسارق والابن المارق الذي أوسعناه برا فقابله بجفاء ، وعاملنا بغدر إذ عاملناه بوفاء، وتطفل علينا في الموائد.....إلى أن يقول فسرق جميع ما فيها بعباراتي التي يعرفها أولو البصر، وزاد على السرقة ونسبها لنفسه ظلما وعدونا". ثم يسترسل السيوطي بمشاعر غضب مشيرا إلى كيفية التصدي لظاهرة السرقة وحماية حقوق التأليف فيقول : أعوذ بهذا بالله من هذا الطارق السارق وأستعين برب الفلق من شر الغاسق، فحق أن يمنع هذا السارق من إعارته كل كتاب مصون، وان يدخر عنه أنفس الكتب في أحصن الحصون، فاحذروا معاشر المصنفين أن يغير على كتبكم إن كنتم بعزة العلم توقنون" . كما ذكر السيوطي في هذه الرسالة نماذج من أمانة العلماء في النقل والتناول. وحط من قدر، وعلمية من ينقل عن الآخرين، ولا يعزو لهم[145].

وقد استعمل ابن النديم في كلامه عن السرقات عدة ألفاظ: وهي انتحله،وادعاه، وسلخه، كتاب الفهرست لابن النديم، يعتبر من أهم الموسوعات التي أرخت للثقافة العربية بكل جوانبها، فقد اهتم المؤلف بنسبة المصنف إلى صاحبه، وبين المنحول والمسروق،

---

[142] علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، [القاهرة]: عيسى البابي الحلبي،1966، ص.214.

[143] أنظر : جلال الدين السيوطي، التعريف بآداب التأليف، تحقيق مرزوق علي ابراهيم، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي،[د.ت.].

[144] أنظر: جلال الدين السيوطي، البارق في قطع السارق، دبي : دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2012.

[145] أنظر : جلال الدين السيوطي، الفارق بين المصنف والسارق، تحقيق هلال ناجي، بيروت : عالم الكتب، 1998، ص.ص 33-45.

والمجهول[146]. وتكاد تكون ظاهرة السطو هاجسا من الهواجس، التي لم تكن تفارق العلماء المسلمين فيشيرون إليها مرارا وتكرارا في مقدمة مؤلفاتهم فيقول الطبري " أردت بذلك التحرز من قوم من أهل سوء الطريقة، بلغني أن الرجل منهم ينتحل كتاب غيره، ويتخلق بذلك بأهجن الأخلاق وأدناها فمن فعل ذلك استحق من الله المقة واللعنة، ومن الناس السب والبغضة، وكان كالكلب يأتي فريسة الأسد فيفرح بما يجده من فضالته وسوره ويمرح به"[147] .

وظاهرة السرقة في الحضارة الإسلامية كانت من إحدى هواجس العلماء فيقول المسعودي في بداية كتابه مروج الذهب "فمن حرف شيئا من معناه، أو أزال ركنا من مبناه أو طمس واضحة، من معالمه، أو لبس شاهدة من تراجمه، أو غيره، أو بدله، أو أشانه، أو اختصره، أو نسبه إلى غيرنا أو أضافه الى سوانا، فوافوه من غضب الله وسرعة نقمه وفوادح بلاياه ما يعجز عنه صبره، ويحار له فكره، وجعله الله مثله للعالمين وعبرة للمعتبرين، وآية للمتوسمين وسلبه لله ما أعطاه، وحال بينه وبين ما أنعم عليه: من قوة ونعمة مبدع السماوات والأرض، من أي الملل كان والآراء، غنه على كل شيء قدير .وقد جعلت هذا التخويف في أول كتابي هذا وآخره، ليكون رادعا لمن ميله هوى، أو غلبه شقاء، فليراقب الله ربه، وليحاذر منقلبه، فالمدة يسيرة، والمسافة قصيرة، وإلى الله المصير"[148]. ولعل من أهمّ المؤثرات التي عبثت بالأدب العربيّ وجعلت حظه من الهزل عظيماً : مجون الرواة وإسرافهم في اللهو والعبث وانصرافهم عن أصول الدين وقواعد الأخلاق إلى ما يأباه وتنكره الأخلاق. وكان حماد الراوية زعيم أهل الكوفة في الرواية والحفظ. وكان خلف الأحمر زعيم أهل البصرة في الرواية والحفظ أيضاً. وكان كلا الرجلين مسرفاً على نفسه ليس له حظ من دين ولا خلق ولا احتشام ولا وقار. وكان أهل الكوفة مجمعون على أن أستاذهم في الرواية حمّاد، عنه أخذوا ما أخذوا من شعر العرب. وأهل البصرة مجمعون على أن أستاذهم في الرواية خلف، عنه أخذوا ما أخذوا من شعر العرب أيضاً. وأهل الكوفة والبصرة مجمعون على تجريح الرجلين في دينهما وخُلُقهما ومروءتهما. وهم مجمعون على أنهما لم يكونا يحفظان الشعر ويحسنان روايته ليس

146 أنظر : أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت دار المعرفة،1997.

147 ابو الحسن علي بن سهل ربن الطبري، فردوس الحكمة في الطب، نسخ وتصحيح، محمد زبير الصديقي، برلين: مطبعة أفتاب، 1928، ص.8.

148 أبو الحسن علي بن الحسين علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الفكر، 1973، ص.18.

غير، وإنما كانا شاعرين مجيدين يصلان من التقليد والمهارة فيه إلى حيث لا يستطيع أحد أن يميز بين ما يرويان وما ينتحلان. وكان كلا الرجلين صاحب شك ودعابة ومجون. وهناك طائفة من الرواة غير هؤلاء ليس من شك في أنهم كانوا يتخذون الانتحال في الشعر واللغة وسيلة من وسائل الكسب. وكانوا يفعلون ذلك في شيء من السخرية والعبث، والأصمعيّ يتحدث عن أحد هؤلاء الأعراب، واسمه أبو ضمضم، أنه أنشد لمائة شاعر أو ثمانين شاعرا كلهم يسمى عمرا ؛ قال الأصمعي : فعددت أنا وخلف الأحمر فلم نقدر على ثلاثين[149].ولعل هناك أعلام كثيرة ناقشت قضية الانتحال، وساهمت في إرساء قواعده سواء في مراحل الحضارة الإسلامية، أي في بدايتها أو في مراحل نضجها[150] .

ومن الجدير بالذكر أن الإيداع القانوني هو أحد مظاهر حماية حق المؤلف، وقد عرف المسلمون خلال ازدهار حركة التأليف في مختلف مجالات العلوم، نظاما يشبه نظام الإيداع القانوني للمصنفات أسموه (التخليد)؛ وكان أكبر مركز لتخليد المصنفات خلال تلك الفترة دار العلم ببغداد، التي ذاع صيتها وسمعتها حتى قصدها العلماء والأدباء والشعراء من كل مكان؛ للتعرف إلى محتوياتها، وكان يسُر أي مؤلف أن تقبل هذه الدار نسخة من كتابه كهدية[151].

---

[149] طه حسين، من تاريخ الأدب العربي، المجلد الأول. العصر الجاهلي والعصر الإسلامي، بيروت : دار العلم للملايين، 1970، ص.ص.177-181.

[150] نذكر تمثيلا لا حصرا : محمد بن سلام الجمحي (ت.232هـ) في حديثه عن قضية الانتحال، ومحمد بن أحمد ابن طباطبا (ت.322هـ) في سياق الحديث عن محنة الشاعر المحدث، ومحاولة البحث عن حل تلك المحنة.و الحسن بن بشر الآمدي (ت. 370هـ) في موازنته بين الطائيين قطبي القدم والحداثة في عصره. و محمد بن الحسن الحاتمي (ت. 388هـ) في سياق مشروعه النقدي لإرساء القواعد والمصطلحات السابقة في الشعر. القاضي عبد العزيز الجرجاني ت.392هـ في سياق المساهمة في المعركة النقدية حول المتنبي، والتدخل فيها من منطلق الناقد الموضوعي والحكم العدل .الحسن بن رشيق القيرواني (ت. 456هـ) الذي ذكر في هذا البحث، والذي حاول أن يستفيد مما قيل في موضوع الأدب والنقد من قبل من سبقوه، فاختار من أقوالهم ما صح لديه،وحازم القرطاجي (ت. 684هـ) الذي تعرض هو الآخر لمفهوم السرقة في " منهاجه" ضمن المعلم الدال على طرق العلم بأنحاء النظر في المعاني من حيث تكون قديمة متداولة أو جديدة مخترعة. ونكتفي بالإشارة إلى هؤلاء الأعلام، علما بأن غيرهم كثير، وبخاصة من تخصص في الموضوع. وجعل كتابه ينصب على السرقات الأدبية وكيفية التصدي لها.

[151] حمادة محمد ماهر،المكتبات في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة،1978، ص.130.

المطلب الثالث: الملكية الفكرية في العصر الحديث:

إن بذور المفهوم الحديث لحقوق المؤلف كانت موجودة، إذ أن مفهوم الفردانية في اليونان القديمة يذكر بوحدانية المبدع وعمله. المعروف أيضا ان هناك أمثلة عن المؤلفين الذين كانوا يوقعون عقود مع باعة الكتب في روما، وفي بعض الأحيان كان بعض الشعراء يشتكون بالفعل من قراءة أشعارهم دون الترخيص لغيرهم بقراءتها .ومع ذلك، ليس اختراع المطبعة من قبل (غوتنبرغ) ، والتوزيع واسع النطاق للمصنفات الذي سمح بانتشار القرصنة، فقد بدأ المؤلفون المطالبة بالحقوق على الأعمال الفكرية في وقت مبكر. فقد كان (جون ميلتون) واحدا من الكتاب الأوائل، الذي قام ببيع حقوقه لقصيدته الشهيرة "الفردوس المفقود" في 1667. لسوء الحظ، رخصته هذه لم تدر عليه إلا بعشرة جنيهات قبل وفاته في عام 1674[152].

وكثيرا ما استشهد القانون الإنجليزي الذي يسمى ب"النظام الأساسي للآن" لعام 1710 باعتباره أول قانون حديث لحقوق التأليف والنشر. حيث طالبت جمعية القرطاسيين في انجلترا بنوع من الحماية حقوق المؤلف في تقديم مشروع قانون إلى مجلس العموم لتشجيع التعليم عن طريق تثبيت ملكية نسخ الكتب المطبوعة لمؤلفي ومشتري هذه النسخ خلال الفترات المحددة في هذا القانون . وحمل اسم قانون الملكة (آن)، الذي كان أول قانون عن حقوق المؤلف بالمعنى الحديث للكلمة، واعترف فيه لأول مرة بوجود حق فردي حماية العمل المنشور، وقد منح مؤلفو الكتب التي طبعت بالفعل دون غيرهم، الحق في إعادة طبعها (21) عاما من تاريخ إصدار القانون. أما الكتب التي لم يسبق نشرها، فحماية حق المؤلف لها تمتد إلى (14) عاما، وكذلك فإن المؤلف الذي هو على قيد الحياة يستطيع تجديد هذه الحماية لمدة (14) عاما أخرى، بعد انقضاء الأجل السابق. ومن شروط الحماية القانونية استيفاء الإجراءات الشكلية، وذلك بان يقوم المؤلفون بتسجيل مصنفاتهم باسمائهم

---

152 Confédération Internationale Des Sociétés D'auteurs et Compositeurs. Historique Du Droit d'Auteur. Disponible sur : http://members.cisac.org/CisacPortal/page.do?id=46 consulté le 12/10/2017.

الخاصة، وإيداع (9) نسخ من أجل الجامعات والمكتبات[153]. وللعلم فان ذلك القانون اقتصر على الكتب فقط، فلم يرد ذكر المواد المطبوعة الأخرى، وأعمال الحفر (النحت) وسائر أشكال الفن؛ وبالتالي اقتصر الحال على المؤلفين وحدهم، من دون العروض العامة، والإعداد المسرحي والترجمات التي أنجزها الفنان الانجليزي الساخر (هوجارت)، والتي تعرضت لعملية نسخ غير مشروع وانتحال لرسومه، مما كان له الأثر في حماية الفنانين والرسامين والمصممين، حيث أنه تزعم حركة ناجحة لحماية هؤلاء الفنانين والمطربين والرسامين؛ أدت إلى صدور القانون الخاص بفناني الحفر في سنه 1735[154].

وبعض الفقهاء اعتبروا (قانون آن) أنه وجد نفسه في وضع متعارض لأن الأشياء المعنوية نظر إليها من خلال الشروط الدينامية الحركية، وهذا القانون لم يتمكن من اعتبار أو بشكل ملائم الطبيعة الأدائية للملكية المعنوية، وبالتالي كان محكوما عليه دائما لافتراضات ثانية، وكنتيجة للاضطرار لتقديم تلك المفاهيم الدينامية في تعريفات ثابتة، فإن الوجه الأدائي للأشياء المعنوية، اخذ لحد ما وضعا مترددا ضمن القانون[155]. لكن فقهاء القانون عندما يذكرون تاريخ التشريعات الخاصة بحماية حق المؤلف، يذكرون حدثين تاريخيين –الثورة الفرنسية والاستقلال الأميركي– شهدا ولادة حقوق المؤلف في شكلها المعاصر، استنادا إلى مبدأين أساسيين. أولا، أعطيت القيمة النقدية للملكية للمرة الأولى من قبل دستور الولايات المتحدة عام 1787؛ فقد تقرر حماية حقوق المؤلف وبصدور التشريع الفيدرالي الأمريكي، فذلك لغرض صريح ألا وهو "النهوض بالتقدم" المحرز في المجالات ذات الصلة. ومن المفهوم أن هذا البيان يرمي إلى ترسيخ القانون الأمريكي المتعلق بالملكية الفكرية في إطار تعزيز الفوائد الاقتصادية والنهوض بقيمة الابتكار والأعمال الإبداعية المتاحة للعامة[156].

---

153 The Statute of Anne: The First Copyright Statute(1709), disponible sur : http://www.historyofinformation.com/expanded.php?id=3389, consulté le 10/02/2018.

154 اليونسكو، المبادئ الاولية لحقوق المؤلف، باريس: اليونسكو، 1981، 14-15.

155 براد شرمان و ليونل بيتلي، الملكية الفكرية ومفهومها المعاصر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص.88.

156 الويبو، عرض موجز لإطار الملكية الفكرية القانوني والتنظيمي في الولايات المتحدة الأمريكية، متوفر على : http://www.wipo.int/wipolex/ar/outline/us.html، تم الاطلاع عليه في 2018/01/05.

ومن ناحية أخرى، وضعت فرنسا وألمانيا فكرة الشخصية الفردية للمؤلف. هذه الفكرة كانت مستوحاة من الفيلسوف (كانط الألماني)، والتي تنص على أن العمل الفني لا يمكن فصله عن صاحبه[157].ويرجع الفضل ل(بومارشايه) الذي استطاع أن يبلور مطالبات المؤلفين، من بين أمور أخرى من خلال التقرير الذي كتبه في عام 1780، والذي سيكون له تأثير على إرغام لويس السادس عشر على النظر في حالة الكتاب والكوميديين الفرنسيين باعتبارهم مؤلفين، وقدم الالتماس إلى الجمعية الوطنية في 1791، مما سيؤدي إلى وضع أول قانون فرنسي ينظم العلاقات بين المؤلفين وبائعي الكتب سنة 1777[158]. لم يبرز حق المؤلف بمعناه الحديث سوى في القرن الثامن عشر. فعلم القانون لا يجب أن ينفصل دوما عن فلسفة القانون، خلف كل بناء قانوني فلسفة تمده بالأفكار، ولم يكن حق المؤلف بمنأى عن ذلك. وكما نعلم التأثير الكبير (لكانط) على المذاهب التحررية والفردية بصفة عامة. وظهر حق المؤلف أساسا في فترة تصاعد الفردية القانونية، وهي تلك الفترة التي شهدت أيضا الحركة الهائلة في تاريخ الأفكار، والمعارف والآداب، وتاريخ الفلسفة وأيضا في العلوم. كما أن حق المؤلف على إنتاجه الذهني يعتبر من الحقوق الطبيعية[159]. أما حماية حق المؤلف على النطاق الدولي تعود الى عام 1871 حين تشكلت في باريس الجمعية الأدبية والفنية. ذلك تلبية لنداء المؤلفين في مؤتمرهم والذي انعقد في العام نفسه أي (1878)، والذي فيه تمت المطالبة بضرورة رعاية حق المؤلف دوليا، والدفاع عن حقوقه بشتى

---

[157] ولد إيمانويل كانت في 1724 وتوفي في في 1804 ، يعد من أهم الفلاسفة ، فقد شبه مذهبه بثورة كوبرنيك في علم الملك، فبعدما كان صواب فكرة ما، كونها متوقف على كونها مطابقة لخارج ثابت، أصبح الواقع الخارجي نفسه هو الذي يتشكل حسب ما تقتضيه مبادئ العقل ومقولاته.نشرت محاضرته عام 1803، وفيها دافع عن التجريب في المسائل التربوية، وحدد وظيفة التربية بأنها المساعدة على تنمية استعدادات الإنسان حتى يستطيع التمتع بالحرية والوصول بعقله إلى تحقيق أغراض وجوده.

أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد شفيق غربال، القاهرة: دار الشعب؛ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1953، ص.1435.

[158] **Éric** Vanzieleghem, « Le Combat du droit d'auteur, anthologie historique, suivie d'un entretien avec Alain Berenboom, textes réunis par Jan Baetens, Paris, Les impressions nouvelles, 2014. ISBN 9782906131323 », *Recherches sur Diderot et sur l'Encyclopédie* [En ligne], 50 | 2015, mis en ligne le 29 novembre 2015, consulté le 10/01/2018. URL : http://journals.openedition.org/rde/5274

[159] فيصل محمد البحيري، أثر النهضة العلمية الحديثة على الفكر القانوني: دراسة فلسفة القانون، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،2015،ص.527.

الوسائل. وفعلا كللت الجهود التي بذلت من أجل حماية حق المؤلف؛ بالتوقيع على اتفاقية برن في عام1886[160].

المبحث الرابع : التطوّر التاريخي لحقوق الملكيّة الفكريّة في المواثيق الدوليّة والمنظمات المعنية بحماية الملكية الفكرية:

المطلب الأول : المنظمات المعنية بحماية الملكية الفكرية

من المعروف أنه تبنت مجموعة من المنظمات الدولية موضوع حماية الملكية الفكرية، ووضعت على عاتقها مسؤولية إنشاء المعاهدات والاتفاقيات، وتنفيذها بين الدول من أجل حماية الملكية الفكرية، ولم تكن معظم المنظمات الحكومية الدولية التي تسمى الآن الوكالات المتخصصة موجودة قبل الحرب العالمية الثانية. فقد تم إنشاؤها لغرض محدد أو لتناول موضوع أو نشاط على المستوى الدولي.

وبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة أصبحت هذه المنظمات وكالات متخصصة ضمن شبكة وكالات الأمم المتحدة الخاصة بالمنظمات. وتتمتع الوكالات المتخصصة باستقلاليتها رغم أنها تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة، ولكل وكالة نظام عضوية خاص بها. في هذا المطلب سيتم تناول أهم المنظمات التي ترعى حقوق الملكية الفكرية في العالم و تلك التي لها علاقة بعلم المعلومات والمكتبات.

1-المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو "wipo" :

منظمة الويبو هي المنتدى العالمي للخدمات والمعلومات في مجال الملكية الفكرية، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تموّل نفسها بنفسها ويبلغ عدد أعضائها 152 دولة[161]، وقد تم التوقيع على "الاتفاقية المؤسسة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية" في ستوكهولم سنة ،1967 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1970، غير أن أصول الويبو تعود لعامي 1883و1886 لدى تبني اتفاقتي "باريس" و"برن". وقد نصت كلا من هاتين الاتفاقيتين على تأسيس أمانتي سر دوليتين. ووضعت كلتاهما تحت إشراف الحكومة

[160] محمد سيد محمد، صناعة الكتاب ونشره، مرجع سبق ذكره، ص.63.

[161]-الويبو، متوفر على: http://www.wipo.int/pct/ar/pct_contracting_states.html
تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

الفيدرالية السويسرية ومقرها مدينة برن، ثم انتقلت المنظمة إلى جنيف. ويؤكد الميثاق المؤسس لمنظمة الويبو أن العضوية ستكون مفتوحة لأية دولة بالشروط التالية :

- "1" أن تكون عضواً في الأمم المتحدة أو في أي من الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- "2" أو أن تكون طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية؛
- "3" أو أن تدعوها الجمعية العامة للويبو لتكون طرفا في الاتفاقية. ولا تترتب على العضوية في الويبو أية التزامات فيما يتعلق بالمعاهدات الأخرى التي تديرها الويبو. ويمكن الانضمام إلى الويبو بإيداع وثيقة الانضمام الى اتفاقية الويبو لدى المدير العام للويبو[162] .

إلى جانب مهمتها الأساسية وهي تعزيز التعاون بين الدول في إدارة الملكية الفكرية، إذ تعمل الويبو وبشكل دائم على تعزيز ثقافة الملكية الفكرية باعتبارها وسيلة لحفظ الإيداعات الإنسانية وتسهم في إثراء المجتمع الإنساني كله فضلا عن دورها في إعداد القوانين وتنفيذها وإقامة مؤسسات وهياكل إدارية سليمة، وتدريب الموظفين العاملين في مجال الملكية الفكرية وقد أولت اهتماما خاصا للبلدان الأقل نموا في العالم التي يمر اقتصادها في مهلة انتقالية في أواسط آسيا وأواسط أوربا وشرقها ومنطقة البطليق[163].

وفى مجال حماية حق المؤلف تتولى منظمة الويبو الإشراف على إدارة المعاهدات والاتحادات التابعة لها فى مجال حق المؤلف، وتقديم الدعم والمساندة والمشورة للبلدان النامية في مجال حق المؤلف من خلال "برنامج الويبو الدائم للتعاون الإنمائي المرتبط بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي يهدف إلى الحث على الإبداع والابتكار الذهني في مجالات الآداب والعلوم والفنون في البلدان النامية، وتشجيع نشر الابتكارات المتعلقة بحق المؤلف، وإتاحة برامج التدريس والتدريب الشاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي للموظفين المسؤولين عن نظام الملكية الفكرية والتوعية بأهمية الملكية الفكرية والمساعدة على تحسين النظام الاقتصادي من خلال الانتفاع الأفضل بنظام الملكية الفكرية. ومن الوسائل المهمة

[162] Member States, disponible sur : http://www.wipo.int/members/en/ consulté le 13/01/2018

[163] دليل الوايبو للملكية الفكريةالسياسة والقانون والاستخدام.– جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،2004، ص20.

والحديثة التي بادرت منظمة الويبو إلى دعمها تدريس حقوق الملكية الفكرية بفرعيها الملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية في كليات الحقوق في بعض الجامعات العربية[164].

فضلاً عن المهام الإدارية للاتحادات، تضطلع الويبو بعدد من الأنشطة التي ترمي إلى تحقيق هدفيها المنشودين وتشمل ما يلي:

- "1" الأنشطة التنظيمية التي تنطوي على وضع القواعد والمعايير اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بإبرام المعاهدات الدولية؛
- "2" وأنشطة البرامج التي تقدم المساعدة القانونية والفنية (التقنية) إلى الدول في مجال الملكية الفكرية؛
- "3" وأنشطة التصنيف والتوحيد الدوليين التي تشمل التعاون بين مكاتب الملكية الصناعية بشأن وثائق البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية؛
- "4" وأنشطة التسجيل والإيداع التي تضم الخدمات المتعلقة بالطلبات الدولية المودعة للحصول على براءات الاختراعات وتسجيل كل من العلامات والرسوم والنماذج الصناعية الدولية.

أنشأت اتفاقية الويبو ثلاثة أجهزة رئيسية هي الجمعية العامة للويبو ومؤتمر الويبو ولجنة الويبو للتنسيق. وتتكون الجمعية العامة من الدول الأعضاء في الويبو وفي أي من الاتحادات. وفي جملة المهام الرئيسية التي تضطلع بها تعنى بتعيين المدير العام بناء على ترشيح لجنة التنسيق، والنظر في تقارير المدير العام واعتمادها، والنظر في تقارير لجنة التنسيق وأنشطتها واعتمادها، وإقرار ميزانية فترة السنتين المشتركة بين الاتحادات، وإقرار اللائحة المالية للمنظمة. ويتكون مؤتمر الويبو من الدول الأطراف في اتفاقية الويبو. وفي جملة ما يعنى به يقر التعديلات على الاتفاقية.وتتألف لجنة الويبو للتنسيق من الدول الأعضاء المنتخَبة من بين الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن. وتعنى أساسا بإسداء المشورة إلى أجهزة الاتحادات والجمعية العامة والمؤتمر والمدير العام حول جميع الشؤون الإدارية والمالية التي تهم هذه الهيئات. كما تعد مشروع جدول أعمال الجمعية العامة ومشروع جدول أعمال المؤتمر. وتقترح أيضا على الجمعية العامة اسم مرشح لتعيينه في منصب المدير العام في الوقت المناسب[165].

---

[164]– نواف كنعان...مرجع سبق ذكره، ص58.

[165] Wipo, op.cit.

تأتي إيرادات الميزانية العادية للويبو أساسا من الرسوم التي يسددها المنتفعون بخدمات التسجيل الدولي والإيداعات والاشتراكات التي تدفعها حكومات الدول الأعضاء. وتنتمي كل دولة إلى إحدى الفئات الأربع عشرة التي تحدد مبالغ الاشتراكات.

فيما يخص الجمعية العامة فهي تتكون من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الأعضاء في أي من الاتحادات. تمثل حكومة كل دولة بمندوب واحد يمكن أن يعاونه مناوبون ومستشارون وخبراء. وتتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته. وتقوم الجمعية العامة بما يلي:

1. تعين المدير العام بناء على ترشيح لجنة التنسيق؛
2. تنظر في تقارير المدير العام الخاصة بالمنظمة وتعتمدها، وتزوده بجميع التوجيهات اللازمة؛
3. تنظر في تقارير وأنشطة لجنة التنسيق وتعتمدها، وتزودها بالتوجيهات؛
4. تقر ميزانية فترة السنتين الخاصة بالنفقات المشتركة بين الاتحادات؛
5. تعتمد الإجراءات التي يقترحها المدير العام بخصوص إدارة الاتفاقات الدولية المشار إليها في المادة 4(3)؛
6. تقر اللائحة المالية للمنظمة؛
7. تحدد لغات عمل السكرتارية آخذة في الاعتبار ما هو متبع في الأمم المتحدة؛
8. تدعو الدول المشار إليها في المادة 5(2) "2" لتكون طرفاً في هذه الاتفاقية؛
9. تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمراقبين من الدول غير الأعضاء في المنظمة ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛
10. تباشر أية مهام أخرى مناسبة تدخل في نطاق هذه الاتفاقية.[166]

تُعد الويبو المصدر الأشمل في العالم من حيث البيانات المتعلقة بنظام الملكية الفكرية، ومن حيث الدراسات التجريبية والتقارير والمعلومات الواقعية الخاصة بالملكية الفكرية. وللبحث عن معلومات إحصائية أو قانونية أو تقنية، ففي صفحتها على الويب نجد

[166] المادة6 ،اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في استوكهولم في 14 جويلية 1967 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979، متوفر على: http://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/text.jsp?file_id=283805 تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

منافذ إلى مجموعات فريدة من الموارد والمواد المرجعية. ومنها ماهو بالمجان .اما فيما يخص قواعد البيانات الخاصة بالملكية الفكرية والتكنولوجيا. تسهّل قواعد بيانات الويبو العالمية على أي شخص في أي مكان النفاذ إلى المعلومات الوافرة، التي يزخر بها نظام الملكية الفكرية. وأساس هذه القواعد هو الالتزام باستحداث بنية تحتية لتقاسم المعارف تتسم بالترابط والشمولية من أجل دعم الابتكار في كل أنحاء العالم. وتشجع مبادرة نشر بيانات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي وتدعم تبادل بيانات الملكية الفكرية بين مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية والويبو. وهناك عدة قواعد بيانات[167].

[167] قاعدة البيانات PATENTSCOPE :البحث عن التكنولوجيا في أكثر من 69 مليون وثيقة من وثائق البراءات، بما في ذلك طلبات البراءات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.

قاعدة البيانات Global Brand Database :للبحث عن معلومات بشأن أدوات التوسيم(علامات التجارية وتسميات منشأ وشعارات رسمية) من مصادر وطنية ودولية عديدة، منها علامات مسجلة عن طريق نظام مدريد الذي تديره الويبو.

أداة التعقب في نظام مدريد – للاطلاع على أحدث المعلومات عن وضع العلامات التجارية المسجلة في نظام مدريد (العلامات التي ما زالت نافذة والعلامات المنتهية مدتها خلال الأشهر الستة الماضية).

قاعدة البيانات Global Design Database:ابحث عن التصاميم الصناعية المسجلة بناء على نظام لاهاي وفي المجموعات الوطنية المشاركة.

قاعدة البيانات Hague Express:النفاذ إلى التفاصيل عن التصاميم الصناعية المسجلة بناء على نظام لاهاي.

قاعدة البيانات Lisbon Express:ابحث عن تسميات المنشأ المُسجلة بناء على نظام لشبونة.

المادة 6(ثالثا):ابحث في قاعدة بيانات "المادة 6(ثالثا) اكسبرس" عن شعارات الدول وأسمائها أ ومختصراتها وشعارات المنظمات الحكومية الدولية التي ت مأ الإخطار بها لأغراض الحماية بموجب المادة 6(ثالثا).

قاعدة البيانات المصطلحية WIPO Pearl :استخدم قاعدة البيانات المصطلحية ويبو بورل المتعددة اللغات للاطلاع على مصطلحات ومفاهيم دقيقة بعشر لغات في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا. وتحتوي قاعدة البيانات على أكثر من 10500 مصطلح دقّق كل واحد منها خبراء الويبو في المصطلحية.

البرنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI):

برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI)

المعاهدات التي تديرها الويبو

اطلع على النصوص الكاملة للمعاهدات الدولية للملكية الفكرية التي تديرها الويبو وعلى ملخصات تلك المعاهدات وأعضائها.

قاعدة البيانات WIPO Lex – القوانين والمعاهدات الخاصة بالملكية الفكرية : نظام موحد يمكّنك من البحث عن المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وبإمكانك أيضا البحث عن معلومات تفسيرية إضافية بشأن تلك القوانين والمعاهدات.

انظر :الويبو ، المعرفة، متوفر /http://www.wipo.int/reference/ar تم الاطلاع عليه في 2018/02/20

2-منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو(UNESCO):

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في 16 نوفمبر 1945، بناء على اقتراح من مؤتمر وزراء الحلفاء للتربية الذي عقد في لندن، أي فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان لمنظمة اليونسكو خلال السنوات الأولى لنشأتها، دور فعال في الإسهام في إعادة بناء المدارس والمكتبات والمتاحف التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية، اذ كانت بمثابة ملتقى فكري لتبادل الأفكار والمعارف العلمية. ومع انضمام البلدان الحديثة الاستقلال بين خمسينيات وسبعينيات القرن العشرين، وجهت المنظمة اهتمامها حول فتح المجال للفتيات والفتيان للاستفادة من التعليم للجميع ومحو الأمية التي لا تزال تشكل تحديا كبيرا الى يومنا هذا. لاتزال الثقافة وقوة الحوار والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإبداع جوهر مهمة اليونسكو، اذ تشدد اليونسكو على أهمية وضعها ضمن الأوليات الأساسية في جدول أعمال ما بعد عام 2015، التي ينبغي أن تكون قائمة على حقوق الإنسان مع التركيز على الحكم الرشيد وسيادة القانون[168].

تعد منظمة اليونسكو من المنظمات الدولية، التي أسهمت في حماية حق المؤلف على المستوى الدولي، من خلال جهودها منفردة، ومن خلال تعاونها مع منظمة الويبو وغيرها من المنظمات الدولية، التي تعمل في هذا المجال، وللمنظمة إسهامات عديدة في مجال حق المؤلف من خلال الأمور الآتية:

- تعمل منظمة اليونسكو من خلال برنامجها " اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف" الذي تحتفل به في 23 أفريل من كل عام، وهو من الأنشطة المهمة لتشجيع التأليف والترجمة مع التقيد بمراعاة حقوق المؤلف، إذ تختار عاصمة عالمية للكتاب، وكانت أثينا العاصمة العالمية للكتاب سنة2018 [169].

---

168 الذكرى السبعون لليونسكو، متوفر على:https://ar.unesco.org/70years تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

169 اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف 23 أفريل، متوفر على:http://www.un.org/ar/events/bookday / تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

- التعاون مع منظمة الويبو من خلال اللجان المشتركة بين المنظمتين لمتابعة التطورات في مجال حق المؤلف ودراسة المشكلات الخاصة بالملكية الأدبية والفنية، واقتراح أحكام نموذجية خاصة بموضوع حق المؤلف؛ لتستعين بها الدول في وضع قوانينها الخاصة بحماية حق المؤلف ودراسة مشروعات قوانين حق المؤلف الوطنية، التي تطلب الدول المشورة فيها.
- تشجيع احترام مبدأ حقوق المؤلف وحمايتها ومعارضة القرصنة الفكرية، ليس لكونها انتهاكا لحقوق المؤلف فحسب بل أيضا لأن حماية منتجي هذه المصنفات ومبدعيها من الاعتداء على مصنفاتهم أمر لازم للتنمية الثقافية والتربوية.
- إنشاء الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة الذي انبثق عنه جهاز فرعي هو (لجنة الصندوق الدولي لحقوق المؤلف) الذي يهدف إلى مساعدة البلدان النامية في الانتفاع بالمعرفة العالمية وتنمية ثقافتها الوطنية مع تعزيز الحماية الدولية لحقوق المؤلفين، فضلا عن تشجيع الدول النامية على ترجمة المصنفات الأجنبية كذلك ترجمة مصنفاتها الخاصة لتأمين توزيعها على أوسع نطاق ممكن في العالم[170].

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو ALECSO)*:

هي منظمة متخصصة وهي أيضا إحدى منظمات جامعة الدول العربية، مقرها تونس بالجمهورية التونسية، أنشئت يوم 25 يوليو 1970، وتضم في عضويتها (22) دولة عربية، وتعنى بتطوير وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على مستوى الوطن العربي. يترأس المنظمة مدير عام، ويتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بالإضافة إلى خمس إدارات هي التربية والثقافة والعلوم والمعلومات والاتصال والشؤون الإدارية والمالية، ويتبع المنظمة خمسة معاهد ومكاتب إقليمية[171].

أسهمت تلك المنظمة في تطوير حماية حق المؤلف على المستوى العربي من خلال وضعها لأول اتفاقية عربية لحماية حق المؤلف العربي، وقد عمدت هذه المنظمة إلى اللجنة الخاصة للإشراف على إدارة هذه الاتفاقية وتنفيذها وهي " اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف" وتتكون هذه اللجنة من ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية وهي اللجنة الدائمة

---

[170] نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص.61.

[171] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المنظّمة العربيّة للتربية ، متوفر على: http://www.alecso.org/newsite/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

لحماية حقوق المؤلف، كما تتولى هذه اللجنة متابعة الاتفاقية وتنفيذها وتبادل المعلومات بين الدول العربية في مجال حق المؤلف، بهدف إيجاد الوسائل القانونية الكفيلة بحماية الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين العرب[172].

وتسهم الجهود التي تقوم بها هذه المنظمة في تعزيز التعاون بين الأقطار العربية في حماية حقوق المؤلفين العرب، والتنسيق مع المنظمات الدولية المخصصة في مجال حق المؤلف، كمنظمتي الويبو واليونسكو في سبيل حماية حقوق المؤلف العربي على المستوى الدولي، والقضاء على الأمية في الوطن العربي، وسد الفجوة التقنية والرقمية بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة؛ إذ أعدت في الدورة الحادية عشر لمؤتمر وزراء الثقافة العرب (التشريع النموذجي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة)[173] في الشارقة سنة 1998.

---

[172]نواف كنعان...مرجع سبق ذكره، ص62.

[173]في الدورة السابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الرباط–أكتوبر 1989 ؛ قرر السادة الوزراء دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إعداد مشروع تشريع عربي موحد يستأنس فيه بالتشريعات القائمة لحماية المصنفات الفنية في ضوء واقع التقدم المتزايد في إنتاج السمعي والمرئي على أن يقدم هذا المشروع إلى المؤتمر في دورته القادمة. وفي الدورة التاسعة للمؤتمر بيروت –يناير1994، اطلع المؤتمر على مشروع التشريع النموذجي العربي الموحد لحماية المصنفات الفنية الذي أعدته المنظمة تنفيذا لقرار المؤتمر في دورته السابقة وأوصى بما يلي:

.1دعوة المنظمة إلى تعميم المشروع على الدول لإبداء ملاحظاتها عليه.

.2دعوة الدول إلى دراسة المشروع وتزويد المنظمة بملاحظاتها واقتراحاتها حوله تمهيدا لإعادة صياغته بما يتفق مع آراء الدول.

.3دعوة المنظمة إلى عرض المشروع في صيغته المعدلة على الدورة القادمة للمؤتمر.

وفي الدورة العاشرة للمؤتمر تونس –فبراير 1997 ، قدمت المنظمة المشروع المعدل لهذا التشريع النموذجي، فأصدر المؤتمر توصيته التالية: نظرا للمستجدات المتلاحقة في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ونظرا لدقة هذا الموضوع يوصي المؤتمر بما يلي:

.1دعوة المنظمة إلى إعادة النظر في المشروع المقترح بالتعاون مع عدد من الخبراء وأهل الاختصاص في المجال.

.2دعوة المنظمة إلى إحالة المشروع مجددا بعد تنقيحه على الدول العربية لإبداء الرأي فيه.

.3دعوة المنظمة إلى عرض هذا المشروع بصيغته المعدلة خلال اجتماع المسؤولين الحكوميين.

وفي اجتماع المسؤولين الحكوميين عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الوطن العربي الذي انعقد 1998دعت المنظمة أربعة خبراء متخصصين في مجال حقوق المؤلف في الجزائر العاصمة من الخبراء؛ بناء على ملاحظات الدول، وانتهى الاجتماع إلى قرار بأن تكون الاتفاقية العربية لعام 1981 أساسا لهذا التشريع النموذجي على أن تأخذ لجنة الخبراء بالمستجدات الراهنة بما فيها من اتفاقيات دولية جديدة التزم بها عدد من الدول العربية، وتضعه في الصيغة التي ستعرض على الدول وتقدم إلى المؤتمر.

وفي اجتماع12/7/ 1998 وضعت لجنة الخبراء المنبثقة عن اجتماع الجزائر، المنعقد بالقاهرة ، الصيغة النهائية للمشروع بعد أن تدارسوا كل ما ورد إلى المنظمة من ملاحظات وتعليقات من الدول العربية واسترشدوا حيث يلزم بما نصت عليه الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن. واعتمد الخبراء الاتفاقية أساسا لعملهم في وضع هذا التشريع النموذجي .وجدير بالذكر أن

4-منظمة إيفل (EIFL)* :

تشارك (EIFL) المعلومة الالكترونية من اجل المكتبات مع المكتبات واتحادات المكتبات، حيث تعتقد أن هذه هي الطريقة الأكثر استدامة لتحسين الوصول إلى المعرفة. إيفل تحاول أن تبني القدرات من خلال تنظيم الفعاليات التدريبية وتطوير الأدوات والموارد، وتوفير معلومات حديثة عن القضايا التي تؤثر على الوصول إلى المعرفة. تدعو للوصول إلى المعرفة وطنيا ودوليا.تشجع مشاركة المعرفة من خلال التعلم، ودراسات حالة أفضل الممارسات، من خلال مؤتمرها السنوي والتعاون الذي يعقد بين اتحادات المكتبات. على مدى السنوات الـ 17 الماضية ، انضمت اتحادات المكتبات في (39) دولة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، التي تمثل أكثر من (2700) مكتبة ، إلى شبكة(EIFL) [174].

وتقود EIFL العديد من البرامج :

1- EIFL-Licensing : تسعى من خلال التفاوض مع الناشرين للحصول على أسعار منخفضة للغاية لاستخدام مصادر المعلومات في مكتبات الدول النامية بشروط عادلة أي إعادة التراخيص.

2- EIFL-Copyright &Libraries: تسعى معالجة قضايا حق المؤلف من خلال تعزيز قوانين حقوق نشر عادلة ومتوازنة تدعم المكتبات في إتاحة الوصول إلى المعرفة.

3- EIFL- FOSS:* دعم برمجيات المصدر المفتوح Open Access ونشرها وإعداد برامج تدريبية لها لتمكين المكتبات من تأمين توفير كبير في التكاليف.

إحدى عشرة دولة عربية وقعت الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف وهي :المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة –الجمهورية التونسية –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –جمهورية السودان –جمهورية العراق –دولة فلسطين –دولة الكويت –الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى –المملكة المغربية –الجمهورية الإسلامية الموريتانية .وصادقت عليها ثماني دول بمراسيم ملكية وجمهورية وهي حسب تواريخ المصادقة :دولة الكويت –الجمهورية التونسية –دولة الإمارات العربية المتحدة –جمهورية العراق –المملة العربية السعودية –دولة قطر –المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية اليمنية.

عرضت المنظمة التشريع المذكور على الدورة (11) لمؤتمر الوزراء الذي عقد بمدينة الشارقة 21-1998/11/22فتم اعتماده.

ecipit.org.eg/Arabic/pdf/Low_model2.pdf تم الاطلاع عليه 2018/02/01

[174] What we do, disponible sur : http://www.eifl.net/page/what-we-do, consulté le 22/03/2018.

4-EIFL-PLIP:* العمل مع المكتبات العامة في البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية لتطوير الخدمات التي تلبي الاحتياجات المتغيرة في المجتمع التي تسهم في المشاركة في المعرفة.[175]

إن EIFL تسعى بشكل جدي لتعزيز قوانين حقوق النشر والتأليف بطريقة عادلة ومتوازنة من خلال الأمور الآتية:

- حملات الدعوة لإصلاح قوانين حق المؤلف الوطنية؛
- لعب دور قيادي في إعداد قانون دولي عالمي لحق المؤلف؛
- إعداد برامج تدريبية وورش عمل لقضايا حقوق الطبع والنشر؛
- دعم لمتخصصي المكتبات ودعاة الوصول العادل للجميع.

و(EIFL) قد شهدت في عام 2011 ذروة عمل خمس سنوات مع منظمة الويبو عندما قدمت (EIFL) مقترحا لمعاهدة دولية لصالح المكتبات ومراكز الأرشيف في اجتماع عقد في نوفمبر 2011جاء فيه:

- تخصيص مكتبي متدرب على حقوق المؤلف في كل دول الأعضاء ب(eifl)؛
- بناء تحالفات قوية مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحصول على المعرفة؛
- إعداد دليل لرفع مستوى الوعي حول نظرة المكتبة في مواضيع حقوق التأليف والنشر وهو متاح بسبع لغات على شبكة الانترنت؛
- إعداد مشروع قانون حقوق الطبع والنشر وهو دليل عملي لمساعدة مهنيي المكتبات وكذلك مستشاريهم القانونيين بإشراف الويبو[176].

5-الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) (IFLA)*:

الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (إفلا) هو الهيئة الدولية الرئيسية التي تهتم بالمكتبات وخدمات المعلومات ومستخدميها، وهو الصوت الدولي لمهنة المكتبات والمعلومات. أُسست الإفلا في ادنبرج في سكوتلندا عام 1927 وتحتوي على أكثر من(1600) عضو من حوالي (150) دولة من جميع أنحاء العالم. تم تسجيل الإفلا في

* Electronic Information for Libraries.

175 - About EIFL, disponible sur : http://www.eifl.net/what-we-do consulté le 22/03/2018.

* FOSS. Free and open source software for libraries.

176 Eifl.op.cit.

* The International Federation of Library Associations and Institutions

هولندا عام 1971. تتفضل الجامعة الملكية، المكتبة القومية لهولندا، بمدينة الهاج، باستضافة المركز الرئيسي للإفلا. تمثل الإفلا لخبراء المعلومات في جميع أنحاء العالم منبراً ومنتدى، يتبادلون عبره أفكارهم وأبحاثهم ويعرضون لما يشهده عالم المكتبات وخدمة المعلومات من تطور.إن مثل هذا المنبر الدولي من شأنه تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، بحيث يمكن للمكتبيين والمهنيين المتخصصين في مجال المعلومات في المؤسسات المكتبية، والمكتبات، ومراكز المعلومات على مستوى العالم أن يشكلوا كياناً موحداً يبلورون فيه أهدافهم، ويحمون فيه مصالحهم، ويبحثون من خلاله عن حلول لمشاكلهم، فيحققون على المستوى الدولي أثراً فعّالا. والإفلا منظمة دولية مستقلة غير حكومية وغير هادفة للربح، وهى في إطار سعيها المستمر إلى تشجيع وتعزيز المكتبات وحماية مصالحها في المنتديات الدولية، تنشر جريدة رئيسية بالإضافة إلى إرشادات وتقارير ومقالات فردية تغطي مجموعة متنوعة من الموضوعات. كما تنظم الإفلا ورش عمل وحلقات بحث في أماكن مختلفة من العالم من أجل تعزيز الممارسات المهنية وزيادة الوعي بالأهمية المتزايدة للمكتبات في العصر الرقمي. تتعاون الإفلا في أنشطتها مع بعض المنظمات غير الحكومية، وبعض الهيئات الممولة والوكلاء الدوليين.

تستضيف المكتبة القومية الملكية في (هاج) (Hague) بهولندا المقر الرئيسي للإفلا، كما تدير الإفلا ثلاثة مكاتب إقليمية هي: المكتب الإقليمي لإفريقيا ويقع في بريتوريا بجنوب إفريقيا وتستضيفه جامعة جنوب إفريقيا (UNISA) والمكتب الإقليمي لآسيا والدول الواقعة على المحيطات ويقع في سنغافورة حيث يستضيفه مجلس المكتبة القومية، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي ويقع في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومكتب الإفلا للدول الناطقة بالعربية بمكتبة الإسكندرية بمصر[177].

وفي إطار اهتمام الإفلا بقضايا الحقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف، تعمل الإفلا بالتعاون مع "الويبو" على اقتراح اتفاقية بجعل التقييدات والاستثناءات لحقوق المؤلف في المكتبات ومراكز الحفظ والأرشيف . تضمن معايير الملكية الفكرية الحماية القانونية للمؤلفين والمبدعين الذين يرغبون في استغلال أعمالهم، مع ضمان توزيع الأعمال في المجتمع ، مما يشجع على الابتكار والبحث والابتكارات الجديدة. إن تخفيف حقوق الطبع والنشر بموجب

[177] مركز الإفلا للمكتبات الناطقة باللغة العربية، متوفر على :https://www.bibalex.org/ifla-casl/about/about.aspx
تم الاطلاع عليه في 2018/01/8

القانون، والمعروف باسم التقييدات والاستثناءات، يقدم توازناً بين المستخدمين ومبدعي الأعمال تحت الحق[178].

حالياً تناقش المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور الأرشيف وأنشطة التدريب والأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل الإفلا مع الدول الأعضاء في الويبو لكسب التأييد لوضع اتفاق دولي ملزم بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لتمكين المكتبات للحفاظ على مجموعاتها ودعم التعليم والبحث وتقديم مصادر المعلومات للمستفيدين إذ تعمل الإفلا جنبا إلى جنب مع المجلس الدولي للأرشيف (ICA) و"أيفل" (EIFL) ، وقد أعدت معاهدة حقوق الطبع والنشر للتقييدات والاستثناءات للمكتبات ومراكز الأرشيف، سميت (TLIB)[179] وهي بمثابة دليل لإرشاد الدول الأعضاء في الويبو في تحديث التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات في جميع أنحاء العالم.

وتعتمد التقييدات والاستثناءات المقترحة على مجموعة من المبادىء التي وضعت في عام 2009 من قبل مهنيي المكتبات والمتخصصين في الملكية الفكرية والاتحاد العالمي للمكفوفين وممثلي المنظمات غير الحكومية الأخرى من المجتمع المدني فضلا عن أن الاتفاقية تشمل جميع المصنفات المشمولة بالحماية وفق قوانين الدول الوطنية، وينطبق على جميع أشكال المصنفات التقليدية والرقمية.

وتشمل مقترحات الاتفاقية:

- الاستيراد الموازي (أي شراء الكتب من الخارج)؛
- الاستخدامات عبر الحدود وإعادة إنتاج المصنفات؛
- الإعارة المتبادلة؛
- الحفاظ على مصادر المكتبة والمواد الأرشيفية؛
- استخدام المصنفات وغيرها من المواد بموجب الحقوق المجاورة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- استخدام الأعمال من أجل التعليم والبحث والدراسة؛
- الاستخدام لأغراض شخصية؛

---

[178] Les enjeux du droit d'auteur pour les bibliothèques https://www.ifla.org/FR/copyright-issues-for-libraries consulté le 19/01/2018

[179] Proposition de Traité Sur les Limitations et les Exceptions pour les Bibliothèques et les Archives, disponible sur : www.ifla.org/files/assets/hq/topics/exceptions-limitations/tlib_v4.3_050712-version_francaise.pdf consulté le 19/01/2018

- الأعمال اليتيمة؛

ويقترح تقرير الاتفاقية (المقترح) أيضا:

- الالتزام باحترام الاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- الالتزامات المتعلقة بحماية التدابير التكنولوجية.

إن الاتفاقية المقترحة تطمح إلى وضع ركيزة أساسية لجميع دول العالم فيما يتعلق بقوانين حق المؤلف وإعداد استثناءات ملائمة لعمل المكتبات، كذلك من أجل توحيد صيغ التقييدات والاستثناءات في قوانين حق المؤلف من أجل تمكين المكتبات من الاستفادة من الاستثناءات لأغراض حفظ مجموعاتها ودعم التعليم والبحث فضلا عن تقديم مصادر المعلومات للمستفيدين وإيجاد صيغ للتنفيذ تتسم بالمرونة وإيجاد معيار دولي للاستخدام العادل[180].

المطلب الثاني : الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية:

إن بنود قوانين حفظ حقوق الملكية الفكرية جاءت لحماية حقوق المكتشفين والمخترعين والمؤلفين بوسيلتين: الأولى هي حصول المنتفعين من الأعمال الفكرية والاختراعات العلمية على تصريح من مالك الحق الفكري بالاستفادة من هذا الحق، والثانية هي أن يدفع الحاصل على هذا التصريح ثمناً لانتفاعه من منتج صاحب هذا الحق. لم نتطرق لكل الاتفاقيات فهي عديدة و مختلفة ولكن اقتصرنا على أهمها : اتفاقية برن، اتفاقية الويبو واتفاقية تربس.

1- اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية (لسنة 1886):

تتناول اتفاقية برن، التي اعتمدت سنة 1886، حماية المصنفات وحقوق مؤلفيها. وتتيح الاتفاقية للمبدعين، مثل المؤلفين والموسيقيين والشعراء والرسامين وما إلى ذلك، سبل التحكم في طريقة استخدام مصنفاتهم ومن يستخدمها وبأية شروط. وتستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية وتشمل مجموعة من الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الواجب منحها وبعض الأحكام الخاصة التي وضعت لمصلحة البلدان النامية.

المبادئ الأساسية الثلاثة هي التالية:

(أ) المصنفات الناشئة في إحدى الدول المتعاقدة (أي المصنفات التي يكون مؤلفها من مواطني تلك الدولة، أو التي نشرت للمرة الأولى في تلك الدولة) يجب أن تحظى في كل

[180] Treaty Proposal on Copyright Limitations and Exceptions for Libraries and Archives https://www.ifla.org/node/5856 consulté le 03/12/2018

دولة من الدول المتعاقدة الأخرى بالحماية نفسها التي تمنحها لمصنفات مواطنيها (مبدأ "المعاملة الوطنية").

(ب) ويجب ألا تكون الحماية مشروطة باتخاذ أي إجراء شكلي (مبدأ الحماية "التلقائية").

(ج) ولا تتوقف الحماية على الحماية الممنوحة في بلد منشأ المصنف (مبدأ "استقلال" الحماية). ومع ذلك، إذا حدد تشريع أية دولة متعاقدة مدة للحماية أطول من الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية وتوقفت حماية المصنف في بلد المنشأ، جاز رفض الحماية عند انتهاء مدتها في بلد المنشأ.

تتعلق المعايير الدنيا للحماية بالمصنفات والحقوق الواجب حمايتها ومدة الحماية:

(أ) بالنسبة إلى المصنفات، يجب أن تشمل الحماية "كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني، أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه" (المادة 2(11) من الاتفاقية).

(ب) ومع مراعاة بعض التحفظات أو التقييدات أو الاستثناءات المسموح بها، تدخل الحقوق تالية الذكر ضمن الحقوق التي يجب الاعتراف بها كحقوق تصريح استئثارية:

حق الترجمة،

- وحق تحوير المصنفات وتعديلها،
- وحق الأداء العلني للمسرحيات والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية،
- وحق تلاوة المصنفات الأدبية علنا،
- وحق نقل أداء تلك المصنفات للجمهور،
- وحق الإذاعة (مع جواز النص في تشريع الدولة المتعاقدة على مجرد الحق في الحصول على مكافأة عادلة بدلا من حق التصريح)،
- وحق الاستنساخ بأية طريقة أو شكل كان (مع جواز نص الدولة المتعاقدة على السماح في بعض الحالات الخاصة بالاستنساخ دون أي تصريح شرط ألا يخل الاستنساخ بالاستغلال العادي للمصنف، وألا يسبب أي ضرر لا داعي له للمصالح المشروعة للمؤلف، ومع جواز النص على الحق في الحصول على مكافأة عادلة عن التسجيلات الصوتية للمصنفات الموسيقية)،

وحق استعمال مصنف ما لإنتاج مصنف سمعي بصري، وحق استنساخ ذلك المصنف أو توزيعه أو أدائه علنا أو نقله للجمهور.

وتنص الاتفاقية على بعض "الحقوق المعنوية"، أي الحق في المطالبة بنسب المصنف إلى مؤلفه والحق في الاعتراض على أي تشويه أو تحريف أو تعديل أو تقييد للمصنف من شأنه الإضرار بشرف المؤلف أو بشهرته.

(ج) وفيما يتعلق بمدة الحماية، تستوجب القاعدة العامة منح الحماية حتى انقضاء خمسين سنة من وفاة المؤلف. بيد أن هناك بعض الاستثناءات لتلك القاعدة العامة. ففي حالة نشر مصنف مغفول اسم مؤلفه أو تحت اسم مستعار، تنقضي مدة الحماية بعد 500 سنة من إتاحة المصنف قانونا للجمهور، ما لم تتضح تماما هوية المؤلف من الاسم المستعار، أو ما لم يكشف المؤلف عن هويته خلال تلك الفترة. وفي الحالة الأخيرة، تطبق القاعدة العامة. وبالنسبة إلى المصنفات السمعية البصرية (السينمائية)، تبلغ المدة الدنيا للحماية 50 سنة اعتبارا من تاريخ إتاحة المصنف للجمهور (أي عرضه) وإلا اعتبارا من تاريخ ابتكاره. وبالنسبة إلى مصنفات الفنون التطبيقية والمصنفات الفوتوغرافية، تبلغ المدة الدنيا للحماية 25 سنة اعتبارا من تاريخ ابتكارها.

وتسمح اتفاقية برن ببعض التقييدات والاستثناءات للحقوق المالية، وهي الحالات التي يجوز فيها الانتفاع بالمصنفات المشمولة بالحماية بدون تصريح مالك حق المؤلف، وبدون دفع أي مكافأة. ويشار إلى هذه التقييدات عادة بعبارة "الانتفاع المجاني" بالمصنفات المشمولة بالحماية، وتنص عليها المواد 9(2) (الاستنساخ في بعض الحالات الخاصة)، و10 (الاقتباس والانتفاع بالمصنفات على سبيل التوضيح لأغراض التعليم)، و10 ثانيا (استنساخ جريدة أو مواد مشابهة والانتفاع بالمصنفات بغرض الإبلاغ بالأحداث الجارية)، و11 ثانيا(3) (التسجيلات المؤقتة لأغراض البث).

ويسمح ملحق وثيقة باريس الخاصة بالاتفاقية أيضا للدول النامية بإنفاذ تراخيص غير طوعية لترجمة المصنفات واستنساخها في بعض الحالات، فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية. وفي هذه الحالات، يُسمح بالانتفاع المشار إليه بدون ترخيص مالك الحق، بشرط دفع المكافأة التي ينص عليها القانون.ولاتحاد برن جمعية ولجنة تنفيذية. وكل بلد عضو في الاتحاد وملتزم على الأقل بالأحكام الإدارية والختامية من وثيقة استوكهولم هو عضو في الجمعية. ويتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من بين أعضاء الاتحاد، فيما عدا سويسرا التي تعد عضوا بحكم وضعها. وتتولى جمعية اتحاد برن إعداد برنامج أمانة الويبو وميزانيتها – فيما يتعلق بالاتحاد – لفترة سنتين.وقد أبرمت اتفاقية برن سنة 1886 وتم

تنقيحها في باريس سنة 1896، وفي برلين سنة 1908، واستكملت في برن سنة 1914، وتم تنقيحها في روما سنة 1928، وفي بروكسل سنة 1948، وفي استوكهولم سنة 1967، وفي باريس سنة 1971، وجرى تعديلها سنة 1979.

والاتفاقية متاحة لكل الدول كما يجب إيداع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام للويبو.[181]

2-اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

تم توقيع اتفاقية الويبو المنشئة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في استوكهولم في 14 يوليو 1967 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970 وعدلت سنة 1979. بموجب الاتفاقية تعمل الويبو على:

- "1" دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم
- "2" ضمان التعاون الإداري بين اتحادات الملكية الفكرية المنشأة بموجب المعاهدات التي تديرها الويبو.

إن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف هي اتفاق خاص في إطار اتفاقية برن، وتتناول حماية المصنفات وحقوق مؤلفيها في البيئة الرقمية. وكل طرف متعاقد (حتى وإن لم يكن ملتزما باتفاقية برن) يجب أن يمتثل للأحكام الموضوعية الواردة في وثيقة 1971 (باريس) لاتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية (لسنة 1886). وبالإضافة إلى ذلك، تذكر معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف موضوعين يتعين حمايتهما بموجب حق المؤلف وهما: "1" برامج الحاسوب، أيا كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها، "2" ومجموعات البيانات أو المواد الأخرى ("قواعد البيانات")، أيا كان شكلها، إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها. (ولا تدخل في نطاق المعاهدة أية قاعدة للبيانات لا تعد بمثابة ابتكار من ذلك القبيل).

وفيما يتعلق بالحقوق الممنوحة للمؤلفين، وفضلاً عن الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية برن، تمنح هذه المعاهدة أيضاً ثلاثة حقوق للمؤلفين وهي: "1" حق التوزيع، "2" وحق التأجير، "3" توسيع حق نقل المصنف إلى الجمهور. وكل حق من تلك الحقوق استئثاري

[181] www.wipo.int/treaties/ar/ip/berne/ consulté le 31/1/2018

شرط مراعاة بعض التقييدات والاستثناءات. ويرد فيما يلي ذكر بعض من التقييدات أو الاستثناءات المذكورة في المعاهدة:

- حق التوزيع هو الحق في التصريح بإتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنف للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى.
- حق التأجير هو الحق في التصريح بالتأجير التجاري للنسخة الأصلية أو غيرها من النسخ لثلاثة أنواع من المصنفات هي: "1" برامج الحاسوب (إلا اذا لم يكن البرنامج في حد ذاته هو موضوع التأجير الأساسي)، "2"والمصنفات السينمائية (في الحالات التي يكون فيها التأجير التجاري قد أدى إلى انتشار نسخ المصنف بما يلحق ضررا ماديا بالحق الاستئثاري في الاستنساخ فقط)، "3" والمصنفات المجسدة في تسجيلات صوتية حسب تحديدها في القانون الوطني للأطراف المتعاقدة (إلا بالنسبة إلى البلدان التي تطبق نظاما قائما على منح المؤلفين مكافأة عادلة مقابل التأجير منذ 15 أبريل 1994).
- حق نقل المصنف إلى الجمهور هو الحق في التصريح بأي نقل للمصنف إلى الجمهور بأية طريقة سلكية أو لا سلكية، بما في ذلك "إتاحة المصنفات للجمهور بما يمكن أفرادا من الجمهور من الاطلاع على تلك المصنفات من مكان وفي وقت يختارهما الواحد منهم بنفسه". وتشمل العبارة المستشهد بها، على وجه الخصوص، الاتصالات عبر الإنترنت بناء على الطلب وبشكل متفاعل.

وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، تتضمن المادة (10) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ما يعرف باسم اختبار "الخطوات الثلاث" لتحديد التقييدات والاستثناءات، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 9(2) من اتفاقية برن، بحيث يتسع نطاق تطبيقها لتشمل كل الحقوق. وينص البيان المتفق عليه المصاحب لمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف على أن تلك التقييدات والاستثناءات، طبقا لما هو منصوص عليه في القانون الوطني امتثالا لمعاهدة برن، يجوز أن تمتد لتشمل البيئة الرقمية. ويجوز للدول المتعاقدة أن تستنبط استثناءات وتقييدات جديدة تلائم البيئة الرقمية. ويكون إنشاء تقييدات واستثناءات جديدة أو توسيع نطاق القائم منها مسموحا به إذا كانت تلبي شروط اختبار "الخطوات الثلاث".

أما مدة الحماية، فيجب أن تكون المدة (50) سنة على الأقل لأي مصنف.ولا يخضع التمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة أو ممارستها لأي إجراء شكلي.

وتلزم المعاهدة الأطراف المتعاقدة بالنص في قوانينها على جزاءات قانونية توقع ضد التحايل على التدابير التكنولوجية (مثل التجفير) التي يطبقها المؤلفون لدى ممارسة حقوقهم وضد أي حذف أو تغيير في المعلومات الضرورية مثل بعض البيانات التي تسمح بتعريف المصنفات أو مؤلفيها لإدارة حقوقهم (مثل الترخيص وجني الإتاوات وتوزيعها) ("معلومات بشأن إدارة الحقوق").

وتلزم المعاهدة كل طرف متعاقد بأن يتخذ، وفقا لنظامه القانوني، التدابير اللازمة لضمان تطبيق المعاهدة. وبصورة خاصة، يتعين على الطرف المتعاقد أن يكفل في قانونه إجراءات إنفاذ تسمح باتخاذ تدابير فعالة ضد أي تعد على الحقوق التي تغطيها المعاهدة. ولا بد أن تشمل تلك الإجراءات توقيع الجزاءات العاجلة لمنع التعديات والجزاءات التي تعد رادعا لتعديات إضافية.

وتنص المعاهدة على إنشاء جمعية للأطراف المتعاقدة تكون مهمتها الرئيسية تناول المسائل المتعلقة بالمحافظة على المعاهدة وتطويرها، وتنص على تكليف أمانة الويبو بالمهمات الإدارية المتعلقة بالمعاهدة.وأبرمت المعاهدة سنة 1996. ودخلت حيز التنفيذ سنة 2002.والمعاهدة متاحة للدول الأعضاء في الويبو وللجماعة الأوروبية. ويجوز للجمعية المؤسسة بموجب المعاهدة أن تقرر قبول منظمات دولية حكومية أخرى لتصبح طرفا في المعاهدة. ويجب إيداع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام للويبو[182].

3-اتفاقية التربس (TRIPS) :

تقع اتفاقية التريبس في سبعة أجزاء تشتمل على نحو(73) مادة من أهمها الجزئين الثاني والثالث، حيث يعالج الجزء الثاني المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاق استخدامها، فيما يتطرق الجزء الثالث إلى الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ والتطبيق

[182] الويبو، متوفر على: http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/wct/summary_wct.html تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

لحماية الملكية الفكرية[183]. وتنص الاتفاقية على الحد الأدنى من الحماية المفروض توفيرها لبنود الملكية الفكرية في الدول المنضمة للاتفاقية .وقد كان الدافع الأساسي وراء هذا الإلزام المستويات الضعيفة من الحماية للملكية الفكرية في الدول النامية .ولذلك نصت الاتفاقية على ضرورة قيام تلك الدول بسن التشريعات الكفيلة بضمان هذه الحقوق، وتم منح هذه الدول فترات زمنية اطول للالتزام بهذه الاتفاقية حتى تتمكن من تهيئة أوضاعها الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالتزام الصناعات المحلية والمشروعات بقواعد المنافسة الدولية وتطوير قدراتها فيما يتعلق بالبحث والتطوير وإنفاذ بنود حماية الملكية الفكرية .ويعتبر نطاق الامتثال وفقا لاتفاقية التريبس واسع للغاية مقارنة بالاتفاقيات الدولية الأخرى كما أن الامتثال لأحكام الاتفاقية إجباري لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية[184]. والجدول رقم 1 يبين الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية.

الجدول رقم (1)

الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الملكية الفكرية (الملكية الأدبية والفنية)

حق المؤلف	اتفاقية برن 1886 وصيغة باريس 1971.
	الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف – جنيف سويسرا 1952 وصيغة باريس 1971.
	اتفاقية التسجيل الدولي للمصنفات السمعية والبصرية – جنيف سويسرا 1989.
	اتفاق تفادي الازدواج الضريبي على عائدات حقوق المؤلف – مدريد 1979.
	اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حق المؤلف 1996.
الحقوق المجاورة	اتفاقية حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة – روما 1961.
	اتفاقية حماية منتجي التسجيلات الصوتية ضد النسخ غير المشروع – جنيف سويسرا 1970.
	اتفاقية توزيع الإشارات حاملة البرامج عبر التوابع الصناعية – بروكسل 1974.
	اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الأداء والتسجيلات الصوتية (الفونوجرامات) 1996.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (2005)، "التطورات في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية"، الأمم المتحدة.

1- الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف(Arab Convention for Copyright):

بعد توقيع وزراء الثقافة العرب في مؤتمرهم ببغداد 1981 النسخة الأخيرة المنقحة للاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف، التي طرحت للتوقيع على هذا المؤتمر، وأعدت الاتفاقية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو(ALECSO) إن الدول العربية

[183] إدارة حماية الملكية الفكرية، وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية

mci.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/74-13.aspx. تم الاطلاع عليه 2018/01/15

[184] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،" قوانين وتشريعات الملكية الفكرية في البلاد العربيةwww.aidmo.org ."تم الاطلاع في 2018/01/15

تحدوها الرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين في مصنفاتهم الأدبية والفنية والعلمية، واقتناعا من الدول العربية بأهمية وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف يلائم كل الدول العربية من أجل تشجيع المؤلف العربي على الإبداع والابتكار[185]، مع ترك المجال للدول العربية كي تضع كل منها قانونا لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية ضمن ما هو مناسب لها ومع سيادتها كدولة.

وقد تضمنت تلك الاتفاقية عددا من الأحكام الخاصة بالحماية أهمها:[186]

- تحديد المصنفات المشمولة بالحماية في المادة الأولى من الاتفاقية.
- تحديد المؤلفين المشمولين بالحماية في المادة (2) من الاتفاقية.
- حماية الفولكلور الوطني والذي يعد ملكا لكل من الدول الأعضاء في المادة (5) من الاتفاقية.
- تحديد الاستثناءات من الحماية في المادة (9) و(10) و(11) والمادة (12) الخاصة بالمكتبات.
- إنشاء مكتب لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية في الإدارة العامة للمنظمة العربية ويتولى أمانة اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف في المادة (24).
- ورد في المادة (33) لا تؤثر الاتفاقية في الحقوق والالتزامات الدولية للدول المتعاقدة اتجاه غيرها من الدول وفقا للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف التي تكون هذه الدول طرفا فيها.

---

[185]– ادوارد كريستيان عيد، حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية. – بيروت: منشورات صادر الحقوقية، 2009، ص. 366.

[186]– انظر نص الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف، متاح على: www.ecipit.org.eg/Arabic/pdf/arab%20low2.pdf استرجع في 2017/11/25

خلاصة الفصل:

إن المتتبع لمفهوم الملكية الفكرية وتطورها التاريخي لا يمكن أن يجمله في فصل واحد مهما تعددت صفحاته، فهذا المصطلح يمس عدة جوانب من المعرفة الإنسانية. فهو مرتبط بشكل أساسي بالإبداع. كذلك إن حماية حقوق الملكية الفكرية من المواضيع الفكرية التي حظيت باهتمام كبير منذ انتشار الطباعة، ثم بعد ذلك قيام الثورة الصناعية في أوربا، وتطور الاقتصاد العالمي وصولا إلى الثورة التكنولوجية، ويكاد موضوع حماية الملكية الفكرية أن يكون من مواضيع الساعة لأهميته في دعم الإبداع وتنميته لدى المؤلفين والمفكرين.

لقد ركزنا في هذا الفصل على حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل عام وحماية حقوق المؤلف بشكل خاص، لأن الهدف المقصود هو إبراز مدى أهميته في تخصص علم المكتبات وتسليط الضوء على خصوصيته بالنسبة لهذا التخصص. وكيف تم استغلاله لتشجيع الإبداع في خدمة الإنسانية في كل مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والتجارية .

في هذا الفصل ركزنا على كل ما يتعلق بالملكية الفكرية، أنواعها، تعريفاتها، تطورها التاريخي، فضلا عن تناول أهم المعاهدات المبرمة لحماية الملكية الفكرية، والمنظمات التي ترعى حقوق الملكية الفكرية، و قد توصلنا في هذا الفصل إلى ما يأتي:

- اتفق المتخصصون على أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية ولاسيما حقوق المؤلف في المجال الاقتصادي والاجتماعي و السياسي.
- قد تبين من خلال هذه الدراسة أن التطور التاريخي لحماية الملكية الفكرية مر بمراحل عديدة، وقد عرفته مختلف حضارات الإنسانية، ودول العالم، وعملت به قبل أن تشرع القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية، واهتمام الحضارة العربية الإسلامية بالملكية الفكرية بشكل خاص، فقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية تحريم السرقة بكل أنواعها، والاعتداء على حقوق الآخرين المادية والمعنوية.
- إن الدول الأوربية هي أول من وضع تشريعات وقوانين، تختص بحماية الملكية الفكرية، فالمملكة المتحدة البريطانية هي أول من وضع قانون الملكية الفكرية سمي "قانون آن" (Queen Anne Statute) سنة 1710، وكان هو الأساس لتشريعات أخرى لاحقة في أوربا، منها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .
- لم تسن معظم الدول العربية قوانين خاصة بالملكية الفكرية إلا بعد ان نالت استقلالها.وقد استجابت الدول العربية لموجة التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية.

وأصدرت قوانينها الخاصة بمساعدة منظمة اليونسكو(UNESCO) ومنظمة الألكسو(ELECSO)، التي نظمت ما يسمى ب"التشريع النموذجي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، كما انضمت الدول العربية إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن، واتفاقية إنشاء منظمة الويبو، والاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف، واتفاقية تربس (TRIPS) وغيرها من الاتفاقيات.

- هناك العديد من المنظمات الدولية التي ترعى حماية الملكية الفكرية، وضعت على عاتقها إنشاء المعاهدات والاتفاقيات وتنفيذها بين دول العالم أجمع، من أجل حماية الملكية الفكرية، ومن أهم تلك المنظمات، منظمة الويبو ومنظمة اليونسكو ومنظمة الألكسو.
- كما تعمل الإفلا على حماية حقوق المؤلفين، ولها دور فعال مع منظمة الويبو واليونسكو في تفعيل الاتفاقيات وتهيئة نماذج تشريعية ملائمة، إذ أن الإفلا باعتبارها هيئة مستقلة لها مسؤولية مزدوجة تجاه أصحاب حقوق الملكية وتجاه مستخدمي المعلومات في المكتبات. فهي تؤمن بأن إتاحة الوصول إلى المنتجات العقلية عامل أساسي لنمو المعرفة. وتعمل الإفلا بالتعاون وباستمرار مع الويبو ومنظمة أيفل والمجلس الدولي للأرشيف، على اقتراح معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لحقوق الطبع والنشر للمكتبات ومراكز التوثيق، سميت بمعاهدة (TLIB).
- ومنظمة أيفل لها دور في دعم المكتبات وتقديم النصائح والمشورة وورش العمل كذلك إعداد كتيب للدول النامية بشأن حماية حق المؤلف والعديد من القضايا المتعلقة بإتاحة المعلومات من منطلق شعارها "معرفة بلا حدود" "Knowledge Boundaries Without ".
- أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحماية الملكية الفكرية، إذ تختص بعض الاتفاقيات بحماية الملكية الصناعية والتجارية، وبعضها الآخر يختص بحماية الملكية الأدبية والفنية، وقد ركزت الدراسة على الاتفاقيات التي تختص بحماية الملكية الأدبية والفنية، ولاسيما وأن هذه الأخيرة قد اهتمت بما أفرزته الثورة التكنولوجية من منتجات فكرية، اصطلح على تسميتها بالمصنفات الرقمية. وما

أثارته هذه المصنفات الجديدة غير التقليدية، من تساؤلات عن مدى جدارتها بالحماية وكيفية إعمال هذه الحماية.

الفصل الثاني : الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

الفصل الثاني :الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

تمهيد:

مع ظهور شبكة الانترنيت في السنوات الأخيرة للقرن العشرين، واتساع مجال النشر الالكتروني، طفت على السطح المصنفات الرقمية كأحد مفرزات التكنولوجيا الحديثة، وقد أثارت هذه المصنفات الجديدة غير التقليدية، تساؤولات عن مدى جدارتها بالحماية وكيفية إعمال هذه الحماية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر صفحات أو مواقع الويب العالمية، فإن الموقع نفسه باعتباره من المصنفات الأدبية، أو بما يحتويه من تسجيلات صوتية قد يصبح جديرا بالحماية وفقاً لقانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. كذلك فقد يتضمن الموقع نفسه العديد من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث تعتبر النصوص المكتوبة به مؤلفات أدبية، والرسومات أو التصميمات الموجودة به تعد أعمالاً فنية، وأيضاً في حالة وجود ملفات موسيقية على الموقع فإنها تعتبر تسجيلات موسيقية تحتوى على ملفات موسيقية. فإذا كل هذا يتمتع بحماية حق المؤلف الحقوق المجاورة. لذلك

وفى حالة إذا ما أراد مستعمل شبكة الإنترنت أن يطبع أو ينسخ الموقع ذاته أو أياً مما هو مثبت عليه أي الموقع لاستخدامه الشخصي، فإنه يجب عليه أن يحصل على ترخيص من صاحب حق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن الممكن أن يكون النسخ أو الطبع مسموح بالفعل ومرخص به من قبل صاحب حق المؤلف والحقوق المجاورة، لذلك يجب مراجعة إشعار حق المؤلف والحقوق المجاورة المتعلق بالموقع. لهذه الأسباب ومنذ السبعينات خضعت تقنية المعلومات لموجات متعاقبة من التشريع القانوني، على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، وفي مختلف فروع القانون لماهية المصنفات الرقمية، وطرق نشرها وسبل حمايتها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

الفصل الثاني :الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

المبحث الأول : المصنفات الرقمية : تعريفها وأنواعها

المطلب الأول : تعريف المصنفات الرقمية

1-تعاريف عامة:

لقد وجدنا عدة تعاريف للمصنفات الرقمية في الدول الأوربية والأمريكية وحتى العربية؛ ومن هذه التعاريف :إن المصنفات الرقمية " هي الشكل الرقمي لمصنفات موجودة ومعدة سلفا دون تغيير أو تعديل في النسخة الأصلية للمصنف سابق الوجود، كأن يتم نقل النص المكتوب (مصنف أدبي)،أو الصوت (مصنف سمعي)، أو الصورة (مصنف بصري)، أو الصوت والصورة معا، (مصنف سمعي بصري)، من الوسط التقليدي الذي كان عليه إلى وسط تقني أو هي "DVD" أو الأسطوانات المدمجة الرقمية "CD Rom" رقمي متطور كالأقراص المدمجة أي الشكل الرقمي منذ البدء لأي نوع من المصنفات، بحيث يكون التثبيت المادي الأول للمصنف. وعمل نسخ منه تم على وسط تقني متطور"[187]. كذلك المصنفات الرقمية:"هي مصنفات إبداعية ذهنية، تنتمي إلى بيئة المعلوماتية الناتجة عن أدواتها، التي جعلت منها مصنفات الكترونية أو رقمية. وهي تمثل التعبير عن النشاط الذهني الشخصي" [188].

من هذه التعاريف نستشف أن تعريف المصنفات الرقمية، يمتد ليشمل ليس فقط الوسائط التقليدية، التي تم ترقيمها وتحويلها إلى دعامة رقمية، بل المصنفات التي تم إنشاؤها منذ البداية بشكل رقمي. وبحسب هذا التعريف مادام سند المصنف تقليدي تم تحويله إلى شكل رقمي أو كان المصنف رقمي المنشأ، في كلتا الحالتين يتم التعامل معه بشكل رقمي، فهو إذن مصنف رقمي. هذا لا يمنع من أن هناك تعاريف أخرى للمصنفات الرقمية وإن كانت مختصرة، فمثلا نجد هذا التعريف الذي يشار فيه إلى أن المصنفات الرقمية هي : "المصنفات الإبداعية العقلية التي تنتمي الى بيئة تقنية المعلومات، والتي يتم التعامل معها

---

[187] أسامة أحمد بدر، تحديات حماية حق المؤلف عبر الانترنيت، القاهرة : دار النهضة العربية، 2001، ص.53

[188] حسام الدين كامل الأهواني، المدخل للعلوم القانونية ، الجزء2، مقدمة القانون المدني، [د.م.]: مطبعة جامعة عين شمس، 1999،.ص.438. عن : محمود محمد لطفي صالح ، المعلوماتية وانعاكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية:دراسة مقارنة، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2014، ص.25.

بشكل رقمي"[189]. وقريب من هذا التعريف ما جاء به يونس عرب* فهو يرى: " أن أي مصنف إبداعي عقلي ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات؛ يعد مصنفا رقميا وفق المفهوم المتطور للأداء التقني، ووفق اتجاهات تطور التقنية في المستقبل القريب" [190].

2- تعريف المصنفات الرقمية في التشريعات القانونية:

يمكن أن يستوحى تعريف المصنفات الرقمية من التشريع الفرنسي، من خلال ما جاء في الفقرة الثانية من المادة (L112-3)[191]، التي عرفت قواعد البيانات على أنها: " عبارة عن مجموعة من الأعمال أو البيانات أو العناصر المستقلة الأخرى، مرتبة بطريقة منتظمة أو منهجية، ويمكن الوصول إليها بشكل فردي عن طريق الوسائل الإلكترونية أو بأي وسيلة أخرى". كما يمكن أن نشير إلى مادة أخرى من القانون الفرنسي: المادة (L112-1)[192]التي يمكن الاستنباط منها، مفهوم المصنفات الرقمية والذي جاء فيه: "تحمي أحكام هذا القانون، حقوق المؤلفين في جميع الأعمال الذهنية، بغض النظر عن النوع أو شكل التعبير أو الجدارة أو الوجهة".

---

[189] إبراهيم أحمد الدوي، حقوق المؤلف وحقوق الرقابة، متوفر على: http://www.arabrcrc.org/wiki تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

* محامي أردني متخصص في قانون تكنولوجيا المعلومات والمعروف عربيا ودوليا كأحد المتخصصين القدامى في حقل الجرائم الالكترونية .له عدة مؤلفات في هذا المجال منها: دليل أمن المعلومات والخصوصة-جرائم الكمبيوتر والانترنت cyber crimesو جرائم الكمبيوتر والانترنت ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الامن العربي 2002 – تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية – ابو ظبي 10-12 /2/2002. تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

[190] يونس عرب، التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية... متوفر على:
www.bara-sy.com/forum/archive/index.php/t-3090.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

[191] On entend par base de données un recueil d'œuvres, de données ou d'autres éléments indépendants, disposés de manière systématique ou méthodique, et individuellement accessibles par des moyens électroniques ou par tout autre moyen.
Modifié par Loi n°98-536 du 1 juillet 1998 - art. 1 JORF 2 juillet 1998, disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do;jsessionid consulté le 03/12/2017

[192] Les dispositions du présent code protègent les droits des auteurs sur toutes les œuvres de l'esprit, quels qu'en soient le genre, la forme d'expression, le mérite ou la destination.
Créé par Loi 92-597 1992-07-01 annexe JORF 3 juillet 1992. Ibid.

وفيما يتعلق بالقانون الأمريكي فقد أشار إلى المصنفات الرقمية ضمنيا، عندما تطرق إلى تثبيت أو تجسيد المصنفات الرقمية في القسم (102)[193] منه، فقد اعتمد معيار تثبيت المصنفات (Fixation)، بحيث ينطبق هذا المعيار على أي مصنف، بغض النظر عما إذا كان التثبيت على دعامة تقليدية أو تكنولوجية (رقمية)، يتعرف عليها لاحقا. وفي هذا الصدد تنص المادة (102) من القانون الأمريكي بأن: "تحتفظ حماية حق المؤلف، وفقا لهذا العنوان، بأعمال التأليف الأصلية المحددة في أي وسط ملموس للتعبير، والمعروفة الآن أو التي يتم تطويرها فيما بعد، والتي يمكن أن ينظر إليها أو تستنسخ أو ترسل بطريقة أخرى، إما مباشرة أو عن طريق جهاز ..."

وفي السياق نفسه تتمتع المصنفات الرقمية كالأقراص المدمجة(CD) والأسطوانات المدمجة الرقمية(DVD)، بالحماية المكفولة نفسها لأسطوانات الفونوغراف وأشرطة الكاسيت أو أشرطة الفيديو. وهذا ليس مفاجئا، لأنه عندما صاغ الكونغرس قانون حق المؤلف لعام 1976، كان ينوي إنهاء المعاملة المختلفة للمصنفات، وفقا للشكل أو الوسط الذي تم فيه تثبيت العمل. وبدلا من ذلك، عالج الكونغرس أي أعمال تأليف ثابتة في سند مادي للتعبير؛ محمي بموجب حق المؤلف[194]. وقد تأكدت هذه الرؤية حينما نص القانون الأمريكي على أنه: "بموجب مشروع القانون، لا فرق بين الشكل أو الطريقة أو وسيلة التثبيت، التي يمكن أن تكون سواء أكان ذلك بالكلمات أو الأرقام أو الملاحظات أو الأصوات أو الصور أو أي

---

[193] « **(a)** Copyright protection subsists, in accordance with this title, in original works of authorship fixed in any tangible medium of expression, now known or later developed, from which they can be perceived, reproduced, or otherwise communicated, either directly or with the aid of a machine or device ». 17 U.S. Code § 102 - Subject matter of copyright:

Disponible sur :https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/102 consulté le 03/12/2017

[194] « The copyright laws work as well for digital works like compact discs (CDs) and digital video discs (DVDs) as they do for phonograph records and movie films or videocassettes .This is not surprising, since when Congress drafted the Copyright Act of 1976, it intended to end the different treatment for works depending on the form or medium in which the work was fixed .Instead, Congress treated any work of authorship fixed in a tangible medium of expression as protected by copyright »

Voir : Lee A. Hollaar, Legal protection of digital information, BNA Books on November 26, 2002.
Disponible sur :
http://digital-law-online.info/index.html

مؤشرات رسمية أو رمزية أخرى، سواء تجسدت في وسط مادي مكتوب أو مطبوع أو فوتوغرافي أو نحتي أو مثقب أو مغناطيسي أو أي شكل مستقر آخر[195] .

وعلى صعيد التشريع الانجليزي، فإنه لم يعرف المصنف الرقمي بشكل صريح ومباشر، وإنما تطرق إلى تعداد أنواع المصنفات، وشروطها وذلك من خلال تعدد عناصر الأوصاف للمصنف، إذا وقع المصنف ضمنها، فانه يكون مخولا بالتمتع بحماية حق المؤلف، تاركا أمر تعريف المصنف وتوضيح ماهيته لأحكام المحاكم.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نستشف تعريف المصنف الرقمي في القانون الانجليزي عند تعريفه للمصنفات الأدبية حيث: يشير في الفقرة الأولى من القسم (3) منه إلى أنها: "... أي عمل مسرحي أو موسيقى أو غير ذلك سواء أكان مكتوبا او مقروءا أو مسموعا..." وفي هذه الفقرة الثانية من القسم ذاته يبين فيها المشرع الانجليزي، ان المصنفات الأدبية أو الموسيقية والفنية لم تكتسب حماية حق المؤلف؛ ما لم يتم التعبير عن هذه المصنفات بالكتابة او "بغير ذلك". وعليه بالنظر إلى هذه العبارة يمكننا القول: أن التعبير عن المصنفات قد يكون بالتقنيات الرقمية، وبالتالي تكون هذه المصنفات رقمية[196].

أما بالنسبة للتشريع المصري، فالأمر لم يختلف عن سابقيه، فقد جاء تعريف المصنفات الرقمية ضمنيا، حينما كفل المشرع المصري في القانون 82 لسنة 2002 الحماية الكافية للمصنفات الرقمية، فقد نص في المادة (140) منه على أنه: " تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وبوجه خاص المصنفات الآتية:

- برامج الحاسب الآلي؛
- قواعد البيانات سواء كانت ومقروءة من الحاسب الآلي أو غيره.

كما نص القانون نفسه في المادة (181) منه على أنه: " ... مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة

---

195 « Under the bill it makes no difference what the form, manner, or medium of fixation may be – whether it is in words, numbers, notes, sounds, pictures, or any other graphic or symbolic indicia, whether embodied in a physical object in written, printed, photographic, sculptural, punched, magnetic, or any other stable form. »

Lee A. Hollaar, Legal protection of digital information Op.cit

[196] رامي ابراهيم محمد الزواهرة، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والانجليزي، عمان: دار وائل 2013، ص.ص.123-124

آلاف جنية، ولا تجاوز عشرة آلاف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية: "نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمى طبقا لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي، أو شبكات الانترنت أو شبكة المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل، بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور".

من ناحية أخرى فقد أشار القانون المصري للمصنفات الرقمية بشكل غير صريح، عندما تناول موضوع القيود على الحقوق المالية لحق المؤلف؛ حيث جاء في المادة (171): أنه يجوز نسخ المصنفات أثناء بثها رقميا، أو نسخ المصنف أثناء القيام بعمل، يهدف إلى استقبال مخزن رقيما[197]. هذا يعني ان المشرع المصري أشار إلى وجود المصنفات الرقمية، ويمكن بثها وإتاحتها بشكل رقمي.

أما على صعيد القانون الجزائري والمتعلق بالملكية الفكرية لم يعط المشرع الجزائري في الأمر رقم 03-05 المؤرخ 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تعريفا لماهية مصطلح المصنفات الرقمية بشكل صريح ومباشر؛ وإنما أشار إلى بعض أنواع المصنفات الرقمية وهي برامج الحاسوب، وحتى هذه أي برامج الحاسوب لم يشملها بتعريفً محددً لبرامج الحاسوب أو أنواعها، وإنما قرر حماية قانونية لها، واتبعها بحق المؤلف، كما ذهب إلى ذلك غالبية مشرعي الدول الأخرى، تاركاً تعريفها وتحديد ماهيتها إلى الفقه والاختصاصين في هذا المجال، كما أنه لم يضمنها تحت الحماية المقررة لبراءات الاختراع.

المعروف أن عملية تصميم وإنتاج البرامج طويلة، ومعقدة، ومتعددة المراحل، وهذه المراحل غالباً ما تحتاج إلى اشتراك أكثر من شخص لإتمامها، ففي مثل تلك الأحوال من هو صاحب الحق بالحماية؟ هل هو محلل المتطلبات؟ التي حولها بطريقة مبتكرة لتكون مقروءة ومفهومة للمصمم، أم هو ذلك المصمم الذي حول تلك المتطلبات المرسومة إلى

[197]" مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقا لأحكام هذه القانون ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام باى عمل من الأعمال الآتية:..... تاسعا: النسخ المؤقت للمصنف الذي يتم تبعا أو اثناء البث الرقمى له أو اثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقيما وفي إطار التشغيل العادي للأداء المستخدم ممن له الحق في ذلك." المادة 171 ، القانون المصري 82 لسنة 2002. متوفر على:
www.wipo.int/edocs/mdocs/...ip.../wipo_ip_dipl_cai_04_2.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

شاشات، ونموذج يحاكي البرنامج الذي سوف يتم كتابته، أم أن الحماية مقررة فقط لذلك المبرمج الذي كتب البرنامج أي الذي حول التصميم إلى رموز برمجية، وماهي الحماية المقررة للمختبر الفاحص الذي اعد سيناريوهات ابتكارية؟ لتضمن أن البرنامج قادر على العمل بكل الظروف المحتملة. سؤال آخر ينبغي طرحه : لماذا شمل المشرع البرامج تحت حق المؤلف ولم يشملها تحت قانون براءات الاختراع، أو العلامات التجارية؟ وما هو الفرق بين ابتكار البرنامج وابتكار الاختراع؟ وهل البرنامج هو مؤلف مشترك؟ وإذا كان كذلك من هم الشركاء؟ هل هم من كتبوا رموز البرنامج؟ أم أنهم كذلك المصممون ومن في حكمهم؟ وهل في حالة تعدد المبرمجين نكون أمام مؤلف جماعي؟ ومن يملك حق ملكية البرنامج؟ وما هو نطاق الحماية القانونية من الاعتداء على البرنامج بالنسخ؟، هل الحماية مقررة على عدم الاعتداء بالنسخ أم أن الحماية تمتد لتشمل نسخ الوظائف ذاتها التي يقوم بها البرنامج؟ إن هذه الأخيرة لا تشملها الحماية المقررة لبرامج الحاسوب، وأنها تخضع لأحكام مواد أخرى في القانون[198].

المطلب الثاني: أنواع المصنفات الرقمية

مواكبة للتطورات التي حصلت في مجال تكنولوجيا المعلومات، سنت التشريعات الدولية وتبعتها التشريعات الوطنية؛ لتوفير الحماية القانونية للمصنفات المتصلة بالتقنية العالية الموضوعة من قبل مؤلفيها ضمن جهدهم الفكري، وبعد حسم الجدل حول نظام الحماية من حيث إخضاعها (وتحديدا البرامج وقواعد البيانات) للحماية الفكرية الأدبية والفنية وليس الملكية الصناعية (براءات الاختراع) مع مراعاة أن المنتجات التقنية الصناعية كأجهزة أو نحوها التي تصلح للاستغلال الصناعي؛ تعتبر من قبيل براءات الاختراع، إضافة إلى أن حماية الدوائر المتكاملة تقع ضمن نطاق خاص، لما تنطوي عليه من عناصر تتصل بحماية الملكية الأدبية وحماية الملكية الصناعية. وقد تزايد الاتجاه نحو هذه التشريعات بسبب الاتفاقيات الدولية، وتحديدا اتفاقية تربس العالمية، وبسبب اتفاقية

198 محمد ملكاوي، برامج الحاسوب التطبيقية ماهيتها ووسائل حمايتها وفقا لقانون حق المؤلف، متوفر على: http/ae.linkedin.com/pulse تم الاطلاع عليه في 2017/12/14

واشنطن للدوائر المتكاملة، وبسبب اعتبار برامج الحاسوب من بين مصنفات اتفاقية برن للملكية الأدبية والفنية، بموجب الإضافة التي نصت عليها اتفاقية تربس المذكورة.

وتخضع هذه التشريعات للتطوير وإعادة البحث؛ بسبب ما ظهر من تحديات في ظل النشر الالكتروني وحماية مواقع المعلومات على الانترنت[199] . تشتمل المصنفات الرقمية أو الموارد الإلكترونية على برامج الحاسوب، وقواعد البيانات وطوبوغرافيا الدوائر المتكاملة إضافة إلى الملفات الرقمية من كتب ودوريات وموسوعات رقمية؛ متاحة عبر الشبكة إلا أننا سنتطرق إلى أهمها وهي برامج الحاسوب، وقواعد البيانات وطبوغرافيا الدوائر المتكاملة التي تدخل في نطاق حق المؤلف.

1-برامج الحاسوب:

تعتبر برامج الكمبيوتر أول وأهم المصنفات الرقمية، التي أعطيت لها أهمية كبيرة من حيث وجوب الاعتراف بها وتوفير الحماية القانونية لها، والبرمجيات هي الكيان المعنوي لنظام الكمبيوتر، فبدونها لن تكون هناك أي فائدة للمكونات المادية من الأجهزة والوسائط.فقد أثير جدل كبير حول هذا النوع من المصنفات، بدأ في الستينات تحديدا، وامتد إلى مطلع السبعينات.

وفي هذا السياق فان أول حالة موثقة لإساءة استخدام الحاسوب، تعود إلى عام 1958 وفقا لما نشره معهد ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية، ليبقى الحديث من ذلك الوقت وحتى مطلع السبعينات في إطار البعد الأخلاقي. ولتنطلق التشريعات الوطنية في حقل جرائم الكمبيوتر مع نهاية السبعينات (تحديدا في الولايات المتحدة ابتداء من 1978) .أما الجهد الدولي فقد تحقق ابتداء في حقل الخصوصية أو حماية الحياة الخاصة من مخاطر التكنولوجيا. ففي عام 1968 شهد مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مؤتمر طهران)، طرح موضوع مخاطر التكنولوجيا على الحق في الخصوصية، وبعده صدرت قرارات الأمم المتحدة في هذا السياق لتشهد بداية السبعينات (تحديدا عام 1973 في السويد)،انطلاق

[199] محمد حتى، النظام القانوني العربي للملكية الفكرية وحماية المصنفات الرقمية ، متوفر على:
http://kenanaonline.com/users/hetta11/posts/8100 تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

تشريعات قوانين حماية الخصوصية مع الإشارة إلى أنها نوقشت في نظم قانونية أجنبية كثيرة، ضمن مفهوم حماية البيانات (Data Protection) [200].

إذن، يرجع العهد ببرامج الحاسبات الآلية، وما يترتب عليها من قضايا إلى عهد قريب؛ لذا حاول البعض في البداية إدخالها في مجالات الاختراعات المحمية بقوانين البراءات، غير أن المادة (52) من الاتفاقية الأوروبية، الموقعة في ميونيخ عام 1973؛ نصت صراحةً على استبعاد برامج الحاسب من مجال حمايتها، ويرجع ذلك من جهة إلى تجرد برامج الحاسب الآلي من أي طابع صناعي، ومن جهة أخرى إلى صعوبة إثبات جدة البرنامج لتقدير مدى استحقاقه للبراءة. وفى وقت لاحق بدأت محاولات لحماية برامج الحاسب الآلي عن طريق نظام البراءات، غير أن هذا الاتجاه لم يلق قبولا، خاصة من منتجي البرامج حيث أن اعتبار البرنامج اختراعا؛ يؤدى إلى نشره في سجل سنوي يطرح للتداول العام؛ مما يترتب عليه ذيوع البرنامج وانتشاره وجعله في متناول الكافة؛ الأمر الذي يضر بالمصالح الاقتصادية لمنتجه.

ومن ثم اتجه الفقه مؤيداً بمصالح شركات البرمجيات إلى حماية البرامج عن طريق قوانين حماية حقوق المؤلف، والتي تحمى الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف على مصنفه. خاصةً بعد أن وضعت منظمة الويبو القانون النموذجي أو الإرشادي عام 1978 بشأن حماية البرمجيات، وقد أخذت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية "تريبس" بهذا المفهوم حيث نصت المادة(1/10) منها على أن تخضع برامج الحاسب إلى أحكام اتفاقية برن لعام 1971 الخاصة بحماية المصنفات الأدبية. ووفق اتفاقية تربس، فان البرمجيات محل للحماية سواء كانت بلغة الآلة أم المصدر، المادة (1/10) ولمؤلفها كافة الحقوق المالية والمعنوية لمصنفات حق المؤلف؛ إضافةً إلى حقه في إجازة أو منع تأجيرها . شأنها شأن التسجيلات الصوتية والمرئية المادة، (11)، ويستثنى وفق هذه المادة حالة التأجير التي لا يكون فيها البرنامج الموضوع الأساسي للتأجير. وأما بخصوص

[200] يونس عرب. التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية، الندوة العلمية الخامسة حول دور التوثيق، مرجع سبق ذكره. تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

مدة الحماية فإنها تمتد إلى (50) عاماً محسوبة على أساس حياة الشخص الطبيعي، فان لم تكن كذلك، فمن نهاية السنة التي أجيز فيها النشر، أو تم فيها إنتاج العمل (المادة 12 تربس) [201].

2- قواعد البيانات:

عرفها جانب من الفقه بأنها ":مجموعة من المصنفات أو البيانات المستقلة أو المواد الأخرى التي ترتب معا بطريقة نسقية أو فنية، ويتاح كل منها على وسيط إلكتروني أو أي وسيط آخر، وقد تخضع كل قاعدة من قواعد البيانات للحماية بواسطة حق المؤلف، وينطبق التعريف على المواد في شكلها المطبوع والمقروء آليا ". كان ذلك على صعيد الفقه، أما على صعيد التشريعات الوطنية حيث نص المشرع المصري في المادة (140) من القانون 82 لعام 2002 على حماية قواعد البيانات في فقرتها الثالثة، إلا أنه في الفقرة (ط) من المادة الأولى في لائحته التنفيذية، عرفت قواعد البيانات بانها ":أي تجميع للبيانات يتميز بابتكار في الترتيب والعرض أو يعكس مجهود شخصي او جدي جدير بالحماية سواء كان هذا التجميع بلغة أو رمز أو بأي شكل آخر على أن يكون مخزنا بواسطة الحاسب الآلي وقابلا للاسترجاع بواسطة أو بأية وسيلة إلكترونية أخرى[202]." وعرف المشرع الفرنسي: قاعدة البيانات وأدرجها ضمن المصنفات المشمولة بالحماية في المادة (L112/3)* من قانون

---

[201] انظر: التطور التشريعي لحماية برامج الحاسب الآلي. متوفر على :
http://www.aladalacenter.com/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

[202] عبد العزيز فتحي العلواني، حقوق المؤلف في ظل التطور الإلكتروني "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة جامعة الأزهر – غزة، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكَّم، المجلد 19، ص.607 متوفر على:
www.alazhar.edu.ps/journal123/attachedFile.asp?seqq1=3380 تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

* « Les auteurs de traductions, d'adaptations, transformations ou arrangements des œuvres de l'esprit jouissent de la protection instituée par le présent code sans préjudice des droits de l'auteur de l'oeuvre originale. Il en est de même des auteurs d'anthologies ou de recueils d'oeuvres ou de données diverses, tels que les bases de données, qui, par le choix ou la disposition des matières, constituent des créations intellectuelles.

On entend par base de données un recueil d'œuvres, de données ou d'autres éléments indépendants, disposés de manière systématique ou méthodique, et individuellement accessibles par des moyens électroniques ou par tout autre moyen. »

Article L112-3 , Modifié par Loi n°98-536 du 1 juillet 1998 - art. 1 JORF 2 juillet 1998.op cit. consulté le 12/11/2017

الملكية الفكرية الفرنسي ":مجموعة المصنفات أو العناصر الأخرى المستقلة والموضوعة بطريقة منظمة أو منهجية، والتي يمكن الوصول إليها بطريقة فردية بواسطة الوسائل الإلكترونية أو بواسطة أي وسيلة أخرى". هذا على صعيد مفهوم قواعد البيانات، أما فيما يخص شروط الحماية، في الحقيقة أن شروط حماية قواعد البيانات هي ذاتها الشروط العامة الواجب توافرها في أي مصنف بشكل عام، لكن نظرا لخصوصية قواعد البيانات بوصفها أضحت تشكل استثمارا اقتصاديا ضخما أكثر من كونها مصنفا يتم إيداعه، فقد تم استحداث معيار جديد لتوفير حماية إضافية، لمصنف قواعد البيانات بمعزل عن توافر الشروط العامة لحماية المصنف، حيث اصطلح على هذا المعيار الاستثمار الجوهري، بالإضافة لخصوصية شرط الابتكار[203].

3-طبوغرافيا الدوائر المتكاملة:

وهي أشباه الموصلات التي ميزت حقل صناعة الإلكترونيات، وتطوير وظائف التقنية العالية بدءا من منتصف القرن الماضي، ومع التقدم الحاصل في عمليات دمج الدارات الإلكترونية على الشريحة، للقيام بمهام ووظائف إلكترونية؛ أصبح التميز والخلق الإبداعي يتمثل بآليات ترتيب وتنظيم الدوائر المدمجة على شريحة شبه الموصل، أي أن طوبوغرافيا الشريحة انطوى على جهد إبداعي؛ مكن من تطوير أداء نظم الكمبيوتر بشكل متسارع وهائل، وبالاعتماد على مشروع قانون الحماية، الذي أعدته اللجنة الأوروبية أصدر مجلس أوروبا عام 1986 : دليلاً لحماية الدوائر المتكاملة، بغرض توفير الانسجام التشريعي بين دول أوروبا بهذا الخصوص[204]. وفي عام 1989 أبرمت اتفاقية واشنطن بشأن الدوائر المتكاملة* واعتُمدت معاهدة واشنطن سنة 1989. وهي تكفل الحماية للتصاميم التخطيطية (الطبوغرافيات) للدوائر المتكاملة. ولم تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد، وقد

---

[203] عبد العزيز فتحي العلواني، حقوق المؤلف في ظل التطور الإلكتروني، ص.608 .مرجع سبق ذكره

204 محمد رحايلي، الزبير بلهوشات، حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في البيئة الرقمية : الحالة الجزائرية، متوفر على : - www.asjp.cerist.dz/en/article/6206تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

* تعني "الدائرة المتكاملة" منتجا، في شكله النهائي أو في شكل وسيط، تكون فيه العناصر، على الأقل واحدة منها مكونا نشطا، والكل أو الجزء من الترابطات جزء لا يتجزأ من الجسم و / أو سطح قطعة من المواد والتي تهدف إلى أداء وظيفة إلكترونية. المادة 2، النقطة(a). معاهدة واشنطن بشأن بالملكية الفكرية فيما يتعلق بالدوائر المتكاملة، متوفر على:http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/washington / تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

صدقت عليها الدول التالية أو انضمت إليها: البوسنة والهرسك ومصر وسانت لوسيا [205].
لكن تنظيم اتفاقية تربس حماية الدوائر المتكاملة[206] ؛ ساهم في تزايد الجهد التشريعي في هذا الحقل، باعتبار أن من متطلبات العضوية، إنفاذ موجبات اتفاقية تربس التي من بينها اتخاذ التدابير التشريعية المتفقة مع قواعدها، ومن بينها طبعاً قواعد حماية الدوائر المتكاملة[207] .

من المتعارف عليه أن المؤلفين يواجهون في البيئة الرقمية المتشابكة؛ الكثير من المشاكل والمصاعب؛ بسبب سهولة الوصول إلى مؤلفاتهم واستنساخها، في ظل غياب أو عدم مسايرة التشريعات التقليدية للسرعة التي تتطور بها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعدم قدرتها على التكيف مع وصلت إليه هذه التكنولوجيا، وتطورها السريع يوم بعد يوم. يرى العديد من الخبراء أن القوانين الحالية لحقوق التأليف والحقوق المجاورة، لم تعد قابلة للتطبيق في بيئة الانترنيت.

المبحث الثاني : التأصيل القانوني لحماية المصنفات في البيئة الرقمية

تواجه التشريعات الدولية والوطنية تحديات الملكية الرقمية. ولا يخفى على أحد المكانة التي تحظى بها الملكية الفكرية سواء أكانت في أشكال تقليدية أو رقمية؛ وذلك من خلال تشجيع المبدعين عن طريق الاعتراف أو مكافأتهم مكافأة مالية عادلة، وتحفزهم على نشر مصنفاتهم دون خشية استنساخها من غير ترخيص بذلك أو قرصنة. وقد أدركت الدول هذه الأهمية ومدى خطورة الجرائم المعلوماتية، وإلزامية معاقبة مرتكبيها. وفي هذا السياق سنت الدول العديد من النصوص القانونية على المستوى الدولي والوطني؛ بغية تأصيل حماية الملكية الفكرية، وسد الثغرات القانونية، ومنع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية التي طالت وتطول جميع الدول بدون استثناء، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تقررت جملة من إجراءات الحماية في جميع مراحلها.

---

[205] المرجع نفسه.

[206] المادة (35) من اتفاقية تربس تنص على" توافق البلدان الأعضاء على منح الحماية للتصميمات التخطيطية (الرسومات الطيوغرافية) للدوائر المتكاملة (المشار إليها في هذه الاتفاقية باسم"التصميمات التخطيطية") وفقا لأحكام المواد من 2إلى 7) باستثناء الفقرة 3 من المادة 6، (والمادة 12 والفقرة 3 من المادة 16 من معاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة ".

[207] انظر : المواد 35-38 من اتفاقية تربس

وبغية تشجيع الإبداع الإنساني والفكر البشري على تقديم الأفضل، دون تعرضه للسرقة أو النهب، ومن أجل زيادة فرص الولوج إلى عالم الثقافة والمعرفة، واستغلالها بالطرق الشرعية، تروم مختلف الدول جاهدة إلى تأصيل حق الملكية الفكرية على المستويين الدولي والوطني.

المطلب الأول: حماية المصنفات الرقمية على مستوى التشريعات الدولية

ونعني بها الحماية الدولية، أي مجموع الاتفاقيات الدولية المبرمة لحماية الملكية الفكرية بكافة أشكالها[208] وتتمثل في:

1- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية:

والتي سبق وأن أشرنا إليها ولكن يجب التذكير بأن هذه الاتفاقية تعتبر ركيزة، من ركائز الحماية الدولية لحقوق الملكية الأدبية والفنية، فهي أول اتفاقية تضع قواعد الحماية الدولية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ولم تستأثر هذه الاتفاقية بالحماية الدولية لقواعدها، بل عرفت عدة تعديلات منذ سنها إلى اليوم. وقد انضمت الجزائر إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية بعد أكثر من قرن على إبرامها، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 97-

[208] *أهم هذه الاتفاقيات :

- *الاتفاقية العالمية لحق المؤلف لعام 1952 مع الإعلان الملحق المتعلق بالمادة 17 والقرار بشأن المادة 11 16 سبتمبر, 1955
- *اتفاقية لشبونة لحماية الأصول و التسجيل الدولي (1958) و تعديلاتها 1967 و1979.
- *ميثاق روما لحماية المؤدين و منتجي التسجيلات الصوتية و الهيئات الإذاعية 1961.
- *المعاهدة الدولية للتعاون بشان براءات الاختراع (الويبو- 1970).
- *ميثاق جنيف لحماية منتجي الفونوغراف ضد النسخ غير الشرعي (1971).
- *اتفاقية فيينا لوضع تصنيف دولي لمكونات العلامات (1973).
- *معاهدة واشنطن حول حقوق الملكية للدوائر المتكاملة (1989).
- *معاهدة قانون العلامات التجارية (الويبو- 1994).
- *معاهدة حماية حقوق المؤلف (الويبو -1996).
- *معاهدة حماية الأداء و التسجيل الصوتي (الويبو – 1996).
- *معاهدة بودابيست الدولية لمكافحة جرائم المعلوماتية و الاتصالات (2001).
- اتفاقية التبادل الحر سنة 2004

341 المؤرخ في 13 سبتمبر 1997 [209] ؛ حيث تعتبر من أهم الاتفاقيات لثرائها وتميزها بتشدد الأحكام الخاصة بحقوق المؤلف، ومواكبتها لكل جديد في عالم المعرفة وحماية المصنفات الرقمية.

2-اتفاقية تربس للتدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية:

أبرمت هذه الاتفاقية سنة 1994؛ ورغبة منها في الحد من العقبات التي تعترض التجارة الدولية، ومع مراعاة الحاجة إلى تعزيز الحماية الفعالة، والكافية لحقوق الملكية الفكرية، وكفالة أن تكون التدابير والإجراءات؛ فإن حقوق الملكية الفكرية لا تصبح بحد ذاتها حواجز أمام التجارة المشروعة. حيث خصت القسم الأول منها للحديث عن حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة به. كما ساهمت في إرساء مبدأي المعاملة الوطنية [210] ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية[211].وتضمنت إضافات في مجال الملكية الفكرية أهمها:

-إضافة قواعد جديدة خاصة في مجال حماية المصنفات الرقمية؛

-تنظيم المحتوى الاقتصادي، المالي والاستثماري لمصنفات الملكية الفكرية؛

-إحداث مركز لإدارة الملكية الفكرية إلى جانب منظمة " الويبو" ومنظمة التجارة العالمية.

وتعد اتفاقية تربس من حيث أثرها، الاتفاقية الأكثر خطورة من بين اتفاقيات التجارة الدولية من زاوية تأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، ومنها الدول العربية فهي تعد إطار شاملا لموضوعات الملكية الفكرية، ليس لأنها أضافت قواعد جديدة في حق الملكية الفكرية (كالقواعد الخاصة لحماية برامج الحاسوب...)، بل لأنها ولأول مرة أوجدت مركزا آخر لإدارة نظام الملكية الفكرية عالميا، وهو منظمة التجارة العالمية التي خصصت اتفاقية إنشائها من بين هيئاتها مجلسا خاصا باتفاقية تربس، وأوجدت مركزا جديدا يحل احتمالات التناقض بين مركزي إدارة الملكية الفكرية، ومنظمة التجارة بإبرام اتفاق تعاون بين المنظمتين سنة

---

[209] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، ص. 08.

[210] المادة 03 من اتفاقية تربس بعنوان: المعاملة الوطنية: متوفر على:
http://www.wipo.int/wipolex/ar/other_treaties/text.jsp?file_id=305756 تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

[211] المادة 04 من اتفاقية تربس بعنوان: معاملة الدولة الأكثر رعاية. المرجع نفسه.

1996، لتنظيم العلاقة بينهما وتعاونهما بشأن إدارة نظام الملكية الفكرية دوليا[212] .قد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987. في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998. قد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008. وآخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر، من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشروع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات[213].

3- اتفاقية الويبو لحماية حقوق التأليف لعام 1996:

والتي جاءت كاتفاق خاص وفقا للمعنى الوارد في المادة (20) من اتفاقية برن، للإعلان من نطاق وحدود الحماية المقررة، لحق المؤلف على المصنفات الأدبية والفنية.كما عززت اتفاقية الويبو من مكانة اتفاقية برن؛ عندما نصت في مادتها الأولى ضرورة التزام الدول الموقعة عليها بالمواد الأساسية في اتفاقية برن ومنها المواد من (1- 21) وملحق اتفاقية برن. كما أنها فتحت المجال للدول الأعضاء في اتحاد برن للانضمام إليها. إن اتفاقية الويبو لا تنتقص من أي من الحقوق أو الالتزامات الواردة في غيرها من الاتفاقيات كاتفاقية تربس والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

---

[212] محمد حسام لطفي، تأثير اتفاقية تربس على التشريعات العربية، ندوة الويبو بالتعاون مع الجامعة الأردنية، 20-21 فيفري 2002. متوفر على الموقع.www.arablaw.org/downlood/IP_legal_system_article.doc.12.02.2008:**عن نرجس صفو** ، تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

[213] وزارة التجارة، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، متوفر على:
https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

ومن مميزات اتفاقية (الويبو) تعاملها مع مجموعة من الأمور الأساسية وأهمها النصوص التي تنطبق على الوسط والوسائط الرقمية، وبما يتيح الانتفاع بالمصنفات ذات الأشكال الرقمية والأعمال التي يتم تداولها عبر شبكة الانترنت، ومن أهمها تلك الحقوق المتصلة بتخزين وبث الأعمال وكذلك الاستثناءات والقيود الواردة على تلك الحقوق.

كما قامت بتوضيح مجموعة من الأحكام مثل:

– تخزين الأعمال على الوسط الإلكتروني يقابل مفهوم النسخ في الأعمال الأدبية والفنية التقليدية وفق مفهوم المادة (9) من معاهدة برن.

– حق بث العمل على الانترنت يحب أن يكون محددا بموافقة المؤلف أو صاحب الحق في التأليف مع مراعاة الاستثناءات الواردة على ذلك.

– ضرورة حماية العمل عندما يتم نقله أو توصيله إلى الجمهور، وبغض النظر عن العمل أو طبيعته سواء تم بث العمل بواسطة الطرق السلكية واللاسلكية، بما في ذلك جعل العمل متاحا لكافة الناس؛ بحيث يتاح للأفراد الاطلاع على هذه الأعمال في الوقت والمكان الذي يحددونه.[214]

لقد سنت هذه التشريعات لتوفير الحماية القانونية للملكية الفكرية الأدبية والفنية وليس الملكية الصناعية (براءات الاختراع)، وذلك بسبب الاتفاقيات الدولية (اتفاقية تربس)، التي أخضعت هذه التشريعات للتطوير وإعادة البحث؛ بسبب ما ظهر من تحديات في ظل النشر الالكتروني وحماية مواقع المعلومات على الانترنيت.

وتهدف هذه التشريعات إلى حماية الحق في الإبداع في مجال مصنفات التقنية الحالية والحق في الاستغلال العادل والمشروع لعائدات هذه المصنفات ضمن اطر وقواعد إدارية، مدنية وجزائية.

هناك العديد من الاختلافات والفروقات الجوهرية بين اتفاقية التربس والاتفاقيات الدولية الأخرى المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية السابق الإشارة إليها، لعل من أهمها على صعيد حماية الملكية الأدبية اقتصار اتفاقية التربس على حماية حقوق المؤلف المادية فقط، ومن ثم استبعاد الحقوق الأدبية من نطاق الحماية حيث أنها محمية بموجب اتفاقية برن

---

[214] حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية .تقنية والكترونيات « الدائرة الإلكترونية.21 ابريل 2010.متوفر على:

http://www.lahaonline.com/articles/view/35719.htm تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

لحماية المصنفات الفنية والأدبية لسنة 1886، وصيغة باريس المعَّدلة 1971 . وتتميز اتفاقية التربس فيما يتعلق بحماية الملكية الأدبية، أيضا باعتبارها برامج الحاسب وعمليات تجميع البيانات في حد ذاتها مصنفات أدبية جديرة بالحماية.

كما أن مدة الحماية وفقا لاتفاقية التريبس هي أطول من المدة المتفق عليها في اتفاقية برن، حيت تمنح الحماية لمدة لا تقل عن خمسين عاما من تاريخ الواقعة المنشئة للحماية سواءً كانت تاريخ وفاة المؤلف أو تاريخ أول نشر أو بث لهذا المصنف الأدبي. وكذلك تتضمن الاتفاقية استثناءات بإطالة مدة الحماية بالنسبة للمصنفات المشتركة والتي يقوم بها عدد من المؤلفين وهو استثناء يمنح للدول النامية ،بشرط إخطار منظمة الويبو وتنظيم الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف، والأخذ بنظام الإدارة الجماعية للحقوق[215].

تتفق جل التشريعات على علاقة الفروع القانونية التالية بتوفير الحماية: القانون المدني (قواعد وقوانين الملكية الفكرية أو المعنوية)، القانون الجنائي (المسؤولية الجزائية عن الاعتداء على الحقوق المعنوية والمالية...)، القانون الإداري (التنظيم الإداري للجهات المناط بها حماية حقوق المؤلف، وزارات الثقافة والصناعة والتجارة والإعلام[216](...وفي الملحق رقم1 قائمة للقوانين الوطنية التي تناولت الحماية القانونية للملكية الفكرية في حقل التقنية المعلوماتية لعدد من دول العالم)[217].

المطلب الثاني: شروط الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية

من المعروف أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البيئة الرقمية، تسهم بشكل كبير في سهولة اقتناء ونقل واختزال المعلومات واختراقها بمختلف الطرق. وبالتالي أضحى من السهل تسويق المصنفات الرقمية عبر شبكة الانترنيت، مما أثر ويؤثر سلبا على المؤلف الذي

---

[215] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2005) ،" التطورات في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية"، الأمم المتحدة. الوثيقة:E/ESCWA/GRID/2005/8 الصادرة في 10 أكتوبر 2005 متوفر على: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/developments-regulation-intellectual-property-rights-arab-countries-arabic.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

[216] يونس عرب، نظام الملكية الفكرية لمصنفات المعلوماتية، الدليل الالكتروني للقانون العربي، متوفر على الموقع: www.arablawinfo.com. تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

[217] انظر الملحق رقم 1: قائمة تشريعات الملكية الفكرية في حقل التقنية لعدد من دول العالم، ص.

يواجه صعوبة كبيرة في حماية حقه. وهو ما دفع مختلف القوانين العربية والدولية إلى تجريم ما يحدث من أفعال الاعتداء على المصنفات الرقمية، وذلك عن طريق استحداث عدة آليات وقائية وعقابية، تنص في مجملها على شروط منح هذه الحماية.

وكان موضوع حماية البرمجيات بموجب قانون الملكية الفكرية، محطّ جدال مطوّل على الصعيد الوطني والدولي. ففي الاتحاد الأوروبي مثلا، نوقش مشروع توجيه أوروبي عن الاختراعات المنفذة بالحاسوب وأهليتها للحماية بموجب البراءة، بغية تحقيق نوع من التنسيق في تفسير الشروط الوطنية بشأن أهلية الاختراعات المرتبطة بالبرمجيات للحماية بموجب البراءة، بما في ذلك الأساليب التجارية المنفذة بواسطة الحاسوب. وتبرز تلك المناقشات وجهات نظر متباينة عند أصحاب المصالح في أوروبا. وتطرح شبكة الإنترنت أيضا قضايا معقّدة فيما يتعلق بإنفاذ البراءات لأن الحماية بموجب البراءة تُمنح في كلّ بلد على حدة؛ ولأن قانون البراءات في كلّ بلد لا يسري سوى داخل حدوده الإقليمية فقط. ليس الهدف هنا شرح جميع المسائل ولا توضيح كل النقاط الغامضة فيما يتعلق ببراءات البرمجيات؛ وإنما تقديّم نصائح أو اقتراحات ينبغي تذكّرها عند التفكير في طلب حماية الاختراعات المرتبطة بالبرمجيات بموجب البراءة:

- أولا – هل هناك فعلا حاجة إلى براءة للاختراع المرتبط ببرنامج حاسوبي؟ يجب التفكير مليًّا قبل إعداد طلب البراءة؛
- ثانيا – ما المراد من حماية البرامج بالنسبة للمنافسين؟ يجب البدء بتحديد الجزء الجوهري في ابتكار البرنامج؛
- ثالثا هذا الابتكار أهل للحماية بموجب البراءة؟ ليس كل أنواع الابتكارات المرتبطة بالبرامج الحاسوبية أهلا للحماية بموجب البراءة؛
- رابعا – هل هناك حاجة إلى حماية الابتكار في الخارج؟ شروط الأهلية للحماية بموجب البراءة ليست متطابقة في جميع البلدان.
- خامسا – المبادرة بالاستعانة بخبير في الملكية الفكرية يكون عارفا بالقوانين والممارسات الوطنية المعنية[218].

[218] حماية البرمجيات بموجب البراءة، متوفر على:
http://www.wipo.int/sme/ar/documents/software_patents.htm تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

لهذه الأسباب خلصنا إلى أن أهم الشروط الخاصة بحماية المصنفات في البيئة الرقمية تتمثل في :

1- الابتكار في المصنفات الرقمية:

يقول السنهوري "الابتكار هو الأساس الذي تقوم عليه حماية القانون، وهو الثمن الذي تشتري به هذه الحماية. والمصنف الذي يكون مجرد ترديد لمصنف سابق، دون أن يكون فيه أثر للابتكار ودون أن يحمل طابع شخصية المؤلف، لا يدخل في حماية القانون. وكذلك ليس من الضروري أن يكون الابتكار جديدا، فالجدة لا تشترط في الابتكار، ويكفي أن يضفي المؤلف على فكرة ولو كانت قديمة شخصيته، وأن تتميز بطابعه حتى يكون هناك ابتكار يحميه القانون"[219]. من هنا يتبين أنه إذا غاب عنصر الابتكار في المصنفات مهما نوعها أو شكلها ، انتفت الحماية التي يخولها القانون للمصنفات.

وهناك من يقرن دخول عالم حق المؤلف بوجود درجة من الأصالة في المصنف. وكما أن الحماية تكون كذلك قرينة الابتكار، فإن التأثيم يكون قرين الاعتداء على العنصر المبتكر[220] . وتطبق جميع البلدان هذا المبدأ. والأصالة غير مذكورة صراحة في اتفاقية برن، ونادرا ما تذكر في القوانين الوطنية*. على الرغم من أنه ربما يمكن للمرء أن يستنتجها من تعبير "المصنفات الأدبية والفنية"، وأن يجدها في شرط الإبداع الفكري المطبق على حماية المجموعات.وتترك اتفاقية برن أيضا للمستوى الوطني تحديد معالم الأصالة، مما يفضي إلى اختلافات بين البلدان فيما يتعلق بتعريف ودرجة الأصالة اللازمة. والفرق الجذري فعلا بين المعايير المستخدمة في البلدان التي تطبق النظام (droit d'auteur)، والبلدان التي تطبق النظام (copyright)، جرى التشديد عليه في كثير من الأحيان والتخفيف منه في بعض الأحيان. فالمجموعة الأولى تصر على بصمة شخصية المؤلف، وتولي الأصالة لنهج ذاتي، أما المجموعة الثانية فتطبق تمحيصا أقل صرامة وأشد موضوعية، بأن تتطلب إبداعا مستقلا، غير منسوخ من إبداع آخر، مع إثبات قدر من الجهد الفكري. و"معايير بذل

---

[219] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مرجع سبق ذكره ، ص. 292

[220] لطفي محمد حسام محمود، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1987، ص.184.

*انظر، على سبيل الاستثناء، قوانين الجزائر أو أستراليا أو كوستاريكا أو كينيا أو ماليزيا أو رواندا أو الولايات المتحدة الخاصة بالملكية الفكرية.

الجهد"، التي كانت تكفي من قبل في بعض البلدان للوفاء بشرط الأصالة، قضى ببطلانها صراحة الحكم الشهير الذي أصدرته المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية فيست وقررت فيه أن:"'الشرط الذي لا غنى عنه' لحق المؤلف هو الأصالة. (...) واصطلاح "الأصلي"، وهو التعبير المستخدم في حق المؤلف، يعني فقط أن المصنف أبدعه المؤلف على نحو مستقل،(على خلاف المصنف المنسوخ من مصنفات أخرى) وأنه يتحلى بقدر أدنى من الإبداع على الأقل. ومن المؤكد أن مستوى الإبداع المطلوب بالغ الانخفاض؛ وسيكفي توافر قدر من الإبداع، حتى لو كان ضئيلا"[221].

أما المعيار الرئيسي لتقويم الإبداع هو أن يكون النتاج فيه جديدا وأصيلا، وذا قيمة للمجتمع في الوقت نفسه. ويمكن للنتاج أن يظهر بأشكال عديدة ومتنوعة، وذلك حسب وظيفة هذا النشاط أو ذاك، وحسب طبيعته ودرجته ومستواه في الأصالة والقيمة، والفائدة من اجل المجتمع[222].وبالتالي تتمتع برامج الحاسوب بالحماية القانونية، حسب ما نصت عليه معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، وهي اتفاق خاص في إطار اتفاقية برن، وتتناول حماية المصنفات وحقوق مؤلفيها في البيئة الرقمية. وفضلا عن الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية برن، تمنح هذه المعاهدة بعض الحقوق الاقتصادية للمؤلفين. وتتناول المعاهدة أيضا موضوعين يتعين حمايتهما بموجب حق المؤلف وهما:

- "1" برامج الحاسوب، أيا كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها؛
- "2" ومجموعات البيانات أو المواد الأخرى ("قواعد البيانات")[223].

ورد نص المادتين الرابعة والخامسة من المعاهدة بمد نطاق تطبيقها إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات الآلية على ذات النسق، الذي أتت به المادة العاشرة –1 والعاشرة –

---

221 اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، سيفيرين دوسولييه، دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام ، الدورة السابعة،جنيف، من 2 إلى 6 مايو 2011، الوثيقة:**CDIP/7/INF/2**

متوفر على:www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/news/.../news_0007.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/30

[222]ألكسندر وروشكا ، الإبداع العام والخاص، ترجمة غسان عبد الحي أبو فخر، عالم المعرفة، العدد 144 ،الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 1989، ص. 27

[223]معاهدة الويبو بشأن حماية حقوق المؤلف لسنة 1996، مرجع سبق ذكره.

2 من اتفاقية التريبس، والذي التزمت به الدول الموقعة على اتفاقية التريبس من بعد ذلك في تشريعاتها الوطنية. لذلك جاء نص المادة الرابعة من المعاهدة بأنه : "تتمتع برامج الحاسوب بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية بمعنى المادة (2) من اتفاقية برن، وتطبق تلك الحماية على برامج الحاسوب أياً كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها".كما جاء نص المادة الخامسة من المعاهدة، وفي شأن مجموعات البيانات (قواعد البيانات) بأنه: "تتمتع مجموعات البيانات أو المواد الأخرى بالحماية بصفتها هذه، أياً كان شكلها، إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها. ولا تشمل هذه الحماية البيانات أو المواد في حد ذاتها، ولا تخل بأي حق للمؤلف قائم في البيانات أو المواد الواردة في المجموعة."[224]

إذن يجب حماية البرامج الحاسوبية كمصنفات أدبية وفقا لاتفاقية برن. وتسري تلك الحماية على لغة المصدر ولغة الهدف على السواء. ويترتب على ذلك مثلا سريان الأحكام بشأن المصنفات الأدبية المنصوص عليها في الاتفاقية، وضرورة إبقاء التقييدات المطبقة على الحقوق ضمن الحدود، التي تسمح بها الاتفاقية وأن مدة الحماية يجب أن تقوم على أساس معيار الخمسين سنة المقرر في الاتفاقية، وسريان مبدأ المعاملة الوطنية، وضرورة حماية البرامج الحاسوبية، من سائر الدول الأعضاء في اتفاقية برن[225].

2-ظهور المصنف حيز الوجود:

ركزت بعض التشريعات على حماية حقوق المؤلفين على إخراج المظهر الخارجي أي المادي للمصنف، دون أن تشمل الحماية الأفكار المعبر عنها بأي وسيلة، ومرد ذلك أن الأفكار شائعة، مطلقة التداول، لا تندرج ضمن المصنفات المحمية، إلا إذا تم تجميعها في

---

[224] الويبو، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين، المنامة، 14 و15 يونيه/حزيران 2004، متوفر على:www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_bah_04_3.doc تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

[225]هنري أولسون، حلقة عمل الويبو الوطنية للقضاة تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية الرياض، من 13 إلى 15 ديسمبر،2004 الإطار القانوني الدولي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. متوفر على:www.wipo.int/edocs/.../ar/wipo.../wipo_ip_ju_ryd_04_1b.doc.. تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

مصنف مكتوب أو مسموع أو مرسوم أو بأي طريقة من طرق التعبير.وهذا ما جاء في القانون الفرنسي: "القانون لا يحمي الفكرة بل الشكل الذي أخرجه فيها الكاتب أو الفنان..."[226]. وتضمنته المادة (2)من معاهدة الويبو بشان حق المؤلف في قولها: "تشمل الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف أوجه التعبير وليس الأفكار، أو الإجراءات أو أساليب العمل أو مفاهيم الرياضيات في حد ذاتها". أما القانون المصري وفي مادته (141) قانون الملكية المصري فقد أورد ما يلي: "لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات، ولو كان معبرا عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة في مصنف". أما المشرع الجزائري فقد أوردها في المادة (07) من الأمر 05/03 : "لا تكفل الحماية للأفكار والمفاهيم والمبادئ والمناهج والأساليب وإجراءات العمل وأنماطه المرتبطة بإيداع المصنفات الفكرية بحد ذاتها إلا بالكيفية التي تدرج بها، أو تهيكل أو ترتب في المصنف المحمي وفي التعبير الشكلي المستقل عن وضعها أو تفسيرها أو توضيحها". ولا تمتد الحماية للفكرة في حد ذاتها.

وبالتالي يمكن القول بأنه يجب أن تكون برامج الحاسوب مجسدة في إحدى وسائل التعبير عن الفكرة ورقية أم ممغنطة أم مسجلة داخل قرص صلب أو على الخط المباشر أو داخل أسطوانة ليزرية، إذ أن مجرد ابتكار الأثر يوجد لصاحبه الحق بالملكية الفكرية دون الحاجة لإجراء أية معاملة إيداع له.

3- عدم اشتراط الشكلية:

من الناحية الشكلية يعتبر الإيداع القانوني أحد الشروط، التي يجب توفرها ليحظى المصنف بالحماية القانونية، غير أن ذلك ليس بالشرط الذي تستوجبه القوانين لتوفر قرينة الملكية الفكرية، وهو ما نصت عليه المادة(5) من اتفاقية برن، ورغم ذلك بعض الدول كانت تعتبر الإيداع من شروط الحماية كالأردن مثلا، فإن المادة (45) من القانون رقم (22) لسنة 1992 قانون حماية حق المؤلف، قد نصت على انه " لا تسمع الدعوى بحماية حقوق المؤلف في أي مصنف لم يتم إيداعه لدى المركز وفقا لأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ". أما المادة (13)من القانون رقم (14)لسنة 1998 قانون معدل لقانون حماية حق المؤلف، والتي نصت على انه " يلغى نص المادة (45) من القانون

[226] L'article L 111-1 du Code de la propriété intellectuelle, disponible sur : http://fr.jurispedia.org/index.php/Crit%C3%A8re_de_protection_des_%C5%93uvres_par_le_droit_d%E2%80%99auteur_(fr) consulté le 24/12/2017

الأصلي، ويستعاض عنه بالنص التالي – لا يترتب على عدم إيداع المصنف إخلال بحقوق المؤلف المقررة في هذا القانون ". وحيث نجد ان المادة (13) المذكورة الواردة بالقانون المعدل رقم (14) لسنة 1998 يعمل بها من تاريخ نشر القانون المعدل في الجريدة الرسمية، فهذا يعني ان نص هذه المادة لا يطبق على الحالات والقضايا التي وقعت قبل سريان القانون المعدل المذكور بل تبقى المادة (45) من القانون رقم (22) لسنة 1992 هي المطبقة قانونا على وقائع هذه الدعوى[227].

اما القانون اللبناني فقد اقر صراحة في مادته الخامسة من قانون حماية الملكية الفكرية على عدم إلزامية شرط الشكلية :"إن الشخص الذي يبتكر عملاً أدبياً أو فنياً له، بمجرد ابتكاره حق الملكية المطلقة على هذا العمل ودونما حاجة لذكره، احتفاظه بحقوقه أو لقيامه بأية إجراءات شكلية"[228].

إن الإلزام بالإيداع الذي ورد في نصوص القانون المصري لا يجب ان يكون شرط من شروط اكتساب حقوق المؤلف الأدبية والمالية او شرط من شروط ممارستها. لذلك فان ما ورد في تنظيم ايداع الكتب في مصر، والذي أصبح يقع على عاتق المؤلف والناشر والطابع متضامنين بعد ان كان يقع على عاتق النشر وحده، والذي ارتفع عدد النسخ التي يجب إيداعها من (5) الى (10) نسخ؛ ليس المقصود به حرمان المؤلف من حقوقه الأدبية والمالية أو اعتباره شرطا من شروط اكتساب الحق، وإنما تنظيم الإيداع على هذا النحو قبل توزيع المصنف او عرضه للبيع بغرض حماية أصحاب الحق، من خلال إثبات رقم الإيداع وتاريخه على المصنف؛ بما ينشئ قرينة لمصلحة المودع تدل على أنه صاحب حق التأليف[229].

وفي السياق نفسه، القانون الفرنسي ينص على أن عملية الإيداع لا علاقة لها بحقوق المؤلف إذ ان عملية الإيداع هي عملية تكون ضمن الحفاظ على التراث، والالتزام القانوني

---

[227] بهاء الدين بارة، مبادئ قضائية مختارة في حق المؤلف، متوفر على:-http://bara sy.com/forum/showthread.php?t=627تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

[228] قانون حماية الملكية الفكرية والأدبية (لبنان)، الفصل الثالث: صاحب حق المؤلف و شروط الحماية. متوفر على : http://ar.jurispedia.org/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

[229] حسن جميعي ، مدخل إلى حق المؤلف و الحقوق المجاورة، حلقة عمل الويبو التمهيدية حول الملكية الفكرية، القاهرة 10 أكتوبر 2010، متوفر على :www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_cai_04_1.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

بالإيداع هو التزام كل ناشر أو طابع أو منتج أو مستورد؛ بإيداع كل وثيقة ينشرها أو يطبعها أو ينتجها أو يستوردها إلى أحد المؤسسات المكلفة بالإيداع القانوني والمتمثلة في المكتبة الوطنية الفرنسية،المعهد الوطني للسمعي البصري، والسينما الوطنية، ومركز الصور المتحركة، والمكتبات المأذون لها بأمر من الوزير المكلف بالثقافة. إذن يرتبط الإيداع القانوني بالوعاء او السند المادي، وليس بمفهوم المصنف. وهكذا، يمكن إيداع مصنف واحد عدة مرات على دعائم مختلفة[230] .

أما بالنسبة للمشرع الجزائري، جاء تعريف الإيداع القانوني في المادة (2) من قانون الإيداع :"الإيداع القانوني إجراء ملزم لكل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو فني يوجه للجمهور." أما الغاية من الإيداع فقد وردت في المادة (4) بالقول : "يهدف الإيداع القانوني في مفهوم هذا الأمر إلى ما يأتي:

- جمع الإنتاج الفكري والفني المذكور في المادة (2) من هذا الأمر ووقايته وحفظه؛
- إعداد البيبليوغرافيات وقوائم الوثائق وتوزيعها ؛
- السماح بالإطلاع على الوثائق موضوع الإيداع القانوني؛
- تحدد شروط تطبيق هذه المادة وكيفياته بنص قانوني"؛

أما بموجب المادة(6) نفهم أن : الإيداع يكتسي طابع الحفظ ولا يمس بحقوق ملكية المؤلف ومنتج الوثائق المودعة[231].

خلافا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، ليست هناك حاجة لإيداع الإبداع الرقمي للحصول على حق. ومع ذلك، فإن الإيداع لا غنى عنه للإثبات. وكما هو معروف فإن الإبداعات الرقمية تتكون من مجموعة كبيرة ومتنوعة: البرمجيات وقواعد البيانات، والمواقع،

---

[230] Voir : Bibliothèque Nationale de France. Dépôt légal : pourquoi déposer ? disponible sur : http://www.bnf.fr/fr/professionnels/depot_legal_definition.html consulté 24/12/2017

Voir aussi : Article L111-1 ,modifié par Loi n°2006-961 du 1 août 2006 - art. 31 JORF 3 août 2006, code de la propriété intellectuelle. op.cit. consulté 24/12/2017

[231] الأمر 96-16 المؤرخ في 2 يوليو 1996 المتعلق بالإيداع القانوني.

والتطبيقات النقالة، والفن الرقمي، وألعاب الفيديو، ...ويضاف إلى ذلك البيئة التي أنشئت فيها، التي تتحقق بالمواصفات أو كشوف أو مذكرات حقوق التأليف والنشر، وما إلى ذلك، فضلا عن عناصر وصف الإبداع أو وظائفه. (الوثائق التقنية، دليل المستخدم، ...).هذه الإبداعات هي أصول إستراتيجية بالنسبة لصاحبها أو للمنظمة من الضروري حمايتها بشكل مشروع.

في الواقع، من دون إثبات، لا توجد حماية فعالة للدفاع عن الإبداعات الخاصة. ولذلك، فإن الإيداع خطوة أساسية وقيمة لحماية هذه الأصول غير الملموسة. وتسمح تقنيات تحديد الهوية هذه باقتفاء أثر العمل، مقترنة بنظام تتبع، وهي تعطي الأمل في إدارة أفضل للحقوق المتصلة باستخدامها وإضافتها في الإيداع او في تعريف المصنفات الرقمية.

في الأخير يمكن القول بأنه وبشكل عام لم يتم إنشاء أنظمة الإيداع القانونية، لتقييد حق المؤلف والحقوق المجاورة .وتتفاوت الأنظمة الوطنية من حيث نطاق المواد الخاضعة لالتزامات الإيداع ومجمل القول،إن هناك مجموعة واسعة من الطرق الممكنة للإيداع القانوني، من حيث نطاق المواد الخاضعة للإيداع، والإجراءات المتبعة لهذا الإيداع[232]. وفي معظم الدول العربية لا تخضع المصنفات بحماية فعلية، على الرغم من صدور القوانين التي تكرس مثل هذه الحماية. ولكن تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع امر شبه مستحيل؛ والسبب في ذلك يعود إلى حداثة هذه القوانين وإلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في هذه الدول؛ وكنتيجة لذلك تحاول الدول الغربية تأمين هذه الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات عالمية. وهناك أيضا تشدد واضح في اتفاقيات التجارة

[232] Comité permanent du droit d'auteur et des droits connexes, Arguments En Faveur D'un Traite Sur Les Exceptions Et Limitations Applicables Aux Bibliotheques Et Aux Services D'archives – Document D'information De La Fiab, Du Cia, De L'eifl Et D'innovarte, Vingt-troisième session,Genève, 21 – 25 novembre, 28 et 29 novembre et 2 décembre 2011, disponible sur : http://www.wipo.int/meetings/ar/details.jsp?meeting_id=22210 .consulté 24/12/2017

الثنائية أو اتفاقيات الشراكة أو التجارة الحرة بالنسبة للأحكام المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وخاصة تلك التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي مع الدول العربية. والأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال أشد من تلك المنصوص عليها في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية (اتفاقية تريبس).

المبحث الثالث : النشر الالكتروني

لقد استخدم مصطلح النشر الالكتروني في معظم الأدبيات التي تناولت موضوع الوصول الحر للمعلومات، والملكية الفكرية وحق المؤلف، والمصنفات الرقمية، والتشريعات الالكترونية وغيرها من الأدبيات. مصطلح النشر الالكتروني ليس بجديد، فقد ارتبط بوجود الحواسيب، فهو يعتمد عليها في النشر والتخزين والاسترجاع ، وقد توسع هذا المفهوم ليعني توفير مصادر المعلومات بكل أنواعها عبر شبكة الانترنت، بشكل الكتروني وفوري، وعليه يمكن تعريف النشر الالكتروني على انه استخدام الحاسوب في عمليات إنتاج ومعالجة ونشر المعلومات وتقديمها للمستفيدين. فقد حظي النشر الالكتروني بالعديد من التعريفات، لكن التي تم ذكرها في هذا المبحث، هي فقط على سبيل المثال وليس الحصر.

المطلب الأول مفهوم النشر الالكتروني:

يمكن تفسير النشر الإلكتروني على المدى القصير بعدة طرق مختلفة، لكن التفسير البسيط هو أن أجهزة الكمبيوتر وما يتصل بها ؛ تستخدم للتوفير والراحة بدلا من الوسائل التقليدية كالورقية مثلا . وفي التفسير الأكثر تطورا، تستعمل في عملية النشر القدرات الكاملة للوسائط الإلكترونية، بما في ذلك الحركة،الصوت، والميزات التفاعلية، ويتم استغلالها في إنشاء أشكال النشر الجديدة[233].

[233] Fw Lancaster, Electronic Publishing, disponible sur : https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/7612/librarytrendsv37i3f_opt.pdf?sequence=1 . consulté 25/12/2017

النشر الإلكتروني هو مصطلح يمكن الخلط بينه وبين النشر المكتبي (desktop publishing)، هذا الأخير هو مصطلح تقني يستعمل لإنشاء وتصميم المواد في مساحة عمل رقمية. والنشر الإلكتروني هو ببساطة التخصص الجديد في عالم النشر، حيث يتم نشر الأدب، وليس في شكل مطبوع مع صفحات مادية، ولكن في شكل رقمي حيث يجب الوصول إليها بطرق محددة .وقد جلب عالم النشر الإلكتروني السريع بسرعة نماذج الدفع الخاصة به، وأسواق المستهلكين والأدوار المهنية الجديدة، ولكن الجدل الكبير هو ما إذا كان النشر الإلكتروني سوف يلغي النشر المطبوع تماما، أو ما إذا كان الاثنان سيواصلان الطريق معا.[234]

النشر الالكتروني أيضا حسب ما ورد في قاموس (ODLIS)* هو عبارة عن عملية لتزويد المعلومات بالصيغة الإلكترونية، وإتاحتها للمستفيدين والمشتركين عن طريق شبكة الإنترنت أو عن طريق خدمة الخط المباشر، ويندرج تحت النشر الإلكتروني كل من : الكتب الإلكترونية، الدوريات الإلكترونية، النشرات الإخبارية وقواعد البيانات الإلكترونية؛ تستخدم أيضا بشكل مترادف مع النشر المكتبي[235].

النشر الالكتروني يتمثل في" استخدام الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التوزيع للمعلومات على المستفيدين، وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية فيما عدا أن المادة أو المعلومات المنشورة، لا يتم طباعتها على الورق بغرض توزيعها، وإنما توزع على وسائط ممغنطة، كالأقراص المرنة والأقراص المليزرة أو من خلال شبكة الإنترنت"[236].

---

[234] Electronic Publishing,disponible sur : https://www.techopedia.com/definition/1265/electronic-publishing consulté le 25/12/2017

* Online ***Dictionary*** for Library and Information Science
قاموس المكتبات وعلم المعلومات المتاح على الخط المباشر

[235] Joan M. Reitz ***ODLIS***. Online ***Dictionary*** for Library and Information Science. by Joan M. Reitz, disponible sur : www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_A.aspx ou sur: vlado.fmf.uni-lj.si/pub/networks/data/dic/odlis/odlis.pdf .consulté le 25/12/2017

[236] عارف رشاد، تكنولوجيا النشر الإلكتروني .**عالم الكمبيوتر**،أكتوبر 1997، 58 ، عن: محمد سالم غنيم، وأمل وجيه حمدي، .النشر الإلكتروني في عشر سنوات : 1990-1999، دراسة ببليومترية ،**دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات** -. مج 7، ع 2 ماي 2002، ص.5 متوفر على :

faculty.ksu.edu.sa/.../النشر%20الإلكتروني%20في%20عشر%20 . تم الاطلاع عليه 2017/12/25

إن أدبيات النشر الالكتروني ترجع بدايته إلى عقد الستينات، فقد نشرت لأول مرة الكشافات والمستخلصات المطبوعة بواسطة الحاسب الآلي. وقد تطلب ذلك استخدام قاعدة بيانات استعملت فيها الوسائط الممغنطة، كما شهد هذا العقد بدايات توزيع النصوص في شكل الكتروني، وهي الطبعة الموازية للشكل المطبوع ورقيا[237]. وتوالت التطورات في عقد السبعينات، والثمانينات، والتسعينات بفضل جهود العلماء والباحثين في هذا المجال، وخاصة بعد انتشار الوصول الحر للمعلومات في العالم. تعددت التعريفات المتعلقة حيث يتبارى الباحثون والمؤسسات وأيضاً المبادرات والمشروعات، على وضع تعريف محدد للنشر الالكتروني.

لذا يمكننا أن نخلص إلى أن بواسطة النشر الالكتروني يمكننا الوصول إلى المزيد والمزيد من الوثائق التي تقرأ حصرا بواسطة الحاسوب (الجمع بين النص والصورة والصوت والفيديو).قد تكون هذه الوثائق مجانية أو قابلة للشراء، وتأتي في شكلين: النشر دون اتصال والنشر عبر الإنترنت:

أ- النشر الالكتروني بدون خط غير المتصل بالإنترنت، هو وثيقة إلكترونية قابلة للتحديد مخزنة بواسطة آلة في شكل ناقل معلومات إلكتروني، مثل أقراص المضغوطة أو المدمجة مثلا، أو بواسطة شرائط مغناطيسية؛

ب- أما النشر عبر الإنترنت (على الخط)، فهو كل وثيقة إلكترونية مخزنة بواسطة آلة على وسيلة معلومات إلكترونية ويمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.على سبيل المثال: مجلة إلكترونية، صفحة على شبكة الإنترنت العالمية، أو قاعدة بيانات على الانترنت. كما يمكن أن يكون النشر عبر الانترانت(Intranet)،باستخدام خادم ويب محلي خادم بروتوكول نقل الملفات أو عن طريق مشاركة مورد موجود على وسيط تخزين.أو النشر على شبكة الإنترنت باستخدام الخدمات وخوادم الويب لنشر او تحميل المنتجات الالكترونية مثلا.

مع النشر الالكتروني، يتم تغيير معالم تحرير المقال مثلا: حيث يمكن دمج الصور ومقاطع الفيديو والأصوات والنصوص التشعبية. فلم تعد المجلة هي الوحدة الوثائقية المنطقية بل أصبح المقال هو الذي يعول عليه في العالم الالكتروني. يبدو أن النشر الإلكتروني

[237] Fw Lancaster, Electronic Publishing.op.cit.

يساعد على تغيير ممارسة القراءة والاطلاع. كذلك هناك أيضا التحولات الملحوظة في القراءة، والتي لا يمكن تجاهلها في التحرير أو الكتابة.

ما لا يمكن تجاهله أيضا هو ما كان موقف الاتفاقيات الدولية من النشر الإلكتروني للمصنفات، فهناك العديد من الصعوبات التي تعترض حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وإن كثرة الانتهاكات والتعدي على حق المؤلف، مثلت تحديا حاولت الدول مواجهته بإصدار أو تحديث قوانينها لتتلاءم مع النشر في البيئة الرقمية.

المطلب الثاني :موقف الاتفاقيات الدولية من النشر الإلكتروني للمصنفات

استخدام الإنترنت خلق مشكلات قانونية متعددة، ولعل من أبرزها ما له علاقة بكيفية حماية المصنفات الأدبية والفنية المتاحة عبر الشبكة. لذا كان من الواجب التأطير القانوني ضمن اتفاقيات دولية تعنى بالجوانب القانونية للنشر الإلكتروني: أي تلك التي تتعلق بتحديد المعلومات وضبطها واستخدامها في البيئة الرقمية، من أجل الحفاظ على حقوق أصحابها المالية والمعنوية. وبذلت الجهود الدولية لمواكبة تطور تكنولوجيا المعلومات، فقد أسفرت هذه الجهود في نهاية الأمر عن إصدار اتفاقية خاصة تطبيقا لحكم المادة (20) من اتفاقية برن وهي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف 1996، كما أبرمت اتفاقية أخرى تتوافق معها هي معاهدة الويبو بشأن فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية 1996.ويطلق على هاتين الاتفاقيتين اتفاقيتا الانترنت لأنهما توفران الحماية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عبر شبكة الانترنت.[238]

[238] حسام الدين الصغير، قضايا عالمية جديدة في مجال الملكية الفكرية، الاجتماع المشترك بين الويبو وجامعة الدول العربية حول الملكية الفكرية لممثلي الصحافة والإعلام، تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع جامعة الدول العربية،القاهرة، 23 و24 ماي 2005، متوفر على:www.wipo.int/edocs/...las.../wipo_las_ip_journ_cai_05_2.doc . تم الاطلاع عليه .2017/12/25

وبالتالي يمكن القول بإن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية تبنت مفهوم النشر الإلكتروني، من ذلك اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية 1886، حيث يكمن ذلك في أحكامها لا سيماّ نص المادة (9) فقد عرفت النسخ في الفقرة (1) من هذه الاتفاقية، بأنه: "يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استئثاري في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأي طريقة وبأي شكل كان. كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن: "كلً تسجيل صوتي أو بصري يعتبر نقلا في مفهوم هذه المادة."

والجدير بالذكر أن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف 1996، قد حرصت في المادة (4) منها على تأكيد أن برامج الحاسوب الآلي، تعتبر من قبيل المصنفات الأدبية في مفهوم المادة (2) من اتفاقية برن فنصت على أنه : " تتمتع برامج الحاسوب بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية في مفهوم المادة (2) من اتفاقية برن. وتطبق تلك الحماية على برامج الحاسوب أيا كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها ". كما أكدت الاتفاقية في المادة (8) منها حماية المصنفات الرقمية التي تنشر عبر شبكة الانترنت، حيث نصت على أنه : " يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بالحق الاستئثارى في التصريح بنقل مصنفاتهم إلى الجمهور بأي طريقة سلكية أو لاسلكية، بما في ذلك إتاحة مصنفاتهم للجمهور بحيث يكون في استطاعة أي شخص من الجمهور الإطلاع على تلك المصنفات من مكان وفي وقت يختارهما أي فرد من الجمهور بنفسه .... "

فمثل هذه الاتفاقيات مهدت الأرضية لتأطير المسائل القانونية المتصلة بمصادر المعلومات، إلا انه لم تعد وحدها كافية في نظر الكثيرين، فالتطور السريع للمصادر الالكترونية للمعلومات، وتميزها بسرعة وسهولة نسخها مقارنة بالأشكال التقليدية، تعد من الأمور الإيجابية، وهي في الوقت نفسه تعد سلبية إذا ما أسيئ استخدامها ، ولذا كان من الواجب التفكير في وضع حدود وقيود على استعمال المصنفات الرقمية، وشروطا لاستخدامها تتمثل فيما اصطلح على تسميته بالتراخيص، وهي وثيقة مكتوبة بين طرفين تمثل بنودها حق الاستخدام بموجب اتفاقيات الترخيص، بدلا من المبيعات المباشرة، فهي وسيلة مقبولة وسائدة للناشرين لتوفير منتجاتهم للمكتبات .وعلى الرغم من أن الترخيص أثبت أنه وسيلة ملائمة للحصول على الدوريات، على سبيل المثال، يمكن لشروط الترخيص أن

توسع أو تقيد استخدامات العمل الذي كان مسموحا به بموجب قانون حقوق المؤلف وهي إحدى الطرق التي تنظم النشر الالكتروني .

المطلب الثالث:التراخيص والنشر الالكتروني

إن اتفاقيات الترخيص تبرم بين أطراف عملية النشر (المؤلف، الناشر، المستفيد) ، من خلال اتفاقيات الترخيص تحدد شروط استخدام المصنفات الرقمية، وتلتزم بمقتضاها كل أطراف العملية بما ما ورد في بنود عقد الترخيص* . وحتى نتمكن من حفظ الحقوق لكل أطراف عملية النشر الالكتروني(الناشر والمؤلف والمستفيد) ؛ يجب استيعاب الخصائص القانونية المشتركة لاتفاقيات الترخيص [239] ، والمتمثلة في العناصر التالية:

1-العناصر التعريفية :

أي يجب تحديد جميع العناصر التي تحدد هوية كل من الجهة مانحة الترخيص ومن يسعى لطلب الترخيص والمنتج المراد ترخيصه، فهذا عنصر أساسي في أي عقد.

2-حدود الاستخدام:

يركز هذا العنصر على ثلاثة أمور هي: طبيعة ومجال الاستخدام.والحدود المسموح بها، وطبيعة المستفيدين من الترخيص. فهدف المنتجين هو ضبط استخدام منتجاتهم لضمان عدم التعدي على حقوقهم، كما ينبغي مراجعة شروط المؤسسات للتأكد من عدم المغالاة في تجاوز معايير حقوق الملكية الفكرية. إضافة لذلك فإنه يجب أن تتوفر المرونة في الاستخدام بما لا يمس بمصلحة صاحب الحق خاصة للأغراض التربوية والتعليمية. أما المستفيدون فيجب تحديدهم مثلا كالمكتبات الجامعية،من قبل الجهة طالبة الترخيص على سبيل تحديد الفئة المستفيدة من أساتذة، وطلبة، وموظفين، وحتى زوار المكتبة إن لزم الأمر.

---

* لقد خصصنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة القيود والاستثناءات في قانون حق المؤلف: مبحثا خاصا للتراخيص.

[239] محمد سعيد (عبد الله الشياب)، النظام القانوني للنشر الالكتروني، 2015دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد42العدد2، 2015، ص.ص.641-642، متوفر على:
consulté le 25/12/2017 https://journals.ju.edu.jo/DirasatLaw/article/viewFile/6010/4696

3- **العنصر الزمني** :

ويتمثل في التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية سارية المفعول، والوقت الذي ينتهي فيه سريان مفعولها، فينشأ على ذلك معرفة المدة الزمنية التي ينبغي أن تجدد فيها اتفاقية الترخيص، ومن تم الاستمرار فيها أو إيقافها قبل الدخول بشكل إلزامي في فترة عقدية أخرى.

4- **المواصفات الفنية:**

ينبغي الإلمام بالمواصفات الفنية للبرامج ونظام الحاسوب ونظام الشبكات، بحيث يكون على دراية بالطاقة التي لها كفاءة عالية على التشغيل : سرعة التشغيل مثل سرعة المعالجة، سرعة الذاكرة، والمساحة التي سوف تشغلها على شبكة الانترنت... وغيرها من الأمور التقنية.

5- **الالتزامات والمسؤوليات القانونية** :

هذه الالتزامات القانونية تتمثل في مجموعة البنود والنصوص القانونية التي يرجع إليها الطرفان، وفيها تحدد مسؤوليات كل طرف وحدوده. كما أن الجانب الجزائي في الاتفاق مهم ففي حالة الإخلال بالشروط الواردة بالاتفاقية، يمكن تطبيقه.

6- **الجوانب المالية:**

تحدد فيها قيمة الخدمة المقدمة، والطريقة التي يتم بها الدفع، فذلك يساعد على تجنب مشكلات الوقت الناتجة عن عدم توحيد أسلوب الشروط والأساليب.

7- **الدعم الفني** :

إن توفير الدعم الفني من الأمور الأساسية لضمان الاستخدام الأمثل لقواعد المعلومات طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة. لذا على الطرف المتفاوض (الجامعة أو المكتبة)، عليها أن تتأكد من سمعة المنتج المتمثلة في الكفاءة في معالجة المشكلات الفنية، كصعوبة الولوج والإتاحة والتوقف المفاجئ للخدمة، بالإضافة إلى المساعدة في تحقيق الاستفادة من محتويات القاعدة. وكذا الوقت الكافي المحدد من قبل المنتج لتقديم خدمة الدعم الفني المساعد. وإلا لن ياتي ترخيص النشر الالكتروني بالنتائج المأمولة، ويفتح الباب أمام العراقيل والصعوبات.

المطلب الرابع : مزايا وعيوب النشر الإلكتروني للمصنفات

النشر الإلكتروني أصبح كالنار في الهشيم، ولا يمكن الرجوع إلى الوراء فالنشر الرقمي أصبح حتمية لابد من التعامل معها، فالكل يبحث في الانترنت عن طرق إضافية للوصول إلى المعلومات، والنشر الالكتروني يوفر الاطلاع على الملفات على الانترنت، وتحميلها على الأقراص المدمجة أو للقراءة الإلكترونية، أو حتى عبر البريد الالكتروني مباشرة إلى جهاز الكمبيوتر الخاص. الجدول التالي يبين لنا أهم الفروقات بين النشر الالكتروني والنشر التقليدي:

النشر التقليدي	النشر الإلكتروني
المعلومات خلاله تنمو وتتطور ببطء قد تستغرق شهورًا وربما سنوات.	إمكانية الإنتاج السريع والعالي لكم هائل من الوثائق الإلكترونية.
صعوبة التعديل والتحديث في محتوى المصادر المنتجة من خلاله وخاصة بعد نشرها.	إمكانية التعديل والتحديث وإعادة استخدام وتوظيف البيانات في المواد والمصادر حتى بعد نشرها إلكترونيًا.
بنية المصادر التقليدية ممتدة ومتصلة وتنظيم المحتوى متكامل إلى حد كبير.	البيانات تكون غير متسلسلة أحيانًا وغير منظمة وتستخدم معايير وصف ما وراء البيانات الميتاداتا metadata على نطاق أوسع استنادًا إلى السياق.
يتصف المحتوى بالمحدودية لأنه منتقى وأكثر مصداقية وثقة وأكاديمية؛ لأنه جاء نتيجة لتقييم وغربلة قبل نشره وإتاحته.	نتيجة لغزارة المحتوى وتنوعه بلا قيود ولا رقابة؛ فإنه لا يقتصر على الأوعية ذات الطابع الأكاديمي وتعتمد مصداقيته على الاستخدام.
نقاط الوصول إلى المعلومات محدودة تعتمد على إدارة مركزية للمحتوى والمجموعات.	نقاط الوصول إلى المعلومات غير محدودة افتراضيًا وتضاف إلى إدارة مجموعات موزعة يتم التحكم فيها بشكل لا مركزي وَفْقًا لكل مستفيد.
يمكن التحكم مباشرة في التنظيم المادي والمنطقي للمجموعات مع وجود علاقة بينها.	يمكن الفصل بين الجانب المادي والمحتوى، و هو ما يسمح ببناء مجموعات رقمية هائلة وفي وقت قياسي.
عادة ما يكون الوصول إلى محتوى المصادر التقليدية والاستفادة منها بطيئًا نسبيًا.	الوصول إلى المعلومات سريع وفوري ولكن الاستخدام الفعال لها يواجه صعوبات نتيجة غزارتها.

يتضمن أوعية معلومات نصية ومطبوعة ومنفردات ومصادر تقليدية، ويتم تعريف المواد المتاحة بشكل غير مباشر عن طريق الببليوجرافيات والفهارس.	تتكون الأوعية الرقمية من الوسائط المتعددة وذات الأحجام المتنوعة والمصادر الإلكترونية المشتتة في الغالب وغير المعرفة بشكل سهل ولكن يتم الوصول إليها باستخدام البوابات أو محركات البحث.
صعوبة تعرض المعلومات المنشورة للعبث وسوء الاستخدام والإتلاف والاستغلال.	قد تتعرض المعلومات المنشورة للعبث وسوء الاستخدام والاستغلال.
صعوبة تداول المواد والمصادر التقليدية ونقلها؛ حيث يتطلب ذلك إجراءات متعددة ومكلفة في الشحن والتوزيع مع وجود حواجز وعقبات في التنفيذ.	إمكانية التوزيع السريع للوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان وخلال وقت قياسي وبدون قيود أو حواجز.
هناك قيود وإجراءات صارمة من قبل الحكومات أو الأنظمة السياسية أو السلطات الدينية على نشر المعلومات وتداولها عبر المواد التقليدية.	يتغلب على القيود والإجراءات الصارمة لعدم وجود رقابة عليه.
إمكانية فرض تشريعات وقوانين الحماية الفكرية والإبداعية وتطبيقها بيسر.	صعوبة تحديد وتطبيق الحقوق الفكرية وتطبيق القوانين الإيداعية.

الجدول رقم2 الفروقات بين النشر التقليدي والنشر الالكتروني[240]

وبالتالي هناك العديد من المزايا للنشر الإلكتروني سنتعرض للقليل منها:

- فمن وجهة نظر مالية، فالنشر الالكتروني غالبا ما يكون خيارا رائعا .لأن هناك نفقات أقل للناشر، تكاليف الطباعة والتوزيع،
- الوقت الفعلي الذي يستغرقه الكتاب لنشر المصنف، أسرع بكثير مما هو عليه في النشر التقليدي .حيث قد تستغرق الطريقة "التقليدية" ما يصل إلى سنوات، لكن بفضل النشر الإلكتروني يمكن أن تستغرق العملية أسابيع إلى بضعة أشهر فقط بعد القبول؛
- التخزين في حد ذاته هو ميزة كبيرة لهذا الشكل من النشر: مساحة غير محدودة على الانترنت يجعل من السهل على الجميع للحفاظ على الملفات .بالإضافة إلى ذلك، نظرا لأن معظم المنشورات الإلكترونية يتم إرسالها عبر ملفات (PDF)، أو مستندات معالجة النصوص المتوافقة، وبالتالي فهي سهلة الولوج ويمكن إدخال التغييرات عليها. وغالبا ما يكون الناشرون التقليديون غير راغبين في إجراء تغييرات على المخطوطة لأنها تنطوي على الكثير من العمل الإضافي.

[240] المصدر: أحمد يوسف حافظ ابراهيم، النشر الاكتروني: مشروعات المكتبات الرقمية العربية، والدور العربي في حفظ التراث الثقافي، القاهرة: دار نهضة مصر، 2013، ص.72.

- الناشرون الورقيون يحصلون عادة على أكبر قدر ممكن من الحقوق، لكن الناشر الإلكتروني عادة لا يحتفظ بأي منها. وهذا يعني أن المؤلف يحافظ على حقوقه وعمله، بل لديه خيار نقله إلى ناشر ورقي في وقت لاحق.
- يعد النشر الالكتروني وسيلة جيدة لمؤلف جديد لبناء منصة، أو معرفة تفاعل الجمهور مع مصنفه قبل أن يقرر الذهاب إلى النشر الورقي.
- يمكن إرسال الوثائق الإلكترونية المنشورة في جميع أنحاء العالم في غضون ثوان معدودة .هذه ميزة كبيرة لكل من المؤلف والقارئ الذي لا يحب الانتظار.

بالإضافة إلى مزايا النشر الالكتروني، هناك أيضا عيوب:

- هناك مسؤولية كبيرة تلقى على عاتق الناشر أو الكاتب لتسويق عمله . مع النشر الورقي يمكن للناس زيارة المكتبات وحتى رؤية كتاب من خلال نافذة واجهة محلات بيع الكتب؛ مما يسهل عملية الشراء لكن الكتاب الالكتروني متاح فقط في البيئة الرقمية.
- صحيح أن النفقات العامة تكون أقل للناشر، ولكن هذا لا يعني أن تكلفة الكتاب نفسه أقل .قد لا يبدو الكتاب الإلكتروني المكلف دائما جذابا للمشترين المحتملين.
- وقد يجادل البعض بأن جودة الكتاب المكتوب بالكتاب الإلكتروني لا تقارن بجودة الكتاب الورقي .
- مبيعات الكتب الإلكترونية ليست كبيرة كما هي بالنسبة للكتب الورقية .في صناعة الكتاب الإلكتروني، يعتبر الكاتب ناجحا إذا بلغت مبيعاته أي الكتاب الإلكتروني 500 نسخة.
- قد تستعرض المنشورات الإلكترونية الكتب الإلكترونية، إلا أن بعض النقاد في الصحف والمجلات يميلون إلى التمسك بالنسخ الورقية.
- يمكن أن يترتب على نشر المصنف على الشبكة، بدون إذن صاحبه أن يواجه المؤلف صعوبات بالغة لحماية حقه. إن المؤلف يواجه عدة صعوبات، إذا ما نشر مصنفه بدون ترخيص منه على الأنترنت ، كما يتعذر عليه أن يمنع استمرار إتاحته للجمهور عبر الشبكة. بالإضافة إلى صعوبات وعقبات اللجوء إلى التقاضي نظرا لتعدد القوانين الوطنية، واختلافها وتنازع الاختصاص فيما بينها.ولعل خير مثال يوضح ذلك ما حدث في أعقاب وفاة الرئيس الفرنسي ميتران سنة 1996 . فبعد أيام

من وفاته نشر طبيبه الخاص(Claude Gubler) مذكرات أسماها " le grand secret" وقد تناولت المذكرات أسرارا عن الحالة الصحية للرئيس، وبموجب حكم أصدرته المحكمة الابتدائية في 23 أكتوبر 1996؛ أدانت فيه الطبيب والناشر بغرامة مالية قدرها (100000) فرنك فرنسي كتعويض عن الأضرار، التي لحقت بالسيدة ميتران،فضلا عن (000 80)فرنك فرنسي لكل من المتقدمين الآخرين، والحظر على نشر الكتاب. وتنفيذا لهذا الأمر، تم سحب المذكرات من السوق بعد يومين من صدورها[241]. ولكن ما حدث بعد ذلك يوضح أن المصنفات التي تنشر عبر الانترنت بدون إذن صاحبها يصعب السيطرة عليها ومنع تداولها. فقد تم تحويل النسخة الورقية إلى مصنف رقمي أخذ شكل ملف الكتروني، ووضع على موقع للإنترنت من جهاز خادم (serveur) في فرنسا . ولكن بعد مدة قصيرة أزيل الملف الذي يحتوى المذكرات من الموقع؛ خشية تعرض الشخص الذي وضعه على الموقع للبطش والتنكيل من عائلة ميتران، فلم تعد المذكرات متاحة بالموقع . ولكن سرعان ما ظهرت المذكرات في مواقع أخرى على الشبكة، إذ نسخها بعض مستعملي الشبكة الكترونيا أثناء الفترة القصيرة التي أتيحت فيها على الشبكة، حيث تم بثها من مواقع أخرى خارج فرنسا موجودة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا .

ولعل هذا المثال يوضح بعض من المشكلات القانونية التي تتعلق بكيفية حماية حق المؤلف عبر الانترنت ، إذ تطرح عددا من التساؤلات :

- كيف يمكن لعائلة (ميتران) أن تمنع نشر المذكرات تنفيذا للأمر القضائي الفرنسي* من الناحية العملية بعد أن تمكنت مواقع خارج فرنسا من بثها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ؟

---

[241] Sophie Coignard, Docteur Gubler Le Menteur Malgré Lui, le point, Publié Le 14/06/1997 A 14:06 | Modifié Le 26/01/2007 A 14:01 .disponible sur http://www.lepoint.fr/actualites-societe/2007-01-26/docteur-gubler-le-menteur-malgre-lui/920/0/98640# consulté le 26/12/2017.

*أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فرنسا لحظرها في عام 1996 نشر كتاب الدكتور كلود جوبلر (le grand secret)، وكشفه لمرض السرطان خلال اثنين من العهدتين السباعيتين لفرانسوا ميتران. لتفاصيل أكثر عن القضية يمكن مراجعة الحكم النهائي. انظر:

Cour européenne des droits de l'homme european court of human rights deuxième section affaire éditions plon c. France (requête no 58148/00) arrêt strasbourg 18 mai 2004 définitif 18/08/2004, disponible sur : hudoc.echr.coe.int/app/conversion/pdf/?library=ECHR&id=001-66318 .consulté le 26/12/2017

- وهل الأمر الصادر من القضاء الفرنسي يمكن تطبيقه في دولة أخرى أجنبية ؟
- هل ستقاضي عائلة ميتران أصحاب هذه المواقع المتفرقة والمنتشرة عبر كل بلدان العالم ؟ وهل ستقاضي معهم مقدمي خدمات الانترنت ؟.
- ما هي المحاكم المختصة بالنظر لمثل هذه المنازعات ؟
- وما هو القانون الواجب التطبيق ؟ [242]

إن المشكلة الحقيقية تتمثل في أن البيئة الرقمية، تبقى القوانين الوطنية عاجزة، فهي قوانين ذات صبغة إقليمية لا يتجاوز سلطانها الحدود الجغرافية للدولة المعنية؛ عن تسيير أو تجريم ما يحدث من أفعال الاعتداء على المصنفات عبر شبكة الإنترنت، لأن هذه الأفعال لا تعرف حدودا إقليمية، إذ تتجاوز آثارها الحدود الجغرافية للدول. وبالتالي يجب محاربة التحايل على التدابير التكنولوجية بكل الوسائل المتاحة من تشفير وتوقيع الكتروني، وغيرها من الأمور التقنية في هذا المجال [*]؛ للحفاظ على مصالح أصحاب الحقوق المادية منها والمعنوية.

المطلب الخامس: الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية والنشر الالكتروني

تمثل إحدى الصعوبات القانونية الرئيسية التي تثيرها حماية المصنفات في العداء، المحتمل بين تدابير مكافحة التقليد والقرصنة في المصنفات، وتلك التي يمكن أن تمنع المستخدمين من الانتفاع بالاستثناءات الممنوحة من قبل قوانين حقوق المؤلفين، من خلال نسخ المصنف لأغراض خاصة. وعادة ما تتميز التدابير التكنولوجية التي تتحكم في الوصول إلى المصنفات، عن تلك التي تهدف إلى التحكم في استخدام المصنفات حيث أن التدابير التكنولوجية التي تتحكم في الوصول إلى المصنفات، تمنع الشخص غير المصرح له من الوصول إلى عمل محمي بموجب قانون المؤلف. ويمكن تنفيذ هذه التدابير بطرق مختلفة: إجراءات تحديد (استخدام تسجيل الدخول وكلمات السر)، واستخدام وسائل التشفير، وغيرها من تدابير الحماية التكنولوجية. إذن يمكن القول بأن تهدف التدابير التكنولوجية التي

---

[242] حسام الدين عبد الغني الصغير، الإنترنت والملكية الفكرية، متوفر على
: shiac.com/files/.../New%20issues%20and%20IPR.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/26

[*] في الفصل الثالث من هذه الدراسة تم التطرق لأهم التدابير التكنولوجية المتاحة للحفاظ على الوثائق في البيئة الرقمية.

تتحكم في استخدام المصنفات إلى منع أي نسخ غير مشروع من المصنفات (انتهاك حق الاستنساخ) ولكن أيضا انتهاك الحقوق الحصرية الأخرى لصاحب حق المؤلف (حق التوزيع وحق الاتصال بالجمهور).

فقد تم مناقشة موضوع الرقمنة في الكتاب الأخضر للاتحاد الأوروبي: "الرقمنة تسمح بتحديد الوشم والحماية والإدارة التلقائية للأعمال، وما دامت هذه النظم قد أدخلت، يبدو من الضروري وضع هذه النظم، وتوفير قبولها على الصعيد الدولي، إذا أريد تفادي إقامة مجتمع المعلومات على حساب أصحاب الحقوق "[243]. ونوقشت الفكرة نفسها أيضا على نطاق واسع في التقرير الأمريكي للفريق العامل المعني بحقوق الملكية الفكرية[244]، حيث خصصت تطورات هامة للضوابط التقنية، ثم أدرجت في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية لعام 1998.

وهكذا، فإن هذه النظم التقنية لتحديد الهوية والرصد موجودة منذ عدة سنوات. على وجه الخصوص، يتم منح التسجيلات الصوتية اليوم رمز تعريف (Le Code ISRC)[245]، حيث أن المنشورات الأدبية كالكتب مثلا لها رقم (تدمك) أو (ISBN) وبالإضافة إلى ذلك،

---

[243] " La numérisation permet l'identification, le tatouage, la protection et la gestion automatique des œuvres et prestations pour autant qu'on introduise de tels systèmes. Il paraît nécessaire de mettre ces systèmes en place et prévoir leur acceptation au niveau international si l'on veut éviter que la Société de l'Information ne se fasse au détriment des ayants droits
Commission européenne, Le Livre vert sur " le droit d'auteur et les droits voisins dans la société de l'information " juillet 1995. Disponible sur : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:51995DC0382 consulté le 13/12/2017

244 Chapter :II. Technology :A. Controlling Access to Protected Works ;1. Controlling Access at the Server Level ;2. Controlling Access at the File Level ;B. Controlling Use of the Work
C. Authenticating the Work ;D. Managing Rights in the Work ;E. Development of Standards

Bruce A. Lehman, Intellectual Property and the National Information Infrastructure,A Preliminary Draft of the Report of the Working Group on Intellectual Property Rights, disponible sur : http://cool.conservation-us.org/bytopic/intprop/ipwg/

[245] ISRC (International Standard Recording Code) is the globally recognized standard numbering system for audio and music video recordings. It comprises a 12-digit alphanumeric code and functions as a universal identification number for each sound recording)
http://www.isrc.net/general-faq.html?keyword=%2Bisrc&matchtype=b&position=1t1&gclid= consulté le 13/12/2017

"هو نظام الترقيم القياسي المعترف به عالميا للتسجيلات الصوتية والموسيقية .وهو يتألف من رمز أبجدي رقمي مكون من 12 رقما ووظائف كرقم تعريف عالمي لكل تسجيل صوتي"

توجد بعض عمليات وضع العلامات المائية[246] .كما أن في بعض البلدان، تصنيع الأجهزة أو الأنظمة القادرة على تفكيك الحماية التكنولوجية محظور بموجب القانون. وقد يشمل هذا الحظر أيضا احتجاز أو توزيع أجهزة أو تقنيات التحايل. وهذا ما نجده بوجه خاص في الولايات المتحدة[247] والمملكة المتحدة.[248]

إن موثوقية الهوية في البيئة الرقمية تتطلب تحديد التوحيد القياسي. وقد اعتمدت منظمة التقييس الدولية (إيزو) بالفعل معايير مثل رمز (Le Code ISRC) للتسجيلات الصوتية والسمعية والبصرية. وفيما يتعلق بالبرمجيات، تعمل وكالة حماية البرامج (APP)[249] مع المنظمة الأوروبية للدفاع عن المؤلفين والناشرين أصحاب الأعمال الرقمية، يشترك فيه أكثر من (15000) عضو. بالإضافة إلى منظمات إدارة الحقوق، تجمع بعض النظم أطرا إلكترونية لإدارة الحقوق، تتضمن قاعدة بيانات عن المصنفات المحمية بحقوق الطبع والنشر، التي يمكن النفاذ إليها في شكل رقمي عبر الإنترنت[250]. وهذا يتيح لأي شخص مهتم أن يتصل بسهولة بالأطراف التي يحق لها إصدار التراخيص اللازمة. ولكي يتم توفير هذه المعلومات، يرتبط كل عمل رقمي بمعرف فريد يمكن أن يكون رقما أو رمزا. ويمكن للنظم الأكثر تطورا أن تمكن الإدارة عبر الإنترنت من الحقوق المناظرة، وأن تسمح بالتوزيع عبر الإنترنت، وذلك حسب نوع الموضوع الذي تم النظر فيه. هناك العديد من الأمثلة على المنظمات التي تدير أو تهدف إلى إدارة الحقوق، ومعلومات إدارة الحقوق للمصنفات. اثنين من المنظمات الخاصة المعروفة هي (InterDeposit Digital Number)[251] و(SESAM)[252].

---

[246] انظر الفصل الثالث من الدراسة القيود والاستثناءات: المبحث الثالث إدارة الحقوق الرقمية، المطلب الثاني : أنواع الحماية التكنولوجية. العلامة المائية.

[247] Section 1201 (2), du Digital Millennium Copyright Act de 1998 disponible sur : https://www.copyright.gov/legislation/dmca.pdf consulté le 15/12/2017

[248] Section 296ZB (1) des Copyright and Related Rights Regulations de 2003 disponible sur : www.legislation.gov.uk/uksi/2003/2498/made consulté le 15/12/2017

[249] Agence pour la protection des programmes, disponible sur : https://www.app.asso.fr/proteger/protection-oeuvres-numeriques.html consulté le 16/12/2017

[250] Séverine Dusollier, Les systèmes de gestion électronique du droit d'auteur et des droits voisins, Auteurs et Médias, 1998, disponible sur : https://directory.unamur.be/research/publications/415a1d84-618d-4f49-8ffe-a3bc2c61954b/overview consulté le 20/12/2017

[251] يجمع الاتحاد الدولي للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات، الذي أنشئ في جنيف في عام 1994، المنظمات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية. وقد وضعت(InterDeposit) نظاما دوليا لإثبات الهوية ، الذي يمنح أصحاب

بالإضافة إلى ذلك، فإن المستخدم الذي يتعاقد عبر الشبكات الرقمية يعني قبوله لميثاق (InterDeposit)، الذي ينص على تسوية المنازعات عن طريق التحكيم الدولي. وقد توصل مركز الويبو للتحكيم وشركة (InterDeposit) إلى اتفاق يمنح بموجبه مركز الويبو سلطة البت في أي نزاعات تنشأ عن عقود مبرمة عن بعد. وتنص الشروط العامة (المادة 1 إلى 2) على أن الشبكة الدولية لتنمية الاتصالات جزء من معلومات إدارة الحقوق، المشار إليها في المادة (12) من مركز التجارة العالمي، التي تنص على فرض جزاءات على الأشخاص الذين يقومون بقمع أو تغيير أنظمة تحديد الهوية وحق المؤلف. وفي بعض الأحيان تكون هذه الأجهزة إلزامية من قبل الدول. ففي الولايات المتحدة مثلا، يطلب قانون (l'Audio Home Recording Act)لعام 1992 من مصنعي أجهزة التسجيل الصوتي الرقمي وأجهزة الواجهات السمعية دمج نظام (SCMS)[253].

الحقوق الحماية والحق في المطالبة بأي نوع من الإبداع الرقمي (الموسيقى والصوت والصور والنصوص ، والبرمجيات، وقواعد البيانات) في أي شكل كان. ويوفر هذا النظام إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بصاحب الحقوق وظروف التشغيل. ويتوافق هذا النظام مع المعايير الأخرى ويسمح بالإدارة المباشرة أو من خلال أطراف ثالثة (ناشرون أو وكلاء أدبيون أو شركات التحصيل أو التوزيع) . 1996 – إطلاق نظام كان سنة 1996، تم إجراء أكثر من (107000) مرجعية (référencements) وأكثر من (7900) شركة تابعة ل (14) جنسية مختلفة.حتى الآن. ديسمبر 2017. انظر:

https://www.iddn.org/fr/accueil.htm تم الاطلاع عليه 2017/12/21

252 Société du droit d’auteur dans l’univers multimédia

هي المحاور لمنتجي وموردي محتويات الوسائط المتعددة التي ترغب في إتاحتها للجمهور، من خلال الدعم عبر الشبكة الرقمية، برنامج الوسائط المتعددة أو إعادة إنتاج الأعمال من المراجع التي تمثلها. من خلال اتحاد جمعيات حقوق النشر المختلفة، يسمح SESAM للمؤلفين بالاستفادة من استغلال أعمالهم والمنتجين لاستخدامها بقيمتها العادلة، في جميع مجالات الوسائط المتعددة. انظر: https://sdrmsesam.wordpress.com/sesam / تم الاطلاع عليه في 2018/01/10.

[253] جمعية الدراسات السينمائية والإعلامية هي المنظمة العلمية الرائدة في الولايات المتحدة المكرسة لتعزيز الفهم الواسع للفيلم، والتلفزيون ، ووسائل الإعلام ذات الصلة من خلال البحث والتعليم على أساس التقاليد الإنسانية المعاصرة.
تشجع SCMS التفوق في مجال العلوم والتعليم وتعزز التحقيق النقدي في التداول العالمي والوطني والمحلي للسينما والتلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى ذات الصلة. يبرز علماء SCMS هذه الوسائط في سياقات مختلفة ، بما في ذلك التاريخية والنظرية والثقافية والصناعية والاجتماعية والفنية والنفسية.
تسعى SCMS لمواصلة دراسة التعليم العالي والمجال الثقافي الأوسع، ولتكون بمثابة مصدر للباحثين والمعلمين والإداريين والجمهور. تعمل SCMS للحفاظ على علاقات مثمرة مع المنظمات في الدول الأخرى، التخصصات ، ومجالات الدراسة

وإذ تأخذ في اعتبارها أن "تطور وتقارب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لهما أثر كبير على إنشاء واستخدام المصنفات الأدبية والفنية" و"على إنتاج واستخدام الأداء والتسجيلات الصوتية [254]، عملت الويبو إلى اعتماد معاهدات حق المؤلف والأداء والتسجيل الصوتي، وغيرها من الإعلانات والتوصيات والقرارات المشتركة في ختام المؤتمر الدبلوماسي المعني ببعض مسائل حق المؤلف 2-20 ديسمبر 1996[255]. وكان الغرض من المناقشات هو تحديث المعاهدات القائمة بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في المقام الأول في ضوء البيئة الرقمية الجديدة. وقد جمعت في المؤتمر المصالح المتنافسة، ومصالح المؤلفين والناشرين، ومصالح مشغلي الاتصالات ومقدمي الخدمات وغيرهم من مقدمي الخدمات عبر الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أن المستخدمين – مستخدمي الإنترنت، المعنيين أساسا، لم يشاركوا في المناقشات.

ولكن التطورات التقنية لها تأثير كبير على تكنولوجيات المعلومات الجديدة التي هي في الحقيقة غير مستقرة. غير أن طريقة تشغيل الشبكات يمكن أن تتغير لأن إرسال الإشارات الثنائية يمكن أن ينقل أو يبث على الإنترنت الأصوات والنصوص والصور الثابتة أو المتحركة، ويعيد إنتاجها بنوعية مثالية. ويجب الإشارة إلى أن الوصول إلى المصنفات سواء أكانت محمية قانونيا أم لا، يمكن تحقيقه من أي مكان في العالم. وتتيح معاهدات الويبو للدول حرية فرض أو عدم استخدام الأجهزة التقنية، لكنها تتطلب منهم أن "توفير الحماية القانونية الكافية وسبل الإنصاف القانوني الفعال، ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة" التي يتم تنفيذها من قبل المؤلفين والفنانين وفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية. . .

على النحو المحدد في المادة (11) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف: " على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد

الإعلامية؛ لتعزيز الحوار بين صناعات وسائل الإعلام والعلماء. وتعزيز الحفاظ على التراث السينمائي والتلفزيوني والإعلامي الأمريكي. أنظر: The Society for Cinema and Media Studies متوفر على : ww.cmstudies.org/?page=about_us، تم الاطلاع عليه 2018/01/10

[254] الديباجة ،معاهدة الويبو ، مرجع سبق ذكره

[255] André Françon, La conférence diplomatique sur certaines questions de droit d'auteur et de droits voisins, R.I.D.A. 1997 n°172, pp.2-149.: http://w.w.w.ompi.org. Consulté le 10/12/2017

التحليل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستعملها المؤلفون لدى ممارسة حقوقهم بناء على هذه المعاهدة، والتي تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم ".ولعلنا نلاحظ منذ البداية أن النص يتعلق فقط بأفعال التحييد (إزالة المفعول)، مما يعني إلغاء أو إزالة آثار وسائل الحماية المستخدمة. غير أن هذه التدابير التقنية تحد بدقة من أداء الأعمال غير المرخص بها، ولكنها في بعض الأحيان ستمنع المستخدمين من إنفاذ استثناءات حق المؤلف. التوجيه الأوروبي يستخدم مصطلح "التحايل". وفقا للمادة (12–2) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، فإن معلومات إدارة الحقوق محددة بوضوح شديد؛ بمعنى أن المقصود من هذا التعبير هو تعريف المصنف يقصد بعبارة "المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق "، كما وردت في هذه المادة، المعلومات التي تسمح بتعريف المصنف ومؤلف المصنف ومالك أي حق في المصنف، أو المعلومات المتعلقة بشروط الانتفاع بالمصنف، وأي أرقام أو شفرات ترمز الى تلك المعلومات، متى كان أي عنصر من تلك المعلومات مقترنا بنسخة عن المصنف أو ظاهرا لدى نقل المصنف الى الجمهور. أما فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بهذه المعلومات، ترد في المادة (12–1) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف[256].

أما الحماية القانونية للأجهزة التقنية في المجتمع الأوروبي؛ تقوم على أساس ثلاثة مبادئ توجيهية: التوجيه بشأن الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر[257] ، والتوجيه بشأن تنسيق جوانب معينة من المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات[258] ، والتوجيه المشروط

---

[256] " على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على جزاءات مناسبة وفعالة توقع على أي شخص يباشر عن علم أيا من الأعمال التالية ، أو لديه أسباب كافية ليعلم – بالنسبة الى الجزاءات المدنية – أن تلك الأعمال تحمل على ارتكاب تعد على أي حق من الحقوق التي تشملها هذه المعاهدة أو اتفاقية برن:

" 1 "أن يحذف أو يغير ، دون إذن ، أي معلومات واردة في شكل الكتروني تكون ضرورية لادارة الحقوق ؛

[257] Directive Du Conseil,du 14 mai 1991 concernant la protection juridique des programmes d'ordinateur, disponible sur : eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32001L0029 consulté le 16/12/2017

[258] **Directive 2001/29/CE du Parlement européen et du Conseil du 22 mai 2001 sur l'harmonisation de certains aspects du droit d'auteur et des droits voisins dans la société de l'information disponible sur :** http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32001L0029 **consulté le 13/12/2017**

للوصول[259].ولكن من وجهة نظر تاريخية بحتة، يمكننا أن نرى أنه المادة (7) [260]من التوجيه 1991، هي التي أسست لصياغة النصوص الأخرى في وقت لاحق. ويمكن القول بأن هذه الممارسات معروفة جيدا في علم الحاسوب، وهي تقيم في معظمها في نظم برامج الحاسوب. كذلك المادة (7-1) من التوجيه على تفرض على الدول: "الحماية القانونية المناسبة" ضد أي حذف وتعديل للمعلومات في الشكل الإلكتروني بشأن نظام الحقوق إذا لم يكن هناك موضوع/ الترخيص. وينطبق الشيء نفسه على نشر أو نقل المصنفات أو غيرها من الأشياء المحمية التي أزيلت معلومات إدارة حقوقها. ومن الواضح أن حماية استخدام هذه الإجراءات /تسهم إسهاما كبيرا في الدفاع عن الحقوق المعنوية للمؤلف.

اهتمت الدول العربية في وقت مبكر بمسائل الملكية الفكرية، فإذا كانت عقود الخمسينات قد شهدت موجة تشريع واسعة في غالبية الدول العربية، في حقل حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، فإن الثمانينات والتسعينات شهدت موجة واسعة من التدابير التشريعية في حقل حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وشهد مطلع التسعينات إقرار قوانين عديدة أو تعديل القوانين القائمة لجهة حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات . أما نهاية التسعينات وعام 2000، فقد عرف تطورات تشريعية في ميدان حماية الأسرار التجارية والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة وحماية أصناف النباتات الدقيقة، مترافقا مع تطوير وتعديل على قوانين الملكية الفكرية الأخرى، والسبب يرجع إلى متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية، وما يلزمه على الدول من تلبية متطلبات اتفاقية "تربس" التي نصت على هذه الحماية. وتُعد الأردن وسلطنة عمان وتونس الدول الأكثر استجابة من بين الدول

[259] Protection juridique des services à accès conditionnel et des services d'accès conditionnel, disponible sur : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM:l26050 consulté le 13/12/2017

[260] 1. Les États membres prévoient une protection juridique appropriée contre toute personne qui accomplit sciemment, sans autorisation, l'un des actes suivants:

a) supprimer ou modifier toute information relative au régime des droits se présentant sous forme électronique;

b) distribuer, importer aux fins de distribution, radiodiffuser, communiquer au public ou mettre à a disposition des oeuvres ou autres objets protégés en vertu de la présente directive ou du chapitre III de la directive 96/9/CE et dont les informations sur le régime des droits se présentant sous forme électronique ont été supprimées ou modifiées sans autorisation,

العربية لهذه المتطلبات؛ حيث تكاد تتطابق التدابير التشريعية فيها، والتي تعكس تقيداً بما تتطلبه اتفاقية "تربس" في الموضوعات المشار إليها.[261]

أما الحماية القانونية في التشريع الجزائري، فالملاحظ ان المشرع لم يستحدث نصا خاصا بالاعتداء على سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات، فقد أشار فقط إلى تجريم الفعل كنتيجة للدخول أو البقاء غير المشروع، رغم احتمالية حدوثه نتيجة للدخول والبقاء بطريقة غير شرعية . لم يذكر المشرع الجزائري إطلاقا التزوير المعلوماتي، لا باستحداث نص خاص به ، ولا بتوسيع مجاله(التزوير) بتوسيع مفهوم المحرر ليشمل أي دعامة أخرى التي يمكن أن تمتد إلى كل الصور الأخرى للتزوير الحديث. لذا لابد أن يتصدى المشرع الجزائري لحماية المصنفات الرقمية بشكل عام وليس فقط (برامج الحاسوب)* .وذلك من خلال معاقبة الاستيلاء عليها ؛ دون المساس بسلامتها أو أصالتها أو نسخ صور منها عند تشغيل الأجهزة[262].

وأخيرا شكلت الاعتداءات المعلوماتية مصدرا لتهديد الاقتصاد والأمن الوطني على الدول التي ترتكز على جزء كبير من مداخيلها على التقنية والمعلوماتية، لذا ظهر ما يسمى (أمن المعلومات) الذي يعتمد على وجود أساليب للحماية والسيطرة على عمليات انتهاك حق المؤلف والقرصنة والسرقات المعلوماتية.

---

[261] فكري فوزي،التطور التشريعي لحماية البرمجيات مع إشارة خاصة لمصر. متوفر على www.lawjo.net/.../showthread.php تم الاطلاع عليه 2017/01/12

* في هذا السياق يشدد بن خالد على دور المسؤولين على المناهج التعليمية في الجامعة، الذين عليهم أن "يتكيّفوا مع العصر ويطوّروا هذه المناهج للحصول على مهندسين متخصصين في التصميم والتطوير والتشفير. هذا من شأنه خلق سوق وطنية للبرمجيات ورفع التنافسية في هذا المجال، بهذه الطريقة يمكن توفير برامج محلية بأسعار في متناول المواطنين والحرفيين أيضا."

http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/394386.htm تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

[262] آمال قارة، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، الجزائر : دار هومة، 2007، ص.145.

المبحث الرابع : أمن المعلومات الرقمية والنشر الالكتروني

إننا نشهد كل يوم زيادة في الأهمية التي توليها الدول والمنظمات لأنظمة حماية المعلومات وأمنها. وكلما تطورت أجهزة الحواسيب وشبكاتها في مجال التخزين والاسترجاع، كلما زادت الحاجة إلى توفير أنظمة لحماية أمن المعلومات.

بالإضافة إلى الكم الهائل من المعلومات، الذي يتداول عبر الشبكات نصوص كاملة لبحوث أو دراسات أو مراجع، كتب دوريات نصوص فائقة...وغيرها من المصنفات الرقمية،متاح للمستفيدين ولمتصفحي شبكة الانترنت، كل هذه العوامل ساهمت في تسهيل التعدي على أمن الأفراد وخصوصياتهم والمؤسسات ومعلوماتها، وأصبح ممكنا قرصنة المصنفات المحمية بموجب قوانين الملكية الفكرية أو غير المحمية، وكانت النتيجة أن بيئة المعلومات أصبحت محفوفة بالمخاطر والاعتداءات المعلوماتية .

وأن بعض تلك الاعتداءات المعلوماتية، باتت تشكل مصدرا من مصادر تهديد الاقتصاد والأمن الوطني على الدول، التي ترتكز مصالحها الحيوية على التقنية بشكل عام، وعلى المعلوماتية بشكل خاص، ولا سيما بعد انتقالها في إطار عصر المعلومات إلى اقتصاد المعلومات، الذي يرتكز على المعرفة والاتصالات، وليس فقط القوى العاملة والموارد البشرية[263].

المطلب الأول : ماهية أمن المعلومات وعناصره

1-تعريف أمن المعلومات :

أمن المعلومات هو : من الناحية النظرية علم أو مجال يبحث في نظريات واستراتجيات كيفيّة توفير حماية المعلومات والبيانات وأنظمتها من المخاطر، ومن أنشطة الاعتداء عليها، ومن الناحية العملية يوفّر السبل والطرق المناسبة في تحقيق هذا الغرض. ومن ناحية قانونية فإن أمن المعلومات هو موضع دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى المعلومات، وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها [264].

[263]– محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية.– عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع2009، ص6.

[264] لينا جمال محمد، الجرائم الالكترونية، عمان:دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع،2016، ص.65

"يتسع مفهوم امن المعلومات ليشمل الإجراءات والتدابير المستخدمة في المجالين الإداري والفني في حماية المصادر البيانية (من أجهزه وبرمجيات وبيانات وأفراد) من التجاوزات والتدخلات غير المشروعة، التي تقع عن طريق الصدفة أو عمدا عن طريق التسلل او نتيجة لاجراءات خاطئة او غير الوافية المستخدمة من إدارة هذه المصادر"[265]

ومجال أمن المعلومات هو أحد الميادين، التي تنبثق من علم الحاسوب؛ إذ يرتبط به ارتباطًا وثيقًا. ويدعى أمن المعلومات في اللغة الإنجليزية (Information security) ، وفي بعض الأحيان يتمّ اختصار هذا الاسم على النحو التالي: (Info Sec). إن مجالات أمن المعلومات يمكن ان ترتبط ب : أمن الإنترنت وأمن الشبكات، ومن جملة الأمور التي يُعْنى بها مجال أمن المعلومات: حماية المعلومات من الاختراق، والوصول غير الشرعي، والاستعمال غير المصرّح به، والتجسس والاطلاع غير المسوح به، والإتلاف، والتدمير، والتعديل، والتفتيش، والنسخ، والتسجيل، والتوزيع، او سرقة البيانات أو الابتزاز، أو نشر الفيروسات،أو الاحتيال، او نشر الصور الفاضحة وغير الأخلاقية، وانتهاك حقوق النشر[266].

2- عناصر أمن المعلومات:

حسب (Internet Security Glossary)[267] هناك ثلاث عناصر أساسية في أمن المعلومات (Information Security) تتمثل في:

1- استمرارية توفير المعلومات أو الخدمة (Disponibilité): يضمن توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها (قابلة للقراءة والبحث). المعلومات المتوفرة لها قيمة وتمثل القيمة المضافة والقوة للمؤسسة. المعلومات التي لا نجدها عندما نحتاج إليها لا تمثل أي شيء، وتعود إلى نفس نقطة عدم امتلاك المعلومات.

---

[265] دلال صادق، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2008، ص.ص.11-12.

[266] ياسر يوسف عبد المعطي، تريسا لشر، موسوعة علوم المكتبات والمعلومات، القاهرة: دار الكتاب الجديث، 2016، ص.110.

[267] Request for Comments: 4949, Internet Security Glossary, Version 2, August 2007, disponible sur : https://tools.ietf.org/html/rfc4949 consulté le 13/12/2017

2- النزاهة: (Intégrité)تضمن النزاهة أن المعلومات لا تغير جوهرها أو شكلها أثناء نقلها أو معالجتها أو تخزينها. وبصورة أعم، هو ضمان أن المعلومات "صحيحة" (بالمعنى "غير المشوش" من قبل طرف ثالث). ولذلك فإننا نسعى إلى التأكد من أن المعلومات مقروءة بدقة ودقة كاملة.

3- السرية والموثوقية (Confidentialité): هي حقيقة أن المعلومات يتم قراءة والوصول إليها فقط من قبل أولئك الذين لديهم الحق في الوصول إليها. تعني السرية تقييد نشر المعلومات على المتلقين الذين يحتاجون إلى تحديد، والغرض الرئيسي من ذلك هو أن المعلومات تحافظ على قيمتها.وتعني التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من قبل الأشخاص غير مخول لهم بذلك.

ومن ثم، فإن هذه المصطلحات الثلاث تجمع بين أسس أمن المعلومات. ولكن مع سيطرة النظم المحوسبة، تكمل مصطلحات أخرى هذه الأسس، وذلك لأن أنظمة الكمبيوتر اليوم تسمح بملأ متطلبات إضافية وأنها هي أقوى الأدوات لإدارة المعلومات:

1- عدم التنصل (**Non répudiation**): عدم إنكار التصرف المرتبط بالمعلومات ممن قام به، وهي التأكد من أن أي تصرف للعبث بالمعلومات، لابد من أن تعلم من قام به أنه سيتم نسبته إليه دون أن يستطيع إنكار قيامه بهذا التصرف.

2- التتبع أو تقفي الأثر(**Traçabilité**) يعني ضبط كم معلوماتي ضمن كل إجراء عملي في كل المجالات مهما كان نوعها، ثم يأتي التخصيص وفق مجالات الانشغال.وتخضع لضوابط عملية دقيقة.وقد يعني أيضا القدرة على إيجاد المعلومات ومتابعتها تراتبيا[268].

3- التعريف / الموثوقية (**Identification / authentification**): يمكن تخصيص مقالة كاملة للفرق بين هذين المصطلحين. ولكن أمن المعلومات والوصول إليها يجب أن يمر أيضا من خلال التعرف على أولئك الذين يريدون الوصول إليها وأيضا التحقق

[268] « La traçabilité est la capacité a pouvoir retrouver l'historique d'un article ou d'une Ensemble des informations, activité au moyen d'enregistrements systématiques documents, etc., qui permettent de connaître toute l'historique de la production et de la distribution d'un produit»
Caroline Pinon, la mémoire d'entreprise : entre archives, patrimoine historique et connaissances, mémoire INTD, 1998,p.73

من مصداقيتهم (حقيقة أن الشخص يثبت أنه هو من يكون فعلا). ويضمن ذلك سرية المعلومات في سياق يقيد الوصول إليها.

نحن نتحدث عن أمن نظام المعلومات، عندما يكون لدينا حماية النظام، الذي يجعل من الممكن إدارة (نقل وعملية وتخزين) المعلومات. اليوم، هو وإلى حد كبير نظام الكمبيوتر (ولكن ليس فقط) هو الوحيد الذي يوفر ذلك. وبالتالي فإن العناصر المذكورة أعلاه لها وظيفة تجنب المخاطر للشركة مثل:

- تسرب البيانات من قبل عناصر داخلية للمؤسسة، والتي تتطابق مع سرقة المعلومات، وكذلك توزيعها على طرف ثالث، الذي عادة ما لا يمكن الوصول إليه؛
- التجسس، الذي يمكن القيام به لغرض سرقة المعلومات التي تمتلكها المؤسسة، مثل أسرار التصنيع الصناعي، وأساليب العمل، ...؛
- التخريب، والذي يمكن القيام به من أجل تدمير أو تشويه المعلومات التي تمتلكها المؤسسة.

ويمكننا بعد ذلك معالجة حالات أكثر تقنية وأكثر تحديدا لنظام الحاسوب مثل:

- التحكم في الوصول إلى المعلومات أو الموارد؛
- أحداث التسجيل التي تسمح بعدم التنصل وتتبع الإجراءات والأحداث؛
- التعرف على الأفراد والآلات؛
- موثوقية العناصر المحددة مع خدمات المصادقة.

أخيرا يمكن القول بأن أمن المعلومات، هو مبدأ وضع العمليات من أجل تأمين وحماية البيانات أثناء الاطلاع عليها وتجهيزها ونشرها. ولا يقتصر على نظام الكمبيوتر، الذي هو واحد من مكوناتها.

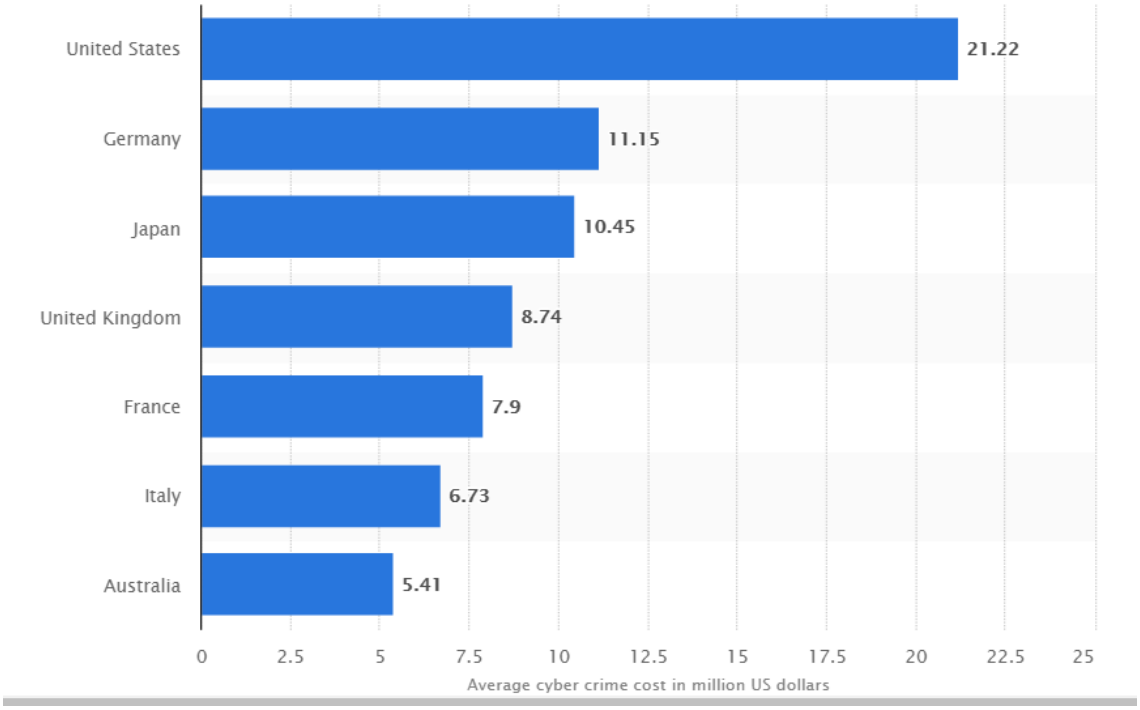
المطلب الثاني: مظاهر التعدي على أمن المعلومات في عالم النشر الإلكتروني

تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين فمن ناحية، تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في حياة مراكز المعلومات على اختلاف أنواعها، كذلك توفر إتاحة الأدوات والوسائل اللازمة لتسهيل عملية الحصول على المعلومات، وتبادلها وجعلها في متناول المستعملين

بسرعة وفعالية. وفي الآونة الأخيرة يشهد عالم المكتبات ولوج مصادر معلومات إلكترونية كظاهرة بديلة عن المصادر التقليدية –الورقية–، من خلال الانتقال من العالم التقليدي إلى العالم الإلكتروني، حيث أصبح المستعمل بإمكانه الإبحار بحرية كبيرة ضمن الموارد المعلوماتية الإلكترونية المتاحة على الشبكات العالمية. ومن ناحية أخرى التكنولوجيات الحديثة فتحت الباب أمام ظاهرة جديدة، تعكس الوجه المظلم للبيئة الإلكترونية المتمثلة في النصب والاحتيال الإلكتروني، الذي يستهدف المعلومات "العمالة الفكرية" التي تعتبر العمود الفقري للبيئة الجديدة.

تبين هذه الإحصائية متوسط تكاليف هجمات الجرائم السيبرانية في بلدان مختارة في عام 2017. ومن خلال دراسة استقصائية، تبين أن متوسط التكلفة السنوية للهجمات السيبرانية في الولايات المتحدة بلغ (21.22) مليون دولار أمريكي.احتلت ألمانيا المرتبة الثانية ب(11.84) مليون دولار امريكى كتعويضات عن الشركات، التى تعرضت للهجوم سنويا؛ ووفقا لمسح أجري في أوت 2016 للشركات العالمية، وعموما، كان لقطاع الخدمات المالية أعلى التكاليف السنوية الناجمة عن الجريمة السيبرانية[269].

[269] Average annualized cost of cyber attacks on companies in selected countries as of August 2017 (in million U.S. dollars) disponible sur :https://www.statista.com/statistics/293274/average-cyber-crime-costs-to-companies-in-selected-countries consulté le 20/12/2017



الشكل رقم 01 : متوسط التكلفة السنوية للهجمات السيبرانية على الشركات في بلدان مختارة[270]

ونجد في الدول العربية أن القرصنة الإلكترونية تزداد يوم بعد في ظل انتشار استخدام الإنترنت في جميع المجالات، وتحديداً التعاملات المصرفية. الغنائم الناجمة عن عمليات الاختراق والقرصنة هذه تزداد بوتيرة متسارعة، إذ بلغ عدد العمليات المبلّغ عنها، التي تعرضت لها المصارف في لبنان، نحو (233) عملية إلكترونية، ووصلت قيمة الأموال المقرصنة عبرها إلى نحو (26) مليوناً ونصف مليون دولار[271]. أما في الجزائر فقد سجلت مصالح المديرية العامة للأمن الوطني، المختصة في مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال خلال (8)أشهر الأولى من سنة 2017، (567) قضية تتعلق بجرائم الانترنت ، تورط فيها (543) شخصا. حيث تمكنت الفرق المتخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية للأمن الوطني من معالجة كافة (385) جريمة الكترونية من أصل (567) قضية مسجلة ، وهذا وفق ما توضحه المعطيات الواردة في الجدول التالي:

[270] المصدر : https://www.statista.com/statistics/293274/average-cyber-crime-costs-to-companies-in-selected-countries تم الاطلاع 2017/12/20

[271] إيفا الشوفي، القراصنة» في لبنان: الاستيلاء على 26.5 مليون دولار متوفر على: http://www.al-akhbar.com/node/268920
تمت الاطلاع عليه في 2017/12/12

نوع الجريمة	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	عدد المتورطين	النسبة المئوية للقضايا المعالجة
جرائم المساس بالأشخاص عبر الأنترنت	430	289	365	%68
جرائم الإعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية	57	31	39	%55
جرائم الإحتيال عبر الأنترنت	25	17	32	%68
جرائم التحريض والتطرف عبر الأنترنت	14	14	31	%100
الجرائم المخلة بالحياء	12	08	22	%67
جرائم بيع السلع المحظورة عبر الأنترنت	06	05	15	%84
جرائم مختلفة (نسخ البرامج دون حق، القرصنة)	23	21	39	%92
المجموع	**567**	**385**	**543**	**%68**

الجدول رقم3 : الجرائم الالكترونية في الجزائر[272]

إن المعلومات والبيانات تعتبر بمثابة المال المنقول، فهي لها قيمة في حد ذاتها، فضلا على أنها ذات قيمة علمية، ثقافية، اقتصادية، سياسية....مؤكدة. وبالتالي فهي تقبل فكرة الحيازة، تماما مثل المال المنقول في صورته التقليدية. ولهذا نجد أن النصب والاحتيال الذي يمس بصفة مباشرة المعلومات يعتبر من الجرائم التي تستهدف عالم النشر الإلكتروني وتندرج فيه الجرائم التي تمس عالم النشر الإلكتروني، والتي يمكن إيضاحها في النقاط التالية[273]:

- **النسخ غير الشرعي** : إن التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا على أكثر من صعيد؛ أدت إلى تطور أدوات وتقنيات النسخ والاستنساخ، التي ساهمت بصفة مباشرة وغير مباشرة في انتشار ظاهرة النسخ اللامحدودة للأعمال والمعلومات، على نطاق واسع داخل العالم الإلكتروني؛ مما أدى إلى انتشار ورواج ظاهرة النصب والاحتيال المعلوماتي .
- **سرقة المعومات** : تعد شبكة الانترنت أرض خصبة لظاهرة سرقة المعلومات، ومن بين أهم مظاهر النصب في عالم النشر الإلكتروني، ولا سيما أنها واحدة تعتبر واحدة من السلبيات العديدة التي أنتجتها التكنولوجيات الحديثة. ومن المؤسف له أن هذه الظاهرة

[272] المصدر :الأمن الوطني متوفر على www.algeriepolice.dz تم الاطلاع عليه : 21 ديسمبر 2017

[273] فؤاد بن ضيف الله، أمن المعلومات أحد السبل لحماية الملكية الفكرية، العدد 24، 2010، متوفر على:

http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=ar تم الاطلاع 2017/12/21

أصبحت مستفحلة في المجتمعات، وقد وصل الأمر بالبعض إلى حد إيجاد المبررات لعملية القرصنة[274]: توفر الكتب بأسعار زهيدة، أو كسر احتكار المعرفة، وغيرها من المبررات، التي تعود بالأرباح إذا ما قام بعض الناشرين والمؤلفين بترجمة وإعادة بيع مصنفات بدون إذن أصحابها[275].

- **سرقة البرامج:** وهي الظاهرة الأكثر استفحالا في مجال القرصنة، حيث تتمثل في القيام بنسخ البرامج أو تزويرها خاصة منها البرامج الشهيرة، واستخدامها بطريقة غير شرعية وإعادة ترويجها، ضاربين عرض الحائط بذلك الحق في الملكية الفكرية لأصحابها، ويعتقد أن حوالي (90%) من برامج الحاسب الأمريكية المستخدمة بالفعل قد تم نسخها بشكل غير قانوني.

أما في مجال النشر الالكتروني ، فقد أشارت دراسة أجرتها غرفة التجارة الدولية للعام 2011، في مجال الملكية الفكرية أن (2.5) مليون وظيفة شرعية ؛ تتعرض للتهديد كلّ عام

---

[274] صلاح سليم علي، قرصنة حقوق النشر والسرقة الأدبية في الشرق الأوسط ، متوفر **على :** http://www.baytalmosul.com/1575160415711587157815751 58

[275] في هذا السياق نذكر بعض الأمثلة :

في مجال محدود الاهتمام وهو مجال الأديان عثرت على عدة سرقات، منها كتاب المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني "اليزيديون في حاضرهم وماضيهم" الذي سطا عليه الدكتور السوري محمد التونجي ليظهر في طبعتين (الكويت 1988، بيروت 1999) تحت عنوان "اليزيديون واقعهم وتاريخهم ومعتقداتهم" ، التونجي، الذي كان أستاذاً في عدة جامعات عربية وآخرها جامعة حلب، إذ يتولي مهام رئاسة قسم الجغرافية فيها، ويدعي أنه حصل علي كتبه التي بلغت (110) كتب، علي أوسمة وجوائز عالمية من الهند إلي روما وبنغازي (الشرق الأوسط 2001/8/21). والسطو الآخر قام به كاتب وناقد عراقي ورئيس تحرير مجلة فنون ببغداد محمد الجزائري. والكتاب عبارة عن فصول أغار عليها من كتابين مترجمين إلي العربية الصابئة المندائيون لليدي دراوور، والنشوء والخلق في النصوص المندائية لكورت رودولف، وصفحات كاملة أيضاً من كتاب ثالث هو الصابئة لغضبان رومي، نشر هذا الكتاب المعهد الملكي الأردني للدراسات الدينية (2000)، وقد قيل أنه يوثق مقالاته بمصادر فرنسية وإنكليزية وهو، على الأغلب، لا يعرف اللغتين لا قراءة ولا كتابة ولا محادثة، ومع ذلك شق طريقه في عالم الصحافة والنقد الأدبي وترأس تحرير مجلة واستقبلته إحدى الصحف الخليجية ليكون محرراً فيها .

انظر: رشيد الخيُّون ،كتب السرقة الأدبية: هل سيقيس الفقهاء حكمها بسرقة الدينار والدرهم؟متوفر على: http://www.arabtimes.com/matoo/doc13.html تم الاطلاع 2017/12/21

نتيجة فقدان ثقافة حماية حقوق المؤلف. وأكدت دراسة اقتصادية أعدّها اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية، أن العمل على تخفيض معدل القرصنة في جميع أنحاء العالم بنسبة (10%)، في غضون أربع سنوات من شأنه أن يخلق (142) مليار دولار داخل أنشطة اقتصادية جديدة، إلى جانب خلق نصف مليون وظيفة جديدة حول العالم.

كل عام العالم يخسر مليارات الدولارات نتيجة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، منها (3) مليارات دولار على الصعيد العربي في العام 2009، بعدما كانت نحو (2,5) مليار دولار في 2008. كما أن قضايا انتهاكات الملكية الفكرية تقلق المؤلفين والكتّاب والمبدعين في العالم العربي، وتطال أعمال القرصنة التي أصبحت تشكّل تهديداً عالمياً المصنفات الأدبية والفنية والتقنية، وتؤدّي بالتالي إلى خسائر سنوية بمليارات الدولارات، خصوصاً بعد أن أصبح الإنترنت يسهم بشكلّ كبير في خلق مصنفات جديدة من وسائل نشر المنتج الأدبي أو الفنّي أو نقله ونسخه وحفظه. ما يتطلب مراجعة وتطوير القوانين المعمول بها حالياً. وعلى الصعيد العربي فإن أكثر من (50) مليار دولار هو حجم الخسائر السنوية التي يتكبّدها العرب بسبب عمليات الاحتيال على الملكية الفكرية، وذلك بحسب تقرير صادر عن الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية في العام 2009، في حين تتراوح مجمل الخسائر على مستوى العالم ما بين (200) و(250) مليار دولار في مجال تكنولوجيا المعلومات، إذ أصبحت أشكال هذه القرصنة تمثّل تهديداً عالمياً تصل نسبته إلى (10%) من حجم التجارة العالمية.

في السعودية وحدها يبلغ حجم الخسائر السنوية الفكرية (10) مليارات ريال بحسب تقرير لصحيفة "عكاظ"، وتنظر لجنة مخالفات براءات الاختراع في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بـ 300 قضية ، كما تخسر السوق السعودية (500)مليون ريال سنوياً بسبب قرصنة برامج الكومبيوتر، إضافة إلى (11) مليار دولار خسائر الغش التجاري في السعودية بحسب إحصائية وزارة الاقتصاد والتخطيط.[276]

وقدرت (ميكروسوفت) أنه في عام 2014، كان حوالي نصف جميع البالغين المتصلين ضحايا للجرائم السيبرانية، وهي ظاهرة تكلف الاقتصاد العالمي 0(50) مليار دولار؛ و(20٪) من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتؤكد هذه البحوث أيضا(BofA Merrill

[276] اتحاد الناشرين العرب، متوفر على:http://www.arab-pa.org/Ar/newsletter/preview.aspx?Recid=56 تم الاطلاع عليه 2017/12/25

Lynch Global Research)، والتي تتوقع أيضا في تقرير عام 2015 إمكانات " Cybergeddon "" في عام 2020، حيث يمكن لجريمة الإنترنت استخراج ما يصل إلى خمس القيمة التي أنشأتها الإنترنت. بالنسبة للقارة الأفريقية، فإن البيانات نادرة، مما يسلط الضوء على الافتقار إلى الأدوات اللازمة لقياس الجريمة السيبرانية ومكافحتها[277].

المطلب الثالث : قوانين حماية المؤلف وأمن المعلومات

1-قوانين حماية المؤلف وأمن المعلومات في التشريعات الدولية:

ينقسم الرأي القانوني في معالجة الجرائم المعلوماتية إلى اتجاهين: الاتجاه الأول، يرى فيه القانونيون بان العقوبة يجب ان تتناسب مع تأثير الجريمة، قد تكون العقوبة خفيفة في بعض الحالات، وهنا يكتفي القانون بالتوجيه، أما في الحالات التي تدخل في إطار سرقة الأموال أو في حالة سرقة المعلومات، يجب أن تكون العقوبات شديدة وقاسية. أما الاتجاه الثاني فيه :يعتقد القانونيون المتشددون بأن أي حالة من حالات التجاوز يجب ان يعاقب عليها القانون وبشدة دون النظر الى تأثيرها ودوافع القائمين بها[278]، لأن تلك الجرائم تتعدى خطورتها الضرر، فيما يخص الأفراد، إلى الإضرار باقتصاد الدولة بأكملها، وأصبحت من مصادر التهديد للأمن الوطني والقومي للدول؛ مما أدى إلى ضرورة مكافحتها والقضاء عليها عن طريق التشريعات القوانين والدولية.

إن التشريعات في مجال البيئة التقليدية للمصنفات، تكاد تكون مستقرة وواضحة، لذلك اتجهت الهيئات الدولية إلى إصدار اتفاقيات بخصوص البيئة الرقمية، وهذا ما تكللت به جهود منظمات الويبو بإصدار تشريعات بخصوص مصادر المعلومات على الانترنت وهي ما يعرف ب(اتفاقيتا الانترنت)؛ لأنهما وفرتا الحماية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عام

[277] Cybercriminalité: Faits et Chiffres, 04/07/16disponible sur : https://www.scidev.net/afrique-sub-saharienne/article-de-fond/cybercriminalite-faits-et-chiffres.html consulté le 13/12/2017

[278] دلال صادق، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص.142.

1996، وهي اتفاقية حق المؤلف (WTC) واتفاقية أخرى تتوافق معها بشأن الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية (WPPT)[279].

إن أهم ما يميز اتفاقية حق المؤلف (WTC) هو تعاملها مع مجموعة من الأمور الأساسية، وأهمها الأعمال التي تتم تداولها عبر شبكة الانترنت والحقوق المتصلة بتخزين تلك الأعمال، وبثها على الشبكة، وكذلك الاستثناءات والقيود الواردة على تلك الحقوق. ومن تلك النقاط التي وضحتها أحكام الاتفاقية: هي أن تخزين الأعمال على الوسط الالكتروني، يقابل مفهوم النسخ في الأعمال الأدبية والفنية التقليدية؛ وفق مفهوم المادة (9) من معاهدة برن، وقد قررت الاتفاقية أيضا أن حق بث العمل على الانترنت؛ يجب أن يكون حصريا ومحددا بموافقة المؤلف أو صاحب الحق في التأليف، مع مراعاة الاستثناءات الواردة على ذلك[280]. ويعد الأردن أول دولة عربية قامت بتعديل قانون حماية حق المؤلف الأردني؛ ليتماشى مع أحكام اتفاقيات (WTC) و(WPPT).

2- قوانين حماية المؤلف وأمن المعلومات في التشريعات الوطنية :

تعرف الجريمة المعلوماتية في العديد من الدول على أنها "استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في النشاط الإجرامي"، وكان تعريف الجريمة الإلكترونية موضوعا شاملا ومحددا قانونيا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث يتم تعريفها بأنها "الوصول غير المصرح به إلى جهاز الكمبيوتر أو الشبكة أو ملفات البيانات الإلكترونية ". وقد أدى مفهوم الجريمة الإلكترونية في القانون الجنائي من خلال خلق جريمة محددة ولكن مكافحة هذه الجريمة يمكن أن يحاكم على أساس المزيد من الجرائم العامة وحماية الأشخاص أو الممتلكات.

---

[279]- بسام التلهوني، تحديات حماية حق المؤلف على الأنترنت: إدارة الحقوق الرقمية وإنفاذها. قدم إلى ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للصحفيين تنظمها الويبو بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الاعلام، مسقط(2004، 22 مارس) متوفر على : www.wipo.int/edocs/mdocs/.../wipo_ip_journ_mct_04_5.pdf تم الاطلاع عليها 2017/12/25

و انظر: أحمد رحاب فايز ، حماية حقوق المؤلف في عصر الويب، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العربية للدراسة المعلوماتية، ع1، يوليو 2012 ، ، ص79، متاح على :https://www.academia.edu/ 2017/12/12

[280]- بسام التلهوني، تحديات حماية حق المؤلف على الأنترنت، مرجع سابق.

وفي هولندا، ينص التشريع الحالي على تعريفات جزئية للجريمة السيبرانية؛ على سبيل المثال، يعرف قانون الجريمة "البيانات"، "القرصنة"، وكذلك "الكمبيوتر". وهناك عدة فئات من الجرائم: جرائم انتهاك سرية ونزاهة وتوافر نظم الحاسوب، والجرائم التقليدية المتصلة بنظام الحاسوب، وانتهاكات حق المؤلف وغيرها من الحقوق، أو خرق الخصوصية أو حماية البيانات. أما في المملكة المتحدة، بموجب قانون إساءة استخدام الحاسوب لعام 1990، تعرف الجريمة السيبرانية تحديدا صارما على أنها "الوصول غير المصرح به إلى الحاسوب أو ملفات البيانات الإلكترونية لغرض ارتكاب جرائم مثل الاحتيال وسرقة الهوية، التزييف، جميع انتهاكات الملكية الفكرية، الخ " ويجرم على وجه التحديد "اقتحام نظام حاسوبي لارتكاب جرائم (الاحتيال وسرقة الهوية والتزوير ...) وعدوى نظام الفيروسات". في الواقع، تستند الجرائم السيبرانية أساسا إلى جرائم "القرصنة" – التسلل – و"الرسائل غير المرغوب فيها" أو "البرامج الضارة" – عدوى الفيروس.وفي ألمانيا[281]، لا يوجد تعريف قانوني للجريمة السيبرانية، ولكن المكتب الاتحادي للشرطة القضائية(« Bundeskriminalamt, BKA ») يستخدم تعريفيين لهذه الظاهرة: تعريف ضيق يقتصر على عدد قليل من الجرائم المحددة؛ وتعريف أوسع يمتد إلى جميع الجرائم والجرائم، التي استخدمت الإنترنت (التصيد الاحتيالي، وحرمان من هجمات الخدمة على المواقع الإلكترونية، والابتزاز، والتجارة غير المشروعة، وتصنيع ونشر أدوات البرمجيات ل غير القانونية، ولا سيما تلك المتعلقة بالجريمة السيبرانية

[281] En Allemagne, les 9 infractions suivantes sont spécifiquement prévues par le Code pénal :

- l'espionnage de données (« Ausspähen von Daten, article 202a du code pénal StGB) ;
- la capture de données (« Abfangen von Daten, article 202b StGB ») ;
- la préparation de l'espionnage ou de la capture de données (« Vorbereiten des Ausspähens und Abfangens von Daten, article 202c StGB ») ;
- l'escroquerie commise au moyen de la manipulation de données informatiques (« Computerbetrug, article 263a StGB ») ;
- la falsification d'enregistrements techniques (« Fälschung technischer Aufzeichnungen, article 268 StGB ») ;
- la falsification de données pouvant servir de preuve (« Fälschung beweiserheblicher Daten, article 269 StGB»);
- la tromperie par la falsification d'un traitement de données (« Täuschung im Rechtsverkehr bei Datenverarbeitung, article 270 StGB »);
- la modification de données (« Datenveränderung, article 303a StGB ») ;
- la modification frauduleuse de données et le sabotage informatique (« Computersabotage, article 303b StGB»).

بالمعنى الضيق للمصطلح). وليس لهذا التعريف الموسع أي دلالة قانونية أو إحصائية، حيث أن جرائم الجريمة السيبرانية بالمعنى الضيق للمصطلح مدرجة في إحصاءات الشرطة تحت عنوان "الجريمة السيبرانية". ولذلك فإن مصطلح "الجريمة السيبرانية" ليس مفهوما قانونيا، ويغطي القانون الجنائي الألماني القانون الجنائي في هذا المجال. (Strafgesetzbuch, StGB)[282].

وفي الصين، يحظر القانون الصيني للجريمة السيبرانية ويعاقب عليها. ومن خلال المواد من (285) إلى (287) من القانون الجنائي[283]، يميز المشرع الصيني الجرائم التي تضر بأمن نظام حاسوبي (مثل، الاقتحام غير المشروع في نظام حاسوبي أو الإضرار بسلامة

[282] Cybercriminalité (br, cn, es, us, nl, uk), Publié le 5 septembre 2013 par LegiGlobe disponible sur : http://legiglobe.rf2d.org/cybercriminalite-2/2013/09/05/ consulté le 12/12/2017

[283] En Chine, l'article 286 vise quatre catégories d'agissements dont la répression est proportionnée aux conséquences engendrées :

- suppression, modification, ajout ou interférence avec un système informatique, provoquant ainsi des perturbations anormales : maximal légal encouru 5 ans ; si les perturbations sont particulièrement sérieuses, ce maximum est porté à 7 ans ;
- Intrusion dans un système informatique dans le but d'obtenir les données stockées, traitées ou transmises dans l'ordinateur, ou dans le but d'exercer un contrôle illégal sur le système informatique de cet ordinateur ; provoquant un préjudice sérieux : maximal légal encouru 3 ans et/ou une amende; provoquant un préjudice particulièrement sérieux, ce maximum est porté à 7 ans et/ou une amende ;
- fourniture de programmes ou d'outils spécialement utilisés pour s'introduire insidieusement ou contrôler de manière illégale un système informatique provoquant un préjudice sérieux : maximum de 3 ans et/ou une amende, si le préjudice est particulièrement sérieux, ce maximum est porté à 7 ans et/ou une amende ;
- toute personne qui en connaissance de cause fournira au délinquant des programmes ou des outils permettant l'intrusion ou le contrôle illégal d'un ordinateur provoquant un préjudice sérieux : maximum encouru de 3 ans et/ou une amende ; si le préjudice est particulièrement sérieux, maximum légal encouru de 7 ans et/ou une amende.

A travers cet article sont donc incriminés les faits d'intrusion dans un système informatique portant sur des affaires d'Etat, la construction d'équipements de défense, ou des éléments de science et de technologie d'une très grande valeur.

Par ailleurs, l'article 287 incrimine d'une part l'utilisation d'un ordinateur afin de commettre une fraude financière, un vol, une corruption, un détournement des deniers publics, un vol de secrets d'Etat, et d'autre part les crimes de droit commun effectués au moyen de l'informatique et d'internet. Les sanctions sont celles édictées par les textes de droit commun pour les infractions concernées.

نظام حاسوبي. الكمبيوتر)، وغيرها من الجرائم العامة الأخرى التي تتحقق عن طريق الإنترنت.أما في الولايات المتحدة، يتم تنظيم الجرائم السيبرانية على المستوى الاتحادي بموجب المادة (1030) من الباب الثامن عشر من قانون الولايات المتحدة (قانون الولايات المتحدة)، الذي يجمع أحكام عدة قوانين: القانون الشامل لمكافحة الجريمة لعام 1984، الذي يعاقب على الوصول إلى غير مصرح به إلى جهاز كمبيوتر أو شبكة؛ وقانون مكافحة الاحتيال وإساءة استعمال الكمبيوتر لعام 1986 (Computer Fraud and Abuse Act CFAA)، الذي ينص على (12) جريمة على المستوى الاتحادي. ولكن الولايات المتحدة تنص أيضا على مجموعة من الجرائم الجنائية المتعلقة بالجريمة السيبرانية. ويمكن إنشاء ثلاث فئات من "الجرائم السيبرانية" في قانون الولايات المتحدة: التجريم الذي تستهدفه شبكة الأجهزة أو الحواسيب، وهي الجرائم التي تشكل شبكة الأجهزة أو الحواسيب أداة لارتكابها. جريمة، وجرائم المحتوى[284].

أما بالنسبة للتشريع المصري، فهي تنشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية، ويهدف الاعتداء على الأموال أو الأشياء المعنوية وهناك فريق أخر يرى أن الجريمة المعلوماتية هي " عمل أو امتناع يأتيه إضرارا بمكونات الحاسب ،وشبكات الاتصال الخاصة به، التي يحميها قانون العقوبات ويفرض له عقابا ". كما عرفها آخرون بأنها " كل فعل إيجابي أو سلبي عمدي، يهدف إلى الاعتداء على تقنية المعلوماتية أية كان غرض الجاني"[285] .

أما المشرع الجزائري لم يعرف الجريمة الإلكترونية وإنما تبنى للدلالة على الجريمة مصطلح المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، معتبرا أن النظام المعلوماتي في حد ذاته، وما يحتويه من مكونات غير مادية محلا للجريمة، ويمثل نظام المعالجة الآلية للمعطيات؛ استنادا إلى قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم لم يعرف جرائم الانترنت، بل اكتفى بالعقاب على بعض الأفعال ، تحت عنوان " الجرائم الماسة بنظام المعالجة

[284] Cybercriminalité (br, cn, es, us, nl, uk, op.cit.

[285] أمير فرج يوسف ، الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2009 ، ص. 106.

الآلية للمعطيات "[286].إذن المشرع الجزائري أسوة بالعديد المشرعين، وضع عدد من المعايير تكاد تكون كافية من الناحية النظرية لحماية حق المؤلف، و كذا عقوبات مشددة أصلية وتبعية، مما يدل على وعي واهتمام المشرع الجزائري في مجال حماية برامج الحاسوب؛غير ان المتتبع على للجانب العملي الذي يختلف عن الجانب النظري؛ يلاحظ أنه و إن كانت الترسانة القانونية الجزائرية على درجة من الردع، هذا لا يمنع من قصورها أمام بعض الحالات؛ وفي الجزائر يثبت الواقع المعيش وجود موزعين مختصين باستيراد البرمجيات الأصلية من الخارج ونسخها آلاف النسخ، ثم بيعها بسعر زهيد (100دج) للنسخة المقرصنة، بينما تباع النسخة الأصلية ب (125 يورو)[287] أي ما يعادل تقريبا (25000دج). وبالتالي يباع ب250 مرة أقل من سعره الحقيقي. إذن تحديد الغرامة من (500000دج) إلى (1000000دج)[288] في غير محله مقارنة برقم الأعمال، الذي سيصل إليه الموزعون المقلدون نتيجة عملية تقليد واحدة فقط. ومن باب أولى ترك تحديد مبلغ التعويض للسلطة التقديرية للقاضي، مع إمكانية تحديد حد أدنى يتناسب مع القيمة الاقتصادية التي يتوقع أن تجنيها الدولة والمجتمع من وراء حماية هذا النوع من المصنفات[289].

وعلى الرغم من الطبيعة العابرة للحدود للجريمة الإلكترونية، إلا أن التعاون الدولي يسير بخطى ثقيلة .إن مواءمة قواعد التقاط وتخزين البيانات الإلكترونية؛ يبدو أنه التحدي الرئيسي لتحقيق تنفيذ المساعدة الجنائية الفعالة. إن الملاحقة الفعالة لمنتهكي حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت كجزء من نهج قانوني؛ يمثل تحديات يضاعفها انعدام التوحيد في المشهد القانوني. وعلى الرغم من أن القوانين واللوائح التي تحكم حقوق الملكية الفكرية وتطبيقاتها متناغمة، فهي ليست متجانسة. وبالنظر إلى القوانين والممارسات التي تختلف من دولة إلى

---

[286] انظر :القسم السابع مكرر(3) ،المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، المادة (394) مكرر، و المادة (394 مكرر من 1 إلى 7)، قانون العقوبات، 2015، متوفر على: www.joradp.dz/trv/apenal.pdfjl تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[287] انظر موقع :https://www.cdiscount.com/informatique/r-pack+office+2010.html#_his تم الاطلاع عليه في 2018/03/03.

[288] "يعاقب مرتكب جنحة التقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه بالمادتين 151 و 152 اعلاه بالحبس من 06 اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من 500.000 دج الى 1000.000 دج سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج".المادة 153، الأمر 03-05 المتعلق بالملكية الفكرية، مصدر سبق ذكره.

[289] عبد الهادي بن زيطة، حماية برامج الحاسوب، الجزائر : دار الخلدونية، 2007، ص.88.

أخرى، فإنه من الصعب التنقل في المشهد القانوني، مما يؤجج عدم اليقين القانوني من حيث النتائج. وبالتالي إن قوانين الملكية الفكرية تخلفت عن دينامكية التطورات التقنية والتجارية في العالم الحقيقي.

المطلب الرابع: الجهود الدولية فيما يخص أمن المعلومات ومكافحة الجرائم المعلوماتية

بالإضافة إلى المؤتمرات والملتقيات سواء على المستوى الدولي او الوطني، لتوعية الرأي العام بمدى خطورة الجرائم، التي تطال امن المعلومات، وتمس بشكل مباشر الملكية الفكرية للأشخاص والمؤسسات، هناك معاهدات دولية وقرارات وتوصيات صادرة من منظمات دولية كالأمم المتحدة.

إن توصيات الـ G8 بالنسبة لجرائم التكنولوجيا المتقدمة والجرائم ذات الصلة بالكمبيوتر موجودة في إطار الباب (D) من المعاهدة وتتلخص بما يلي:

– يتعيّن على الدول أن تُجرِّم الانتهاكات على حقوق الغير الشبكة العنكبوتية، التي تستوجب العقوبات الجزائية، وأن تعالج المشاكل المتعلقة بالتحقيقات القضائية بالتدريب الفعال لمنع الجريمة، وإقامة تعاون دولي فيما يتعلّق بمكافحة هذه الانتهاكات.

– ينبغي للدول أن تتخذ خطوات رادعة، لمنع الجريمة ذات التقنية العالية، ويشمل ذلك:

- التعاون مع القطاع الصناعي لضمان أمن شبكات الكمبيوتر ونظم الاتصالات، وإيجاد الآليات المناسبة عند تعرّض المواقع الالكترونية للهجمات.
- سن قوانين وتدابير أخرى وتنفيذها لضمان حماية ملائمة لحقوق الملكية الفكرية ضد التزوير والقرصنة.
- تحديد المشاكل المحتملة ومعالجتها في المستقبل التي قد تنتج عن التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- نشر الوعي العام في ما يتعلق بموضوع الجريمة ذات التقنية العالية.

– يتوجب على الدول العمل المستمر على اقتناء التكنولوجيات الملائمة، والتطوير المستمر للخبرات والقدرات في مجال التحقيق والادعاء العام، من أجل ملاحقة المجرمين الذين يستخدمون تكنولوجيا الكمبيوتر لارتكاب جرائمهم. ويتوجّب على الدول تشجيع قيام المزيد من الأبحاث من أجل زيادة فعالية تقنيات تطبيق القانون.

- ينبغي تحسين التواصل بين الموظفين المكلّفين تطبيق القوانين في مختلف الدول، بما في ذلك تبادل الخبرات في معالجة هذه المشاكل.
- يتوجب على الدول الحفاظ على التوازن المناسب بين حماية الحق في الخصوصية، ولا سيما بالنظر إلى الخطر الذي تخلقه التكنولوجيات المستجدة، والحفاظ على قدرة تطبيق القانون لحماية السلامة العامة والقيم الاجتماعية الأخرى.
- على الدول تشجيع وضع القوانين وتنفيذ تدابير لتوفير حماية فعالة للأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي على الإنترنت.
- على الدول أن تتعاون من أجل التطوير المستمر للموارد والتقنيات والتدريب للمساعدة في تطبيق القانون ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. كما ينبغي العمل مع مقدمي خدمة الإنترنت والمنظمات غير الحكومية لتطوير الطرق التي يمكن أن تساعد هذه المنظمات من أجل تطبيق قوانين مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت.

وأخيرًا، على الدول أن تشجّع التعاون في مجال تطوير الاستراتيجيات المناسبة، لرفع الوعي العام في هذا الشأن، وكذلك التقييم المستمر لبرامج المكافحة والوسائل القانونية المتبعة[290].

أما **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فهي تنص: على أن** تعمل الأمم المتحدة في مجال، تأمين سلامة استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلوماتية (الانترنت). وتشارك وكالات الأمم المتحدة المختلفة في مختلف المفاوضات، لإيجاد توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك وضع معايير توفير الحماية لشبكات الانترنت. أما أبرز قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا المجال فهي:

- القرارات 70/53 في 4 ديسمبر 1998[291]، و49/54 في 1 ديسمبر 1999، 28/55 في 20 نوفمبر 2000 و19/56 في 29 نوفمبر 2001 و53/57 في 22 نوفمبر 2002

[290] جورج لبكي، المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات، جانفي 2013 متوفر على:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تم الاطلاع عليه 2017/12/20

[291] http://www.un.org/arabic/documents/GARes/53/index.html تم الاطلاع عليها في 2017/12/12

و32/58 في 18 ديسمبر 2003 حول موضوع «التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي»[292].

– القرارات 63/55 في 4 ديسمبر 2000، و121/56 في 19 ديسمبر 2001 بشأن «مكافحة استخدام نظم المعلومات الإدارية الجنائية لتقنية المعلومات». يدعو هذا القرار الدول الأعضاء، عند وضع التشريعات الوطنية لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات، على أن تأخذ بالاعتبار عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.[293]

– قرارات الجمعية العامة 239/57 في 31 يناير 2003 و199/58 في 30 يناير 2004 بشأن «إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني»، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى التعاون وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني[294].

ومن أبر الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية،اتفاقية بودابست لمقاومة جرائم المعلوماتية والاتصالات –إدراكا من الدول بمدى خطورة الجريمة المعلوماتية بوصفها جريمة عابرة للحدود فقد تم التوقيع عليها من طرف ثلاثون دولة في العاصمة المجرية،بودابست تتكون من (9) دول أعضاء من الاتحاد الأوروبي ، إضافة إلى كندا،اليابان، جنوب إفريقيا، أمريكا. وجاءت هذه الاتفاقية لتعالج إشكالية دولية الجريمة الالكترونية وتجاوزها للحدود الدولية، بما يساعد الدول على مكافحة هذه الجريمة وتعقب مرتكبيها والمساعدة على الاستدلال عليهم وضبطهم. كما تحدد أفضل الطرق الواجب إتباعها في التحقيق في جرائم الانترنت التي تعهد الدول الموقعة بالتعاون الوثيق من أجل محاربتها. كما فصلت الاتفاقية النصوص الجنائية الموضوعية للجريمة وأنواعها كما تشمل جوانب عديدة من جرائم الانترنت من بينها الإرهاب، عمليات تزوير بطاقات الائتمان وغيرها. وتعتبر هذه الاتفاقية إحدى المحاولات وأكثرها تنوعا، من أجل تنسيق قوانين جديدة في دول عديدة ضد إساءة استخدام الانترنت.كما نشير إلى أنها تأتي بعد فترة طويلة من

[292] http://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html تم الاطلاع عليها في 2017/12/12
[293] idem
[294] idem

المشاورات بين الحكومات وأجهزة الشرطة وقطاع الكمبيوتر و قد صاغ نصها عدد من الخبراء القانونين في مجلس أوروبا بمساعدة دول أخرى.[295]

رغم قلة الاتفاقيات الدولية التي أبرمت لمواجهة جرائم الأنترنت؛ توجد عدة مؤتمرات وندوات، انعقدت على الصعيد الدولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية أو الالكترونية تلك المتعلقة بالحاسبات او الانترنت، في هذا السياق نذكر البعض منها :

- مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي استضافته حكومة البرازيل في سلفادور في الفترة من 12 إلى 19 أبريل 2010؛ حيث انعقد هذا المؤتمر تحت عنوان "استراتيجيات شاملة لتحديات عالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير". وناقش المؤتمر ثلاثة محاور رئيسة من خلال إنشاء نظام للعدالة الجنائية كركيزة أساسية في هيكلة سيادة القانون، تسليط الضوء على الدور المحوري لنظام العدالة الجنائية في مجال التنمية، إضافة إلى التأكيد على الحاجة لمقاربة شاملة لإصلاح نظام العدالة الجنائية لتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية في التعامل مع الجريمة، فضلاً عن تحديد الانماط الجديدة من الجريمة والتي تشكل خطرا على المجتمعات في جميع أنحاء العالم واكتشاف السبل لوقاية منعها والسيطرة عليها. ويتضمن جدول أعمال المؤتمر ثمانية بنود* من بينها جرائم الانترنت او الشبكة العنكبوتية[296] .
- المنتدى، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، لمدة ثلاثة أيام قضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت (ماي 2013)، والحاجة إلى تعزيز شراكة دولية متعددة الأطراف ضد التهديدات المتزايدة في الفضاء السيبراني. وقال الأمين العام للاتحاد حمدون ايه توريه "ان الخسائر السنوية الناجمة عن الجرائم

[295] Convention sur la cybercriminalité : Rapport explicatif disponible sur : www.europarl.europa.eu/meetdocs/2014_2019/.../7... /7_explanatoryreport_fr.pdf consulté le 27/12/2017

* تغطي المسائل التالية: الأطفال والشباب والجريمة،الإرهاب،الوقاية من الجريمة،تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص،غسل الأموال،التعاون الدولي في مكافحة الجريمة،والعنف ضد المهاجرين وأسرهم.

[296] مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية متوفر على:
#https://www.moi.gov.qa/unccpcjdoha/arabic/previous_congresses.html تم الاطلاع عليه 2017/12/27

السيبرانية تقدر ب "100 مليار دولار"، قبل ان يدعو الى "ثقافة الثقة" التي وحدها سوف تؤدي إلى الأمن السيبراني المستدام.[297]

كما أعد الاتحاد الدولي للاتصالات مشروعا دليل لفهم الجريمة المعلوماتية أو السيبرانية للبلدان النامية يستجيب لأول مرة للأهداف الإستراتيجية السبعة لبرنامج الأمن السيبراني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يدعو إلى تطوير استراتيجيات وضع تشريعات عالمية بشأن الجرائم السيبرانية، بما يتفق مع اللوائح الوطنية والإقليمية القائمة، وهو عملية وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، تدعو إليها اللجنة التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات (Q22 / 1).

ويشكل إنشاء هياكل أساسية قانونية مناسبة جزءا لا يتجزأ من ذلك أي استراتيجية وطنية للأمن السيبراني. ولضمان الأمن السيبراني على الصعيد العالمي، من الضروري أن تعتمد جميع الدول؛ تشريعات مناسبة لمكافحة استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض جنائية أو لأغراض أخرى، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى تقويض سلامة الهياكل الأساسية للمعلومات الحرجة على الصعيد الوطني. إن التهديدات قد تأتي من أي مكان في العالم، فإن الرهانات هي، في جوهرها، دولية في النطاق وتدعو إلى التعاون بين جميع البلدان، والمساعدة في التحقيقات والأحكام القانونية المشتركة، والقانون المادي والإجرائي؛ لمكافحة الجريمة السيبرانية، وتسهيل التعاون الدولي، ولذلك فإنه فمن الضروري أن تنسق الدول أطرها القانونية[298].

أما فيما يخص جهود الدول فيما يخص مكافحة الجريمة الالكترونية، فقد أنشأت هولندا "المركز الوطني الهولندي للأمن السيبراني"*، وهي بنية عامة مختلطة من بينها وزارة الدفاع

[297] La cybersécurité au cœur du Forum mondial des politiques de télécommunication Disponible sur : http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=30346#.WkPc89LiavF consulté le 13/12/2017

[298] Comprendre La Cyber criminalite: Guide Pour Les Pays En Développement Division applications TIC et cybersécurité Département des politiques et stratégies Secteur du développement des télécommunications de l'UIT Projet de document – avril 2009. Disponible sur : https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/oth/01/0B/D010B0000073301PDFF.pdf consulté le 12/12/2017

* أنشأت في 1 يناير 2012 في لاهاي، وهو يجمع حوالي 60 شخصا من وزارة الدفاع والشرطة ومكتب المدعي العام والمواد غير الغذائية (المختبر المركزي للطب الشرعي).

ومكتب المدعي العام. ويتمثل طموحها في تطوير "المرونة الإلكترونية للمجتمع الهولندي" من خلال تتبع الاتجاهات في الجرائم السيبرانية والتهديدات والحوادث ومواطن الضعف.

وفي ألمانيا، عزز القانون الصادر في 19 أغسطس 2009 بشأن تعزيز الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات من جانب الدولة الاتحادية « Gesetz zur Stärkung der Sicherheit in der Informationstechnik des Bundes »أمن تكنولوجيا المعلومات «Bundesamt für Sicherheit in der Informationstechnik, BSI»، الذي أنشئ في عام 1991، والذي يتمثل دوره الرئيسي في تطوير ورصد تنفيذ بروتوكولات، ومعايير أمن تكنولوجيا المعلومات بواسطة الإدارة الاتحادية*. كما تم إنشاء مجلس الأمن السيبراني الوطني. ويضم ممثلين عن المستشارية الاتحادية وأمناء الدولة للوزارات التالية: وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية الاتحادية، ووزارة الدفاع الاتحادية، ووزارة الاقتصاد الاتحادية، ووزارة العدل الاتحادية، ووزارة المالية الاتحادية، ووزارة التعليم والبحث الاتحادية، وممثلي الولايات.

وقد أنشأت المملكة المتحدة عددا من المنظمات العامة أو العامة التي تهدف إلى توفير حماية أفضل ضد الفساد.

---

*ويكتسب هذا المكتب، الذي هو تابع لوزارة الداخلية، صلاحية إبلاغ الجمهور عن مواطن الضعف الأمنية المحتملة في نظم الحاسوب أو الحاسوب، والاضطلاع بأنشطة التوعية مع المجتمع الاقتصادي أو العلمي. مقرها في بون، لديها الموظفين من حوالي 550 شخصا (علماء الكمبيوتر، الفيزيائيين، والرياضيين، والموظفين الإداريين). وفي فبراير 2011، اعتمدت الحكومة الاتحادية الألمانية "استراتيجية الأمن السيبراني" التي وضعتها أساسا وزارة الداخلية، التي محاورها الرئيسية العشرة هي:
حماية البنى التحتية للاتصالات الألمانية،تأمين أنظمة الاتصالات في ألمانيا، وتعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة،وإنشاء مركز وطني لحماية الإنترنت،إنشاء مجلس وطني للأمن السيبراني،وتعزيز مكافحة الجريمة في الفضاء السيبراني،وتطوير التعاون الأوروبي والدولي في هذا المجال،استخدام تكنولوجيات موثوقة. وتعزيز وتوعية الموظفين الاتحاديين تطوير أدوات للرد على الهجمات السيبرانية.ويرفق بهذه المذكرة النسخة الانكليزية من هذه الاستراتيجية الحكومية.
وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن المركز الوطني لحماية الإنترنت، الذي يساعد المكتب الاتحادي لأمن تكنولوجيا المعلومات، يتعاون مباشرة مع المكتب الاتحادي لحماية الدستور والمكتب الاتحادي للحماية المدنية، على أساس اتفاقات التعاون المبرمة بين هذه الهيئات: المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، ومديرية الشرطة الاتحادية، ومكتب الشرطة الجمركية، وجهاز الاستخبارات الاتحادي، والجيش، والسلطات الأخرى التي تشرف على الهياكل الأساسية الحيوية ممثلة في المركز الوطني لحماية الإنترنت.

الفصل الثاني :الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

خلاصة الفصل:

البيئة الرقمية حتمت ظهور مصادر معلومات جديدة تنتمي إلى تلك البيئة وأصبحت المكتبات ملزمة بالتعامل مع المصادر التي تسمى المصنفات الرقمية، وفق مصطلحات الملكية الفكرية ومن تلك المصنفات (برامج الحاسوب، قواعد البيانات، الوسائط المتعددة، الدوائر المتكاملة، أسماء نطاقات وعناوين الانترنت). وبالتالي تنحصر نتائج هذا الفصل فيما يلي :

- لم تعط مختلف التشريعات الدولية والوطنية الخاصة بالملكية الفكرية بما فيها المشرع الجزائري تعريفا لماهية مصطلح المصنفات الرقمية بشكل صريح ومباشر، وإنما أشارت إلى بعض أنواع المصنفات الرقمية وهي برامج الحاسوب، وحتى هذه أي برامج الحاسوب لم يشملها بتعريفً محددً لها أو لأنواعها، وإنما قررت حماية قانونية لها وأتبعتها بحق المؤلف؛ كما ذهب إلى ذلك غالبية مشرعي الدول، تاركين تعريفها وتحديد ماهيتها إلى الفقه والاختصاصين في هذا المجال، كما أنه لم يضمن لها الحماية المقررة لبراءات الاختراع.
- إن البيئة الرقمية، أبقت القوانين الوطنية شبه عاجزة، فهي قوانين ذات صبغة إقليمية لا يتجاوز سلطانها الحدود الجغرافية للدولة المعنية؛ عن تسيير أو تجريم ما يحدث من أفعال الاعتداء على المصنفات عبر شبكة الإنترنت، لأن هذه الأفعال لا تعرف حدودا إقليمية، إذ تتجاوز آثارها الحدود الجغرافية للدول.
- إن تطبيق هذه قوانين الملكية الفكرية الخاصة بالمصنفات الرقمية، على أرض الواقع امر شبه مستحيل ؛ والسبب في ذلك يعود إلى حداثة هذه القوانين وإلى الأوضاع الاقتصادية السائدة والمتفاوتة في الدول المتقدمة؛ ونتيجة هذه الأوضاع فإن تحاول الدول المتقدمة تسعى إلى تأمين هذه حماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات عالمية. وهناك أيضا تشدد واضح في اتفاقيات التجارة الثنائية أو اتفاقيات الشراكة أو التجارة الحرة بالنسبة للأحكام المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وخاصة تلك التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي مع الدول العربية. والأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال أشد من تلك المنصوص عليها في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية (اتفاقية تريبس).

- رغم قلة الاتفاقيات الدولية التي أبرمت لمواجهة جرائم الأنترنت توجد عدة مؤتمرات وندوات انعقدت على الصعيد الدولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية أو الالكترونية تلك المتعلقة بالحاسبات او الانترنت؛ لذا من الواجب محاربة التحايل على التدابير التكنولوجية بكل الوسائل المتاحة من تشفير وتوقيع الكتروني، وغيرها من الأمور التقنية في هذا المجال؛ للحفاظ على مصالح أصحاب الحقوق المادية منها والمعنوية.
- فمثل هذه الاتفاقيات مهدت الأرضية لتأطير المسائل القانونية المتصلة بمصادر المعلومات، إلا انه لم تعد وحدها كافية في نظر الكثيرين، فالتطور السريع للمصادر الالكترونية للمعلومات، وتميزها بسرعة وسهولة نسخها مقارنة بالأشكال التقليدية، تعد من الأمور الإيجابية، وهي في الوقت نفسه تعد سلبية إذا ما أسيئ استخدامها، ولذا كان من الواجب التفكير في وضع حدود وقيود على استعمال المصنفات الرقمية في قوانين الملكية الفكرية.

الفصل الثالث: القيود والاستثناءات في حق المؤلف

الفصل الثالث : القيود والاستثناءات في قانون حق المؤلف

تمهيد:

أصبح للقيود والاستثناءات على حق المؤلف مكانة بارزة في جدول الأعمال الدولية، حيث أن حيث هذا الموضوع أثار ويثير الكثير من الجدل بين المشتغلين بميدان الملكية الفكرية وموضوعات إتاحة المعرفة. ويتعرض هؤلاء وأولئك إلى مسائل تتعدى المكاسب الاقتصادية التي لطالما كانت الحجر الأساس في مجال الملكية الفكرية ؛ لتصل إلى الفلسفة التي بنيت عليها منظومة قوانين الملكية الفكرية في بادئ الأمر، والتي كانت عاملا محفزا للإبداع والابتكار.

وفي ظل الظروف التاريخية والقانونية والتكنولوجية، ظهرت الحاجة الملحة لإيجاد الوسائل العملية لتفعيل القيود والاستثناءات على حقوق المؤلف كميكانزمات قانونية لإتاحة الوصول إلى الأعمال المحلية والإقليمية، وتقديمها كآليات تساهم في تسهيل نشر المعرفة. ومن المهتمين بهذا الموضوع مجتمع المكتبات والأكاديميون والمؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. هذا إلى جانب الناشطين في مجالات إتاحة المعرفة، والمدافعين عن حقوق المستخدمين والجمهور بصفة عامة.

وهكذا كلما يتقدم الزمن تخطو المعاهدات الدولية خطوة إلى الأمام، وتبتعد عن الهدف السامي الذي جاءت من اجله في مواكبة آخر المستجدات في المعارف والعلوم والفنون. ولم تجد فكرة التوازن بين مصالح الأطراف الثلاثة: الناشر والمؤلف والمستفيد أي مكان لها من حيث التطبيق.وهنا يبرز مفهومان أولهما ينظر إلى حق النشر نظرة تجارية على أنه حماية اقتصادية للمؤلف، ووسيلة عملية لتأمين الحافز المادي له؛ وثانيهما ينظر إليه نظره فلسفية لحماية حقوقه الطبيعية، وكلتا النظرتين هدفهما من حيث التطبيق، تؤكد أن الناشر وليس المؤلف هو الرابح الوحيد للمكاسب الكبيرة التي يحصل عليها، والتي قد تصل أحيانا إلى حد احتكار العمل سبعين سنة بعد وفاة المؤلف.

الجدير بالذكر أن الملكية الفكرية نظام تبنى عليه أسس المجتمع واقتصاده، فهو يعنى بتنظيم العلاقة بين الأشخاص من جهة والأموال من جهة أخرى. لذا نجد أن قضية حقوق المؤلف توسعت مفاهيمها، وتشعبت. هذا التوسع والتشعب أملاه التقدم التكنولوجي الذي يزداد يوما بعد، إلا انه مدفوع بدوافع تجارية بحتة هدفها المتاجرة بالسلع الإبداعية؛ وثانيهما أن حقوق المؤلف قد وقعت في حبائل شبكة دولية معقدة من الاتفاقيات والمعاهدات ابتداء

من اتفاقية برن، وانتهاء باتفاقية منظمة التجارة الدولية(تريبس). وبدأت الأسئلة تطرح نفسها كيف يتعامل المرء مع عمل منشور في بلد، ومؤلفه يسكن في بلد آخر، كيف يمكن للمؤلف ان يحصل على حقه إذا وقع الاعتداء على مصنفه في بلد آخر. وكيف يتسنى للمؤلف أن يحصل على حقه إذا حكم القضاء له بلد آخر؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير، قد أصبحت من المسائل المعقدة والمتشابكة لتعلقها بأمور التجارة والسياسة والقانون الدولي. كما ان المفاوضات التي تجري بين حين وآخر لوضع حلول مناسبة لها غالبا ما تدخل في متاهات لا حصر لها؛ وبخاصة عندما تكون التبعات أو التعويضات المادية للأطراف المتضررة، كبيره للغاية. ولا عجب أن نرى أن الأطراف التي تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين، هي التي تشارك في تلك المفاوضات، وهي التي تستخدم سلاحها المؤثر في مجرى الأحداث.

كل تصرف في اي مصنف يتمتع بالحماية القانونية، من غير الحصول على اذن من صاحبه؛ يعد اعتداء على حقه، الا اذا كان للجزء المتصرف به استثناء خاص من المسموح به بلا قيد او شرط. يكون الاعتداء على نوعين بالنسبة للفعل ، أو بالنسبة الى الفاعل، وفيما يتعلق بالفعل إما أن يكون بالاستحواذ على بعض المصنف أو كله؛ وهو الأكثر شيوعا، وإما الاستحواذ على المصنف وتغييره تغييرا سيئا. وفي كلتا الحالتين ينبغي للقضاء عند النظر في مسالة الاعتداء ان يتحقق من امور ثلاثة: هوية المالك الحقيقي، وهل وقع الاعتداء في الاعتداء فعلا أم هو مجرد ادعاء. وهل يوجد تشابه كبير بين المصنف الأصلي والمستنسخ من حيث اللغة او المظهر او الشكل او تتابع الكلام او الصوت، وما شابه ذلك. هذه العناصر الثلاثة تسمى الدليل الأول أو الظاهري، وهو دليل يفترض صحته حتى يثبت بطلانه، ويقع على عاتق المدعى عبء إثباته، على عاتق المدعى عليه عبء نفيه.

إن الاعتداء على حق المؤلف؛ يقلل من الفرص المتاحة للمؤلف في الحصول على دخل مناسب لعمله، ويلحق الضرر في المجتمع جميعا، كحرمان المؤلف من التمتع بثمرة جهده، وفقدانه الحافز الذي يدعوه إلى تأليف أعمال جديدة تعود بالنفع على المجتمع. لذا يتناول هذا الفصل من الدراسة كل ماله علاقة بالاستثناءات وخاصة تلك التي تتعلق بالمكتبات ومستخدميها ، كالاستنساخ بنوعيه التقليدي والرقمي، وكذا إدارة الحقوق الجماعية، وأخيرا التراخيص بأنواعها.

الفصل الثالث : القيود والاستثناءات في قانون حق المؤلف

المبحث الأول : الاستنساخ وحق المؤلف

من أجل الحصول على توازن مناسب بين مصالح أصحاب الحقوق ومستخدمي المصنفات المحمية، تسمح قوانين حق المؤلف ببعض القيود والاستثناءات، ففي حالات محددة يجوز استعمال المصنفات دون إذن صاحب الحق أو دون دفع تعويض. والتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف، تختلف من بلد إلى آخر بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والمعاهدات الدولية تعترف بهذا النوع من الاستثناءات من خلال توفير شروط عامة لتطبيقها، وتركت المشرعين في كل دولة أن تقرر ما هو الاستثناء الملائم لها، وبسبب تطور تكنولوجيا الانترنت والاستخدام الملائم للأنترنت في جميع أنحاء العالم، فقد اعتبر وجود بعض القيود والاستثناءات ضرورة ملحة، وأن تلك القضية وضعت على جدول أعمال لجنة الويبو الدائمة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR)*. وقد تركز النقاش فيها بشكل رئيسي على ثلاث مجموعات من المستفيدين أو الأنشطة، وهي الأنشطة التعليمية، والمكتبات والمراكز الوثائق، وذوي الاحتياجات الخاصة ولا سيما الأشخاص ضعاف البصر[299].

إن القيود والاستثناءات على حق المؤلف، عادة ما تقدم للمكتبات استثناءات تسمح بالاستخدام المجاني في معظم قوانين الملكية الفكرية حول العالم، ويمكن تصنيف القيود والاستثناءات في ثلاث فئات:

- الفئة الأولى:تتضمن حقوق الاستخدام الأساسية المتعلقة بالفرد، ومنها الخطب العامة والحق في الاقتباس، ونشر تقارير الأحداث الجارية، النسخ للاستخدام الخاص غير التجاري.
- الفئة الثانية: وتعكس الاهتمام التجاري، وممارسات والتنافس في مجال الصناعة.
- الفئة الثالثة: تتعلق بالمجتمع بشكل عام، وتشجع على نشر المعرفة والمعلومات، وتتضمن بنودا خاصة للمكتبات أو المعلمين لغرض التدريس والبحث، أو لذوي الاحتياجات الخاصة.

إن تشجيع الدول على اعتماد استثناءات وتقييدات في قوانينها الوطنية، تيسر على المكتبات ودور الأرشيف النجاح في دورها بتقديم الخدمات، مع الإبقاء على التوازن بيان

* SCCR= Standing Committee For Copyright And Related Rights

[299] - www.wipo.int/copyright/en/^limitations consulte 03/01/2018

حقوق المؤلفين والمصلحة العامة للمستفيدين، ولاسيما في مجالات التعليم والبحث والنفاذ إلى المعلومات، ويمكن أن تسهم في تلك الاستثناءات بالآتي[300]:

- حفظ المصنفات: إذ تمكن المكتبات ودور الأرشيف من نسخ المصنفات المنشورة وغير المنشورة لأغراض الحفظ، واستبدالها مع مكتبات أخرى بشروط ملائمة.
- دعم البحث والتنمية البشرية، وتطور المكتبات ودور الأرشيف، وإتاحة النفاذ إلى محتوياتها التي تشكل المعارف المتراكمة لبلدان العالم وشعوبه.
- التغيير التكنولوجي السريع يستلزم حلولا مرنة، وهنا ينبغي أن تمارس المكتبات ودور الأرشيف، الاستثناءات والتقيدات ممارسة مسؤولة ومشروعة.

في بيان للولايات المتحدة في 22 يونيو 2011 بشأن التقيدات والاستثناءات، أقرت الولايات المتحدة بأن المكتبات ودور الأرشيف، تسهم في تطور المعرفة والنفاذ إلى المصنفات التي تعد أساسية لاقتصاد القرن الحادي والعشرين القائم والمعرفة.

إن أول استثناء منح في القانون كان في المملكة المتحدة سنة 1956، واليوم معظم الدول ومنها الدول العربية، لها نوعا من الاستثناءات للمكتبات في قوانين حق المؤلف. وقد أعد (Kinneth Crews)* دراسة شاملة شملت الدول الأعضاء في منظمة الوايبو وعددهم (184)بلدا، وتبين من الدراسة أن (128) دولة فقط في قوانينها استثناء للمكتبات، وتدل هذه الإحصاءات الأساسية على انتشار المكتبات على نطاق واسع، مما يشير إلى أنها تؤدي دورا هاما في سياق قانون حق المؤلف وفي تيسير خدمات المكتبة. في واقع الأمر إن القوانين تميل إلى التركيز على الأنشطة مثل البحوث والحفظ ، فهي تشير أيضا إلى أن قانون حقوق التأليف والنشر له دور هام في قدرة المواطنين على الوصول باستمرار إلى مجموعة متنوعة غنية من المواد المحفوظة في المكتبات[301].

كما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون تونس النموذجي لحقوق المؤلف الخاص بالبلدان النامية، أن تطبيق استثناء الاستنساخ مشروط بتحديد عدد النسخ، التي يمكن إنتاجها من

---

[300]- الويبو، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (2011، 22 نوفمبر) الأهداف والمبادئ بشأن الاستثناءات والتقيدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، الدورة الثالثة والعشرون، جنيق، متاح على: www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/ar/sccr-23-4.doc تاريخ الاطلاع 2018/12/26

*مدير المكتب الاستشاري لحق المؤلف، جامعة كولومبيا

[301] - Kinneth Crews, Study on copyright Limitation & expectation for librairies and Archives, Standing Committee on copyright and related rights Geneva, (2008, 3-7 November) disponible sur: www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/en/sccr_30/sccr_30_3.pdf consulté le 21/12/2017

المصنف وان يقتصر السماح بالاستنساخ على الأشخاص الذين يثبت أنهم بحاجة إليها للدراسة والأبحاث وان لا يضر الاستنساخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يسب في ضرر لا مبرر له للمصالح المشروعة للمؤلف، وأجازت بعض التشريعات للمكتبات ومراكز التوثيق استنساخ المصنفات المتوفرة فيها بدود نسخة واحدة بشرط :

1- ألا يكون الهدف من ذلك التوزيع التجاري؛

2- أن يكون للمكتبة أو المركز صفة العمومية (بمعنى أن تكون متاحة للجمهور وليس لمنتسبيها فقط)؛

3- أن تتضمن النسخة التأشير بحقوق المؤلف الموجود في الأصل، الذي تم استنساخها وتواجه هذا الاستثناء صعوبات عملية أهمها:

- أن التوسع في تطبيقه يؤدي بالإضرار بحقوق المؤلفين بحيث يصبح استنساخ المصنفات المودعة بالمكتبات الوطنية بديل عن شراء هذه المصنفات؛
- استعارة الكتب من قبل قراء المكتبات العامة، يؤدي إلى إحجامهم عن شرائها ، الأمر الذي دفع بعض الدول مثل (بريطانيا) لحل هذه الإشكالية بإصدار القانون الخاص " بحث الإعارة" عام 1982، والذي يدفع للمؤلف بموجبه مكافأة مالية عن كل مرة يستعير فيها قارئ كتابه من المكتبات العامة.

أما تطبيق استثناء الاستنساخ من اجل انتفاع المعاقين سمعيا وبصريا، يعني هذا الاستثناء الترخيص باستنساخ أي مصنف منشور أو أي ترجمة له مرخص بها بطريقة (بريل) وبالحروف الكبيرة أو التسجيل الصوتي، من اجل تلبية احتياجات الأشخاص المعوقين بصريا " المكفوفين" والترخيص باستخراج نسخ من أي مصنف منشور بطريقة التصوير تلبية لاحتياجات فاقدي السمع (الصم). وهذا الاستثناء مشروط بأن لا يتعارض مع استغلال العادي للمصنف، وألا يسبب ضررا بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف.

وتنقسم التشريعات التي تعنى بحقوق المؤلف إلى قسمين في تعريفها للإعاقة: فمنها من يقتصر بتطبيق الاستثناء على فاقدي السمع والبصر فقط؛ ومنها من يتوسع ليشمل فئات أخرى من المعاقين مثل ضعاف العقول من الأطفال " مثل قانون حق المؤلف الاسترالي"[302]

[302]- حسام حطاب، دراسة و بحث قانوني شامل عن القيود والاستثناءات الواردة في حق المؤلف، مقدم إلى المؤتمر حماية حقوق الملكية الفكرية في فلسطين، https://www.mohamah.net/law/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

إذن الاستنساخ هو إنتاج نسخة أو أكثر من أحد المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية أو أي صورة مادية بما في ذلك تسجيلات صوتية أو مرئية باستعمال وسائل تقليدية أو وسائل تكنولوجية .وللمؤلف أن يستأثر أو أن يرخص للغير القيام ، باستنساخ المصّنف بأية وسيلة، بما فيها الطبع والتصوير والتسجيل على الأشرطة والاسطوانات والأقراص المدمجة المليزرة أو الذاكرة الإلكترونية للحسابات.[303]

ومن ثَم كان من الضروري تحديد مفهوم الاستنساخ الرقمي للمصنفات المحمية، والتعرف على صوره وأشكاله المختلفة في البيئة الورقية والبيئة الرقمية، لتوفير أكبر قدر من الحماية لمؤلفي المصنفات المحمية. ومن ثم تتعلق إشكالية هذا الفصل بمدى إمكانية اعتبار استنساخ المصنف المحمي أو إعادة استنساخه في شكله الورقي المطبوع أو في شكله الرقمي، يتطلب الحصول على موافقة المؤلف أم لا؟

المطلب الأول: مفهوم الاستنساخ

مصطلح "النسخ" نوعا قديم ويفضل استبداله بمصطلح "الاستنساخ" فهو يعني "reproduction" [304]، فهو يعني أي الاستنساخ حق المؤلف في الترخيص بصنع نسخ من مصنفه مهما تعددت الوسائل والأساليب. لهذا الاستنساخ سواء أكان بالطباعة أو غير من الوسائل الأخرى، ويقع الاستنساخ على جميع أنواع المصنفات التي تخضع لقوانين حماية المؤلف، إذن يمكن القول بأن مصنفات المخطوطات العلمية، الأدبية والفنية، وبرامج الحاسوب الآلي التي أوردتها مجمل القوانين الخاصة بحماية حقوق المؤلف، هي قابلة للاستنساخ[305]. فالسنهوري يقول " للمؤلف حق نشر مصنفه بنفسه، أو بواسطة غيره، وذلك عن طريق نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر. ويكون ذلك بنسخ نماذج أو صور للمصنف تكون في متناول الجمهور، فيجوز لأي فرد أن يحصل على نسخة من المصنف، بمقابل كما هي العادة أو بغير مقابل كما يقع أحيانا. ولا يجوز لغير المؤلف،

---

[303] التشريع النموذجي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الوطن العربي، مذكرة توضيحية حول التشريع النموذجي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. مرجع سبق ذكره

[304] نواف كنعان، حق المؤلف ، مرجع سبق ذكره، ص.132

[305] رامي ابراهيم حسن الزهاورة، النشر الرقمي للمصنفات و أثره على الحقوق الأدبية و المالية للمؤلف ، مرجع سبق ذكره .ص.ص.498-499

دون إذن كتابي من المؤلف. ويعطي الإذن عادة عن طريق النشر– أن ينشر المصنف على هذا النحو." [306]

يمكن القول، بلا شك، أن خلق عمل مميز حتى نسخة واحدة، هو حرمان صاحبه من الربح الذي كان سيحصل عليه، حتى وإن قام هو بنفسه ببيع هذه النسخة ؛ لكن الحس السليم يشير إلى الشخص الذي قام بغية التعليم، بنسخ كل أو جزء من الكتاب، وبالدراسة على الرسم أو على اللوحة، لا يمكن اعتباره مزيفا. أما إذا كان النسخ من أجل خلق استغلال تجاري، سيكون من الواضح أن هذه التجارة ستكون ضارة بالنسبة للمؤلف، وسيكون لها طابع التزييف.[307] بالتالي، فإن الاستخدام الخاص يستبعد أي اتصال بالجمهور، ولا يمكن أن تنتهك حقوق المؤلف، فحسب هذا الرأي بشأن حق المؤلف، يجعله فرع من القانون التجاري، بدلا من أن يكون فرع من فروع القانون المدني. في الواقع،تاريخيا لمنع النهب، والاستنساخ غير المنضبط، ونشر المصنفات،هل يمكن اعتبار نسخة خاصة، مصنوعة باليد أو بالطباعة الحجرية نهب ممتلكات صاحب الحق؟ من الناحية العملية، على الرغم من وضوح مفهوم حق الاستنساخ الذي يقتصر على الاستغلال، كانت الخلافات ظاهرة منذ بداية تاريخ حق المؤلف الحديث، فيما يتعلق بترسيم الحدود بين النسخة القانونية والنهب.[308]

المطلب الثاني :الاستنساخ الورقي والاستنساخ الرقمي

قد يتمثل تعريف للحق في الاستنساخ في قيام المؤلف بنسخ مصنفه عن طريق استحداث أو إعداد نسخة أو أكثر منه أو تثبيته بأي طريقة تسمح باتصاله غير المباشر بالجمهور، ولا يمتد هذا الحق بالضرورة إلى ما ينتج عن هذا التثبيت أو هذا الاستحداث من أشكال الاتصال والاستغلال الأخرى للمصنف. وعلى ضوء هذا التعريف نتساءل عن

---

[306] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سبق ذكره، ص.362.

[307] Augustin-Charles RENOUARD, *Traité des droits d'auteurs dans la littérature les sciences et les Beaux-arts*,Tome II, Paris : Jules Renouard et cie libraires, 1838, p. 42 disponible sur : https://books.google.dz/books?id=qiZTAAAAcAAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false, consulté le 12/12/2018

[308] Dariusz Piątek, La crise des exceptions en droit d'auteur : étude paradigmatique, Université D'Orléans, these de doctorat, 2016,p.49.

التعريف القانوني لفعل الاستنساخ، وهل يعد التثبيت المادي للمصنف شرطًا لحماية المصنفات التقليدية منها والرقمية أو عبر عبر شبكة الإنترنت؟

لقد أصبح النسخ الخاص وسيلة حقيقية للاستهلاك واستغلال المصنفات، التي تقع إلى حد كبير خارج نطاق النسخة الخاصة المسموح بها، بموجب القانون.فقد تلوثت بوسائل الاستنساخ التي كانت في متناول المستهلكين منذ سبعينات القرن الماضي. ومن أجل التخفيف من آلام المستحقين، وضع المشرع الفرنسي لعام 1985، ورسخ مكافأة للنسخ الخاص، دون تمديد الاستثناء وقاعدته؛ ظلت المادة (L. 122-5-2) من دون تغيير، واعتمدت المادة (L. 211-3-2) صيغة مماثلة. المشرع ومستغلو المصنفات اعتبروا المكافأة على النسخة الخاصة أخف الضررين في البيئة التناظرية، فإن نسخة لم تكن منافسة في الواقع للأصل. وبالتالي تحولت مكافأة للنسخ الخاص من طبيعة الاستثناء وأصبحت حقا حقيقيا خاصا بالنشر[309].

1- مفهوم الاستنساخ الورقي:

أما فيما يخص التعريف القانوني للنسخ ، فهنا يجب التأكيد على أن الحق في النسخ من الحقوق الاستئثارية للمؤلف حيث نصت المادة (9) من اتفاقية برن على أنه ":يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استئثاري في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأي طريقة وبأي شكل كان." وأكدت كذلك المادة الثانية من التعليمة الأوروبية الصادرة في 22 ماي 2001 – بشأن توفيق بعض جوانب حق المؤلف، والحقوق المجاورة في مجتمع المعلوماتية – على الدول الأعضاء أن تنص في قوانينها على الحق الاستئثاري بالترخيص، أو بالمنع للنسخ المباشر أو غير المباشر المؤقت أو الدائم – بأي وسيلة ما أو تحت أي شكل من الأشكال كليًا أو جزئيًا – للمصنفات، والخدمات

[309] Antoine Gitton, « La copie privée numérique : vers une licence d'édition privée », LEGICOM 2001/2 (N° 25), p. 61-74.DOI 10.3917/legi.025.0061 consulté le 13/01/2018

المحمية بموجب الحقوق المجاورة[310]. كما يقصد بالنسخ: " التثبيت المادي للمصنف بأية طريقة تقنية، موجودة أو ستكتشف، تسمح بنقله إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة"[311].

أما المشرع الجزائري فقد أجاز الاستنساخ بقوله :" يمكن استنساخ أو ترجمة أو اقتباس أو تحوير نسخة واحدة من مصنف بهدف الاستعمال الشخصي أو العائلي دون المساس بأحكام المادة (125) من هذا الأمر. غير انه يستثنى من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة استنساخ مصنفات معمارية تكتسي شكل بيانات او ما شابهها. والاستنساخ الخطي لكتاب كامل أو مصنف موسيقى في شكل خطي. واستنساخ قواعد البيانات في شكل رقمي، واستنساخ برامج الحاسوب الا في الحالات المنصوص عليها في المادة (52)* من هذا الأمر"[312].

لقد اتجه المشرع الفرنسي إلى المعيار الواسع في الاستنساخ، وعبر عنه في المادة(L.122-5)[313] ب عند بعدما تم نشر المصنف، لا يجوز للمؤلف أن يحظر:

– العروض الخاصة والحرة المؤداة حصريا في دائرة الأسرة.

–النسخ أو إعادة النسخ المنجزة من مصدر شرعي، تكون محصورة وبدقة في اطار الاستخدام الخاص للناسخ وليس للاستخدام الجماعي، باستثناء نسخ المصنفات الفنية التي

---

[310] « les États membres prévoient le droit exclusif d'autoriser ou d'interdire la reproduction directe ou indirecte, provisoire ou permanente, par quelque moyen et sous quelque forme que ce soit, en tout ou en partie ». JOCE n° L. 167/10 du 22 juin 2001.disponible sur : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32001L0029 consulté le 03/01/2018

[311] لطفي محمد حسام محمود ،المرجع العملي في الملكية الأدبية والفنية ، القاهرة :دار نهضة مصر للطباعة والنشر،1992 ، ص.52 .

* " يعد عملا مشروعا، بدون ترخيص من المؤلف او من اي مالك اخر للحقوق ،قيام المالك الشرعي لبرنامج الحاسوب باستنساخ نسخة واحدة من هذا البرنامج او اقتباسه شريطة ان يكون كل من النسخة والاقتباس ضروريا لما يأتي: –

– استعمال برنامج الحاسوب للغرض الذي اكتسب من اجله وفقا للشروط التي كانت قائمة عند اكتسابه

–تعويض نسخة مشروعة الحيازة من برنامج الحاسوب لغرض التوثيق ؛في حالة ضياعه او تلفه او عدم صلاحيته للاستعمال." المادة 52، الأمر 03–05 مرجع سبق ذكره.

[312] الأمر 03–05 ، مرجع سبق ذكره.

[313] Modifié par Loi n°2006-961 du 1 août 2006 - art. 1 (V) JORF 3 août 2006, disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr/affichCodeArticle.do?cidTexte=LEGITEXT000006069414&idArticle consulté le 22/12/2017.

من المقرر استخدامها لأغراض مماثلة لتلك التي أنشئت من أجلها، ونسخ من برنامج غير النسخة الاحتياطية المنشأة بموجب الشروط المنصوص عليها في المادة (L. 122-6-1) وكذلك نسخ قواعد بيانات إلكترونية؛

– شريطة الإشارة بوضوح إلى اسم المؤلف والمصدر:

(أ) التحليلات والاقتباسات القصيرة التي تبررها الطبيعة النقدية أو الجدلية أو التربوية أو العلمية أو المعلوماتية للمصنف الذي أدرجت فيه؛

(ب) الاستعراضات الصحفية؛

(ج) النشر، حتى الكلي، عن طريق الصحافة أو عن طريق البث التلفزي للأخبار العامة، أو تلك التي تلقى في المجالس السياسية أو الإدارية أو القضائية أو الأكاديمية، وكذلك في الاجتماعات العامة ذات الطابع السياسي وفي الاحتفالات الرسمية؛

(د) الاستنساخ، كليا أو جزئيا، للأعمال الفنية البيانية أو البلاستيكية التي يقصد بها أن تظهر في كتالوج بيع قضائي صدر في فرنسا؛ للحصول على نسخ متاحة للجمهور قبل البيع لغرض وحيد وهو وصف أعمال فنية طرحت للبيع؛

(هـ) تمثيل أو استخراج مقتطفات من المصنفات، مع التحفظ بالنسبة للمصنفات المصممة لأغراض التعليمية و النوتات الموسيقية، لأغراض التوضيح الحصري في سياق التدريس والبحث، بما في ذلك من أجل إعداد ونشر مواضيع الامتحانات أو المسابقات، التي تنظم من أجل توسيع نطاق الأنشطة التعليمية ، واستبعاد عن أي نشاط ترويحي أو ترفيهي، شريطة أن يكون الغرض من هذا التمثيل أو الاستنساخ، ولا سيما عن طريق توفير مساحة إلى عامة تتألف أساسا من تلاميذ أو طلاب أو معلمين أو باحثين يهتمون مباشرة بأعمال التدريس أو التدريب أو البحث التي تتطلب هذا التمثيل أو الاستنساخ، دون الإخلال بما جاء في المادة (L. 122-10).

– محاكاة ساخرة، الباستيش[314] والكاريكاتير، مع الأخذ بعين الاعتبار قوانين هذا النوع؛

–الأفعال اللازمة للوصول إلى محتويات قاعدة بيانات إلكترونية من أجل الاحتياجات وفي حدود الاستخدام المتوخى في العقد؛

[314] عمل فني أو أدبي يمزج فيه المؤلف جزئياً أو كلياً عمل معلم أو فنان مشهور عن طريق التمرين أو اللعب أو محاكاة ساخرة.أو نسخ ، تقليد ، محاكاة ساخرة.انظر:
http://www.cnrtl.fr/definition/pastiche تم الاطلاع عليه : في 2018/01/05.

– الاستنساخ المؤقت ذو الطابع الانتقالي او الاكسسواري الإضافي، عندما يكون جزءا لا يتجزأ وأساسيا من العملية التقنية، التي يكون الغرض الوحيد منها هو السماح بالاستخدام المشروع للمصنفات أو نقلها بين أطراف ثالثة عبر مسار الشبكة باستخدام وسيط؛ غير أن الاستنساخ المؤقت الذي قد لا يتصل إلا بمصنفات غير البرمجيات وقواعد البيانات يجب أن لن يكون له أي قيمة اقتصادية؛

– وفقا لأحكام المواد (L. 122-5-1) و(L. 122-5-2)، الاستنساخ والتمثيل من قبل الأشخاص الاعتباريين والمؤسسات المفتوحة للجمهور، مثل المكتبات، ودور الأرشيف ، ومراكز التوثيق والأماكن الثقافية المتعددة الوسائط، بهدف إجراء استشارة شخصية صارمة لعمل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة واحدة أو أكثر، أو إعاقة في الوظائف الجسدية أو الحسية أو العقلية أو المعرفية أو النفسية ، للوصول إلى العمل بالشكل الذي يجعله صاحب المصنف متاحا للجمهور؛

– استنساخ العمل وتمثيله من أجل الحفظ أو بهدف الحفاظ على شروط استشارته لأغراض البحوث أو الدراسات الخاصة من قبل الأفراد، في مباني المؤسسة وعلى ومحطات مخصصة للمكتبات في متناول الجمهور أو المتاحف أو الأرشيف، شريطة ألا تسعى إلى أي ميزة اقتصادية أو تجارية؛

– الاستنساخ أو التمثيل، كليا أو جزئيا، لعمل من أعمال الرسم أو البلاستيك أو الفن المعماري، عن طريق صحافة مطبوعة أو سمعية بصرية أو عبر الإنترنت، لغرض حصري من المعلومات الفورية والمتصلة مباشرة بهذا العمل ، بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح[315] .

ويمكن القول بأن المشرع الفرنسي حاول تغطية كل الجوانب المتعلقة بالنسخ والاستنساخ، ومن أوجه مختلفة مع مراعاة حق المؤلف على مصنفه. وبالرغم من وجود حماية قانونية تمنع النسخ أو النشر أو التوزيع بدون إذن المؤلف أو صاحب الحق المجاور بشأن المصنفات المثبتة على وسائط تقليدية مثل الأوراق وغيرها، فإن التقدم والتطور التكنولوجي أدى إلى قيام الراغبين من مستخدمي المصنفات بالنسخ الإلكتروني من

[315] Code de la Propriété Intellectuelle, **Article L122-5 ,**Modifié par LOI n°2016-1321 du 7 octobre 2016 - art. 38 Modifié par LOI n°2016-1321 du 7 octobre 2016 - art. 39, op.cit

الإصدارات الإلكترونية. وبالرغم من أن النسخ يقتضي الحصول على إذن صاحب الحق، إلا أن التقنيات الحديثة وخصوصا الرقمية التي يتم استخدامها أيضا على شبكة الإنترنت قد أثارت مشكلات متعلقة بتحديد ما إذا كان التثبيت على الدعامات الإلكترونية يعد من قبيل النسخ، وما إذا كان التحميل ولو للحظات محدودة للمصنف على جهاز المستخدم، يعد من قبيل الاعتداء على المصنفات محل الحماية، وعما إذا كان القيام بمثل هذه الأعمال وغيرها كالنسخ الإلكتروني، تقتضي الحصول على إذن أو ترخيص من صاحب حق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك قياسا على ما يقتضيه النسخ من الأوراق من الحصول على الإذن[316].

وبإلقاء نظرة على التشريعات الوطنية نجد أنها تؤكد على حق المؤلف في نشر مصنفه، كأحد أوجه الاستغلال المالي للمصنفات. فالقانون المصري* مثلا في المادة (147) قد نص على حق المؤلف في استغلال مصنفه بكافة الأوجه المتاحة، وذكر منها "....و بخاصة عن طريق النسخ". وعرف المقصود بالنسخ في الفقرة (9) من المادة (138) الخاصة بالتعريفات بأنه "استحداث صورة أو أكثر مطابقة للأصل من مصنف أو تسجيل صوتي، بأية طريقة، أو في أي شكل، بما في ذلك التخزين الالكتروني أو الوقتي للمصنف أو للتسجيل الصوتي"[317]. من خلال هذا التعريف يمكن القول بأنه شامل لكافة الأشكال التي يمكن أن

---

[316] حسن جميعي ، حق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الإنترنت، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع الجامعة الأردنية، عمّان، من 6 إلى 8 أبريل/نيسان 2004. متوفر على :
www.wipo.int/edocs/mdocs/...ip.../wipo_ip_uni_bah_04_3.doc متوفر على : 2017/12/13

* يعد القانون رقم 82 لعام 2002 القانون الأساسي للملكية الفكرية في مصر، ويشمل أربعة كتب تتناول جميع المجالات وهي:

–الكتاب الأول: براءات الاختراع ونماذج المنفعة، وتصاميم الدوائر المتكاملة والمعلومات غير المكشوف عنها؛

–الكتاب الثاني: العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية؛

الكتاب الثالث: حق المؤلف والحقوق المجاورة؛

الكتاب الرابع: الأصناف النباتية.

[317] قانون رقم 82 لسنة 2002،بشأن الملكية الفكرية، متوفر على:http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=1301

يظهر بها المصنف في المستقبل، وخاصة مع التطور المستمر لتكنولوجيا في جميع الميادين، ويظهر ذلك بعبارة بأية طريقة أو بأي شكل...

إذن يمكن أن يكون النسخ هو نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق النشر، وليس الأداء العلني ذاته مباشرة أو غير مباشرة، فالنسخ هو طبع الكتاب أو طبع الفيلم على أشرطة مسجلة دون إذاعتها أو توصيلها إلى الجمهور، وإنما النسخ فقط هي التي توضع تحت تصرف الجمهور. ولا تنص التشريعات إلا على بعض صور النشر أو النسخ أي على سبيل المثال، بحيث يكون المجال مفتوحاً لكافة مستجدات العلم[318].

بشكل عام تنص قوانين حق المؤلف على أنه "إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف تم نشره، وذلك لاستعماله الشخصي، فلا يجوز للمؤلف أن يمنعه من ذلك " . في نظر المشرع: الناقل الذي استنسخ نسخة لنفسه ولاستعماله الشخصي، فهو بذلك لا ينتهك حق النشر الثابت للمؤلف. فهو لا يقصد نشر النسخة لنقلها للجمهور؛ وإنما يقصد أن تكون هذه النسخة لاستعماله الشخصي. إذن من خلال عمله هذا، لم يضيع على المؤلف أو الناشر إلا ثمن نسخة واحدة وهذه خسارة بسيطة، إذا ما قورنت بما للمجتمع من حق في فتح سبل الثقافة، والتزود من نتاج العقل البشري، فالحقوق المطلقة للمؤلفين لا تكون حائلا دون بلوغ هذه الغاية السامية ؛ ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تتشارك عادة بما تخلفه من أثر في تكوين المصنفات.

2- مفهوم الاستنساخ الرقمي :

قبل التطرق إلى مفهوم الاستنساخ الرقمي، لا بد من الإشارة إلى الحقوق التي يتمتع بها المؤلف في البيئة الرقمية، تبقى مماثلة لتلك التي يتمتع به المؤلف في البيئة التقليدية، فقد نصت معاهدة الويبو على حق المؤلف في التأجير، وعلى حق التوزيع، وكذا على حق النشر: وكذا حق الاستنساخ.

ورد في نص المادة (7) من معاهدة الويبو منظما للحق الاستئثاري في التصريح، ولأغراض تجارية بالتأجير، فيما يخص برامج الحاسوب وللمصنفات السينمائية والمصنفات

[318] حسام الدين كامل الأهواني، حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت، الدليل الالكتروني للقانون العربي، متوفر على: iefpedia.com/.../d8add985d8a7d98ad8a9-d8add982d988d982-d8. تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

المجسدة في تسجيلات صوتية، وفقا لما ورد به القانون الوطني لكل دولة من الأطراف المتعاقدة. ومن الملاحظ أن المصنفات نفسها المذكورة في نص المادة سالفة الذكر هي المصنفات التي شملها نص المادة (10) من اتفاقية التريبس. ولا يقتصر التشابه بين معاهدة الويبو واتفاقية التريبس على المصنفات محل الحماية، ولكن هذا التشابه قد ورد على ما احتوتاه من استثناءات على الحق الاستئثاري في التأجير . لذلك فقد جاء نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة بأنه : لا تطبق الفقرة (1) في الحالتين التاليتين:

"1" إذا تعلق الموضوع ببرنامج حاسوب ولم يكن البرنامج في حد ذاته هو موضوع التأجير الأساسي،

"2" وإذا تعلق الموضوع بمصنف سينمائي، ما لم يكن ذلك التأجير قد أدى إلى انتشار نسخ ذلك المصنف بما يلحق ضرراً مادياً بالحق الاستئثاري في الاستنساخ،

"3" بالرغم من أحكام الفقرة (1)، يجوز للطرف المتعاقد الذي كان في 15 أبريل 1994 أن يطبق نظاماً قائماً على منح المؤلفين مكافأة عادلة مقابل تأجير نسخ عن مصنفاتهم المجسدة في تسجيلات صوتية ولا يزال يطبق ذلك النظام أن يستمر في تطبيقه، شرط ألا يلح تأجير المصنفات المجسدة في تسجيلات صوتية لأغراض تجارية ضرراً مادياً بحقوق المؤلفين الاستئثارية في الاستنساخ.

فقد أشارت المادتان (6) و(7) من المعاهدة إلى كلمة " نسخ" وعبارة " النسخة الأصلية وغيرها من النسخ"، كما ورد استعمالهما في هاتين المادتين، واللتين تخضعان لحق التوزيع وحق التأجير بناء علي المادتين المذكورتين ذاتهما، إلى النسخ المثبتة التي يمكن عرضها للتداول كأدوات ملموسة .

أما فيما يخص التوزيع، فقد جاء نص المادة (1/6) من معاهدة الويبو بشأن " حق التوزيع " موضحة تمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بالحق الاستئثاري في التصريح بإتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنفات، للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى. والواقع أن الطبيعة الخاصة لنقل المصنفات الرقمية أو على وسائط رقمية؛ قد جعل تحديد الطبيعة القانونية للحقوق محل الحماية، بشأن تلك المصنفات أمرا صعبا،وبصفة خاصة في ظل التعقيدات الخاصة بتكنولوجيا نقل المصنفات الرقمية وتوزيعها ، أو تلك التي يتم تداولها، أو نقلها، أو بثها، أو توزيعها على وسائط ودعامات رقمية .

فقد انتهت معاهدة الويبو إلى تبني " الحل الشامل " وذلك بالاكتفاء ببيان الطبيعة التقنية للمصنفات الرقمية، وتبني معيار تكنولوجي بشأنها، فإنها وبعد تأكيد الطابع الاستئثاري لحق المؤلف في جميع الأحوال، فإنها قد تركت بالتالي للتشريع الوطني لكل دولة على حدة؛ لتحديد الطبيعة القانونية للحق المتعلق بنقل المصنفات أو توزيعها أو بثها أو تخزينها ..الخ.

أما بشأن استنفاد الحقوق، فقد أوردت المادة (2/6)موضوع استنفاد الحق الاستئثاري في التوزيع، حيث نصت هذه المعاهدة على أنه لا يوجد بها ما يؤثر في حرية الدول والأطراف المتعاقدة، في تحديد أي شروط لاستنفاد الحق في التوزيع سالف البيان، وذلك بعد بيع النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنف، أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى للمرة الأولى بترخيص من المؤلف.

فيما يخص الاستنساخ الرقمي، فقد تضمنت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف بعض الأحكام التي تتعلق بحق النسخ، وتطبيق ذلك الحق على تعليمات تخزين المصنفات بشكل رقمي على أي وسيط أو دعامة إلكترونية؛ وبالنظر لعدم كفاية ما احتوت عليه معاهدة الويبو من أحكام في شأن تطبيق حق النسخ على المصنفات المخزنة رقميا؛ ورد في نص المادة (9) من اتفاقية برن (الاستثناءات المسموح بها في تلك الاتفاقية تنطبق على نص المادة سالفة الذكر)؛ تنطبق انطباقا أيضا وبصورة كاملة على المحيط الرقمي، وعلى الانتفاع بهذه المصنفات التي تأخذ شكلا رقميا.

وعلى ذلك فإن الاستنساخ الرقمي بأي صورة كان أو أيا كان شكله، وأيا ما كانت مدته (أي حتى و إن كان مؤقتا)، يعد من قبيل الاستنساخ في مفهوم المادة (9) من اتفاقية برن. وهو ما يؤدي، وفي ذات الوقت، إلى السماح للدول الأعضاء بالنص على الاستثناءات المتاحة في اتفاقية برن أيضا، والتي يقع من بين أهمها الاستثناء الخاص بإتاحة الحق في الاستنساخ العابر أو العرضي، وفي ذات الحدود والضوابط التي نصت عليها اتفاقية برن بشأن ما أوردته من استثناءات[319] .

---

[319] انظر حسن جميعي، الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة: من اتفاقية برن واتفاق تريبس إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الإعلام ،المنامة، 14 و15 جوان 2004، متوفر على:

المبحث الثاني : الإدارة الجماعية لحقوق النسخ

المنظمات المعنية بحقوق النسخ ترخص نسخ المواد المحمية بموجب حق المؤلف، إذا كان من المستحيل أو من المتعذر على أصحاب الحقوق أن يتصرفوا فرديا. إن استنساخ الوثائق أو تصوير الوثائق هو نشاط موجود في جميع قطاعات المجتمع، ويعد استخداما هائلا للمواد المطبوعة. وفي غياب المكافأة وموافقة المؤلفين والناشرين، سيشكل ذلك تهديدا لمصلحة جميع الأشخاص العاملين في قطاع الطباعة والنشر.

لتلبية الحاجة إلى تراخيص النسخ الضوئي (photocopie) على نطاق واسع، كوسيلة للوصول إلى المصنفات العلمية والثقافية المطبوعة من جميع أنحاء العالم؛ قام المؤلفون والناشرون بإنشاء منظمات إقليمية لإدارة حقوق النسخ؛ تعمل باعتبارها وسيطة وتسمح بالحصول على تراخيص حقوق التأليف والنشر المطلوبة. تستمد سلطة هذه الهيئات من اتفاقات مع أصحاب الحقوق أو التشريعات الوطنية. وفي كل عام، تمنح المنظمات الوطنية لحقوق الطبع والنشر تراخيص لمئات الآلاف من المستخدمين، لنسخ ملايين العناوين من جميع أنحاء العالم.

المطلب الأول : نشأة منظمات إدارة حقوق النسخ

من الناحية التاريخية تعود إدارة حقوق الطبع والنشر بشكل جماعي، إلى أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأت هذه الممارسة في فرنسا سنة 1777، وفي مجال المسرح مع الأعمال الدرامية والأدبية*. أما في مجال الموسيقى، فقد تم إنشاء أول هيئة للإدارة الجماعية

تم الاطلاع عليه في www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_bah_04_3.doc **2018/01/07**

* في القرن الثامن عشر، كان لدى الكوميديين الفرنسيين احتكارا، فكل مؤلف يقترح عليه أن تؤدى نصوصه، لا يدفع له إلا تعويضا ضئيلا مقارنة بالإيرادات المتولدة من أداء المسرحية. (Beaumarchais) و بعد نجاح مسرحية حلاق اشبيلية، تعب من المعاملة التي ألحقها الكوميديون الفرنسيون للمؤلفين. ورغم أنه كان صانع ساعات سابق ولكن مع ذلك كان رجل أعمال مرموق، فقرر أن يجمع حوله مؤلفين آخرين من أجل الاعتراف بحقوقهم: في 3 يوليو 1777، دعا إلى مائدته حوالي ثلاثين منهم لتناول العشاء وأصبح هذا العشاء مشهورا بعد ذلك. واقترح إنشاء أول جمعية تتكون من المؤلفين الدراميين، ثم أطلق عليها اسم "مكتب التشريع الدرامي". كان هذا العمل المؤسس(Société des Auteurs et Compositeurs Dramatiques)(SACD) الذي أعيد تسميتها في عام 1829.وبفضل مبادرة(Beaumarchais) تم التصديق على

في عام 1850 [*]، وأيضا في فرنسا. إن هذه الممارسة هي الأكثر شيوعا. وتوجد اليوم هيئات مماثلة في أكثر من (100) بلد. ولقد تطورت حقوق المؤلف والتكنولوجيا معا وبشكل متوازي بدءا بالطباعة، وبالتسجيل الصوتي، وبالتصوير السينمائي، بالبث، ثم النسخ الضوئي، والأقمار الصناعية ونقل الكابلات، والفيديو، وانتهاء بشبكة الإنترنت.

وأصبحت آلات التصوير (photocopieuses) شائعة الاستعمال في أواخر الستينيات وأوائل السبعينات، مما جعل من الضروري وضع حلول مناسبة لتلبية الحجم المتزايد من النسخ المصورة غير المأذون بها، ومن أجل إضفاء الطابع القانوني على هذه الممارسة، من خلال ضمان حصول المستعملين على المصنفات الضرورية لهم، وتعويض المؤلفين والناشرين على حد سواء.

وفي وقت مبكر من عام 1955، جاء في قرار محكمة العدل الاتحادية الألمانية أن قيام شركة صناعية باستنساخ مقال من مجلة علمية، يستخدمها الموظفون ليس عملا مجانيا، يمكن تنفيذه دون موافقة أصحاب الحقوق. وفي عام 1957 تأسست جمعية (VG WORT) في ألمانيا كمنظمة عامة لجمع الحقوق عن الأعمال الأدبية نيابة عن المؤلفين والناشرين[320].

الجمعية التأسيسية ، و تم الاعتراف القانوني بحق المؤلف في 13 جانفي 1791؛ وهو القانون الأول الذي سن في العالم لحماية المؤلفين وحقوقهم.

أنظر : 200 ans de combats pour les auteurs

Disponible sur : https://www.sacd.fr/200-ans-de-combats-pour-les-auteurs consulté le 12/12/2017

[*] ساسيم، جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين للموسيقى، هي جمعية مدنية غير ربحية، يملكها ويديرها أعضاؤها. ونموذجها الاقتصادي هو نموذج التعاون.وتتمثل مهمتها الرئيسية في جمع الإتاوات في فرنسا وإعادة توزيعها على المبدعين الفرنسيين والدوليين. هذه المهمة أساسية من أجل إدامة خلق وتشغيل صناعة الموسيقى.

انظر :https://societe.sacem.fr/ consulté le 21/01/2018

[320] تأسست هذه الجمعية في عام 1958، تمثل مصالح حقوق التأليف والنشر لمئات الآلاف من المؤلفين والناشرين في ألمانيا. وتوزع أكثر من 100 مليون يورو سنويا. وفي عام 2012، مثلت مجموعة (فغ وورت) ما مجموعه 517.220 مؤلفا و 12.273 ناشرين، أي ما مجموعه 529.493 من أصحاب الحقوق. (هذه الأرقام لا تشمل التمثيل من خلال اتفاقات ثنائية مع الجمعيات الشقيقة). (فغ وورت) هي منظمة كبيرة سواء داخل ألمانيا أو في باقي العالم. أنظر :

About VG WORT, disponible sur: : http://www.vgwort.de/international/information-in-english.html consulté le 13/12/2017

وقد أنشئت (BONUS) أول منظمة متخصصة في الإدارة الجماعية للنسخ التصويري، في السويد في عام 1973 [321]. وفي سبتمبر 2004، كانت المنظمات تزاول نشاطها في ما يقرب من (50) بلدا، وتنشأ منظمات جديدة كل عام. ويعد التطور السريع للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في جميع أنحاء العالم، في الثمانينات وما بعدها مثالا على العمل الجماعي الناجح؛ لمعالجة المشاكل التي تطرحها التكنولوجيا. ويعد تطوير هذه المنظمات أحد أهم أوجه التقدم في العقود الأخيرة للمؤلفين والناشرين. ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه هنا ما الغاية من إنشاء مثل هذه المنظمات، وما الذي حققته من نتائج؟

إن المهمة الرئيسية للمنظمة المعنية بحقوق النسخ، تتمثل في ترخيص حقوق النسخ أي الاستنساخ – التصوير التقليدي نيابة عن أصحاب الحقوق. مع التقدم التكنولوجي، أصبح الترخيص للنسخ الرقمي والاستخدامات الرقمية الأخرى ؛ تحديا إضافيا لأصحاب الحقوق ولمنظمات إدارة الحقوق. وفيما يلي بعض مهام منظمة الإدارة الجماعية، بما في ذلك المنظمات التي تدير حقوق الاستنساخ:

– رصد أين، وفي أي وقت، ومن الذي يستخدم الأعمال؛

– التفاوض مع المستعملين أو ممثليهم؛

– منح تراخيص لمنح المكافآت المناسبة وبشروط سليمة؛

– تلقي المكافآت. ونقلها إلى أصحاب الحق.

---

[321] بعد دراسات إحصائية معينة، توصل الطرفان إلى اتفاق، حيث تم تنظيم النسخ في المدارس. وشاركت جميع الأطراف المعنية بحق المؤلف – المؤلفون والملحنون والمصورون والرسامون وناشرو الكتب والموسيقى والصحفيون – في تشكيل الاتفاق. ومن خلال هذا الاتفاق بشأن النسخ التصويري، منحت أجور الاستنساخ للمؤلفين . وعلاوة على ذلك، ينظم الاتفاق مدى السماح بهذا الاستنساخ. وكان الاتفاق الأول من نوعه في العالم –أما (BONUS) (صور، كلمات، موسيقى مطبوعة – منظمة حقوق الطبع والنشر المشتركة) تم تشكيلها الآن بهدف إدارة حقوق المنظمات الأعضاء بشكل جماعي. تأسست بريسكوبيا في عام 1982 من قبل المنظمات في الصحف والقطاعات الدورية. وكان هناك طلب كبير على الاتفاق على النسخ من قطاع الأعمال والإدارة العامة.وفي عام 1996، انضمت المنظمات في قطاع التصوير. وتتمثلت المهمة الرئيسية في ترخيص الحق في استنساخ المواد في الصحف والدوريات للاستخدام الداخلي داخل الشركات والمنظمات والسلطات.من 1 يناير 1999 أدمجت بونوس و بريسكوبيا في منظمة واحدة، بونوس بريسكوبيا، التي ترخص الآن كل من قطاع التعليم وقطاع الأعمال.

وفي نهاية عام 2013، قررت الجمعية تغيير اسمها إلى (Bonus Copyright Access) لتعكس التطورات في مجال الترخيص والتي حدثت خلال أوائل القرن الحادي والعشرين. انظر .

History of Bonus Copyright Access : disponible sur http://en.bonuscopyright.se/pages/History_Of_Bonus_Copyright_Access consulté le 18/01/2018

من خلال تكليف الهيئات المهنية بمهمة إدارة حق المؤلف، يمكن للمؤلفين في الممارسة العملية؛ التركيز على إبداعهم أي الحصول على مكافأة مقابل استخدام أعمالهم ليس في بلدهم فحسب بل أيضا في بقية البلدان. أما فيما يخص الناشرين فيتلقون مكافآت تمثل حصة من العائد على الاستثمار، الذي يسمح لهم ببيع كتب جديدة ومنشورات أخرى.

1-التشريعات والترتيبات العملية لمنح التراخيص:

سنسلط الضوء فيما يلي على بعض التشريعات والترتيبات العملية لمنح التراخيص، وكيفية جمع مكافآت النسخ. عملا بالمادة (9) من اتفاقية برن المشار إليها سالفا، صاحب المصنف الأدبي أو الفني له الحق الحصري في الإذن أو منع الاستنساخ من عمله "بأي شكل وبأي شكل من الأشكال". الاستنساخ، أو النسخ، يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة كثيرة، على سبيل المثال: الطباعة، او التصوير،أو الرقمنة، أو نسخة رقمية (على سبيل المثال على قرص مضغوط ودفد (DVD))، أو التخزين الإلكتروني في قواعد البيانات. أيضا نطاق الاستثناءات والتقييدات يقتصر على الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاقية تريبس)، التي تديره منظمة التجارة العالمية. وتنص المادة (13) منها على ما يلي: " تلتزم الدول الأعضاء بقصر القيود أو الاستثناءات، من الحقوق المطلقة على حالات خاصة معينة، لا تتعارض مع الاستغلال العادي للعمل الفني، ولا تلحق ضررا بالمصالح المشروعة لصاحب الحق فيه". وفي نفس السياق تحدد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لعام 1996 نفس المبدأ الوارد في المادة 10:"

- 1 – يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في تشريعه الوطني على تقييدات أو استثناءات للحقوق الممنوحة لمؤلفي المصنفات الأدبية والفنية، بناء على هذه المعاهدة في بعض الحالات الخاصة، التي لا تتعارض واستغلال عادي للمصنف، ولا تسبب ضررا بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف؛
- 2- عند تطبيق اتفاقية برن، على الأطراف المتعاقدة أن تقصر أي تقييدات أو استثناءات للحقوق المنصوص عليها في تلك الاتفاقية على بعض الحالات الخاصة التي لا تتعارض والاستغلال العادي للمصنف ولا تسبب ضررا بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف ".

وبالنظر إلى هذه النصوص، لا يسمح بالقيود أو الاستثناءات، إلا إذا تم استيفاء ثلاثة شروط (يشار إليها باسم "المعيار الثلاثي")، وهي:

- قد تقتصر القيود أو الاستثناءات على "الحالات الخاصة" فقط، ولا ينبغي تعميمها؛
- لا يمكن أن تكون غير متوافقة مع الاستغلال العادي للمصنف؛
- لا يمكن أن تسبب ضررا لا مبرر له للمصالح المشروعة لصاحب الحقوق.

هذه المعايير المذكورة سلفا، المقيدة للحقوق الاستثنارية، يجب أن تكون مجتمعة؛ ويجب أن تكون مستوفية الشروط من أجل أن تكون التقييدات أو الاستثناءات مقبولة.إن الاستنساخ الضوئي له نتائج مخالفة لنتائج النسخ الرقمي. لذلك، يستوجب أن يكون الحل التشريعي مناسبا لكل حالة. هذا فيما يخص التشريعات الدولية التي تقيد عملية النسخ؛ أما على الصعيد الدولي فنجد تشريع الاتحاد الأوربي الذي ينص في المادة (2) والمادة (5) منه على أنه : يجوز للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منح أو منع إذن استنساخ المصنفات المباشر أو غير المباشر، المؤقت أو الدائم بأي وسيلة أو بأي شكل من الأشكال كليا أو جزئيا للمؤلفين .أما المادة (5) تقتضي بانه يجوز للدول الأعضاء أن تنص على استثناءات أو قيود على حق الاستنساخ، ولا سيما فيما يتعلق بالتصوير: في حالة النسخ التي تتم على الورق، أو على وسيلة مماثلة، بأي تقنية تصويرية (technique photographique) ، أو أي عملية أخرى لها آثار مماثلة، باستثناء النوتات الموسيقية التي يجب أن يحصل أصحاب الحقوق على تعويض عادل[322].

يمكن القول: بأن التوجيه الأوروبي يربط مفهوم التعويض المنصف ببعض الاستثناءات والتقييدات، بما في ذلك النسخ التصويري. وهذا هو الحد الأدنى من المتطلبات، ويمكن للدول الأعضاء أن تنص على ترتيبات حصرية لإدارة الحقوق[*] . وتقدم الفقرة (35) من ديباجة التوجيه توجيهات للمشرعين الوطنيين فيما يتعلق بهذا المفهوم الجديد للتعويض المنصف. وينص القانون على ما يلي: "في حالة بعض الاستثناءات أو التقييدات، يجب أن يحصل أصحاب الحقوق على تعويض عادل، من أجل تعويضهم بشكل مناسب عن استخدام مصنفاتهم[*]. ويترك التوجيه للدول الأعضاء تحديد شكل ومستوى هذا التعويض العادل، والترتيبات التفصيلية في هذا المجال.

---

[322] **Directive 2001/29/CE du Parlement européen et du Conseil du 22 mai 2001 sur l'harmonisation de certains aspects du droit d'auteur et des droits voisins dans la société de l'information, op cit.**

[*]تشير الفقرة 18 من ديباجة التوجيه إلى التراخيص الجماعية الموسعة." لا يخل هذا التوجيه بالترتيبات القائمة في الدول الأعضاء لإدارة الحقوق، مثل التراخيص الجماعية الموسعة".

[*] « Dans le cas de certaines exceptions ou limitations, les titulaires de droits doivent recevoir une compensation équitable afin de les indemniser de manière adéquate pour l'utilisation faite de leurs œuvres ou autres objets protégés. Lors de la détermination de la forme, des modalités et du niveau éventuel d'une telle compensation équitable, il convient de tenir compte des circonstances propres à chaque cas.

إن التشريعات الوطنية ينبغي أن تنسجم مع القواعد الدولية والإقليمية المقبولة عادة، وبما أن حق الاستنساخ حق حصري، فإن القيود أو الاستثناءات يجب ألا تهدد تلك النقطة المرجعية في التشريعات الوطنية. ولذلك، ينبغي أن يؤدي التصوير الضوئي(photocopie) على نطاق واسع جدا، إلى دفع تعويض في حالة الاستغلال الضخم.

لا يمكن أن تنص التشريعات الوطنية على الاستخدامات المجانية – أي بدون موافقة أو مكافأة إلا في حالات خاصة ومحددة بعناية. وقد تؤدي الأحكام العامة المتعلقة ب "الاستخدام العادل" أو "التعامل المنصف" إلى استحالة منح التراخيص أو منح المكافآت. على سبيل المثال، ممارسة النسخ من قبل الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. ففي هذا السياق، إذا أجري النسخ بدون موافقة أصحاب الحقوق ولم يدفع لهم التعويض، فإن ذلك قد يضر بمصالحهم المشروعة. وينبغي أن يكون هناك توازن بين المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق والمستخدمين. وتؤدي منظمات حقوق الاستنساخ دورا هاما في ذلك، ويسمح بالوصول السريع والقانوني إلى المعلومات بتكلفة منخفضة نسبيا. وهي مسؤولة أي هذه المنظمات أيضا عن الحفاظ على بيئة مواتية للإبداع، وضمان مكافأة عادلة لأصحاب الحقوق، وتشجيعهم على خلق أعمال جديدة.

في غياب تشريعات محررة بوضوح، فإن إمكانيات قيام هيئة إدارة حقوق النسخ بعملها بنجاح يكون محدودا، وذلك بغية الحصول على تراخيص النسخ الضوئي، وتلقي أجور على

Pour évaluer ces circonstances, un critère utile serait le préjudice potentiel subi par les titulaires de droits en raison de l'acte en question.

Dans le cas où des titulaires de droits auraient déjà reçu un paiement sous une autre forme, par exemple en tant que partie d'une redevance de licence, un paiement spécifique ou séparé pourrait ne pas être dû. Le niveau de la compensation équitable doit prendre en compte le degré d'utilisation des mesures techniques de protection prévues à la présente directive. Certains cas où le préjudice au titulaire du droit serait minime pourraient ne pas donner naissance à une obligation de paiement » .

" في حالة بعض الاستثناءات أو التقييدات، يجب أن يحصل أصحاب الحقوق على تعويض عادل من أجل تعويضهم بشكل كاف عن استخدام أعمالهم أو أية أشياء محمية أخرى. فيما يخص تحديد الشكل، ومستوى هذا التعويض العادل، ينبغي أن تؤخذ ظروف كل حالة بعين الاعتبار. وعند تقييم هذه الظروف، يكون الاختبار المفيد هو الضرر المحتمل الذي قد يتعرض له أصحاب الحقوق نتيجة الفعل المعني.

في حالة تلقي أصحاب الحقوق التعويض بشكل آخر، على سبيل المثال كجزء من رسوم الترخيص، قد لا تكون هناك مدفوعات محددة أو منفصلة. ويجب أن يأخذ مستوى التعويض المنصف في الاعتبار؛ درجة استخدام تدابير الحماية التقنية المنصوص عليها في هذا التوجيه. وفي بعض الحالات التي لا يكون فيها الإخلال بصاحب الحق متدني يكمن أن لا يترتب عنه التزام بالدفع."

Voir : Directive 2001/29/CE du Parlement européen et du Conseil du 22 mai 2001, op.cit.

ذلك لتعويض المؤلفين والناشرين. ومن الأهمية بمكان أن يوفر التشريع أساسا متينا لا لبس فيه لأنشطة هذه الهيئات حتى يستفيد أصحاب الحقوق والمستخدمون منها على قدم المساواة. وينبغي أن تستند جميع الخيارات إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- ينبغي أن تضمن على الأقل أجر عادل للمؤلفين والناشرين.
- ينبغي أن يكون من السهل على المستخدمين الامتثال له.

وقد بذلت في هذا الإطار جهود على المستوى الوطني، من أجل ترقية الإبداع وتحفيز المبدعين على تقديم الأفضل للمجتمع وللثقافة بشكل عام، وفيما يلي نقدم بعض الخيارات التشريعية الرئيسية مع أمثلة ملموسة للنتائج، التي تحققت بعد التنفيذ في مناطق مختلفة من العالم.

2- أمثلة عن الهيئات المكلفة بإدارة حقوق النسخ:

ونظرا لأن حق الاستنساخ هو حق استئثاري، من البديهي أن تكون الإدارة الجماعية لحقوق النسخ ضمن الأفعال الطوعية. إذن الهيئات المكلفة بإدارة حقوق النسخ تستمد سلطتها لمنح التراخيص؛ بموجب التفويضات الصادرة عن أصحاب الحقوق الوطنيون، ولها إمكانية الوصول إلى الدليل الدولي؛ بموجب اتفاقات ثنائية مع هيئات مماثلة في بلدان أخرى. وهذه الاتفاقات الثنائية تستند إلى مبدأ التمثيل المتبادل.

تميل العديد من المنظمات المكلفة بإدارة حقوق النسخ، ولاسيما في البلدان الأنجلو – أمريكية، إلى العمل على أساس طوعي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وبالضبط (Copyright Clearance Center (CCC))* لا يمنح إلا التراخيص الجماعية على أساس عقود غير استئثارية. يعين المؤلفون والناشرون الأعمال التي يجب تضمينها في برامج الترخيص المختلفة. وفي بعض البرامج، يمكنهم تحديد السعر بشكل فردي لكل عمل. وقد يتضمن تشريع حق المؤلف أحكاما تنظم أنشطة هيئة إدارة حق النسخ، حتى فيما يتعلق بالترخيص الطوعي. وفي المملكة المتحدة، أنشطة (Copyright Licensing Agency

*تأسس هذا المركز في عام 1978، ويقع المقر الرئيسي دانفرز، مهمة هذا المركز تتمثل في تسهيل حصول الأشخاص على المحتوى واستخدامه ومشاركته في جميع أنحاء العالم، مع حماية مصالح المبدعين والناشرين وأصحاب حقوق الطبع والنشر الآخرين. يعمل المركز مع المئات من المؤسسات الأكاديمية ، و الشركات التي وصل عددها إلى 35،000 شركة، و12،000 ناشر . يعمل المركز جنبا إلى جنب مع جوجل، وياهو ومايكروسوفت، وله موظفون في جميع أنحاء العالم . انظر :http://www.copyright.com/about / تم الاطلاع عليه في 2017/12/10

(Limited (CLA)[**]، (وكالة ترخيص حق المؤلف المحدودة) تخضع لأحكام قانون حق المؤلف، لا ينص هذا القانون على أي رقابة عامة على عمل هذه الهيئات، ولكنه يعهد إلى هيئة متخصصة، هي محكمة حق المؤلف، بمهمة التحقق، بناء على طلب المستخدمين، ما إذا كانت مكافآت الهيئات تدار بصفة معقولة. وبغية الحد من عواقب عدم التوازن بين مصالح هيئات الترخيص والمستخدمين، يمكن لهؤلاء أي المستخدمون إحالة المسألة إلى محكمة حق المؤلف. وهي ليست مؤهلة لحل جميع المنازعات المتعلقة بتراخيص المكافآت، ولكن تبقى مختصة في المنازعات، التي تكون هيئات إدارة التراخيص طرفا فيها. ومن ناحية أخرى، عندما لا تكون الحقوق مرخصة من قبل المرخص له، والمرخص له مباشرة "هيئة ترخيص"، فإن محكمة حق المؤلف ليست المختصة. ويحدد الفصل السابع من القانون بتفصيل كبير سلطاته التي تختلف باختلاف ما إذا كان الترخيص قد منح على أساس التعريفة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للإدارة المكلفة بمراقبة المنافسة العادلة، أن توكل إلى لجنة الاندماج والاحتكارات بالتحقيق في ممارسات التسعير، التي تتبعها هيئات إدارة التراخيص. وفي حالة وجود تقرير غير مؤات، يجوز إلغاء البنود الباهظة، ويمكن منح المستخدم تلقائيا ترخيصا تحدده محكمة حق المؤلف الابتدائية، في غياب اتفاق بين الطرفين.[323]

أما في اليابان، فقانون حق المؤلف يمنح المؤلف حق الاستنساخ مع بعض القيود. ودخل القانون الخاص بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة حيز النفاذ أكتوبر 2001.

[**] تعمل هذه الوكالة منذ أكثر منذ 1983، توفر الحقوق والتراخيص، فضلا عن مجموعة متزايدة من الخدمات التي تبسط حقوق الطبع والنشر وتسهل الوصول إلى المحتوى. من خلال التراخيص الشاملة يمكن للعملاء نسخ وتقاسم مقتطفات من المحتوى المنشور، دون الحاجة إلى الحصول على إذن من أصحاب حقوق التأليف والنشر في كل مرة. الوكالة مؤسسة غير ربحية تقدم بعض الخدمات نجملها فيما يلي :

- التحقق أداة بحث الأذونات
- مستودع المحتوى الرقمي.

كما يتم دفع عائدات الإتاوات لأصحاب حقوق التأليف والنشر: الكتاب ، الفنانون والناشرون و الفنانون التشكيليون . في السنة المالية 2010/2009 وزعت 51.4 مليون جنيه استرليني على المؤلفين والفنانين والناشرين.

انظر :https://www.cla.co.uk/who-we-are تم الاطلاع عليه في 2017/12/10

[323] Les Organismes De Gestion Collective, disponible sur : https://www.senat.fr/lc/lc30/lc301.html consulté le 13/12/2017

ووفقا لهذا القانون، تم تسجيل مركز حقوق النسخ في اليابان (Japan Reproduction Rights Center)، وتعيينه باعتباره هيئة إدارية في عام 2002. سجل في سنة 2008 ما قيمته (183) مليون ين ياباني من مداخيل استغلال النشر[324].

وفي بعض البلدان، تشجع التشريعات بوضوح أصحاب الحقوق على إنشاء هيئات لإدارة حقوق النسخ. فعلى سبيل المثال، يسمح قانون جامايكا لحق المؤلف لعام 1993 ببعض التقييدات والاستثناءات من حق الاستنساخ، حيث تكون اتفاقات الترخيص الطوعية غير متاحة بسهولة. وبعد إنشاء وكالة ترخيص حق المؤلف الجامايكة (Jamaican Copyright Licensing Agency (JAMCOPY))، أصبح التصوير الفوتوغرافي مشروطا بإصدار ترخيص*.

إن مثل هذه الهيئات تعمل كجسر بين منشئي ومستخدمي مواد حق المؤلف، وبإمكانها تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والملاءمة، ويمكن للمجتمع من خلالها الاستفادة من أعمال المبدعين مع احترام حق المؤلف والامتثال لقوانين حقوق المؤلف.

---

324 Daniel J. Gervais, Collective Management of Copyright and Related Rights, Austin : Wolter Kluwer , 2010,p.399.

* من خلال التراخيص، توفر الوكالة آلية مركزية وسهلة وبأسعار معقولة وصول المستخدمين إلى المعلومات، ويمكن أن تستنسخ قانونا مقتطفات من مواد حقوق التأليف والنشر التي نشرت في المطبوعات – الكتب والدوريات والمجلات ، وتوزع عائدات الرخصة على أصحاب حقوق الطبع والنشر بعد خصم تكاليف الإدارة .الوكالة عضو كامل العضوية في الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ (إفرو). وهي عضو في شبكة دولية من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المرتبطة بها .وقد ساعدت هذه العلاقة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الدخول في اتفاقات متبادلة مع 24 مكتبا آخر في جميع أنحاء العالم، التي هي أيضا أعضاء في إفرو .وتمتد حماية أعمال أصحاب حقوق التأليف والنشر التابعين للوكالة خارج جامايكا نتيجة للاتفاقات الثنائية مع المكاتب الإقليمية الأخرى .ومن خلال هذه الاتفاقات، تحظى مصالح أصحاب حقوق التأليف والنشر في جامايكا بالحماية في تلك الأقاليم الأجنبية، ويمكن للجهات المرخصة من جامايكا الوصول إلى المصنفات من ذخيرة دولية متزايدة باستمرار.والوكالة هي أيضا شريك مؤسس في تحالف جامايكا لمكافحة القرصنة. انظر:

Jamaican Copyright Licensing Agency .disponible sur :
http://www.jamcopy.com/index.php/about-us consulté 19/01/2018

المطلب الثاني : نظام الترخيص الطوعي المستند إلى التشريع

في بعض البلدان، يستند نظام التراخيص الطوعية إلى التشريعات، والفكرة الأساسية من هذا النمط هي ضمان ترخيص كامل للمستخدمين. وبالنظر إلى أنه لا يمكن لأي هيئة إدارية جماعية أن تمثل جميع أصحاب الحقوق في بلدها، ناهيك عن أي بلد في العالم، يحكم التشريع حالة أصحاب الحقوق غير الممثلة. وتعمل منظمات حقوق الاستنساخ في إطار آليتين للدعم التشريعي هما: توسيع نطاق التراخيص الجماعية والإدارة الجماعية إلزامية.

1- الترخيص الجماعي الموسع:

يوسع الترخيص الجماعي آثار ترخيص حق المؤلف؛ ليشمل أصحاب الحقوق غير الممثَّلين. كما يجب على سلطة الترخيص المسؤولة عن منح الترخيص؛ أن تحيل أيضا المكافآت المستلمة إلى أصحاب الحقوق غير الممثلة. الجدول رقم1 يمثل الترخيص الطوعي الجماعي في بعض البلدان:

البلد	المنظمة	سنة التأسيس
إفريقيا الجنوبية	Dramatic, Artistic and Literary Rights Organisation (Pty) reprographie en (DALRO)	1990 1967
الارجنتين	Centro de Administración de Derechos Reprográficos (CADRA)	2002
البرازيل	Associaçáo Brasileira de Direitos Reprográficos (ABDR),	1992
كندا	- The Canadian Copyright Licensing Agency (Access Copyright), -Société québécoise de gestion collective des droits de reproduction COPIBEC)	1988 1997
الشيلي	Sociedad de Derechos Literarios (SADEL)	2003

2002	Centro Colombiano de Derechos Reprográficos (CEDER)	كولومبيا
1992	The Irish Copyright Licensing Agency (ICLA)	إيرالندا
1989	Associazione Italiana per i Diritti di Riproduzione delle Opere dell'ingegno (AIDRO),	إيطاليا
1998	Jamaican Copyright Licensing Agency (JAMCOPY	جامايكا
1991	Japan Reprographic Rights Center (JRRC	اليابان
1995	The Reproduction Rights Organisation of Kenya (KOPIKEN)	كينيا
1998	Centro Mexicano de Protección y Fomenta a los Derechos de Autor (CEMPRO)	المكسيك
1998	Copyright Licensing Ltd (CLL)	نيوزلندا
2000	The Korea Reprographic and Transmission Rights Centre	كوريا الجنوبية
1983	*The United Kingdom:* The Copyright Licensing Agency Ltd (CLA)	المملكة المتحدة
2002	*Uruguay:* Asociación Uruguaya para la Tutela Organizada de los Derechos prográficos (AUTOR)	الأورغواي
1978	Copyright Clearance Center (CCC)	الولايات المتحدة

الجدول رقم 4 : الترخيص الطوعي الجماعي[325]

[325] Source : OMPI, La gestion collective en matière de reprographie. Disponible sur : http://www.wipo.int/publications/fr/details.jsp?id=137 consulté le 20/01/2018

ومن الأهمية بمكان أن تجرى مفاوضات الترخيص على أساس طوعي، ومن الممكن أن تأذن أو تحظر استخدام المصنفات؛ هذا الأمر متأصل في الحق الاستئثاري، ومع ذلك، قد يكون لدى المستخدمين مصلحة مشروعة في حماية أنفسهم من أصحاب الحقوق، الذين لا تمثلهم أي منظمة. وقد اعتمدت بلدان الشمال الأوروبي خلال السبعينات؛ حلا تشريعيا يسمى "الترخيص الجماعي الموسع". ووفقا لقوانين هذه البلدان، يمدد القانون الاتفاقات المبرمة بين المستخدمين والمنظمات التي تمثل عددا كبيرا من أصحاب الحقوق في فئة معينة من المصنفات، بموجب القانون ليشمل جميع أصحاب الحقوق في هذه الفئة. هذا النظام هو أكثر ملاءمة للبلدان حيث يكون أصحاب الحقوق منظمين بشكل أفضل.وفيما يلي خصائص الترخيص الجماعي الموسع:

-المنظمة التي تدير حقوق الاستنساخ، تعقد الاتفاق مع المستخدمين على أساس المفاوضات الحرة؛

-يجب أن تكون المنظمة التي تدير حقوق الاستنساخ ممثلة على المستوى الوطني؛

-بموجب القانون، الاتفاق يلزم أصحاب الحقوق غير الممثلين؛

-يمكن للمستخدم استخدام جميع العناصر القانونية، دون أن يتعرض لتلقي شكاوى فردية من أطراف ثالثة أو إلى العقوبات الجزائية؛

-يحق لحاملي الحقوق غير الممثلين الحصول على مكافآت فردية بموجب القانون؛

- في معظم الحالات، يتمتع أصحاب الحقوق غير الممثلين بإمكانية حظر استخدام أعمالهم.[326]

هناك بعض البلدان تشترط أن يكون الترخيص من جهات معينة مثلا في الدانمرك، يجب أن توافق منظمات الإدارة الجماعية على ذلك، وزارة الثقافة. وأن يكون مرخصا بموجب نظام ترخيص (Copy-Dan)*، التي تمثل عددا كبيرا من أصحاب الحقوق فيما يتعلق بنوع

[326] Wipo, La gestion collective en matière de reprographie, disponible sur : www.wipo.int/publications/fr/details.jsp?id=137&plang=FR consulté le le 11/12/2017

* تأسس في عام 1977، هو اتحاد من سبع هيئات إدارة تدير بشكل مستقل الحقوق في مجالها، ولكن لديها البنية الفوقية المشتركة تمكنهم من تقاسم بعض التكاليف الإدارية. وتتعلق الحقوق التي تديرها هذه الهيئات السبع أساسا بالاستخدام الثانوي للأعمال الأدبية والسمعية البصرية. يتكون (كوبي دان) من:

معين من المصنفات المستخدمة في الدانمرك. بموجب الاتفاق بين المستخدمين و(Copy-Dan) يمنح المستخدم الحق في استغلال أعمال أصحاب الحقوق الممثلة وغير الممثلة.

2-الإدارة الجماعية الموسعة:

تعتبر إدارة حق الاستنساخ حقا استئثاري عملا طوعي، ولكن في حالة الإدارة الجماعية الإلزامية لا يستطيع أصحاب الحقوق تقديم طلبات على أساس فردي. وفي عام 1995، قدمت فرنسا لأول مرة مفهوم الإدارة الجماعية الإلزامية في مجال حقوق الاستنساخ التصويري(reproduction reprographique). وعلى الرغم من أن إدارة الحقوق طوعية، فإن أصحاب الحقوق مطالبون قانونيا بتقديم الطلبات فقط من خلال هيئة إدارة جماعية. هذه القاعدة تحمي المستخدمين لأن صاحب الحقوق الفردية لا يمكنه تقديم التماسات ضدهم؛ إذ ينبغي أن توافق وزارة الثقافة على المنظمة التي يمكنها إبرام اتفاقات مع المستعملين. وفي حالة عدم وجود حكم ينص صراحة على تقييد كمي أو نوعي، يجوز أن يشمل الاستنساخ لجميع المصنفات المحمية، التي يمكن استنساخها باستخدام تقنية التصوير الفوتوغرافي، أو ما يعادلها من التأثيرات التي تسمح بقراءة مباشرة على وسط ورقي، أو استيعابها للمصنف ككل؛ أما بالنسبة للتعريفات الجمركية فهي تحدد من قبل (Centre Français d'exploitation de droit de Copie CFC).* لا يوجد أي مكافأة يطلبها

(Tv til søfarende) التلفزيون التلفزيوني للبحارة، الذي أدار منذ عام 1977 الحقوق في توزيع تسجيلات البرامج الإذاعية والتلفزيونية للأسطول التجاري الدانمركي، ومنصات الحفر وعناصر الأمم المتحدة المتمركزة في الدانمرك؛

- (Undervisningkopier)تدير (نسخ من التدريس)، التي كانت قائمة منذ عام 1980، رسوم النسخ التي تقوم بها المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى؛

- (Avu-kopier)(النسخ السمعية البصرية لأغراض التدريس) هي هيئة تدير منذ عام 1981 الرسوم التي تدفعها المدارس لتسجيل البرامج الإذاعية والتلفزيونية؛

- (Kabel-TV) (تلفزيون الكابل)، الذي يعالج حقوق إعادة الإرسال منذ عام 1985؛

- (Billedkunst) (الفنون الجميلة)، التي كانت موجودة منذ عام 1986 وتدير نيابة عن النحاتين والرسامين والمصممين ومصممي الغرافيك الخ. والحقوق المستحقة لهم على استخدام أعمالهم في وسائل الإعلام، فضلا عن حق الاستنساخ وحق إعادة البيع؛

- (Erhvervskopier) (نسخ مهنية)، أنشئت في عام 1987، للنسخ المصورة في المؤسسات والإدارة؛

-(Båndkopi) (نسخة مطبوعة)، أنشئت في عام 1992، للنسخ السمعي البصري الخاص.

انظر:Les Organismes De Gestion Collective ، مرجع سبق ذكره.

* اعتمد من قبل وزارة الثقافة منذ عام 1996 لإدارة حقوق الاستنساخ عن طريق النسخ ، CFC هي الشركة الوحيدة التي يمكن إصدار أذونات استنساخ للتصوير للصحافة والكتب في فرنسا. تسهّل هذه الموافقة على جميع الذين يستخدمون نسخًا من المصنفات المحمية أن يكون لديهم جهة اتصال واحدة. من جانبهم ، يعرف المؤلفون والناشرون أن مصالحهم يتم الدفاع

المركز(CFC) بشأن آلات الاستنساخ في فرنسا. تعاد المبالغ التي تم جمعها من النسخ الورقي، والنسخ الرقمي من المنشورات المحمية المنتجة داخل المنظمات إلى المؤلفين والناشرين بواسطة (CFC)، بعد خصم تكاليف تشغيلها. يتم تعيين كل عام من قبل ممثلين عن أصحاب الحقوق في لجنة التعليم للجميع. استقروا لعدة سنوات حول (11 ٪).في عام 2016 ، جاءت(56 ٪) من الأموال التي جمعها (CFC) من نسخ مصورة في المنظمات؛ و(44 ٪) من النسخ الرقمي. شكل النسخ الرقمي المهني من المقالات الصحفية ما يقرب من(95 ٪) من التصوير في الشركات والهيئات[327].

وتستخدم الإدارة الجماعية الإجبارية في مجالات أخرى غير النسخ التصويري، حيث يمارس الترخيص. وعلى سبيل المثال، فإن هذه التقنية القانونية هي الأساس لإدارة حقوق إعادة إرسال الكبلات في عدد من البلدان الأوروبية.

إن القوانين والتشريعات العربية تضمنت بعض الاستثناءات، وقد ركزت هذه الأخيرة في الغالب على السماح بالاستنساخ، واستعمال مصنف دون موافقة المؤلف للأغراض التعليمية، وأحيانا بعض الاقتباسات للأغراض الإعلامية كنشرات الأخبار، أما الاستثناءات للمكتبات فلم ترد صراحة في الكثير من القوانين العربية، كذلك بالإمكان الاستفادة من الاستثناءات في الدول التي يكثر فيها التعرض لخطر الحروب، فتلجأ المكتبات لتهيئة نسخ احتياطية لأغراض الحفظ وحماية مقتنياتها، سواء أكانت تقليدية أو رقمية وأن لا يكون النسخ لأغراض تجارية، ولا يضر بمصلحة المؤلف وحقوقه المادية، وبناء على ذلك، ينبغي أن لا نغفل أن البيئة الرقمية أوجدت تعقيدات وصعوبات أكثر في السيطرة على حقوق المؤلف، فما يناسب البيئة التقليدية قد لا يناسب البيئة الرقمية أحيانا. لذلك ظهر ما يسمى بأمن المعلومات كجزء من وسائل حماية الملكية الفكرية وحق المؤلف في البيئة الرقمية.

عنها من قبل منظمة لديها الشرعية والوسائل اللازمة للتدخل بفعالية في أي مكان يتم فيه إجراء النسخ ، دون اتخاذ خطوات محددة. انظر:

. http://www.cfcopies.com/cfc/chiffres-clesjl consulté le 13/12/2017

[327] المرجع نفسه.

المبحث الثالث : إدارة الحقوق الرقمية (DRM)*

إدارة الحقوق الرقمية (**DRM**) هو أي نظام يستخدمه المنتجون والناشرون والبائعون، لتضمين الضوابط التكنولوجية على ما يمكن للمستخدمين القيام به مع الملفات الإلكترونية والكتب والأفلام على أقراص الفيديو الرقمية، وغيرها من وسائل الإعلام. وعلى وجه التحديد، صممت أنظمة إدارة مخاطر الكوارث لتمكين الوصول إلى المواد الرقمية، واستخدامها وتقييد نسخ الوسائط الإلكترونية، أو تقاسمها، أو إعادة تشكيلها أو تغييرها[328].

في 12 أكتوبر 1998، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية (DMCA)*. وأصبح القانون نافذا في أكتوبر 2000، وأدرج في قانون حق المؤلف (العنوان 17 من القانون الأمريكي).واستكمل هذا التشريع التاريخي قانون حق المؤلف الأمريكي لتلبية متطلبات العصر الرقمي، ومطابقة القانون الأمريكي مع متطلبات المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعاهدات، التي وقعت عليها الولايات المتحدة في عام 1996.وعلى الرغم من عمل المكتبات والشركاء الآخرين المكرسين للحفاظ على التوازن التقليدي في قانون حق المؤلف بين حماية المعلومات، وتوفير إمكانية الوصول إليها، فإن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية يميل بقوة لصالح أصحاب حقوق الطبع والنشر. وبالإضافة إلى إنشاء قواعد جديدة للمواد الرقمية، فإن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية، يفرض العديد من الدراسات والتقارير الهامة التي يضطلع بها مكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي ويحدد الأطر الزمنية لإنجازها [329].

أما الاتحاد الأوروبي فقد وضع في الواقع توجيهين أوربيين لعامي 2000 و2001 ينظمان حاليا حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي. فقد وضع توجيه عام 2001 لتكييف حق

---

* Digital Right Management

328 - DRM Library Education Tip Sheet_DEFINITIVE_7_11_12.pdf, An Informational Ressource From the digital content and libraries Working group of The American Libarary Association. Disponible sur : http://connect.ala.org/node/184037 consulté le 13/12/2017

* Digital Millennium Copyright Act

329 DMCA: The Digital Millennium Copyright Act, disponible sur : http://www.ala.org/advocacy/copyright/dmca consulté le 13/12/2017

EU copyright Directive. Retreived at : January 2,2014 from : eur-lex.europa.eu/lexuriserv/ lexuriserv/.do?uri=CELEX:3200il0029:EN:HTML consulté le 14/12/2017

المؤلف في العصر الرقمي. وفي حين أن الإنترنت أداة يمكن أن تسهل هذه التبادلات، فإن المبادئ التوجيهية، أعاقت هذا الأثر الإيجابي. ولكل دولة تشريعاتها الخاصة بحقوق التأليف والنشر، مما يؤدي إلى نظام مجزأ على المستوى الأوروبي.ومن هنا، فإن الحاجة، وفقا لما ذكرته البرلمانية الألمانية (Julia Reda) ، ومقررة البرلمان الأوروبي: يجب إصلاح هذه القواعد بعمق، والهدف ليس فقط توفير حماية أفضل للمؤلفين، بل أيضا يجب تشجيع شكل من أشكال الإبداع الثقافي الأوروبي بإنشاء نظام أوروبي لحق المؤلف[330]. على الرغم من وجود بعض الاختلافات في تعريف حقوق المؤلف الرقمية، قد أطلق معارضوها اسما آخر عليها هو: إدارة القيود الرقمية .

المطلب الأول : مفهوم إدارة القيود الرقمية (Digital restrictions management)

إن مالكي الحقوق أصبح لديهم القدرة على وضع قواعد خاصة، التي بموجبها يمكن الولوج أو النفاذ إلى المحتوى الخاص بهم واستغلاله، ومنها الاستثناءات الواردة على حق المؤلف. إن أصحاب الحقوق وجدوا أنفسهم في العالم الرقمي في موقف قوي للغاية، وقد وضعوا المستخدمين في "قفل ثلاثي الأحكام" ويقصد به أن العلاقة بين حقوق المؤلف والقانون والمصادر الالكترونية (الرقمية).

ينبغي أن يعكس قانون حق المؤلف توازنا بين حقوق مالكي حقوق المؤلف، وحقوق مستخدمي مواد حق المؤلف، مثل الأفراد والمكتبات. وعلى هذا النحو، قد تتضمن أحكاما خاصة تسمح للمكتبات بالاضطلاع بأنشطة الحفظ أو الاستخدام العادل للمواد في مجموعاتها .المواد المطبوعة، مثل الكتب، والمجلات، والكتيبات، وما إلى ذلك تخضع عادة لقانون حق المؤلف؛ لذلك عندما تشتري مكتبة كتابا، فإنها تعرف أن القواعد المطبقة بموجب قانون حق المؤلف الوطني تنطبق على كل نوع من أنواع المواد المطبوعة، أما بالنسبة للمكتبة قد يكون لها منتجات الكترونية جاهزة في مجموعاتها، فإن غالبية الموارد الإلكترونية للمكتبة عادة ما تكون مجموعات كبيرة من قواعد البيانات والمجلات الإلكترونية والكتب

[330] Sara Vaneseveren,Marché Unique Du Numérique : Une Nouvelle Page Pour Le Droit D'auteur ? 22 Mars 2016. Disponible sur : https://www.taurillon.org/marche-unique-du-numerique-une-nouvelle-page-pour-le-droit-d-auteur consulté le 17/12/2017

والصحف، وما إلى ذلك؛ يتم شراؤها من خلال الموردين التجاريين .وعادة ما تخضع جميع هذه الاتفاقيات لاتفاقية ترخيص مع صاحب حقوق المؤلف (غالبا ما يكون الناشر)، الذي سيقوم بإرسال ترخيصه القياسي إلى المكتبي. على النقيض من المنتجات الجاهزة التي تم وصفها سابقا، من المهم أن نلاحظ أن هذه دعوة من الناشر للتفاوض على الشروط والأحكام، التي يمكن من خلالها الوصول إلى المنتج واستخدامه. يجب على المكتبي قراءة الترخيص بعناية، وتعديله حسب الاقتضاء والعودة إلى الناشر. وبعبارة أخرى، يجب على المكتبي التفاوض على الشروط والأحكام مع الناشر. وقد لا يكون ذلك سهلا دائما، ولكنه مهم جدا لأن تجاهل أو عدم فهم الشروط والأحكام قد لا يمنعهم من التقدم بطلب، وقد تكون المكتبة ملزمة بهم [331].

وتضيف (Russel Carrie)* في هذا الخصوص : في حالة استئجار حق الوصول، فإن المكتبات لا تملك في أي حال من الأحوال الكتب الرقمية الممنوحة؛ مما يجعلها تعتمد على حسن نية الناشرين الذين يمكن أن يقرروا بين عشية وضحاها الانسحاب من إعارة العناوين الخاصة بفهارسهم. ناهيك عن إدارة مخاطر الكوارث التي تحد من حريات الاستخدام، وتجعل إعارة الكتب الإلكترونية غير عادلة [332].

---

331 - Teresa Hackett, EIFL Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries (French),The Eifl Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries Is A Practical Guide To Topical Legal Questions Affecting The Information Work Of Libraries In The Digital Environment. Disponible sur : http://www.eifl.net/resources/eifl-handbook-copyright-and-related-issues-libraries-french consulté 18/12/2017

* هي متخصصة في حقوق الطبع والنشر لمكتب سياسات تكنولوجيا المعلومات(Office for Information Technology Policy (OITP)) التابع للجمعية الأمريكية للمكتبات. لها خبرة 15 عاما ممارسة مكتبية، لها عدة مشاركات في مؤتمرات دولية وإقليمية وفي المكتبة الوطنية حول تعقيدات قانون حقوق التأليف والنشر .وهي أيضا مؤلف العديد من المقالات حول سياسة حقوق النشر والمعلومات التي ظهرت في جرائد مثل(*Library Trends, Library Issues, Public Libraries, and Library Journal, and pens a popular monthly column*)
انظر: https://www.alastore.ala.org/content/carrie-russell consulté le 18/12/2017

332 Lionel Dujol, Les bibliothèques numériques dans les nuages sont-elles compatibles avec les missions de lecture publique ? La veille apprivoisée #13,30 janvier 2012.

https://labibapprivoisee.wordpress.com/2012/01/30/les-bibliotheques-numeriques-dans-les-nuages-sont-elles-compatibles-avec-les-missions-de-lecture-publique-la-veille-apprivoisee-13/ consulté le 18/12/2017

أما المشرع الأوروبي يتخذ نهجا مختلفا. وينص التوجيه الأوربي بشأن حق المؤلف على أنه يجب على الدول الأعضاء التدخل لتمكين المستفيدين من الاستفادة من بعض الاستثناءات للمحتوى المحمي (مثل استثناء المكتبة)، ولها حرية التصرف بالنسبة للآخرين (مثل الاستنساخ للاستخدام الخاص).ومع ذلك، فإن هذه الضمانات لا تنطبق على المصنفات الخاضعة لعقود "النقر فوق"، (click-wrap)* مما يترك المستخدم فعلا تحت رحمة صاحب الحقوق فيما يتعلق بالتحايل على المحتوى عبر الإنترنت. وبخلاف ذلك، يشجع التوجيه أصحاب الحقوق والمستخدمين على التوصل إلى اتفاقات طوعية، وهو حل مجزأ يفضل الطرف الأقوى بطبيعة الحال.

وتقوم منظمة الحقوق الإلكترونية الرقمية (Electronic Frontier Foundation)، ومقرها الولايات المتحدة، بتوثيق كيفية استخدام أحكام مكافحة التحايل في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية؛ لخنق مجموعة واسعة من الأنشطة المشروعة، بدلا من وقف انتهاكات حقوق الطبع والنشر. ويوضح كيف يتم الاحتجاج بها ضد المستهلكين والعلماء والمنافسين الشرعيين، بدلا من القراصنة.

كما أن نجاح مجتمع المعلومات، يعتمد على إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي. وتخلق الحماية القانونية الممنوحة إلى تدابير الحماية التكنولوجية تعارضا مع استثناءات حقوق الطبع والنشر. وقد حذرت المكتبة البريطانية في جلسة الاستماع التي

---

* إن اتفاقية النقر هي نوع من العقود المستخدمة على نطاق واسع مع تراخيص البرامج والمعاملات عبر الإنترنت التي يجب أن يوافق المستخدم على الشروط والأحكام قبل استخدام المنتج أو الخدمة. يختلف شكل ومحتوى اتفاقيات (كليكوراب) حسب البائع .ومع ذلك، تتطلب معظم اتفاقيات النقر موافقة المستخدمين النهائيين من خلال النقر على زر "موافق" أو "أوافق" أو على نافذة منبثقة أو مربع حوار .يمكن للمستخدم رفض الاتفاقية بالنقر فوق الزر إلغاء أو إغلاق النافذة .وبمجرد رفض المستخدم غير قادر على استخدام الخدمة أو المنتج .يأتي هذا المصطلح من عقود التفاف يتقلص التي هي أيضا شائعة في صناعة البرمجيات .الفكرة الأساسية هي أن يتم إعطاء المستخدم إشعار قائلا شيئا عن تأثير "من خلال فتح هذه الحزمة، فإنك توافق على الشروط والأحكام...

انظر :

click-wrap agreement, disponible sur :https://www.techopedia.com/definition/4243/clickwrap-agreement consulté le 19/12/2017

عقدتها مجموعة الإنترنت البرلمانية في المملكة المتحدة في عام 2006، من أن تدابير الحماية التكنولوجية؛ قد تهدد بشكل جوهري مفاهيم التعامل أو الاستخدام العادل والمكتبة، التي طال أمدهما؛ وتقوض أو حتى تمنع وصول العوام إلى المعلومة "

وبالتالي المكتبات لديها عدة مخاوف نجملها فيما يلي:

- لا ينبغي منع المكتبات من التمتع بحقوقها المشروعة بموجب القانون الوطني لحق المؤلف. لا يمكن أن تميز تدابير الحماية التكنولوجية بين الاستخدامات المشروعة والمنتهكة. وقد تمنع أيضا آلية التحكم في نسخ الشخص، الذي يقوم بالنسخ غير القانوني، ولكن أيضا يمكن أن هذه الآلية تمنع الطالب أو الشخص المعاق بصريا من صنع نسخ مشروعة بموجب الاستخدام العادل أو التعامل العادل أو استثناء قانوني لحق المؤلف.

- ويجب ألا تتعرض عمليات الحفظ على المدى الطويل، والأرشفة لمخاطر تدابير الحماية التكنولوجية، إذ ان الحفظ على المدى الطويل ؛ هو أمر ضروري للحفاظ على الهويات الثقافية والحفاظ على تنوع الشعوب واللغات والثقافات. ومن المتعارف عليه أن متوسط عمر إدارة تدابير الحماية التكنولوجية، هو ما بين ثلاث وخمس سنوات. يمكن أن تشوه إدارة الحقوق الرقمية الأرشفة (l'archivage public)، ما لم يكن للمكتبة طرق للتحايل[333].

- ويجب حماية الملك العام، إذ أن برامج إدارة الحقوق الرقمية لا تتوقف عند انتهاء مدة حق المؤلف، لذا سيظل المحتوى مقفولا حتى في حالة عدم وجود حقوق، مما يؤدي إلى تقليص الملك العام[*].

[333] Teresa Hackett EIFL Handbook On Copyright And Related Iss op.cit.

[*] مصنفات الملك العام : هي الأعمال التي انتهت مدة خضوعها لحقوق الملكية الفكرية أي أنه يسمح باستخدامها دون إذن مالك المحتوى أو بدون ترخيص، فتكون متاحة للاستخدام العام مثل المصنفات التراثية كمقدمة ابن خلدون، أو موسيقى بتهوفن ومعظم الأفلام الصامتة وغيرها.

المطلب الثاني : أنواع الحماية التكنولوجية

تعد الجرائم الالكترونية جرائم تطال المعرفة، كما يمكن أن تطال الاستخدام، والثقة، الأمن، وتتعدى ذلك لتطال الربح والمال، وحتى السمعة والاعتبار، وفي حقيقة الأمر تطال بشكل أساسي المعلومات، – بأشكالها المتباينة في البيئة الرقمية – وكما هو متعارف عليه فإن المعلومات تصبح شيئا فشيئا المعرفة، ووسيلة الاستخدام وهدفه، وهي الثقة، وهي الربح والمال، وهي مادة الاعتبار والسمعة . ان جرائم الكمبيوتر بحق هي جرائم العصر الرقمي[334].

إن أمن المعلومات، من زاوية أكاديمية، هو العلم الذي يبحث في النظريات التي توفر الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها. أما من الناحية التقنية، هو الوسائل والأدوات والآليات الضرورية لضمان حماية المعلومات، من الأخطار التي قد تواجهها من الناحية الداخلية والخارجية. وفي المنظور القانوني، فان أمن المعلومات هو محل دراسات، وتدابير حماية سرية، وسلامة محتوى، وتوفر المعلومات ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها، او استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة، وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها (جرائم الكمبيوتر والإنترنت)[335] .

وهناك العديد من تلك الوسائل والتقنيات أو التدابير التكنولوجية المستخدمة لحماية المصنفات الرقمية منها:

1-النظام الالكتروني لإدارة حقوق المؤلف(EMCS: Excise Movement and control system):

نظام الحماية التكنولوجية يستخدم لمراقبة طلبات الوصول إلى الوثيقة الالكترونية، ويتحكم بالسماح للوصول إلى مصنف معين من عدمه، ويعمل على إعداد تقارير بما قام

---

[334] يونس عرب، صور الجرائم الإلكترونية واتجاهات تبويبها، 8 ديسمبر 2014. متوفر على:
https://www.assakina.com/book/59149.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/12

[335] يونس عرب، أمن المعلومات ماهيتها وعناصرها واستراتيجياتها، متوفر على :
http://www.arablaw.org/Download/Information_Security.doc تم الاطلاع عليه في 2017/12/12

بتسجيله، وتساعد تلك التقارير الناشرين والمنتجين على معرفة محاولات الدخول غير المصرح به للمصنف، وتعمل هذه النظم على تقييد ما يمكن للمستخدم عمله للملف الالكتروني فضلا عن إمكانية تحديد عدد مرات استرجاع العمل نفسه، وفتحه أو نسخه أو طباعته[336].

2-التوقيع الرقمي (Digital Signature) (Signature électronique):

في الواقع هناك خلط بين مصطلحين التوقيع الالكتروني والتوقيع الرقمي، وفقا لقانون التوقيع الفيدرالي الأمريكي، يتم تعريف التوقيع الإلكتروني على النحو التالي: "رمز إلكتروني أو عملية مرتبطة أو مرتبطة منطقيا بعقد أو سجل آخر يتم فرضه أو اعتماده من قبل الشخص الذي يعتزم التوقيع على التسجيل."وباختصار، فإن التوقيع الالكتروني هو ما يعادل التوقيع الرقمي المكتوب بخط اليد؛ فإنه يمكن استخدامها لتأكيد محتويات وثيقة أو شروط وثيقة معينة. أما التوقيع الرقمي،فهو مختلف تماما، قد تم إعداده لمراقبة القضايا الأمنية المرتبطة بالوثائق الورقية وسير العمل. القلق الرئيسي الذي يواجه الأفراد والشركات التي يجب أن تدير الوثائق الورقية: هو الموقع على الوثيقة هل هو الشخص فعلا الذي يدعي ؟ كيف يمكن التحقق مما إذا كان التوقيع صالحا ولم يتم تزويره؟ كيف تتأكد من عدم تعديل المستند؟ لحسن الحظ، هناك الموثقون.(وفقا للرابطة الوطنية لكتاب العدل في الولايات المتحدة). يقوم هؤلاء اليوم بدور حاسم في ضمان صحة وموثوقية الوثيقة للطرفين في صفقة ما[337].

---

[336] فكرة استخدام التكنولوجيا لحماية المحتوى ليست حديثة؛ ففي الولايات المتحدة، فقد دفع مقدمو التلفزيون لاستخدام تدابير الحماية التكنولوجية في عام 1950، كما استعمل التشفير في التلفزيون للبث الرقمي،عام 1995. وفي عام 1960، بدأ الاسترالي(Theodor H. Nelson) العمل على نظام النص التشعبي يسمى " Xanadu " . هذا المشروع، الذي لا يزال يسعى إلى مكتبة رقمية تقوم على نظام تخزين شبكي عالمي ومركزي. يشمل "اكسانادو" على آليات لمكافأة أوتوماتيكية للمؤلفين الذين يتم الوصول إليهم واستخدام مصنفاتهم في النظام. وفي الثمانينيات من القرن الماضي، استخدم العديد من مصنعي البرمجيات الحاسوبية "don– gles " وغيرها من تكنولوجيات الأجهزة والبرمجيات لتثبيط قرصنة البرمجيات؛ وأمثلة أخرى من اليابان وغيرها من البلدان.

انظر هامش :

Stefan Bechtold, Digital Rights Management in the United States and Europe, The American Journal of Comparative Law, Vol. 52, No. 2 (Spring, 2004), p. 326
Published by: Oxford University Press
Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4144454 consulté le 12/12/2017

[337] Stéphanie, Différence entre signatures électroniques et signatures numériques, juillet 2016, disponible sur :

3-التشفير (Encryption)أو (Cryptage)

عملية التشفير تتمثل في أخذ البيانات وتمريرها في نوع من مطحنة من شأنها أن تجعلها غير مفهومة. وتسمى هذه المطحنة "خوارزمية التشفير" . وبعد ذلك ترسل البيانات إلى أولئك الذين في حوزتهم مفتاح التشفير، وبالتالي يتمكنون من قراءة المحتوى ايا كان نوعه[338]. يستعمل التشفير لحماية الصور والملفات أو أية مصنفات أخرى على الانترنت مثلا.

4-العلامة المائية الرقمية (Digital Watermarking):

مثل هذا الاستخدام أي تكنولوجيا العلامة المائية الرقمية، أصبح أكثر ملاءمة يعتمد على تخبئة علامة في وسيط رقمي. والعلامة المائية هي تلك التي تصف معلومات تتعلق بصاحب حق النسخ لهذا الوسيط الرقمي. وقد تكون هذه العلامة صورة أو رقم مسلسل أو أي معلومات رقمية؛ تصف حق النسخ لهذا الوسيط الرقمي. وفي واقع الأمر تندمج العلامة المائية مع الوسيط الرقمي اندماجاً يصعب بالتالي معه فصلهما. وعندما يراد التحقق من صحة ادعاء حق النسخ؛ فإنه يتم استخراج العلامة المائية من الوسيط الرقمي مباشرة لإثبات ملكية صاحبها قانونيا وهذا ما يمكن من معرفة المالك الشرعي للمعلومات، والتعرف على النسخة الأصلية أو الشرعية، او تلك التي تم تحريفها أو تعديلها بدون ترخيص من مالك المصنف [339].

5-معرف المواد الرقمية ((DOI) Digital Object Identifier):

يوفر **معرف المواد الرقمية*** نظاما للتحديد المستمر والقابل للتنفيذ والتبادل البيني للمعلومات المدارة على الشبكات الرقمية .ويمكن تعيين اسم(**DOI**) لأي كيان – فعلي أو

---

https://www.globalsign.fr/fr/blog/signatures-electroniques-vs-signatures-numeriques/ consulté le 12/12/2017

[338]Comment ca marche le cryptage, mars 2016 culture informatique, disponible sur : ttps://www.culture-informatique.net/comment-ca-marche-cryptage/ consulté le 12/12/2017

[339] أميرة محمد عبد الموجود محمد صالح، أمن المعلومات وتكنولوجيا العلامة المائية، مركز النظم للدراسات والبحث العلمي، متوفر على:
http://www.alnodom.com/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/15

* قد نشأ نظام (**DOI**) بمبادرة مشتركة من ثلاث جمعيات تجارية في صناعة النشر (الرابطة الدولية للناشرين؛ والرابطة الدولية للناشرين العلميين والتقنيين والطبيين؛ ورابطة الناشرين الأمريكيين. على الرغم من أنه نشأ أصلا في النشر النصي، فقد تم تصميم (**DOI**) كإطار عام لإدارة تحديد المحتوى عبر الشبكات الرقمية، مع الاعتراف بالاتجاه نحو التقارب الرقمي وتوافر الوسائط المتعددة .أعلن عن النظام في معرض فرانكفورت للكتاب عام 1997.وقد تم إنشاء مؤسسة (IDF) لتطوير وإدارة نظام(DOI).

رقمي – أساسا للمشاركة مع مجتمع مستخدم مهتم أو إدارة كملكية فكرية .تم تصميم نظام **(DOI)** للتشغيل البيني أي الاستخدام، أو العمل مع، المعرفات القائمة ومخططات البيانات الوصفية .يمكن أيضا التعبير عن أسماء **(DOI)** كعناوين (URL) .[340]

6- البصمة الالكترونية (الرقمية)(Footprint Electronic)

هي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوازميات معينة تدعى دوال أو اقترانات التمويه (Hash Functions)، إذ تطبق هذه الخوازميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (سلسلة صغيرة) تمثل ملفا كاملا، أو رسالة (سلسلة كبيرة) وتدعى البيانات الناتجة عن البصمة الالكترونية، وهي تتكون من بيانات لها طول ثابت يتراوح عادة ما بين (128 و160 بيت) تؤخذ من الرسالة المحولة ذات الطول المتغير، وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة، فإن حدث تغيير في الرسالة ولو بت واحد، ستتمكن من اكتشافه[341].

منذ بداية الانتشار الواسع للاستنساخ الرقمي والاتصالات التكنولوجيات في أوائل التسعينات، وأصحاب حقوق الطبع والنشر يطالبون بالحماية القانونية من التحايل على التدابير التكنولوجية، وإدارة الحقوق الرقمية الأنظمة. وقيل أن التنسيق الدولي سيشجع أصحاب حقوق الطبع والنشر على استخدام التكنولوجيات لإدارة الحقوق وحمايتها، كما أنها ستجنب التشتت بين النهج القانونية المختلفة، التي يمكن أن تعرقل أداء الأسواق العالمية. هذا أدى إلى اعتماد معيار دولي أدنى في شكل ما يسمى بمعاهدتي الويبو للإنترنت في عام 1996، ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. مؤخرا، أدرجت أيضا أحكام مماثلة في معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري (2012). تحل جميع المعاهدات الثلاث المشكلة وذلك عن طريق حظر التحايل على التكنولوجيا ، وإزالة أو تغيير أي معلومات إلكترونية لإدارة الحقوق.

---

[340] International DOI Foundation , Last updated: October 17, 2015 disponible sur : https://www.doi.org/doi_handbook/1_Introduction.html consulté le 29/01/2018

[341] مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك في ظل التقنيات الحديثة، دمشق: دار رسلان،2012، ص.202.

وتفرض المعاهدات الثلاث على الأطراف المتعاقدة التزامات بتوفير الحماية القانونية "الكافية" وسبل الإنصاف القانونية "الفعالة"، ضد التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. ومن أجل التأهل لهذه الحماية، يجب استخدام التدابير التكنولوجية من قبل أصحاب حقوق الطبع والنشر "فيما يتعلق بممارسة حقوقهم" بموجب المعاهدات المعنية أو اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية الفنية (1886). وتفرض المعاهدات على الأطراف المتعاقدة التزامات مماثلة فيما يتعلق بحماية معلومات إدارة الحقوق الرقمية ضد إزالة المحتوى الرقمي أو تعديله وضد توزيعه بعد إزالة أو تغيير. ونفذت أحكام معاهدات الويبو بشأن الإنترنت مع إدخال بعض التعديلات عليها من قبل البلدان بشكل انفرادي من خلال قوانينها الوطنية، كما هو الحال في الولايات المتحدة من خلال قانون الألفية لحقوق المؤلف لعام 1998، حيث أضاف فصلا خاصا يتعلق بتدابير الحماية التكنولوجية(الفصل12)[342] وذلك في الأقسام (1201) إلى (1205). وفي الاتحاد الأوروبي بموجب توجيه مجتمع المعلومات2001[343] . أما القانون الفرنسي فقد أخذ بعين الاعتبار مسألة التدابير التكنولوجية في قانون(DADVSI)[344]. وكذلك في القانون الانجليزي لعام 1988 والمعدل (2003/2498 SI) في القسم (296/ZA) منه[345]على تحايل تدابير الحماية التكنولوجية.

---

[342] Chapter 12: Copyright Protection and Management Systems, disponible sur : https://www.copyright.gov/title17/92chap12.html consulté le 30/01/2018

[343] حيث نصت المادة (1/6) من :
« Les Etats membres prévoient une protection juridique appropriée contre le contournement de toute mesure technique efficace, que la personne effectue en sachant, ou en ayant des raisons valables de penser, qu'elle poursuit cet objectif. »
Obligations relatives aux mesures techniques
Directive 2001/29/ce du Parlement Euroeen ET DU CONSEIL, Sur L'harmonisation De Certains Aspects Du Droit D'auteur Et Des Droits Voisins Dans La Société De l'information, Du 22 Mai 2001Op.Cit.

[344] **Loi n° 2006-961 du 1 août 2006 relative au droit d'auteur et aux droits voisins dans la société de l'information , disponible**
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000266350 consulté le 30/01/2018

[345] ***Circumvention of technological measures***
(1)This section applies where—
(a)effective technological measures have been applied to a copyright work other than a computer program; and (b)a person (B) does anything which circumvents those measures knowing, or with reasonable grounds to know, that he is pursuing that objective.
(2)This section does not apply where a person, for the purposes of research into cryptography, does anything which circumvents effective technological measures unless in so doing, or in issuing information derived from that research, he affects prejudicially the rights of the copyright owner.

أما فيما يخص التشريعات العربية، فإن القانون المصري رقم (82) لسنة 2002، كان سباقا في استحداث تدابير تحمي من التحايل على الحماية التكنولوجية؛ وذلك من خلال المادة (181)[346]. أما القانون الأردني فقد جرم التعدي على تدابير الحماية التكنولوجية،

---

(3)The following persons have the same rights against B as a copyright owner has in respect of an infringement of copyright—
(a)a person—
(i)issuing to the public copies of, or
(ii)communicating to the public,
the work to which effective technological measures have been applied; and
(b)the copyright owner or his exclusive licensee, if he is not the person specified in paragraph (a).
(4)The rights conferred by subsection (3) are concurrent, and sections 101(3) and 102(1) to (4) apply, in proceedings under this section, in relation to persons with concurrent rights as they apply, in proceedings mentioned in those provisions, in relation to a copyright owner and exclusive licensee with concurrent rights.
(5)The following provisions apply in relation to proceedings under this section as in relation to proceedings under Part 1 (copyright)—
(a)sections 104 to 106 of this Act (presumptions as to certain matters relating to copyright); and
(b)section 72 of the **[**F2Senior Courts Act 1981**]**, section 15 of the Law Reform (Miscellaneous Provisions) (Scotland) Act 1985 and section 94A of the Judicature (Northern Ireland) Act 1978 (withdrawal of privilege against self-incrimination in certain proceedings relating to intellectual property).
(6)Subsections (1) to (4) and (5)(b) and any other provision of this Act as it has effect for the purposes of those subsections apply, with any necessary adaptations, to rights in performances, publication right and database right.
(7)The provisions of regulation 22 (presumptions relevant to database right) of the Copyright and Rights in Databases Regulations 1997 (SI 1997/3032) apply in proceedings brought by virtue of this section in relation to database right.**]**

Amendments (Textual)
F1Ss. 296-296ZF and cross-heading substituted (31.10.2003) for s. 296 and cross-heading by The Copyright and Related Rights Regulations 2003 (S.I. 2003/2498), **reg. 24(1)** (with regs. 31-40)
F2S. 296ZA(5)(b): words wherever they occur in any enactment substituted (1.10.2009) by virtue of Constitutional Reform Act 2005 (c. 4), ss. 59, 148, **Sch. 11 para. 1(2)**; S.I. 2009/1604, **art. 2**
Disponible sur :
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/48/section/296ZA#commentary-c19421031 consulté le 31/01/2018

[346] تنص المادة 181 على أنه في حالة ..."مع عدم الإخلال باية عقوبة اشد في قانون اخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب احد الأفعال الآتية:

أولا... خامسا: التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو اداه مصممه أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره. سادسا: الازالة أوالتعطيل أو التعييب بسوء نيه لاية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

متوفر على: www.wipo.int/edocs/mdocs/...ip.../wipo_ip_dipl_cai_04_2.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

وذلك في الفقرتين (أ) و(ب) المادة (55) من قانون حمية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1992 [347] .

بينما في الجزائر فإن أول نص تشريعي جزائري في مجال الإجرام المعلوماتي صدر في 26 جويلية 2001 بموجب القانون 01-09 في المواد 144 مكرر و146 و144 مكرر 1[348] و144 مكرر 2 و146 من قانون العقوبات الجزائري والمتعلق بجريمة القذف والسب إزاء رئيس الجمهورية أو فيما يخص دين الإسلام، أو ضد الهيئات العمومية، حيث أدرج المشرع فيها لأول مصطلح وسيلة الكترونية أو معلوماتية .وبعدها جاء القانون رقم 04- 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 في الفصل السابع مكرر تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات[349] . وتلاه القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق لـ 05 أوت 2009 والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[350].

---

[347] "(أ) يعتبر مخالفاً لاحكام هذا القانون كل من قام بأي من الافعال التالية:

1-تحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة او ابطل او عطل أياً منها.

2-صنع او استورد او باع او عرض لغايات البيع او التأجير او حاز لأي غاية تجارية اخرى او وزع او قام بأعمال دعائية للبيع والتأجير لأي قطعة او جهاز او خدمة او وسيلة تم تصميمها او انتاجها او استعمالها لغايات التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة أو ابطال أو تعطيل أي منها.

(ب) لغايات هذه المادة يقصد بعبارة (بالتدابير التكنولوجية الفعالة) أي تكنولوجيا او اجراء او وسيلة تتبع كالتشفير او ضبط استخراج النسخ والتي تستخدم للمنع او الحد من القيام بأعمال غير مرخص لها من قبل اصحاب الحقوق.

(ج) تطبق احكام المواد (46) ، (47) ، (49) ، (50) ، (51) من هذا القانون في حال الاعتداء على أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة."

متوفر على:www.wipo.int/edocs/.../ar/.../wipo_ip_journ_amm_04_4a.doc تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

[348] " : يعاقب بغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء اكان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى. **المادة معدلة 144 مكرر1**

[349] من المواد 394 مكرر الى المواد 394 مكرر 7

[350] فقد عرف المشرع الجزائري في المادة 2 منه " جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعلومات المحددة في قانون العقوبات أو أية جريمة ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الالكترونية".

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

ورغم تطور المنظومة التشريعية للجريمة الالكترونية في الجزائر، إلا أن هذا النوع من الجرائم قد أثار جدلا قانونيا من حيث تعريفه وتحديد مصطلحاته وأنواعه، في مقابل قلة الأحكام والاجتهادات القضائية في هذا الشأن. لذا من الضروري منح ما اصطلح على تسميتها بالتراخيص والتي بموجبها يمنح الشخص الأذن في مزاولة نشاط أو مجال ما، عادة ما تصدر هذه المشروعية من أجل تنظيم بعض الأنشطة، التي تشكل خطرا على الأفراد والمؤسسات وحتى على المجتمعات .

المبحث الرابع : التراخيص (Licenses)

المطلب الأول: تعريف التراخيص

تعد اتفاقية الترخيص عقدا ملزما قانونيا بين طرفين في عملية الترخيص، ويعد الترخيص مصطلحا قانونيا يقصد به السماح باستخدام مواد مشمولة بحقوق التأليف والنشر وبالاطلاع عليها. كما تعد اتفاقية الترخيص أو عقد الترخيص بمثابة مستند مكتوب أو وثيقة تعرض فيها شروط وبنود مقبولة بين الطرفين المتعاقدين وبمقتضاها يسمح للمكتبة بأن تقوم باستخدام مواد رقمية أو الكترونية مملوكة للطرف الآخر. وفي حالة بترخيص مادة او محتوى رقمي مثل الكتب، والدوريات، وقواعد بيانات؛ فمن الضروري ان تعرض اتفاقية الترخيص شروط استخدام المحتوى الرقمي، وذلك بسعر محدد ولمدة محددة[351].

أولا :أن المشرع الجزائري قد اعتمد على معيار الجمع بين عدة معايير لتعريف الجريمة الإلكترونية أولها معيار وسيلة الجريمة وهو نظام الاتصالات الالكتروني، وثانيها معيار موضوع الجريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وثالثها معيار القانون الواجب التطبيق أو الركن الشرعي للجريمة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ثانيا :كما اعتمد المشرع الجزائري على معيار رابع في تحديد نطاق الجريمة الالكترونية، كونه أقر أن الجريمة الالكترونية ترتكب في نظام معلوماتي أو يسهل ارتكابها عليه، وهذا ما يوسع من نطاق مجال الجرائم الالكترونية في القانون الجزائري.

انظر : رحيمة نمديلي ،خصوصية الجريمة الإلكترونية في القانون الجزائري و القوانين المقارنة، كتاب أعمال مؤتمر الجرائم الإلكترونية المنعقد في طرابلس/ لبنان، يومي 24-25|03|2017،

متوفر على:http://jilrc.com / تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

[351] ليسلي إيلين هاريس، ترخيص المحتويات الرقمية: دليل علمي لأمناء المكتبات واختصاصييها، ترجمة بن حسن بن محمد العريشي، علي بن عبد العزيز الحمودي، الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2006، ص.71.

إن مجتمع المكتبات يؤيد بشدة استمرار الاستثناءات التي تم منحها بموجب قانون حق المؤلف في البيئة الرقمية، إلا أن هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى وضع إجراءات، وسياسات مختلفة لمعالجة المنشورات الإلكترونية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة بالإفلا في تطوير التراخيص ما يلي:

- استخدام المعلومات الالكترونية في كل مكان في العالم، في هذا الوقت، عادة ما يحددها ويصفها الاتفاق التعاقدي، والمعروف باسم التراخيص. تصف هذه التراخيص بشكل شامل شروط علاقة المزود بالمكتبة. التعاقد هو طريقة جديدة نسبيا ظهر في التسعينات لممارسة الأعمال التجارية لمعظم الأطراف في سلسلة المعلومات.
- يتم تعريف حقوق المستخدم ضمن بنود وشروط التراخيص، وهي لا تخضع لتشريعات حق المؤلف ، إلى حد ما هو استخدام أشكال المعلومات "الثابتة" أو التقليدية.
- توفر المكتبات عموما وصول المستفيد إلى هذه المعلومات عن طريق الوصول إلى مواقع ناشر أو بائع عن بعد، بدلا من المواقع التي تسيطر عليها المكتبة. ومع ذلك، فإن مهام وتكاليف المكتبات ومقدمي المعلومات فيما يتعلق بأرشفة وحفظ الموارد الإلكترونية على المدى الطويل غير واضحة وبشكل مثير للقلق. وفي حين أن الترخيص لا يمكن أن يحل هذه المجموعة المعقدة من قضايا الأرشفة الإلكترونية، فإنه يعترف بها عموما ويعبر عن مجموعة من الالتزامات أو التوقعات من جانب الأطراف المتعاقدة.وترى الإفلا مجال الترخيص بشكل إيجابي، على الرغم من أنه لا يزال يتعين حل القضايا الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، يظهر الترخيص نفسه استجابة للترتيبات التجارية المعقدة التي يجري الدخول فيها بين مقدمي المعلومات واتحادات المكتبات بمختلف أنواعها وأحجامها. تشجع الإفلا وتدعم تطور جميع أنواع المكتبات التي تتفاوض كجمعيات. ومع ذلك، وحتى مع التحرك الحالي للترخيص كوسيلة مكملة لتنظيم استخدام المعلومات الإلكترونية، تحتاج المكتبات ومستخدموها إلى قوانين وطنية فعالة ومتوازنة بشأن حق المؤلف لا تعترف فقط بحاجة أصحاب حق المؤلف إلى الأجور والاعتراف، بل أيضا والأغراض الحاسمة للإعلام والتعليم والبحث. ويجب أن يعبر هذا التوازن،

الذي تم وضعه في تشريعات حقوق الطبع والنشر المصممة بعناية، في جميع تراخيص موارد المعلومات[352].

منذ عام 2000، اتسع نطاق الموارد الإلكترونية إلى ما هو أبعد من الدوريات الجارية، ليشمل أرشيف الدوريات والمراجع والكتب الإلكترونية (الدراسات). وقد نمت مجموعة نماذج الأعمال التجارية لتزويد المكتبات بخيارات الشراء والاشتراك بهذه المنتجات. وأصبحت اتحادات المكتبات جزءا طبيعيا وكبيرا من أعمال ترخيص الموارد الإلكترونية. وقد مكنت التكنولوجيا المستخدمين من تطبيق تقنيات جديدة على أبحاثهم وتعليمهم على عمل المجموعات البعيدة ("التعاونية")، وجمع المعلومات (مثل استخراج النصوص)، واستخدامها في بيئات التعلم الافتراضية* .

المطلب الثاني : أسس وقواعد التراخيص

وقد حددت الإفلا عشرة أسس وقواعد يجب ان تؤخذ في الحسبان قبل الترخيص نجملها فيما يلي[353]:

1-التراخيص والقانون:

كما سبق وأن أشرنا إليه، تمثل التراخيص اتفاقا بين المكتبة، التي تسعى إلى توفير مورد إلكتروني لقرائها أو مكوناتها، وناشر أو بائع لديه الحقوق في هذه الموارد، ويسعى إلى إتاحتها للمكتبة. يجب أن تكون شروط الترخيص متاحة بالكامل للعملاء قبل التعاقد معهم

[352] IFLA Licensing Principles (2001), disponible sur : https://www.ifla.org/publications/ifla-licensing-principles-2001 consulté le 13/01/2018

* البعض يمكن أن يتساءل "هل حق المؤلف أصبح غير ساري المفعول ؟ "أي أن زيادة استخدام ترخيص المعلومات يجعل قانون حق المؤلف غير ذي صلة؟ ومن أجل مساعدة المكتبيين على التعامل مع عدد لا يحصى من قضايا الترخيص التي تواجههم، تقدم العديد من المؤسسات ورابطات المكتبات بانتظام ورش عمل ودورات حول التفاوض على اتفاقيات الترخيص .كما يجد المحامون القانونيون وموظفو التعاقد في المكتبات والمؤسسات التعليمية أن من الحكمة تطوير خبرة في ترخيص مواد المكتبة الرقمية .ويمكن أن تشمل قضايا فريدة للمكتبات ما يمكن – لا يمكن أن يتم ذلك – فيما يتعلق الأرشفة، والوصول على المدى الطويل، والنسخ من قبل المستخدمين، خارج أماكن الوصول، والتسعير البيانات الدقيقة، والإعارة.

[353] IFLA Licensing Principles, op.cit.

للحصول على الموارد المذكورة. كل ترخيص يخضع لمناقشة الشروط والتفاوض بين الطرفين. وفي حالة التراخيص "غير المتفاوض عليها"، ينبغي أن تدعم الشروط السياسات العامة في مجالات: مثل حق المؤلف والخصوصية والحرية الفكرية وحقوق المستفيد.

ومن الضروري ألا تستبعد التراخيص (العقود) للحصول على المعلومات، أو تؤثر سلبا على مستخدمي المعلومات أي حقوق قانونية يمكن منحها بموجب قانون حقوق المؤلف المعمول به. كذلك ينبغي أن يكون اختيار القانون الواجب التطبيق مقبولا لكلا الطرفين. ويفضل أن يكون القانون الوطني أو قانون الدولة للمرخص له. ومن ضمن الشروط القانونية التفاوض على التراخيص وكتابتها باللغة الأساسية للعميل أي المكتبة.

2-التراخيص والقيم :

ينبغي أن تكون اتفاقية الترخيص واضحة وشاملة، مع الاعتراف باحتياجات الأطراف المعنية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تعريف المصطلحات الهامة بحيث تكون مفهومة بوضوح. وأن يكون هناك توازن الرخصة بين حقوق ومسؤوليات الطرفين. وينبغي أن تنص الرخصة على فترات ومراحل يمكن أن تسمح بفتح طرق أخرى للقرار قبل النظر في الإلغاء أو التقاضي. ويجب أن يكون للأطراف المتعاقدة الحق في التراجع عن الترتيب في ظل ظروف مناسبة ومحددة.

3-التراخيص: الوصول والاستخدام:

ينبغي أن توفر الرخصة إمكانية الوصول إلى جميع المستخدمين المنتسبين إلى المرخص لهم، سواء كانوا مؤسسة أو اتحادا، بغض النظر عما إذا كانوا موجودين في مقر المرخص له أو بعيدا عنهم؛ وينبغي أن توفر الرخصة النفاذ إلى المستعملين الفرديين وغير المنتسبين عند وجودهم في مقر المرخص له. كما يجب أن توفر الرخصة إمكانية الوصول إلى المواقع النائية جغرافيا، إذا كانت جزءا من منظمة المرخص له.

وينبغي توفير النفاذ عن بعد عن طريق واجهة سهلة الاستعمال على شبكة الإنترنت. يجب أن تكون البيانات التي يتم تحميلها محليا متوفرة في أشكال قياسية متعددة (مثل PDF، HTML، وXML)، والمحمولة لجميع منصات الحوسبة الرئيسية والبيئات الشبكية. وكحد أدنى يجب أن يسمح الترخيص للمستخدمين قراءة المواد وتحميلها وطباعتها لأغراضهم الشخصية دون قيود. وينبغي أن تكون الموارد المقدمة عن طريق النفاذ عن بعد

إلى مواقع مقدمي الخدمات متاحة على مدار (24) ساعة، مع تقديم المساعدة المناسبة أو خدمات الدعم، باستثناء فترات التوقف المقررة القصيرة التي يتم الإعلان عنها بإشعار كاف. ويمكن أن تتراكم العقوبات إذا لم يتم الوفاء بالتزامات الخدمة. ويجب ضمان درجة عالية من استقرار المحتوى، سواء في الموارد الفردية أو المجمعة، وينبغي إخطار العميل المؤسسي بالتغييرات. قد تتراكم العقوبات إذا لم يتم الوفاء بالتزامات المحتوى[354].

4-التراخيص والمستخدمين:

من الأمور الأساسية أن تعمل المكتبات مع المستخدمين، لتثقيفهم بشأن الاستخدام السليم للموارد الإلكترونية، واتخاذ تدابير معقولة لمنع الاستخدام غير المشروع، وكذلك مع مقدمي الخدمات لوقف الأنشطة المخالفة، إذا ما أصبحت معروفة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تتحمل المكتبة المسؤولية القانونية عن أفعال المستخدمين الفرديين.

وينبغي حماية خصوصية المستخدمين واحترامها في الترخيص، وفي أي تدخل يقدمه مقدمو المعلومات أو الوسطاء. ويجب أن يوفر مزود المعلومات الشبكي بيانات الاستخدام (بدلا من المستخدم) بحيث يمكن للمرخص له من المكتبة تقييم فعالية استخدام المورد.

5-التراخيص والوصول الدائم:

في إطار تقاسم المعرفة ينبغي أن يتضمن الترخيص توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات المرخصة بأسعار معقولة، من خلال بعض الوسائل المناسبة والقابلة للتطبيق.وينبغي أن يعالج الترخيص أحكام النفاذ الطويل الأجل وحفظ موارد (مصادر) المعلومات الالكترونية قيد النظر، وينبغي أن يحدد المسؤوليات عن ذلك.

6-التراخيص والتسعير:

ينبغي وضع الأسعار لتشجيع الاستخدام بدلا من تثبيطها. يقدم العديد من الموردين الآن حوافز، مثل التسعير الحزبي، واختيار نماذج التسعير، وما شابه ذلك. يجب الكشف

---

[354] في بعض الحالات، يسمح للمستخدمين بتنزيل المحتوى أو طباعته للاستخدام الشخصي، ولكن لا يجوز لهم إعادة توزيع المحتوى بتنسيق إلكتروني، على سبيل المثال، على قائمة القوائم أو لوحة الإعلانات . كما يجب إيلاء اهتمام وثيق لاتفاقية الترخيص الخاص بالمكتبة، حيث يتم تعريف الاستخدام العادل بشكل مختلف في العالم الإلكتروني، مما هو عليه في العالم الورقي .ويمكن أن يؤثر ذلك على الإعارة بين المكتبات والاستخدامات التعليمية الأخرى.

انظر:

Kim Guenther,Making Smart Licensing Decisions, disponible sur :
http://www.infotoday.com/cilmag/jun00/guenther.htm consulté le 19/01/2018

عن الأسعار بشكل كامل دون أي رسوم خفية. وينبغي ألا تكون هناك عقوبة على إلغاء الطباعة من أجل تناول النسخة الإلكترونية من المورد. إن متطلبات عدم الإفصاح عن شروط الترخيص غير ملائمة بشكل عام.

7-التراخيص والإعارة:

وينبغي إدراج مخصصات الإعارة بين المكتبات أو الخدمات المماثلة. وبوجه عام، ينبغي أن تكون المكتبات قادرة على تقديم مقتطفات ذات أطوال معقولة من المعلومات المرخصة للمكتبات، التي لم توقع عقدا لتلك المعلومات .

8-التراخيص والتعليم والتعلم:

يجب أن تدعم التراخيص جهود التعليم والتعلم المحلية، بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، من خلال السماح بربط أو الحصول على نسخ من المعلومات المتعلقة بالدورات التدريبية المحددة لتظهر في أنشطة دعم الدورات عبر الإنترنت.

إن التعلم المستقل يشكل تحديا للمكتبات. يجب أن يتعرف المرخصون على انتماء المستخدمين إلى مكتبة أو مؤسسة معينة، بغض النظر عن الموقع الفعلي للمستخدمين، ويجب السماح لهم بالوصول بشكل روتيني إلى موارد المعلومات الإلكترونية المرخصة.

9-التنسيق :

إذا كان التنزيل مسموحا به، فهل يمكن تنسيقه لاستخدامه في تطبيق آخر (مثل منتج إدارة الاستشهادات الببليوغرافية) هذه الميزة مهمة خاصة لأولئك الذين يرغبون في الاحتفاظ بقائمة أو قاعدة بيانات من الاستشهادات، التي تم إزالتها من قاعدة بيانات ببليوغرافية مثل(MEDLINE) في أي شكل هو المحتوى المقدم (PDF، HTML وما إلى ذلك)؟ هل يتطلب تطبيق مكون إضافي أو برنامج خاص لعرض المحتوى أو الصور أو الرسوم البيانية أو الرسوم المتحركة المرتبطة به؟[355]

10- قابلية البحث :

يركز هذا المعيار على مدى فعالية وظيفة البحث في الوصول إلى المحتوى. هل يوفر المنتج إمكانات بحث مفهومة بسهولة مناسبة لجميع مستويات البحث، مثل المنطقية،

[355] Kim Guenther,Making Smart Licensing Decisions, op.cit.

والقرب، وغيرها ؟ هل يدعم المنتج أنماط البحث المختلفة (التصفح مقابل البحث في حقول البيانات المحددة تحديدا)؟ هل يمكن تعديل عمليات البحث وحفظها وإعادة تشغيلها؟

وأخيرا المكتبيون في البيئة الرقمية، يتعاملون مع مجموعة غنية من الموارد الإلكترونية .يمكن بسهولة الخلط بينها وبين تصاميم واجهة، ومحركات البحث، لذلك يجب علينا أن نختار جيدا..والموارد الرقمية الأقل وضوحا، والأكثر تعقيدا من حيث المضمون والتنفيذ، تتطلب المزيد من المهارات لشرائها وإدارتها، وتظهر لنا بالتأكيد أن تحديد كيفية إرشاد المستفيدين إلى هذا المستقبل الرقمي سيكون التحدي. إن اختيار الموارد الإلكترونية الشبكية يمتد إلى أبعد من الحدود المادية للمكتبة . أصبح الوصول إلى الموارد الرقمية غالبا ما يحدث في حدود ترخيص الذي يحدد الاستخدام المناسب على مدى فترة زمنية محددة. الملكية والوصول هما أكثر غموضا وغالبا ما يكونا ملزمين بشروط متفق عليها تم التفاوض بشأنها بين المرخص له (المشتري) والمرخص (البائع). من المؤكد أن للموارد غير المادية والقواعد الأكثر تعقيدا آثارا على التفاوض بشأن الوصول إلى المحتوى وإدارته. لذا يجب التعرف على أنواع التراخيص ونماذجها.

المطلب الثالث:أنواع التراخيص ونماذجها

قد يختار مالكو حقوق الطبع والنشر منح أذونات معينة، لاستخدام أعمالهم المحمية للآخرين في فترة العمل المحمية. ويمكن القيام بذلك من خلال الترخيص أو عن طريق نقل الأذونات بشكل دائم .عندما يرخص مالك حقوق الطبع والنشر بمواده، فإنه يمنح الآخرين استخدام المصنف لغرض وإطار زمني محدود. كما يمكن تطبيق اتفاقيات الترخيص على جميع أنواع المصنفات المحمية بحقوق الطبع والنشر، بما في ذلك البرمجيات .وذلك خلال اتفاقات المستخدم النهائي لاستخدامها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية؛ وتستخدم تراخيص المشاع الإبداعي لتمديد الأذونات الممنوحة لاستخدام المصنفات المحمية[356].

[356] ALA, Libraries and the Internet Toolkit, disponible sur : http://www.ala.org/advocacy/intfreedom/iftoolkits/litoolkit/licensing consulté le 15/01/2018

ومن باب التذكير أن الترخيص يختلف عن الاستخدام العادل. يمثل الاستخدام العادل استخداما غير مرخص للعمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر، والذي يمكن تحقيقه من خلاله تقييد الحقوق الحصرية لصاحب حقوق الطبع والنشر .غير أن الترخيص يمنح أجزاء محددة من الحقوق الحصرية (أصحاب حقوق الطبع والنشر) للأطراف المتعاقدة.

أصبح الترخيص موضوعا متزايد الأهمية للمكتبيين في العصر الرقمي .وكثيرا ما تمنح اتفاقات جديدة بشأن الوصول إلى المجلات الإلكترونية، والكتب الإلكترونية، وقواعد البيانات ترخيصا للمكتبة لإدراج المواد المحمية طوال مدة عقدها، بحيث يتم إنهاء النفاذ عند انتهاء العقد .خلافا للمشتريات المادية، قد "تختفي" هذا المحتوى المرخص من مجموعة المكتبة مرة واحدة يتم إنهاء الترخيص بشكل تعاقدي. يوجد على الانترنت مجموعة من التراخيص النموذجية، نذكر البعض منها: التراخيص مفتوحة المصدرو تراخيص للمصنفات اليتيمة؛

- **التراخيص مفتوحة المصدر :**

وهي التراخيص التي تتوافق مع تعريف المصدر المفتوح، لأنها تسمح باستخدام البرمجيات بحرية وتعديلها ومشاركتها. ولكي يتم اعتمادها من قبل مبادرة المصدر المفتوح، يجب أن يتم الترخيص من خلال عملية مراجعة ترخيص مبادرة المصدر المفتوح . منها ما هو شائع الاستعمال ومنها ما تستعمله المجتمعات القوية.*

نذكر منها:

- Apache License 2.0
- BSD 3-Clause "New" or "Revised" License
- "BSD License 2-Clause "Simplified" or "FreeBSD
- (GNU General Public License (GPL
- (GNU Library or Lesser General Public License (LGPL
- MIT license
- Mozilla Public License 2.0
- Joint development and distribution license
- Eclipse Public License

- **تراخيص للمصنفات اليتيمة:**

وهي تراخيص تمنح للمصنفات المحمية والمعلن عنها، لكن يمكن تحديد أصحابها أو العثور عليهم، رغم أنه بذلت جهود جادة وثابتة لإيجاد أصحاب الحقوق[357]. على سبيل المثال نجد أن القانون الانجليزي والكندي يمنح هذا النوع من التراخيص[358] .

أما على موقع(Licensing models) نجد مجموعة من التراخيص القياسية المصممة للحصول على الدوريات الإلكترونية، والكتب الإلكترونية والموارد الإلكترونية الأخرى، وتقديم المساعدة لأنواع مختلفة من المكتبات: الأكاديمية، العامة، ومكتبات الشركات الخاصة، جنبا إلى جنب مع الاتحادات أو أنظمة مكتبة متعددة المواقع. إنها تحتوي على الكلمات اللازمة للتعبير عن معظم المتغيرات بين الناشرين والمكتبيين ووكلاء الاشتراك، الذين هم من ذوي الخبرة في التعامل مع توريد المجلات .هناك تراخيص نموذجية تتمثل فيما يلي:

- ترخيص مؤسسة أكاديمية واحدة ؛
- ترخيص اتحاد الأكاديميين للمكتبات العامة؛
- ترخيص المكتبات العامة؛
- ترخيص الشركات وغيرها؛
- ترخيص الكتاب الالكتروني وشراء أرشيف مجلة.

قد يتساءل البعض لماذا وضعت هذه النماذج من التراخيص على الموقع، قد ترعرعت هذه التراخيص في الأصل وتطورت بفضل التعاون الوثيق مع الوكلاء : (EBSCO, Harrassowitz, and Swets)ومنذ ذلك الوقت، تم الحفاظ على هذا الموقع وتحديثه من قبل (John Cox) والآن من قبل (Ringgold) كخدمة للناشرين والمكتبيين. أما كيفية تطويرها، فإن بداية التراخيص ترجع إلى تسعينات القرن الماضي، ولم يكن من الممكن الحصول على هذه التراخيص. وكانت نقطة البداية هي رخصة نموذج(PA / JISC) المملكة المتحدة، التي وضعها الناشرون والمكتبيون من جمعية الناشرين واللجنة المشتركة لنظم المعلومات في مجالس

[357] Conseil Supérieur de la Propriété Littéraire et Artistique,Commission sur les oeuvres orpheline. Rapport disponible sur : www.enssib.fr/.../40676-commission-sur-les-oeuvres-orphelines-rapport.pdf

Consulté le 13/12/2017

[358] Une loi-cadre anglaise pour la gestion des œuvres orphelines, disponible sur : http://www.ipnews.be/royaume-uni-une-loi-cadre-a-propos-des-oeuvres-orphelines-et-des-licences-collectives/ Consulté le 13/12/2017

تمويل التعليم العالي (Publishers Association et du Joint Information Systems Council des Higher Education Funding Councils). وهو مصدر حيوي للشكل والمفاهيم والأحكام النموذجية. وكانت المبادئ الأمريكية لترخيص الموارد الإلكترونية من جمعية المكتبات الأمريكية وآخرون، وبيانات المنظورات الحالية من الائتلاف الدولي لجمعيات المكتبات(Coalition of Library Consortia) مصادر هامة للأفكار، وكذلك موقع (LIBLICENSE) على شبكة الإنترنت، والعديد من التراخيص الفردية للناشرين. لذا يجب أن تراعي التراخيص الظروف المحلية والمتطلبات القانونية المحلية. وقد حررت هذه النماذج للتعبير بوضوح وبإيجاز عما تم التفاوض عليه. وهي تحتوي على بنود اختيارية قد تختلف تبعا للبلد أو الولاية أو المقاطعة التي يسري فيها الترخيص.

وقد تم اعتماد التراخيص على نطاق واسع من قبل الناشرين وهي مألوفة للمكتبيين، وهي لا تزال تغطي جميع القضايا التي من المرجح أن تنشأ في احترام عند الترخيص المحتوى الإلكتروني. وقد تم تطوير الترخيص من قبل (جون كوكس)، وهي شركة استشارية عالمية في مجال النشر تتمتع بخبرة خاصة في مجال التراخيص وإدارة المحتوى. وهي الآن ثابتة وقانونية [359].

كما قدم مجلس المكتبات وموارد المعلومات الدعم والتشجيع؛ لإنجاز نماذج للترخيص كما سعت جمعية مكتبات البحوث (the Association of Research Libraries)، ومكتبة كاليفورنيا الرقمية (the California Digital Library)، واتحاد مكتبة القانون في نيو إنغلاند (the New England Law Library Consortium). أما شبكة المعرفة البحثية الكندية لإصدار وتحديث نماذج الترخيص (Knowledge Network and the Canadian Research) فهي توفر اتفاقية الترخيص النموذجي (LIBLICENSE)؛ نموذجا يمكن استخدامه من قبل المكتبيين الجامعيين في التفاوض على اتفاقيات ترخيص معينة، وبصفة أعم، هو بمثابة بيان من قبل مجتمع المكتبة الأكاديمية لما تعتبره السياسة والممارسة المقبولين لترخيص المعلومات الرقمية. وليس من المتوقع ولا المقصود أن تكون اتفاقية الترخيص النموذجية هذه هي الكلمة الأخيرة على شروط العقد للمواد الرقمية .على العكس من ذلك، الغرض هو تشجيع جميع أعضاء المجتمعات الأكاديمية، والنشر المشاركة في توزيع المواد الرقمية للتعليق على، انتقاد، أو إضافة للإصدارات المنشورة. ويتم نشر النسخ المنقحة التي تعكس تعليقات

[359]Licensing models, disponible sur : www.licensingmodels.com/ consulté 13/01/2018

المستخدمين، وكذلك التغييرات في بيئة المعلومات الرقمية بشكل دوري على هذا الموقع .كما يتم حفظ أيضا أرشيف جميع المسودات السابقة*.

المطلب الرابع :خطوات التفاوض على الترخيص

إن إعداد التراخيص والتوقيع عليها يستوجب من المكتبيين الكفاءة، والقدرة في التفاوض ومحاولة الإفادة قدر الإمكان من الامتيازات، التي يمكن أن يحصل عليها من الناشر، أو مالك المحتوى، من أجل تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من المكتبة أولا، ومن أجل عدم الوقوع في مشكلات انتهاك حق المؤلف ثانيا.

إن التفاوض على ترخيص ما هو إلا جهد أو عمل جماعي داخل المكتبة، له عميق الأثر على إيجاد صيغة واضحة ملائمة لعقد الترخيص، وعلى المكتبيين الأخذ بعين الاعتبار بآراء اختصاصي المراجع والتزويد، وكذا استشاريين قانونيين، ومتابعة كل الاجراءات من قبل شخص مسؤول في المكتبة أو في الجامعة.

وتحدد ليسلي هاريس* خطوات التفاوض على الترخيص بثلاث خطوات هي :

---

* هذه نماذج الترخيص الموضوعة تحت تصرف المكتبيين الجامعيين للاطلاع عليها و العمل بها وطبعا يمكن إضافة من البنود والشروط التي تراها المكتبة أساسية وضرورية في عملية الترخيص . وتتمثل النماذج فيما يلي:

- LIBLICENSE Standard License Agreement, original version prepared in April 2001
- Short Form (best practices version) of the April 2001 License Agreement
- LIBLICENSE Standard License Agreement, revision of 2008
- النماذج الإضافية :
- "California Digital Library (CDL). "Standard License Agreement.
- Committee on Institutional Cooperation (CIC). Consortial Licensing -Standardized Agreement Language.
- Canadian Research Knowledge Network (CRKN). CRKN Model License Agreement.
- New England Law Library Consortium (NELLCO), Inc. Standard license agreement.
- NorthEast Research Libraries consortium (NERL) has a standard model license.

انظر :

Model Licenses, disponible sur : http://liblicense.crl.edu/licensing-information/model-license/

*ليسلي إيلين هاريس هي استشارية في مجال حقوق النشر ، ومؤلفة وخبيرة في استكشاف قضايا حقوق التأليف والنشر. وتشمل مجالات تركيزها قانون حقوق النشر الأمريكي والكندي ، وقانون حقوق النشر الدولي ، والمحتوى الرقمي للترخيص. انظر : https://www.copyrightlaws.com / تم الاطلاع عليه في 2018/01/15

الخطوة الأولى: تقدير احتياجات المكتبة ومرتاديها

تشمل صياغة أولية لتحديد احتياجات المكتبة، والنظر في طلب المستفيدين واحتياجاتهم، وما هي قواعد البيانات المناسبة لهم، فضلا عن متابعة أمور الميزانية، وكم من المال يمكنك أن تنفق.

الخطوة الثانية: فهم احتياجات الناشر أو مالك المحتوى

أهم ما فيها قراءة اتفاقية الترخيص المعروضة عليك بدقة، ومحاولة سؤال المحتوى عن أي فقرة أو بند أو ترخيص في الترخيص غير مفهوم بالنسبة لك، وإعداد نقاط تهمك للتفاوض بشأنها.

الخطوة الثالثة: إيجاد الحلول المتوازنة بين المكتبة ومالك المحتوى

المناقشة مع مالك المحتوى ومحاولة الوصول إلى اتفاق وسط بين متطلبات، وبين ما هو معروض عليك، وأن يضع المكتبي في اعتباره دائما خلال المناقشة، أنه ليس هناك شيء يسمى اتفاقية ترخيص "صحيحة" أو مثالية، وإن أفضل نوع من الاتفاقيات هو الذي يرضي كلا من المكتبة ومالك المحتوى.

من المفترض أن المكتبات تستطيع الامساك بزمام التفاوض مع الناشرين، وتجبرهم على الحصول أفضل أسعار مع كم واسع من المعلومات، عندما تشترك بمواقع الإتاحة غير المقيدة (Open Access)، وتوفير الأعمال والدوريات المحكمة والإشارة إلى الروابط الخاصة بها على موقع المكتبة الالكترونية، مما يسمح لمستفيدي المكتبة من الاطلاع على النصوص الكاملة، فضلا عن أي بعض المستودعات الرقمية للجامعات تتيح مؤلفات هيئة التدريس وأعمال المؤتمرات على مواقعها، أما فيما يتعلق بحقوق التأليف[360] فإن دور الذي يمكن أن تؤديه المكتبات بشكل عام في هذا الصدد هو:

- إطلاق مستودع مؤسسي متوافق مع الوصول المفتوح للنصوص والبيانات؛
- مساعدة أعضاء هيئة التدريس لإيداع مقالاتهم البحثية في الأرشيف المؤسسي؛

[360]- عبد الرحمان الفراج، الوصول الحر للمعلومات طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج1، ع1، ديسمبر 2009، يونيو2010.
متوفر على https://zenodo.org/record/1040357#.WjK1lNLiavE: تم الاطلاع عليه في 2018/01/17

- تقديم يد المساعدة لنشر دوريات الوصول المفتوح، وإنشاء موارد تعليمية مفتوحة؛
- المساعدة في تنظيم البيانات ومشاركتها؛
- عرض فوائد الوصول المفتوح إلى المجتمع غير الأكاديمي، وخاصة للمجتمع غير الربحي، على سبيل المثال إجراء الرقمنة للمجموعات المحلية، مثل منظمات المجتمع والمتاحف والمعارض والمكتبات الأخرى.

وما ينبغي عمله من تأمين سلامة الأعمال في مواقع الإتاحة غير المقيدة هو منح المؤلفين الحق بالاعتراف بأعمالهم عن طريق الاستشهاد المرجعي بها صورة دقيقة.وعلى المكتتبين أن يثقوا بالثروة المتزايدة للمواد الأكاديمية ذات الإتاحة غير المقيدة، والجودة العالية والمحكمة والمتاحة للجميع، ولابد أن يعملوا على إتاحتها لمستخدمي المكتبات[361].

إن حق المؤلف يشمل أيضا الأعمال التي تندرج تحت الوصول الحر (Open access)، وعلى المستفيد أن يفهم أن إتاحتها لا تعني أنها غير خاضعة لقوانين حق المؤلف، وقد طورت رخص جديدة سميت (رخص المشاع الإبداعي) التي تتيح لأي باحث نشر مصنفه على الانترنت، وإعداد رخصة مناسبة له، وربما تتلاءم مع احتياجاته.

المطلب الخامس :رخص المصدر المفتوح (المشاع الإبداعي) (Creative commons)

1-تعريف رخص المشاع الإبداعي:

رخص المشاع الإبداعي* لحقوق التأليف والنشر وأدواتها تحقق توازناً في النموذج التقليدي "كل الحقوق محفوظة"، التي أنشأها قانون حقوق التأليف والنشر. تمنح الأدوات المتاحة طريقة مبسطة ونموذجية للجميع، بداية من الأفراد إلى الشركات الكبيرة وحتى المؤسسات، لتحديد صلاحيات حقوق التأليف والنشر إلى أعمالهم الإبداعية[362]. ويؤدي

[361]Teresa Hackett, EIFL Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries (French),The Eifl Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries, op.cit.

* المشاع الإبداعي منظمة غير ربحية مقرها في الولايات المتحدة، أسسها أستاذ القانون لورانس لسيسجLawrence Lessig عام 2001 في كاليفورنيا، لتكرس عملها بتوسيع مدى المصنفات الابداعية المتاحة للجمهور على الانترنت، فالانترنت يوفر فرصا جديدة لتوزيع المحتوى الابداعي ومشاركته واستخدامه ويتمتع هذا المحتوى بحماية حق المؤلف

المشاع الإبداعي هو رخصة مصدر مفتوح تم تصميمها لتصف مجموعة من الرخص التي تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد، ويستخدم المشاع الإبداعي رخصا سهلة الفهم وشعار يساعد المستخدمين على التعرف إلى

الدمج بين الأدوات ومستخدميها إلى تزايد وانتشار المشاع الرقمي، الذي هو عبارة عن تجمع للمحتوى يمكن نسخه، إعادة توزيعه، تعديله، تغييره، والاشتقاق منه، وكل ذلك في نطاق قانون حقوق التأليف والنشر [363].

2- فوائد النشر مع ترخيص المشاع الإبداعي:

هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة وسوء الفهم، المحيطة باستخدام تراخيص المشاع الإبداعي .من المهم فهم وشرح فوائد استخدام رخصة المشاع الإبداعي للمؤلفين المحتملين .من بين فوائد النشر مع ترخيص المشاع الإبداعي:

- يحتفظ المؤلف بملكية حقوق الطبع والنشر؛
- تراخيص المشاع الإبداعي الستة مرنة بما يكفي، لتضبط ما هو وما هو غير مسموح به؛
- تراخيص المشاع الإبداعي تمكن المؤلف من تعديل شروط حق المؤلف، لتلائم احتياجاته على أفضل وجه؛
- وهي تضمن حصول المؤلفين على الائتمان الذي يستحقونه لعملهم؛
- على الرغم من أنه بمجرد تطبيق ترخيص المشاع الإبداعي، فإنه لا يمكن تغييره، يمكن للمؤلف التنازل عن الشروط القائمة أو منح أذونات إضافية؛
- ولا يمنع صاحب البلاغ من بيع العمل أو تحقيق ربح ما لم ينص على خلاف ذلك في عقده مع الناشر؛
- لا يؤثر المشاع الإبداعي على شكل المنشور .لا يزال من الممكن إنتاج نسخ مطبوعة؛
- اعتمادا على الاتفاق بين المؤلف والناشر، لا تتأثر الإتاوات، حيث وردت؛

المواد المرخصة ، وتحتوي النسخة الالكترونية من رخصة المشاع الابداعي على البيانات التعريفية المقروءة آليا Readable Machine التي تصف الرخصة وتشير إلى كم الحقوق التي يتمتع بها هذا المصنف.

انظر: المرجع نفسه.

[363] A propos des licences, disponible sur : https://creativecommons.org/licenses/?lang=fr consulté le 20/01/2018

- يمكن تضمين محتوى الطرف الثالث في عمل منشور بموجب ترخيص المشاع الإبداعي رهنا بموافقتهم؛
- يمكن تطبيق ترخيص المشاع الإبداعي كترخيص دولي؛
- يمكن متابعة انتهاك ترخيص المشاع الإبداعي في محكمة قانونية؛
- حقوق المؤلف الأدبية لا تتأثر ؛
- ويمكن للمؤلف أن يتنازل عن حقه في الإحالة إذا تم تكييف العمل أو استخدامه بطريقة لا يحبذها.

ومع ذلك، هناك بعض سوء الفهم حول ما يسمح به تراخيص المشاع الإبداعي. الانتحال وسوء استخدام المحتوى، على سبيل المثال، محظورة صراحة بموجب شروط جميع تراخيص المشاع الإبداعي. في كثير من الحالات، فإن القلق الحقيقي هو ما يحدث عندما تحدث انتهاكات لهذه المحظورات، وهذا هو المكان الذي يحتاج إلى تركيز الجهود. فالوصول المفتوح يجعل المحتوى متاحا لجمهور أوسع بكثير، وكثير منه ليس على دراية باتفاقيات الأوساط الأكاديمية.

وتتيح تراخيص المشاع الإبداعي حقوقا أكبر لإعادة استخدام المصنف، بينما لا تزال تحمي حقوق المؤلف المعنوية. ونتيجة لذلك قد يكون هناك بعض المستخدمين الذين لا يحترمون شروط المشاع الإبداعي أو تراخيص المشاع الإبداعي الأخرى، إما من باب الخبث، أو فقط من خلال عدم الفهم، ولكن هذا الأمر سيكون هو نفسه مع أي ترخيص وشروط وأحكام الاستخدام. والقضية الرئيسية هي التأكد من أن المؤلفين والناشرين لديهم فهم واضح لأهمية تراخيص المشاع الإبداعي وحقوق المؤلف، وأنهم يتفقون على كيفية تطبيق شروط الترخيص هذه[364].

كما أن رخص المشاع الإبداعي تغطي مدى واسع من المحتويات الابداعية يشمل: المصنفات السمعية مثل: الموسيقى والتسجيلات الصوتية والخطب والصور، مثل الصور الفوتوغرافية والرسومات التوضيحية والتصاميم، كذلك الأفلام والصور المتحركة واللقطات

[364] Benefits Of Publishing With A Creative Commons Licence, disponible sur : https://library.hud.ac.uk/blogs/oawal/copyright-issues/5-6/ consulté le 21/01/2018

المصورة، والنصوص مثل الكتب والمواقع الالكترونية والمدونات والمقالات، والمواد التعليمية مثل المخططات والكتب الدراسية والعروض التعليمية.

والآن تستخدم ملايين من الصفحات الالكترونية على شبكة الانترنت رخص المشاع الابداعي، ومن بين المواقع الالكترونية التي تستخدم محتوى مرخصا بموجب رخص المشاع الابداعي موقع فليكر (Flickr) لمشاركة الصور، ومشروع أرشيف الانترنت (Internet Archive): وهو عبارة عن أرشيف لصفحات الويب ومصادر الوسائط المتعددة، والبرمجيات التعليمية المفتوحة التابعة لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT Open Courseware) وهي عبارة عن مبادرة قام بها المعهد لوضع مواد تعليمية على شبكة الانترنت[365]. ويمكن استخدام (Google) للبحث عن المحتوى المرخص برخصة المشاع الإبداعي، أو البحث عن الصور في(Flickr)، المختارات الموسيقية (Albums) في (Jamendo)، والمرئيات المتنوعة في (spinxpress) .بالإضافة إلى (Wikimedia Commons)، وهو مستودع الوسائط المتعددة لموقع (ويكيبيديا)، وأحد المستخدمين الأساسيين لرخص المشاع الإبداعي[366].

3-آلية عمل رخص المشاع الإبداعي:

رخص المشاع الإبداعي هي عبارة عن تصميم فريد ومبتكر يدمج "ثلاث طبقات" معاً:

- **الطبقة الأولى:** تبدأ كل رخصة كأداة قانونية تقليدية، في صياغة ولغة يعرفها ويحبذها معظم المحامين. وتدعى بطبقة النص القانوني لكل رخصة.
- **الطبقة الثانية** :بما أن معظم المؤلفين، التربويين، والعلماء ليسوا محامين بالطبع، فقد وفرت صياغة للرخص لكي يستطيع الجميع قراءتها — وهي سند المشاع الإبداعي (والمعروف أيضاً بالنسخة سهلة القراءة من الرخصة). سند المشاع الإبداعي هو مرجع مفيد للمرخِّصين والمرخَّص لهم؛ يلخص ويوضح بعض أهم الشروط والقيود. يمكن

[365] Teresa Hackett, EIFL Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries (French),The Eifl Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries, op.cit.

[366] **A propos des licences, op.cit.**

اعتبار سند المشاع الإبداعي كواجهة مبسطة للنص القانوني، بالرغم من أن السند نفسه ليس رخصة، ولا محتوياته جزءً من النص القانوني ذاته.

- **الطبقة النهائية:** من تصميم الرخصة تعزز أهمية دور البرمجيات، من محركات البحث إلى الإنتاجية المكتبية إلى تعديل الموسيقى، والتي تؤدي دوراً هاماً في إنشاء، نسخ، اكتشاف، وتوزيع الأعمال. ولمساعدة الويب في العثور على الأعمال المرخصة برخصة المشاع الإبداعي، أنشئت نسخة برمجية من الرخصة — ملخص للحريات والواجبات الأساسية مكتوب في صيغة تفهمها أنظمة البرمجيات، محركات البحث، وأنواع أخرى من التكنولوجيا. بالتالي طورت طريقة نموذجية لوصف الرخص بشكل مفهوم للبرمجيات تدعى لغة توضيح المشاع الإبداعي) أو (CC REL) اختصاراً لتحقيق ذلك الهدف.

إن البحث عن المحتوى المفتوح هو خاصية مهمة ؛ فمن خلال طبقات التراخيص الثلاثة، يمكن التأكد من أن مجموع الحقوق، ليس مجرد مفهوم قانوني بحت. بل أيضاً أن يفهمه المبدعين وصانعي الأعمال، أو المستخدمين العاديين، أو حتى يمكن ان يفهمه الويب نفسه.

4- أنواع رخص المشاع الإبداعي:

1- **نَسب المُصنَّف(CC BY)** :هذه الرخصة تتيح للآخرين حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسبون العمل الأصلي لصاحب العمل. هذه هي الرخصة الأكثر تسامحاً في مجموعة الرخص المعروضة. وهي الأنسب لضمان أكبر انتشار واستخدام ممكن للمواد المرخَّصة . ويرمز لها ب: 

2- **نسب المُصنَّف – الترخيص بالمثل (CC BY-SA)** :هذه الرخصة تتيح للآخرين حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسبون العمل الأصلي لصاحبه ويرخصون أعمالهم المشتقة تحت نفس الشروط. وهذه الرخصة غالباً ما تضاهي رخص

"الحقوق المتروكة" للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. كل الأعمال المشتقة من العمل ستحمل نفس الرخصة، بالتالي جميع الأعمال المشتقة تسمح بالاستخدام التجاري. هذه الرخصة هي المستخدمة من قبل ويكيبيديا، وينصح بها للمواد التي قد تستفيد من الاشتقاق من ويكيبيديا والمشاريع المماثلة في الترخيص. ويرمز لها ب:



3-**نسب المصنف – منع الاشتقاق (CC BY-ND)** :هذه الرخصة تسمح بإعادة التوزيع، الاستخدام التجاري وغير التجاري، بشرط عدم التعديل، ونَسب العمل إلى صاحبه  .

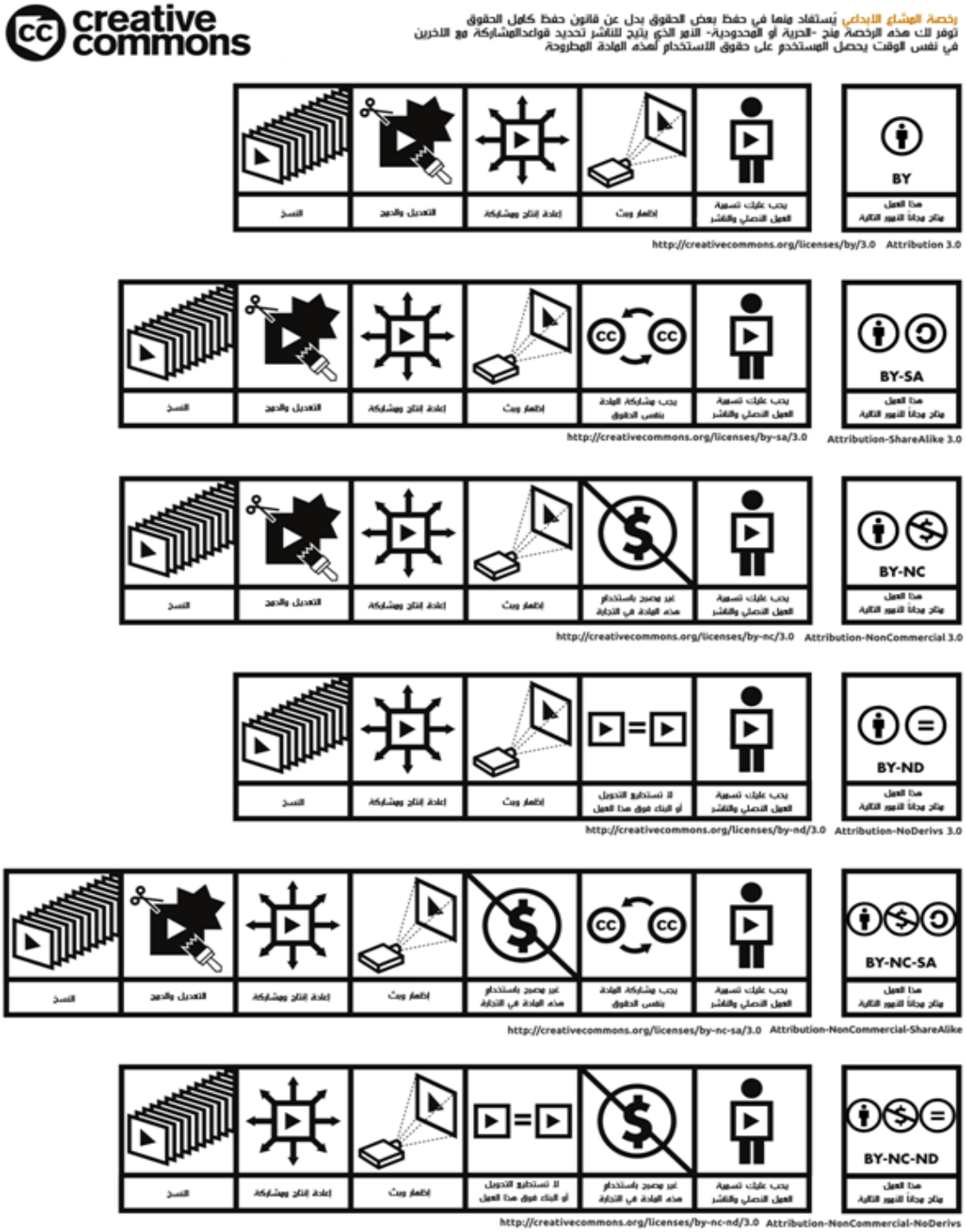
4-**نسب المصنف – غير تجاري : CC BY-NC**: هذه الرخصة تتيح للآخرين حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل في غير الأغراض التجارية، وبالرغم من أن الأعمال المشتقة يجب أن تنسب العمل الأصلي إلى صاحب العمل وأن تكون غير تجارية، فإنه لا يلزم أن يتم ترخيصها بنفس الشروط  .

5-**نَسب المُصنَّف – غير تجاري – الترخيص بالمثل (CC BY-NC-SA)**:هذه الرخصة تتيح للآخرين التعديل، التحسين، وبناء نسخ مشتقة من المُصنَّف ولكن في غير الأغراض التجارية، بشرط نَسب العمل الأصلي إلى صاحب العمل وترخيص الأعمال الجديدة بنفس الرخصة  .

6-**نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق (CC BY-NC-ND)**:هذه الرخصة هي الأكثر قيوداً في الرخص الستة الأساسية، إنها تتيح فقط للآخرين تحميل الأعمال ومشاركتها مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي إلى صاحبه، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامها لأغراض تجارية  .

يوفر المشاع الإبداعي أدوات في مجال "جميع الحقوق متروكة" لـ "الملك العام" .إذ تسمح أداة (**No Rights Reserved**) (CC0) للمرخِّصين بالتنازل عن جميع الحقوق؛ وبالتالي إدراج

المصنف ضمن الملك العام، وتساعد علامة الملك العام مستخدمي الويب على تمييز المصنف كجزء من الملك العام.



الشكل رقم2: **توضيح معاني ترخيص المشاع الابداعي بالتفصيل وكل علامة بداخله ماذا تعني وما الهدف منها**[367]

إن جميع عقود المشاع الإبداع تشترك في الاعتراف بحق المؤلف وضرورة الاستشهاد المرجعي، وذلك من أجل ضمان الحقوق المعنوية للمؤلف.ويتم إنشاء تراخيص المشاع الإبداعي بناء على مجموعة من الشروط التعاقدية المعروفة على المستوى الدولي، ويتم تطويعها بما يتناسب مع التشريع الوطني للبلد، إن مقدم خدمة التراخيص المشاع الإبداعي يمكنه توجيه صاحب المصنف (مالك المحتوى) إلى اختيار الترخيص الملائم من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة مثل: هل تسمح بالاستخدام التجاري للمصنف (نعم أم لا). هل تسمح بالاستخدام التجاري للمصنف (نعم أم لا). هل تسمح للآخرين بتعديل المصنف (نعم أم لا). فضلا عن تحديد السلطة (الدولة القضائية للترخيص "الاصدار الدولي أو النسخة الوطنية". وفي النهاية يوفر الموقع الترخيص المناسب استنادا إلى خيارات صاحب المصنف، ويملك هذا الترخيص ثلاث إصدارات أو ثلاث نسخ وهي كالآتي:

1- نسخة المحامي: عقد قانون يتضمن عبارات قانونية دقيقة

2- نسخة الأفراد:وهي النسخة التي تظهر فيها الرمز الذي يحدد شروط الترخيص

3- نسخة الكومبيوتر: وتكون بصيغة ترفق مع البيانات الوصفية للمصنف الرقمي، وتعتمد (Rights Expression Language) وهذه النسخ الثلاث تنشأ تلقائيا لكل ترخيص وتكون ملصقة بالمصنفات الرقمية[368].

وتتم صياغة رخص المشاع الإبداعي بناء على القانون الأمريكي، مما يجعلها أحيانا غير متوافقة في قضايا حقوق الملكية حول العالم، ولتجنب هذا الخلل بدأت منظمة المشاع الإبداعي في تعديل صياغة الرخص وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم الملكية الفكرية، واكتملت النسخة العربية التي أعدتها مصر، وأصبحت جاهزة للاستخدام الرسمي إذ ترجمت رخص المشاع الإبداعي وطوعتها على حسب القانون المصري[369]، هذه الخطوة تعطي دفعة

[367] المصدر: https://www.seo-ar.net/شرح-رخص-المشاع-الابداعي-ما-هي-وكيف-تستخ تم الاطلاه عليع في 2017/12/05

[368] **A propos des licences, op.cit**

[369] أولت مكتبة الإسكندرية اهتماما متزايدا بالقضايا المتعلقة بالحصول على المعرفة وتعزيز الابتكار والإبداع والملكية الفكرية .وفي هذا السياق، حرصت مكتبة الإسكندرية على اعتماد تراخيص المشاع الإبداعي في مصر كأداة تمكينية لنشر

قوية لجهود المنظمة المشاع الإبداعي في المنطقة العربية، أما دول الخليج فقد افتتح المجلس الأعلى للاتصالات القطري باحتفال رسمي برنامج المشاع الإبداعي في 31 ماي 2011[370]، معلنا إطلاق رخصة المشاع الإبداعي في قطر.

فلسفة الوصول إلى المعرفة. وبالتالي بناء القدرات المحلية للباحثين والمكتبيين والممارسين .واعتبر اعتماد مبادرة المشاع الإبداعي (مصر) عنصرا منسقا في الأنشطة التي تتابعها مكتبة الإسكندرية منذ عام 2006. وقد تم تقديم المشاع الإبداعي لأول مرة إلى الأكاديميين والباحثين المصريين والعرب في سبتمبر 2006 كأداة جديدة لنشر المعرفة، وتشجيع الابتكار والإبداع في العالم العربي.في عام 2007، وقعت مكتبة الإسكندرية مذكرة تفاهم مع منظمة المشاع الإبداعي لاعتماد تراخيص (CC) لمصر .نظمت مكتبة الإسكندرية العديد من ورش العمل المركزة للمصريين والباحثين العرب والمكتبيين والمحامين والقضاة بهدف التوعية بحقوق الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية والوصول إلى قضايا المعرفة .وبعد ذلك، بدأ عمل الترجمة ليتوافق مع القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية، القانون رقم 82، 2002 .حاليا، يعمل فريق المكتبة على ترجمة الروابط العربية ومراجعة المحتوى لإجراء التعديلات اللازمة.

انظر :

Egypt - Creative Commons Wiki
https://wiki.creativecommons.org/wiki/Egypt consulté le 13/01/2018

[370] **شن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برنامج المشاع الإبداعي رسمياً في قطر بحضور اكثر من 700 مشارك في متحف الفن الإسلامي يوم الثلاثاء الموافق 31 ماي 2011.** وكان المجلس الأعلى للاتصالات قد وقع مذكرة تفاهم مع منظمة المشاع الإبداعي لتنفيذ برنامج المشاع الإبداعي بقطر. وتعمل المشاع الإبداعي في حوالي 70 دولة حول العالم، وسيقود المجلس الأعلى للاتصالات الجهود الداعمة لبرنامج المشاع الإبداعي وتنفيذه مع الحفاظ على كون البرنامج منظمة غير ربحية.

وقالت (دوناتيلا ديلا راتا) مسؤولة المنطقة العربية لمنظمة المشاع الإبداعي "يسرنا أن نرى نمو المشاع الإبداعي في العالم العربي كبديلاً لثقافة النقل التي شكلت عقبة رئيسية أمام تعزيز الابتكار وإنتاج المحتوى المبتكر، واننا لنشعر بالفخر تجاه عملنا في المنطقة حيث تمتلك أبرز المواهب الشابة المفعمة بالحيوية والتي تعد أساس استمرار نقل الثقافات فضلاً عن التجديد والابتكار. ويمثل إطلاق برنامج المشاع الإبداعي في قطر خطوة كبيرة نحو نشر مفهوم المصادر المفتوحة وتشارك إنتاج المحتوى الإبداعي. ويقود المجلس الأعلى للاتصالات دمج هذه القيم في إستراتيجيته باعتباره مؤسسة حكومية بجانب الاعتراف بأهمية هذا برنامج المشاع الإبداعي لمستقبل الثقافة.

انظر: المجلس الأعلى للاتصالات يدشن برنامج المشاع الإبداعي في قطر على:
http://www.motc.gov.qa/ar/node2051 تم الاطلاع عليه في 2018/01/15

في الأخير يمكن أن نقول ان رخص المشاع الإبداعي :هي مجموعة من رخص الملكية الفكرية، أجزاء منها تفسر لنا الحقوق التي يحتفظ بها المؤلف والحقوق التي يتنازل عنها للآخرين عند طرح المصنف. هذه الرخص تخول لصاحب الحقوق التنازل عن بعض الحقوق باستثناء حق انتساب العمل له. وغالبا ما تكون هذه الرخص مناسبة للمقالات والدروس، أو الأعمال الفنية لغرض انتشارها قدر الإمكان دون المساس بحقوق أصحابها. فمن الصعب الحصول على ترخيص كتابي من صاحب المصنف لإعادة نشره لذا؛ وجدت هذه الرخص لتسهيل الأمر. ونظرا لتراجع مجال النشر الورقي مقارنة بمجال النشر الالكتروني على صفحات الويب خاصة (المدونات) فكان من الضروري إيجاد رخصة كهذه للحفاظ على حقوق الناشر او صاحب المصنف الأصلي .

خلاصة الفصل :

إن قضية القيود والاستثناءات الواردة في قوانين وتشريعات الملكية الفكرية، تستحق ان نأخذها بعين الاعتبار، فهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فبعض النقاط الواردة بشأن الحدود والاستثناءات تقوم بوجه خاص على الحريات الجوهرية الأساسية، مثل حرية التعبير والحق في الخصوصية. لذا في هذا الفصل، ومن خلال دراسة بعض هذه القيود الواردة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تنص قوانين حق المؤلف على أنه "إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف تم نشره. وذلك لاستعماله الشخصي، فلا يجوز للمؤلف أن يمنعه من ذلك " . في نظر المشرع: الشخص الذي استنسخ نسخة لنفسه ولاستعماله الشخصي، فهو بذلك لا ينتهك حق المؤلف. كذلك القصد من الاستنساخ ليس بهدف النقل للجمهور؛ وإنما يقصد أن تكون هذه النسخة لاستعماله الشخصي. إن الحقوق المطلقة للمؤلفين لا يجب أن تكون حائلا دون بلوغ هذه الغاية السامية المتمثلة في تقاسم المعرفة ؛ ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تتشارك عادة بما تخلفه من أثر في تكوين المصنفات.

- إن إدارة الحقوق الرقمية هو نظام مستخدم من قبل بعض الدول، ويتضمن وضع ضوابط تكنولوجية للسيطرة على المصنفات الرقمية من تعرضها للانتهاك والسرقة، ولتقييد عملية النسخ وتبادل الملفات الرقمية، يستخدم مصطلح إدارة الحقوق الرقمية بالترادف مع تدابير التكنولوجية وتقنيات الحماية، وقد واجهت الحقوق الرقمية بعض المعارضة حتى أطلق المعارضون عليها اسم (إدارة القيود الرقمية).

- إن التراخيص هي إحدى وسائل حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية للحد من الاستخدام غير المشروع للمصنفات الرقمية، والجامعات أكثر الجهات التي تتعامل مع الناشرين عن طريق التراخيص، ويعد الترخيص عقدا مبرما من الجامعة والناشر يحدد بموجبه شروط الاستخدام المصنف الرقمي، وذلك لتجنب الوقوع في المشكلات انتهاك حقوق المؤلف، وكلما كان الموظف المكلف أو محامي المؤسسة الجامعية ماهرا في التفاوض كلما حصل على حقوق أكثر في الاستخدام. لأن الجامعات ومعاهد البحث أصبحت تهتم بقضايا بحقوق المؤلف. ويفسر هذا الاهتمام على وجه الخصوص من

حقيقة أن الجامعات أصبحت ترغب في أن تكون الأنشطة الاستشارية، ونقل التكنولوجيا وتسويق الابتكارات والاختراعات ونتائج البحوث بمقابل مادي أي تكون مصادر للإيرادات.لكن لسوء الحظ ، أنظمة الملكية الفكرية في الجامعات لا تزال غير معروفة خاصة في الدول النامية إلى حد كبير من قبل الباحثين،وهو ما يفسر لماذا لم تستفيد الجامعات ومعاهد البحث بعد من الفوائد التي يمكن تجنيها من بحوث الأساتذة، وبالتالي يمكن خلق توازن بين حقوق المؤلف، وتقاسم المعرفة ليس فقط مع نظرائهم من الباحثين، ولكن على مستوى أوسع لتشمل مستفيدين آخرين خاصة في بيئة الانترنت.

الفصل الرابع : الجامعات ودورها في حماية حقوق المؤلف

الفصل الرابع : الجامعات ودورها في حماية حقوق المؤلف

تمهيد:

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أية منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن بداية التقدم في العالم هو التعليم، ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومتطلبات المستقبل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بدون امتلاك جهاز تعليمي ناجح، ومما لاشك فيه أن الجامعة من أهم مؤسسات صناعة العلم والتعليم والمعرفة والثقافة في المجتمعات، وهي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته، فهي جزء من تاريخ الشعوب، وأحد مصادر حركاته الثقافية والعلمية، ولم يعد ينحصر دور الجامعات في العصر الحديث بتخريج المتخصصين في فروع المعرفة الإنسانية فقط، وإنما أصبحت الجامعات تعنى بحاجات مجتمعاتها، وتعمل على تنمية هذا المجتمع بتوفير رجال الاختصاص في كل ميادين المعرفة. كما تعد الجامعات مراكز للحياة الفكرية. ففي الجامعات يكون العلماء الذين يساهمون في النهوض بالفنون والآداب والعلوم التطبيقية منها والعلمية. وتعمل الجامعات في الوقت ذاته على توفير الأطر الضرورية للمهن المختلفة وللشؤون العامة، مثل التعليم.

إن البحث العلمي ينتج ويستعمل الإبداع. وفقا للتقاليد الأكاديمية، تتكون هذه الإبداعات أساسا من النصوص: تقارير البحوث، والمقالات العلمية. ولكن مع التغيرات في تمويل وتنظيم البحوث في العقود الأخيرة من القرن العشرين، تغيرت أنشطة البحث بشكل متزايد إلى أنواع أخرى من الإنتاج، المرتبطة بمختلف فئات الملكية الفكرية.

أصبح للجامعات اختراعات أو ابتكارات تقنية أخرى، يمكن حمايتها بواسطة نظام البراءات – الذي يبدو أن مجال تطبيقه يتوسع باستمرار – ولكن أيضا إنتاجات أكثر تحديدا في مجالات معينة مثل البرمجيات وأصناف النباتات، والتصاميم الصناعية. من المهم أيضا البيانات القائمة على البحوث، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة – البيانات الرقمية الناتجة عن القياسات التجريبية، ولكن أيضا الصور والوثائق السمعية والبصرية، وملاحظات المراقبة، نصوص المقابلة، وغيرها من المصنفات. وعلى الرغم من أنها لا تعني عموما "الأعمال الأصلية" بالمعنى القانوني للكلمة، وبالتالي فهي غير مشمولة بقوانين الملكية الفكرية، فإن البيانات لها قيمة جوهرية، ويجب أن تستوفي إدارتها مجموعة من المعايير المرتبطة، من بين أمور أخرى، بقواعد السرية والأخلاقيات، مما يثير التساؤل إن لم ستكون ملكيتها ولمن ستؤول، على الأقل للسيطرة على حفظها وتوزيعها ونشرها. لذا من الأهمية

بمكان التوعية بالملكية الفكرية في الأوساط الجامعية. وهذا ما حاولنا تناوله في هذا الفصل بإبراز كيف تمكنت الجامعات الأمريكية والأوروبية، وحتى بعض الجامعات العربية من خلق مناخ، يساعد ويساهم في حماية الملكية الفكرية، سواء بسن اللوائح التنظيمية أو إنشاء أدلة لتوعية المستفيدين طلبة كانوا أو أساتذة بضرورة وأهمية حماية حقوق المؤلفين المعنوية منها والمادية.

الفصل الرابع : الجامعات ودورها في حماية حقوق المؤلف

المبحث الأول: الجامعات، تعريفات وأهداف

قامت الجامعات منذ إنشائها بمسؤولية نقل المعرفة من جيل إلى الجيل الذي يليه، ولكن منذ ستينيات القرن الماضي، قامت الجامعة بمراجعة هذا الدور التقليدي؛ على ضوء ضغوط عديدة، كان أهمها الأعداد المتزايدة للطلبة المنتسبين للجامعة، فضلا عن ضغوط سوق العمل. فلم يعد نقل المعرفة المجردة هو الهدف الأساسي للجامعات، بل أصبح الدور النفعي للجامعات دورا هاما؛ وذلك بالنسبة لربط مصادر تمويلها بمخرجاتها[371].

المطلب الأول : تعريف الجامعة أهدافها ومهامها

كما أن الجامعة هي أعلى قمة في الهرم الأكاديمي، والأصل في الجامعة أنها تتكون من مجموعة من العلماء، وهبوا أنفسهم للدراسة والبحث والمعرفة، وينظرون إلى الحياة وإلى مشاكل المجتمع نظرة علمية شمولية متكاملة؛ ويستعينون بالإضافة الى المعرفة مع طلابهم بالكتب والمعلومات والمختبرات والدراسات الميدانية. وهناك تعريفات عديدة في الوقت الحاضر لمصطلح الجامعة، فبعد أن تطور مفهومها من مجرد كليات أو مدارس العليا، التي تقوم على تعليم القلة المختارة؛ لممارسة مهنة أو أكثر من المهن الحرة. وفي هذا الصدد يمكن إعطاء التعريف للجامعة: الجامعة هي مؤسسة تعليمية تحتوي على كليات لدراسات الآداب والفنون والقانون والطب والهندسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومدارس او كليات للدراسات المهنية، وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة، أو عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث.

وعلى الرغم من ان الجامعات قد مرت عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة، تطورت خلالها أهدافها، وتعددت رسالاتها، واتسعت مسؤولياتها؛ إلا أنها ما تزال هي قمة الهرم التعليمي، وقمة البحث العلمي في أية دولة من الدول. هذا ويمكن تلخيص رسالة الجامعة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

1- البحث العلمي وتنمية المعرفة بشتى أصنافها؛ فلا شك أن الجامعة هي مجتمع الباحثين والعلماء الذين يقومون بنشاط علمي مميز؛ بغية إثراء المعرفة وتقدمها.

---

371 أحمد بدر ، محمد فتحي عبد الهادي،المكتبات الجامعية: تنظيمها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، ط.4 القاهرة: دار غريب، 2001، ص.14

2- النشر: اذ لا تقتصر مهمة الجامعة على إجراء البحوث وإعداد الباحثين، وانما الى تقديم نتائج البحوث التي تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة، وتعد مطبعة الجامعة وسيلة لنشر بحوث الأساتذة؛

3- حماية التراث الإنساني، بشتى الطرق والأساليب بالتوعية لأهمية الملكية الفكرية،

4- التوعية من مدى خطورة القرصنة والتعدي على الملكية الفكرية، خاصة وان رسالة الجامعة هي رسالة تعليمية علمية اجتماعية روحية سياسية وحضارية أيضاً؛

5- الحفاظ على نتاج الفكر البشري.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الجامعة مرتبطة ارتباط وثيقا بالمجتمع، فهي تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به، فلولا وجود المجتمع لما وجدت الجامعة، ولولا وجود الجامعة لما كان للمجتمع اي تقدم او تطور او ازدهار .

والجامعة من خلال طبيعة تكوينها واختصاصاتها، وبحكم موقعها في الهيكل الاداري للدولة؛ تحاول ان تشرك المجتمع في كل أنشطتها وفعالياتها، من خلال إشراك المجتمع في البحوث والدراسات التي تجرى في كلياتها وأقسامها؛

وتعرف الجامعة بأنها مؤسسة تعليمية وجدت لإعداد جيل؛ متعلم مؤهل للعمل بعد منحه الدرجة العلمية من قبل الجامعة، وهي مؤسسة تربوية ثقافية؛ تخدم شريحة واسعة ومهمة من المجتمع ألا وهي شريحة الشباب، وسواء كانت جامعة حكومية أو خاصة، فإن أهدافها متشابهة وأولها خدمة المجتمع الذي وجدت فيه. تهدف الجامعة، عموماً إلى تنمية الذوق الفني والأدبي، وإلى التدريب على المنهج العلمي وأساليب التفكير المنطقي. كما يعول عليها في تطوير العلاقات الاجتماعية، وأنماط التفكير الإيجابية. لقد حدد الإعلان العالمي (إعلان باريس) للمؤتمر الدولي حول التعليم العالي، الذي عقد برعاية منظمة اليونسكو خلال الفترة الممتدة ما بين (05-1998/10/09) في باريس؛ المهام والوظائف للتعليم العالي على النحو التالي :

- إعداد الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا للمواطنة ومقابلة احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة، وذلك من خلال تقديم مساقات دراسية؛ يتم تطويعها بشكل مستمر لمقابلة احتياجات المجتمع المتجددة والمتغيرة؛

- تقديم نظام مفتوح للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة؛ يتسم بالمرونة في الالتحاق به والتخرج منه، والإعداد للمواطنة القادرة على المساهمة الناشطة في المجتمع العريض؛
- تعزيز وخلق المعرفة ونشرها من خلال البحوث، وتوفيرها، كجزء من رسالتها خدمة للمجتمع، الخبرات ذات الصلة لمساعدة المجتمعات على تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا والبحوث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي مجال الإبداع الفني؛
- المساعدة في فهم وتفسير الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية وحفظها وتعزيزها في سياق التعددية الثقافية والتنوع الثقافي؛
- المساعدة في الحفاظ على وتعزيز القيم المجتمعية، من خلال تدريب الشباب على القيم التي هي أساس المواطنة الديمقراطية، وتقديم وجهات النظر والأهداف الحيوية لتسهيل النقاش حول خيارات السياسات وبناء القدرات وجهات نظر إنسانية؛
- المساهمة في تطوير وتحسين التعليم على جميع المستويات، بما في ذلك تدريب المعلمين [372].

إن تصنيف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ يخدم أغراض كثيرة: فهو يحفز المنافسة فيما بين الجامعات؛ كذلك يوفر بعض الأسس المنطقية لتخصيص الأموال؛ تساعد في التفريق بين مختلف أنواع المؤسسات والبرامج والتخصصات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يفهم ويفسر بشكل صحيح، فإنه يسهم في تعريف "الجودة" في مؤسسات التعليم العالي داخل بلد معين. وهذا هو السبب في أن تصنيف مؤسسات التعليم العالي، أصبح جزءا من إطار والمساءلة الوطنية، وعمليات ضمان الجودة. وفي هذا السياق تعد وثيقة برلين لمبادئ الترتيب الطبقي، وضمان الجودة، وحسن التطبيق في تصانيف مؤسسات التعليم العالي؛ هي الأساس الذي تنطلق منه معظم التصانيف في هذا المجال، كما أنها

[372] UNESCO. Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle : vision et actions et Cadre d'action prioritaire pour le changement et le développement de l'enseignement supérieur (Paris, 1998)
http://www.unesco.org/education/information/standards/french/intergouv.htm consulté le 15/01/2017

المرشد والمرجع في الحكم على جودة تلك التصانيف؛ فيما يخص الإجراءات المتبعة في جمع البيانات والمنهجية، وبث النتائج ونشرها[373].

المطلب الثاني: معايير وأسس الاعتماد والجودة في التصانيف العالمية للجامعات

يتفق الجميع تقريبا على أن معايير الاعتماد والجودة للجامعات؛ يمكن فهمها على أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بكافة التطورات، والقوى الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية في المجتمع. إذ أن هذه القوى تربطها مع التعليم علاقة ديناميكية وتفاعلية. لذا وضعت عدة معايير للاعتماد والجودة للجامعات وفي عدة تصانيف مثل:

- تصنيف شنغهاي (Shanghaijiao Tong University)*
- التصنيف الاسباني وفق قياسات الشبكة العنكبوتية (Webometrics)
- تصنيف جامعة ليدن الهولندية **(The LeidenRanking)
- تصنيف الجامعات الألمانية* ** (The CHE Ranking)

---

373 - Berlin Principles on Ranking of Higher Education Institutions.
https://www.che.de/downloads/Berlin_Principles_IREG_534.pdf consulté le 15/01/2017

*IRES+INTERNATIONAL RANKING EXPERT GROUP

* ويعتمد مؤشر شنغهاي الذي يصدر سنويًا منذ عام 2003 على عدد من المعايير والمحددات لقياس أداء الجامعات، ومنها: عدد الأساتذة الحائزين على جوائز نوبل، والميداليات التخصصية الأخرى بين أعضاء الهيئة التدريسية، وعدد البحوث المنشورة في دوريات معترف بها دوليًا، وخصوصًا مجلتي «نايتشر»، و«ساينس»، وعدد المرات التي يتم فيها الإشارة المرجعية للأبحاث، في الدوريات العلمية والمجلات المحكمة، فضلاً عن عدد الباحثين المعروفين بأدائهم المميز ومستوى الأداء الأكاديمي قياسًا إلى حجم الجامعة. انظر:

"الشرق الأوسط" تستعرض تصنيف شنغهاي لأفضل 500 جامعة عالميًا:الجامعات الأميركية تستحوذ على المراكز الأولى.. والسعودية في الصدارة العربية. متوفر على: https://aawsat.com/home/article/ تم الاطلاع عليه في 2017/12/22

** ترتكز تصنيفات جامعة ليدن في المقام الأول على المنشورات الجامعية؛ ويعد ترتيب ليدن مثيرا للاهتمام بشكل خاص، لأنه يعزل تردد النشر في مجالات البحث التي تؤكد عليها الجامعة المعنية؛ويستند تصنيف لايدن أيضا على البيانات التي تم جمعها على مدى عدد من السنوات، وتعديلها لحجم الجامعة والاختلافات في أنماط الاقتباس بين التخصصات . متوفر على http://www.au.dk/en/about/profile/rankings/theleidenranking/ تم الاطلاع عليه في 2017/12/22.

*** يعتبر (CHE UNIVERSITY RANKING) ، والذي نشر لأول مرة عام 1998، الترتيب الأكثر شمولية وتفصيلا لمؤسسات التعليم العالي الألمانية .ويشمل 35 مادة، وبالتالي يخدم أكثر من ثلاثة أرباع طلاب التعليم العالي في السنة الأولى .بالإضافة إلى الحقائق المتعلقة ببرامج الدراسة والتدريس والمعدات والبحوث، يشمل الترتيب أيضا تقييم

يرتبط فكر الاعتماد (Accreditation) في التعليم العالي ارتباطا وثيقا بمبادئ إدارة الجودة (Quality Management Principles)، التي تبدو متداخلة فى مضمونها ومخرجاتها .كما يترابط أيضا فكر الاعتماد مع مفاهيم أخرى قد تبدو متوازية معه، كالاعتراف بالشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة[374].

أما مفهوم الجودة وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونيسكو للتعليم في باريس أكتوبر 1998، فينص على أن نوعية التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد؛ ينبغي أن يشمل جميع وظائفه وأنشطته: التعليم والبرامج والبحوث والتوظيف والطلاب والمباني والمرافق والخدمات المجتمعية والأكاديمية. إن التقييم الذاتي الداخلي والاستعراض الخارجي من قبل خبراء مستقلين ومتخصصين دوليا حيثما أمكن، بطريقة شفافة، أمران أساسيان لتحسين الجودة. وينبغي إنشاء هيئات وطنية مستقلة ومعايير الجودة المعترف بها دوليا.

وينبغي إيلاء الاهتمام لخصوصية السياقات المؤسسية والوطنية والإقليمية؛ من أجل مراعاة التنوع وتجنب التوحيد. وينبغي إشراك الأطراف الفاعلة في عملية التقييم المؤسسي. كما تتطلب الجودة أيضا أن يتسم التعليم العالي ببعده الدولي: تبادل المعارف، وإنشاء شبكات تفاعلية، وتنقل المعلمين والطلاب، ومشاريع البحوث الدولية، مع مراعاة القيم الثقافية الوطنية و حالة كل بلد.

250000 طالب لظروف الدراسة في مؤسساتهم التعليمية، فضلا عن تقييم سمعة الإدارات من قبل أساتذة المواد الفردية .ومنذ إطلاقه، وفرت جامعة تشاينا ونيفرزيتيز دائما معلومات عادلة ومعلمة ومؤهلة لكل من المجموعة المستهدفة الأولية من طلاب السنة الأولى، والطلاب الحاليين، ومؤسسات التعليم العالي .جميع النتائج متاحة بحرية على شبكة الإنترنت ضمن النتائج (Ergebnisse des Hochschulrankings)في عام 1998، نشرت (تشي) المرتبة الأولى في التعاون مع (Stiftung Warentest) .الترتيب الأول لتحليل برامج إدارة الأعمال والكيمياء .في السنوات اللاحقة، تم توسيع نطاق المواضيع التي تم تحليلها باستمرار .من عام 1999 حتى عام 2004، صدر الترتيب مع مجلة الألمانية صارمة .منذ عام 2005 تم نشرها من قبل صحيفة أسبوعية الألمانية داي زيت .وهي المسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها .

انظر: www.che-ranking.de/cms/?getObject=615 تم الاطلاع عليه 2017/12/15

[374] عماد الدين شعبان علي حسن، الجودة الشاملة ونظم الإعتماد الأكاديمى فى الجامعات العربية فى ضوء المعايير الدولية متوفر على: www.kantakji.com/media/3951/52.pdf تم الاطلاع عليه 2017/12/22

ومن أجل ضمان الجودة والحفاظ عليها، على الصعد الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، تتسم بعض العناصر بأهمية خاصة، بما في ذلك الاختيار المناسب للموظفين وتحسينهم المستمر، ولاسيما عن طريق تشجيع البرامج المناسبة في هذا الميدان، من بين أمور أخرى، أساليب التعليم/التعلم، والتنقل بين البلدان، وبين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل، فضلا عن التنقل بين الطلاب داخل البلدان وفيما بينها. وفي هذا الصدد، توفر تكنولوجيات المعلومات الجديدة أداة هامة، نظرا لتأثيرها على اكتساب المعارف والدراية الفنية[375].

كما أن الجامعات تصنف من خلال عدة مؤشرات للأداء الأكاديمي أو البحثي، بما في ذلك عدد الخريجين والموظفين الحاصلين على جوائز نوبل والميداليات، والباحثين المستشهد الأكثر بأبحاثهم، وبالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين الجامعات مع كمية كبيرة من الوثائق المفهرسة من قبل مؤشر استشهاد العلوم الموسعة (Science Citation Index-Expanded (SCIE)) ،ومؤشر الاقتباس العلمي الاجتماعي(Social Science Citation) أيضا. تستخدم التقنيات الإحصائية القياسية لضبط المؤشر، فمثلا يضع تصنيف شنغهاي وزن (20%) على إعداد المقالات المستشهد بها في كشاف الاستشهادات للعلوم الاجتماعية، وتصنيفات أخرى وضعت وزن (40%)على السمعة الدولية للجامعة، ويلاحظ تركيز التصنيف على البحث العلمي ونسبة البحوث المؤلفة من قبل منتسبي الجامعة بوزن (60%).[376]

أما التصنيف الاسباني* فقد اعتمد على التحليل الببليومتري، ومبادرات الإتاحة الحرة للمعرفة وانتشار استخدام مواقع الجامعات ومكتباتها عبر الويب، كوسيلة لجذب الطلاب

[375] UNESCO. Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle, op.cit

[376] Shanghai Ranking Academic Excellence Survey

, disponible sur : www.shanghairanking.com/subject-survey/survey-methodology consulté le 13/12/2017

* يقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث (National Research Council, CSIC) بمدريد في أسبانيا. ويعرف بتصنيف الويبومتركس (Web metrics Ranking of World Universities)، بدأ هذا التصنيف سنة 2004. بلغ عدد الجامعات 27000 جامعة في 2017، يهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وليس ترتيباً أو تصنيفاً للجامعات، بل ترتيباً لموقع الجامعة (Ranking Web). ويتم عمل هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو من كل سنة، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية: التأثير – الإنفتاح – الحضور – التميز .ويعتبر التصنيف بمثابة مؤشر لإلتزام

والباحثين والتعريف بالجامعة في جميع أنحاء العالم. وبالاعتماد على البيانات والمؤشرات المعلنة في تصنيف قياسات الشبكة العنكبوتية للترتيب الطبقي للجامعات في العالم. وتناول هذا التصنيف أفضل الجامعات في العالم، واحتلت الجامعات الأمريكية المراتب الخمس الأولى في العالم منها (جامعة هارفارد) و(جامعة ستانفورد)، تليها المملكة المتحدة، ثم تليها أستراليا، ثم جامعات كندا واليابان[377].

ويذكر شريف كامل شاهين* أن جودة المؤسسة التعليمية لا تتوقف على الأداء الأكاديمي والبحثي فيها فقط، وإنما هناك عوامل ومقومات أخرى تقل أهمية عنها، مثل جودة العلمية

الجامعات بالإستفادة من الإنترنت لعرض ما لديها لكي تتم الاستفادة منه من قبل الآخرين. وإذا ما أرادت أي جامعة إحراز تقدم في هذا الترتيب فإن عليها أن تعيد النظر في محتوياتها على الإنترنت لتتناسب مع مكانتها العلمية.ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير التالية :

1- **معيار الحجمPresence**: ويقصد به حجم صفحات موقع الجامعة الإلكتروني وفق مايصدر من تقارير دورية لمحركات البحث جوجل، ياهو، اكساليدلايف.

2- **معيار الملفات الغنيةOpeness**: حيث يتم حساب عدد الملفات بأنواعها المختلفة والتي تكون في محرك البحث وتنتمي لموقع الجامعة

3- **معيار البحثExcellence**:حيث يتم حساب عدد الأبحاث المنشورة إلكترونيا تحت نطاق موقع الجامعة والمجلات الدولية ومدى توفر التقارير لها.

4- **الرؤيةImpact**:ويقصد به الروابط الخارجية والبحوث العلمية التي لها رابط على موقع الجامعة ويتم الحصول على هذه المعلومات من محركات البحث المشهورة. انظر:

Ranking Web of Universities. July New Edition 2017. disponible sur http://www.webometrics.info/en consulté 12/12/2017

:

[377] المرجع نفسه.

*خبير المعلومات وأستاذ المكتبات وعلم المعلومات والوثائق في جامعة القاهرة ومدير المكتبة المركزية الجديدة للجامعة. تقلد عدة مناصب في مصر وخارجها كما كان رئيس الفريق العربي لوضع معايير المكتبات الجامعية – تكليف من الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات(يونيو–أكتوبر 2013 م).والمنسق العام للشهادة العربية للوعي المعلوماتي – إقرارا من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مقترح المتعلق ببرنامج الشهادة العربية للوعي المعلوماتي وتكليفه منسقا عاما لها في مايو 2013 م. انظر: بيان السيرة الذاتية والمهنية متوفر على:.scholar.cu.edu.eg/?q=sherifshn/files/sherif_shaheen_c.v تم الاطلاع عليه في 2018/01/20.

التعليمية والمكتبة والإدارة والبعثات وثقافة الحرم الجامعي، ولابد أن تؤخذ هذه النقاط كلها بعين الاعتبار[378].

ومن أجل النظر في قدرة نظم التعليم العالي الأوروبية على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة، قام مجلس ليزبون (Lisbon Council) [379] بدراسة وتصنيف (17) بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ على أساس ستة معايير منفصلة، في تقرير الترتيب الطبقي لأنظمة الجامعات، واشتملت هذه المعايير على الآتي:

1. **الشمولية:**وهي قدرة نظام التعليم العالي في دولة ما على تأهيل عدد كبير من الطلاب نسبة إلى إجمالي تعداد السكان.
2. **الإتاحة:** أي قدرة نظام التعليم العالي في الدولة واستيعاب الطلاب من أصحاب الكفاءات الدراسية المنخفضة والعمل على رفع مستوياتهم.
3. **الفعالية:** قدرة نظام التعليم العالي في الدولة على إنتاج خرجين بمهارات تتناسب مع سوق العمل في البلاد. وقورن متوسط الأجور التي يمكن أن يتوقعها خريج الجامعة.
4. **الجاذبية:** قدرة نظام التعليم العالي على جذب مجموعة متنوعة من الطلاب الأجانب. ولقياس ذلك، تم مقارنة نسبة الطلاب الأجانب القادمين، أملا في إظهار ما إذا كان نظام التعليم العالي يجتذب الطلاب الأجانب من البلدان المجاورة فقط، أو ما إذا كان لدى البلد إمكانات تلبي احتياجات مجتمع الطلاب الدولي .
5. **متوسط الأعمار:** قدرة النظام في الدولة على العمل كمؤسسة للتعليم مدى الحياة، وهنا، يتم النظر للملتحقين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 سنة بمؤسسات التعليم العالي.
6. **قدرة النظام على الإصلاح والتغيير:** وقد تم هنا بقياس السرعة والفعالية التي تكيفت بها البلدان ونظامها التعليمي مع المعايير الواردة في إعلان بولونيا، الذي تم التوقيع

---

[378]شاهين شريف كامل، الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمي، متوفر على: https://fr.slideshare.net/sherifshn/ss-20546881 تم الاطلاع عليه في 2017/12/23

[379] -Peer Edver, Phlipp Schuller, Stephen Williams (2008) University system Ranking : Citizens and Sociéty in the age of the knowledge-Lisbon Council Policy Brife. Disponible sur :https://www.researchgate.net/.../242292610_University_Systems_Ranking_Citizens_consulté le 13/12/2017

عليه في عام 1999، والذي يسعى إلى مواءمة وتحسين الاعتراف عبر الحدود بالدورات العلمية والمؤهلات بين الدول ال (29) الموقعة عليها. وقد قبلت (15) بلدا من أصل (17) بلدا شملتها الدراسة في هذه الدراسة رسميا بالمعايير، رغم أن التقدم المحرز في تنفيذها قد تباين بشكل كبير.

ويلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بدأت تتجه إلى إنشاء المستودعات الرقمية، التي تعزز حضورها على صفحات الويب، وقد استخدمت إتاحة الإنتاج الفكري الصادر عن تلك المؤسسات الجامعية كالأبحاث والرسائل الجامعية وأعمال المؤتمرات وأبحاث الدوريات، وهي إما أن تكون متاحة وفق ضوابط أو متاحة مجانا (Open access)، عن طريق نشر الدوريات الالكترونية.

وإن تصنيف الجامعات وفق موقع (Webmotrics)الالكتروني، رصد حركة المواقع الالكترونية الأكثر تقدما في مجال الأبحاث والدراسات والتقارير، وقياس أنشطة الجامعة التي تظهر في مواقعها الالكترونية وتستند إلى أربعة معايير[380] تشمل الآتي:

1- **الأبحاث:** عدد الأبحاث والدراسات المنشورة الكترونيا في موقع الجامعة الالكتروني،

2- **الحجم:** حجم صفحات الموقع التابع للجامعة.

3- **الاستخدام:**مدى استخدام الجامعة للروابط ومحركات البحث

4- **الملفات الفنية:** وبحسب عدد الملفات الالكترونية بكل أنواعها التي تنتمي لموقع الجامعة على محركات البحث.

نستنتج من ذلك أن الجامعات القادرة على إدارة المحتوى الرقمي وتنظيمه وإتاحته عبر الشبكة العنكبوتية، والتي استطاعت أن تنشئ مكتبات رقمية خاصة بها، تمكنت من أن تحصل على تصنيف عال بين الجامعات، كالجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، واستراليا، وكندا والاتحاد الأوروبي.

عند إلقاء نظرة إلى الترتيب الأمريكي لمكتبات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛[381] يتضح أن ترتيب المكتبات يتوافق مع ترتيب الجامعات، أي أن الجامعات التي تحتل المراكز الأولى، نجد مكتباتها في المراكز المتقدمة أيضا، ومنها مكتبة جامعة

---

[380]- شريف كامل شاهين، الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالي.....مصدر سابق، ص.138.

[381]- شريف كامل شاهين،.....مصدر سابق.

هارفرد الأمريكية التي احتلت المراكز الأولى في عدد المقتنيات وعدد الإضافات السنوية، وإجمالي الاشتراكات في المجلات، الميزانية وعدد العاملين.

أما بالنسبة للجامعات العربية، فقد أثبتت الجامعات السعودية حضورا متميزا في التصانيف العالمية للجامعات، فبحسب تقويم موقع قياسات الويب(Webometrics) لسنة 2017[382] احتلت ثلاث جامعات سعودية أول خمس مراكز عربية، تصدرتها جامعة الملك سعود في المركز الأول عربيا وبمركز (428) عالميا، وحلت جامعة الملك عبد العزيز عربيا بالمركز الثاني و(534)عالميا، واحتلت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا المركز الثالث عربيا و(632) عالميا، أما الجامعات الجزائرية فقد جاءت أولها : جامعة جيلالي اليابس لسيدي بلعباس في المركز(42) عربيا و(2341).

هذا المعيار يتبع أكبر مركز أبحاث اسباني، ويرتبط بمعيار الأبحاث الغنية المذكورة سابقا، ويتم تحديثه بشكل دوري كل ستة أشهر، في شهري جويلية وجانفي سنويا، يقيس ترتيب أفضل الجامعات في نشرة الأبحاث الأكاديمية على الانترنيت.

من بين أهداف هذا التصنيف أي (Webometrics)، هو تعزيز الحضور الأكاديمي على شبكة الإنترنت، ودعم **مبادرات الوصول المفتوح**، لزيادة كبيرة في نقل المعرفة العلمية والثقافية، التي تولدها الجامعات للمجتمع كله. ولتحقيق هذا الهدف، فإن نشر التصنيف هو من أقوى الأدوات الناجحة وبدءها في تعزيز عمليات التغيير في الأوساط الأكاديمية، وزيادة التزام العلماء، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل في أمس الحاجة إليها. بالإضافة هذه الأهداف تقيم مواقع الويب وتصميمها أو قابليتها للاستخدام أو شعبية محتوياتها، وفقا لعدد الزيارات أو الزوار. تعتبر مؤشرات الويب إحدى الشروط الأساسية للتقييم الصحيح والشامل والعميق للأداء العالمي للجامعة، مع مراعاة أنشطتها ومخرجاتها وأهميتها وأثرها.

وفي نهاية المطاف لا يمكن الاعتماد على رتبة موثوق بها إلا بوجود شبكة الإنترنت، التي هي مرآة جديرة بالثقة من الجامعة. في العقد الثاني من القرن (21)، يعتبر الويب مفتاحا لمستقبل جميع البعثات الجامعية، كما هو بالفعل أهم أداة اتصال علمي، والقناة المستقبلية للتعلم عن بعد خارج الحرم الجامعي، المنتدى المفتوح للمجتمع والمشاركة، وعرض عالمي لجذب المواهب والتمويل والموارد[383].

[382] - http://www.webmetrics.info/Retreivedoctober1722013 consulté le 13/12/2017
[383] Methodology of Webmetrics disponible sur :

ويلاحظ ظهور اهتمام واسع من قبل الدول العربية والجامعات العربية بموضوع الحصول على الاعتماد الدولي، فقد عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات التي أكدت أهمية الاعتماد والجودة في التعليم العالي، منها المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم الذي عقدته اليونسكو سنة 2009 في القاهرة، الذي خلص إلى أن أوجه التحديات التي يواجهها التعليم العالي في البلدان العربية، متعددة ومتفاوتة الأهمية والعمق. وأقل التحديات تكمن في باب الفرص الدراسية، حيث الطريق ما زال طويلا في عدد محدود من هذه البلدان؛ فيما تقدمت بلدان أخرى بخطوات واسعة إلى الأمام. علما بأن مشكلات التكافؤ الاجتماعي ما زالت قوية، باستثناء التكافؤ بين الجنسين، وبأن مساهمة القطاع الخاص في زيادة الفرص الدراسية ما زالت محدودة. وأقوى التحديات لازالت مطروحة على مستوى النوعية، وهذا يشمل مختلف مكونات هذه النوعية، من أساليب ومناهج وهيئة تعليمية وبحث علمي، مع تفاقم المشكلة في الحقول الإنسانية والاجتماعية . ولعل هذا الجانب يفسر التقصير الملحوظ في قيام مؤسسات التعليم العالي بمسؤولياتها الاجتماعية[384].

المطلب الثالث : المسؤولية الاجتماعية والتنموية للجامعات

إن مؤسسات التعليم العالي ممثلة بالجامعات تساعد على حماية المسؤولية الاجتماعية والارتقاء بها، عن طريق تدريب الشباب على القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية. مصطلح المسؤولية الاجتماعية رغم كثرة استخدامه، إلا أنه في حالات عديدة غير واضح المعالم. فالبعض يستعمله بصورة غير دقيقة ومبالغ فيها، والبعض الآخر يعي بأن ما يقوم به يأتي من مسؤوليته الاجتماعية، وآخرون يقدمون أعمالا هي الأقرب إلى تعريفات المسؤولية الاجتماعية[385]. المهم في هذا السياق هو: أن الجامعة لابد أن تعي مدى أهمية

---

http://webometrics.info/en consulté le 24/12/2017

[384] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – التقرير الإقليمي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية،بيروت.المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي،القاهرة 31ماي-2 جوان2009 ،إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته،(1998 – 2009).متوفر على:

www.unesco.org/.../Beirut/.../Regional_Report_on_Higher_Educati . تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[385] المركز الدولي للأبحاث ، المسؤولية الاجتماعية للجامعات، 7سبتمبر 2014 . متوفر على :
http://www.medadcenter.com/articles/5219 **تم الاطلاع عليه في 2017/12/26**

مفهوم هذا المصطلح، وتحاول أن تكرسه ليس فقط عبر الملتقيات أو المؤتمرات، لكن يجب أن يكون له صدى في الواقع. فقد أشارت إلى ذلك (شريفة حبسة)* ، وأكدت على أن تغير الثقافة الأكاديمية من خلال التغيرات الاجتماعية، وتحدثت عن مبادئ المشاركة المجتمعية، وإدراج المسؤولية الاجتماعية في هيكلة أغلب الجامعات من خلال منصب نائب رئيس الجامعة للشراكة المجتمعية، وأشارت إلى تأثير المشاركة المجتمعية على الجامعات، حيث تصبح المعرفة أكثر جدوى عند تبادلها، وتزيد جودة البرامج التعليمية وفاعليتها عند التواصل مع العالم الحقيقي من حولها، إضافة إلى أن المشاركة المجتمعية، تقيم علاقة قوية بين الطلاب والمجتمع من حولهم.

إن دور التعليم الجامعي في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، تكون من خلال قدرة الطالب على إدراك وفهم قيم المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، وممارستها عمليًا في مختلف المؤسسات والوسائط، والمشاركة الفاعلة في مجتمعه واستشعار الخدمات المجتمعية بحس وطني فاعل. ويتزايد هذا الدور لدى شريحة الشباب؛ لأن تربية الشباب على المسؤولية الاجتماعية والالتزام بها قولاً وعملاً من أبرز الأولويات، التي ستسهم في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة. ومن العوامل المساعدة لتحقيق ذلك تهيئة مناخ جامعي إيجابي يسمح بدرجة من التفاعل الاجتماعي. كما ينبغي الاهتمام بالأنشطة الجامعية داخل الجامعة وخارجها لدورها الفاعل في إكساب الطلاب الكثير من المهارات المتنوعة والقيم الفاضلة والاتجاهات الإيجابية السليمة، التي تساعد في دعم معنى الجماعية والعمل بروح الفريق، وتحمل المسؤولية، وتكوين الشخصية المتكاملة علماً وخلقاً وسلوكا.[386]

وفيما يتعلق بالأدوار والوظائف، التي ينبغي أن تؤديها مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة، يجب أن يتم بوجه خاص تناول القضايا الآتية:

- تعميق التدريس والبحوث فيما يتعلق بالعمليات التي تقتضي إلى تبني نماذج حياتية أكثر استدامة؛

*رئيسة جامعة ماليزيا الوطنية في ماليزيا

386 علي بن يحيى آل سالم، دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية، متوفر على:www.alukah.net تم الاطلاع عليه في 2017/12/10

- تحسين مستوى الجودة والكفاءة في مجال التدريس والبحوث، وتقوية التفاعل مع المجتمعات المحلية؛
- إتاحة الانتفاع بالمعارف الجديدة؛
- وتمكين الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة للعمل المشترك في اختصاصات عدة، وإدخال البعد العالمي في أوساط التعليم[387].

عرف متخصصو التنمية المستدامة « Sustainable Development » بأنها: التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل عن توفير حاجاتهم.وهناك عدة متطلبات للتنمية المستدامة، أحدها العناية بالتنمية البشرية وتوفير المعرفة والمعلومات، وسبل التعلم وتشجيع الابتكار، وهذا كله من صميم عمل الجامعات.

المطلب الرابع : الخطط الإستراتيجية للنهوض بالجامعات العربية

إن دعم عملية التدريس والتعلم في الجامعة هي مسؤولية الحرم الجامعي، وتمثل تحديا مستمرا للجامعة[388]، لذا فإن الجامعة ملزمة بإعداد الخطط الإستراتيجية للعمل، ويعرف مصطلح الإستراتجية على أنه "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتعلق بميدان من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة، وتكون له دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهاته؛ بغرض إحداث تغييرات فيه، وصولا إلى أهداف معينة ومحددة. كما أنها مجموعة من الأفعال التي نسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المرسومة. والإستراتيجية ذات بعد مستقبلي، فهي تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه، وهي قابلة للتعديل وفقا لما استجد من أمور أو تغييرات. كما تتوسط الإستراتيجية عمليات السياسة والخطة، وتستعمل الإستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم[389] .

إن الإستراتيجية العربية لمستقبل أفضل الجامعات العربية؛ يجب أن تستند إلى الخطط والاستراتيجيات الفردية لكل جامعة، لذلك يجب الدعوة إلى تظافر الجهود المحلية الإقليمية،

---

[387]- التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة
www.unesco.org/ar/higher.education/reform/sustanable-develpment تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[388]- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول نحو مجتمع المعرفة – جدة: جامعة الملك عبد العزيزمن: Arabic.kaust.edu.sa/about/sustainable.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[389] محمد نصحي ابراهيم، الاستراتجية: مفهومها، وظائفها أنواعها، وأسس بنائها متوفر على:
http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 ت الاطلاع عليه في 2017/12/25

لوضع معايير موحدة للتقويم الأكاديمي والأنظمة التعليمية والبحثية، لإرساء إطار متكامل لتصنيف الجامعات العربية والإسلامية، لتجنب التكرار والتضارب الذي يمكن أن ينشأ بين الهيئات العربية المهتمة بتلك القضية، ويجب التأكيد على أن العلم لا يعرف الحدود اللغوية ولا الجغرافية، وإن السعي إلى العالمية أمر مشروع لابد منه، ومحاولة تقليل الفجوة بين الوضع الراهن للجامعات العربية وبين الجمعات العالمية، والدعوة إلى الجامعات العالمية، وإلى إعداد "تحليل سوات" (SWOT) [390].لكل مؤسسة تعليم عال في الوطن العربي أهدافها، التي يمكن استثمارها لغرض دعم نقاط القوة، والتغلب على نقاط الضعف والجوانب السلبية.

وهناك عدد من المتطلبات الأساسية للخطة الإستراتيجية على رأسها :

- إنشاء وحدة القياسات والمعايير العالمية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات العربية، تتولى تتبع المؤشرات العالمية في هذا المجال، وإسهامات الجامعة من خلال العاملين بها في كل قطاع من قطاعات المعرفة؛
- إنشاء وحدة لقياسات الشبكة العنكبوتية (Webometrics) من خلال مواقع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العربية؛ تتولى تتبع المؤشرات المحلية ومقارنتها بالعالمية؛
- العمل على الارتقاء بالمكتبات الأكاديمية وخدماتها، فبإلقاء نظرة على الترتيب العالمي للمكتبات الجامعية، يتبين أن الترتيب يتوافق تماما مع ترتيب المؤسسات الأم، بمعنى أن الجامعات التي تحتل المراكز الأولى، تجد مكتباتها في المراتب المتقدمة.

المبحث الثاني : الجامعة والملكية الفكرية

لكي تكون قادرة على التطوير، يجب على الأفكار العظيمة الخروج من الإطار البسيط من الجامعات ومراكز البحوث، والوصول إلى الفرد البسيط في المجتمع. ويمكن أن تسهم المعرفة الجيدة بقضايا الملكية الفكرية في سياق نقل المعرفة في تسويق نتائج البحوث.

390 - Valentin COJANU, Raluca Mihaela BILBOR, The Swot Technique In Action: Strategic Analysis Of Development In Romania, disponible sur : www.rmee.org/abstracturi/20074A/cojanu_valentin.doc consulté le 10/12/2017

وحاليا تعمل الجامعات مع منظمة الويبو، لأن سياسة الملكية الفكرية هي حجر الزاوية في الابتكار والإبداع للجامعات ومنظمات البحث العامة. إنها توفر الهيكل، والقدرة على التنبؤ وإطار للعقول المبدعة للقيام بما يتحكمون به اي الباحثون (الأساتذة والطلبة) ألا وهها: الابتكار والتوعية .والويبو تنظم فعاليات للحكومات والجامعات ومنظمات البحث العامة لشرح سبب، وكيفية التي تجنى بها فوائد السياسات المؤسسية للملكية الفكرية.وتنتج الويبو أيضا أدوات، مثل منشورات الويبو المجانية، كما تدير مشاريع وطنية مختلفة في مجال بناء القدرات وذلك من خلال:

- بعثات تقصي الحقائق؛
- وضع نماذج سياسات وطنية للملكية الفكرية مصممة خصيصا؛
- وتقديم المساعدة العملية إلى جامعات مختارة ومنظمات بحثية عامة لوضع سياسات ملائمة للملكية الفكرية.

وتقدم المنظمة أي الويبو المشورة والمساعدة إلى الدول الأعضاء فيها؛ بشأن أفضل السبل لوضع إطار تنظيمي واضح أو سياسة وطنية؛ تحكم حقوق الملكية الفكرية التي تنشأ في الجامعات ومنظمات البحث العامة[391]؛ لكن في الواقع قضايا الملكية الفكرية في التعليم العالي كثيرة، وغالبا ما تكون أكثر تعقيدا مما هي عليه في البيئات الأخرى. وهناك خمسة عوامل تجعلها أكثر تعقيدا :

أولا، الكليات والجامعات هي من أكبر المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للملكية الفكرية: تقوم الكلية بتقديم البحوث والمنح الدراسية وغيرها من الأعمال الإبداعية، ومن ثم تستهلك البحوث والأعمال الإبداعية الأخرى في مهام التدريس والمهام الإدارية.

ثانيا، الملكية الفكرية التي يتم إنشاؤها داخل الكليات والجامعات غالبا ما تكون نتاج العديد من المبدعين، الذين يشاركون في علاقات مهمة أخرى (مثل طالب الدراسات العليا والمشرف).

ثالثا، يتم إنشاء واستخدام الملكية الفكرية داخل الجامعة من قبل مجموعة متنوعة من الأفراد – بما في ذلك الأساتذة والإداريين والطلاب.

[391] Wipo, http://www.wipo.int/about-ip/fr/universities_research/ip_policies/#accordion__collapse__02 consulté le 13/12/2017

رابعا، يتم دعم الأنشطة الإبداعية داخل الجامعات والجامعات من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الاستثمار الحكومي المباشر والصناديق الخاصة للمؤسسات والأعمال.

خامسا، وربما الأهم من ذلك، إن إنشاء واستخدام الملكية الفكرية داخل الكليات والجامعات يرتبط ارتباطا جوهريا بالأنشطة الأساسية لتلك المؤسسات – تعاليم البحوث والمنح الدراسية والخدمات. إن الحرية الأكاديمية للكلية والحفاظ على التراث الثقافي وتفسيره هما من أهم هذه القيم. وأخيرا، فإن الانتشار السريع وبعيد المدى لتكنولوجيات المعلومات القوية؛ يعقد ويعزز قضايا الملكية الفكرية في التعليم العالي وفي أماكن أخرى[392].

وبناءا على ما تقدم سوف نستعرض بعض العناصر الأساسية المرتبطة بالملكية الفكرية داخل الجامعة في الجزائر على النحو التالي :

- أخلاقيات البحث العلمي في المجتمع الجامعي؛
- تداخل قوانين النشر الالكتروني؛
- النزاع على ملكية المصنفات الفكرية داخل الجامعة؛
- سياسة استخدام المصنفات الفكرية داخل الجامعة؛

المطلب الأول : أخلاقيات البحث العلمي في المجتمع الجامعي

يؤكّد ميثاق الأخلقيات والآداب الجامعية المنبثق عن إجماع واسع للأسرة الجامعيّة، على مبادئ عامّة مستمدّة من المقاييس العالمية، وعلى قيم خاصّة بالمجتمع الجزائري، يشترط فيها أن تكون محركا لمسعى التعلم. إذّن هذا الميثاق يعد أداة تعبئة وأداة مرجعيّة لتسطير المعالم الكبرى التي توجّه الحياة الجامعيةّ، ومن بين المبادئ التي يؤطرها هذا الميثاق النزاهة التي تعني رفض الفساد بجميع أنواعه[393] ؛ إلا أن القضايا المتعلقة بأزمة أخلاقيات البحث والتأليف والنشر في الجامعة، لا تزال تؤثر بشكل كبير على سمعة الجامعة

---

[392] Fred H. Cate, Patricia J. Gumport, Rolland K. Hauser, James T. Richardson,Virginia Wexman, Jonathan R. Alger and Mark F. Smith, Copyright Issues in Colleges and Universities , Vol. 84, No. 3 (May - Jun., 1998), p. 39
Published by: American Association of University Professors
Stable URL: http://www.jstor.org/stable/40251265
Accessed: 16-12-2017 11:01 UT

[393] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ميثاق الأخلاقيات و الآداب الجامعية، ماي 2010 ،متوفر على :
http://www.usthb.dz/ar/spip.php?article177 تم الاطلاع عليه في 2017/12/16

بالدرجة الأولى كمؤسسة تعليمية لها مكانتها في المجتمع، والتي تعتبر مرآة عاكسة له، وبالدرجة الثانية على مصداقية البحوث والإنتاج العلمي والأدبي، الذي هو من مخرجات الجامعة. وتعرض الصحف من حين إلى آخر حالات من السرقة الأدبية. فلقد شاعت في الجزائر وغيرها من البلدان ظاهرة عدم الالتزام بالأمانة العلمية، في إنجاز البحوث سواء في مرحلة التدرج أو بعد التدرج، وقد أشير إلى هذه الظاهرة في العديد من الصحف والندوات والمؤتمرات.

إن استنساخ مذكرات التخرج الجامعية، سواء مذكرات الماجستير أو حتّى رسائل الدكتوراه، يندرج ضمن "السرقة العلمية". واستفحلت الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل مخيف في الجامعات الجزائرية، وفي مختلف التخصصات العلمية والأدبية، وساهم التساهل معها في مزيد من تدهور مستوى الطلبة والبحث العلمي. حيث قدمت هذه السرقات العلمية صورة سلبية عن الجامعة الجزائرية، التي تحتل ذيل الترتيب في تصنيفات أجرتها كبرى الجامعات، كانت جامعة "أبو بكر بلقايد"، بتلمسان ، الاستثناء، باحتلالها للمرتبة (801) من أصل (980) جامعة صنفها المعهد العالي العالمي للدراسات العليا (World University Rankings) كأفضل الجامعات في العالم لسنة 2017/2016[394].

إن اكتشاف سرقات علمية كثيرة، وإحالة عشرات القضايا على المحاكم منها قضايا أبطالها دكاترة ومسؤولون في الدولة، أمّا طلبة الماجستير فيكفي أن ينتقلوا من جامعتهم إلى جامعة أخرى ويقوموا بعملية النسخ واللصق للرسالة، التي تهمهم دون أن ينتبه إليهم المؤطر، وتشكل هذه الطريقة نسبة (80%) في الوسط الطلابي. في ظلّ غياب إحصاءات وأرقام رسمية بخصوص عدد الرسائل الجامعية المستنسخة، والبحوث العلمية المسروقة في الجامعات الجزائرية، كشفت دراسة أعدّها الأستاذ الجامعي "خالد عبد السلام من جامعة سطيف2"، أنّ "نسبة النسخ واللصق للمذكرات والبحوث العلمية في مختلف التخصصات بلغت أزيد من (75%)"، وقد وصل الباحث إلى هذه النتيجة بعد إجراء استطلاع مسّ عيّنة مكونة من مائة طالب، يدرسون الماجستير والدكتوراه، كما شملت الدراسة سبعة تخصصات بعدة جامعات. وهذه النسبة المخيفة التي تم التوصل إليها، وفق الدراسة عكسها وجود (53) عملًا منقولًا حرفيًا من أصل (70) رسالة، وذلك في الفترة الزمنية بين 2008 و2012. هذا وأوضحت الدراسة أنّ أزيد من (30%) من العينة المستجوبة، تؤكد أنّ سبب السرقات

[394] World University Rankings, op.cit

العلمية يتمثل أساسًا في إهمال المشرفين على مذكرات الطلبة بعدم قراءتها، وضعف مناهج وطرق التعليم، وكذلك العدد الكبير للمذكرات، وقلّة عدد الأساتذة بمعدل مؤطر لكل أربعة أو خمسة أفواج، وكل فوج مكون من طالبين إلى أربعة[395].

ويرجع بعض الباحثين الأسباب في تدهور أخلاقيات البحث العلمي إلى عدة عوامل : أولها يتمثل بكون" العلم بالنسبة إلى معظم العلماء مهنة "، وما يترتب على تلك الحقيقة من السعي اللاهث نحو نشر المؤلفات، والحصول على وظائف. وبالتالي نجد البعض يساوي بين الأمانة العلمية، وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم المهني. أما العامل الثاني، فيتمثل بإشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقا لمصالح الجهة الممولة. ويتمثل العامل الثالث بالمكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية، وبالتالي اعتماد الغاية مبررا للوسيلة. أما العامل الرابع، فيرتبط ب" آليات التصحيح الذاتي للعلم بالغة الصرامة، "والتي تتمثل بعدم فعالية تحكيم النظراء في كشف الخداع أو الخطأ، إضافة إلى الإهمال الذي تلقاه الأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين، الذين ليس لديهم الوقت الكافي لفحصها ومراجعتها. ويذهب البعض أبعد من ذلك، فيصرحون بأن "كثيرا من الأوراق البحثية لم تقرأ البتة".أما العامل الخامس، فله علاقة بعلم التربية وإسهامه في تشكيل السلوك اللاأخلاقي لدى الباحثين[396] . إضافة لهذه العوامل يمكن أن ترجع تدهور أخلاقيات البحث العلمي إلى :

- تخلي الأولياء على دورهم التوجيهي لأبنائهم، وعدم وعيهم بمدى خطورة هذه السلوكيات، والتي تعد سلوكيات غير أخلاقية؛
- تشبع الطالب بثقافة الجاهز، جعلته لا يبالي من عملية السطو على ملك الغير؛
- عدم اكتراث بعض الأساتذة بالبحوث المقدمة لهم من قبل الطلبة، الأمر الذي ساعد على انتشار العمليات غير المنهجية وغير الأخلاقية في البحث العلمي؛
- الأساليب التربوية المعتمدة في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة؛ ترسيخ فكرة الجاهز لدى الطالب؛

---

[395] حسان مرابط، استنساخ الرسائل الجامعية في الجزائر.. أرقام مخيفة!،2016/02/ متوفر على : http://www.algeriachannel.net تم الاطلاع عليه 2017/12/22

[396] ديفيد رزينك، أخلاقيات العلم :مدخل ."ت :عبد النور عبد المنعم .316 ، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2005. ص.ص87-89، 113-121

- توفر المعلومات على شبكة الأنترنت وسهولة الحصول عليها، وصعوبة مراقبتها من طرف الأستاذ، ساهم في عملية التعدي على حقوق الآخرين؛
- حصص الأعمال الموجهة التي تعتمد على العروض، والمطالبة بإحضارها في أزمنة قياسية، جعلت الطالب يعتمد على الجاهز منها؛
- نقص الكتاب الجامعي، ودوام عمل المكتبة الجامعية الضيق؛ صعب مهمة الطالب في البحث العلمي، وجعله يتحول إلى الجاهز المتوافر في المكتبات الخارجية.
- عدم التحكم في تقنيات البحث العلمي، وعدم تعلم الاقتباس والتهميش فرض على الطالب الاعتماد على الجاهز.
- تزايد عدد الطلبة في السنوات الأخيرة؛ صعب من مهمة الأساتذة، فقد يكلف الأستاذ الواحد بالإشراف مع عدد كبير من الطلبة، في بعض الأحيان يصل العد إلى (12) طالبا؛ وبالتالي تتأثر مهمة المشرف التوجيهية والرقابية؛
- تعود الطالب على عملية الغش في الامتحانات، غرست فيه سلوكيات انحرافية.

هذه العوامل المتعددة ساهمت في انتشار السرقة العلمية، حيث يشترك كل من المجتمع والإدارة الجامعية والطالب، كل حسب موقعه في ترسيخ ثقافة الجاهز؛ التي أصبحت بفعل التطور التكنولوجي في متناول الجميع[397].

ومهما كانت أسباب ومسببات السرقة العلمية التي أشرنا إليها، فهي تعد اعتداء على حقوق الغير، ولا يمكن أن تكون مبررا لها، إن الاعتماد على فكرة الغير، لا يمكن أن يكون نهجا سليما في البحث العلمي، ولا يمكن أن يسمح الفرد لنفسه بتبني فكرة غيره، ونسبه لها؛ فهذا سلوك منافي للأخلاق والقيم العالمية. ومن هذا المنطلق فإن ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية التي وضعته وزارة العليم العالي في الجزائر، ينص على أنه من واجب "الأستاذ الجامعي احترام أعمال البحث الخاصة بزملائه الجامعيين وبالطلبة، وذكر أسماء المؤلفين. وعليه، فإن السرقات العلمية، تعدّ من الأخطاء الجسيمة غير المبررة، التي يمكن أن تؤدي

[397] مراد بوفولة، السرقة العلمية في البحوث الجامعية بين ضغط الواقع والجودة العلمية،نشر في موقع مجلة "صوت الشمال بتاريخ : الخميس 2017/04/20 ، متوفر على : http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=55410 تم الاطلاع عليه في2017/12/20

إلى الطرد. من المهم المساهمة في احترام الحريات الأكاديمية لبقية أعضاء الأسرة الجامعية، والقبول بالمجابهة الشريفة لوجهات النظر على اختلافها".[398]

وفي السياق نفسه أصدرت وزارة التعليم العالي مؤخرا قرارا تحدد فيه مفهوم السرقة العلمية، على أنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال، وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

وتعد سرقة علمية، يضيف النص، كل اقتباس كلي أو جزئي، لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

كما تعد أيضا سرقة علمية أيضا كل اقتباس، من مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين، إلى جانب استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين. وكذا نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

وتعتبر سرقة علمية، حسب القرار نفسه، كل استعمال لإنتاج فني، أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين، وهو الشأن بالنسبة للترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر، إلى جانب قيام الأساتذة بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية؛ من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي، واستعمال هؤلاء الأساتذة أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات، إلى جانب إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان

[398] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعيّة ،مرجع سبق ذكره.

العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها [399] .

المطلب الثاني : تداخل قوانين النشر الالكتروني

يكون في أكثر الأحيان للجامعات دار نشر خاصة بها، وذلك من أجل طبع الدوريات المتخصصة في الجامعة وبحوث الأساتذة، فضلا عن نشر وقائع المؤتمرات والندوات وأحيانا دليل الجامعة، وبالتالي من الواجب أن حقوق المؤلفين في تلك المنشورات يجب أن تحمى وفق قوانين الدولة وتشريعها وعلى الجامعة، أيضا إدراج الحماية ضمن سياستها والإعلان عنها سواء على الموقع الالكتروني للجامعة، أو على أي منشور يصدر عن الجامعات. إلا ان التقدم التكنولوجي زاد من استخدام الطلبة والأساتذة للمصنفات الرقمية، وخاصة تلك المتوفرة على شبكة الإنترنت، لاسيما وان قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر يقوم بدور مهم في تطوير مختلف مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، وخير دليل على ذلك أن عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ في 2016 (29.5) مليون مستخدم[400]. وقد ساهمت شبكة الإنترنت ليس فقط بالاطلاع على المصنفات الأدبية والفنية الرقمية، بل ساهمت في عرضها وتسويقها عبر الشبكة، وكان من إيجابيات النشر الالكتروني للمصنفات بالنسبة للباحثين (الأساتذة أو الطلبة) الجامعيين في الجزائر:

1- وصول الباحثين إلى مصادر المعلومات بسرعة وبدقة؛

2- الفرص التي تتيحها الحواسيب والتكنولوجيات المصاحبة لها في ايصال المعلومات إلى الباحثين والمستفيدين في اماكن عملهم ونشرها الكترونيا؛

3- يوفر النظام الوطني للتوثيق عبر الإنترنت (SNDL)، الوصول إلى وثائق إلكترونية وطنية ودولية غنية ومتنوعة جدا؛ تغطي جميع مجالات التعليم والبحث العلمي؛

---

[399] المادة (3)من القرار الوزاري رقم 933 الصادر في 28 جويلية 2016 . متوفر على: fll.univ-tiaret.dz/fichiers_joints/Regles-vol-scientifique.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[400] Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Observatoire du marché de l'Internet en Algérie Année 2016, disponible sur : https://geekyalgeria.com/295-millions-dinternautes-en-algerie-en-2016/ consulté le 13/12/2017

4- مساهمة عدد من المؤلفين أو الكتاب في إنتاج المادة الإلكترونية بشكل تعاوني؛
5- يمكن توزيع المادة الإلكترونية لكل أرجاء الأرض دون الحاجة لأجور التوزيع؛
6- الاتصال العلمي وتوفير مفهوم تقني جديد له؛
7- توفر سهولة كبيرة في تحديث المعلومات وإجراء المراجعات أو التعديلات أو الإضافات الكترونية؛
8- تبادل البيانات بين الباحثين ومئات مراكز المعلومات، الذي يمكن أن يتم في غضون دقائق أو ساعات بدلا من أيام أو أسابيع، للوصول واسترجاع المعلومات المطلوبة، وذلك بسبب سرعة إرسال الوثائق المطلوبة، إما عن طريق الاتصال المباشر أو الأقراص المدمجة؛
9- سهولة الرجوع إلى المصادر البيبليوغرافية المستخدمة من طرف المؤلفين؛ لان النص الالكتروني يتوفر على حواشي بروابط، يمكن للمتصفح وبمجرد النقر عليها الوصول إلى المصدر البيبليوغرافي المستخدم؛ بغية تصفحه والعودة إلى النص الذي هو بصدد مطالعته.

وبالمقابل صادف ظهور النشر الالكتروني وتطوره؛ جملة من العوائق والمشكلات التي تحد من توسعه، وتجعله اقل استخداما مقارنة بالنشر التقليدي ومن أبرز المشاكل :

1- ضرورة توفير بيئة تقنية متطورة في المجتمعات المستخدمة؛ مما قد لا يكون متوفرا او متكيف ما لا انعدمت الفائدة المرجوة؛
2- تكون تقنيات النشر الالكتروني صعبة لدى الكثير وتتطلب الخبرة،
3- الجهد المبذول في تصفح المادة الكترونيا هو اكثر من ذالك المبذول في تصفح المادة التقليدية؛
4- إمكانية الدخول بالشبكات واستعراض المواد الكترونيا، يرتبط بإمكانية توفير أجهزة الاتصالات والكهرباء؛ مما يعني تأثر النشر الكتروني بالتطبيقات اي من هذه الإمكانيات؛
5- ارتفاع تكلفة اقتناء الأجهزة اللازمة للاستفادة من خدمات النشر الإلكتروني كالحواسيب ومختلف الوسائط الإلكترونية الحديثة، إضافة إلى رسوم الاشتراك في الإنترنيت، وسائر شبكات المعلومات الأخرى خاصة بالنسبة للفرد الواحد.

6- مشكلة اللغة بدورها من عوائق النشر الإلكتروني، إذ أن نسبة كبيرة من قواعد المعلومات على الخط المباشر،لا تكون بلغة يتقنها الباحث أو المستعمل، وقد يزيد الأمر تعقيدا في حالة عدم توفر ترجمة للمحتوى المقروء إلى لغة القارئ؛

7- خطر الفيروسات التي يقوم قراصنة المواقع بإدخالها، حيث أن الولوج إلى الحاسبات الحاملة للبيانات والمعلومات أمرا ممكنا حتى في البلدان الأكثر تطورا في العالم؛

8- خطر تخريب البيانات المتوفرة داخل مواقع الناشرين من طرف القراصنة (HACKERS) المتسللين إلى برامج الكمبيوتر ، وهي اعتداءات أصبحت تشكل خطرا كبيرا على النشر الالكتروني وحماية محتويات الأوعية الحاملة للمعلومات[401].

9-حقوق الملكية الفكرية من أكثر واخطر المشاكل المترتبة، عن اتساع رقعة النشر الالكتروني، حيث أن أغلبية التشريعات المطبقة في مختلف الأقطار، لم تستطع بعد ضمان حماية لحقوق المؤلفين أمام القرصنة، والنسخ غير القانوني لمؤلفات دون علم أصحابها.

وبالتالي يمكن القول بأن شبكة الانترنت وفرت فرصا جديدة للنشر الجامعي؛ فقد كان من الصعب على جميع الجامعات باستثناء أكبرها؛ التنافس مع الناشرين التجاريين، أو لتلبية طلب الجامعيين لنشر الدراسات، وذلك لأسباب اقتصادية، ولكن ظهور النشر الالكتروني فتح آفاقا للنشر، وذلك من خلال نماذج اقتصادية جديدة. وهناك عدد من دور النشر الجامعية تتحرك ضمن الوصول المفتوح وتطوير النماذج، التي تعمل من أجل هذا الغرض .فعمدت الجامعات الوصول المفتوح للمنشورات الجامعية، حيث تنشر نتائج البحوث الدراسية على أوسع نطاق ممكن حتى يكون خيارا جذابا[402]. وقد قدمت الجامعات الأجنبية

---

[401] خليفة عبد القادر، النشر الإلكتروني للمجلات والدوريات العلمية ودوره في ترقية الجامعة والبحث العلمي، متوفر على : https://manifest.univ-ouargla.dz/...sciences...sciences.../2283- تم الاطلاع عليه في 2017/12/22

[402] بعض الأمثلة من دور النشر الجامعية التي تقدم الإنتاج العلمي عبر الوصول المفتوح هي:

- Sydney University Press (partie intégrante de l'infrastructure de Sydney eScholarship)
- Internet-First University Press de l'Université Cornell , basée sur le dépôt institutionnel
- MIT Press, qui a publié par le passé des monographies occasionnelles en Open Access et a récemment lancé une série de livres édités en Open Access
- Athabasca University Press , un éditeur entièrement Open Access
- Ohio State University Press , qui rend certaines monographies téléchargeables gratuitement sur son site web
- Amsterdam University Press, qui dépose le texte intégral numérique de ses livres , où les auteurs sont d'accord, dans le dépôt de l'université d'Amsterdam

الأدلة الكافية على أن مستقبل النشر الجامعي بصفة خاصة والنشر العلمي والاتصال العلمي بصفة عامة، مرهون بتكنولوجيا المعلومات والاتصال،وما تقدمه من برامج وتجهيزات وقد توصلت الدراسات إلى أهمية هذا التوجه وضرورته من عدة أوجه[403]. إن سياسة واقعية الوصول المفتوح المنطقي اقتصاديا؛ ستعمل على إبراز الإنتاج العلمي الجامعي بصورة أفضل، وتؤدي بالجامعة لنشر المعرفة العلمية والتخفيف من المشاكل الاقتصادية المنهكة، التي تقوض حاليا الأسس، التي انبنت عليها الجامعة وتهدد مستقبلها.[404]

وهناك عشرات الأبحاث والمقالات، التي تؤكد على أهمية هذا التوجه العالمي للنشر الإلكتروني للكتب الدراسية، والمراجع العلمية، والرسائل الجامعية، والدوريات الصادرة عن الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وإتاحتها بالمجان (NDLTD).[405]

وتشارك دور نشر جامعية أوروبية في مشروع يموله الاتحاد الأوروبية لاستكشاف نماذج النشر المفتوح للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية .ويسمى المشروع (OAPEN)النشر المفتوح في الشبكات الأوروبية .(والهدف من ذلك هو تطوير طرق قوية ومستدامة للنشر في هذه التخصصات مع تعظيم إمكانية الوصول وعلى الرغم من أنه تم تمويلها ويجري تنفيذها في أوروبا يهدف المشروع إلى إنتاج نماذج قابلة للتطبيق في جميع أنحاء العالم:

أنظر :

Open access scholary information source book disponible sur :

http://www.openoasis.org/index.php?option=com_xmap&Itemid=306 consulté le 25/12/2017

[403] Albert N. Greco, Robert M. Wharton Should University Presses Adopt An Open Access [Electronic Publishing] Business Model For All Of Their Scholarly Books? Disponible sur: www.utsc.utoronto.ca/~elpub2008/GRECO%20&%20WHARTON. Consulté le 13/12/2017

[404] Idem

[405] نوقش مفهوم الأطروحات الإلكترونية المجانية لأول مرة في اجتماع عام 1987 في (Ann Arbor)، ميشيغان، نظمه وحضره ممثلون من (فيرجينيا تك)، و(جامعة ميشيغان)، وشركتان صغيرتان للبرمجيات (SoftQuad et ArborText) مقرها ميشيغان . بقي المشروع مجمدا لعدة سنوات، حتى عام 1991، عندما مول (Dean Dean Hooper) من (فرجينيا تك) المشروع .تعاون كل من (Ed Fox) أستاذ علوم الكمبيوتر (فرجينيا تك)و (John Eaton) عميد كلية الدراسات العليا مشروع (ETD)، وذلك بدراسة المشاكل المرتبطة بالإنتاج، الأرشفة، والوصول .وفي أوائل التسعينات، عقد (Fox Hooper) سلسلة من الاجتماعات التصميمية والمناقشات، والعمل بشكل وثيق مع الائتلاف من أجل المعلومات الشبكية (CNI)، ومجلس المدارس العليا (CGS)، والمجموعات المهتمة الأخرى .وفي الوقت نفسه، وضع مشروع الاتصالات العلمية لمكتبة جامعة فرجينيا للتكنولوجيا إجراءات ونظم لمعالجة وأرشفة وتوفير وصول الجمهور إلى أعمال الدراسات العليا في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا .وفي عام 1993، اتسع الاهتمام بالأطروحات الإلكترونية مع بدء مشروع المكتبة الإلكترونية في (Monticello (MEL)، الذي تدعمه رابطة بحوث جنوب شرق الجامعات(SURA) وشبكة مكتبة جنوب شرق (SOLINET) ,والآن(LYRASIS). ونتيجة لعدة سنوات من العمل التعاوني المكثف، وفرت البرامج (ETD db) التي

في السياق نفسه قامت وزراة التعليم العالي بإنشاء بوابة الكترونية، للنظام الوطني للتوثيق عل الأنترنيت، يسمح بتصفّح الوثائق الإلكترونية الوطنية والدولية الغنية والمتنوعة، والتي تشمل جميع ميادين التعليم والبحث العلمي.تصنّف هذه الوثائق إلى فئتين، الفئة الأولى يمكن الوصول إليها بصفة مباشرة بالنسبة للطلبة، الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين بالجامعات ومراكز البحث. أما الفئة الثانية، فتخص جانب البحث وهي موجهة إلى الأساتذة الباحثين، الباحثين الدائمين، إلى طلبة ما بعد التدرج (طلبة الدكتوراه والماجستير)، الطلبة المهندسين في نهاية التخرج ماستر (2). تصفّح هذا النوع من الوثائق يكون بصفة مباشرة أيضا، لكن بشرط الحصول على حساب شخصي[406].

انبثقت من فرجينيا تك في عام 1996 حزمة كاملة (ETD)من البداية إلى النهاية .وساعدت الجامعات الجنوبية الشرقية الأخرى – بما فيها أوبورن، و كليمسون، وجامعة ديلاوير، وجورجيا، وجورجيا تيك، وولاية أوكلاهوما، وولاية ميسيسيبي، وولاية نورث كارولينا، وجامعة ويست فيرجينيا، على اختبار البرنامج .ومنذ عام 1996، أصبح البرنامج متاحا بحرية للمؤسسات في جميع أنحاء العالم .وللحفاظ على دورها القيادي، قامت فرجينيا تيك أيضا بتنسيق تطوير وتنفيذ نظام للمكتبات الرقمية الموزعة، بحيث يمكن الوصول بسهولة إلى المعاهد الفنية من جميع المؤسسات المشاركة .النظام الذي تم تطويره يسمح التصفح والبحث استنادا إلى المؤسسة والتاريخ والمؤلف والعنوان والكلمات الرئيسية، والنص الكامل، وكذلك تحميل للقراءة المحلية أو طباعة (ETD) في جميع أنحاء العالم .وقد أنشئت المكتبة الرقمية الوطنية للأطروحات والأطروحات في عام 1996، وهي موجهة من لجنة توجيهية غير رسمية .كما أصبح نطاقها دوليا، وحافظت المنظمة على اختصار(ETD) ولكن غيرت اسمها إلى المكتبة الرقمية الشبكية من للأطروحات والرسائل الجامعية. وفي عام 2003، أدرجت (NDLTD) باعتبارها غير ربحية (501 (ج) (3) منظمة خيرية، مع مجموعة من اللوائح .وقد حل مجلس الإدارة محل اللجنة التوجيهية، وأدخل هيكل المستحقات لتوفير االاستقرار التنظيمي .اليوم، أعضاء (NDLTD) تشمل مئات الجامعات في جميع أنحاء العالم، فضلا عن المنظمات الشريكة، بما في ذلك: (,Adobe)، وجمعية المكتبات الأمريكية، ورابطة مكتبات البحوث، والتحالف للمعلومات الشبكية، ولجنة خدمات المعلومات المشتركة، وغيرها من المؤسسات.

انظر:

Networked Digital Library of Theses and Dissertations (NDLTD) . disponible sur : http://www.ndltd.org/about: consulté le 13/12/2017

[406] تهدف البوابات الوطنية إلى إتاحة كم من الإنتاج العلمي والتقني الوطني يتضمن أنواع من الفهارس وقواعد البيانات والوثائق الأولية ؛ يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.

Webreviews : قائمة المجلات الجزائرية. ويوفر للمستخدمين مجموعة من المجلات العلمية الجزائرية التي تغطي جميع المجالاتwww.webreview.dz .

أما التأثيرات السلبية لإتاحة المصنفات في البيئة الرقمية، فتتمثل في أن الباحث حين يقرر نشر مصنفه عبر شبكة الأنترنت يجد نفسه أمام صعوبات كبيرة لحماية مصنفه، فهو لا يستطيع منع نشر مصنفه إذا ما اكتشف نسخ أو تقليد، كما يتعذر عليه إيقاف استمرار الإتاحة عبر الشبكة، وبالإضافة إلى صعوبة اللجوء إلى التقاضي نظرا لتعدد القوانين الوطنية واختلافها، وتنازع الاختصاص فيما بينها[407]، وذلك رغم اعتماد الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف، وتولي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم متابعة تنفيذ الاتفاقية بين الدول العربية، وكان طبيعياً لقدم التشريع عدم تناوله لأية أشكال إلكترونية للمحتوى الفكري، بينما ورد ضمن القسم الثالث (حرية استعمال المصنفات المحمية) في المادة التاسعة التي تنص على مشروعية استعمال المصنفات المحمية، ولو **لم** تقترن بموافقة المؤلف الفقرة الآتية، التي تؤكد على أهمية دعم البرامج والأهداف التعليمية.[408]

كما أن النشر الالكتروني يعد وسيلة جيدة لنشر نتائج البحوث، ومن تم فإن الباحثين الجامعيين يعتقدون بأنهم في مأمن من القرصنة أو السطو على أعمالهم، لكن المؤسف انه تتعرض أعمالهم للتزوير والانتحال، والأدهى من ذلك أن القانون الحالي لحماية المصنفات يبقى عاجزا عن حماية المصنفات المنشورة، خاصة عبر شبكة المعلومات الدولية. بالمقابل

PNST: البوابة الوطنية للإبلاغ الرسالة هو جهاز عالمي للوصول إلى الإنتاج العلمي للباحثين أطروحة www.pnst.cerist.dz

CCDZ: الفهرس الجماعي الجزائري، يجمع كل المجموعات الوثائقية للمكتبات في قطاع التعليم العالي www.ccdz.cerist.dz

BiblioUniv: بوابة المكتبات الجامعية ومركز البحوثwww.bibliouniv.cerist.dz .

للمزيد من المعلومات : https://www.sndl.cerist.dz

بالإضافة إلى (Algerian scientific journal platform)(ASJP): وهي منصة الإنتاج عبر الإنترنت للمجلات العلمية الجزائرية. وهو جزء من تنفيذ النظام الوطني للمعلومات العلمية والتقنية. ومن بين أهدافها: تتيح للناشرين نظام إصدار إلكتروني من خلاله يمكن متابعة فريق عمل المجلة والمراجعين، وإرسال المقالات، قرار قبول أو رفض المقالات، وكذلك نظام نشر المجلة ، كذلك. من خلال هذه المنصة يمكن هيكلة وتنظيم المجلات من أجل تصنيفها وفق معايير وذلك من أجل ضمان الجودة العلمية وسهولة وصول المستخدمين إليها

[407] حسام الدين مصطفى، *قضايا عالمية جديدة في مجال* الملكية الفكرية،القاهرة 32، 24 ماي 2005، ص.ص.3-4 متوفر على:www.wipo.int/edocs/...las.../wipo_las_ip_journ_cai_05_2.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[408] شريف شاهين كامل، الملكية الفكرية في بيئة التعلم الإلكتروني : نحو مبادرة للإتاحة المجانية للكتب الدراسية Open Textbooksفي الجامعات المصرية على شبكة الإنترنت: جامعة القاهرة نموذجاً ، **العدد،27،ديسمبر 2011، متوفر على:** www.journal.cybrarians.info/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/20

هناك تدابير تكنولوجية يمكن أن تحد من عملية القرصنة على المصنفات، فيمكن مثلا تتبع الشخص أو الأشخاص، الذين يحاولون السطو على المصنفات الرقمية، أيا كان نوعها بفضل خادم الشبكة، وذلك بالرجوع إلى مستخدمي الشبكة حيث تم تحميل الملفات. قد يكون الانترنت وسيلة تسهل الاعتداء كما قد يكون في الوقت نفسه وسيلة للعثور على المعتدي.

وفي بعض الأحيان يلجأ أصحاب الحقوق لاستعمال التدابير التكنولوجية كالتشفير والتوقيع الالكتروني والعلامات المائية وغيرها من وسائل الحماية التكنولوجية*، التي من خلالها يمكن تتبع الذي يريد الاعتداء على المصنف في البيئة الرقمية. لكن وسائل الحماية هذه قد تمنع الوصول الحر للمعلومات، وتحرم الجمهور من حق الاستغلال الذي يكفله القانون للمستعملين. إن الاستثناءات التي منحها القانون للتعليم والبحث العلمي جاءت لتحقيق التوازن بين مصلحة المؤلفين ومصالح المجتمع، حيث ورد فصل كامل ألا وهو الفصل الثالث: الاستثناءات والحدود (من المادة 33 إلى 53)، من القانون الجزائري 03-05 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

في البيئة التقليدية يمكن الاطلاع على الكتاب الورقي، بعد أن يتم شراؤه ويطلع بكل حرية عليه وعدة مرات، وفي أي وقت شاء، لكن في البيئة الرقمية إذا ما استعملت التدابير التكنولوجية أو كان الاطلاع بمقابل حتى ولو كان رمزي، فإن المستعمل إذا ما أراد الاطلاع مرة أخرى على المصنف، فهو مضطر إلى دفع مقابل نظير اطلاعه .

المطلب الثالث :النزاع على ملكية المصنفات الفكرية في الجامعة

غالبا ما تقوم الكلية بإنشاء أعمال خاصة لاستخدام الطلبة والأساتذة في الجامعات. وهم يفعلون ذلك، على سبيل المثال، عندما يساهمون في كتيب مؤسسي أو كتاب أو صياغة سياسة للجنة الكلية أو الجامعة. إن حقوق الملكية الفكرية لهذه المصنفات، وغيرها من القضايا المتعلقة باستخدام تلك الأعمال لاحقا – بما في ذلك ما إذا كان ينبغي تحديد منشئي هيئة التدريس أو تعويضا عن استخدامها – معقدة ومهمة. وتزداد تعقيدات هذه القضايا تعقيدا إذا غادر منشئو هذه المصنفات المؤسسة في وقت لاحق، وبطبيعة الحال يتم تجاهلها

* التدابير التكنولوجية سبق وأن أشرنا إليها في الفصل الثالث من هذه الدراسة

في مناقشات الأساتذة والسياسات المؤسسية المتعلقة بالملكية الفكرية[409]. ومن أهم المطبوعات التي يمكن أن تكون ضمن إطار النشر الجامعي هي:

1. الأطروحات والرسائل الجامعية؛
2. بحوث الأساتذة؛
3. الكتب والدراسات التي يؤلفها أو يترجمها الأساتذة والعاملون في الجامعة؛

أما التشريعات والقوانين التي تحمي تلك المنشورات، فهي تشريعات الدولة التي تكون في الجامعة ضمن مؤسساتها، كذلك من الممكن أن تعتمد الجامعات سياسات التراخيص التي تم التطرق إليها طي صفحات هذه الدراسة[410].

ويقسم شريف كامل شاهين[411] التشريعات الخاصة بحماية النشر الجامعي إلى قسمين:

1. تشريعات خاصة بالمحتوى الفكري المملوك للجامعة التي تشمل:

- ضمان حقوق الملكية الفكرية للإصدارات العلمية للجامعة على اختلاف أنواعها: كتب، رسائل جامعية، دوريات وما إلى ذلك من منشورات؛
- ضوابط الاستنساخ والتمويل الالكتروني أو الرقمي لمجموعات الجامعة؛
- ضوابط الإتاحة الالكترونية للإصدارات الإلكترونية للجامعة.

2. تشريعات خاصة بالمحتوى الفكري المملوك للآخرين، وتتولى الجامعة نشره وتوزيعه، ويشمل:

- ضمان حقوق الملكية للإصدارات التي تتولى الجامعة طباعتها ونشرها وتوزيعها لصالح الأفراد والمؤسسات؛
- ضوابط التصريح بالترجمة للغير لإصدارات دار النشر الجامعة؛
- ضوابط توزيع إصدارات الآخرين من خلال دار نشر الجامعة.

وفي السياق ذاته تحث الويبو على انه تعتبر السياسة الحالية، التي تتعلق بحق الباحثين في الإمتلاك والحماية والاستثمار التجاري للملكيات الفكرية، الناتجة عن أنشطتهم وواجباتهم أثناء العمل في المؤسسة.وتهدف هذه السياسة إلى:

---

[409] Fred H. Cate, Patricia J. Gumport, Rolland K. Hauser, James T. ..Copyright Issues in Colleges and Universities, Academe, Vol. 84, No. 3 (May - Jun., 1998), p.41 op.cit.

[410] الفصل الثالث : المبحث الرابع : التراخيص.

[411] شريف كامل شاهين، الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمي، مصدر سابق.

1-تعزيز وتشجيع ودعم التحقيق العلمي والبحثي؛

2-توفر يقينا قانونيا في الأنشطة البحثية وفي العلاقات القائمة على التكنولوجيا مع أطرف ثالثة؛

3-تعيّن الإجراءات المؤسسية المعنيّة بتحديد وامتلاك وحماية وتسويق الملكية الفكرية؛

4-ضمان الكفاءة والتوقيت في حماية وإدارة الملكية الفكرية؛

5-تسهيل تسجيل ورصد ثروة المؤسسة من الملكيات الفكرية والحفاظ عليها؛

6-تضمن أن الفوائد الاقتصادية الناتجة عن تسويق الملكية الفكري،ة سيتم توزيعها بطريقة عادلة ومنصفة لجميع الأطراف المعنية بناءاً على مساهمتهم؛

7-تعزيز سمعة المؤسسة كمؤسسة بحثية أكاديمية وعضوا في المجتمع، فضلا عن ذلك تعزيز سمعة الباحثين من خلال تقديم نتائج البحوث للاستخدام والفائدة العامة.

ليس هناك في هذه السياسة ما يتعارض أو يتجاوز الأحكام السائدة في القانون الوطني، وهي نافذة بحق جميع الملكيات الفكرية والحقوق المرتبطة بها اعتبارا من تاريخ صدورها. كما أنها تطبق هذه السياسة على جميع الباحثين الذين التزموا بعلاقة قانونية مع المؤسسة، والتي بدورها تفرض عليهم التقيد بهذه السياسة. وقد تنشأ مثل هذه العلاقات القانونية وفقا لأحكام القانون أو اتفاق جماعي أو فردي.[412] وقد أقرها القانون الجزائري لحماية الحقوق الملكية الفكرية رقم 03-05 لسنة 2003.

تندرج إنتاجات الطلبة التي يمكن أن تكون موضوعا للملكية الفكرية في سياق تلبية متطلبات الدورات التدريبية أو البرامج، فإنها تخلق أنواع مختلفة من الأعمال، وخاصة الأدبية، ولكن أيضا أنواع أخرى: الأعمال الموسيقية، الدرامية أو الفنية، وذلك في إطار البرامج المعدة في هذه المجالات. كما يمكن أن يضع الطلبة بعض برمجيات التصميم (التي هي الأعمال الأدبية، على النحو المحدد في القانون)، وخاصة في ميدان الهندسة وعلم الحواسيب. وعلاوة على ذلك، على مستوى الدراسات العليا، وكتابة عمل (أطروحة، مذكرة) الذي هو شرط أساسي. بعض الطلبة، وخاصة في المجالات العلمية والتقنية، لديهم أيضا الفرصة لتقديم اختراعات أثناء العمل التطبيقي المتعلق بدراستهم. في هذه الحالة يمكن طرح سؤالين مترابطين:

[412] نموذج سياسة الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث، متوفر على :
http://www.wipo.int/policy/ar/university_ip_policies تم الاطلاع عليه في 2017/12/22

– في أي ظروف وإلى أي مدى يمكن للطلاب أن يصبحوا مؤلفين أو مخترعين؟
– وعندما يحملون هذه الصفة من يمتلك المصنفات والاختراعات التي أنشؤوها أو التي ساهموا فيها؟

قد تكون الإجابة بسيطة إن الملكية الفكرية "العلمية" (أو الجامعية) ليست شكلا منفصلا عن أشكال الملكية الفكرية، وبالتالي فهي تخضع لنفس الأحكام القانونية لجميع الأعمال، بما فيها تلك التي تحكم تخصيص الملكية (أو المشاركة في التأليف). مثلا في كندا القضاء هو الذي يؤكد ذلك ؛ على وجه التحديد المساهمات التي قد ينتج عنها – من الطلبة والأساتذة الذين يشرفون على هذه الوظائف أو يؤجرونها[413].

أما في حالة تعامل الباحث مع أطراف ثالثة (مؤسسة اقتصادية مثلا)، فإنه تقع على عاتق الباحث مسؤولية، ضمان أنه قبل البدء بأي عمل تعاون بحثي مع أي طرف ثالث يجب الاتفاق، وتحديد جميع الشروط والأحكام الملزمة لهذا التعاون بشكل خطي مسبقا، والذي سيشار إليه لاحقا باسم اتفاقية البحث، كما لا يحق للباحث أن يدخل في اتفاقية بحث مع طرف ثالث بالنيابة عن المؤسسة، إلا بعد حصوله على تصريح من الجهة المختصة المعينة رسميا؛ لتمثيل المؤسسة في مثل هذا النوع من الاتفاقيات. اعتمادا على المساهمات النسبية الفكرية والمالية لمفهوم الملكية الفكرية المقدمة من قبل المؤسسة، ومن قبل الطرف الثالث، وقد يكون من الملائم أن يحصل أحد الأطراف على حقوق ملكية فكرية معينة و/أو حصة في العائدات الناتجة عن تسويقها. أما في حالة عدم وجود اتفاقية كما هو محدد، عندها يتم اعتماد سياسة المؤسسة، لتوزيع حقوق الملكية الفكرية بين الأطراف المتعاونة بنسب تعكس نسبة مساهمة كل منهم في إنشاء الملكية الفكرية. ولتمكين الأطراف المتعاونة من إقامة منهجية لتوزيع النسب، ولتجنب أي نزاعات لاحقة، فإنه يجب أن يقوم الأطراف المشاركين بتوثيق سجلات الأنشطة البحثية المطبقة، بشكل منتظم موقع عليها من قبل جميع الأطراف المعنية.

كما يجب أن تتضمن الاتفاقية المبرمة مع الطرف الثالث، جملة من الأمور والأحكام التي تتعلق بمراعاة حقوق الملكية الفكرية والحقوق المرتبطة بها ،الموجودة مسبقا

[413] Marc Couture ,Les étudiants et la propriété intellectuelle ,Chapitre 9 de l'ouvrage ,*Propriété intellectuelle et université ,Entre la libre circulation des savoirs et la privatisation des idées* publié en 2010 aux Presses de l'Université du Québec Ce document est disponible dans Archipel (UQAM) : http://archipel.uqam.ca/3460 consulté le 13/12/2017

في المؤسسة قبل الدخول في الاتفاق، كالحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية الناجمة عن الأنشطة البحثية تحدد في الاتفاقية بعد الدخول بها، كمتطلبات السرية (الخصوصية)،وشروط الإفصاح العام. وقبل التوقيع، يجب تقديم نسخة كاملة عن الاتفاقية المقترحة وجميع البيانات القانونية الأخرى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للمؤسسة إلى الشخص أو الجهة المعينة من قبل المؤسسة للحصول على المشورة والموافقة[414].

المطلب الرابع: غياب السياسات المرتبطة باستخدام المصنفات الفكرية داخل الجامعات

قد تكون بعض حالات الاستنساخ مصرحاً بها كواحدة من بين الاستثناءات، التى يتيحها قانون حق المؤلف مثل: الاستخدام العادل أو التعامل العادل (Fair Dealing) فى المملكة المتحدة، والاستخدام العادل (Fair Use) فى الولايات المتحدة والاستنساخ الشخصى (Private Copying) فى القانون الأوربى.

إن أهم الاستثناءات التى يتيحها قانون حق المؤلف فى بيئة الإنترنت فى المملكة المتحدة هو قانون "التعامل العادل". وفى الحقيقة، إن قوانين حق المؤلف لا تميز بين الوسائط الإلكترونية والمطبوعة، وبالتالي فإنه لا محل للتساؤل عن جدوى تطبيق الاستخدام العادل فى البيئة الإلكترونية، والسؤال الذي ينبغي طرحه هو إلى أى مدى يطبق ؟ وهناك من يرى أنه تبين من خلال الممارسة أن الاستخدام العادل يمكن تطبيقه فقط في البيئة التقليدية، ولا يمكنه سحب تطبيقه في البيئة الإلكترونية، ويرجع ذلك إلى سهولة استخدام المواد، التي تسهل عملية الاستنساخ فى البيئة الرقمية مقارنة ببيئة الطباعة. ومن نتائج العمل على محاولة تطبيق التوازن بين أصحاب حقوق التأليف ومصالح المستفيدين، أنه في بريطانيا وضعت لجنة نظم المعلومات (Information System Committee) وجمعية الناشرين(Publishers Association) مجموعة من القواعد التى ينبغى مراعاتها لتحقيق التعامل العادل فى بيئة الإنترنت[415]. وفى الحقيقة إن عنوان هذا التقرير لا يعكس محددات

[414] نموذج سياسة الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث، مرجع سابق.

[415] Guidelines for Fair Dealing in an Electronic Environment, Joint Information Systems Committee and the Publishers Association First published 1998. Disponible sur :

التعامل العادل بقدر ما يركز على الممارسة العادلة حيث وُجه النصح في هذه الوثيقة أساساً للقائمين بممارسة الاستنساخ فى قطاع التعليم العالى*، كما أن النصح يرتبط فقط بالأعمال التأليفية، والتي لم تدخل في المصنفات الأخرى، وفى الوقت ذاته تجاهلت الوثيقة قواعد البيانات، والصور الثابتة والمتحركة، والتسجيلات الصوتية، والموسيقى، والوسائط المتعددة.

بالإضافة إلى ذلك، تدر أنشطة التدريس التي تضطلع بها الجامعات أو مؤسسات البحث العامة ملكية فكرية، مثل مواد التدريس أو الأطروحات أو البرامج الحاسوبية أو التصاميم. ولم تمكّن الإنترنت والتكنولوجيات الحديثة من زيادة النفاذ إلى المواد العلمية فحسب، بل أدت أيضا إلى تفاقم المنازعات حول ملكية تلك المواد واستخدامها. وبالتالي تحتاج الجامعات ومؤسسات البحث العامة إلى سياسات مناسبة في مجال الملكية الفكرية للتعامل مع القضايا المرتبطة بملكية مواد التدريس وإدارتها، والنفاذ إلى المعلومات العلمية، واستخدام مواد الغير.

وكانت الجامعات، عادة تخدم المصلحة العامة بتوفير متخرجين لتلبية احتياجات قطاعي الصناعة والأعمال الموجودين بجوارها. وبالتركيز على ذلك، كانت الجامعات تنشر نتائج أنشطتها البحثية وتتيحها بدون مقابل. أما اليوم فقد بات يُنظر إلى ذلك في غالب الأحيان على أنه أمر لا يتوافق مع لزوم احتفاظ قطاع الصناعة بسرية المعلومات وحمايتها بحقوق الملكية الفكرية، مثل البراءات. وبالنظر إلى التطور السريع الذي تشهده العولمة أصبح يجب على الجامعات ومؤسسات البحث العامة، أن تكون منفتحة على الأعمال والتعاون الدولي. وذلك يقتضي بدوره ضمان حماية نتائج البحث وإدارتها بفعالية، من خلال الاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية.[416]

---

http://www.ukoln.ac.uk/services/elib/papers/pa/fair/ consulté le 20/12/2017

* كل السيناريوهات المعتمدة في في هذه الوثيقة وضعت لطالب في الجامعة مثلا : يسجل (جو) في مكتبته / شبكة الجامعة ويصل إلى المجلة الإلكترونية المتاحة في موقع على شبكة الإنترنت .ويمكنه طباعة نسخة مطبوعة من مقال للبحث أو الدراسة الخاصة .هذا هو التعامل العادل. على هذا النحو ورد مصطلح الجامعة (12) مرة في الوثيقة.

[416]نموذج سياسة الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث، مرجع سابق.

المبحث الثالث : الجهود المبذولة لحماية حقوق الملكية في التعليم الجامعي

تواجه الكليات والجامعات مجموعة واسعة من قضايا الملكية الفكرية، المتعلقة بالدوريات الأكاديمية وغيرها من المواد التي تنشرها الجامعات. وتشمل هذه الحقوق الحصول على حقوق التأليف والنشر أو التراخيص من المساهمين، وتأمين الحصول على التصاريح والمواد التكميلية الأخرى، والتفاوض بشأن إعادة الطباعة وحقوق التوزيع الإلكتروني، وتقييم الطلبات من الناشرين اللاحقين لإعادة طبعها.

في واقع الأمر أن حقوق الملكية الفكرية في حال ما تم حسن استغلالها، وبشكل جيد يمكن أن تؤدي دورا هاما في تشجيع الابتكارات داخل الجامعة، فهي أداة فعالة لتشجيع الابتكارات التي تتم داخل الجامعات ومراكز البحوث. كما يمكن أن تكون وسيلة لإتاحة المعرفة للعلماء والباحثين داخل الجامعات ومراكز البحوث. حقوق الملكية الفكرية تمنح المبدع والمبتكر حقوق استئثارية مطلقة في مواجهة الغير، يستطيع بموجبها منع الغير من استعمال مصنفه أو اختراعه بأي صورة كانت بدون الحصول على موافقته. في سياق حق المؤلف يتمتع المؤلف بحقوق أدبية ومالية طوال حياته، وحتى بعد وفاته ومن باب التذكير تنقسم حقوق المؤلف إلى :

أولا الحقوق الأدبية التي تتمثل في :

- الحق في إتاحة المصنف إلى الجمهور؛
- الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه ؛
- الحق في احترام المصنف؛
- الحق في سحب المصنف من التداول.

وثانيا في الحقوق المالية فهي تشمل على :

- حق التمثيل.
- حق النسخ.
- الحق في التتبع.

كما أن حقوق الملكية الفكرية تعتبر وسيلة لإتاحة المعرفة، فقد وضعت الاتفاقيات الدولية فى مجال حقوق الملكية الفكرية مجموعة من الاستثناءات على الحقوق الاستئارية

الممنوحة لأصحاب الحقوق، يستطيع بمقتضاها الباحثون استعمال حق الملكية الفكرية المحمى في حالات محددة يمكن تقسيم هذه الاستثناءات إلى طائفتين :

- **الأولى** : استثناءات مباشرة أو تلقائية لا يحتاج فيها الباحث إلى موافقة مسبقة من صاحب الحق
- **الثانية** : استثناءات تمنح بناء على تقديم طلب الغير التراخيص الإجبارية .

تؤدي الملكية الفكرية دورا أساسيا في وظيفتي التدريس والبحث على صعيد الجامعات ومؤسسات البحث العامة. سواء كان البحث أساسيا ("مفتوح الآفاق") أو تطبيقيا، تتوصل الجامعات ومؤسسات البحث العامة، عن طريق أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير، إلى نتائج في شكل اختراعات. والكثير من تلك الاختراعات قابل للحماية ببراءة، ولكن العديد منها لا يعدو أن يكون إثباتا لمفهوم أو نموذجا مختبريا، مما يقتضي المزيد من البحث والتطوير قبل التسويق المحتمل. وبمنح الجامعات ومؤسسات البحث العامة حقوقا على ملكيتها المنبثقة عن البحوث الممولة من الخزينة العامة، وتمكينها من تسويق نتائجها، تحاول الحكومات في كل أرجاء العالم، تسريع تحويل الاختراعات إلى عمليات ومنتجات صناعية وتوثيق الروابط التعاونية بين الجامعات والدوائر الصناعية.

ومن أجل التوعية بأهمية الفكرية في الوسط الجامعي خاصة في الدول النامية، نشرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الملكية الفكرية (الويبو)،كتيبا تحت عنوان: "وضع سياسة للملكية الفكرية للمعاهد والمعاهد البحث والتطوير الأفريقية ". وهو الأول من نوعه الذي، أبرزت فيه أهمية الملكية الفكرية في أفريقيا الناشئة.هذا الكتيب يساعد على انتشار الرسالة بين جميع المستخدمين.

مع تزايد العولمة الاقتصاد وتحديات الألفية الحالية، فإن حقوق الملكية الفكرية يزداد الاعتراف بها كعامل حاسم والحفاظ على إنجازات التقدم التقني. أما أهمية حقوق الملكية الفكرية لا تزال غير معروفة جيدا في الدوائر الأكاديمية والبحث والتطوير، وبالتالي يسمح هذا الكتيب الموجه للباحثين الجامعيين ، لفهم أفضل لنظام الملكية الفكرية، وضمان أن ينتج

عملهم منافع مستدامة، على حد سواء من الناحية المالية والفكرية، لمؤسستهم الجامعية وبلدهم[417].

المطلب الأول: حماية حقوق الملكية في التعليم الجامعي في الولايات المتحدة وكندا

في الولايات المتحدة قوانين حق المؤلف وبراءة الاختراع لا تكفي وحدها لمعالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالمصنفات الفكرية، التي يتم إنتاجها في الجامعات. لأن الولايات المتحدة لها خبرة واسعة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي، تتمحور حول تحديد المصنفات الفكرية، تسويقها واستخدامها. ففي حالة ملكية الأساتذة للمصنفات الفكرية التي يتم إنتاجها في الجامعة، فلن يكون لهذه الأخيرة (الجامعة) أي ممارسات للحصول على حقوق الملكية الفكرية في أي مصنف مؤلف أو مكتشف من قبل المؤلف أو المخترع. أما في حالة ما قرر الأستاذ نشر مصنفه، فإن الجامعة تضع شروطا تتمثل في الترخيص المجاني (Royalty-free)[418]غير الاستئثاري للجامعة باستخدام جزء من المصنف للتدريس، أو البحث ...وما إلى ذلك من أغراض غير تجارية. تبقى المصنفات ملكا للأستاذ الجامعي، أما في بعض الحالات يمكن نقل ملكية المصنفات الفكرية من الأستاذ الجامعي إلى الجامعة، حيث تشترط بعض الجامعات ذلك مثلا في جامعة (Pennsylvania)[419]. وفي جامعة بريغهام يونغ[420]، وفي جامعة بريستول[421]، وكذا جامعة

---

[417] Brochure sur les droits de propriété intellectuelle pour les universités et instituts de recherche-développement des pays africains disponible sur :
https://www.francophonieinnovation.org/community/action/file/download?file. Consulté le 22/12/2017

[418] Royalty-free est un type de licence pour la propriété intellectuelle protégée par le droit d'auteur, telle que les images et la vidéo. La licence permet d'utiliser le contenu pour plusieurs applications sur plusieurs supports, sans avoir à payer de royalties pour chaque utilisation; on paye une seule fois pour l'utilisation d'une image ou d'une vidéo particulière. Par exemple, on peut utiliser une image sur un site Web, dans une campagne publicitaire imprimée et sur des bannières Web sans avoir à payer pour chaque utilisation. Et on peut utiliser l'image globalement et sans limite de temps .En revanche, les licences gérées par des droits donnent une licence pour utiliser un contenu uniquement pour des médias spécifiques, des régions, des industries, etc. Par exemple, dans des publicités imprimées pour l'industrie alimentaire, uniquement aux États-Unis, pour une durée d'un mois . Aucun contenu de Shutterstock ne comporte ces limitations.
Voir : What does royalty-free mean? Is Shutterstock content free? disponible sur
https://www.shutterstock.com/support/article/What-s-free-and-what-s-royalty-free consulté le 14/12/2017

[419] The Trustees of the University of Pennsylvania, subject to the exceptions declared in Sections 1.A., 1.B. and 1.C. affirm the academic custom that creators of intellectual property own the copyright to works resulting from their research, teaching and writing and have the individual right to apply for; own all right, title and interest to enforce, profit by and transfer to other parties, such as publishers, copyrights in their works under the laws of the United States and other jurisdictions. Computer software and courseware (the tools and technologies used to present courses), to the extent not protected by patent law,are governed by this policy. With respect to works such as journal articles and other similar publications, when an author transfers an interest in these copyrightable works, the author should use

تكساس[422] ، وجامعة أوتاوة[423] وغيرها من الجامعات الأمريكية؛ أنشئت مكاتب لترخيص حقوق المؤلف (Copyright Licensing Office)، تعتبر هذه أولوية من أولويات الجامعة. فكل من الأساتذة والطلبة وحتى العاملين في الجامعة، يتلقون المساعدة التي يقدمها مكتب الترخيص هذا ؛ لفهم التعقيدات التي تحيط بحقوق المؤلف. ويتم استضافة هذا المكتب من قبل العمال والمكتبة والأساتذة، وحتى من قبل الطلبة. كما تستثمر جهود التسويق، والتي ترتكز على تطوير المواد والأدوات اللازمة، لتعزيز تعليم حقوق المؤلف. مثل هذه المبادرة تخلق ارتياحا للمجتمع الجامعي، وبالتالي فإن الكل يعرف إلى أين يتجه للحصول على المشورة أو المعلومات، بشأن مسائل حقوق المؤلف.

وعلى هذا الأساس فإن الملكية الفكرية في الجامعات تتأثر بأربعة مصادر أساسية هي :

- الدستور العام ، والقوانين التي تنظم الملكية الفكرية في الولايات المتحدة؛
- سياسات الجامعة الخاصة بالملكية الفكرية؛
- الاتفاقيات الخارجية مع المؤسسات الخاصة التي تمنح التمويل لمشاريع خاصة؛
- وقانون (Bayh Dole)[424] والذي ينظم ملكية الاختراعات، التي يتم إنتاجها بناءا على اتفاقيات تمويل بين الجامعات ووكالات التمويل الحكومية.

---

reasonable efforts to secure for the University the right to reproduce such works, royalty free, for all traditional, customary or reasonable academic uses. With respect to computer software and courseware, the University shall enjoy a permanent ,non-exclusive, royalty free license to make all traditional, customary or reasonableacademic uses of these works.

Voir : Handbook for faculty and academic administrators ,revised 2010a selection of policies and proceduresof the university of pennsylvania disponible sur :
http://www.upenn.edu/computing/policy/aup.html consulté le 15/12/2017

[420] *https://home.**byu**.edu /consulté le* 15/12/2017

[421] *www.bris.ac.uk/* consulté le 15/12/2017

[422] https://www.utexas.edu/consulté *le* 15/12/2017

[423] *www.**uottawa**.ca/*

[424] قانون بايه دول هو قانون فديرالي صدر في عام 1980. وهذا التشريع الذي اشترك فيه كل من السناتور (Bayh Birch)و (Robert Dole) يمكن الجامعات والمؤسسات البحثية غير الربحية والشركات الصغيرة من امتلاك براءات الاختراع وتسويقها في إطار برامج البحوث الممولة اتحاديا داخل منظماتهم.

انظر:

What It Means for Technology Commercialization. disponible sur :

http://www.innovation.pitt.edu/resource/bayh-dole-act-at-a-glance/consulté le 13/12/2017

يمكننا القول بأن الجامعات الأمريكية خطت خطوات عملاقة في مجال الملكية الفكرية، وأصبحت نموذجا يحتدى به، ولعل من بين العوامل التي ساعدت في تطور الملكية الفكرية في الجامعات الأمريكية، أنها حاولت إحداث توازن بين الاستخدام العادل، ومصالح أصحاب الحقوق، بالإضافة إلى التنوع في تحديد ملكية المصنفات الفكرية داخل الجامعات الأمريكية ، كإبرام العقود لتحديد العلاقات والمهام الفكرية، الاهتمام بالمكتبات الرقمية، ولعل العامل المهم هو المراجعة المستمرة لقوانين الملكية الفكرية من قبل الكونغرس الأمريكي[425] .

المطلب الثاني: حماية حقوق الملكية في الجامعات الفرنسية

في فرنسا تقدم وزارة التعليم العالي والبحث دليل كيفية تعامل الأساتذة مع حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وحول حقوق المؤلف في البوابة الرقمية للتعليم العالي[426] .من خلال هذا الدليل تبدي وزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي والبحث والابتكار، عن رغبتهما في تطوير استخدام الموارد الرقمية في المدارس والجامعات الفرنسية. ولكي تنجح هذه السياسة، يلزم توضيح المتطلبات القانونية للأساتذة ومؤسساتهم، ولهذا الغرض تم إنجاز هذا الدليل، وهو يتناول المسائل القانونية، التي أثيرت في قانون الملكية الفكرية. وتجدر الإشارة إلى أن محتوى هذا الدليل يركز على حقوق المؤلف. وهي تنطبق أيضا على حقوق فناني الأداء والمنتجين أو هيئات الإذاعة، ما لم ينص على خلاف ذلك.أما الجمهور المعني بدليل حقوق الطبع والنشر يكون ذو صلة بجميع أنواع المؤسسات التعليمية، بغض النظر عن طريقة عملها وجميع موظفيها، سواء كانوا معلمين أو فنيين أو مستخدمين [427].

بالإضافة إلى دليل حقوق المؤلف يوجد دليل (MOOC)(*Massive Open Online Courses*)الغرض منه هو تقديم إلى المجتمع من المعلمين والأساتذة البحوث في مؤسسات التعليم العالي وأصحاب حقوق التأليف والنشر الأخرى قضايا حقوق التأليف والنشر في سياق (MOOC)، يتعين على موظف الدولة التنازل عن حقوق استغلال مصنفه التي تنتج كجزء من الخدمة العامة للجامعة. وفي حالة الاستغلال التجاري للأعمال، لا يكون للمؤسسة

[425] فاطمة زكريا محمد، حماية حقوق الملكية في التعليم الجامعي، الإسكندرية : منشاة المعارف، 2007،ص.201.

[426] Le portail du numérique dans l'enseignement supérieur http://www.sup-numerique.gouv.fr consulté le 25/12/2017

[427] Guide du droit d'auteur. 3ème édition – 2017. Disponible sur : http://www.sup-numerique.gouv.fr/cid117483/guide-du-droit-d-auteur.html consulté le 25/12/2017

سوى حق الأفضلية، ومن ثم يكون من الضروري إذن الأستاذ. ومع ذلك، يستفيد الأستاذ الباحث من استثناء من هذا النظام. ونظرا لعدم وجود رقابة هرمية مسبقة، فإن الأستاذ والباحث يتمتعان بالاستقلالية الكاملة في ممارسة وظائفهما، ويحتفظان بالحقوق في أعمالهما.هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلزم إذن المؤلف: لإعادة نشر وتوزيع المحتوى المحمي تحت (MOOC) لتمكين المستخدمين من التعلم. وللسماح لأساليب أخرى من استغلال المحتويات، ونشرها في إطار (موك) من قبل المستخدمين. وهذان التفويضان مختلفان ويتمان في شكل اتفاق وحيد وحصري لمنح حق المؤلف بين المؤسسة الحاملة ل(MOOC) من جهة والأستاذ، مؤلف محتوى منشور على(MOOC) .أما في حالة التعدي، فإن الخطوات التي يجب اتخاذها، هي إشعار المعتدي قبل اتخاذ إجراء قانوني، يمكن للمؤلف حل النزاع وديا، وطلب من المعتدي الوقف الفوري لاستخدام عمله، وسحب المنشورات. أما الخطوة الثانية فتتمثل في الشروع في دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة. قد يواجه فيها المعتدون عقوبات مدنية وجنائية[428].

المطلب الثالث: جهود حماية حقوق الملكية في الجامعات العربية

على المستوى العربي تميزت الجامعات السعودية ليس بحضورها المتميز على مواقع التصانيف العالمية للجامعات، بل تمثل إحدى النماذج الرائدة في الدول العربية فيما يخص تبني جامعاتها لأهمية الملكية الفكرية، فعلى سبيل المثال إن عملية تسجيل براءات الاختراع لعلماء جامعة الملك سعود كانت تتم من خلال مجهوداتهم الشخصية أو من خلال مساعدة الشركات التي ترعى أبحاثهم العلمية. وهذه المشكلة دفعت بهيئة الجامعة إلى التفكير في أهمية إنشاء برنامج للملكية الفكرية وترخيص التقنية في جامعة الملك سعود، يكون هو القناة التي من خلالها يستطيع المبدعون من جامعة الملك سعود ومن خارجها، أن يسجلوا براءات اختراعاتهم، ويتسلموا حقوقهم المالية من جراء تسجيل وترخيص مثل هذه الاختراعات[429]. وفي السياق نفسه يسعى مكتب إدارة الملكية الفكرية إلى أن تصبح جامعة أم القرى مساهماً

[428] Mooc Et Droit D'auteur.disponible sur :
http://www.sup-numerique.gouv.fr/cid93865/guide-mooc-et-droit-d-auteur.html consulté le 26/12/2017

[429] الملكية الفكرية وترخيص المحتوى متوفر علىhttp://iptl.ksu.edu.sa/ar: تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

سعودياً أساسياً وفعَّالاً في عصر الاقتصاد المعرفي، وبأن تكون الخيار الأول أمام أعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ لحماية أفكارهم الإبداعية وابتكاراتهم العلمية عبر الحصول على براءات اختراع، فيقوم المكتب بتطويرها وإدارتها، لتكون قابلة للاستثمار التجاري محلياً ودولياً، وتكون الرافد الرئيسي لشركة (وادي مكة للتقنية)، من أجل دعم اقتصاد المعرفة. من أهداف المكتب:

- تقديم خدمات التحضير والتسجيل لبراءات الاختراع؛
- تقديم خدمات التقييم لبراءات الاختراع من النواحي الفنية والتسويقية؛
- تطوير خدمات مهارات الاختراع؛
- إجراء البحوث والدراسات في القضايا المتعلقة بحماية وإدارة الملكية الفكرية محلياً ودولياً؛
- نشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع بين الباحثين وطلبة الجامعة؛
- تبسيط عملية التسجيل لبراءات الاختراع وتحويلها لنظامٍ إلكترونيٍّ شامل؛
- بناء نموذج التحول التجاري لبراءات الاختراع؛
- تشجيع المخترعين من خلال تقديم مكافآت مادية بعد تسجيل وإصدار براءات الاختراع[430].

أما في جامعة الدمام تشمل سياسة الملكية الفكرية توزيع وتسويق التكنولوجيا، التي طوّرها الأساتذة والموظفين والطلبة في الجامعة وغيرها من الهيئات، المشاركة في برامج الجامعة .وتعرف بالحقوق القانونية التي تحكم ملكية التكنولوجيا والتصرّف فيها باسم" حقوق الملكية الفكرية ."ويجوز توزيع التكنولوجيا وتسويقها عن طريق نقل أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والأسرار التجارية والمعرفة .إن مركز الملكية الفكرية مسؤول عن كافة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية في جامعة الدمام .ويشمل ذلك الترخيص أو الحصول على نتائج أنشطة البحث والتطوير في جامعة الدمام، بالإضافة إلى جميع حقوق النشر أو المواد الخاضعة إلى حقوق النشر، والموجودات غير الملموسة بما في ذلك برا مج الكمبيوتر والملكيات الفكرية الأخرى.

[430] مكتبة إدارة الملكية الفكرية متوفر على :https://uqu.edu.sa/ipmo/AboutUs تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

وتشمل الأهداف الرئيسية لمركز الملكية الفكرية تحليل الاختراعات من أجل الترخيص والدعم المحتملين لأنشطة تنظيم المشاريع التقنية .وتفرض سياسة الجامعة الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية، الناتجة عن البحوث التي تستخدم الأموال أو المرافق الخاضعة لإدارة جامعة الدمام. أما تطبيق الملكية الفكرية للمنفعة العامة، التي تنشأ من التحقيقات، فتتطوّر على نحو أكثر فعالية من الناحية التجارية، حيث يتم حماية الملكية الفكرية قانونياً، من خلال براءات الاختراع عادةً، وحقوق النشر أو الأسرار التجارية المحمية أيضاً. وتقوم الجامعة، بصفتها صاحبة الملكية الفكرية، بتشجيع التنمية التجارية عبر ترخيص الملكية الفكرية للشركات الصناعية أو الشركات النّاشئة. ويطلب من المرّخصين نقل الملكية الفكرية للشركات من أجل تطويرها وتسويقها. ويتم تقاسم الدخل الناتج من الترخيص، في حال التراكم، بين المخترعين أو مطوّري الملكية الفكرية والجامعة، وفقاً للشروط المحددة في اتفاقية الترخيص وسياسة جامعة الدمام[431].

رغم ما وصلت إليه الجامعات السعودية من تقدم في مجال الملكية الفكرية، مقارنة بدول عربية أخرى إلا أن هناك تجاوزات في مجال حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمصنفات الرقمية والنشر الإكتروني، وعدم وعي كثير من الطلبة بحقوق الملكية الفكرية، وأهميتها في حماية المؤلفين وأعمالهم، والحد من الاستعمال غير القانوني لها، وحق مؤلفي المصنفات الرقمية ومبتكريها الحصول على تعويض مقابل استخدام منتجاتهم الرقمية، وحقهم أن تنسب مجهوداتهم وابتكاراتهم وليس إلى غيرهم [432].

أما في قطر، وفي إطار احتفال جامعة قطر باليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2017 تم الإعلان عن الإطلاق الرسمي لمكتب "الابتكار والملكية الفكرية" في جامعة قطر، والذي سيكون المركز المحوري لحماية الابتكارات والمصنفات الأدبية والفنية لكل منتسبي جامعة قطر. والهدف من إنشاء هذا المكتب أن يكون المركز المحوري ونقطة الالتقاء داخل جامعة قطر لزيادة الوعي بحقوق الملكية الفكرية داخل الجامعة، وفي المجتمع القطري ككل، وأيضا مسئولا عن تسجيل براءات الاختراع، وحماية الأنواع الأخرى للملكية الفكرية

[431] دليل جامعة الدمام للملكية الفكرية متوفر على :
https://www.iau.edu.sa/sites/default/files/.../ptto_policy_-_a_.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

[432] ريما سعد الجوف، التعليم الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية في الجامعات السعودية، متوفر على:
at: https://www.researchgate.net/publication/280565428 تم الاطلاع عليه في 2017/12/26

وتسويقها، فضلا عن نشر نتائج الملكية الفكرية على أصحاب المصلحة داخل الجامعة وخارجها.من أهداف مكتب الابتكار والملكية الفكرية بجامعة قطر:

1. إنشاء بنية تحتية قوية وإجراءات للملكية الفكرية في جامعة قطر، تتكيف مع متطلبات الابتكار الحديثة؛
2. تعزيز ثقافة الابتكار ودمجها ضمن نسيج جامعة قطر؛
3. تشجيع استخدام الابتكارات في الجامعة وزيادة التأثير المجتمعي لها.

يقدم مكتب الملكية الفكرية بجامعة قطر العديد من الخدمات والوظائف منها:

1. زيادة الوعي بحقوق الملكية الفكرية داخل الجامعة وفي المجتمع القطري ككل (من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية والمحاضرات والمؤتمرات، وما إلى ذلك إنتاج ونشر مواد (مثل النشرات والكتب والتقارير)، لزيادة الوعي بالملكية الفكرية؛
2. دعم تسجيل حقوق الملكية الفكرية الخاصة بجامعة قطر، بالتعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال وزارة التجارة والأعمال، مؤسسة قطر)؛
3. التواصل مع الباحثين بهدف التعرف على مشاكلهم، وتقديم الحلول لها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
4. الاحتفاظ بسجل (قاعدة بيانات) لحقوق الملكية الفكرية المسجلة لجامعة قطر؛
5. تسويق حقوق الملكية الفكرية في الجامعة وخارجها؛
6. التفاوض على اتفاقات ترخيص للملكية الفكرية بين الجامعة والأطراف المعنية.

وفي مصر يوجد المعهد القومي للملكية الفكرية، الذي هو عبارة عن مؤسسة علمية، تعليمية وبحثية وتدريبية، وهو يمثل الكلية رقم 23 بجامعة حلوان – والتي صدر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1783)لسنة 2016 بتاريخ 2016/6/27. ويباشر المعهد نشاطه على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، في مجال حماية واستغلال كافة حقوق وجوانب الملكية الفكرية المنصوص عليها في قانون الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002،

وفى إطار الدستور المصري 2014، الذي أفرد نصا كاملا للملكية الفكرية وأهميتها[433]، وكذلك سائر التشريعات والصكوك ذات الصلة، وتعمل على توظيف ذلك النشاط فى التوعية فى المجال المذكور، وفى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيره. ومن بين أهداف هذا المعهد :

1- تقديم خدمات التدريب والتأهيل للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي وغيرها من الهيئات المختصة لإعداد موارد بشرية مهنية أكاديمية ذات خصائص مهارية وتدريبية عالية قادرة على تقديم حلول مبتكرة لمختلف مشكلات حماية واستغلال حقوق الملكية الفكرية، وعلى الريادة وشراكة الأعمال بما يفي بالاحتياجات التنموية للبلاد.
2- التعاون الفعال مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المنظمات والهيئات العربية والدولية ذات الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية، للارتقاء ببرامج وأهداف المعهد، ونشر الوعي بأحكام القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية.
3- الشراكة الفعالة مع أكاديمية البحث العلمي ومكتب براءات الاختراع بها، ومكاتب براءات الاختراع الأجنبية لتيسير تقديم خدمات تسجيل كافة حقوق الملكية الفكرية داخليًا ودوليًا.
4- المشاركة مع مكتب نقل التكنولوجيا بالجامعة في بناء روابط وثائقية مع قطاعات الإنتاج والأعمال والخدمات في القطاعين الحكومي والخاص، ومع المنظمات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير نظم استغلال حقوق الملكية الفكرية وإجراءات حمايتها، وذلك لتحسين وتحديث البرامج الدراسية ضمانًا لاستدامتها[434].

---

[433] المادة 69: "تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك."
متوفر على :www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

[434] المعهد القومي للملكية الفكرية متوفر على:
http://www.helwan.edu.eg/NIIP/?p=94 تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

وفى إطار دوره في دعم جهود مكافحة القرصنة وإنفاذ القانون لإرسال إشارات إيجابية بشأن الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، قام المكتب بتقديم (193) تقريرا فنيا للمحاكم والنيابات بما يسهم في تقليل زمن التقاضي ودعم الجهات القضائية بالنواحي الفنية والتقنية المتعلقة بمثل هذه القضايا[435].

وفي مصر دائما بادرت جامعة عين شمس بالاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك بإنشاء مكتب خاص يحفظ حقوق أصحاب الأبحاث والمشروعات وحماية الحقوق المادية والعلمية للجامعة.يهتم المكتب بتقديم العديد من المهام منها:

1-نشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية؛

2-تيسير إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية بمختلف انواعها؛

3-عمل كتاب الملكية الفكرية؛

4-عمل وثيقة للملكية الفكرية لضمان حق الباحث؛

5-التواصل مع الباحثين لمعرفة مشاكلهم البحثية؛

تم انشاء مكتب الملكية الفكرية في جامعة عين شمس كنقطة اتصال بين الجامعة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس في 2013. ويقوم بخدمة تسجيل الأبحاث والتكنولوجيا القابلة للتطبيق، وذلك لتسهيل إجراءات نقل وتسويق التكنولوجيا والابتكار مع الجهات الصناعية وحتى يخرج الإبداع الى منتج يساهم فى حل المشاكل الاقتصادية[436].

أما في الجزائر لم نجد أثر للقانون الذي أشارت إليه صحيفة الكترونية جزائرية في 16 أوت 2016، عن أن وزارة التعليم العالي قد أعلنت عن إصدار قانون جديد لحماية الملكية الفكرية في كل جامعات الجزائر، وقد أكدت الوزارة أن هذا القانون سوف يحمي كل الرسائل من استعمال محتواها دون الإشارة الى المعلومات الخاصة بها، وذلك بفرض تعهد على كل طلاب الجامعات بعدم السرقة في التحضير لرسائل التخرج والماستر والدكتوراه، وأكدت أن

---

[435] الملكية الفكرية.. تشجيع المبدعين وحماية حقوقهم، متوفر على

http://sis.gov.eg/Story/136617?lang=ar: تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

[436] مكتب الملكية الفكرية. متوفر على:
http://tico.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=9279 تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

كل من يتجاوز هذا القانون سيتعرض لعقوبة صارمة، وقد جاء هذا القانون بسبب السرقة العلمية التي شهدتها الجامعات الجزائرية ببجاية باتنة وقسنطينة[437]. في الواقع لم نجد هذا القانون لا في مواقع الجامعات الجزائرية، ولا في موقع وزارة التعليم العالي. كذلك لم نجد تنظيم أو لائحة أو حتى دليل في (SNDL)* عن الملكية الفكرية، ما وجدناه هو الإشارة إلى القانون الجزائري (03-05) الخاص بالملكية الفكرية والحقوق المجاورة؛ كذلك وجدنا في بوابة الرصد الاستراتجي والتكنولوجي التابعة للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، روابط للمواقع التالية:

- النصوص التنظيمية للملكية الفكرية في الجزائر؛
- تسجيل براءات الاختراع؛
- دليل الويبو لصياغة البراءات (النسخة الفرنسية) و(النسخة العربية)؛
- قاعدة بيانات البراءات *
- ومؤشرات الابتكار.[438]

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات الجزائرية اهتمت وتهتم بموضوع الملكية الفكرية، والدليل على ذلك عقدها لعدة ملتقيات تخص الملكية الفكرية.

من الواضح أن الجامعات الأمريكية والأوروبية وحتى العربية تتوجه بسرعة نحو المزيد والمزيد إلى النموذج الجمعوي، استنادا إلى الحرية الأكاديمية، الموجهة عمليا، نحو إدارة مركزية، النموذج القائم على الإدارة الاستبدادية، ذات الغرض الاقتصادي. ومشروع تجريد الأساتذة من ملكيتهم الفكرية لصالح الإدارة المركزية، وهي خطوة حاسمة في هذا الاتجاه.

---

[437] إيمان خلفة ، إصدار قانون لحماية الملكية الفكرية في الجامعات الجزائرية، متوفر على :
http://watanianews.dz/1724 تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

* Système national de Documentation en ligne

* رابط قاعدة بيانات البراءات لم يتم تفعيله فهو لايعمل؛ ومتوقف. تاريخ الزيارة جانفي 2018.

[438] Portail de veille stratégique et technologique disponible sur :
http://www.dgrsdt.dz/portail_pvst/indice_inno_2016.php consulté le 28/12/2017

وبعبارة أخرى، ما هي آثار هذا التنظيم؟ التدمير النهائي للحرية الأكاديمية وروابطها المتمثلة في البحث الأساسي وممارسة النقد من قبل الأساتذة.

مهما كان التخصص الذي تجري فيه البحوث الجامعية، فإنه يؤدي إلى الاكتشافات والإبداعات ذات الطابع الفكري. هذه الاكتشافات العلمية، والتفكير الفلسفي، والتفسيرات الأدبية والتاريخية، والأعمال الفنية، والتي يتم تقديمها بشكل ملموس في شكل نصوص معظم الوقت، ولكن أيضا في أشكال أخرى. ويعطي القانون لمؤلفي هذا النوع من الأعمال حق مزدوج: حق أخلاقي وملكية فكرية ذات طبيعة اقتصادية. ويسمح الحق الأدبي للمؤلف بحماية شخصية عمله وسمعته الخاصة من خلال حظر الاستخدامات، والتكيفات التي لا يريد السماح بها. وهذا الحق ليس مستبعدا، وبالتالي الجامعة لا يمكن أن تستولي عليه. لكن الجدل يطرح عندما يتعلق الأمر بالملكية الفكرية، من حيث الحقوق الاقتصادية التي تستهدفها العملية لمنح الجامعة، الحق الاستئثاري في استغلال الملكية الفكرية لأساتذتها وموظفيها تجاريا. في هذه الظروف، قد يبدو أن السؤال الوحيد هو معرفة على من يجب أن تعود الفائدة الاقتصادية من العمل الفكري للأساتذة؟ لأن الحق الأخلاقي لا يزال يعطى للأساتذة الذين يمكنهم التحكم في مصير عملهم. إذا كان هذا هو الحال، يمكن للمرء أن يعتقد أن المسألة ليست مهمة كما يبدو للوهلة الأولى، وأنه يأتي إلى مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون الجامعة قادرة على استرداد الأموال؛ فقد تعرضت لخطر استثمارها في بحوث أساتذتها. والواقع أن الوضع أكثر حساسية، ويؤثر على الحقوق المعنوية ذاتها. وليس من دون سبب أن القانون يربط بين هذين الحقين في الأصل عن طريق إسنادهما إلى المؤلف (الجماعي أو الفردي). ولأن نقل القانون التجاري يؤثر بالضرورة على الحق الأخلاقي. في البداية، فإنه يعتمد تماما على المؤلف لتحديد ما إذا كان يريد نشر عمله أم لا، ففي الحالة الإيجابية، وبالطريقة التي يريد أن يفعلها؛ ويتطابق هذا القرار على وجه التحديد مع خيار استخدام جميع حقوقه التجارية أو جزء منها، والتفاوض في ذلك الوقت على الظروف الفعلية للنشر أو الاستغلال. وإذا كانت الحقوق التجارية مستبعدة سلفا بعقد عام، فإن هذا القرار لم يعد ملكا للمؤلف، وقد تنازل بالفعل عن هذا الجزء من حقوقه المعنوية، فلم يعد مسؤولا عن تقرير ما إذا كان يريد نشر أو استغلال نتائج أبحاثه، أو اختيار الطريقة التي يريد أن يتم بها، لأنه قد تعاقد بالفعل وتنازل عن الحقوق التجارية، وأنه اعتمد في هذه النقطة على تقدير إدارة جامعته. على سبيل المثال، أستاذ ما يريد نشر عمله او اكتشافه، ولكن نشر مثل

المصنف يمكن أن يتعارض مع الخطط التسويقية للجامعة، إذن سوف سيضطر إلى التخلي عنه، أو القيام بذلك فقط بالشكل الذي تراه الجامعة مناسبا. وإذا قال أنه لا يريد نشر عمله، سوف يجد في نهاية المطاف نفسه، يتعارض مع رغبة الجامعة في استغلال الحقوق التجارية لعمله أو اكتشافه ، وبالتالي يتخلى بالفعل عن جميع حقوقه التجارية. وباختصار، سيتم تخفيض الحقوق المعنوية للمؤلف إلى القليل جدا بمجرد أن يتراجع عن حقوقه التجارية[439].

[439] Gilbert Boss, L'université Et La Propriété Intellectuelle. Disponible sur : https://www.gboss.ca/pdf/Universite_propriete_intellectuelle.pdf

خلاصة الفصل:

للجامعات دورا رائدا في بناء حضارات الشعوب، باعتبارها مؤسسة هدفها الأول التعليم والتثقيف لشريحة مهمة المجتمع ألا وهي شريحة الشباب. وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن الجامعات ركيزة من ركائز التقدم في البلدان، ومع التطور العلمي والتقني أصبحت الجامعات تتنافس للحصول على الاعتماد (Accreditation)، وفق التصانيف العالمية، والذي أدى إلى ظهور مفهوم الجودة، وهناك تصانيف عديدة معتمدة توضح موقع الجامعات ومستواها بين جامعات العالم.
- على المستوى العربي تميزت الجامعات السعودية بحضورها المتميز على مواقع التصانيف العالمية للجامعات، فوفق موقع قياسات الويب (Webmetrics) لسنة 2010، احتلت خمس جامعات سعودية المراكز الخمسة العربية الأولى، وهنا يجب أن لا نغفل تميز مكتبات الجامعات السعودية بخدماتها وتطورها الذي يشهد له جميع الباحثين.
- حتى الآن، من حيث المبدأ تميز المجتمعات بوضوح تام بين أماكن من إنتاج المعرفة والسوق، حتى لو كان هناك اعتراف ببعض الروابط بينهما. وكانت الجامعات، من بين المؤسسات البحثية التي يمكن اعتبارها بمثابة جزر، بعيدة كل البعد عن التهديدات الكبيرة للنشاط الاقتصادي، حيث يسمح للباحثين ممارسة النشاط العلمي بمعناه الواسع وبكل حرية، من أجل المنفعة العامة للمجتمع. لكن الواقع الآن تغير لم يعد النظر إلى العلم كمصدر حر، ولكن كموارد يتم دمجها مباشرة في السوق، بدأ يفرض السوق أو بمعنى اصح المؤسسات الاقتصادية منطقه على المؤسسات العلمية والمطالبة بإدارتها كمؤسسات. ونحن جميعا نعرف أن هذا التطور، من الناحية العملية قد تحقق في بعض الجامعات لا سيما الأمريكية منها، فقد تم دمج المعرفة في السوق الكلي.
- إن الجامعات تحولت حاليا تماما إلى مجال الأعمال التجارية، التي يكون من إنتاجها الرئيسي نتائج البحوث، وتحاول الجامعات الاستحواذ على نتائج البحوث عن طريق قوانين وأنظمة الملكية الفكرية الجديدة داخلها. هذه الأنظمة في بعض الأماكن طبقت بالفعل، حيث ينظر على أن الإنتاج الفكري للباحثين يجب أن ينتمي إلى الجامعة أو معهد البحوث، وكأن الأساتذة لا يعملون لحسابهم الخاص ، وإنما يتم

النظر إليهم كموظفين بسطاء من المؤسسة الجامعية، توكل بعض المهام البحثية من الشركة التي تدفع لهم رواتبهم، وتزود المختبرات بالتجهيزات والأموال، وبالتالي يسمح لأصحاب الأموال التحكم في بحوث الأساتذة. ولذلك، ينبغي أن الجامعة هي التي تمنح الحق في تقرير مصير منتجات النشاط الفكري لأساتذتها وغيرهم من الموظفين (المواد والكتب والدورات والتقارير البحثية، وما إلى ذلك)، والبت فيما إذا كان ذلك ممكنا إذا تم استغلالها، وبأي طريقة.

- مما سبق يتضح ان تعليم الملكية الفكرية فى المرحلة الجامعية يجب ان يكون متخصصا أي أن يخصص لحماية الملكية الفكرية والحقوق الناجمة عنها والمتصلة بها محاضرات مرتبطة بالمنهج الدراسي وملازمة له.
- ومن الضروري أن تقوم المكتبة الجامعية بوضع خطة عامة؛ تهدف الى ترويج لحقوق الملكية الفكرية بشكل مستقل؛ أي أن تخصص مثلا في موقعها على الأنترنت صفحة فيه كتيبات تشرح فيها أهمية وكيفية التعامل مع قضايا الملكية الفكرية بالنسبة لعملية البحث.
-

الفصل الخامس : المكتبات الجامعية وحماية حقوق المؤلف

الفصل الخامس : المكتبات الجامعية وحماية حقوق المؤلف

تمهيد:

أثبتت الدراسات أن المكتبات الجامعية هي أحد معايير التقويم للحصول على الاعتماد، وهذا بدوره أدى إلى لأن تخوض المكتبات الجامعية أيضا غمار المنافسة في تقديمها أفضل الخدمات للمستفيدين، مع احترام حق المؤلف وحماية المصنفات بنوعيها التقليدية والرقمية من الانتهاكات.

وللمكتبات الجامعية أيضا دور رائد وفعال في العملية التعليمية، باعتبارها إحدى ركائز تلك المؤسسة الجامعية. سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على المكتبات كمؤسسات تعليمية ثقافية ودورها في عملية النهوض بالتعليم الجامعي، ودعمه من خلال مصادر المعلومات، وكذلك دور المكتبة في التوفيق بين خدمة المستفيدين في الجامعات(الأساتذة والطلبة) وبين حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين.

وقد اتفقت دراسات عديدة على أن الجامعات المميزة لها مكتبات مميزة للعمل والإبداع وخدمة المستفيدين (الطلبة، وأساتذة) في الجامعات، تلك المكتبات التي من مهامها توفير مصادر المعلومات بأنواعها للباحثين، لينجزوا ثمار أفكارهم وإبداعهم وهي تتمثل في بحوث، وأطاريح ورسائل جامعية، فأين تقف المكتبة من كل هذا، وما هو دورها في حماية الإبداع للإنتاج الفكري؟ متمثلا بحماية الملكية الفكرية.

ومن بين الأمثلة الدالة على الاعتداء على حق المؤلف السرقة والقرصنة، فالسرقة هي استنساخ العمل جزءا أو كلا، وادعاء الفاعل بأنه هو صاحب العمل وليس غيره، ويستثنى من هذا الحكم الأفكار المجردة، فهي لا تندرج تحت حق المؤلف وحمايته، ولا تعد سرقة بالمعنى المتعارف عليه في القانون.

ويمكن القول بأن فوائد المعايير المرنة مثل الاستخدام العادل أو التعامل العادل أو الممارسة العادلة، كبيرة بالنسبة للمشرعين، حيث أنها تبقي القانون متصلا لفترة أطول؛ لأنه يمكن أن يتكيف مع التغير التكنولوجي، مثل القدرة على تجميع مجموعات البيانات الكبيرة، دون الحاجة إلى عملية تعديل طويلة، والتي يمكن أن تستغرق سنوات أو حتى عقود لإكمالها. لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المكتبات الجامعية وعلاقتها بحماية بحق المؤلف والمسائل المرتبطة بهذه الحماية.

الفصل الخامس : المكتبات الجامعية وحماية حقوق المؤلف

المبحث الأول : المكتبات الجامعية: مفهومها ووظائفها وتحدياتها

يستخدم مصطلح المكتبات الأكاديمية بالترادف مع مصطلح المكتبات الجامعية، ويقصد بها المكتبة التي هي جزء من مؤسسة أكبر أي جامعة، تعمل المكتبات الجامعية وفق خطط وأهداف الجامعة الأم، التي تنتمي إليها هي بدورها ترتبط بالمؤسسة الأعلى أي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويطلق في الجزائر مصطلح (المكتبة المركزية) على المكتبة الرئيسية في الجامعة، التي تشرف على عمل مكتبات أصغر في جميع الكلية التابعة للجامعة، وتعد المكتبة الأكاديمية عنصرا حيويا، وحلقة وصل بين المعلومات وبين المستفيدين في الجامعة.

المطلب الأول: مفهوم المكتبات الجامعية:

المكتبة الجامعية هي تلك المكتبة أو مجموعة المكتبات، التي تمول وتدار من قبل إدارة الجامعة، وذلك لتقديم المعلومات والخدمات للمجتمع هذه الجامعات من الطلبة والتدريسيين[440]. وعرفت كذلك بأنها تلك المكتبة أو مجموعة المكتبات، التي تنشأ الجامعات أو الكليات أو المعاهد التعليم المختلفة، وذلك لتقديم وتوفير المعلومات والخدمات المكتبية للمجتمع الأكاديمي المكون من الطلبة والمدرسين والعاملين في هذه المؤسسات، وذلك عن طريق توفير ما يلزم من معلومات تفيدهم في البحث والدراسة[441].

وتعرف المكتبات الأكاديمية أيضا بأنها: مؤسسة ثقافية خدمية تعمل على خدمة المستفيدين في الحرم الجامعي (الأساتذة والطلبة والعاملين في الجامعة)، وتتمثل سياستها بتحقيق استراتيجيات التعلم وبرامجه لمختلف الاختصاصات في الجامعة، فضلا عن مساندتها للبحث العلمي، وذلك عن طريق تنمية مجموعاتها وتوفير مصادر المعلومات التقنية والرقمية.

مع التطور التكنولوجي تحولت المكتبات وبصورة تدريجية من حفظ المجموعات التقليدية المطبوعة إلى اقتناء المجموعات الرقمية، وهذا بدوره أدى إلى قيام مكتبات جامعية على أسس جديدة تنسجم مع متطلبات تلك البيئة الرقمية، ووضعت المكتتبين في تحديات جديدة إذ أصبحوا ملزمين بتعلم أساليب جديدة لخدمة مستفيديهم أينما كانوا بسرعة ودقة، وتطلب ذلك منهم شعورا عاليا بالمسؤولية أيضا ملزمين بدخول عوامل البيئة الرقمية وتعلم

[440]- عبد الحافظ محمد سلامة، خدمات المعلومات والتنمية المقتنيات المكتبية- عمان: دار الفكر،1997، ص. 296
[441]- أحمد نافع المدادحة، ،أنواع المكتبات، عمان: دار المسيرة،2011، ص. 99

كيفية التعامل معها، وأن يضيفوا إلى خبرتهم في المكتبات التقليدية، خبرات لما يسمى بالمكتبات الرقمية.

وقد استخدمت مصطلحات عدة للتعبير عن المكتبات في البيئة الرقمية وهي:

- المكتبة الرقمية (Digital Library)؛
- المكتبة الإلكترونية (ElectronicLibrary)؛
- المكتبة المهجنة (Hybrid Library)؛
- المكتبة الافتراضية (Virtual Library)؛
- مكتبة المستقبل (Library of future)؛
- مكتبة بلا جدران(Library without wall)؛
- مكتبة على الخط المباشر (online Library).

على الرغم من تداول تلك المصطلحات فإن أكثرها شيوعا هي (المكتبة الالكترونية أو المكتبة الرقمية، المكتبة الافتراضية).

مصطلح المكتبات الرقمية يعد أحدث مصطلح في سلسلة طويلة من الأسماء لمفهوم المكتبة الكمبيوترية، التي أضاف إليها ارتباطها بالحواسيب، مقدرة على أداء العمل بشكل أفضل؛ مما جعل بعضهم يعتقد أن اعتماد تلك المكتبات على الحواسيب، سيعجل باحتلالها موقع المكتبة التقليدية ومكانتها[442].

وقد أشار العديد من المتخصصين إلى تعريفات المكتبة الرقمية، ومنها هذا التعريف، المكتبة الرقمية هي:" تلك المكتبة التي تتجه سياستها نحو زيادة رصيدها من المصادر الرقمية، سواء المنتجة أصلا في شكل رقمي، أو التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي (الرقمنة). وتتم عمليات ضبطها ببليوغرافيا وتنظيمها وصيانتها؛ باستخدام نظام آلي متكامل، يتيح أدوات وأساليب بحث واسترجاع لمختلف أنواع مصادرها، ويتاح الولوج إلى مستودعاتها

[442] - Stephen P Harter,Scholarly Communication and the Digital Library: Problems and Issues. **Journal of Digital Information**, [S.l.], v. 1, n. 1, jan. 2006. ISSN 1368-7506. Available at: <https://journals.tdl.org/jodi/index.php/jodi/article/view/4/4>. Date accessed: 06 jan. 2018.

والاستفادة من خدماتها عن طريق شبكة حواسيب، سواء كانت محلية أو عبر شبكة الانترنت"[443].

وهناك من عرفها أي المكتبة الرقمية تعريفا شاملا معتمدا، على خمس كلمات تبدأ بالحرف (S) والكلمات هي: (Societies) المجتمعات، (Scenarios) طرائق التنفيذ، (Structure) البناء، (Spaces) الأماكن، (Streams) التوجهات. إذ اعتمد التعريف على خليط هذه المفاهيم الخمسة، فيذكر في تعريفه: أن المكتبات الرقمية هي أنظمة معلومات معقدة تساعد على إرضاء حاجات المستفيدين المعلوماتية، وتقديم الخدمات المعلومات المناسبة، وتنظيم المعلومات بشكل يمكن استخدامه، وتضبط مواقع المعلومات، وتتواصل بالمعلومات مع المستفيدين ومندوبيهم.[444]

إن أول من قام بإنشاء مكتبة رقمية هو مايكل هارت (Michael Hart) سنة 1971؛ من خلال ما أطلق عليه مشروع (غوتنبرغ) (Guetenberg Project)، الذي سعى لإتاحة بواكير المعرفة الإنسانية، التي سقطت عنها قوانين حماية الملكية الفكرية إلى العامة دون مقابل[445].

أما المكتبة الالكترونية فتستخدم خليطا من التقنيات مع مصادر معلومات تقليدية كالكتب والدوريات والمعاجم....الخ، وتعرف بأنها نمط من المكتبات، يوفر أوعية المعلومات ومصادرها على الوسائط رقمية (Digital)، مخزنة في قواعد بيانات (Databases)، مرتبطة بشبكة الأنترنت، تتيح المستفيدين الاطلاع والحصول على هذه الأوعية، من خلال نهايات طرفية مرتبطة بقواعد البيانات الخاصة بالمكتبة. وهذا الأسلوب يتيح للمستفيدين الاطلاع على الأوعية المعلومات (نصوص، مواد سمعية، مواد بصرية، سمعية بصرية) والحصول عليها في وقت ومن أي مكان، تتوافر فيه نهايات طرفية مرتبطة بتلك القواعد المعلوماتية[446].

---

[443]- عماد عيسى صالح، المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،،2005 ص. 19.

[444]- Edwaerd A Fox, Digital library, Available at : pubs.cs.uct.ac /00000016/01/handb.za/archive ook16.pdf. Date accessed: 06 jan. 2018

[445]Project Gutenberg disponible sur :http://www.gutenberg.org/wiki/Gutenberg:About consulté le 13/01/2018

[446] حشمت قاسم، الاتصال العلمي في البيئة الالكترونية، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع،2005، ص 25.

وهناك نوع آخر من المكتبات يدعى المكتبة المهجنة أو الفائقة أحيانا، ويقصد بها تلك المكتبات التي تحتوي على مصادر معلومات بأشكال متنوعة الالكترونية والتقليدية مثل النصوص والصور، ويتم استخدامها بشكل تبادلي، وهي مكتبة تتكون من مصادر وخدمات الكترونية يمكن أن تشمل كلا من المواد الالكترونية والمواد التقليدية معا، وكذلك تضمنها تنوعها في الأشكال المتناظرة الأخرى التي تتطلب أجهزة لاستخدامها، أو تجهيزات مثل شرائط الفيديو[447].

أما النوع الآخر من المكتبات فيدعى المكتبة الافتراضية (Virtual Library)، وتشير إلى نظام مكون من أرصدة وثائقية مرقمنة، ومحمولة على شبكات معلوماتية، تمكن من معاينة نصوصها عن بعد، فهي في أماكن متعددة مرتبطة، فيما بينها بتقنيات النص الفائق أو المترابطة، وهي مفتوحة دائما ومتاحة على شبكة العالمية، وتجمع هذه المكتبة أربعة عناصر فعالة وهي[448]:

أ. المؤلف الذي يبدع النص؛

ب. الناشر الذي ينظم النص؛

ت. المهني أو المكتبي الموثق؛

ث. المستخدم أو المستفيد من الوثيقة.

والمكتبة الافتراضية تشكل روابط لعدد من المكتبات الرقمية، فهي لا توفر مجموعة من المجموعات أو الخدمات بشكلها التقليدي، وإنما مجرد الوصول إلى المجموعات المتاحة على شبكة ويعرفها المعجم العنكبوتي أودليس[449](ODLIS) بأنها مكتبة بلا جدران، أي أن مجموعتها لا تحتوي على مواد ورقية أو فلمية، أو على أي شكل آخر ملموس ومتاح في موقع أو مكان مادي (Physical Location)، لكنها متاحة بصورة الكترونية بشكل رقمي ويتم الوصول إليها عبر شبكات الحاسبات.

---

[447] نبيل عبد الرحمان المعثم، المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2010، ص. 58.

[448] عبد المجيد صالح بوعزة، المكتبات الرقمية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006 ، السلسلة الثانية(50).

[449]- Reitz Joan M.Odlis.on line Dictionary fo library , op.cit.

ولا يوجد ما يناظر المكتبات الافتراضية في المكتبات التقليدية، فالمكتبة الافتراضية تتجاوز الحدود المكانية والجغرافية، فضلا عن قدرتها على الجمع بين أكثر من فئة وظيفية واحدة يجمعها هدف مشترك[450].

ومع بدء ظهور هذه المكتبة، أخذ قانون أداء الحوسبة العالي لعام 1991 (High Performance Computing Act)؛ الذي أصدره الكونغرس الأمريكي باعتبارات حفظ المؤلفين، ونشر المواد "حقوق التأليف محفوظة" على شبكات المعلومات، يهتم بالمسائل المترتبة على استخدام مصادر المعلومات المتاحة من خلالها. فلقد منح هذا القانون المؤسسة العلمية الوطنية الأمريكية (National Science Foundation)، صلاحية تأسيس المكتبة الرقمية الالكترونية أو الافتراضية، وعدها جزءا متمما لخدمات المعلومات، والعامل المحفز للغة المتضمنة في قانون 1991 فيما يتعلق بحقوق التأليف، وتفترض هذه اللغة أن خدمات المعلومات هي من ضمن الشبكات أو جزءا لا يتجزأ من بنيتها الهيكلية[451].

مهما اختلفت مسميات تلك المكتبات وأنواعها، فإنها جميعا، تتعامل مع نوع جديد من المصادر وأساليب أحدث توصيل المعلومات، إذ أنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من البيئة الرقمية ومتطلبات العصر الرقمي، وكل ذلك يلقي على كاهل المكتبين مسؤوليات كبيرة، وخصوصا في مجالات التزويد، والتنظيم والعرض وبث المعلومات، وكذلك إرشاد المستفيدين لاستخدام التقنيات الجديدة في البيئة الجديدة. وإن من أهم مميزات المكتبات في البيئة الرقمية هي[452]:

1. إيصال المعلومات إلى المستفيد أينما كان في عمله أو منزله إذا توافر له حساب شخص واتصال شبكي؛
2. استغلال إمكانيات الحواسيب الهائلة في البحث عن المعلومات بما توفره من سرعة؛
3. التحديث المستمر للمعلومات التي تشكل محتويات المكتبات؛
4. الإتاحة الدائمة للمعلومات بشكل متواصل دون انقطاع؛

---

[450] حشمت قاسم ، الاتصال العلمي في البيئة الالكترونية ،مصدر سابق، ص 65.

[451] - R.J(Jerry)Linn,Copyright and information services in the context of the national research and education Network. Alaivaible at : https://www.nitrd.gov/.../Copyright_and_Information_Services.pd. Date accessed: 06 jan. 2018

[452] - عبد الكريم جاسم منهى، المكتبات الالكترونية: مكتبة مركز التطوير والتعليم المستمر في جامعة بغداد نموذجا، رسالة المكتبة، مج (44)ع1/2،(2009، أفريل)، ص.66.

5. إمكانية توفير أشكال جديدة من المعلومات قد لا يمكن تخزينها وبثها من خلال القنوات التقليدية؛
6. انخفاض التكلفة إذ قورنت بالمكتبات التقليدية؛
7. إمكانية تقاسم المعلومات أو ما يسمى المشاركة في المصادر؛

وقد تعددت آراء الباحثين حول خصائص المكتبة الرقمية، كما تعددت وجهات النظر بشأن المكتبات، محاولين إبرازها وتمييزها عن المكتبات التقليدية.

ومن بين السمات الأساسية التي تميز المكتبات الرقمية عن التقليدية، وإن اختلفت التسميات، هي كالآتي:

1- الجهد الإجرائي أقل: إذ تنتفي الحاجة إلى الكثير من الإجراءات التقنية مثل الفهرسة والتصنيف والترتيب على الرفوف؛
2- ميزانية أقل: بسبب انخفاض كلفة المصادر المنشورة رقميا مقارنة بالمصادر الورقية
3- عدد العاملين أقل: الاستغناء عن الكثير من المهام والوظائف، التي كانت تستخدم في إجراءات العمل التقليدي؛
4- توافر معلومات بشكل أوسع وأشمل: كونها مفتوحة على مقتنيات ومصادر عدد كبير من المكتبات من خلال الاتصال المباشر أو الاشتراك في شبكات المعلومات؛
5- المتاحة المطلوبة للمستخدمين أقل: بسبب عدم الحاجة إلى مخازن الكتب ومصادر المعلومات الأخرى[453].

وأخيرا نجد أن المكتبات الالكترونية ماهي في الأصل إلا مكتبات جامعية، وهذه بعض النماذج منها :" اتحاد المكتبات الإلكترونية (Digital Library Federation)، هو عبارة عن تجمع عدد من المؤسسات الأكاديمية الممثلة بالجامعات والمكتبات العليمة البحثية، وهي تُعد رائدة في مجال المكتبات الإلكترونية، حيث تسعى تلك المؤسسات من خلال هذا الاتحاد إلى وضع معايير؛ تتعلق بالمجموعات المتوافرة على وسائط رقمية. وأيضًا ما يتعلق بالخدمات التقنية التي تربط الشبكات مع بعضها البعض، وكذلك تهدف إلى إتاحة مجموعاتها من خلال الإنترنت [454]. وهناك تجمع آخر مدعوم من قبل عدد من الجامعات

[453]- ناظم طلال الزهيري، المكتبات الرقمية الشخصية : تجربة بناء باستخدام نظام (Greenstone) متوفر على : www.slideshare.net/drtatal/ss-8444494 تم الاطلاع عليه في 2018/10/22

[454] Digital library Federation, disponible sur :https://www.diglib.org/about/ consulté 15/01/2018

الأمريكية الكبيرة يطلق عليه "مبادرة المكتبات الإلكترونية (Digital Libraries Initiative) يهدف إلى البحث عن طرق ووسائل أفضل لإدارة المجموعات والأوعية المتوافرة على وسائط رقمية[455]. وهناك نموذج آخر في بريطانيا، بدأ العمل فيه من أوائل التسعينات، ويسعى هذا المشروع المسمى بـ "برنامج المكتبة الإلكترونية" إلى تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير وتشكيل وتطبيق برنامج المكتبة الإلكترونية الوطني. كذلك يسعى البرنامج إلى الاستفادة من التطور الحاصل في مجال التقنية والانتشار الواسع في استخدام الانترنت. ويهدف البرنامج إلى توفير مجموعة كبيرة من مصادر المعلومات على وسائط رقمية لخدمة المجال الأكاديمي في بريطانيا. وقد خصص مبلغ (15) مليون جنيه إسترليني لانطلاق البرنامج؛ ثم توالى الدعم المالي والمعنوي للبرنامج إلى أن بلغت مشاريع الأبحاث المخصصة له أكثر من (60) مشروعًا[456] .

المطلب الثاني : وظائف المكتبات الجامعية

تؤدي المكتبات الأكاديمية وظائف عدة منها:

1. الدعم والتطوير والخدمة للمنهج الدراسي في الجامعة عن طريق اختيار مصادر المعلومات التي تدعم تلك النتائج.
2. مساندة الأساتذة والطلبة في إعداد بحوثهم ومحاضراتهم؛ ليظلوا على صلة بآخر ما توصلت إليه البحوث والدراسات ومصادر المعلومات في مجال تخصصهم.
3. دعم البحث العلمي للطلبة بتوفير مصادر المعلومات لهم.
4. تنظيم مجموعات المكتبات وذلك بإعداد فهارس لتلك المجموعات.
5. تقديم خدمات المكتبة للقراء مثل خدمات الإعارة، والخدمات المرجعية، وإعداد برامج التدريب للمستفيدين، وأحيانا خدمات الاستخلاص والتكشيف.

إن التطور التكنولوجي حتم قيام مكتبات على أسس جديدة تنسجم مع متطلبات العصر والانترنيت، فلم يعد دورها تقليديا حين أضيفت للمكتبات ستفشل في دعم عملية البحث العلمي في الجامعة، مع العلم أن هدفها الأساسي توفير حاجات المستفيدين بسرعة ودقة،

[455] Digital Libraries Initiative, disponible sur :https://www.nsf.gov/pubs/1998/nsf9863/nsf9863.htm consulté 15/01/2018

[456] المكتبات الالكترونية، متوفر على :http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203541 تم الاطلاع عليه في 2018/01/19

ويذكر أحمد بدر[457] أن المكتبات الأكاديمية أقرب إلى مكتبات البحث المتخصصة، ومن هنا كانت الجمعيات المشتركة بينها كما كان هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تكونت مكتبات البحوث والكليات الجامعية(Association of College&Research Librairies)ولكن مكتبات البحث في الجامعات المكتبات العامة الكبيرة والمتخصصة، أو مكتبات البحوث المستقلة أو غيرها، وقد تكون جميعها اتحادا أو جمعية واحدة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية في جمعية مكتبات البحوث (ARL)* [458].

لقد أصبحت المكتبات الجامعية أحد المعايير الأساسية، التي يتم عن طريقها تقييم المؤسسة ألا وهي الجامعة، وذلك في الدول التي تأخذ بنظام تقويم الجامعات، ووضعها في مستويات للاعتراف بشهاداتها وخريجيها(Accreditation)، على أن اعتبار المكتبات هي أحد مقومات الهامة في تقويم الجامعة والاعتراف بها.

المطلب الثالث :تحديات المكتبة الجامعية في البيئة الالكترونية

في القرن الحادي والعشرين لم يعد دور المكتبات الجامعية كالدور التقليدي، الذي يرتكز على توفير المصادر للمستفيدين من خدمات المكتبة (هيئة التدريس والطلبة)، وإنما صار دورها تفاعليا في العصر الرقمي، خاصة وأن بيئة التعلم لا حدود لها، ونحن يمكن أن يكون جزءا من تلك البيئة في الحرم الجامعي، فالطلبة على تواصل دائم مع المكتبة عن طريق الهاتف الخلوي والرسائل الفورية، فضلا عن موقع المكتبة على الانترنت، وتؤكد أن طرائق التدريس والتعليم تغيرت أيضا، وأصبحنا نعيش ما يسمى "عصر المعلومات العقلية"

---

[457] أحمد بدر. محمد فتحي عبد الهادي، المكتبات الجامعية، تنظيمها، إدارتها، خدماتها، ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، القاهرة: دار غريب 2001، ص25

* (Association of Research Libraries) جمعية المكتبات البحثية (أرل) هي منظمة غير ربحية تضم(125) مكتبة بحثية في مؤسسات بحثية شاملة في الولايات المتحدة وكندا تشترك في مهام بحثية مماثلة وتطلعات وإنجازات. وتنفق أكثر من (1.4) مليار دولار سنويا على موارد المعلومات وتشارك بنشاط في تطوير نماذج جديدة من الاتصالات العلمية. أنظر:

Association of Research Libraries disponible sur :http://www.arl.org/about#.Wk5z-dLiavE consulté le 20/01/2018

Information » Age Mindset". وإذا لم تكن المكتبة والعاملين فيها جزء من عصر المعلومات فهم يحتاجون إلى أن يكونوا كذلك.[459]

من بين التحديات التي تواجه المكتبات الجامعية هي السيطرة على الكم الهائل من المعلومات، وإتاحتها لمستعمليها الذين يزدادون يوما بعد يوم، وفي ظل تناقص النسب المالية المخصصة للمكتبات، وما يقابلها من ارتفاع في أسعار مصادر المعلومات، والنقص في أعداد الموظفين المؤهلين للتعامل مع التقنيات الحديثة؛ تواجه المكتبات الجامعية تحديات كبيرة:

إن التطور التكنولوجي في مجال المكتبات والمعلومات لم يمس فقط مصادر المعلومات، وإنما امتد ليطال جميع العمليات الإدارية والفنية في المكتبات، في العصر الرقمي لم نعد نرى حدودا لأوعية المعلومات، فنحن لم نعد نفرق في العصر الالكتروني بين الدورية الالكترونية والكتاب الالكتروني، ولا حتى بين الصورة والخريطة؛ الكل تشابك وانصهر في بعضه البعض. لذا ينبغي أن تكون للمكتبات قدرات للتحول والتكيف المستقبلي مع تقنية المعلومات الإلكترونية التي تعتمد على الاتصالات أكثر من اعتمادها على مصادرها الداخلية وقدراتها المحلية المتاحة.

ولقد برزت قضية الملكية الفكرية والإتاحة في العصر المعلوماتي بشكل لافت للانتباه، فلم يعد ينظر للوصول للمعلومات على أنه مجرد خدمة فقط، بل يمتد الاعتماد في هذا الوصول على طباعة المواد والوثائق عن طريق الوصول والاحتفاظ بها سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع، مما قد يسهل الاعتداء على أصحاب المصنفات المتاحة.

وبناء على ما سبق فإنه على المكتبة أن لا تختار فقط مجموعتها المحورية، بل عليها أن تختار مصادر الإتاحة أيضا، ولكن وفق سياسة حديثة تأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات التي تفرضها طبيعة المصادر الإلكترونية، فعلى سبيل المثال لا بد من التحقق من فعالية موردي نظم المعلومات في تقديم الدعم الفني المناسب والمستمر.وأخيرا، يتوقع الباحثون بأن مقتنيات المكتبة ستضم خليطا من الملكية والإتاحة.[460]

---

[459] - Sandra G.Yee (2004, 14July) Re-creating the accademic Library : the changed Organization. MLA forum. 111 (2), http://www.malforum.org/vomume111/issue2/conlf1.html consulté le 13/01/2018

[460] خالد بن عبد الرحمن الجبري، مصادر المعلومات بين الاتاحة والتملك متوفر على:

وفي هذا المجال، لقد طلبت اللجنة التنفيذية للجمعية (الأمريكية) لمكتبات الكليات والبحوث (ACRL)* في عام 2006 من لجنة البحث تحديد عشر افتراضات « Assumptions » سيكون لها تأثير في المكتبات والمكتبين الجامعيين وذلك خلال العشر سنوات القادمة. وبعد جهود كبيرة قامت بها اللجنة في دراسة الواقع والأدب المنشور والقيام بالدراسات مسحية توصلت إلى ما يأتي:

1- سيكون هناك تركيز متزايد على رقمنة المجموعات، والحفاظ على الأرشيفات الرقمية، وتحسين أساليب تخزين البيانات واسترجاعها .المكتبات الجامعية لديها فرصة لجعل مجموعاتها الفريدة، متاحة للعالم بطرق لم يسبق وأن عرضت بها. في الواقع، تعد رقمنة المجموعات المطبوعة الفريدة باعتبارها واحدة من المهام الرئيسية للمكتبات الأكاديمية في القرن (21.) يجب على المكتبيين التعاون مع المتخصصين في تنظيم البيانات كجزء من عملية البحث .

2-يجب أن تستمر مهارات المكتبين في التطور؛ استجابة لاحتياجات وتطلعات المستعملين المتغيرين (الطلبة والأساتذة) الذين يخدمونها. وتجري حاليا تغييرات في المهارات فيما يخص المهنيين في المكتبات، مثلا الرواتب آخذة في الازدياد، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة توقعات جيل جديد من المهنيين الذين لديهم خيارات مهنية أخرى .ويمكن النظر إلى شيخوخة المهنة على أنها تتمتع بعدد من الفوائد الإيجابية، لأن زيادة التقاعد ستفتح فرصا جديدة لجيل جديد من المكتبيين وغيرهم من المهنيين. كذلك المكتبات المفتوحة تساعد على إنشاء مسارات وظيفية جديدة داخل منظماتها، وهي في وضع مثالي لاحتضان المستقبل.

8، informatics.gov.sa/details.php?id=123/ تم الاطلاع عليه 2018/01/22

* (The Association of College & Research Libraries)هي جمعية المكتبيين للتعليم العالي، ينتمي إليها اكثر من (11،000) من المكتبيين في المكتبات الجامعية والبحثية والأفراد المهتمين بالأمر، وهو ما يمثل ما يقرب من 20٪ من إجمالي عضوية(ALA). وتقوم بتطوير برامج ومنتجات وخدمات لمساعدة المكتبيين على التعلم والابتكار والقيادة داخل المجتمع الأكاديمي .تأسست في عام 1940.

انظر :

The Association of College & Research Libraries disponible sur : http://www.ala.org/acrl/aboutacrl consulté le 23/01/2018

3- سوف يطلب الطلبة والأساتذة بشكل متزايد الوصول بشكل أسرع وأكبر إلى الخدمات. وقد أصبحت البيانات كالجرائد المطبوعة بالنسبة للطلاب اليوم كما كان الميكروفيش بالنسبة للجيل السابق، فقد أصبحت شائعة على نحو متزايد. وبالتالي ماهي الآثار التي تترتب على سلوكيات، ومواقف البحث عن المعلومات في اختيار المواد، وما هي الصيغة المثلى لتقديمها؟

4- وستصبح المناقشات حول الملكية الفكرية شائعة بشكل متزايد في التعليم العالي.في حين أن هذه ليست قضية جديدة، فإن ما هو جديد هو زيادة فرصة التعدي على حقوق الملكية الفكرية الناجمة عن الوصول عبر الإنترنت .

5- ينمو الطلب على الخدمات المتصلة بالتكنولوجيا، والذي يتطلب تمويلا إضافيا.الثورة الرقمية في مهدها؛ ولكن لا تزال المكتبات الأكاديمية تعمل في عالم "المطبوع" في الغالب. ويتنبأ المستقبليون بأن كلا من العرض والطلب على المواد المطبوعة سيستمر في الزيادة في المستقبل القريب؛ ولكن سيحدث حتما نقطة تحول. وكثيرا ما يعقب نقاط التحول انخفاضا مفاجئا في الاهتمام بالتكنولوجيات غير الملائمة .يجب التفكير في ما هي منتجات وخدمات المكتبة التي ستنخفض خلال السنوات العشر القادمة؟ وهل ستتمكن المكتبات من إعادة تفعيل الموارد بالنسبة التكنولوجيات الجديدة؟ ما هي المنتجات والخدمات الميتة بالفعل، ولكن يتم الاحتفاظ بها ل "دعم الحياة"، وبالتالي هل تساهم في تباطؤ الجهود؛ لاحتضان التكنولوجيات الجديدة؟

6- سينظر التعليم العالي إلى مؤسساته وكأنها قطاع أعمال. ولذلك فإن الجامعات اليوم- أكثر من أي وقت مضى- تركز على برامج التبرعات ومشروعات المنح، وتوسيع دائرة المداخيل وتقليص التكاليف والإفادة القصوى من المساحات.

8- سينظر الطلبة بشكل أكبر عن ذي قبل، على أنهم زبائن ومستهلكين، متوقعين الحصول على مرافق وخدمات ذات جودة عالية. إن طلاب اليوم يدفعون القيمة الحقيقية لتعليمهم، ولذا فإنهم يطالبون ويتوقعون بأن يكونوا مستفيدين، وستكون لذلك نتائج ضمنية كبيرة ابتداء من كيفية تعامل أعضاء تدريس الطلاب، إلى جودة المرافق السكنية ومستواها ومرافق المكتبة، فالجامعات أصبحت أكثر إدراكا لأهمية "شكل" المرافق المعلوماتية (المكتبة) فقد أصبحت وسيلة "جذب" مشوقة (تسهم في التوظيف وجذب الطلبة).

9- سيصبح التعليم عن بعد خيارا أكثر شيوعا من ذي قبل في التعليم العالي، وسيتعايش مع التعليم التقليدي دون أن يهدد كيانه، لقد تمكنت التقنيات الحديثة المؤسسات التعليم العالي من الإفادة القصوى من وسائل الآلية، إذ أمكن للمكتبات ومراكز المعلومات بواسطة التقنيات الحديثة أن تنتهج وتعتمد على نموذج في الوقت المناسب (Just in Time) عوضا عن منهج "فيما لو احتجنا أو تحسبا ل (Just in case)، الذي انتهجته المكتبات في عصرها التقليدي من خلال تزودها بمصادر معلومات (كتب ودوريات) على أساس توقعها لما يكون أن يحتاجه المستفيد.

10- إن تأمين الإتاحة للمعلومات – المستمدة من البحوث المدعومة من المجتمع – ستواصل نموها، ولعل هذا الأمر الأكثر الافتراضات التي لا يمكن التنبؤ بمآلها، إذ ستقوم التشريعات بدور أكثر بروزا هنا. كما أن البحوث المنتهية ستواصل حاجتها إلى تدقيق وتحرير وتنظيم ونشر بطرائق منطقية، وربما بمصلحة المجتمع الأكاديمي العودة إلى النشر العلمي، إذا ما أثبتت أن ذلك سيحل مشكلة التكاليف الباهظة للوصول إلى المعلومات البحثية والعلمية. ويمكن للمكتبات – بل ينبغي عليها- أن تقوم بدور ريادي، على أن تستوعب أن ذلك ربما يعني إعادة توزيع مصادرها التي تتحصل عليها من المؤسسة الأم.

11- تبقى مسألة الخصوصية (Privacy) حيوية ومهمة في مهنة المكتبات. وهذا الافتراض قد نال اهتمام أكبر أهمية خاصة نتيجة للتقدم التقني الذي أضفى صيغته على هذا المجال. إن النقاش يزداد سخونة في المكتبات التي تتطلب معلومات توثيقية (Authentification) من المستفيدين للوصول إلى مصادر المعلومات، وخصوصا عند استخدام محطات العمل المتوفرة في المكتبة[461].

وتؤكد الافتراضات المذكورة أعلاه الأدوار المهيمنة، التي تؤديها التكنولوجيا وتوقعات المستهلكين بشكل متزايد في المكتبات. تتيح الاتجاهات الكامنة وراء هذه الافتراضات فرصا جديدة للمكتبات والمكتبيين الجامعيين المستعدين للانفتاح على المستقبل والتعامل بشكل جديد مع الملكية الفكرية.

[461] - James Mullins, L.Frankn R.Allen, And Jon R.Hufford top ten assumptions for the future of academic libararies and librarians: A report from the ACRL research committee. C&RL News, Vol 68, N°4 (April) disponible sur : http://www.ala.org/acrl/issues/value/tenassumptionshttp consulté le 13/01/2018

المبحث الثاني: المكتبات الجامعية وحقوق المؤلف

إن حقوق الملكية الفكرية لم تبرز كمشكلة كبيرة في المكتبات التقليدية، وذلك لأن مجموعات المكتبات تقتني من دور النشر وفق ضوابط معروفة، حتى إن خدمة الاستنساخ لم تكن منتشرة بشكل كبير في المكتبات، ولكن مع التطورات التقنية وظهور ما يسمى بالبيئة الرقمية، وهو ما يعني الاتجاه نحو الاستخدام الآلي في انجاز الأنشطة المختلفة للإنسان، ويبشر بمجتمع يعيش بلا ورق؛ مهد لقيام مفهوم جديد للمجتمعات وهو المجتمع اللاورقي(Paperless Society)أو المجتمع الرقمي (Digitisation Society) [462]. وقد أصبحت المكتبات جزءا من هذا المجتمع، حين دخلت التكنولوجيا والحواسيب في جميع الخدمات عن طريق الهاتف الجوال أيضا وليس الحواسيب حصرا.

المطلب الأول :المكتبات وحق المؤلف في البيئة التقليدية

إن مصادر المعلومات هي الأساس الذي يقوم عليه كيان المكتبات وأنشطتها، وتشمل مصادر المعلومات التقليدية ومصادر المعلومات الالكترونية أو الرقمية، ومن هنا استخدم مصطلح البيئة التقليدية التي تعني في مضمونها التعامل مع مصادر المعلومات التقليدية في المكتبات الجامعية وهي (الكتب، الدوريات، والرسائل الجامعية، وقائع المؤتمرات، والمراجع)

وكل تلك المصادر مشمولة بقوانين حماية الملكية الأدبية والفنية، إذ حددت القوانين والتشريعات الدولية والوطنية، المصنفات المشمولة بالحماية وهي كالآتي:

- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة؛
- الخطب والمحاضرات التي تلقى شفاهة (المصنفات الشفوية)؛
- المؤلفات المسرحية والمسرحيات الغنائية ؛
- الرسوم بكافة أنواعها، اللوحات الفنية، النحت، المنسوجات الفنية؛
- تصاميم الرقصات والتمثيل الإيمائي؛
- الأعمال السينمائية؛

[462]- محمد محمود مكاوي البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل. (2004، ديسمبر) Cybravians journal، متوفر على:
www.journal.cbyrarians.org/index.php?option=com-content&view-artical&id=3492009-08-08-08-06-31&catid=147 :2009-05-20-09-55-14&itemid=65 تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

- التصوير الفوتوغرافي؛
- الخرائط الجغرافية والتصميمات والمخططات المعمارية، الفن المعماري ؛
- المصنفات الموسيقية والإذاعية، السمعية والبصرية؛
- مصنفات الفنون الشعبية ؛
- برامج الحاسوب؛
- مصنفات مشتقة/ أعمال ترجمة؛
- قواعد البيانات.

وقد تناول العديد من المتخصصين إيضاح طبيعة مصادر المعلومات، وأنواعها في المكتبات، لذا اكتفينا بالإشارة إليها فقط. أما ما يتعلق بكيفية التعامل مع مصادر المعلومات بدون انتهاك لحق المؤلفات، فهي تتمثل بعدد من المعايير الأخلاقية التي وضعها متخصصون، وأولى تلك المعايير هي الالتزام بالإشارة إلى اسم المؤلف المستشهد بمصنفه (كتاب، دراسة، رسالة جامعية.....الخ) وكذلك الإشارة إلى المصدر. وكما أصدرت جمعية المكتبات الأمريكية[463] عددا من المعايير الأخلاقية للتعامل مع المعلومات، من تلك المعايير احترام حقوق الملكية الفكرية والموازنة بين مصالح مستخدمي المعلومات وأصحاب الحقوق.

*أضيفت برامج الحاسوب بموجب معاهدة برن 1971 على اعتبارها مصنفات أدبية.

- [463]تم التعبير عن مبادئ هذه المدونة في بيانات عامة، لتوجيه عملية صنع القرار الأخلاقي . إذ توفر هذه البيانات إطارا لها ؛ ولا يمكنها أن تملي بأي شكل من الأشكال سلوكا لتغطية حالات معينة :

1. نحن نقدم أعلى مستوى من الخدمة لجميع مستخدمي المكتبة من خلال الموارد المناسبة والمنظمة تنظيما؛ سياسات الخدمة المنصفة؛ الوصول العادل؛ واستجابات دقيقة وغير منحازة، ومهذب لجميع الطلبات.
2. ونحن نتمسك بمبادئ الحرية الفكرية ونقاوم كل الجهود المبذولة لفرض رقابة على موارد المكتبة.
3. نحن نحمي كل حق لمستخدم المكتبة في الخصوصية والسرية فيما يتعلق بالمعلومات المطلوبة أو المستلمة والموارد المشاورة أو المقترضة أو المكتسبة أو المنقولة.
4. نحن نحترم حقوق الملكية الفكرية ونؤيد التوازن بين مصالح مستخدمي المعلومات وأصحاب الحقوق.
5. نحن نعامل زملاء العمل والزملاء الآخرين بالاحترام والإنصاف، وحسن النية، والدعوة إلى ظروف العمل التي تحمي حقوق ورفاه جميع العاملين في مؤسساتنا.
6. نحن لا نقدم المصالح الخاصة على حساب مستخدمي المكتبة، الزملاء، أو مؤسسات التوظيف لدينا.
7. إننا نميز بين قناعاتنا الشخصية وواجباتنا المهنية ولا نسمح لمعتقداتنا الشخصية بالتدخل في التمثيل العادل لأهداف مؤسساتنا أو توفير إمكانية الوصول إلى مواردها الإعلامية.

إن أكثر صور التعدي على حق المؤلف للمصنفات التقليدية في المكتبات، هي عمليات الاستنساخ (Photocopie)التي تتمثل باستنساخ (كتب، مخطوطات ووثائق ودوريات، رسائل جامعية) ولا تجيز قوانين حماية حق المؤلف استنساخ المصنفات كاملة، وإنما وفق نسب تصل إلى (10%) في الغالب مع وجود بعض الشروط والاستثناءات، التي تسمح بالنسخ دون الحصول على إذن من المؤلف، التي اتفق عليها غالبية المشرعين، واتفقت عليها المعاهدات الدولية الخاصة بحماية المؤلف، وتشمل تلك الاستثناءات الآتي:

- يقتصر الاستنساخ على أغراض البحث والتعليم والدراسة،
- أن لا يضر الاستنساخ بالاستغلال المادي للمصنف ولا يضر مصالح المؤلف؛
- تحديد نسخة واحدة للمكتبات في بعض القوانين والتشريعات؛

وقد أدى التوسع في عملية الاستنساخ إلى الإضرار بمصالح المؤلفين، وأدى إلى انكماش السوق أمام الناشرين.

وعند مراجعة القوانين الدولية نجد أنها تتفق على الاقتباس من "مصنف" في حدود معينة، وأن يشار إلى اسم المؤلف وعنوان المصنف عند الاقتباس. كما أجازت بعض القوانين للمكتبات ومراكز التوثيق باستنساخ المصنفات المتوافرة في حدود نسخة واحدة لأغراض الحفظ أو تعويض التالف والمفقود. ومن أكثر القوانين تفصيلا في هذا المجال، قانون حق المؤلف الأمريكي والذي خصص الفترة رقم (108) من قانون حق النسخ لعام 1976 للمكتبات ومراكز التوثيق[464] إذ منحت المكتبات استثناءات لاستنساخ المصنفات بشرط :

---

8. ونحن نسعى جاهدين للتميز في هذه المهنة من خلال الحفاظ على وتعزيز المعرفة والمهارات الخاصة بنا، من خلال تشجيع التطوير المهني للزملاء في العمل، وتعزيز تطلعات الأعضاء المحتملين في هذه المهنة. أنظر:
ALA. Code of Ethics of the American Library Association . 22 January 2008.
Alaivaible at :www.ala.org/adavocacy/proethics/codeopethics/codeerthics consulté le 13/01/2018

[464] - 1- The collection of the library or archives meets one of the following description (a) it is open to the public; (b) it is available not only to research affiliated with the institution but also the others doing research in specialized fieled.
2- the reproduction must not be made for any direct or indirect commercial advantage.
3- The reproduction must include one of the following copyright notices :(a) the copyright notices appearing on the original work to be copied; or (b) if no such notice can be found on the work to be copied, a legend staying that the work may be protected by copyright law.
Voir:
Kenneth D Crews . Copyright Law for librarians and educators, Creative strategies and practical Solution.- Chocago: American Library Association,[S.D.] ,p.18

- أن تلبي مصادر المكتبة أو الأرشيف أحد الوظيفتين التاليتين:

(أ) أن يكونا مفتوحين للجمهور؛

(ب) وليس فقط الباحثين التابعين لهاتين المؤسستين ولكن أيضا لأشخاص آخرين يودون القيام ببحوث في مجال معين:

2- لا يجوز الاستنساخ لأي غرض تجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3 - يجب أن يتضمن الاستنساخ أحد إشعارات حقوق النشر التالية: (أ) إشعارات حقوق الطبع والنشر التي تظهر على العمل الأصلي المطلوب نسخه؛ أو (ب) إذا لم يتم العثور على مثل هذا الإشعار على العمل المراد نسخه، فهذا يعني أنه يمكن حماية العمل بموجب قانون حقوق الطبع والنشر. ويحق للمكتبات إنشاء نسخ المصنفات لأغراض الحفظ أو الحماية (Presevation) ولأغراض الدراسة والتعلم، ولأغراض الإعارة المتبادلة بين المكتبات.

ويتحدث (Crews Kenneth)*عن وجود آلة الاستنساخ (Copy Machine)في المكتبة، وكيف أنها في أكثر الأحيان غير خاضعة للرقابة، وكأن هذه الآلة في المكتبة، تسهم في انتهاك حق المؤلف وخصوصا عندما لا تضع أية إشارة لحدود الاستنساخ أو لقانون حق المؤلف[465]. في الولايات إن مسألة حق النسخ وتوفير النسخ ليست مرهونة بالنشاط فقط ولكنها مرهونة أيضًا، إلى حد كبير، بالغرض والنية من وراء النسخ وتوفير النسخ. وهذا أمر شديد الأهمية لأن إجراء النسخ وتوفيرها يجعل المكتبات منخرطة مباشرة في الأنشطة التي نربطها عادة بالمؤلفين والناشرين.

* مؤلف، أستاذ، ومستشار حقوق التأليف والنشر الدولي .وقد كان مستشارا للشركات والجامعات والحكومات في العديد من البلدان في جميع وملكيتهم للملكية الفكرية، والإدارة الإستراتيجية لأصول الملكية الفكرية، وبرامج تطوير التراخيص والعقود والمواقف السياسية . وحصل على اثنين من الجوائز الوطنية في مجال قضايا حق المؤلف .وتتركز ممارساته على حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والعلامات التجارية وقانون الملكية الفكرية .يعمل الدكتور (كينث كروز) بشكل وثيق مع العملاء فيما يتعلق بتعقيدات استخدامهم العملاء مطوري البرامج ومنتجي الأفلام وجامعات البحث الرئيسية والمؤلفين المستقلين وناشري الكتب والمجلات ومنتجات الوسائط المتعددة. انظر :

Expert **Personalized** Solutions. Disponible sur :
https://www.ghplaw.com/our-people/kenneth-d-crews consulté le 18/01/2018

[465] Kenneth D Crews . Copyright Law for librarians and educators,op.cit.

وقد منحت اتفاقية برن[466] حقا خاصا للدول النامية فيما يخص الاستنساخ، ومنحت فترات زمنية محددة للحصول على الترخيص بالاستنساخ تبعا لطبيعة المصنف المطلوب استنساخه، وعموما فإن المدة المحددة بخمس سنوات اعتبارا من النشر الأول. ولكن هذه المهلة تحدد في ثلاث سنوات بالنسبة إلى المصنفات المتعلقة بالعلوم الطبيعية والفيزيائية والتقنية ويشمل ذلك مصنفات الرياضيات. أما بالنسبة إلى مصنفات الخيالية والشعر والدراما فإن المهلة محددة بسبع سنوات.

إن الكثير من البلدان النامية تقرر سياسة الاستنساخ في المكتبات الأكاديمية والمكتبات الوطنية*، محاولة تقديم تسهيلات للطلبة والباحثين بدون ضوابط أو حدود إذ تستنسخ الكتب أو الدوريات بأعداد كبيرة، وذلك كبديل للشراء، وهذا التصرف انعكس سلبا على مؤلفي تلك المصنفات وناشريها، وشكل هذا النسخ تجاوزا من قبل المكتبات لأن فيه ضررا بمصالح المؤلفين المادية والمعنوية وأيضا بمصالح الناشرين المادية.

في الاتحاد الأوروبي يجيز توجيه مجتمع المعلومات للدول الأعضاء أن تمنح استثناءات أو تقييدات على حق النسخ "بشأن إجراءات النسخ المتبعة من قبل المكتبات المتاحة للجمهور أو المؤسسات التعليمية أو المتاحف أو دور الأرشيف، والتي لا تهدف لتحقيق فائدة تجارية أو اقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر." باستثناء إجراء النسخ لأغراض الحفظ والاحتياط، فهناك عدد محدود من الحالات الإضافية التي يمكن تصورها، والتي قد تكون المكتبات والأرشيف بحاجة فيها لنسخ المصنفات أو المواضيع المحمية الأخرى الموجودة في حوزتها. ومن أمثلة أفعال النسخ المحددة التي توفر الدول الأعضاء لها إعفاءً: النسخ لأغراض غير تجارية فيما يتعلق بالعرض على الجمهور أو لأغراض التوثيق ضمن مجموعة (كما في ألمانيا)، والنسخ لأغراض التشاور في الموقع (كما في فرنسا) والنسخ لأغراض استبدال مصنفات مفقودة أو مسروقة في حالة تعذر شراء المصنف (كما في أيرلندا). وثمة عدة مبادئ مطبقة[467].

---

[466]- دليل الويبو للملكية الفكرية: السياسة والقانون والاستخدام، مرجع سبق ذكره، ص. 318.

[467]اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة السادسة والعشرون، جنيف، من 16 إلى20ديسمبر 2013. متوفر على :www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/ar/sccr.../sccr_26_3.docx تم الاطلاع عليه في 2018/12/19

ينص "توجيه مجتمع المعلومات" على أنه (1) يتعين على الدول الأعضاء أن تحدد الأفعال التي يمكن أن تستفيد من الإعفاء؛ (2) ألا يكون الفعل هادفًا لتحقيق فائدة تجارية أو غير تجارية مباشرة (3) أن يُطبق أي استثناء وفقًا لاختبار الخطوات الثلاث. وقد طبق العديد من الدول الأعضاء أيضًا استثناءات محددة على نحو يحد من إجمالي عدد النسخ التي يمكن إجرائها. ويغطي الاستثناء على حق النسخ لفائدة المكتبات ودور الأرشيف استخدام المواد المتضمنة في مجموعاتها لفائدة المؤسسات ذاتها. ويخضع كل من الاستنساخ والنسخ الخاص (للاستخدام الخاص) بوجه عام لأحكام مستقلة[468] .ومن ثم فإن النسخ العام للمواد لفائدة مرتادي المكتبة ودور الأرشيف، لاستخدامهم الخاص غير مضمن هنا. ورغم أن أفعال الاستنساخ قد تتضمن مجموعات من المواد الخاصة بالمكتبات، أو تُجرى في أماكن عمل المكتبات، إلا أن هذا النسخ عادة ما يكون مسموحًا بموجب استثناءات لفائدة المرتادين أنفسهم. وعلى نحو مشابه، تغطي مجموعة محددة ومستقلة من الأحكام نسخ المواد للتوضيح لأغراض التعليم أو البحث العلمي[469]. أما أفعال النسخ الأخرى التي تجريها المكتبات ودور الأرشيف العامة فعادة ما تتطلب تصريحًا في شكل رخصة من صاحب الحق (أصحاب الحقوق). وبجانب التقييدات على حق النسخ، يتضمن "توجيه مجتمع

---

[468]« 2. Les États membres ont la faculté de prévoir des exceptions ou limitations au droit de reproduction prévu à l'article 2 dans les cas suivants:

a) lorsqu'il s'agit de reproductions effectuées sur papier ou sur support similaire au moyen de toute technique photographique ou de tout autre procédé ayant des effets similaires, à l'exception des partitions, à condition que les titulaires de droits reçoivent une compensation équitable;

b) lorsqu'il s'agit de reproductions effectuées sur tout support par une personne physique pour un usage privé et à des fins non directement ou indirectement commerciales, à condition que les titulaires de droits reçoivent une compensation équitable qui prend en compte l'application ou la non application des mesures techniques visées à l'article 6 aux œuvres ou objets concernés; »

Article 5 .2(b) et (c)
Directive 2001/29/CE du Parlement européen et du Conseil du 22 mai 2001 sur l'harmonisation de certains aspects du droit d'auteur et des droits voisins dans la société de l'information .op.cit

[469]« 3. Les États membres ont la faculté de prévoir des exceptions ou limitations aux droits prévus aux articles 2 et 3 dans les cas suivants:
a) lorsqu'il s'agit d'une utilisation à des fins exclusives d'illustration dans le cadre de l'enseignement ou de la recherche scientifique, sous réserve d'indiquer, à moins que cela ne s'avère impossible, la source, y compris le nom de l'auteur, dans la mesure justifiée par le but non commercial poursuivi; »
article 5.3 (c) idem

المعلومات" أيضًا تقييدًا لفائدة المكتبات ودور الأرشيف لأفعال محددة بخصوص التعميم وتوفير المصنفات والمواضيع الأخرى المحمية في أماكن عملها وبشروط محددة[470].

طبقت فرنسا استثناءً عن طريق تطويع التوجيه، الذي يوفر إطارًا مرنًا إلى حد ما للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ لكي تمتثل للتقاليد الوطنية المعمول بها داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو ما جاء في المادة ل (122.5) من قانون الملكية الفكرية. فهي تنص على أن صاحب الحق لا يمكنه أن يمنع نسخ مصنف ما وتصويره للحفاظ على إمكانية التشاور لأغراض البحث العلمي، أو الدراسة الخاصة من قبل الأفراد داخل مرافق المكتبات، وفي محطة مخصصة متاحة للجمهور، في المكتبات أو دور الأرشيف؛ طالما أنه لم تحقق أي فائدة اقتصادية أو مالية من وراء ذلك. ولا يوجد ما يقلق من ناحية الربط الشبكي لأن التشاور يتم داخل المكتبة فقط[471].

المطلب الثاني : المكتبات الجامعية وحق المؤلف في البيئة الرقمية

إن ظهور الحواسيب وما أتاحته تقنياتها من إمكانية خزن المعلومات واسترجاعها على شكل نصوص أو صور؛ مكن من ظهور وسائل تقنية أخرى تدعم عملية حفظ النتاج الفكري بأشكاله المختلفة، فظهور (السكانر) أو الماسح الضوئي (Scanner) الذي يعرف بأنه جهاز يستخدم في نقل الصور ورسومات إلى الحاسوب، الذي يحولها إلى صورة رقمية تلائم طبيعة الحاسوب، ويسهل تخزينها في ملف استرجاعها عند الحاجة، ويشبه الماسح الضوئي في عمله ناسخ المستندات الورقية، ودعمت تلك التقنية عمليات الرقمنة، إذ تتم معالجة المصنفات الفكرية من حالتها المادية (كتب، كتيبات، محاضرات) إلى شكل رقمي،

---

[470] « n) lorsqu'il s'agit de l'utilisation, par communication ou mise à disposition, à des fins de recherches ou d'études privées, au moyen de terminaux spécialisés, à des particuliers dans les locaux des établissements visés au paragraphe 2, point c), d'oeuvres et autres objets protégés faisant partie de leur collection qui ne sont pas soumis à des conditions en matière d'achat ou de licence; »
Article 5.3 (n)idem

[471] e) La représentation ou la reproduction d'extraits d'oeuvres, sous réserve des oeuvres conçues à des fins pédagogiques, des partitions de musique et des oeuvres réalisées pour une édition numérique de l'écrit, à des fins exclusives d'illustration dans le cadre de l'enseignement et de la recherche, à l'exclusion de toute activité ludique ou récréative, dès lors que le public auquel cette représentation ou cette reproduction est destinée est composé majoritairement d'élèves, d'étudiants, d'enseignants ou de chercheurs directement concernés, que l'utilisation de cette représentation ou cette reproduction ne donne lieu à aucune exploitation commerciale et qu'elle est compensée par une rémunération négociée sur une base forfaitaire sans préjudice de la cession du droit de reproduction par reprographie mentionnée à l'article L. 122-10 ;
Voir :Code de la propriété intellectuelle. Op.cit.

وتسمى عملية تحويل المعلومات إلى النظام الرقمي (الرقمنة)(Digitization) الذي يدور حول نقل المعلومات إلى وسيلة الكترونية (قواعد معلومات الكترونية). عملية الرقمنة هي أيضا بأنها: عملية تحويل الإشارات التناظرية (Analogique)إلى الرقمية(Digital) [472] .

وتعرف الرقمنة بأنها: العملية التي تتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، سواء أكانت هذه المعلومات صورا أو بيانات نصية[473].

إن عملية رقمنة المصنفات على اختلاف أنواعها؛ أحدثت ثورة تقنية كبيرة، وكان من نتائجها ظهور مصنفات جديدة، يكون لها أصل تقليدي، وقد أحدثت تلك التقنية تطورا هائلا في المكتبات الجامعية، التي اتجهت قسما منها قامت برقمنة مقتنياتها، وخصوصا الثمينة مثل المخطوطات من أجل الحفظ والحماية. كما أن عمليات الرقمنة في المكتبات الأكاديمية سوف تخلق فرصا فريدة وجديدة للوصول إلى المعلومات والمشاركة في المعرفة. فضلا على أن عملية الرقمنة هي إعادة صياغة المواد المادية وخلق بدائل رقمية لها، وعلى المكتبات الأكاديمية اكتشاف التحديات والقضايا والقرارات، التي تواجهها في تحويل مجموعاتها إلى الرقمنة كجزء من خدمات المكتبة[474].

ومن المهم جدا أن تكون للمكتبات سياسة واضحة حول الغرض من الرقمنة، مع وجود الإمكانيات المتوفرة من معدات، وبرامج، وإطارات متخصصة لإنجاز العمل؛ وعلى الحرم الجامعي توفير الدعم اللازم لهذا العمل. وبما أن المكتبات واجهت تغيرات تكنولوجية عديدة وكبيرة مع مرور الوقت. وهذه التكنولوجيا فرضت مسارات جديدة للمكتبات الجامعية، سواء أبت أو قبلت، لذا يجب أن تتوجه المكتبات الجامعية إلى التكنولوجيا وعمليات الرقمنة بما يعكس أهداف المؤسسة ورسالتها[475].

---

[472]- حسب الله سيد، أحمد محمد الشامي، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001، ص820.

[473]- سليمان باشيوه ، الرقمنة المكتبية في المكتبات. الجامعة الجزائرية: دراسة حالة المكتبة المركزية "بن يوسف بن خدة"متوفر على:
www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com تم الاطلاع عليه 2018/01/20

[474] Karim Tharani,collection digitization framework : A service oriented Approach ti digitization in Accademic Libraries. Partnership Canadian Journal for LIS. Vol (7) n°.(2). (2012) disponible sur : https://journal.lib.uoguelph.ca/index.php/perj/article/view/.../2627 consulté le 13/01/2018

[475] Verlene J. Herrington, The Accademic Library : Cowpath or path to the future? Journal of library Innovation, 4(2) disponible sur :https://academicworks.cuny.edu/nc_pubs/18/ consulté 13/01/2018

من بين المكتبات الجامعية التي اتجهت إلى عملية رقمنة بعض أرصدتها نجد المكتبة المركزية الجامعية لجامعة الجزائر "يوسف بن خدة": التي عمدت إلى رقمنة مجموعة من الكتب التي تحمل خصائص معينة، كالندرة والقيمة التاريخية والعلمية، وتعد هذه المجموعة من بقايا الحريق الذي تعرّضت له المكتبة في 1962، حيث أصبحت هذه المجموعة في حالة يرثى لها، من جهة، ونظرا إلى قيمتها العلمية والتاريخية الهامة من جهة أخرى، مما استدعى التفكير في رقمنتها وإتاحتها على الشكل الرقمي، من أجل تمكين الباحثين من محتواها، وللحفاظ على أصالتها وعدم تعريضها للإتلاف، لأنها من بين الجواهر التي خلفتها أيدي "الاستدمار" في تاريخ الجزائر[476] .

وفي فرنسا من بين المشاريع الأكثر نجاحا، مشروع (Liber Floridus) الذي سخرت له الإرادة العامة من أجل إبراز قيمة الأرصدة النادرة والثمينة، والتي كان من الصعب الكشف عنها بسبب هشاشتها. هذا البرنامج الوطني، الذي أنشئ بالتعاون مع معهد البحوث وتاريخ النصوص (IRHT/CNRS)، وكان الهدف وضع مخطوطات القرون الوسطى المحفوظة في مكتبات التعليم العالي، في متناول الباحثين والجمهور على حد سواء على شبكة الأنترنت. الأرصدة المعنية بالرقمنة: هي رصيد مكتبة (Bibliothèque Sainte-Geneviève) ورصيد مكتبة (Bibliothèque Mazarine)[477] . ومن بين الجامعات الأمريكية التي انخرطت في مشاريع الرقمنة مشروع جامعة (كاليفورنيا ببيركلي)، ومشروع جامعة (إلينوي بأوربانا)، ومشروع جامعة ستانفورد مشروع جامعة (ميتشجن)، وغيرها من الجامعات التي سعت لتقديم وإتاحة أرصدتها للمستفيدين.

أما في مصر فنجد مشروع المركز القومي لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي في مصر، كذلك من المشاريع الرائدة في السودان المكتبة الإلكترونية في جامعة السودان المفتوحة، ما يميز مشاريع المكتبات الرقمية على المستوى الدولي هو التزام القائمين على مشروعات المكتبات الرقمية، بصورة كبيرة، بمراعاة حقوق الملكية الفكرية والنشر، بالرغم من أن معظم المشروعات بدأت كمشروعات رقمنة لشتى مصادر المعلومات التراثية، أو

[476] سليمان باشيوه ، الرقمنة المكتبية في المكتبات. الجامعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

[477] Valerie Neouze, La Numérisation dans les Bibliothèques de l'Enseignement Supérieur en France, LIBER QUARTERLY, ISSN 1435-5205, disponible sur : https://www.liberquarterly.eu/articles/10.18352/lq.7701/galley/7737/download/ consulté le 20/01/2018

المصادر التي سقطت عنها حقوق النشر. أما فيما يخص مشاريع الرقمنة في الدول العربية، فالذي يميزها هو النقص الكبير في الدراسات والبحوث العلمية حول مشروعات الترقيم؛ إذ لا يوجد تقريباً أدلة عمل عربية يمكن الاسترشاد بها في تنفيذ مثل هذه المشروعات[478].

ويلاحظ أن مشاريع الرقمنة العربية في الغالب تكون لمخطوطات انتهت مدة خضوعها لقوانين الملكية الفكرية المادية ومع الاحتفاظ بالحق المعنوي للمؤلف، أما الكتب الرقمية فهي مشمولة بقوانين حماية الملكية الفكرية وتحدد إتاحتها ب (5%) من العمل فقط.

كذلك يمكن أن تكون مدة حماية المصنف كأحد العوائق لعملية الرقمنة إذ حددت مدة الحماية بحياة المؤلف، والخمسون سنة التابعة لوفاته، كما نظمتها اتفاقية برن واتفاقية التربس وكلتاهما اتفاقيتان تم مناقشتهما على نطاق دولي. وقد قدمت مدة الحماية تلك حقا احتكاريا للمبدعين للاستفادة من ملكيتهم لمصنفاتهم، أما الاستفادة تمتد لتشمل خلفهم العام مثل أولادهم وأحفادهم. بعض الدول قامت بمد مدة الحماية إلى مدة حياة المؤلف، وسبعين عاما بعد وفاته، وهو الأمر الذي عجل به كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عقد التسعينات، واتبعته العديد من الدول والذي اعتبره العديد من الملاحظين أمر مبالغ فيه، وهو ما ينعكس سلبا على المكتبات.[479]

وإقرارا بالأهمية المتزايدة للتراث الوثائقي الرقمي للبشرية وبهشاشته، اعتمدت اليونسكو في عام 2003؛ ميثاق اليونسكو بشأن صون التراث الرقمي. ومع ذلك أشارت دراسة استقصائية أُجريت في عام 2009 إلى أن القليل من الحكومات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، أقدمت على اعتماد استراتيجيات لصون تراثها الرقمي وضمان الانتفاع به، أو على صياغة هذا النوع من الاستراتيجيات. وأظهرت هذه الدراسة أيضا أن عدد البلدان التي اتخذت تدابير عملية لتطبيق أحكام ميثاق اليونسكو، أو التي اطلعت على التوصيات الواردة فيه قليل للغاية. وبالتالي من الضروري زيادة الوعي بالقضايا المرتبطة بحماية التراث الرقمي في الأجل الطويل لتمكين الأجيال القادمة من الانتفاع بهذا التراث، وإلا سيفقد العالم تاريخه الرقمي[480].

---

[478] نبيل عبد الرحمن المعثم، المكتبات العربية الرقمية في المملكة العربية السعودية: مرجع سبق ذكره، ص.ص.109-180.

[479] نورية سعيود ، ونجية سعيود، الإشكالية القانونية لرقمنة الوثائق في المكتبات، متوفر على :
www.univ-constantine2.dz/instbiblio/wp.../النص-الكامل-سعيود.pdf. تم الاطلاع عليه 2018/01/21

[480] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، 2016، متوفر على

إذن لا جدال في كون المصنفات الرقمية في حال النشر الالكتروني المباشر، وفي حال رقمنة المصدر الورقي وإتاحته على الانترنت، هي عملية خلق فكري ابتكاري خاضع لقوانين الملكية الفكرية وحق المؤلف، ولكن تتعرض تلك المصنفات إلى النسخ غير المشروع والقرصنة.

المطلب الثالث : المكتبات الجامعية والنشر في البيئة الرقمية

سيبدو النشر في المستقبل مختلفا جدا عما كان عليه في الماضي. وقد تغيرت أنماط الاستهلاك تغيرا كبيرا، حيث بدأ كثير من العلماء في الاعتماد بصورة متزايدة على الموارد الإلكترونية؛ للحصول على معلومات مفيدة لبحوثهم وتعليمهم. ولاسيما أن الناشرين حققوا تقدما في وضع المحتوى التقليدي على الإنترنت، خاصة الدوريات. ويعتقد أن المرحلة التالية ستكون إنشاء أشكال جديدة ممكنة من خلال التكنولوجيات الرقمية، مما يسمح في نهاية المطاف للباحثين للعمل في بيئات البحث الإلكتروني، والتي تكون مدمجة بشكل أعمق، الأمر الذي من شأنه تمكين النشر في الوقت الحقيقي، والتعاون، والتحديث الديناميكي للمحتوى، واستخدام وسائل الاتصال الجديدة.

إن مضمون حق المؤلف لم يتغير في البيئة الرقمية، أو كما يسميها البعض بيئة الانترنت، فمازال للمؤلف حق معنوي ومادي، إلا أن الدخول في تفاصيل الحقوق التي ترتكز عليها مضمون حق المؤلف في البيئة الرقمية، تبين عددا من الإشكالات التي تطرحها طبيعة التقنية وتعقيدها، التي جعلت من الصعوبة حماية حق المؤلف بشكل دقيق، خصوصا بعد إن ظهرت العديد من الانتهاكات التي طالت حق المؤلف سواء ماديا أو معنويا، وإن ثورة التكنولوجيا التي مثلتها شبكة الانترنت، لم ترافقها ثورة قانونية في إطار الملكية الأدبية والفنية[481].

وحين نتحدث عن المكتبات في البيئة الرقمية، تحضر مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية للمعلومات الرقمية (النشر الالكتروني)، وذلك أن نسخ المعلومات وتبادلها يكون أسهل، وأن اقتناء المكتبة للمصادر المطبوعة يمنحها حق إعارتها للمستفيدين مرات عدة دون الحاجة للحصول على إذن أو الموافقة من مالك حق النشر، أما المصادر المنشورة اليا

:/.../hrdoegypt.org/wp-content الرقمنة-و-حماية-التراث-الرقمي.pdf. تم الاطلاع عليه 2018/01/21

[481] ديالا عيسى ونسة، حماية حقوق التأليف على شبكة الأنترنت، بيروت : مكتبة صادر،2002، ص.85.

فأصبح من الصعب السيطرة عليها فيذكر الجابري[482] : أن انتشار النشر الالكتروني وسهولته يعد تحديا بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية أو حق المؤلف والحقوق المجاورة. في الوقت الذي كان فيه النشر التقليدي هو السائد، وعند ظهور النشر الالكتروني أصبح ضبط الحقوق المؤلف ومراقبتها أكثر صعوبة وتحديا بالنسبة إلى الناشرين والهيئات المسؤولة عن حقوق المؤلف نظرا إلى سهولة استنساخ المواد الالكترونية والمواد السمعية والبصرية والبرمجيات.وقد أثارت عملية إتاحة المصنفات في البيئة الرقمية عبر النشر الالكتروني بعض المشكلات بخصوص الطبع والنشر وقضايا الاعتداء على هذه الحقوق؛ نتيجة السهولة والسرعة في الوصول إليها ونسخها وتوزيعها وتحميلها، مع قلة التكاليف، يضاف إلى ذلك صعوبة المنع والضبط لعمليات الانتحال والتعدي عليها[*].

إن الطبيعة المفتوحة للبيئة الرقمية وبيئة الانترنت فرضت تحديات في مجال المحافظة على حقوق الملكية الفكرية، وجعلها تواجه صعوبات عديدة منها[483]:

1. تعدد واختلاف الجهات المختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بالاعتداء على حق المؤلف؛
2. تعدد القوانين واجبة التطبيق واختلافها على تلك النزاعات اعتمادا على الأماكن أو الدول التي تم فيها الاعتداء من خلال النشر، وإعادة النشر، والاستغلال دون ترخيص، أو دون موافقة المؤلف؛
3. في حال مقاضاة المعتمدين على مصنف في بيئة الانترنت، فإن صاحب الحق يضطر إلى مقاضاتهم وهم في دول أخرى، وهذا أمر صعب تحقيقه؛
4. مشكلات عقود الانترنت ابتداء من عقود الاشتراك، ومرورا بالعقود مع المواقع (عقود الطلب الخدمات والتسوق الالكتروني).

---

[482]- سيف بن عبد الله الجابري ، خلود بن خالد السالمي الرقمنة وحقوق الملكية الفكرية، وقائع المؤتمر العشرين للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ص.1450.

[*] خصصنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة المبحث الثالث للنشر الالكتروني وأنواع الجرائم الالكترونية والاعتداءات التي يمكن أن تطال المؤلفين والمبدعين.

[483]– هند علوي، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور للأساتذة الجامعيين، أساتذة جامعة منتوري نموذجا Cybrarian Journal(ع12)، مارس 2007، متوفر على:
http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=392:2009-07-20-10-05-45&catid=150:2009-05-20-09-56-20 تم الاطلاع عليه في 2018/01/22

في أوائل الثمانينيات لم يكن لمستخدمي قواعد البيانات الحق في تحميل، أو حفظ، الاستشهادات من قواعد البيانات الببليوغرافية. ومع ذلك، في أوائل التسعينات، قام ناشرو قواعد البيانات بشراكة مع مطوري برامج الببليوغرافيا (الاستشهادات) مثل (ProCite) لتسهيل عملية تحميل الاستشهادات أو ما يعرف بالتوثيق العلمي[484]. ثم تطورت الأمور المراجع الافتراضية قابلة للتطبيق عند تقديمها كخدمة تعاونية على مستوى أوسع جغرافيا. العديد من الطلبة هم بالفعل من المستخدمين. حيث يستخدم طلبة الرياضيات لجامعة بنسلفانيا هذه الخدمة بنجاح كبير؛ ويقدم المكتبيون المشاركون في هذا البرنامج دورات تدريبية عملية لجميع الطلبة خلال العام الدراسي الأول، ويقدمون الدعم والمساعدة البحثية على مدار العام باستخدام البريد الإلكتروني والرسائل الفورية. وبعض المكتبات أعطت معنى جديدا لهذا المصطلح، حيث تقدم (جامعة هارفارد) مرجعيات متجولة في قاعات الطعام والمنازل الطلابية[485]. كما أخذت بعض المبادرات على المستوى العربي، على عاتقها توثيق وإتاحة التراث الفكري والأكاديمي العربي مثل" آسك أزاد" ومشروع مكتبة الوراق الإلكترونية. بالإضافة إلى مشروع الرسائل الجامعية الالكترونية الذي أتاح الرسائل الجامعية بنصوصها الكاملة في الشكل الإلكتروني من خلال مواقع مؤسسات التعليم لعالي البحثية على شبكة الأنترنت.

إذن على العاملين في المكتبات الاطلاع على الاستثناءات الممنوحة لهم وفقا للقانون، ومحاولة الاستفادة القصوى منه وتوظيفه في خدمة المستفيد، فضلا عن تسليط الضوء على مبدأ الاستخدام العادل، الذي أصبح من المفاهيم المهمة لاستخدام مصادر المعلومات وفق قوانين حق المؤلف.

---

[484] Kristin R. Eschenfelder, Anuj C. Desai, Greg Downey, The Pre-Internet Downloading Controversy: The Evolution of Use Rights for Digital Intellectual and Cultural Works, (August 18, 2014). The Information Society 27: 69-91 (2011); Univ. of Wisconsin Legal Studies Research Paper No. 1277. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2482371 consulté le 22/01/2018

[485] Diane Zabel, Trends in Reference and Public Services Librarianshipand the Role of RUSA: Part One. Source: Reference & User Services Quarterly, Vol. 45, No. 1 (Fall 2005), pp. 7-10,Published by: American Library Association
Stable URL: http://www.jstor.org/stable/20864435 consulté le 13/01/2018

المطلب الرابع: الاستخدام العادل (Fair Use) لمصادر المعلومات

إن حماية حق المؤلف هو أمر مهم لتشجيع الابداع الفكري، في ظل تقديم الحماية القانونية لهذا الإبداع والإنتاج الفكري، فمن ناحية " يجب تشجيع الابداع الفكري وتحفيزه"[486] ومن ناحية أخرى، يجب ضمان حقوق الوصول إلى المعلومات للجميع بكونه ركنا أساسيا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948[487]. وهنا يظهر دور المكتبات في أهمية الموازنة بين حماية حقوق المؤلف، وبين توفير مصادر المعلومات للمستفيدين وذلك عن طريق الاستخدام العادل.

إن أول من استخدم مفهوم الاستخدام العادل هي الولايات الأمريكية في تشريعات حقوق المكية الفكرية، ويسمى (Fair Use) والاستخدام العادل. وقد أصدرت (ARL) بيانا للمكتبات الجامعية والبحثية يتعلق بالاستخدام العادل، هو بيان واضح وسهل الاستخدام للنهج العادلة والمعقولة للاستخدام المنصف من قبل المكتبيين، الذين يعملون في التعليم العالي .وقد تم تطوير هذا القانون بالشراكة مع مركز الإعلام الاجتماعي وكلية واشنطن للقانون. بعد إجراء العشرات من المقابلات مع الجامعيين والباحثين في قانون حقوق التأليف والنشر. كما أجريت مقابلات في سلسلة من مناقشات المجموعات الصغيرة، التي عقدت مع صناع القرار في المكتبة في جميع أنحاء البلاد، وضع فريق البحث نهجا جماعيا لتطبيق الاستخدام العادل.ولقانون يتعامل مع مثل هذه المسائل المشتركة في مجال التعليم العالي على النحو التالي:

- متى وكيف يمكن رقمنة المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر لاستخدام الطلبة؟ وهل ينبغي معالجة الفيديو بنفس طريقة الطباعة؟
- كيف يمكن إتاحة المجموعات الخاصة بالمكتبات عبر الإنترنت؟
- هل يمكن للمكتبات أرشفة المواقع الإلكترونية لاستخدام الطلبة والباحثين في المستقبل؟

وتحدد المدونة أهمية الاستخدام العادل في ثماني حالات متكررة لأمناء المكتبات:

- دعم التعليم والتعلم مع الوصول إلى المواد المكتبية عن طريق التقنيات الرقمية؛

[486]- عبد المجيد بوعزة، المكتبات الرقمية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.- مرجع سبق ذكره. ص191.
[487]- الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، مرجع سبق ذكره.

- إنشاء المعارض المادية الافتراضية؛
- الرقمنة من أجل الحفاظ على المواد المعرضة للخطر؛
- إنشاء مجموعات رقمية من مواد الأرشيف والمجموعات الخاصة؛
- إعادة إنتاج المواد لاستخدامها من قبل الطلبة المعوقين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وغيرهم من المستخدمين؛
- المحافظة على سلامة المصنفات المودعة في المستودعات المؤسسية؛
- إنشاء قواعد بيانات لتسهيل استخدامات البحوث ؛
- جمع المواد المنشورة على شبكة الإنترنت وجعلها متاحة[488].

وبالتالي إن فكرة الاستخدام العادل هي بمثابة "صمام الأمان" لقانون حق المؤلف في الولايات المتحدة.وبالإضافة إلى الاستثناءات المحددة للمكتبات والمعلمين، فإن المكتبيين في المكتبات الجامعية والبحثية يستخدمون الاستخدام العادل لأداء مهمتهم. الاستخدام العادل هو الحق في استخدام المواد المحمية بموجب حقوق الطبع والنشر دون إذن أو دفع، في ظل بعض الظروف، لا سيما عندما تكون الفوائد الثقافية أو الاجتماعية للاستخدام هي السائدة. إنه حق عام ينطبق حتى في الحالات التي لا ينص فيها القانون على إذن قانوني محدد للاستخدام المعني. وبناء على ذلك، فإن مبدأ الاستخدام العادل يوصف بشكل عام في القانون. وإن تحديد ما إذا كان أي استخدام عادلا؛ يتطلب تقييما متعمقا للوقائع، والقانون، ومعايير المجتمع ذات الصلة*.

ويعرف الاستخدام العادل أو المشروع (Fair Use) بأنه: إطار يتم من خلاله استنساخ المواد التي يحميها قانون حق النشر في الولايات المتحدة، والذي يسمح بعمل نسخة وحيدة

[488] **ARL, Code Of Best Practices In Fair Use For Academic And Research Libraries,** January 2012 . **alaivaible at :** www.arl.org/focus-areas/copyright-ip/fair-use/code-of-best-practices consulté le 13/01/2018

* حسب (ARL)، يتوقع (85)٪من المكتبيين الجامعيين الأمريكيين زيادة استخدام مواد المكتبة على الإنترنت خلال السنوات الخمس القادمة. و(70– 80٪) من البحوث الجامعية من المحتمل أن تنطوي تحت حقوق الطبع والنشر.

بغرض البحث والدراسة، ويشار إليها أحيانا بالتعامل المشروع. إن هذا الاستعمال يجب أن لا يتعارض مع قيمة حق النشر عن طريق الحد من المطبوع الأصلي، وأن لا يسبب الاستخدام أي ضرر للمؤلف[489]. ويمكن تعريفه أيضا بأنه، صيغة تحدد في قانون حماية حق المؤلف تسمح بموجبها استخدام مصادر المعلومات وفق شروط محددة في نص القانون، تمكن المؤسسات التعليمية والمكتبات من الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات بكافة أشكالها التقليدية والرقمية.

ويعتمد مبدأ الاستخدام العادل على عدد من العوامل ذكرت في المادة (107) من قانون حق الطبع والنشر الأمريكي هي[490]:

1- طبيعة وهدف الاستخدام: أن لا يكون الهدف من الاستخدام ربحيا وأن يكون لأغراض تعليمية أو توضيحية؛

2- طبيعة العمل المستخدم: الأعمال التي تنشر بعد: لا تخضع عادة للاستخدام العادل، والمقالات والدراسات العلمية تخضع للاستخدام العادل أكثر من الأعمال الروائية والفنية؛

3- كمية الجزء المستخدم ونسبته: لا يسمح باستخدام جزء كبير من العمل إلا في حالة الضرورة؛

4- تأثير الاستخدام في التسويق: فإذا كان الاستخدام سيضر بصاحب الحق ماديا أو تجاريا فلن يجيز ذلك تحت الاستخدام العادل.

إن استخدام مصادر المعلومات وخصوصا الرقمية منها، يعد إحدى الإشكاليات الكبيرة التي تواجه قوانين حماية حقوق التأليف، لذلك أوجدت الولايات المتحدة الصيغة القانونية عند تعديل قانونها سنة 1994، فأضيفت بعض الاستثناءات التي تتعلق بالاستخدام العادل في المادة (107).

أما المادة (108) فقد تضمنت كل ما يتعلق بالاستنساخ في المكتبات، ويكاد أن يكون دليلا واضحا للمكتبات للاسترشاد به، فيما تناولت المادة (1/110و2)[491] كل ما يتعلق

---

489 - Jonathan Band, Educational Fair Use Today , disponible https://arl.secure.nonprofitsoapbox.com/.../band-edu-fair-use-toda consulté le 13/01/2018

490 Art.107. Limitations on exclusive rights: Fair use. c i r c u l a r 9 2 Copyright Law of the United States and Related Laws Contained in Tıtle 17 of the United States Code december 2016. alaivable at : https://www.copyright.gov/title17/title17.pdf consulté le 13/01/2018

باستخدام مصادر المعلومات في التعليم، أما ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا (المكفوفون، وضعاف البصر) فقد تناولتهما المادة (121)[492].

إن كل تلك المواد القانونية وجدت من أجل تيسير الوصول إلى المعلومات وفق إطار قانوني؛ واضح خاص بالمكتبات الأمريكية، ورغم ذلك لازالت الكثير من المسائل العالقة ومحل جدل.

أما الاستخدام العادل في المملكة المتحدة يسمى التعامل العادل (Fair Dealing)، وفي هذا السياق أصدرت جمعية الناشرين (Publishers Association) ولجنة نظم المعلومات المشتركة (Joint Information Systems Committee)؛ دليلا بين عامي 1996 و1998،يقدم المشورة بشأن تطبيق التعامل العادل وأذونات امتيازات المكتبة في قانون حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، وما يرتبط بها من النصوص القانونية للأنشطة في التعليم العالي، التي تنطوي على إنشاء أو استخدام المواد الإلكترونية .يتناول الدليل في المقام الأول البحث أو الدراسة الخاصة بنسخ الأعمال الأدبية، ويحاول أي محاولة لتغطية الأعمال الفنية في جوهرها.

يقدم الدليل المشورة بشأن ما هي الأنشطة التي تتفق عليها(JISC) وجمعية الناشرين، والتي تشكل التعامل العادل، وبالتالي لا تتطلب أي إذن، وما هي الأنشطة التي يتفقان عليها ولا تشكل تعاملات عادلة، وبالتالي تتطلب إذن من مالك حقوق الطبع والنشر قبل القيام بهذه الأنشطة، وبعضها لم تذكر على الإطلاق؛ فهي تمثل "مناطق رمادية" حيث يكون القانون

---

[491] (1) performance or display of a work by instructors or pupils in the course of face-to-face teaching activities of a nonprofit educational institution, in a classroom or similar place devoted to instruction, unless, in the case of a motion picture or other audiovisual work, the performance, or the display of individual images, is given by means of a copy that was not lawfully made under this title, and that the person responsible for the performance knew or had reason to believe was not lawfully made;
(2) except with respect to a work produced or marketed primarily for performance or display as part of mediated instructional activities transmitted viadigital networks, or a performance or display that is given by means of a copy or phonorecord that is not lawfully made and acquired under this title, and the transmitting government body or accredited nonprofit educational institution knew or had reason to believe was not lawfully made and acquired, the performance of a nondramatic literary or musical work or reasonable and limited portions of any other work, or display of a work in an amount comparable to that which is typically displayed in the course of a live classroom session, by or in the course of a transmission
Art.108 Limitations on exclusive rights: Reproduction by libraries and archives
c i r c u l a r 9 2 Copyright Law of the United States and Related Laws Contained in Tıtle 17 of the United States Code december 2016. idem

[492]Art. 121. Limitations on exclusive rights: Reproduction for blind or other people with disabilities. Idem.

غير واضح، ويحث القراء الراغبين في القيام بأنشطة لم يرد ذكرها في هذا الدليل على تقديم المشورة القانونية المهنية .وينبغي استخدام هذا الدليل كمؤشر نحو الممارسة الجيدة .في حين أن كل رعاية قد اتخذت في إعداد هذا الدليل، المؤلفين والناشرين لا تقبل المسؤولية عن أي سهو أو عدم الدقة التي قد حدثت .وبعض الأنشطة لم تذكر على الإطلاق؛ فهي تمثل "مناطق رمادية" حيث يكون القانون غير واضح، ويحث القراء الراغبون في القيام بأنشطة لم يرد ذكرها في هذا الدليل على تقديم المشورة القانونية المهنية .وينبغي استخدام هذا الدليل كمؤشر نحو الممارسة الجيدة .وبعض الأنشطة لم تذكر على الإطلاق؛ فهي تمثل "مناطق رمادية" حيث يكون القانون غير واضح، ويحث القراء الراغبين في القيام بأنشطة لم يرد ذكرها في هذا الدليل على تقديم المشورة القانونية المهنية .وينبغي استخدام هذا الدليل كمؤشر نحو الممارسة الجيدة.

أما في القانون الفرنسي، الاستخدام العادل يقابله النسخة الخاصة (Copie privée) ولا يوجد مبدأ مباشر كمبدأ الاستخدام العادل في فرنسا. ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات من حقوق التأليف والنشر التي تشابهها، مثل حق الاقتباس القصير وحق النسخ الخاص (L122-5) [493] و(L211-3)[494] ، وهو ما يبرر تحصيل أتاوة على المبلغ الذي يتم دفعه

[493] 2° Les copies ou reproductions réalisées à partir d'une source licite et strictement réservées à l'usage privé du copiste et non destinées à une utilisation collective, à l'exception des copies des œuvres d'art destinées à être utilisées pour des fins identiques à celles pour lesquelles l'œuvre originale a été créée et des copies d'un logiciel autres que la copie de sauvegarde établie dans les conditions prévues au II de l'article L. 122-6-1 ainsi que des copies ou des reproductions d'une base de données électronique ;
3° Sous réserve que soient indiqués clairement le nom de l'auteur et la source :
a) Les analyses et courtes citations justifiées par le caractère critique, polémique, pédagogique, scientifique ou d'information de l'œuvre à laquelle elles sont incorporées ;
b) Les revues de presse ;
c) La diffusion, même intégrale, par la voie de presse ou de télédiffusion, à titre d'information d'actualité, des discours destinés au public prononcés dans les assemblées politiques, administratives, judiciaires ou académiques, ainsi que dans les réunions publiques d'ordre politique et les cérémonies officielles ;
d) Les reproductions, intégrales ou partielles d'œuvres d'art graphiques ou plastiques destinées à figurer dans le catalogue d'une vente judiciaire effectuée en France pour les exemplaires mis à la disposition du public avant la vente dans le seul but de décrire les œuvres d'art mises en vente ;
voir / Code de la propriété intellectuelle ,op.cit.

[494] Les bénéficiaires des droits ouverts au présent titre ne peuvent interdire :
1° Les représentations privées et gratuites effectuées exclusivement dans un cercle de famille ;
2° Les reproductions réalisées à partir d'une source licite, strictement réservées à l'usage privé de la personne qui les réalise et non destinées à une utilisation collective ;
3° Sous réserve d'éléments suffisants d'identification de la source :
-les analyses et courtes citations justifiées par le caractère critique, polémique, pédagogique, scientifique ou d'information de l'œuvre à laquelle elles sont incorporées ;
-les revues de presse ;

للفانين مقابل الاستنساخ. ومع ذلك، غالبا ما يكون لتدابير الحماية التقنية أثر منع أو تقييد نسخة العمل. وبموجب قانون (La loi relative au droit d'auteur et aux droits voisins dans la société de l'information)(DADVSI)[495]، يصبح التحايل على هذه التدابير، حتى في إطار حق النسخ الخاص، جريمة تزوير شديدة العقوبة تصل إلى السجن لمدة (3) سنوات وغرامة قدرها (000 300 يورو). ومنذ نوفمبر 2009، ينص قانون الملكية الفرنسي في مادته (L331-10)[496] على أنه : يجب تقديم القيود التي يمكن أن تفرض لصالح الاستثناء من النسخة الخاصة المذكورة (...) من خلال تنفيذ تدابير الحماية التقنية والتي يجب أن يعلم بها لمستخدم. سيتم إبلاغ المستخدم أن حق النسخ الخاص لن يحترم، ولكن لن تكون قادرة على فعل أي شيء حيال ذلك. ونتيجة لذلك، خصص فصل من القانون للجنة الخاصة بالنسخ تحديد مبلغ الرسوم و كذا الأوعية التي يمكن من خلالها أن تتم عملية الدفع. ويتعين على اللجنة أن تأخذ من الآن فصاعدا في الحسبان أثر تدابير الحماية التكنولوجية عند

-la diffusion, même intégrale, à titre d'information d'actualité, des discours destinés au public dans les assemblées politiques, administratives, judiciaires ou académiques, ainsi que dans les réunions publiques d'ordre politique et les cérémonies officielles ;
-la communication au public ou la reproduction d'extraits d'objets protégés par un droit voisin, sous réserve des objets conçus à des fins pédagogiques, à des fins exclusives d'illustration dans le cadre de l'enseignement et de la recherche, à l'exclusion de toute activité ludique ou récréative, dès lors que le public auquel cette communication ou cette reproduction est destinée est composé majoritairement d'élèves, d'étudiants, d'enseignants ou de chercheurs directement concernés, que l'utilisation de cette communication ou cette reproduction ne donne lieu à aucune exploitation commerciale et qu'elle est compensée par une rémunération négociée sur une base forfaitaire ;
Idem.

[495] قانون المتعلق بحقوق المؤلف وذات الصلة في مجتمع المعلومات، ودعا DADVSI هو القانون الفرنسي بعد تبديل التوجيه الأوروبي EC / 29/2001 في القانون الفرنسي بشأن تنسيق بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات.وقد اعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ هذا النص في 30 جوان 2006، قبل أن يدرسه المجلس الدستوري.
انظر:

Dominique, Lahary,. « Les bibliothèques et la loi Dadvsi ». *Bulletin des bibliothèques de France (BBF)*, 2006, n° 5, p. 18-25. Disponible en ligne : <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2006-05-0018-003> consulté le 18/01/2018

[496] Les conditions d'accès à la lecture d'une œuvre, d'un vidéogramme, d'un programme ou d'un phonogramme et les limitations susceptibles d'être apportées au bénéfice de l'exception pour copie privée mentionnée au 2° de l'article L. 122-5 et au 2° de l'article L. 211-3 par la mise en œuvre d'une mesure technique de protection doivent être portées à la connaissance de l'utilisateur.

NOTA :

Loi n° 2009-669 du 12 juin 2009 article 19 : Les articles L. 331-5 à L. 331-45 du présent code, dans leur rédaction résultant de la présente loi, entrent en vigueur à la date de la première réunion de la Haute Autorité pour la diffusion des œuvres et la protection des droits sur internet et au plus tard le 1er novembre 2009.

تحديد شروط الرسوم. إن العواقب بالنسبة للمستعملين لن يكون لها تأثير، حيث أن مبلغ الإتاوات يدفع من قبل المستورد. وبالتالي سيكون لها تأثير على سعر البيع للجمهور، ولكن هذا التأثير سيكون غير مباشر وقابل للنقاش[497].

يمكن القول بأنه يتم التعبير عن مفهوم "العدالة" من خلال ثلاث طرق: الاستخدام العادل أو التعامل العادل أو الممارسة العادلة .في حين أن كل مفهوم من هذه المفاهيم متميز، إلا أن هناك خصائص مشتركة. تسمح كل منها بقدر من المرونة بالنسبة لمقدار العمل الذي يمكن نسخه (حسب الظروف)، والتحديد النهائي لما إذا كان الاستخدام عادلاً أم لا من قبل المحاكم. الاستخدام العادل والتعامل العادل هي أحكام عامة تتعايش عادة مع استثناءات لاستخدامات محددة، بينما تطبق الممارسة المنصفة عادة على استخدام محدد مثل الاقتباس. وبما أن الممارسة المنصفة هي الأكثر شيوعًا في قوانين حقوق التأليف والنشر.

إن المفهوم الأكثر انتشارًا في قوانين حقوق الطبع والنشر التي شملها الاستقصاء هو الممارسة العادلة ، الموجودة في 16 دولة شريكة في (EIFL) :بوتسوانا، الكونغو، إثيوبيا، غانا ، مالاوي ، لاوس ، ليسوتو ، ليتوانيا ، المالديف ، مولدوفا ، ناميبيا ، نيبال ، السنغال ، تنزانيا ، أوغندا زيمبابوي [498].

أدخلت الممارسة العادلة في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية في عام 1967، وترمز إلى تقييم موضوعي للعدالة تقوم بتطويره المحاكم في كل بلد للاستخدام المجاني لمثل هذه الأعمال.وهو ينطبق على صنع النسخ لغرضين، أي الاقتباسات (المادة 10 (1) من برن والرسالة التوضيحية للتدريس (المادة 10 (2) من برن) معظم البلدان التي اعتمدت الممارسات العادلة، مثل الكونغو وجزر المالديف، تعكس الاستخدامات في برن .وفي بلدان أخرى ، مثل ليسوتو ، تطبق الممارسة المنصفة على الهدف الأوسع للتعليم

[497] Isabelle Whittaker, Les dispositions légales contre le contournement des mesures techniques pour la protection du droit d'auteur en France et aux Etats-Unis, disponible sur : http://blogs.u-paris10.fr/content/les-dispositions-l%C3%A9gales-contre-le-contournement-des-mesures-techniques-pour-la-protection-d consulté le 14/01/2018

[498] تبرز تيريزا هاكت مديرة برنامج EIFL ، البلدان الشريكة في EIFL التي تتمتع بالاستخدام العادل أو التعامل العادل في قوانينها ، فضلاً عن الممارسة العادلة من خلال الاستقصاء المتوفر على :http://www.eifl.net/blogs/eifl-celebrates-fair-usefair-dealing-week تم الاطلاع عليه 2018/03/01

، بينما تطبق ملاوي المعيار على نطاق أوسع من الاستخدامات ، مثل الخطب السياسية وأشكال التعبير الفولكلوري. ما يوضحه هذا هو أن وجود معيار دولي منصوص عليه في المعاهدة أمر فعال للغاية.

يتمتع الاستخدام العادل والتعامل العادل بنسب مختلفة عن الممارسة المنصفة، ويمكن وصفهم بأنهم أولاد عمومة لبعضهم البعض .تم تطوير التعامل العادل أولاً من قبل المحاكم الإنجليزية في القرن الثامن عشر، وتم دمجه الآن في قوانين حقوق النشر في المملكة المتحدة وفي قوانين العديد من المستعمرات البريطانية السابقة وأقاليم ما وراء البحار .

إن الاستخدام العادل، والذي يعتبر عمومًا أكثر مرونة وانفتاحًا من التعامل العادل، يتم تناوله أيضًا في البلدان التي ليست المستعمرات البريطانية السابقة، مثل تايوان وكوريا، في حين طورت دول مثل أوغندا قوانينها الخاصة بالتعامل العادل لتشمل لغة الاستخدام العادل. هناك خمسة بلدان تعمل فيها (EIFL) في التعامل العادل، مثل كينيا، وميانمار، وناميبيا، وزامبيا، وزيمبابوي، في حين أن دولتين، لاوس وأوغندا، لديها شروط استخدام عادلة.

في بوتسوانا تحدد حقوق النشر والتأليف في بوتسوانا (2000)؛ مجموعة من الاستخدامات المحددة (تسعة في المجموع)، بما في ذلك الاستخدام الشخصي والتدريس والمكتبات ودور الأرشيف. يشار إلى الممارسة العادلة في مقالين من المواد: (المادة 14) الاقتباس والمادة (15) لأغراض التدريس. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون استخدامات الممارسة العادلة ل "جزء قصير من العمل المنشور."

أما في **الكونغو** يتمتع قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (1982) بممارسة عادلة في ثلاثة مواد: المادة 33 (1) (ح) و(ج) بشأن التقييدات العامة والمادة (97) بشأن تقييد الحماية المتعلقة بالحقوق المجاورة (الأداء أو التسجيل الصوتي أو البث). في **أثيوبيا** تنطبق الإشارات إلى الممارسة المنصفة في إعلان حماية حقوق النشر والحقوق المجاورة في إثيوبيا (2004) على حكمين يتماشى مع اتفاقية برن: المادة (10) والمادة (11) الاستنساخ لأغراض التدريس. في **غانا** عندما اعتمدت غانا قانون حقوق النشر الجديد في عام 2005، استبدلت التعامل العادل مع استثناءات أخرى. يتضمن قانون 2005 ثلاثة استثناءات

للممارسات المنصفة. هذه هي المادتين 19 (3) و (4) والمادة 35 بشأن الاقتباسات والتوضيح للتعليم.

أما في **كينيا** احتفظ المشرعون في كينيا بالتعامل العادل في قانون حق المؤلف لعام 2001 (طبعة منقحة 2014)، ووفقاً للمادتين 26 (1) و (3) ، فإن حق المؤلف في عمل أدبي أو موسيقي أو فني أو سمعي بصري ، أو برنامج كمبيوتر ، لا يشمل الحق في التحكم في استخدام العمل من خلال التعامل العادل مع البحث العلمي. أو الاستخدام الخاص أو النقد أو المراجعة أو الإبلاغ عن الأحداث الجارية. لاحظ أن قرار المحكمة العليا لعام 2014 في كينيا قد وضع الأساس للانتقال من التعامل العادل إلى اختبار نمط الاستخدام العادل.

في لاوس يستخدم قانون الملكية الفكرية (2011) في لاوس كلا المصطلحين الممارسة العادلة والاستخدام العادل .المادة (111) بعنوان "أعمال تتفق مع الاستخدام العادل ."يُسمح باستخدام المصنفات للتوضيح في التدريس طالما كانت متوافقة مع الممارسة المنصفة، كما أن عروض الأسعار وبعض الاستخدامات الأخرى من جانب الصحافة والمذيعين تخضع للاستخدام العادل. وعلاوة على ذلك ، تنص المادة 111 (2) على أن تحديد ما إذا كان مثل هذا الاستخدام يشكل الاستخدام العادل يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف ككل كما هو موصوف في لائحة محددة.

أما في **ليسوتو** يحتوي قانون حقوق الطبع والنشر لعام 1989 في ليسوتو على قسم يسمى "الاستخدام المجاني" يحتوي على 11 استخدامًا مسموحًا به .ومن بين هذه الأحكام ثلاثة أحكام تخضع للممارسات المنصفة التي تشمل عروض الأسعار والاستفادة منها لأغراض التعليم والتوضيح (المادة 9 (أ) (2) و 20 (أ) و (ب) و30 (1) (ج).في **ليتوانيا** يسمح قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لليتوانيا (المعدل حتى عام 2014) باقتراحات "ممر قصير نسبياً" للمصنفات، سواء في الأصل أو في الترجمة، لأغراض مثل النقد والمراجعة وفقاً للممارسات المنصفة (المادة 21). كما أن توجيه المجتمع الأوروبي للمعلومات (2001) ، الذي اعتمدته ليتوانيا كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، لديه استثناء من الممارسة المنصفة فيما يتعلق بالاقتباس الوارد في المادة 2 (د).

في **مالاوي**، تم تطبيق معيار الممارسة العادلة لأول مرة في قانون حق المؤلف لعام 1989 .ينقل قانون حق المؤلف (2016) الممارسة العادلة في ستة أحكام على النحو التالي: المادتان 39 و83 (1) بشأن الاقتباسات ؛ المادة 40 بشأن المنشورات النقدية أو العلمية غير التجارية ؛ المادة (50)(1) بشأن الخطب السياسية، والخطب أثناء الإجراءات القانونية أو المحاضرات العامة ؛ المادة 58 (1) بشأن استخدامات معينة للمصنفات من جانب المنظمات الإذاعية والمادة (69) تعبير الفولكلور.

وفي **جزر المالديف** يسمح قانون حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة (2010) في جزر المالديف؛ باقتراح جزء قصير من العمل المنشور والاستنساخ لأغراض التدريس، وفقًا للممارسات المنصفة (المادة 14 (أ) و 15 (أ).في **مولدوفا** تسمح المادة 28 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (2010) في مولدوفا باقتباسات قصيرة من العمل لأغراض مثل النقد والمراجعة وفقا للممارسات المنصفة.

أما في **ميانمار** قانون حقوق المؤلف لعام 1911، الذي تم سنه منذ أكثر من قرن، هو واحد من العديد من القوانين التي يتم استبدالها حاليًا في ميانمار .تنص المادة 2 (1) (1) من قانون 1911 على أي تعامل عادل مع أي عمل لمجموعة من الأغراض، مثل الدراسة الخاصة أو النقد البحثي أو المراجعة أو ملخص الصحف.لا يتضمن مشروع قانون حقوق الطبع والنشر (2015) حكما بشأن التعامل العادل .وبدلاً من ذلك، يعتمد مشروع القانون معيار الممارسة المنصفة لبعض الاستثناءات: مثل الاقتباس والتعليم.بالإضافة إلى ذلك، يُسمح بنسخ من أعمال الأبحاث والنقد، والمراجعة عندما "يتم استخدامها بشكل طبيعي من قبل شخص طبيعي حصريًا لأغراضه الشخصية."

في **ناميبيا** ينص قانون حماية حقوق النشر والتأليف المجاورة في ناميبيا (1994) على كل من التعامل العادل والممارسة العادلة .لا يجوز انتهاك حق المؤلف في استخدام المصنف الأدبي أو الموسيقي بالتعامل العادل مع مجموعة من الأغراض، بما في ذلك البحث والدراسة الخاصة والنقد والمراجعة والإبلاغ عن الأحداث الجارية (المادة 15 (1) .((وعلاوة على ذلك ، يُسمح باستثناءات الاقتباس والتوضيح للتعليم، التي تتوافق مع الممارسة العادلة (المادة 15 (3) (أ) ، 15 (4) (أ) ، المادة 22).في **نيبال** المادة 17 من

قانون حق المؤلف في نيبال ، 2059 (2002) هو استثناء الاقتباس .تستخدم النسخة النيبالية الأصلية كلمة("सत्कर्म")، وتعني "الممارسات الصادقة" التي تثير بعض الغموض في الترجمة. في النسخة الإنجليزية ، يقول النص "يمكن الاستشهاد ببعض أجزاء العمل المنشور من أجل الاستخدام العادل ."ومع ذلك، فإن سياق المادة ومقصدها يوحي بأنها تشير إلى الممارسة المنصفة.

في قانون السنغال الخاص بحق المؤلف والحقوق المجاورة (2008)، لا يجوز لصاحب البلاغ حظر تحليل المصنفات أو عمل اقتباسات قصيرة من العمل ما دامت متوافقة مع الممارسة العادلة (المادة 44) بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشارة إلى اسم المؤلف على نسخة من مصنف تتوفر للجمهور تكون مطلوبة إلى الحد الذي يتوافق مع الممارسة العادلة.

أما في **تنزانيا** بالإضافة إلى استثناء الاقتباس، يسمح قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (1999) في تنزانيا لمجموعة من الاستخدامات بشرط أن تكون متوافقة مع الممارسة العادلة مثل استخدام عمل في المدارس والتعليم والجامعات والتدريب المهني المقدم (المادة 12) وللتعبير عن الفولكلور (المادة 26).

وفي **أوغندا** في عام 2006، وسعت أوغندا التعامل العادل في قانون حقوق النشر الجديد .(المادة 15) من قانون حقوق التأليف والنشر المجاورة (2006) تحمل عنوان "الاستخدام العادل للمصنفات المحمية بموجب حقوق الطبع والنشر" ، مما يوفر مرونة أكبر في استخدام المصنفات المحمية بحقوق النشر. الاستخدامات العادلة المنصوص عليها في المادتين (15) و (34) متداخلة إلى حد ما مع الممارسة العادلة وتشمل الاستخدام الخاص والشخصي، والاقتباس، والتدريس، والإبلاغ عن الشؤون الجارية، والخطب السياسية، والنسخ من قبل المكتبات والمؤسسات التعليمية.

وفي **زامبيا** سمات التعامل العادل في قسمين في قانون حقوق المؤلف وحقوق الأداء في زامبيا (1994)، الذي يحدد الأفعال التي لا تشكل انتهاكًا لحقوق الطبع والنشر أو الحقوق

في الأداء .تعكس الأحكام الواردة في المادتين (21) و(50)، مما يسمح بالتعامل العادل مع الأبحاث والدراسات الخاصة والنقد والمراجعة والإبلاغ عن الأحداث الجارية.

أما في **زيمبابوي** يتضمن قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (2000) في زمبابوي التعامل العادل والممارسات العادلة .المادة (24) تسمح بالتعامل العادل للبحث والدراسة الخاصة والمادة (29) في النقد والمراجعة والتقارير الإخبارية .الاستخدامات التعليمية للمواد المحمية بحق المؤلف (المادة 25) والاقتباسات (المادة 25) تخضع لممارسة عادلة[499].

معظم البلدان تختار معيارًا واحدًا ، إما الاستخدام العادل أو التعامل العادل أو الممارسة العادلة، لكن القليل منها اختار مزيجًا. فعلى سبيل المثال، تستعمل ناميبيا وزيمبابوي ممارسات عادلة ومنصفة في القانون، في حين تستخدم أوغندا الممارسة المنصفة والاستخدام العادل.

إن مفهوم الاستخدام العادل لم يستخدم في القوانين العربية، وإنما ذكر القوانين ما يعرف بالاستثناءات*، التي تستطيع المكتبات العربية الاستفادة منها من أجل خدمة المستفيد وكذلك لتجنب الوقوع في إشكاليات انتهاك حقوق المؤلف وخصوصا في البيئة الرقمية.

المبحث الثالث: مسؤولية المكتبات الجامعية في حماية حق المؤلف

إن المكتبات بجميع أنواعها، يمكن أن تكون داعما لحماية حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف خصوصا، ذلك لأنها منبر للثقافة والتعليم وإيصال المعلومات، ولكن حين نخصص دور المكتبات الأكاديمية فلأنها تتميز بأنها مكتبات البحث العلمي، ولأنها ضمن مؤسسة تعليمية أساسها إعداد البحوث والدراسات على مختلف المستويات، بدءا من بحوث التخرج وبحوث الترقية العلميةّ، وصولا إلى رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

[499] Eifl Celebrates Fair Use/Fair Dealing Week, Posted By Teresa Hackett, Copyright And Libraries Programme Manager, February 26, 2018, Disponible Sur : Http://Www.Eifl.Net/Blogs/Eifl-Celebrates-Fair-Usefair-Dealing-Week, consulté le 01/03/2018.

* لقد خصصنا الفصل الثالث من هذه الدراسة للاستثناءات التي وردت في قوانين حقوق المؤلف.

الفصل الخامس : المكتبات الجامعية وحماية حقوق المؤلف

المطلب الأول :دور المكتبات الجامعية في حماية حق المؤلف

إن المكتبات يمكن أن تؤدي دورا مهما في التوعية بالملكية الفكرية والقوانين والتشريعات لحماية الملكية الفكرية، كذلك الحفاظ على البيانات وتشفير البيانات، والسيطرة على الجرائم الالكترونية. فضلا عن مسؤوليتها في الحفاظ على التوازن بين مصالح المؤلفين وحقوقهم، وبين رغبات المستفيدين واحتياجاتهم. وهذا جميعه يعد من مظاهر المسؤولية الاجتماعية لمرافق المعلومات [500].وللمكتبات الجامعية دور أساسي في اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين، إذ أنها تدعم البحث والتعلم والابتكار والنشاط الإبداعي، وتتيح الولوج إلى مجموعات وأرصدة متنوعة، وتوفّر معلومات وخدمات للجامعة (طلبة، موظفين وأساتذة) .

ولما كان للمكتبات الجامعية دور مهم تؤديه؛ بغية دعم أصالة البحث العلمي لمنتسبي الجامعة، سواء من الطلبة أو الأساتذة، لذا من الضروري أن تضطلع بدور فاعل في دعم استراتيجيات الجامعة للحد من السرقات العلمية، واكتشافها بما لها من خبرات متراكمة في استكشاف المصادر والخدمات المتاحة للبحث العلمي والباحثين، فضلا عن أصالة البحث العلمي تمثل أحد المقومات الأساسية في تقويم الجامعات.

يباح للمكتبات إعارة المصنفات المشمولة بالحماية بموجب حق المؤلف، أو المواد المشمولة بالحماية بموجب الحقوق المجاورة، إلى مستخدم أو إلى مكتبة أخرى.ويمكن بل ينبغي أن تقيم التقييدات والاستثناءات المعقولة؛ إطارا يمكّن المكتبات من توفير نسخا عن نسخ بعض المواد لفائدة الباحثين وسائر المستخدمين مباشرة بوساطة المكتبات.

فإذا قام مستعمل المكتبة بتحميل النصوص عن طريق (الويب)، او نقل البريد الإلكتروني؛ وذلك باستخدام مجموعة من المجلات والمقالات الموضوعة على الخط المباشر، أو استعمال الصور الرقمية، والتي يتقاسمها مع زملائه، أو استعمال وعرض شريط (فيديو) أو (دي في دي)، أو يستعير كتاب من خلال نظام الاستعارة بين المكتبات، في هذه الحالة حقوق المؤلف تطفو على السطح. إذ أن استخدام المحتوى الرقمي، عادة ما ينطوي عنه توليد نسخة كاملة للعرض أو للحفظ؛ لأن التكنولوجيا الجديدة تفتح سبلا عديدة لاستخدام المحتوى الرقمي، من خلال الأجهزة التي توفرها المكتبة (على سبيل المثال،

[500]- شاهين شريف كامل، الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمي، مرجع سبق ذكره.

مداخل (يو إس بي)، والماسحات الضوئية للميكروفورم، التحميل الرقمي... وغيرها من الوسائل التكنولوجية المتاحة.

حاليا تعد الموارد الإلكترونية هي المكونات الرئيسية في المكتبة الجامعية . فهذه المواد تقدم خدمات مبتكرة مثل المستودعات الرقمية ، أو رقمنة المجموعات المحلية، أو نشر مجلة مفتوحة. كل هذه العوامل تتطلب استخدام المؤلفات الفكرية، والتي كثير منها يخضع لحق المؤلف. المرجعية والمساعدة في مجال البحوث تدعم وتعزز قيمة الخدمات المكتبية، أية خدمة مكتبة تتضمن أسئلة حول حقوق المؤلف.

على مدى العقد الماضي، بذلت المكتبات طاقة جبارة فيما يتعلق بالترخيص للمحتوى الرقمي للناشرين والبائعين. فقد وضعت وأنشئت مراكز جديدة، وميزانيات جديدة للحصول على الموارد الرقمية من المصادر الخاصة. وذلك في السباق للحصول على هذا الكم الهائل من الموارد، لتلبية احتياجات المستخدم وتوقعاته، فقد ركزت المكتبات إلى حد كبير على الاتفاقات التعاقدية. إن حقوق المؤلف هي الأساس الفكري والقانوني لهذا النشاط، ولكن الوعي بحقوق المؤلف لم يول الدور المحوري في هذه العملية، أو في نقل المعلومات التي تجري في مكتباتنا كل ساعة. عن دور المكتبات الأكاديمية في اكتشاف الانتحال ومنعه، تم التركيز على ثلاث محاور:

1- برامج الوعي المعلوماتي بالمكتبات الأكاديمية كوسيلة استبقائية لمنع الانتحال؛

2- المصادر والخدمات المتوافرة لدعم أعضاء الأساتذة في كشف الانتحال؛

3- تطبيقات برمجيات كشف الانتحال في المكتبات الأكاديمية؛

وقد لوحظ وجود اتفاق في أدبيات الموضوع حول دور المكتبة الأكاديمية في منع الانتحال، إلا أن هناك خلافا حول دورها في الكشف عنه، إذ يرى البعض أن قيام المكتبات بدور ضابط المعلومات (Information officer)، قد يكون له آثار سلبية على علاقة المكتبة بمستخدميها. ونظرا لما تواجه المؤسسات الجامعية والمكتبات من جراء لظاهرة انتحال الانترنت (Internet plagiarism) أو الانتحال الرقمي (Digital Plagiarism)، حدد دور المكتبي في مواجهة هذه الظاهرة على النحو الآتي:

1. التعريف بقواعد البيانات؛

2. تقديم محاضرات عن كيفية تجنب الانتحال وأساليب صياغة الاستشهاد المرجعي؛[501]
3. استخدام برامج لكشف الانتحال المتوافرة في أسواق البرمجيات مثل (turnitin)، كذلك برامج (Aplag) لكشف انتحال النصوص العربية والعديد من البرامج مثل (EVE2)، (MOSS)،(JPLAG)، (Ferret Copy Detection Software)، وتم تدقيق جميع البرامج على الانترنت وبعضها منها متوافر بشكل مجاني.
4. إعداد ورش عمل ضمن برامج الوعي المعلوماتي عن الانتحال وحقوق الملكية الفكرية والاستخدام العادل في المكتبات الجامعية وبشكل منتظم ودوري.[502]

المطلب الثاني : المكتبات الجامعية ومبدأ التوازن

المكتبات هي التي تقوم باقتناء المصنفات المحمية بحقوق المؤلف ؛ سواء أكانت في وعاء تناظري (Analogique) أم رقمي، فالمكتبات هي التي تضع تحت تصرف المستعملين هذه المصنفات؛ حتى يتم استغلالها: بالاطلاع او بالقراءة، فمثل هذا الاستغلال هو الشائع في المكتبات. بينما أخصائيو المعلومات يسعون لمحاربة كل من يحاول الاعتداء، أو الاستعمال غير المشروع لحقوق المؤلف [503].

هذا الوعي المزدوج ضروري من اجل احترام مبدأ هام؛ وهو التوازن بين حقوق المؤلف، وحق الجمهور في الاطلاع. هذا التوازن يظهر جليا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (27):

---

[501] تقوم بعض الجامعات والمكتبات الجامعية بإصدار كتيبات تحمل في طياتها شروح ومفاهيم السرقة العلمية ، الامثلة عن الانتحال او السرقة العلمية ، انواعها كيف يمكن تجنبها ، وماهي المواقع التي تكشف السرقة العلمية كموقع: متوفر على (http://www.ThePlagiarism.com) تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

أنظر:جامعة محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية وكيف أتجنبها؟ متوفر على: https://units.imamu.edu.sa/colleges/cmc/circulations/.../08.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

[502]- عماد عيسى صالح، ، أماني محمد السيد ، دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية واكتشافها، دراسة استكشافية لخدمات المكتبات وبرمجيات كشف الانتحال، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع(2)، س(33)

[503] Le droit d'auteur dans un environnement numérique : les positions de l'IFLA et de l'UNESCO *eprints.rclis.org/8911/1/ArticleJPA.doc*

- " لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي، وفي الاستمتاع بالفنون ، والمساهمة في التقدم العلمي ، والاستفادة من نتائجه.
- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني"[504].

إذن فإن عملية التوازن أساسية لتحقيق حل وسط، بين الحقوق المشروعة للمبدعين والجمهور. ففي منظور الاتحاد الدولي لمجمعيات ومؤسسات المكتبات (الافلا)*، هذا التوازن ضروري للحصول على المعرفة، وكذلك لتحقيق الديمقراطية السليمة، ولتعزيز الإبداع، ولإنتاج أعمال جديدة، وللحد من الفجوة الرقمية.[505]

هذا المبدأ أي مبدأ التوازن لازال ممكنا طالما هناك الحدود والاستثناءات، المنصوص عليهما في قانون حقوق المؤلف*. إذ أن مدة حماية حق المؤلف تضمن مبدأ التوازن، فهي محدودة ب (50) سنة[506]، مثلا في الجزائر. و ب(70) سنة في بلدان أخرى كفرنسا[507] مثلا، أي انه بعد انقضاء هذه المدة يدخل المصنف في الملك العام؛ وبالتالي يمكن

---

[504] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .مرجع سبق ذكره.

* IFLA الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) هي الهيئة الدولية الرائدة التي تمثل مصالح خدمات المكتبات والمعلومات ومستخدميها .انه صوت عالمي لمهنة المكتبات والمعلومات.
http://www.ifla.org/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

[505] IFLA. Commission sur le copyright et les autres problèmes juridiques (CLM). http://www.cfifla.asso.fr/accueilifla/droitauteurcorps.htm consulté le 26/01/2018

* بالنسبة للقانون الجزائري الأمر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة . تأتي الحدود و الاستثناءات في الفصل الثالث من المادة 33 إلى المادة 53.

[506] المادة 54 تحظى الحقوق المادية بالحماية لفائدة المؤلف طوال حياته و لفائدة ذوي حقوقه مدة خمسين (50) سنة ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاته. المرجع نفسه.

[507] Contrairement au droit moral qui est perpétuel, les droits d'exploitations conférés aux auteurs sont limités dans le temps. Selon l'article L. 123-1 du CPI, *« L'auteur jouit, sa vie durant, du droit exclusif d'exploiter son œuvre sous quelque forme que ce soit et d'en tirer un profit pécuniaire. Au décès de l'auteur, ce droit persiste au bénéfice de ses ayants droit pendant l'année civile en cours et les soixante-dix années qui suivent »*. À l'expiration de ce délai l'œuvre tombe dans le domaine public, si bien que son utilisation est libre sous réserve de respecter les droits moraux de l'auteur.

Ainsi, pour un auteur mort le 1er juin 2010 (le délai court à partir du 1er janvier 2011), l'œuvre ne tombera donc dans le domaine public que le 1er janvier 2081.
CPI. op.cit

استغلاله بدون قيود. أما الاستثناءات فتمكن من استعمال المصنفات بدون ترخيص من المؤلف.

إن موضوعات مثل النفاذ المفتوح أو الوصول الحر للمعلومات، وحقوق المؤلف، والانتحال؛ هي كلها تحديات رئيسية بالنسبة للمكتبيين. لا يمكن تجاهل البعد الأخلاقي لتعليم حقوق المؤلف، بل لا بد من نسجه في الثقافة الأكاديمية. إن حقوق المؤلف ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من رموز المؤسسة الأكاديمية، وسلوكا أخلاقيا، وكذلك هو درس يدرس لطلبة الجامعات في مختلف التخصصات. كما أن ملكية المعارف واستخداماتها تؤثر على عصب الحياة في الجامعات، سواء أكان ذلك لأغراض البحث، أو التدريس ،أو التعلم. هناك تساؤلات ذات قيمة فيما يتعلق بالحقوق والحريات ،والتي يجب أن تعالج على مستوى السياسات المركزية في النظام ؛ وذلك لإنشاء إطار متوازن.

المكتبيون الجامعيون لديهم المسؤولية التربوية والأخلاقية في معالجة مسألة التوازن. فبفضل القيم المتأصلة في مهنتهم التي تستوجب اخذ جانب من هذه المسؤولية. ومن الواضح أن حقوق المؤلف تؤدي دورا مركزيا في توفير المعلومات، وفي الأغراض التي من أجلها أنشئت. وعلاوة على ذلك، هؤلاء المكتبيون يتفاعلون بشكل يومي مع الطلبة في سياق توفير واستخدام المعلومات. لا أحد في الأوساط الأكاديمية في وضع أفضل من المكتبيين لتقديم المعلومات للمستخدمين، وإرشاد الطلبة في الفصول الدراسية، ونقاط الخدمة في قسم المراجع. كما أنهم وسطاء بين المحتوى والمستخدمين، فمن الطبيعي أن يأخذ المكتبيون زمام المبادرة للتوعية في مجال حقوق المؤلف.حيث أن دمج هذا الدور يرتبط ارتباطا وثيقا مع التدريس ومهام الجامعة.

فيما يتعلق بالملكية الفكرية وحقوق التأليف، المكتبة الجامعية هي حقا قلب الجامعة. تستند خدمات المكتبة ومجموعات المكتبة على أهمية المعرفة، والتعليم، والتعلم، وتبادل الأفكار، وهذه تتم عن طريق بعض أشكال النسخ أو الاستنساخ لنقل المعلومات والمعرفة. المكتبات قد تأثرت إلى حد كبير بحقوق المؤلف، فهي تكون مضطرة لعرض الخدمات، والمجموعات والمشاريع والاستراتيجيات، تحت ضغط الملكية الفكرية؛ فطبع المجموعات، والإعارة بين المكتبات، والتعليم عن بعد، ووسائل الإعلام، وخدمات التصوير؛ يجب أن تكون مرخصة.

في الاتحاد الأوروبي مثلا ومنذ عام 1992 لديه حق استئثاري يتعلق بإعارة مصنفات المؤلفين وغيرها من الموضوعات المشمولة بالحماية بموجب الحقوق المجاورة. ويكفل إطار الاتحاد الأوروبي (لحق المؤلف) قدرا من المرونة. ففي حالة مخالفة الحق الاستئثاري، ينبغي أن تتاح على الأقل إمكانية للحصول على أجر، وهو أمر مطلوب للمؤلفين على الأقل. تعرف الإعارة–وفقا للمادة الأولى من هذا التوجيه الأوروبي[508] بأنها : "وضع نسخ من المصنفات تحت التصرف بهدف الاستخدام لوقت محدد" ولا يمكن إلا ان تكون من طرف "لمؤسسات المتاحة للجمهور". وتتميز الإعارة عن التأجير بتوافر أو عدم توافر" المزايا الاقتصادية أو التجارية، المباشرة وغير المباشرة". وتشير ديباجة التوجيه الأوربي[509]، إلا انه عندما تتم الإعارة من مؤسسة متاحة للجمهور، فيحدد المقابل بما هو ضروري لتغطية نفقات تشغيل المؤسسة ولا يتجاوزها، دون أية مزايا اقتصادية أو تجارية، مباشرة أو غير مباشرة. وتتيح المرونة المكفولة للدول الأعضاء في الاتحاد؛ النظر في منح الحق الاستئثاري في حالات معينة مثل: الأفلام أو الفونوغرام، بينما تتيح لها، في حالات أخرى، إمكانية تقرير حق الأجر كما في حالة الكتب. ويجوز للدول الأعضاء أن تعفي فئة معينة تشمل مكتبات بعينها من إرساء هذا الحق ودفع الأجر. لكن ينبغي أن تعلموا أن محكمة العدل الأوروبية صارمة للغاية.

وقد ذكَّرت محكمة العدل الأوروبية الدول الأعضاء في عدة مناسبات بعدم جواز النص على إمكانية إعارة المكتبات للمصنفات، ومواد أخرى هكذا بشكل عام، دون الحصول على تصريح مسبق أو دفع أجر[510]. ونظرا لتنوع سبل التنفيذ؛ ومن ثم تحقيق توازن فيما يتعلق باحترام حقوق أصحاب الحقوق، خاصة عندما يضر استثناء حق الإعارة العامة استغلال المصنفات، وضمان الأجر؛ لم يرد في التوجيه المتعلق بالإعارة والتأجير ما ينص على

[508] Aux fins de la présente directive, on entend par « prêt » d'objets leur mise à disposition pour l'usage, pour un temps limité et non pour un avantage économique ou commercial direct ou indirect, lorsqu'elle est effectuée par des établissements accessibles au public. Article 1, DIRECTIVE 92/100/CEE DU CONSEIL du 19 novembre 1992 relative au droit de location et de prêt et à certains droits voisins du droit d'auteur dans le domaine de la propriété intellectuelle. Disponible sur : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/ALL/?uri=CELEX%3A31992L0100 consulté 12/12/2017.

[509] considérant que, lorsque le prêt effectué par un établissement accessible au public donne lieu à un paiement dont le montant ne va pas au-delà de ce qui est nécessaire pour couvrir les frais de fonctionnement de l'établissement, il n'y a pas d'avantage économique ou commercial direct ou indirect au sens de la présente directive ; idem

تنظيم الإعارة فيما بين المكتبات؛ لذا، يترك للدول الأعضاء أمر التعامل مع هذا الأمر بوضوح في إطار التزاماتها الدولية والمجتمعية[511].

في الولايات المتحدة لم يتناول المشرع الأمريكي بشكل صريح الإعارة الخاصة بالمكتبات. وإنما أشير إليها، بشكل ضمني، أي إمكانية المكتبات على إعارة المواد، وفي وصف ما أطلق عليه مبدأ البيع الأول في القسم (109) من القانون الأمريكي بشأن حق المؤلف. ومع هذا فهناك قوانين وتقييدات تتعلق بالحد من قدرة الأطراف الثالثة على إعارة البرامج الحاسوبية والتسجيلات الصوتية. وفي الولايات المتحدة هناك بعض الاستثناءات التي صيغت بعناية فائقة بشأن حق مالكي البرامج الحاسوبية، ومالكي التسجيلات الصوتية، بحيث يمكن في الظروف الملائمة للمكتبات التي لا تهدف إلى الربح من إعارة تلك المواد[512].

في فرنسا، اعتمد في عام 2003[513]، تشريعا في هذا المجال في شكل رخصة قانونية، ويهدف هذا التشريع إلى تحقيق أربعة أهداف:

- أولا: التأكد من أن قانون حق المؤلف يضمن حصول المؤلفين على أجر مشروع عندما تخضع مصنفاتهم للإعارة المكتبية وفقا لتوجيه الاتحاد الأوروبي.

---

511 Antonella de Robbio,. « Impacts de la directive européenne sur le droit d'auteur en Italie ». *Bulletin des bibliothèques de France (BBF)*, 2006, n° 5, p. 36-40. Disponible en ligne : <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2006-05-0036-006>. ISSN 1292-8399. Consulté le 27/01/2018

512 Fred H. Cate, Patricia J. Gumport, Rolland K. Hauser, James T. Richardson,Virginia Wexman, Jonathan R. Alger and Mark F. Smith, Copyright Issues in Colleges and Universities ,op.cit. pp. 39-45

513 Le droit de prêt en bibliothèque, disponible sur : www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/.../48463-le-droit-de-pret-en-bibliotheque.pdf consulté le 28/01/2018

- ثانيا: تعزيز نفاذ عامة الجمهور إلى المصنفات من خلال التأكد من أن المستخدم غير مضطر لدفع مقابل لحقوق الإعارة، وأيضا التأكد من عدم الدفع عدة مرات للمؤلف على المصنف نفسه.

- ثالثا: محاولة التأكد من تحقيق التوازن السليم داخل سلسلة توريد المصنفات بأكملها، كما يتم التفكير بوجه خاص في الوضع المالي للمؤلفين، أي في حصولهم على أجر مقابل الإعارة مع مراعاة الوضع الاقتصادي للمكتبات أيضا.

- رابعا: محاولة رفع مستوى الشراكات بين المكتبات ومتاجر بيع الكتب، وذلك بغرض ضمان الحصول على مجموعة من المصنفات منوعة قدر الإمكان؛ بغية إثراء الحياة الثقافية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ويبيح التشريع الفرنسي، بشكل محدد، إمكانية دفع أجر عند إعارة المصنف، كما يسمح أيضا بالإعارة من خلال الترخيص، لا من خلال الاستثناء. فإذا مُنح ترخيص ما، فيجب التأكد من الدفع مقابل ذلك، وأن هذا الدفع ينطوي على تمويل مزدوج أو مضاعف؛ الأول مبلغ سنوي ثابت تدفعه الدولة، والجزء الثاني من المبلغ يتحدد وفقا لنسبة مئوية من السعر العام للمصنفات التي يتم شراؤها من قِبل المكتبة التي ستقوم عندئذ بإعارة تلك المصنفات. وتتولى إدارة هذا النظام للأجور الجمعية الفرنسية المكلفة بالدفاع عن مصالح المؤلفين والناشرين لحق الإعارة (SOFIA)، وهي الهيئة التي تحصِّل الأجور ثم توزعها على الناشرين وأصحاب الحقوق الآخرين المستحقين. كما تقوم بجمع وتوزيع حصص الكتب الرقمية الخاصة للنسخ، ومنذ 21 مارس 2013، تدير الحقوق الرقمية للكتب غير المتوفرة في القرن العشرين. ومن النقاط الأخرى المهمة؛ أنه عندما يتم دفع هذا الأجر، يُخصص جزء منه لنوع من المعاش الإضافي أو التكميلي أو لصندوق الرعاية الاجتماعية للمؤلفين[514]. هذه الإجراءات اتخذت فيما يخص المصنف الورقي في فرنسا.

[514] Société Française des Auteurs et de l'Ecrit(SOFIA). disponible sur : http://www.la-sofia.org/sofia/Adherents/index.jsp?lang=fr consulté le 28/01/2018

أما فيما يخص إعارة المصنفات الرقمية فقد طرحت في واقع الأمر لعدة سنوات في جميع بلدان أوروبا. ومنذ عام 2012، ظلت منظمة (EBLIDA)[515]، التي تمثل المكتبات على المستوى الأوروبي، تمارس الضغط من أجل الاعتراف بحق الإعارة للكتب الإلكترونية. وفي فرنسا، جرت المناقشة أيضا واتخذت جمعية المكتبيين في فرنسا(ABF) موقفا في عام 2014 لتكييف الإطار التشريعي، الذي يسمح للمكتبات بالحصول على الكتب الرقمية وإعارتها دون قيود، بسعر وبشروط معقولة، مع ضمان أجور المؤلفين ". ولكن الإعارة الرقمية تكون على أساس تعاقدي وتتطور في فرنسا، بدعم قوي من قبل وزارة الثقافة، على الرغم من الانتقادات القوية التي وجهت لشروط هذا العرض.

إن تفسير التوجيه 2006/115[516] الذي ينص على أن الإعارة الرقمية، تقع ضمن مفهوم "الإعارة" لن تضر بمصالح أصحاب الحقوق فحسب، بل على العكس من ذلك، من شأنها أن تحمي مصالحهم على نحو أفضل فيما يتعلق بالحالة الراهنة، والخاضعة فقط لقوانين السوق. ولهذه الأسباب، أوصى المحامي العام بأن تجري المحكمة "تفسيرا ديناميكيا" للتوجيه، وترى أن النص ينطبق بالفعل على الكتب الإلكترونية، على الرغم من أنه لا يذكر صراحة الكتب الإلكترونية[517].

---

[515] (European Bureau of Library, Information and Documentation Associations)المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق تأسس هذا المكتب في 13 جوان 1992 في لاهاي في هولندا. وهي جمعية غير حكومية (دولية) تسعى إلى تحقيق مصالح المكتبات ومهنة علوم المعلومات؛ تتكون من مجموعة المكتبات والمعلومات والوثائق والأرشيف الجمعيات والمؤسسات في أوروبا. الموضوعات التي تركز (إبليدا) هي قضايا مجتمع المعلومات الأوروبية، بما في ذلك حقوق التأليف والنشر والترخيص والثقافة والتعليم .وتعزز النفاذ إلى المعلومات دون عراقيل في العصر الرقمي ودور الأرشيف والمكتبات على تحقيق هذا الهدف. انظر:

EBLIDA , disponible sur :http://www.eblida.org/about-eblida/history.html consulté le 28/01/2018

[516] Directive 2006/115/Ce Du Parlement Européen Et Du Conseil Du 12 Décembre 2006 Relative Au Droit De Location Et De Prêt Et A Certains Droits Voisins Du Droit D'auteur Dans Le Domaine De La Propriété Intellectuelle. Disponible sur :
eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/ALL/?uri=CELEX%3A32006L0115 consulté le 28/01/2018

[517] Décision CJUE sur le prêt numérique en bibliothèque : quel impact en France ? Calimaq dans Bibliothèques, Musées Et Autres Établissements Culturels. Le 17 Novembre 2016 .disponible sur : **h**ttps://scinfolex.com/2016/11/17/decision-cjue-sur-le-pret-numerique-en-bibliotheque-quel-impact-en-france consulté le 28/01/2018

في الجزائر أقر الديوان الوطني لحقوق التأليف والحقوق المجاورة برنامج دعم يشمل تمويل المؤلفين والمبدعين، فضلا عن برامج الدعم للنشر والإشهار للكتاب الجزائري محليا ودوليا وإنشاء مكتبات. وحسب برنامج التوزيع الناتج عن "الإتاوة المحصلة عن الاستنساخ الخطي" فإن البرنامج الجديد يخصص (10%) من مداخليه للتكفل بالحالة الاجتماعية للكتاب. وتخصص مساعدات للمكتبات الناشئة والدعم المالي للإشهار وترويج الكتاب، وكذا الطباعة لحساب المؤلف، حيث تشترط المادة (14) من القانون المحدد لكيفية توزيع برامج الدعم والمساعدة على الناشرين تقديم "عن كل كتاب مرشح لطلب الدعم (3) فواتير شكلية تتضمن سعر الطباعة الإجمالية وبالوحدة صادر من ثلاث مطابع يجب أن تكون واحدة على الأقل تابعة لمؤسسة عمومية"، ويمول الديوان (50 %) من تكلفة انجاز الطبعة الأولى للكتاب لحساب المؤلف، كما يتحمل الديوان النفقات المترتبة عن البحث الوثائقي بالتزامن مع تنفيذ خطة العمل التي تكون قد وافقت عليها اللجنة. كما يمول الديوان استنادا إلى ذات المرسوم (70%) من القرض الموجه لدعم المكتبات العامة والمتخصصة بهدف تمويل تكوين جزئي لمخزون أولى تدوم فترة تسديده ما بين ثلاث إلى خمس سنوات[518]. حسب المدير المساعد في الديوان الوطني لحقوق المؤلف[519]: " لا يتوفر الديوان على إحصاءات دقيقة لما ينشر من إنتاج فكري مطبوع، قد تكون المكتبة الوطنية المؤسسة المؤهلة لذلك، حيث أنها مكلفة قانونا بجمع الإنتاج الفكري والفني ووقايته وحفظه"، إلا أننا حين وتوجهنا إلى المكتبة الوطنية لم نجد إحصائات حديثة عن هذا الإنتاج. أما فيما يخص عدد المنخرطين في الديوان الوطني لحقوق المؤلف فوجدنا فقط احصاءات قديمة نوعا ما تعود إلى عام 2011، من خلال موقع الديوان حيث بلغ العدد الإجمالي للمؤلفين: (8598)، نسبة (50٪) منهم مؤلفو الأعمال الموسيقية، و(23٪) من مؤلفي الأعمال الأدبية في البرامج، و(9٪) من مؤلفي الأعمال الدرامية. تم تتسجيل ارتفاع بنسبة (9٪) مقارنة بعام 2010. بموجب القانون، (83 ٪) من المؤلفين الأعضاء، و(17 ٪) من الأعضاء المشاركين بموجب الحماية [520]. أما فيما يخص نسبة المستحقات مقابل الاستغلال

---

[518] ديوان حق المؤلف ، نظام لجنة توزيع الإتاوة المحصلة عن الاستنساخ الخطي : متوفر على :
www.onda.dz/Rra%20.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/29

[519] ارسلت أسئلة المقابلة عبر البريد إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، توجد نسخة منها في الملحق رقم 3.ص.430

[520] نسخة من التقرير موجودة في الملحق رقم 2 ص.428

الاقتصادي للمصنفات والأداءات كما يلي : بالنسبة للاستغلال العمومي للمصنفات الفكرية فقد حددت نسبة (8.8 ٪) من عائدات الاستغلال الدائم، ونسبة (7.5 ٪) من عائدات الاستغلال بالمناسبة، و(12 ٪) من عائدات استغلال المصنفات الدرامية، و(1.66 ٪) من عائدات استغلال المصنفات الدرامية، و(10٪) من عائدات الاستغلال السينيمائي من طرف محلات كراء وبيع المصنفات الفكرية على الدعائم السمعية والسمعية البصرية، أما بالنسبة للمصنفات الفكرية على الدعائم السمعية والسمعية البصرية فتحدد على اساس (10٪) من سعر البيع العمومي. أما فيما يخص الدعائم السمعية والسمعية البصرية الغير مستعملة والخاضعة للأتاوة على النسخة الخاصة، تحدد النسبة ب(6٪) من سعر البيع العمومي لكل وحدة منها. أما المكافأة التناسبية للمصنفات التي تذاع وتبث عبر أجهزة البث السمعي والبصري فقد حددت على المنوال التالي: التلفزة الجزائرية (2٪) وللإذاعة الجزائرية (3 ٪). فيما يخص تقديم الارشادات القانونية فإن الديوان يتدخل بناء على طلب الملتمس سواء أكان ذلك في مرحلة مفاوضة العقود أو في مرحلة تنفيذها. وفي حالة عدم احترام مستعملي المصنفات لالتزاماتهم التعاقدية أو الإخلال بها، فإن الديوان يقوم بإجراءات معاينة الاعتداءات على مصنفات المؤلفين؛ قصد تسوية النزاع بطريقة ودية[521].

إذن نحن بحاجة إلى نهج مقاربة مسؤولة وواضحة ؛ لتكوين المستعملين في المكتبات حول كيفية استخدام المواد التي تمكن من تلبية احتياجاتهم التعليمية بشكل مسؤول. إننا نعيش في ثقافة توقعات عالية، حيت الوصول إلى المعرفة يكون سهلا من أجل خلق المعرفة الجديدة، إذن نحن بحاجة إلى الاهتمام بالتعليم بشأن هذه المسألة. إذا أخذنا بعين الاعتبار مسالة حقوق المؤلف في تطور في المعلومة والتحكم فيها. في هذا الإطار تنشط جمعية (ACRL)* حيت تؤكد على أن محو أمية المعلومة للشخص؛ تكمن في فهم القضايا الاقتصادية، والقانونية، والقضايا الاجتماعية، المحيطة باستخدام المعلومات والوصول إليها وصولا أخلاقيا وقانونيا. إن واحدة من نتائج هذا المعيار هو أن الطالب يتمكن من فهم الملكية الفكرية، وحقوق المؤلف، والاستخدام العادل للمواد وللتجهيزات المحمية.هذا ما يجعل الطالب يدرك أهمية فهم طبيعة حقوق المؤلف، ويتمكن من اكتشاف وتحليل ودمج موارد

[521] تم الحصول على هذه المعلومات من خلال االمقابلة ، نص المقابلة في الملحق رقم 3،ص430

المعلومات في مهاراته في التعلم، وفي الوظائف الأكاديمية، والتنمية الشخصية. ومن النتائج أيضا فهم المسائل ذات الصلة بالحياة الشخصية أو الخصوصية ، والرقابة، حرية التعبير، الانتحال، وارتفاع تكاليف المعلومة العلمية. بالتالي لا يمكن ان يكون هناك تصور ضيق لحقوق المؤلف ؛ حيث يتمثل التعدي على حقوق المؤلف في النسخ وتجنبه، و إنما يجب اعتباره كإطار فكري يتضمن قضايا أخرى، والتي تؤثر على السلوك،والقيم، وأخلاق البحث في مجتمع الجامعة.

إذن يجب على مستخدمي المكتبة ان يكونوا قادرين على خلق اتحادات حقوق المؤلف، فهناك القليل من الأبحاث التجريبية المتوفرة عن هذا الموضوع ؛ موضوع الترخيص للمحتوى الرقمي (الكتب الإلكترونية، المجلات الإلكترونية، الخ) ؛ مما أدى للنظر في أهمية تعلم المكتبات الجامعية كيفية التعامل مع قضايا حق المؤلف عند تقديم الخدمات، وتوعية المستخدم حول أهمية احترام حقوق المؤلف.

كما أن Ferullo* أكدت على أن المكتبيين يستطيعون الإجابة، عن استفسارات حقوق الملكية الفكرية، ويعدون خبراء في هذا المجال داخل الحرم الجامعي، خصوصا، عندما لا يوجد مكتب حقوق التأليف في الجامعة، وترى أن المكتبيين الجامعيين هم مصادر للثقة في الحرم الجامعي، ولديهم الإمكانيات للوصول إلى جميع الكليات والإدارات داخل الجامعة، لأنهم حلقة الوصل بين مصادر المعلومات والمستفيدين.

على مدى العقد الماضي، بذلت المكتبات طاقة جبارة فيما يتعلق بالترخيص للمحتوى الرقمي للناشرين والبائعين . قد وضعت، وأنشئت مراكز جديدة، وميزانيات جديدة للحصول على الموارد الرقمية من المصادر الخاصة. في السباق للحصول على هذا الكم الهائل من الموارد لتلبية احتياجات المستخدم وتوقعاته[522].

*تتحدث(Ferullo) عن تجربتها في العمل بكونها أول مديرة مكتب لحقوق الملكية الفكرية في جامعة بوردو في ولاية أنديانا Indianapolis University Rurdue (IUPUI) في الولايات المتحدة سنة 2002، إذ عملت كمستشار قانوني في الجامعة. عند تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية تمت استشارتها، ومنها قانون (DMCA).

[522] - Donnal l. Ferullo (2011,Winter) Managing copyright services at a university. Reference & user services Quarterly. Voll 51N°2. P.113. Retreived November 16.2013 from www.question.com/library/journal consulté le 13/01/2018

المطلب الثالث : المكتبات الجامعية ورخص المشاع الابداعي:

إن عملية إعداد التراخيص للمصنفات الرقمية وعمليات التفاوض التي يقوم بها المكتبيون، جعلتهم أكثر دراية بشؤون حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وخصوصا فيما يتعلق برخص المشاع الإبداعي التي هي واحدة من أثر رخص المصدر المفتوح شيوعا، فلا بد للمكتتبين من الاستفادة من رخص المشاع الإبداعي، وتوعية المجتمع الذي تخدمه المكتبة بكل ما يتعلق بتلك الرخصة، إلى أن رخص المشاع الإبداعي جانبين يخصان المكتبات ويتمثلان بالآتي:

- الجانب الأول: هو الجانب الخاص بالمبدع، وبشكل عام تعد المكتبات مستخدما وليست مبدعا للمحتوى المحمي، وعلى الرغم من ذلك فإن أنشطة المكتبات الروتينية، قد تتيح مصنفات تتمتع بحماية حق المؤلف التي ترغب المكتبة في مشاركتها مع غيرها من المكتبات، مثل أوراق المؤتمرات وصور مبنى المكتبة على موقعها الالكتروني ومدونة المكتبة وغيرها، بيد أنه من الضروري أن تملك المكتبة حقوق المؤلف للمصنف حتى يمكنها ترخيصه.

إن المكتبة الجامعية بإمكانها أن تتولى ترخيص الإنتاج الفكري لهيئة التدريس في الجامعة على موقعها، أو تتيح المحاضرات والدروس الملقاة على الطلبة، وتتولى مهمة إعداد التراخيص الملائمة لها بالتعاون مع هيئة التدريس.

- أما الجانب الثاني: فيتعلق بالمستخدم، ويمكن للمكتبات الإفادة من ملايين المواد المتاحة في محتوى المشاع الابداعي عند إصداراتها، فعلى سبيل المثال يمكن للمكتبة العثور على شعار جديد ومميز لكتيبها الخاص، أو استخدام مقتطفات من دليل سياحي حديث كمعلومات للزائر المحلي لموقعها على الانترنت، أو إدراج مقالات نقدية لكتاب جديد في نشرية المكتبة الخاصة بالتزويد[523].

لكن من خلال الدراسات التي أجريت في الميدان؛ تَبَيَّن أن هناك ضَعْفًا عامًّا في دور المكتبات المركزية الجامعية في التفاوض مع دور النشر، بشأن تراخيص المصادر

[523]Teresa Hackett, EIFL Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries (French),The Eifl Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries Is A Practical Guide To Topical Legal Questions Affecting The Information Work Of Libraries In The Digital Environment.op.cit.

الإلكترونية، سواء المتاحة منها باشتراكات أو ذات الوصول الحر؛ ويرجع ذلك إلى أن الميزانيَّات التي تُرْصَد للمكتبات الجامعية لا تَفِي بالقدر المناسب للشِّراء أو للحصول على المصادر الإلكترونية، كما تفتقر العديد من المكتبات الجامعية إلى متخصصين لديهم خبرات بالمصادر الإلكترونية وطرق الحصول عليها، ومن ثَمَّ التفاوض وتوقيع اتفاقيات حق استخدامها. كما أن التطورات التقنية والقانونية أثرت على بنود وشروط التراخيص الصالحة في البيئة الرقمية، والتوجه نحو استخدام التراخيص المفتوحة للمحتوى الرقمي. كما تَبَيَّن أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة بنسبة(60%)- ليس لديهم وعي بالتراخيص الرقمية؛ ويرجع ذلك إلى قيام اتحاد المكتبات الجامعية المصرية بمهمة التفاوض مع الناشرين -نيابة عن المكتبات- لشراء الكتب التي تُسَانِد العملية التعليمية، وتخدم مسيرة البحث العلمي، والحصول عليها بأسعار ممتازة، مقارنةً بما ستدفعه كل مكتبة بمفردها عندما ترغب في شراء مصادر إلكترونية. ويترتب على ذلك عدم اهتمام المكتبات بتوفير متخصصين على وعي وإدراك بالتراخيص الرقمية، للقيام بمهمة التفاوض المتعلقة باتفاقيات التراخيص. كما تم التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير تحفيزية تُمكِّن المكتبات الجامعية من إتاحة المزيد من الحقوق والحريات، وتسهيل النفاذ المُنْصِف إلى مختلف مصادر المعلومات في البيئة الرقمية، مع الحفاظ على حقوق التأليف والنشر في ظل التراخيص الرقمية للمحتوى الرقمي الحر[524].

في الأخير، وعندما تكون الحاجة والوعود كبيرة بحجم اقتصاد المعرفة المدمج، فإن تراخيص المحتوى تؤمن للمكتبات الجامعية والناشرين على وجه خاص، النهج الذي يمكنهم من تطوير أسواق جديدة وتطوير الطرق الضرورية لتنفيذ الأنشطة التجارية، حيث إنها تزودهم بالمساحة المطلوبة لإجراء التجارب والاستكشاف. وتمنحهم الأسلوب العملي في أرشفة التغيير وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتطوير الجودة وتقليص التكلفة. والتوسع في إيصال التعليم للجامعات، والتأكد من أن المعلومات التي هي موضوع المعاملات ثابتة عبر

[524] إيمان رمضان محمد حسين، تراخيص المصادر الإلكترونية ودورها في دعم حرية إتاحة المعلومات بالمكتبات الجامعية: دراسة استطلاعية على مكتبات جامعات القاهرة الكبرى، العدد 42، جوان 2016، متوفر على :

www.journal.cybrarians.info/index.php?...eramadan...studies تم الاطلاع عليه في 2018/01/24

الوقت. فإنه ينبغي كذلك الحرص على معرفة كيفية دمج منتجات البيانات الإلكترونية في ضوء وجود خليط هائل من المصادر التي تقوم المكتبات الرقمية بتزويدها لمستخدميها[525].

نلاحظ في الآونة الأخيرة أن المكتبات الجامعية قد ركزت، إلى حد كبير على الاتفاقات التعاقدية، والمعلوم أن حقوق المؤلف هي الأساس الفكري والقانوني لهذا النشاط، ولكن الوعي بحقوق المؤلف لم يول الدور المحوري في هذه العملية، أو في نقل المعلومات التي تجري في المكتبات كل ساعة. يجب على مستخدمي المكتبة ان يكونوا قادرين على خلق اتحادات حقوق المؤلف المؤلف، كما قام به أصحاب حقوق المؤلف في كندا. ففي دراسة استقصائية وطنية ، المكتبات الجامعية الكندية أكدت على الخدمة العامة في تقييم ما هي إجراءات حقوق المؤلف من منظور أن المكتبات هي في خدمة المصلحة العامة[526] .

[525] العقود والتراخيص في المكتبات الجامعية، متوفر على:
faculty.ksu.edu.sa/Al-Arishee/.../نظام%20للحفظ%20الرقم تم الاطلاع عليه في 2018/01/24

[526] Tony Horava, Copyright communication in Canadian academic libraries: a national survey / Les modes de communication concernant les droits d'auteur dans les bibliothèques universitaires canadiennes: une
enquête nationale, Canadian Journal of Information and Library Science, Vol.34, N°1, March/mars 2010 ,Published by University of Toronto Press For additional. Disponible sur : https://muse.jhu.edu/article/382174 consulté le 18/01/2018

خـلاصة الفصل:

إن الحديث عن حق المؤلف وحمايته في البيئة الرقمية وعلاقته بالمكتبات، هو حديث عن أربعة عناصر هي: (المؤلف، صاحب الحق، المصنف الرقمي، المستفيد، المكتبة) وهنا فإن الدور الرئيسي يكون للمكتبة، لأنها توفر المصنف التقليدي والرقمي للمستفيد على حد سواء مع ضمان عدم انتهاك حق المؤلف عن طريق الاطلاع على قانون الدولة، التي تعمل بها المكتبة، ومحاولة الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للمكتبات.

الاستخدام العادل (Fair Use) مفهوم الاستخدام في الولايات المتحدة في تشريعات الملكية الفكرية الأمريكية، والاستخدام العادل يجيز استخدام مواد محفوظة الحقوق دون إذن من صاحب الحق في ظل ظروف معينة لصالح المكتبات والمؤسسات التعليمية.

لم يستعمل مفهوم الاستخدام العادل في القوانين العربية، وإنما نصت هذه القوانين على يعرف بالاستثناءات التي تمكن المكتبات الاستفادة منها.تجيز بعض القوانين للمكتبات انشاء نسخ من المصنفات لأغراض الحفظ والحماية (Préservation)ولأغراض الدراسة والتعلم بين المكتبات وتسمى ب القيود والاستثناءات الممنوحة للمكتبات.

إن مسؤولية حقوق المؤلف هي مسألة هامة ومعقدة، تعكس الثقافة التنظيمية المطلوبة، وكذا المواقف حول دور حقوق المؤلف، وأن يحظى بحضور ملموس من قبل ذوي الاختصاص من الذين يشغلون وظائف عالية في أية جامعة. أيضا تعكس الكيفية التي تحتفظ الجامعة بمعارفها في عالم سريع التغير. وهذا بدوره يعكس الواقع التكنولوجي، والسياسي والاجتماعي الذي يؤثر على الجامعة ووظائف البحث العلمي والتعليم فيها، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فالجامعات هي مؤسسات كبيرة ومتنوعة ؛ لذا فإن بلورة إستراتيجية على نطاق واسع يعتبر تحديا مستمرا ، كذلك هناك حاجة لتطوير التنسيق في الحرم الجامعي، وتحديد الخبرة اللازمة لمعالجة الملف. لكن هذا لا يمنع من انه توجد بعض الملاحظات، التي يجب أن يشار إليها فيما يتعلق بالجامعة وعلاقتها بحقوق المؤلف :

- عدم وجود إجماع واسع النطاق، داخل الحرم الجامعي .فيما يخص حقوق المؤلف.
  غياب التنسيق في الجامعة ، والافتقار إلى الخبرة في الحرم الجامعي ،
- عدم وجود الدعم القانوني،

- نقص الموارد التي تمكن موظفي المكتبة من متابعة مستخدمي المحتوى الرقمي، والتي تتطلب وقتا ومعدات، مثل برامج وأجهزة لكي تحقق هذه المراقبة ،
- المكتبة غير قادرة على اتخاذ زمام المبادرة في الحرم الجامعي، فيما يخص التوعية بمسألة حقوق المؤلف؛ لأن مثل هذه المبادرة تتطلب دعما ماديا ومعنويا من أصحاب القرار في الجامعة.
- دعم الحرم الجامعي وتفهمه لقضايا حقوق المؤلف ، تعتبر سطحية .
- توعية المستخدمين أمر صعب. فالجيل الحالي من طلبة الجامعات يعتقد أنه إذا كان هناك شيء ينشر على شبكة الانترنت، فهو متاح، ويمكن استخدامه بكل حرية. إذن فمن الصعب التعامل مع هذه المسألة بسهولة ومرونة.

من الواضح أن التعبئة التنظيمية لدعم نهج منسق وفعال لحقوق التأليف، هي قضية رئيسية؛ لذا يجب تحديد الدور الذي ينبغي أن تؤديه المكتبة الجامعية بالتعاون مع الجامعة. إن عمق واتساع فهم مسائل حقوق المؤلف أمر مطلوب ؛ للرد على بعض الأسئلة الخاصة بحقوق المؤلف، لكن لا يوجد أي شخص في الحرم الجامعي يتحمل هذه المسؤولية. لذا يجب تحديد جهة معينة تكون قادرة في الرد على استفسارات تخص حقوق المؤلف ؛ وذلك إما بإنشاء مكتب خاص، او جعل المكتبة حلقة وصل تبلغ وتثقف الجامعة وروادها، بما يتعلق بوظيفة قانون حق المؤلف.

الاستنتاجات

الاستنتاجات:

مع تطور تكنولوجيات الاتصال والإعلام، يبدو أن حقوق المؤلف طغت عليها إمكانات النسخ والنشر الموجودة، و التي توفرها هذه التكنولوجيات .فالعصر الرقمي أخلط كل الأوراق فيما يخص وسائل نشر المعلومات والوصول إليها؛ وذلك بجعل المعلومة غير مادية (dematerializing). وإن التوازن الذي كان موجودا بين المبدعين، الموزعين والجمهور في البيئة التقليدية، أصبح مهددا بالتدابير المتخذة من جانب صناعة التوزيع ؛ وذلك لفرض حقوق المؤلف؛ ولمواجهة السلوك غير القانوني مثل تبادل المحتوى، والقرصنة، الخ.

في هذا الاتجاه، إن معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الموقعة سنة 1996 من قبل عدة بلدان، كان هدفها هو تكييف جزء كبير من قواعدها الموجودة مع البيئة الرقمية، وخلق قواعد جديدة تكون ملائمة. للأسف البلدان الموقعة كانت بطيئة في نقل هذه الإجراءات في قوانينها الوطنية. والجزائر التي رغم أنها عدلت بعضا من مواد القانون الخاص بحقوق المؤلف، إلا أن هذا القانون لا يمكن القول بأنه يتلاءم مع التطور الحاصل في ميدان التكنولوجيا والبيئة الرقمية.

ولقد كشفت الدراسة لتشريعات حق المؤلف أن دول عديدة في العالم قامت بعصرنة قوانين حقوق المؤلف لتواكب التطورات التكنولوجية، ومن بين هذه الدول نخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ودول أوروبية: مثل المملكة المتحدة وفرنسا، التي عدلت قوانينها في ضوء التوجيهات الأوروبية. ولكن برغم هذه التعديلات، الملاحظ أن هذه التشريعات تقدم توجيهات غير كافية عن تأثير تكنولوجيا الاتصالات الرقمية، ونسبة قليلة من الوضوح حول قضية حاسمة وهي "الاستخدام العادل ". كما أن لديها تأثيرات كبيرة على مستقبل الاتصال العلمي لأنه يؤثر على مهمة التدريس والبحث في المكتبة. نتيجة لذلك، يمكن القول أننا بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا أسئلة صعبة بشأن حق المؤلف في مكتباتنا.

نحن نركز فقط على المقاربة القانونية والتنظيمية خاصة (ما تعلق بالنسخ، واستخدام المواد المحمية من قبل قانون حقوق المؤلف) أو على سلطة تعليمية أوسع لتوفير فهم أفضل للحقوق والالتزامات في السياق الاجتماعي والثقافي. كيف تتناسب سياسة الجامعة مع هذا التحدي؟ كيف ندمج هذا الموضوع المعقد في الخدمة العامة ،وبالطريقة التي يتم التحكم فيها وتكون ذات مغزى؟ الحاجة هي أقوى من أي وقت مضى لمواصلة الجهود للضغط من أجل إتباع نهج عادل ومتوازن لحقوق المؤلف والتي تعتبر حساسة للثقافة ولديناميكية التعليم ما بعد الثانوي. قد غزا المحتوى

الاستنتاجات:

الرقمي وتكنولوجيات المعلومات بيئتنا، وخلق العديد من التحديات للاستخدامات التعليمية وحقوق التأليف و للتفسير، وهذا يصبح أكثر أهمية.

إن مسؤولية حقوق المؤلف هي مسألة هامة ومعقدة، تعكس الثقافة التنظيمية المطلوبة، وكذا المواقف حول دور حقوق المؤلف وأن يحظى بحضور ملموس من قبل ذوي الاختصاص من الذين يشغلون وظائف عالية في أية جامعة. أيضا تعكس الكيفية التي تحتفظ الجامعة بمعارفها في عالم سريع التغير. وهذا بدوره يعكس الواقع التكنولوجي، والسياسي والاجتماعي الذي يؤثر على الجامعة ووظائف البحث العلمي والتعليم فيها، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فالجامعات هي مؤسسات كبيرة ومتنوعة ؛ لذا فإن بلورة إستراتيجية على نطاق واسع يعتبر تحديا مستمرا، كذلك هناك حاجة لتطوير التنسيق في الحرم الجامعي، وتحديد الخبرة اللازمة لمعالجة الملف. لكن هذا لا يمنع من انه توجد بعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها، ويجب أن يشار إليها فيما يتعلق بالجامعة وعلاقتها بحقوق المؤلف :

- عدم وجود إجماع واسع النطاق، داخل الحرم الجامعي .فيما يخص حقوق المؤلف؛
- غياب التنسيق في الجامعة، والافتقار إلى الخبرة في الحرم الجامعي؛
- عدم وجود الدعم القانوني؛
- نقص الموارد التي تمكن موظفي المكتبة من متابعة مستخدمي المحتوى الرقمي، والتي تتطلب وقتا و معدات، مثل برامج و أجهزة لكي تحقق هذه المراقبة؛
- المكتبة غير قادرة على اتخاذ زمام المبادرة في الحرم الجامعي، فيما يخص التوعية بمسألة حقوق المؤلف؛ لأن مثل هذه المبادرة تتطلب دعما ماديا و معنويا من أصحاب القرار في الجامعة؛
- دعم الحرم الجامعي وتفهمه لقضايا حقوق المؤلف، يعتبر سطحيا؛
- توعية المستخدمين أمر صعب، فالجيل الحالي من طلبة الجامعات يعتقد أنه إذا كان هناك شيء ينشر على شبكة الانترنت، فهو متاح، ويمكن استخدامه بكل حرية. إذن فمن الصعب التعامل مع هذه المسألة بسهولة ومرونة.

فالمحاذير التي تهدد نقل المعلومات و الوصول إليها عديدة، حيث هناك عدة تدابير تقيد المكتبات ومستعمليها، في أداء نشاطاتها العادية . وهذه بعض الأمثلة :

الاستنتاجات:

- آليات رقابة النسخ التي تمنع المستخدم من الاستنساخ الرقمي أو التناظري، بغض النظر عن الغاية من الاستنساخ؛
- التراخيص أو العقود بين المكتبات وبين موردي المعلومات الرقمية هي التي تفرض الشروط والأسعار، ويتجاوزون بذلك الاستثناءات دون مراعاة المصلحة العامة ؛
- في بعض البلدان الإعارة بين المكتبات لا تتم إلا بإرسال النسخة الورقية ، أي أن استعمال النسخة الرقمية محذور؛
- إنشاء نسخة رقمية لغرض المحافظة وحفظ المصنف ممنوع في بعض الدول.

في الأخير يمكن أن نستنتج بشكل عام أن المؤلفين، و بشكل خاص المبدعين منهم أصبحوا يواجهون مشكلات من كل حدب وصوب، تارة من قبل الأوضاع الاقتصادية المتردية خاصة في البلدان العربية، والتي صرفتهم الكتابة والتأليف باعتبارهما غير مجديين في تحسين ظروفهم المعيشية، وتارة أخرى من قبل قراصنة النشر وتكنولوجيا المعلومات، وأخيرا ما يواجهونه من قبل قوانين الإيداع التي أصبحت عاجزة في البيئة الرقمية، وما أفرزته من تكنولوجيات؛ عن حماية عن حقوقهم المادية وحتى حقوقهم الأدبية.

قد رسمت هذه الدراسة الكيفية التي عالجت بها المكتبات الأكاديمية التحدي المتمثل في حق المؤلف في مؤسساتها. وكشفت أن هناك الكثير من الاختلاف في كيفية تناول حقوق المؤلف على المستوى التنظيمي، ومجموعة الاستراتيجيات التي اعتمدت لتثقيف المستخدمين في مختلف الدول.

الخاتمة

الخاتمة :

إن وضعية التأليف وحقوق المؤلفين، خرجت من محيطها الضيق؛ مما وسع ميدانها على المستويات الثقافية والاقتصادية، والسياسية، والتجارية، والاجتماعية... وما جعلتها قريبة من المؤسسات الإدارية والقضائية، بالإضافة إلى اهتمام السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وذلك لكون حماية الملكية الفكرية، وحماية حق المؤلف، تعتبر مقدمة في حضارة الأمم؛ لأنها تأخذ بأسباب الرقي والازدهار؛ وفي أفق التطورات التكنولوجية التي مهد لها العصر الحديث لاسيما في المجالات السمعية البصرية، وهذا ما أتاح للمؤلفين أن يتكيفوا مع تلك المجالات، للمساهمة معهم في عملية الإنتاج الفكري، التي توسعت دائرتها، لترتبط بشتى الاستثمارات في براءات الاختراع والابتكار، وما توحي به الأفكار، ومن ثم أن تخضع لقانون العرض والطلب كقاعدة تنمو في كفاءاتها ومهاراتها، في سياق استثمارات أخرى في ميدان التجارة، وما تحققه من أموال تدر عليها من العملة الأجنبية، في مجال السمعي البصري على وجه الخصوص، وبهذا يتحقق نوع من التوازن بين التشريعين الدولي والمحلي، والنهوض بالمبادئ الإنسانية، واللحاق بالحضارات الإنسانية والقيم الأخلاقية التي تهم بعض القطاعات الرسمية أو الخاصة أو المؤسسات العمومية من تلفزة وإذاعة، ومراكز الوثائق والأرشيف والمكتبات، والاتفاقيات الدولية، وعقودها بين المؤلفين والفنانين والمترجمين والناشرين المنتجين السينمائيين... وتنوع الإبداعات الأدبية والعلمية والفنية، وبين الدول متقدمة أو نامية. ومن خبراء متمكنين، ومتخصصين في فروع الملكية الفكرية، وكفاءاتهم في تطوير التشريعات، وتوجيه الإرشادات في المؤسسات العامة والخاصة، والحكومات، وتوعية الدارسين في المعاهد والجامعات، وإلقاء المحاضرات، وتنظيم الندوات.

حيث أن الملكية الفكرية تتسم بالعالمية والشمولية المطلقة، فإن موقع المؤلف وسلطته تتسم بالكونية والشمول المطلق، وتتجاوز الحدود، لكونها شيئا ساميا، ومعنويا، لا يمكن المساس به؛ إلا عند الضرورة العامة، وقد ورد في المادة (21) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بتاريخ 22 11 1969 " لكل إنسان الحق في استعمال ملكه والتمتع به، ويمكن للقانون أن يخضع ذلك الاستعمال والتمتع لمصلحة المجتمع –2.لا يجوز تجريد أحد من ملكه إلا بعد تعويض عادل له، ولأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو المصلحة الاجتماعية، وفي الحالات والأشكال التي يحددها القانون."[527] فالمؤلف في إطار حقوق المؤلف أو حقوق الملكية الفكرية؛ لا يستطيع أيا كان نزع ملكيته، صاحب أقوى (سلطة) قادرة على إيقاف أية

[527] متوفر على:http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html تم الاطلاع عليه في 2018/02/12.

الخاتمة :

سلطة. ومن هذا المنظور (منظور حقوق الملكية الفكرية) يتحقق مبدأ مونتيسكيو: السلطة توقف السلطة، ويرتقي على مستوى الواقع الملموس، من مستوى الشعار إلى مستوى العملة. خلافا لما هو عليه الحال بالنسبة لغير المؤلف في إطار حقوق الإنسان التي لا يتمتع بأية سلطة، ومن ثمة فإن المؤلف في نظام حقوق الملكية الفكرية هو الذي يشغل الإنسان، ويوفر له العمل، وما يترتب من حقوق، في إطار حقوق الإنسان، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي؛ رب العمل الحقيقي، سواء وعى الإنسان بهذه الحقيقة أم لا، وهنا يكمن سر قوة المؤلف، وحقيقة سلطته. إذن هو صاحب حق في الشغل أو العمل، و(رب العمل الحقيقي)، الذي يأكل المجتمع المتحضر والعالم كله –أصلا– بعمله.

ولولا أعمال حقوق الملكية الفكرية، لما كان هناك وجود لأي نوع من أنواع الملكية الخاصة أو العامة، فكل ما تتمتع به المجتمعات البشرية من سائر الملكيات: ما كان لها أن تكون بدون (مؤلف) ذي علم– خالق– مبدع، مبتكر أو مخترع. فهل من العدل والإنصاف أن يتمتع (صاحب الحق في العمل) بكل تلك المزايا التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على حق الإنسان في كل ما يوفر له العيش الكريم. وهو في عمله أو في حالة الاعتكاف. هذا في العالم المتحضر، والبلدان المتقدمة، ولكن إذا كانت في البلدان المتخلفة؛ فكيف هو في حاضره ومستقبله، فقد يحرم من ابسط المزايا، وأضعف الحقوق، وهو (رب العمل الحقيقي:المؤلف)، والذي لولا عمله الفكري، الأدبي، العلمي، الفني، الصناعي ،التكنولوجي، لما كان هناك عمل أو شغل أصلا، ولما كانت هناك حضارة أو عمران.

ومتى انعدمت أعمال الملكية الفكرية، تلاشت كل أنواع الملكيات الأخرى، وتقهقرت أخلاقيات الشعوب، وعادت إلى ما قبل الحضارة والمدنية. وإن إجحاف بالحقوق المادية أو المعنوية أو كليهما، على أعمال تلك الملكية الفكرية للمؤلف، إما بالسطو على عمله، وانتحال أفكاره، وتزوير المضامين، وتشويه أسلوبه، إضافة إلى حرمانه من أداء المستحقات المالية منصوص عليها في حقوق الملكية الفكرية، للإضرار به وهضم حقوقه، وهذا السلوك يصيب المؤلف بخيبة الأمل واليأس، والشعور بالنكران، وعدم رد الجميل والفضل بما أنجزه من أعمال للمجتمع وأفراده للترفيه عنهم، وتمليكه أيضا، وتثقيفه، وبالتالي يضيف لديه حافز التأليف والإنتاج، والإبداع الفكري، أو قد يحجم عن أي اختراع وابتكار محتمل... وعليه فكلما كانت الحماية شديدة، كلما كانت الأعمال أوفر وأجود، وأكثر تنوعا، حيث أن الجدلية

الخاتمة :

القائمة بين حماية حقوق المؤلف، وظهور الملكية الفكرية، الأدبية والعلمية والفنية والصناعية وقوة الدولة ونفوذها، داخل حدودها وخارجها، وفي ذلك يقع التناسب الطردي بين الحقوق والواجبات؛ أي تحقيق تام للتوازن العادل بين الحقوق والالتزامات.

وهذا ما يمكن الاستشهاد به على المستوى الواقعي، وما تحققه التجارب الملموسة، وتزكية السياسات التشريعية الخاصة بتجارة حقوق الملكية الفكرية، التي تكرم بالعقل وتمنح للمؤلف سلطة متميزة، وللإبداع الفكري نفوذا أو قيمة خاصة، تختلف طبيعتها باختلاف الحق المخول للمؤلف على إبداعه، حسب المفهوم والتصور الخاص بكل نظام من النظم التشريعية

وبمقتضى التشريعات والقوانين الدولية، للحد من تجاوزات الأفراد على حقوق بعضهم البعض، أي على حقوق النوع الإنساني بكامله، وفي مقدمته (المؤلف) أي الإنسان بعمله الفكري، والسعي لترقية ذوق المجتمع، وتهذيبه بالتربية والتعليم، والتثقيف، والدفاع عن ضمان حقوقه في الحياة اللائقة على الشكل الذي أبدعه بها المؤلف، لا الشكل الناتج عن التقليد، أو التزييف، أو الاستنساخ العشوائي غير المشروع، وما إلى ذلك من التجاوزات السلبية التي تعكر صفو الحياة للمجتمع وأفراده، وتنعكس بالضد على البلاد والعباد، وعلى الاقتصاد الوطني، وتوقف حركية نموه التجاري على كافة المستويات.

وان احترام ورعاية حقوق المؤلف وحماية إنتاجه، تعد احتراما ورعاية لحقوق الإنسان نفسه، وحمايته، كيف ما كان هذا الإنسان، وحيث ما كان، و صونا لمكتسباته الحضارية على مدى أجيال وأجيال من مسيرة التاريخ، والارتقاء بالممارسات النبيلة والسلوكيات المشرفة له، من حيث تطلعه الدائم نحو الحق والخير والجمال، والدفاع عنها بإمكاناته وقدراته، لتحقيق إنسانية الإنسان، من دون تردد، وفي ميدان حقوق الإنسانو مكتسباته التي تقاوم تجاوزات السلطة على حقوق الأفراد. وما يتصل بها من قوانين وتشريعات دولية وعالمية شاملة، تتشكل في أنظمة حقوق الملكية الفكرية، والهدف منها إيقاف تجاوزات الأفراد على حقوق بعضهم بعضا، وعدم التطاول على شخصية الإنسان كيف ما كان، وفي مقدمته (المؤلف) بعمله الفكري، لتحسيسه في كل مكان بأهمية تلك الحقوق.

إن ما من شأنه أن يعزز المعرفة، ويزكي الأبحاث، ويعين على فهم ظاهرة حقوق المؤلف، ظاهرة العولمة في الماضي والحاضر، عندما اخترعت الطباعة، فقد رأى من هم في السلطة ومن رجال الدين في انجلترا وفي القارة الأوروبية معا، أهمية هذه التطورات،

الخاتمة :

باختراع المطبعة (تكنولوجيا الإعلام الأولى) كأداة ذات تأثير سياسي واجتماعي، يمكن أن تهدد سلطاتهم، فانبروا يوجهون اهتمامهم إلى توزيع المصنفات المطبوعة، ومنح امتيازات خاصة بمطبوعات معينة لرجال معينين، وتم شيئا فشيئا تخفيف القيود على الطباعة، ونظام احتكارات الطباعة، فدافع باعة الكتب، وأصحاب المطابع عن امتيازاتهم استنادا إلى نظرية الملكية الفكرية وحمايتها. وفي الوقت نفسه طالبت جمعية الوراقين (القرطاسيين) بنوع من الحماية لحقوق المؤلف، ولتشجيع التعليم عن طريق تثبيت ملكية نسخ الكتب المطبوعة لمؤلفي أو مشتري هذه النسخ خلال الفترات المحددة فيه. فكان أول قانون لحقوق المؤلف بالمعنى الحديث للكلمة.

وتم منح القانون المذكور حماية مشروطة باستيفاء إجراءات شكلية وهي أن يبادر المؤلفون بتسجيل مصنفاتهم بأسمائهم الخاصة، وإيداع نسخ لأجل الجامعات والمكتبات، واقتصر الحال على المؤلفين وحدهم، من دون العروض العامة والإعداد المسرحي والترجمات هذا في انجلترا. أما في فرنسا فقد اعترفت بحماية حقوق المؤلف في نشر مصنفاته وبيعها، بحماية مفهوم الملكية الأدبية، ووضع الإجراءات الجزائية لحماية حقوق المؤلفين بناءا على طبيعة واقعة الإبداع الفكري لحق الأداء، وحق المؤلف دون غيره في استنساخ مصنفاته. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقرر حماية حقوق المؤلف، وبصدور التشريع الفدرالي، منح الدستور الأمريكي الكونغرس سلطة (تعزيز تقدم العلوم والفنون النافعة عن طريق منح المؤلفين والمخترعين حقا استئثاريا بالنسبة لكتاباتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة.

وفي القرن الثامن عشر ظهر مبدأ الملكية الأدبية، والاعتراف الصريح بحقوق المؤلف، كما تضمن توفير الحماية ضد انتحال الكتب في الكتب التي اكتسب الناشرون الحقوق عليها من المؤلفين. وهكذا توالى الاهتمام بما يكفل حماية حقوق المؤلف في وجوب على الكافة الامتناع عن انتحال أي كتاب، إذا ما اكتسب أحد الرعايا في أن يصبح ناشرا له. وفي العديد من الدول التي سارت في الاتجاه نفسه، بإعطاء حق ملكية دائم للمؤلفين وورثتهم في الدول الاسكندينافية. وفي اسبانيا صدر قرار بقانون يقر فيه حق المؤلف،ونص على امتياز طبع الكتاب، لا يمنح إلا لشخص مؤلفه وحده. وفي ايطاليا تقررت جزاءات قانونية، تكفل حماية حقوق المؤلف بمعناها الحديث. وفي روسيا صدر أول قانون خاص

الخاتمة :

بحقوق المؤلف سنة 1830، وهو يتعلق بالمصنفات الأدبية وحدها، ثم تكفلت قوانين لاحقة بحماية المؤلفات الموسيقية.

وفي أوائل القرن التاسع عشر أصدرت دول كثيرة قوانين وطنية خاصة بحقوق المؤلف، وقامت بتعديلها من وقت لآخر، حسب الحاجة، ولكي تنسجم مع التكنولوجيات الحديثة، ولكن هذه التشريعات كانت جزئية إلى حد ما، كما ظل الطابع المحلي لقوانين حقوق المؤلف على شاكلته. ولم تكن الحماية التي تضمنتها القوانين الوطنية فعالة، من حيث المبدأ، إلا في داخل الحدود الوطنية فقط. ولكن نمو العلاقات الدولية والمبادلات الثقافية، وتزايد ترجمة المؤلفات إلى لغات أجنبية أخرى؛ قد فرضت حماية المؤلفات الوطنية خارج حدود الأراضي الوطنية بسبب حركة الترجمة أولا، وأهمية ما يترجم في الداخل والخارج من البلدان، واتساع دائرة ثقافة الترجمة الاحترافية ودقتها، وكذلك وجود البديل من الطلبات التي يوفرها المؤلفون الأجانب بمختلف لغاتهم وأساليبهم في نطاق الحدود الوطنية، وتوسيع دائرة النشاط الترجمي، لتوفر الظروف المناسبة، والتقدم الثقافي والعلمي في تواصل مستمر، لأهمية اللغات الأجنبية والإقبال عليها، وتبادل المعلومات والمعارف بتوسع، بحضور المؤتمرات والمنتديات والاستثمار العلمي والأدبي والفني، عبر الاحتكاك بين المعنيين بذلك النشاط، مما أسفر عنه أن المؤلفات الأجنبية تبنت الحماية عن طريق القوانين والتشريعات الوطنية بتضمينها نصوصا خاصة، تقضي بوجوب المعاملة بالمثل، ومن تم إبرام معاهدات واتفاقيات بين الأطراف المعنية لترسيمها. وهكذا تطورات المساعي المشتركة لعدد من الدول إلى إبرام اتفاقية متعددة الأطراف. وذلك في اتفاقية(برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية في 1886، وكذلك أبرمت اتفاقيات دولية في القرن العشرين في دول أخرى من العالم، واعتمدت اتفاقيات دولية كبرى لحقوق المؤلف، انتهى بها المطاف إلى إنشاء اتحاد دولي، وفي ظل المستجدات الدولية تم تعديل اتفاقية برن في سنة 1967، وباريس في 1971، وتغييرها في 1979، وتدير هذه الاتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي حلت منذ سنة 1971 محل المكاتب الدولية المتحدة للملكية الفكرية.

إن التنظير والتمهيد والنضج أو السلوك المادي، من حيث الممارسة الفعلية والتطبيق، سواء على المستوى الخارجي في التعامل مع البلدان، أو على المستوى الداخلي، أو سواء تعلق الحال بالإنسان العادي، أي الإنسان الثقافي او الإنسان المؤلف (المبدع)، فكانت النصوص التشريعية للنظام الجديد، من إعداد وحمل مفكرين: أي مؤلفين لهم أعمال فكرية،

الخاتمة :

أي في مجال تخصصه للإعلان عن (بيان حقوق المؤلف)، على اعتبار أنهم يشكلون قدوة المجتمع، و نوره المستنير، وإن حقوقهم هي أصل سائر الحقوق التي لا يمكن اعتبارها إلا تفريعا عليها. وأن تكون (حقوق المؤلف) متصدرة لكافة بنوده، ولو في شكل مقدمة عامة ومختصرة من بيان حقوق الإنسان والمواطن)، فإن حقوق المؤلف لم تحظ بالأولوية المطلوبة، وإنما جاءت ضمنية وعارضة، وهذا يوضح أن الإنسان لم ينضج بعد لإدراك الأبعاد الحقيقية لأعماله وحقوق الملكية الفكرية، الكفيلة بتحقيق وبلوغ الأهداف البعيدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتجاريا وثقافيا... غير أن ذلك لم يمنع هؤلاء المؤلفين والفنانين من مواصلة نضالهم السلمي والمطالبة بحقوقهم، وكذا سيرتهم الإبداعية على مختلف المستويات، الأدبية والعلمية والفنية والصناعية، لما فيه خير مجتمعاتهم، وتجاوز ما خلفتها الحروب من دمار في البلاد، فإنها شمرت على سواعد الجد والعمل بإخلاص وولاء، من أجل العمران والبناء الحضاري...، وفي ذلك سر قوة تلك البلدان، وتفوقها على غيرها. والأموال تستثمر في مختلف الميادين، وفي مقدمتها محيط البحث العلمي والحقوقي والمهارات الفنية والتقنية تتطور وتتنوع، مجسدة في وسائل المواصلات، والإعلام والاتصالات، وما يرتبط بها من مضامين أدبية وعلمية وفنية. وما تخلق من هذا التزاوج من تكنولوجيا وصناعات خفيفة هائلة.

إن البلدان التي خسرت الحرب العالمية الثانية، وتقسيمها سياسيا وجغرافيا، وفرض العقوبات المادية عليها، إلا أنها اعتمدت على قوة عقلها وملكاتها الفكرية، ومهاراتها الفنية، وقدراتها الإبداعية، إنها على سبيل الحصر الدولة الألمانية، ودولة اليابان، ففي عقدين من الزمن أصبحت قوة اقتصادية عالمية على المستوى الدولي. واستطاعتا أن تدركا بواسطة أعمال ملكيتها الفكرية، ما لم تتمكن منه، حينما كانت أكبر قوة عسكرية في العالم، وأعقبتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، ودخلت معها في الصراع على القمة.

كل ذلك كان بفضل المؤلفين وما أبدعوه من أعمال الملكية الفكرية، التي تطورت في بتطور الإنسان بذاته، أي باقتناعه بالميل إلى السلام، وتنوعت بتنوع اهتماماته، بل إن الاتفاقيات والتشريعات الخاصة بملكية حقوق المؤلف، بمواكبة هذا التطور الموازي، والتنوع فيما يخص الإجراءات الواجب ضمانها لملكيته الفكرية، ضد الإجراءات غير المشروعة وأشكال القرصنة وأنواعها التي تشكل اعتداءا شديدا لا يمس المؤلفين وحدهم، بل يطال

الخاتمة :

المصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية لبلدانهم، ولكل محب للسلام حيث ما كان، فقد يعرض السلم العالمي للتهديد. وتوالت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والتوصيات الصادرة من مختلف الاتحادات والنقابات الجمعيات والمنظمات الدولية والعالمية التي تهتم بمختلف أعمال حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة، على اختلاف أنواعها وكثرتها، فاستوجب أن تلجا الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين إلى تعديلات ومراجعات، فقد شهدت أعمال الملكية الفكرية تنوعا في مختلف المجالات: المجال السمعي و السمعي البصري، وما ارتبط به من وسائل متطورة للاستنساخ الآلي والالكتروني، والاستنساخ عن بعد، وشيوعا في نطاق واسع. واخترقت كل الأسواق، فعرفت بما أطلق عليها (وسائل الاتصال الجماهيرية) وغيرها من الوسائل حتى أن الكتاب والمذياع والفونوغراف، أصبحت مبتكرات تقليدية، قياسا إلى المبتكرات الجديدة والحديثة مثل الأقراص المضغوطة، نظم الشبكات، إضافة إلى النظم الخبيرة ومختلف الدعامات الحاملة لبرامجها الأدبية والعلمية والفنية ونعني بها برامج الكمبيوتر.

ينبغي أن يتأسس نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات المتعلقة بها، على حوافز فعالة، تستهدف السوق فيما يتعلق بالإبداع والابتكار، ويجب أن يتبنوا معايير قوية لحماية حقوق الملكية، وأن يضعوا تلك المعايير موضع التنفيذ؛ حيث يجب أن يسعى نظام حماية حقوق الملكية الفكرية، إلى خفض تكاليف النشاط الإبداعي إلى الحد الأدنى؛ وأن ينص نظام حماية حقوق الملكية الفكرية على الكشف في الوقت المناسب عن الإبداع والابتكار، وكذلك على الاستعمال المعقول، مع الالتزام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ يجب تشجيع حماية حقوق الملكية الفكرية، بشكل فعال، وبكفاية مطلوبة؛ أي أن يتم تقييد نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية، وفترتها الزمنية حتى يكتمل تأمين توازن ملائم ومنسجم بين الابتكار والنشر؛

يجب أن يكون هناك تفاعل متوائم مع القواعد التنظيمية أو الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى، ومعالجة سياسة الاحتكار وإضعافها، للنأي عن الاستعمال التنافسي السيء، الذي قد تتصف به حقوق الملكية الفكرية، علاوة على ذلك المحافظة على حقوق الملكية الفكرية، وعدم تأثر قيمها الأصيلة، والدفع بالوسائل التي تعتمدها السياسات التجارية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتعامل السليم مع الاستراتيجيات العامة لتطوير التقنية؛ كذلك الالتزام بخفض التشوهات والعوائق التي قد تؤثر في سياسات النشر والتوزيع وقوانينها؛ والالتزام بعدم

الخاتمة :

تعريض معايير تنفيذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، وعدم الإضرار بالسياسة التجارية المشروعة.

كما يجب الإسهام في حماية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة، بما يتعلق بالسياسة التجارية، وتنفيذها في تشجيع الإبداع التقني، وفي نقل التقنية ونشرها. ويجب الاستعانة باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في المزايا المتبادلة لمنتجي المعرفة التقنية ومستخدميها، وان تؤمن الرفاهية الاجتماعية–الاقتصادية، وإلى الظفر بالتوازن بين الحقوق والالتزامات.

وينبغي أن تسمح اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بقوانين التجارة واللوائح التي أصبحت سارية المفعول، والتي لها علاقة بتوافر حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وحيازتها وتنفيذها، ومنع الإساءة إليها، وتسمح للأعضاء بتبني تدابير ضرورية لحماية الصحة والتغذية العامة، والتعليم. ويجب تشجيع الاهتمام الجماهيري بقطاعات ذات أهمية بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية –الاقتصادية والتقنية لتلك الجماهير. واتخاذ إجراءات ملائمة حتى يتلاشى سوء استعمال حقوق الملكية الفكرية، ومنع الآثار المعاكسة على النقل الدولي للتقنية.

لذا يجب ان تدرك الدول النامية الانعكاسات الاقتصادية، لتعزيز حقوق الملكية الفكرية فيها، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، بطريقة تدعم المنافسة الدينامية، وتكون منسجمة مع أهداف هذه الدول التنموية؛عند تكييف أهداف التنمية الاقتصادية للدول النامية، مع متطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية، يجب أن تحافظ الدول النامية على توازن ملائم بين حوافز الإبداع والحاجة إلى النشر الكافي للمعرفة في اقتصادياتها. يجب أن نفكر أيضا في التفاعل مع النظم الاقتصادية والتنظيمية الأخرى، بما في ذلك أنظمة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج تطوير التقنية خاصة في مجال النشر الالكتروني.

قد يؤدي دمج حقوق الملكية الفكرية في نظام التجارة الدولية، إلى قواعد محتملة على المدى القصير والطويل فيما يتعلق بتعزيز حرية الوصول إلى السوق، واستباق إطار عملي يفضي بقدر أكبر إلى الاستثمار الأجنبي ونقل التقنية. وقد يؤدي دمج حقوق الملكية الفكرية في نظام التجارة الدولية إلى آثار سلبية معينة، بما في ذلك زيادة الأسعار، والقيود على نشر

الخاتمة :

التقنية، وقد تمر الدول النامية بدرجات مختلفة من التحديات في تكييف سياستها واقتصادياتها مع حماية حقوق الملكية الفكرية.

إن أحد التحديات الفورية في مهمة جعل القوانين والمؤسسات والإجراءات الوطنية، قد تواكب المعايير الدولية. وبهذا تقتضي مثل هذه السياسة تحديا وتكيفا وتوسعا كبيرا في الأطر القانونية والإدارية، وبخاصة الأطر التي تفرض قوانين حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية؛ و في حالة تقييم التكاليف والفوائد التي تنجم عن تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على المدى الطويل، يجب التشديد على نقطتين مهمتين، أولا أن تستفيد الدول من النقل الإضافي للتقنية، بموجب حقوق الملكية الفكرية؛ إذ تستقطب تلك الدول حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، مع برامج التحديث الأوسع لتطوير التقنية، بما في ذلك تنميه الموارد البشرية والمهارات؛

ستحتاج الدول إلى ضمان أن تكون تطوير البنية التحتية، ونظام الضرائب جزء من برامج التحديث هذه على نحو يجذب مالكي التقنية؛ وقد تفاوتت آثار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية عبر الدول، وأن تتمتع الاقتصادات الحديثة التصنيع وتطويرها أسسا صناعية وتقنيات؛ تطبق على الإبداع الفني؛ بالآثار المفيدة. وقد تحظى الدول النامية الكبيرة مهيكلة سوق عميقة تساعدها على تقليل أي نتائج سلبية للمنافسة، تسفر عن هذه الحماية. وتحتاج إلى برامج مساعدات فنية؛ توفرها منظمات متعددة الأطراف، وحكومات الاقتصادات المتقدمة. ويجب أن تشجع المنظمات الدولية النقاش بين مختلف الأطراف، بما في ذلك المبدعون المنتجون والمستهلكون في مجال حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى السلطات العامة في كل من الدول المتقدمة والنامية.

إن المستفيدين الأولين والفوريين من تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية،سيكونون مطوري التقنية والمعلومات في الدول الصناعية، وهذا ماسينعكس على مصلحتها في مساعدة الدول النامية، في جهودها لإعادة هيكلة نظم حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، وذلك بتقديم الدعمين الفني والمالي؛ وبهذه المساعدات التي تؤدي إلى إجراءات تعزيز الوعي بالخيارات، والتكاليف، والفرص والتحديات التي تنشأ عن الحماية الأعظم قدرا، والتعاون في نشر المعلومات الخاصة بالقوانين والنظم المتعلقة بنقل التقنية، والتي ستكون حيوية بالنسبة إلى فهم الدول للتوجهات والتطورات الجديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية، وتدريب مسؤولي حقوق الملكية الفكرية: القضاة، فاحصي براءات الاختراع....وتحسين الموارد

الخاتمة :

البشرية في الدول النامية، وما يتعلق بالمنفعة العامة المتبادلة التي تحيط بحماية حقوق الملكية الفكرية.تسمح حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمخترعين عادة، باستغلال عملهم تجاريا بشكل حصري لمدة محددة من الزمن، وبهذا يستفيد المجتمع بعدة طرق، نظير الفوائد التي تمنحها الحقوق:

- التوفير في التكلفة الذي يتحقق من البحث والتطوير المحلي الإضافي؛
- ومما يتحقق في الكشف عن المعارف الجديدة؛
- وأيضا التي تتحقق من نقل التكنولوجيا الإضافية؛
- ومن تكوين رأس المال الإضافي.

إن تشريعات حقوق الملكية الفكرية المدونة، لها قدرتها على البحث والتطوير الدولي، ويمكن أن يحرك بنفسه البحث والتطوير الوطني أيضا، والاستثمار فيه، وهذا بحماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية، وتشجيع الإنتاج التقنية الحديثة بتفعيلها في الدول النامية، وإنتاج التقنية المتجددة التي تتطلب الاهتمام بالتعليم التقني والعلمي، قبل كل شيء؛ لأن الاعتماد على قانون حماية المخترعات لا يقدم ما هو مطلوب، فالمخترعون في الدول النامية تعترضهم المعوقات، من مثل عدم وجود رأس المال، و ما يواجهونه من الغموض الهيكلي ومستوياته التي تقف عقبة أمامه، بالمقارنة مع ما تقدمه الدول الصناعية، بمنح المخترعين شهادة الاختراع، واستغلاله من قبل الدولة، بأكبر فاعلية من حقوق الملكية الفكرية التقليدية.
إن حماية حقوق الملكية الفكرية وفرضها، تشجع الكشف عن متطلبات المعرفة، وإشراك الناس في اختراعاتهم وإبداعاتهم، وذلك لأنها تقدم ضمانات بأنها سوف تكون لهم سيطرة على استخدام إبداعاتهم وابتكاراتهم لمدة محدودة من الزمن.إن تلك الإبداعات والابتكارات تصبح مفتوحة للجمهور، بعد أن ينتهي أجل حقوق الملكية الفكرية، لأنها محدودة بفترة زمنية؛ مما يزيد من وصول الأشخاص إلى التعرف على الجوانب العلمية والفنية.

ومن المزايا التي تحظى بها حقوق الملكية الفكرية، هي كشف المعلومات من اجل الحصول على براءة الاختراع المطلوبة، كوسيلة مهمة لنشر المعلومات الفنية إلى المنافس خلال أمد قصير، إذ ليس من الصعوبة بمكان استخدام المعلومات لتطوير منتج جديد أو عملية تتنافس مع الأصل. إن حماية الملكية الفكرية لأنواع كثيرة من المنتجات بالوصول إلى السوق، والتي يصعب لها أن تصل بدون حماية.

الخاتمة :

ولحماية حقوق الملكية الفكرية يجب فرض تكاليف على أعمال وصناعات معينة، وأصبحت الشركات في الدول الصناعية تهتم بهذه الاختلافات المتعلقة بالمبيعات المحتملة، وعلى الأرباح التي تترتب على الإبداع بالإضافة إلى تكاليف تجلبها أنشطة انتهاك الحقوق، وهي ما قد ترجع إلى نوع من التزييف الأجنبي: حيث تنتج شركات في دول أخرى، وتبيع وتصدر منتجات تظهر عليها علامات تجارية، وحقوق طبع جيدة. وتبدو الخسارة المتصلة بضعف حماية براءة الاختراع الأجنبية في مجالات مثل صناعة الأدوية والمنتجات الغذائية التي تجذب اهتمام الكثيرين.

والأمر ينطبق على المنتجات الصناعية الجديدة والحديثة، مثل برمجيات الحاسوب، وأشباه الموصلات، ومنتجات التقنية الحيوية، وهذه تتطلب جهدا كبيرا يستدعي الحماية.إن حماية الملكية الفكرية تسمح للكثير من المنتجات بالوصول إلى السوق، وإلا لا يمكن لها ان تصل من دون حماية. تجعل حماية الملكية الفكرية لأسماء العلامات التجارية من تطوير المنتجين لجودة منتجاتهم حالة اهتمام بها، وموضع تشجيع لمزايا الابتكار والإبداع، من خلال التشكيلات المقدمة في العرض، والتي تستهوي المستهلكين، فيتسارعون في الاختيار منها، وذلك فان المنتجين لجودة إنتاجهم من خلال أسماء العلامات التجارية كوسم خاص في حماية الملكية الفكرية.

إن ما يؤثر في الرفع من شأن حقوق الملكية الفكرية، هي الإصلاحات حيث تعزز الطلبات،مما تؤثر في تكوين رأس المال، وتدفق الاستثمار على نحو جيد، من قبل المستثمرين الأجانب، والاستفادة من عقود منح الرخص؛ كل ذلك بفضل حقوق الملكية الفكرية، التي تسعى إلى تكوين رأس المال، بفضل الأداء الاقتصادي، ومستوى التكاليف التي تعتبر محددات مهمة، لتزويد رأس المال. إضافة إلى تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها محددا للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي له علاقة إيجابية بالقدر الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي من كثافة المعرفة، وهكذا سيكون لنظم حقوق الملكية الفكرية الضعيفة تأثير سلبي في تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

من الواضح أن التعبئة التنظيمية لدعم نهج منسق وفعال لحقوق الملكية الفكرية؛ وحقوق التأليف بشكل خاص، هي قضية رئيسية؛ لذا يجب تحديد الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسات في المجتمع على اختلاف أنواعها لحماية حقوق الملكية الفكرية، وخاصة المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة بالتعاون مع المكتبة الجامعية. وإن عمق واتساع

الخاتمة :

فهم مسائل حقوق المؤلف أمر مطلوب؛ للرد على بعض الأسئلة الخاصة بحقوق المؤلف، لكن لا يوجد أي شخص في الحرم الجامعي يتحمل هذه المسؤولية. لذا يجب تحديد جهة معينة تكون قادرة في الرد على استفسارات تخص حقوق المؤلف ؛ وذلك إما بإنشاء مكتب خاص، او جعل المكتبة حلقة وصل تبلغ وتثقف الجامعة وروادها، بما يتعلق بوظيفة قانون حق المؤلف.

بناءا على ما تقدم فإن الجامعة ملزمة بتقبل التفسير، الذي تقدمه المكتبة في مجالات حقوق المؤلف، إذا ما كانت مواد قانون حقوق المؤلف غير واضحة. فإن الجامعة الجزائرية ملزمة ب:

- إشراك المكتبة في إعداد سياسات الملكية الفكرية في الجامعة؛
- إدماج لجنة حقوق المؤلف بالأطراف المعنية في جميع أنحاء الحرم الجامعي؛ وإدماجها في اللجان الأخرى، إذا تعلق الأمر بحقوق التأليف؛
- يتم إشراك المكتبة في جمع المعلومات، ومناقشتها، وكتابة السياسات والإجراءات الخاصة بموضوع حقوق المؤلف، وتوجهيها للحرم الجامعي؛
- دليل حقوق المؤلف الخاص بالمكتبة يجب أن يحيل المستخدمين إلى الجامعة بشأن سياسة حق المؤلف؛
- توجيه وتوعية الأساتذة فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بمصنفاتهم؛
- إذا تطلب الأمر يتم التشاور مع محامي الجامعة عند الحاجة؛ لأن بعض قضايا الملكية الفكرية ترتبط باتفاقيات جماعية، وبالتالي تنعكس على المكتبة؛
- إدراج التوجيهات والتعليمات الخاصة بحقوق المؤلف في المناهج الدراسية؛
- إقناع الأشخاص بأن قضايا حق المؤلف مهمة في الوسط الأكاديمي؛ لأن البعض يتصور أن حقوق التأليف لا تنطبق إلا على المنظمات التي هدفها تحقيق الربح؛
- تنمية احترام حقوق التأليف في عالم الوصول الحر لجميع مصادر المعلومات؛
- الدعوة إلى وضع معايير يتم على أساسها تقييم الضرر الناجم عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية الرقمية؛
- التأكيد على أهمية التعويض العادل تأسيسا على مبدأ الجهد المبذول؛
- وضع قواعد استرشادية حول مبدأ الجهد المبذول فى كل من الملكية الفكرية والقوانين الأخرى ذات الصلة؛

الخاتمة :

- التحرك بفاعلية وكفاءة لمواكبة التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات لكون هذه التكنولوجيا تؤثر على مسارات التنمية بأوجهها المختلفة على المنطقة العربية في ظل تزايد الاهتمام العالمي بموضوعات الملكية الفكرية الرقمية.

من خلال هذه الدراسة تبين أن الدول الأوربية تتكتل فيما بينها؛ للتصدي للعقبات والمشاكل التي تواجه تطبيق تشريعات حقوق المؤلف، لذا الدول العربية مطالبة بأن تسعى ل:

- وضع إستراتيجية وطنية عربية للملكية الفكرية الرقمية والشروع في دراسات عن البعد الاقتصادي للملكية الفكرية الرقمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية؛
- إيجاد السبل الكفيلة بتطوير المكاتب الوطنية للملكية الفكرية لمواكبة ثورة المعلومات؛
- التأكيد على ضرورة وضع استراتيجة عربية موحدة تستشرف المستقبل للتعامل مع التطور الرقمي في ظل التدفق غير المحدود للبيانات؛والتطور الهائل في استخدام الحوسبة والرقمية في العالم؛
- زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية بهدف نشر الوعي بمسائل الملكية الفكرية الرقمية داخل المجتمع العربي والعمل على تطوير القوانين العربية لمواكبة المستجدات في عالم المعلومات؛
- ضرورة تبادل المعلومات وقواعد البيانات وإعداد الدراسات والإحصائيات والتعاون في إطار مكافحة القراصنة والاعتداء علي الملكية الفكرية وتضمين القوانين العربية لمثل هذا النوع من التقنية الرقمية بهدف تطوير آليات للإثبات والدليل الرقمي ؛
- إنشاء مراكز تحكيم عربية إلكترونية تختص بنظر منازعات الملكية الفكرية؛
- إيجاد حلول تشريعية لمعوقات التحكيم في دور القضاء (استئناف– نقض)؛
- دعم قطاع صناعة البرمجيات والانترنت العربي بشكل مواز لدعم حماية الملكية الفكرية وجعل هذا القطاع منافسا لمثيله الأجنبي؛
- جمع الأحكام الصادرة من المحاكم العربية في قضايا ومنازعات الملكية الفكرية عبر الانترنت واستخلاص المبادئ القضائية منها.

يعمل القانون بشكل أفضل للمجتمع، لأنه يمكّن هذه الطرق الجديدة للتعلم والمشاركة ضمن القانون، وبالتالي توفير التعليم بطرق مبتكرة، والوصول إلى عدد أكبر من الناس، من خلال بيئات التعلم الافتراضية ومنصات التعليم الأخرى.إنه أكثر إنصافًا للناس أيضًا، لأنه

الخاتمة :

يأخذ بعين الاعتبار الظروف الفردية في صنع النسخة، وبالتالي يأخذ الجانب المتشدد من القانون ويزيل خطر الانتهاك غير المتعمد.

ومن أجل القضاء على هذه الآفة الاجتماعية، التي استفحلت في السنوات الأخيرة خصوصا بعد ظهور الانترنت وانتشاره في كل مكان. فقد سارعت المؤسسات التجارية والاقتصادية والتعليمية والأكاديمية ومنها الجامعات لوضع القيود الصارمة للحد من السرقة العلمية والأدبية، وقد يتعرض الطالب أو الباحث، الذي يسمح لنفسه أن يتصرف في عمل الغير دون إذن أو ترخيص، إلى الطرد من المؤسسة تأديبا له، ويكون عبره لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذا الاعتداء أي السطو على حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بغير وجه حق.

توصي الدراسة الحالية بضرورة زيادة وعي الأساتذة والطلبة بحقوق الملكية الفكرية للمصنفات، وخاصة الرقمية منها، والتي يرغبون في استخدامها ودمجها في بيئة التعليم التقليدي والإلكتروني، وتعريفهم بطرق توثيق المواد التعليمية الإلكترونية، وتوعيتهم بطرق توثيق المصادر. ومعاقبة المنتهكين لحقوق الملكية الإلكترونية. وعدم قبول الأساتذة للأعمال المقرصنة. ويمكن استخدام برامج لكشف السرقة العلمية في الأبحاث والمصنفات الرقمية الأخرى.

توصي الدراسة أيضا بضرورة تبني وزارة التعليم العالي لائحة تنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني، وتعميمها على الجامعات الجزائرية، بحيث يكون لدى كل جامعة لجنة أو إدارة للملكية الفكرية مكونة من ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعمادة التعليم الإلكتروني، والمكتبة المركزية؛ مهمتها وضع سياسات واضحة ومكتوبة لحماية الملكية الفكرية للمواد الإلكترونية، وإضافة ضوابط خاصة بالمصنفات الرقمية التعليمية والبحثية تغطي حقوق النشر، والاستخدام الصحيح والقانوني للمواد التقليدية والإلكترونية والوسائط المتعددة والشبكة العنكبوتية، والاستعارة بين المكتبات، والمسح الضوئي للوثائق، والنسخ وإعادة النشر، ونسخ البرمجيات وإعادة إنتاجها، ودمج مواد محمية في إنتاج الوسائط المتعددة، وابتكار مواد تعليمية لنشرها في مواقع الإنترنت، ونشر برامج التعليم عن بعد، والتسويق والعوائد المادية للمواد التعليمية الرقمية والأعمال المنتجة داخل الجامعات والكليات .وتقوم لجنة إدارة الملكية الفكرية بالجامعة بتعميم سياسات الخصوصية والملكية الفكرية ونشرها داخل مجتمع الجامعة، وتوعية الطالب والأساتذة بحقوق الملكية الفكرية من

الخاتمة :

خلال المطويات وورش العمل والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات الخاصة بالملكية الفكرية ولوائح النشر والترقية .

وتوصي الدراسة أيضا بخلق لجنة إدارة الملكية الفكرية بالجامعة؛ مهمتها تسجيل الإنتاج الفكري للمؤلفين، والباحثين، ومصممي المواد التعليمية الإلكترونية، وتوقيع الجامعة عقد ملكية معهم، بحيث تعطى الجامعة حقوق الملكية وفي الوقت نفسه يعطى الأستاذ المصمم حق الاستخدام والتوزيع أو العكس، وإعطاؤهم حقوق ملكية فكرية وحمايتها.

علاوة على ذلك، الطلبة والأساتذة، وغيرهم من المستخدمين، عليهم ألا يستوعبوا قانون حق المؤلف من الجانب الأخلاقي والعادل فقط، أخلاقيات القانون على المفاهيم الأساسية للعدالة والإنصاف، لأنه بدون ذلك، فإن القواعد تصبح نوعا من أنواع الرفاهية، ولا يتم تطبيقه إلا في حالات العقاب. يجب السعي من أجل اتباع نهج تدريجي من شأنه أن يضمن الحماية لمواد حقوق المؤلف، في الوقت الذي توفر العرض المناسب للتعامل بشكل عادل. هذا يجب أن يعكس التعاون بين الطلبة والأساتذة، وأشكال مبتكرة من علم أصول التدريس، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في كل مكان، وفهم واضح لتشريعات حق المؤلف، والطرق التي يجري بها تعريف الثقافة والتعليم.وبذلك يمكننا الوفاء بمسؤولياتنا المهنية والأخلاقية للمجتمع المستخدم. إنه طريق صعب مليء بالعديد من الفرص.

المكتبات بدورها بحاجة إلى قيادة، وأن يحظى ملف حقوق المؤلف برؤية أكثر اتساعا في الحرم الجامعي، ضمن سياسة الملكية الفكرية في الجامعة. هذا يمكن هذه القيادة من أن تؤدي إلى فهم أكبر لدور المكتبة في إدارة المعرفة ونقل المعلومات في التعليم والتعلم. في العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية يكون لها نفس القدر من الأهمية، إن لم يكن أكثر من ذلك. يلي هذه التوصية بناءا على ما تقدم يمكن أن نخلص أن الجامعات الجزائرية بحاجة إلى وضع سياسات لإدارة نقل معرفة الأعمال المحمية، من أجل تحسين الاتصال العلمي.

المكتبات الجزائرية ينبغي عليها تعيين منصب ينسق أنشطة حقوق المؤلف والتعليم داخل المكتبة. وهذا ما سيوفر مركز تنسيق لمعالجة قضايا حق المؤلف، وسوف يوفر الاطمئنان للموظفين الذين هم بحاجة ماسة لقناة محلية لمناقشة أو توجيه الأسئلة والمخاوف. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون تعليم حق المؤلف من الأولويات، من أجل أن يشعروا بالثقة في تعليم أساسيات حق المؤلف، فيما يخص مسائل التطبيق، ودمج هذه المسألة في

الخاتمة :

إطار التدريس والخدمة، يمكن تنسيق هذا التدريب داخل المكتبة أو خارجها، هذا يتوقف على ما هو ممكن ومناسب.

المكتبات بحاجة إلى توفير صفحة المؤلف على موقع المكتبة، كأسلوب لنقل المعلومات الأساسية للمستعملين. ويمكن أن تكون هذه الصفحة وسيلة حيوية لتعليم أساسيات حقوق المؤلف، وتقديم أجوبة لاستعمالات محددة لمواد حقوق المؤلف في الفصول الدراسية وخاصة للبحث والدراسة، وتطوير فهم أوسع للمشهد القانوني، الذي وضعت فيه تشريعات حقوق المؤلف.

معايير الكفاءة لمحو الأمية بالتعليم العالي، وأساليب تعليم حقوق المؤلف؛ تحتاج إلى تقييم كلي، من أجل تحديد القيمة النسبية لكل هدف من أهداف المكتبة، لا سيما في تدريس الاستعمالات القانونية والأخلاقية للمعلومات. لذا المكتبات الجامعية منها بحاجة إلى إيجاد فرص لتبادل أفضل الممارسات، والخبرات للتعلم من بعضها البعض المقاربات والاستراتيجيات الأخرى. كما يمكن خلق منتديات لتبادل الأفكار والمناقشات المنظمة، المساعدة في وضع نهج مشترك لتصميم تدريس أمور حقوق المؤلف.

هذه الدراسة يمكن أن تكون منطلقا لدراسة ميادين أخرى، تؤثر على موضوع إيصال حقوق المؤلف. أولا ، سيكون من المفيد التحقيق في مضمون برامج محو الأمية المعلوماتية، وتنفيذها في المكتبات الجامعية في الجزائر. وسيسمح ذلك بالمقارنة بين مختلف المقاربات، والأدوات، والأساليب. كيف تتم عملية الاتصال وكيف أجريت؟ كيف تتم في سياق زيادة الوعي بقضايا الاتصالات العلمية، ونماذج النفاذ المفتوح، وتعزيز الاحتفاظ بحقوق المؤلف؟ وثانيا، هل سيكون دور مكاتب حقوق المؤلف في الجامعة مثمرا لاستكشاف المسألة. هذا يمكننا من النظر في الدور المؤسسي لمكاتب حقوق المؤلف، في حدود مهامهم ووظيفتهم، وعلاقاتهم مع مختلف الجهات الفاعلة في الحرم الجامعي، من أجل مقارنة الاستراتيجيات المستخدمة للاتصال، وتنسيق المعلومات حقوق المؤلف والسياسة. ثالثا، سيكون من المفيد جدا دراسة كيفية مواجهة الجمهور، والجامعات، والمكتبات المدرسية لقضايا حق المؤلف. ما هي الديناميكيات الرئيسة التي تؤثر على حقوق المؤلف في كل منها ، أي الجامعة والمدرسة والجمهور، وكيف يمكن مقارنتها مع الديناميكيات في المكتبات الأكاديمية؟

الخاتمة :

أخيرا، سيكون من المفيد مقارنة نشر حقوق المؤلف في المكتبات الأكاديمية الجزائرية، مع نظيراتها الأمريكية والأوروبية. بالرغم من أن الإطار التشريعي الجزائري يختلف عن التشريع في الولايات المتحدة وأوروبا، يمكننا الاستفادة من تعلم عن المناهج المختلفة المتبعة في هذه الدول، ولا سيما في مجال تدريس وتنسيق، وأثر الثقافة على صنع القرار والسياسة في المكتبة. ونحن نمضي قدما في العصر الرقمي، فإنه من المهم أن يصبح المجتمع شريك المكتبة في التعامل مع الاعتبارات العملية والإستراتيجية؛ فيما يتعلق بقضايا حقوق المؤلف، تتوقف مهمتنا على توفير مواد حقوق المؤلف، لدعم التعلم والتعليم في المؤسسات الجامعية.

وصفوة القول بالنظر إلى ما تقدم، فإن الجامعات ومكتباتها بمختلف تخصصاتها، تؤثران تأثيرا متعدد الأوجه، على سياسة حماية الملكية الفكرية، وعلى وجه الخصوص في شقها المهم، وهي سياسة حقوق المؤلف، التي تستوجب حشد الطاقات، وتوفير الإمكانات، لبلوغ الأهداف المنشودة. ومن المأمول أن هذا البحث سوف يسهم في تطوير الجانب المهني وذلك بإضافة قيمة إلى المكتبات الجامعية، في ظل بيئتنا القائمة على المعرفة والتقنية العالية.

البيبليوغرافيا

البيبلوغرافيا:

القرآن الكريم :

1- سورة البقرة.

2- سورة العلق.

3- سورة قريش.

الموسوعات والمعاجم :

4- التهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلحات الفنون والعلوم. الجزء1، تقديم وإشراف ومراجعة، رفيق العجم، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996.

5- دياب، مفتاح محمد ، معجم مصطلحات إدارة المعلومات وإدارة المعرفة، عمان : الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016.

6- سيد، حسب الله، الشامي، أحمد محمد، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2001.

7- عبد المعطي، ياسر يوسف، لشر تريسا، موسوعة علوم المكتبات والمعلومات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

8- قندلجي، عامر ابراهيم، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والأنترنت، عمان : دار المسيرة ، 2003.

9- معجم طلال أبو غزالة للملكية الفكرية : عربي english، [د.م]: Talal Abu- Ghazaleh Organization، 2013.

10- الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد شفيق غربال، القاهرة: دار الشعب؛ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1953.

الكتب:

11- ابراهيم، أحمد يوسف حافظ ، النشر الاكتروني: مشروعات المكتبات الرقمية العربية، والدور العربي في حفظ التراث الثقافي، القاهرة: دار نهضة مصر، 2013.

البيبلوغرافيا:

12- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، الجزائر :CNRPAH، 2006.

13- ابن الرشيق القيرواني، أبي علي الحسن ، العمدة :في محاسن الشعر وآدابه ونقده؛ حققه محمد محي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، القاهرة: المكتبة التجارية، 1963.

14- ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، بيروت دار صادر،[د.ت.]

15- ابن النديم. أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي ، تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت دار المعرفة،1997.

16- أبو بكر، محمد خليل يوسف، حق المؤلف في القانون: دراسة مقارنة، بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.

17- الأزهر، محمد ، حقوق المؤلف في القانون المغربي : دراسة مقارنة . [د.م] : الأزهر محمد، 1994.

18- اسماعيل، علي عادل،الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2008.

19- الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشر ، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، القاهرة: دار المعارف، 1992،

20- البحيري، فيصل محمد، أثر النهضة العلمية الحديثة على الفكر القانوني: دراسة فلسفة القانون، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،2015.

21- بدر،أسامة أحمد، تحديات حماية حق المؤلف عبر الانترنيت، القاهرة : دار النهضة العربية، 2001.

22- بدر، أحمد، عبد الهادي،محمد فتحي ،المكتبات الجامعية: تنظيمها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، ط.4 القاهرة: دار غريب، 2001.

23- البشير، محمد طه، طه، غني حسون، الحقوق العينية :الحقوق العينية الأصلية و الحقوق العينية التبعية، ج.1، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،[د.ت.].

البيبلوغرافيا:

24- بن زيطة، عبد الهادي، حماية برامج الحاسوب، الجزائر : دار الخلدونية، 2007.

25- بوعزة عبد المجيد صالح ، المكتبات الرقمية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006.

26- بييرا،إيمانيول ، قانون الكتاب، مراجعة وتقديم حسام لطفي، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 2012.

27- جبور، جورج ، في الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، دمشق:دار الفكر، 1996.

28- الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، [القاهرة]: عيسى البابي الحلبي،1966.

29- جوانز، جودي وانجر، سكلينجتون، جي لي، وانستون؛ ترجمة مصطفى الشافعي، الملكية الفكرية : المبادئ والتطبيقات، [مصر]: شركة ناثان أسوسييتش، 2003.

30- حسب الله، سيد، غندور، محمد جلال، تاريخ الكتب والمكتبات عبر الحضارات الإنسانية، الرياض : دار المريخ، 1996.

31- حسين، طه، من تاريخ الأدب العربي، المجلد الأول. العصر الجاهلي والعصر الإسلامي، بيروت : دار العلم للملايين، 1970.

32- الحلوجي، عبد الستار، لمحات من تاريخ الكتب و المكتبات ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع،1987.

33- خاطر حمد نوري، شرح قواعد الملكية الفكرية، الملكية الصناعية، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2005.

34- دليل الوايبو للملكية الفكرية السياسة والقانون والاستخدام.- جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،2004.

35- رزينك، ديفيد أخلاقيات العلم :مدخل ."ت :عبد النور عبد المنعم .316 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2005.

البيبلوغرافيا:

36- الزواهرة، رامي ابراهيم محمد، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف: دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والانجليزي، عمان: دار وائل 2013.

37- ستيبتشفيتش، ألكسندر، تاريخ الكتاب ، القسم الأول ، ترجمة محمد الأرناؤوط . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1993 ع .169

38- سلامة، عبد الحافظ محمد ، خدمات المعلومات والتنمية المقتنيات المكتبية- عمان: دار الفكر،1997، ص. 296

39- السنهوري، عبد الرزاق ، الوسيط في شرح القانون المدني، ج.8، حق الملكية، ، بيروت : دار إحياء التراث العربي،[د.ت.].

40- السيوطي، جلال الدين ، التعريف بآداب التأليف، تحقيق مرزوق علي ابراهيم، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي،[د.ت.].

41- السيوطي،جلال الدين، البارق في قطع السارق، دبي : دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2012.

42- السيوطي،جلال الدين الفارق بين المصنف والسارق، تحقيق هلال ناجي، بيروت : عالم الكتب، 1998.

43- الشرقاوي، عبد السعيد، دستور الملكية الفكرية، أسس النشوء والارتقاء، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2008.

44- شرمان، براد و بيتلي ليونل ، الملكية الفكرية ومفهومها المعاصر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

45- صادق، دلال ، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2008.

46- صالح، محمود محمد لطفي، المعلوماتية وانعاكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية:دراسة مقارنة، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2014.

البيبلوغرافيا:

47- صالح، عماد عيسى، المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2005.

48- صقر، تركي ،حماية حقوق المؤلف بين النظرية والتطبيق، دمشق: منشورات اتحاد العرب، 1996.

49- طبانة، بدوي ، السرقات الأدبية .ط3 .بيروت : دار الثقافة، 1974.

50- الطبري، ابو الحسن علي بن سهل ربن، فردوس الحكمة في الطب، نسخ وتصحيح، محمد زبير الصديقي، برلين: مطبعة أفتاب، 1928.

51- عبابنة، محمود أحمد، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية.- عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع2009.

52- العبدلاوي، ادريس العلوي ، المدخل لدراسة القانون نظرية القانون، ج.1، الرباط: [د.ن.]، 1975.

53- عجة، الاجيلالي، أزمات حقوق الملكية الفكرية، الجزائر :دار الخلدونية،2012.

54- عودة، محمد مكاوي،الطباعة و ومقوماتها : دراسة في النظرية والتطبيق .الإسكندرية : الملتقى المصري للإبداع و التنمية، 2000.

55- عيد، ادوارد كريستيان، حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية. – بيروت: منشورات صادر الحقوقية،2009.

56- فاضلي، إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية : الملكية الأدبية والفنية والصناعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

57- قارة، آمال، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، الجزائر : دار هومة، 2007.

58- قاسم، حشمت ، الاتصال العلمي في البيئة الالكترونية، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع،2005، ص 25.

59- القانون المدني ، الجزائر: بيرتي للنشر، 2014.

البيبلوغرافيا:

60- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري .صبح الأعشى الجزء الأول، بيروت: دار الكتب العلمية، [د.ت.]

61- كافي، مصطفى يوسف، النقود والبنوك في ظل التقنيات الحديثة، دمشق: دار رسلان،2012.

62- كرم، يوسف. تاريخ الفلسفة اليونانية . بيروت : دار القلم، [د. ت.].

63- كنعان، نواف، حق المؤلف : النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، عمان : دار الثقافة، 2004.

64- كولومبيه، كلود، المبادئ الأساسية لحق المؤلف والحقوق المجاورة : دراسة في القانون المقارن، باريس: اليونسكو، 1995.

65- ماهر، حمادة محمد ،المكتبات في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة،1978.

66- مجموعة من المؤلفين شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم: دراسة مقارنة مع النصوص الكاملة، ترجمة أسامة سراس،ط.2، دمشق: دار علاء الدين، 1993.

67- محمد، محمد نصر، الوسيط في الجرائم المعلوماتية، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،2015.

68- محمد، فاطمة زكريا ، حماية حقوق الملكية في التعليم الجامعي، الإسكندرية : منشاة المعارف، 2007.

69- محمد، محمد سيد، صناعة الكتاب ونشره ، القاهرة : دار المعارف ، 1992.

70- محمد،لينا جمال،الجرائم الالكترونية،عمان:دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع،2016.

71- محمود، لطفي محمد حسام ،المرجع العملي في الملكية الأدبية والفنية، القاهرة :دار نهضة مصر للطباعة والنشر،1992.

72- ----------، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1987.

73- المدادحة، أحمد نافع ، ،أنواع المكتبات، عمان: دار المسيرة،2011.

البيبلوغرافيا:

74- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين علي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الفكر، 1973.

75- المعثم، نبيل عبد الرحمان، المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2010.

76- مقامات الحريري، بيروت: دار بيروت للنشر،1978.

77- ملفل، هرمان ، موبي ديك، ترجمة، إحسان عباس، بيروت : دار المدى، 2014.

78- مونتسكيو، روح الشرائع، ج.1، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة: دار المعارف، 1954.

79- ميخائيل، موريس أبو السعد، الكتاب : تحريره و نشره . ط 2. الرياض :مكتبة الملك فهد، 1997 .

80- نصر الدين، السيد، الابتكار وإدارته، القاهرة: الدار الأكاديمية، 2010.

81- هاريس، ليسلي إيلين ، ترخيص المحتويات الرقمية: دليل علمي لأمناء المكتبات واختصاصييها، ترجمة بن حسن بن محمد العريشي، علي بن عبد العزيز الحمودي، الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2006.

82- وروشكا، ألكسندر، الإبداع العام والخاص، ترجمة غسان عبد الحي أبو فخر، عالم المعرفة، العدد 144، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 1989.

83- يوسف، أمير فرج، الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2009.

84- اليونسكو، المبادئ الأولية لحقوق المؤلف، باريس: اليونسكو، 1981.

85- ونسة، ديالا عيسى، حماية حقوق التأليف على شبكة الأنترنت، بيروت : مكتبة صادر،2002.

البيبلوغرافيا:

الدوريات باللغة العربية:

86- منهى، عبد الكريم جاسم ، المكتبات الالكترونية: مكتبة مركز التطوير والتعليم المستمر في جامعة بغداد نموذجا، رسالة المكتبة، مج 44،ع2/2009،1، أفريل، ص.66.

القوانين:

87- الأمر 96-16 المؤرخ في 2 يوليو 1996 المتعلق بالإيداع القانوني.

88- الأمر 03-05 ، المؤرخ 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

89- القانون 90-30 الصادر في 1 ديسمبر 1990، المتعلق بأملاك الدولة.

الويبوغرافيا:

90- ابراهيم، محمد نصحي، الإستراتجية: مفهومها، وظائفها أنواعها، وأسس بنائها متوفر على:
http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/26941 ت الاطلاع عليه في 2017/12/25

91- بوفولة، مراد السرقة العلمية في البحوث الجامعية بين ضغط الواقع والجودة العلمية،نشر في موقع مجلة "صوت الشمال بتاريخ : الخميس 2017/04/20 ، متوفر على :
http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=55410 تم الاطلاع عليه في2017/12/20

92- اتحاد الناشرين العرب، متوفر على:-http://www.arab-pa.org/Ar/newsletter/preview.aspx?Recid=56
تم الاطلاع عليه 2017/12/25

93- اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في استوكهولم في 14 جويلية 1967 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979، متوفر على:

البيبلوغرافيا:

تمhttp://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/text.jsp?file_id=283805 الاطلاع عليه في 2018/01/12

94- الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف، متاح على: %20low2.pdfwww.ecipit.org.eg/Arabic/pdf/arab استرجع في 2017/11/25

95- إدارة حماية الملكية الفكرية، وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية mci.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/74-13.aspx. تم الاطلاع عليه 2018/01/15

96- اتفاقية تربس بعنوان: المعاملة الوطنية:متوفر على: http://www.wipo.int/wipolex/ar/other_treaties/text.jsp?file_id=3057 56 تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

97- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان http://www.un.org/ar/documents/udhr / تم الاطلاع في 2018/01/12

98- آل سالم، علي بن يحيى ، دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية، متوفر على:www.alukah.net تم الاطلاع عليه في 2017/12/10

99- الأمن الوطني متوفر على www.algeriepolice.dz تم الاطلاع عليه : 21 ديسمبر 2017

100- الأهواني، حسام الدين كامل، حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت، الدليل الالكتروني للقانون العربي، متوفر على: iefpedia.com/.../d8add985d8a7d98ad8a9-d8add982d988d982-d8. تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

101- أولسون، هنري، حلقة عمل الويبو الوطنية للقضاة تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية الرياض، من 13 إلى 15 ديسمبر،2004 الإطار القانوني الدولي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. متوفر على:

البيبلوغرافيا:

www.wipo.int/edocs/…/ar/wipo…/wipo_ip_ju_ryd_04_1b.doc.. تم الاطلاع عليه في 2017/12/24.

102- بارة، بهاء الدين، مبادئ قضائية مختارة في حق المؤلف، متوفر على:
http://bara-sy.com/forum/showthread.php?t=627تم الاطلاع عليه في 2017/12/24.

103- سليمان باشيوه ، الرقمنة المكتبية في المكتبات. الجامعة الجزائرية: دراسة حالة المكتبة المركزية "بن يوسف بن خدة"متوفر على:
www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com تم الاطلاع عليه 2018/01/20

104- بن ضيف الله، فؤاد، بن أمن المعلومات أحد السبل لحماية الملكية الفكرية، العدد 24، 2010، متوفر على:
http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content &view=ar تم الاطلاع 2017/12/21

105- التلهوني، بسام ، تحديات حماية حق المؤلف على الأنترنت: إدارة الحقوق الرقمية وإنفاذها. قدم إلى ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للصحفيين تنظمها الويبو بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الاعلام، مسقط(2004، 22 مارس) متوفر على :
www.wipo.int/edocs/mdocs/…/wipo_ip_journ_mct_04_5.pdf تم الاطلاع عليها 2017/12/25

106- التطور التشريعي لحماية برامج الحاسب الآلي. متوفر على :
http://www.aladalacenter.com/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

107- التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة
www.unesco.org/ar/higher.education/reform/sustanable-develpment تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

البيبلوغرافيا:

108- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول نحو مجتمع المعرفة – جدة: جامعة الملك عبد العزيزمن: Arabic.kaust.edu.sa/about/sustainable.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

109- التوحيدي، أبو حيان ، الإمتاع والمؤانسة، الجزء1، الموسوعة الشاملة، ص.12 ، متوفر على:http://shamela.ws/browse.php/book-10521/page-8 تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

110- الجازي، عمر مشهور حديثة ، **المبادئ الأساسية لقانون حق المؤلف**،ورقة عمل مقدمة في ندوة"حق المؤلف في الأردن :بين النظرية والتطبيق،12 جانفي 2004 ، متوفر على :www.jcdr.com/pdf/article_jan.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/21

111- جامعة محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية وكيف أتجنبها؟ متوفر على: https://units.imamu.edu.sa/colleges/cmc/circulations/…/08.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

112- الجبري، خالد بن عبد الرحمن، مصادر المعلومات بين الاتاحة والتملك متوفر على: /informatics.gov.sa/details.php?id=123 8، تم الاطلاع عليه 2018/01/22

113- جميعي، حسن ، مدخل إلى حق المؤلف و الحقوق المجاورة، حلقة عمل الويبو التمهيدية حول الملكية الفكرية، القاهرة 10 أكتوبر 2010، متوفر على : www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/…/wipo_ip_cai_04_1.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

114- جميعي، حسن ، حق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الإنترنت، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع الجامعة الأردنية، عمّان، من 6 إلى 8 أبريل/نيسان 2004. متوفر على : www.wipo.int/edocs/mdocs/…ip…/wipo_ip_uni_bah_04_3.doc متوفر على : 2017/12/13

البيبلوغرافيا:

115- جميعي،حسن، الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة: من اتفاقية برن واتفاق تريبس إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الإعلام ،المنامة، 14 و15 جوان 2004، متوفر على:

www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_bah_04_3.do تم الاطلاع عليه في 2018/01/07

116- حتى، محمد، النظام القانوني العربي للملكية الفكرية وحماية المصنفات الرقمية، متوفر على:http://kenanaonline.com/users/hetta11/posts/8100 تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

117- حسن، عماد الدين شعبان علي، الجودة الشاملة ونظم الإعتماد الأكاديمى فى الجامعات العربية فى ضوء المعايير الدولية متوفر على : www.kantakji.com/media/3951/52.pdfتم الاطلاع عليه 2017/12/22

118- حسين، إيمان رمضان محمد، تراخيص المصادر الإلكترونية ودورها في دعم حرية إتاحة المعلومات بالمكتبات الجامعية: دراسة استطلاعية على مكتبات جامعات القاهرة الكبرى، العدد 42، جوان 2016، متوفر على : www.journal.cybrarians.info/index.php?...eramadan...studies تم الاطلاع عليه في 2018/01/24

119- حطاب، حسام، دراسة وبحث قانوني شامل عن القيود والاستثناءات الواردة في حق المؤلف،مقدم إلى المؤتمر حماية حقوق الملكية الفكرية في فلسطين، https://www.mohamah.net/law/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

120- حماية البرمجيات بموجب البراءة، متوفر على:

http://www.wipo.int/sme/ar/documents/software_patents.htm تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

البيبلوغرافيا:

121- حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية .تقنية وإلكترونيات « الدائرة الإلكترونية.21 ابريل 2010. متوفر على:http://www.lahaonline.com/articles/view/35719.htm تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

122- خلفة، إيمان، إصدار قانون لحماية الملكية الفكرية في الجامعات الجزائرية، متوفر على :

http://watanianews.dz/1724 تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

123- الخيُّون، رشيد ،كتب السرقة الأدبية: هل سيقيس الفقهاء حكمها بسرقة الدينار والدرهم؟متوفر على:http://www.arabtimes.com/matoo/doc13.html تم الاطلاع 2017/12/21

124- دليل جامعة الدمام للملكية الفكرية متوفر على :

https://www.iau.edu.sa/sites/default/files/.../ptto_policy_-_a_.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

125- دليل الويبو للملكية الفكرية. متوفر على:

www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/intproperty/.../wipo_pub_450.pdf تم الاطلاع عليه 2018/01/12

126- ديوان حق المؤلف، نظام لجنة توزيع الإتاوة المحصلة عن الاستنساخ الخطي : متوفر على :www.onda.dz/Rra%20.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/01/29

127- الدوي، إبراهيم أحمد، حقوق المؤلف وحقوق الرقابة، متوفر على:

http://www.arabrcrc.org/wiki تم الاطلاع عليه في 2017/12/11.

128- الذكرى السبعون لليونسكو، متوفر على:https://ar.unesco.org/70years تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

129- رحايلي، محمد ، بلهوشات، الزبير ، حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في البيئة الرقمية : الحالة الجزائرية، متوفر على :

- www.asjp.cerist.dz/en/article/6206تم الاطلاع عليه في 2017/12/11.

البيبلوغرافيا:

130- رشاد، عارف ، تكنولوجيا النشر الإلكتروني .عالم الكمبيوتر،أكتوبر 1997، 58 ، عن: محمد سالم غنيم، وأمل وجيه حمدي، .النشر الإلكتروني في عشر سنوات : 1990-1999، دراسة ببليومترية ،دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات -. مج 7، ع 2 ماي 2002، ص.5 متوفر على :

faculty.ksu.edu.sa/.../النشر%20الإلكتروني%20في%20عشر%20 . تم الاطلاع عليه 2017/12/25

131- زوجة ترامب تسرق خطاب ميشل أوباما أمام مؤتمر الحزب الجمهوري لدعم زوجها وتعتذر، متوفر على:

http://www.amwaj.ca/?page=article&id=70 تم الاطلاع عليه في 2018/01/08

132- الزهيري،ناظم طلال المكتبات الرقمية الشخصية : تجربة بناء باستخدام نظام (Greenstone) متوفر على :

www.slideshare.net/drtatal/ss-844449 تم الاطلاع عليه في 2018/10/22

133- سعد الجوف، ريما ، التعليم الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية في الجامعات السعودية، متوفر على:

at: https://www.researchgate.net/publication/280565428 تم الاطلاع عليه في 2017/12/26

134- سعيد ، محمد (عبد الله الشياب)، النظام القانوني للنشر الالكتروني، 2015دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد42العدد2، 2015، ص.ص.641-642، متوفر على:

https://journals.ju.edu.jo/DirasatLaw/article/viewFile/6010/4696 consulté le 25/12/2017

135- سعيود نورية، ونجية سعيود، الإشكالية القانونية لرقمنة الوثائق في المكتبات، متوفر على :

www.univ-constantine2.dz/instbiblio/wp.../النص-الكامل-سعيود.pdf. تم الاطلاع عليه 2018/01/21

البيبلوغرافيا:

136- الشوفي،إيفا، القراصنة» في لبنان: الاستيلاء على 26.5 مليون دولار متوفر على:
http://www.al-akhbar.com/node/268920
تم الاطلاع عليه في 2017/12/12

137- علوي، هند، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور للأساتذة الجامعيين، أساتذة جامعة منتوري نموذجا Cybrarian Journal(ع12)، مارس 2007، متوفر على:
http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=392:2009-07-20-10-05-45&catid=150:2009-05-20-09-56-20 تم الاطلاع عليه في 2018/01/22

138- صالح، أميرة محمد عبد الموجود محمد ، أمن المعلومات وتكنولوجيا العلامة المائية، مركز النظم للدراسات والبحث العلمي، متوفر على:
http://www.alnodom.com/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/15

139- الصغير، حسام الدين عبد الغني ، الإنترنت والملكية الفكرية، متوفر على shiac.com/files/.../New%20issues%20and%20IPR.pdf: تم الاطلاع عليه في 2017/12/26

140- الصغير، حسام الدين ، قضايا عالمية جديدة في مجال الملكية الفكرية، الاجتماع المشترك بين الويبو وجامعة الدول العربية حول الملكية الفكرية لممثلي الصحافة والإعلام، تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع جامعة الدول العربية،القاهرة، 23 و24 ماي 2005، متوفر على:
www.wipo.int/edocs/...las.../wipo_las_ip_journ_cai_05_2.doc. تم الاطلاع عليه 2017/12/25.

141- صقر، عطية عبد الحليم ، وقف الجانب المالي من الحقوق الذهنية(حقوق الملكية الفكرية)، متوفر على:
https://drive.uqu.edu.sa/_/cjsr/files/./وقف%20الجانب%20المالي.pd. تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

البيبلوغرافيا:

142- عرب، يونس، أمن المعلومات ماهيتها وعناصرها واستراتيجياتها، متوفر على : http://www.arablaw.org/Download/Information_Security.doc تم الاطلاع عليه في 2017/12/12

143- عرب، يونس ، التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية... متوفر على: www.bara-sy.com/forum/archive/index.php/t-3090.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

144- عرب، يونس، صور الجرائم الإلكترونية واتجاهات تبويبها، 8 ديسمبر 2014. متوفر على:

145- https://www.assakina.com/book/59149.html

146- عرب،يونس، نظام الملكية الفكرية لمصنفات المعلوماتية، الدليل الالكتروني للقانون العربي، متوفر على الموقع.www.arablawinfo.com: تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

147- عسكر، مادونا ، فن الكتابة وسر الإبداع، عود الند، العدد 73، متوفر على: https://www.oudnad.net/spip.php?article447 تم الاطلاع عليه 2018/01/12

148- علي، صلاح سليم، قرصنة حقوق النشر والسرقة الأدبية في الشرق الأوسط ، متوفر على : http://www.baytalmosul.com/1575160415711587157815751 58

149- غركان، م.م ميثاق طالب ، الحق المعنوي للمؤلف وحمايته القانونية، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، العدد الأول، 2010، متوفر على : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=19129تم الاطلاع عليه في 2018/01/5

150- عبد القادر، خليفة ، النشر الإلكتروني للمجلات والدوريات العلمية ودوره في ترقية الجامعة والبحث العلمي، متوفر على :https://manifest.univ-ouargla.dz/...sciences...sciences.../2283- تم الاطلاع عليه في 2017/12/22

البيبلوغرافيا:

151- العلواني، عبد العزيز فتحي، حقوق المؤلف في ظل التطور الإلكتروني "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة جامعة الأزهر -غزة، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكَّم، المجلد 19، ص.607 متوفر على:
www.alazhar.edu.ps/journal123/attachedFile.asp?seqq1=3380 تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

152- فايز، أحمد رحاب ، حماية حقوق المؤلف في عصر الويب، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العربية للدراسة المعلوماتية، ع1، يوليو 2012 ، ، ص79، متاح على :https://www.academia.edu/ 2017/12/12

153- الفراج، عبد الرحمان، الوصول الحر للمعلومات طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج1، ع1، ديسمبر 2009، يونيو 2010.

154- متوفر على :https://zenodo.org/record/1040357#.WjK1lNLiavE تم الاطلاع عليه في 2018/01/17

155- فكري، فوزي،التطور التشريعي لحماية البرمجيات مع إشارة خاصة لمصر. متوفر على
www.lawjo.net/…/showthread.ph تم الاطلاع عليه 2017/01/12

156- قانون حماية الملكية الفكرية والأدبية (لبنان)، الفصل الثالث: صاحب حق المؤلف وشروط الحماية. متوفر على : http://ar.jurispedia.org/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

157- قانون العقوبات، 2015، متوفر على: www.joradp.dz/trv/apenal.pdfjl تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

158- القانون المصري 82 لسنة 2002. متوفر على:www.wipo.int/edocs/mdocs/…ip…/wipo_ip_dipl_cai_04_2.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

159- القرار الوزاري رقم 933 الصادر في 28 جويلية 2016 . متوفر على:
fll.univ-tiaret.dz/fichiers_joints/Regles-vol-scientifique.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

البيبلوغرافيا:

160- قلق الكتابة.. اقتصاد التأليف ليس مهنة يعتمد عليها المثقف في البلدان العربية، جريدة الشرق الأوسط ، 03 فبراير 2016 ، متوفر على:
https://aawsat.com/home/article/ 2018/01/12

161- كامل، شريف شاهين، الملكية الفكرية في بيئة التعلم الإلكتروني : نحو مبادرة للإتاحة المجانية للكتب الدراسية Open Textbooksفي الجامعات المصرية على شبكة الإنترنت: جامعة القاهرة نموذجاً ، العدد،27،ديسمبر 2011، متوفر على:
www.journal.cybrarians.info/index.php تم الاطلاع عليه في 2017/12/20

162- لبكي، جورج ، المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات، جانفي 2013 متوفر على:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تم الاطلاع عليه 2017/12/20

163- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2005) ،" التطورات في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية"، الأمم المتحدة. الوثيقة:
E/ESCWA/GRID/2005/8 الصادرة في 10 أكتوبر 2005 متوفر على:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/developments-regulation-intellectual-property-rights-arab-countries-arabic.pdf تم الاطلاع عليه في 2017/12/24

164- اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة السادسة والعشرون، جنيف، من 16 الى 20ديسمبر 2013.متوفر على :
www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/ar/sccr…/sccr_26_3.docx تم الاطلاع عليه في 2018/12/19

165- اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، سيفيرين دوسولييه، دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام ، الدورة السابعة،جنيف، من 2 إلى 6 مايو 2011، الوثيقة:CDIP/7/INF/2
متوفر على:-www.wipo.int/ip development/ar/agenda/news/…/news_0007.html تم الاطلاع عليه في 2017/12/30

البيبلوغرافيا:

166- المجلس الأعلى للاتصالات يدشن برنامج المشاع الإبداعي في قطر على:
http://www.motc.gov.qa/ar/node2051 تم الاطلاع عليه في 2018/01/15

167- مرابط، حسان، استنساخ الرسائل الجامعية في الجزائر.. أرقام مخيفة!،2016/02/ متوفر على: http://www.algeriachannel.net تم الاطلاع عليه 2017/12/22

168- مركز الإفلا للمكتبات الناطقة باللغة العربية، متوفر على
https://www.bibalex.org/ifla-casl/about/about.aspx: تم الاطلاع عليه في 2018/01/8

169- المركز الدولي للأبحاث ، المسؤولية الاجتماعية للجامعات، 7سبتمبر 2014 .
متوفر على :http://www.medadcenter.com/articles/5219 تم الاطلاع عليه في 2017/12/26

170- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، 2016، متوفر على
hrdoegypt.org/wp-content/.../: الرقمنة-و-حماية-التراث-الرقميpdf. تم الاطلاع عليه 2018/01/21

171- مصطفى، حسام الدين ، *قضايا عالمية جديدة في مجال* الملكية الفكرية،القاهرة 32، 24 ماي 2005، ص.ص.3-4 متوفر على:
www.wipo.int/edocs/...las.../wipo_las_ip_journ_cai_05_2.pdfتم الاطلاع عليه في 2017/12/25

172- المعهد القومي للملكية الفكرية متوفر على:
http://www.helwan.edu.eg/NIIP/?p=94 تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

173- محمد محمود مكاوي البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل. (2004، ديسمبر) Cybravians journal، متوفر على:

البيبلوغرافيا:

www.journal.cbyrarians.org/index.php?option=com-content&view-artical&id=3492009-08-08-08-06-2009-05-20-09-55-14&itemid=65 :147=catid&31تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

174- مكتبة إدارة الملكية الفكرية متوفر على :

https://uqu.edu.sa/ipmo/AboutUs: تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

175- معاهدة واشنطن بشأن بالملكية الفكرية فيما يتعلق بالدوائر المتكاملة، متوفر على: http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/washington/ تم الاطلاع عليه في 2017/12/11

176- المعمري، عبد الوهاب عبد الله أحمد ، حقوق المؤلفين من أعضاء هيئة التدريس فى القانون والمواثيق الدولية ،المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي، العدد 11، 2013، متوفر على:www.ust.edu/uaqe/count2013_4.php تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

177- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – التقرير الإقليمي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية،بيروت.المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي،القاهرة 31ماي-2 جوان2009 ،إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته،(1998 – 2009).متوفر على:

www.unesco.org/.../Beirut/.../Regional_Report_on_Higher_Educati تم الاطلاع عليه في 2017/12/25

178- المكتبات الالكترونية، متوفر على :

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203541تم الاطلاع عليه في 2018/01/19

179- ملكاوي، محمد ، برامج الحاسوب التطبيقية ماهيتها ووسائل حمايتها وفقا لقانون حق المؤلف، متوفر على:http/ae.linkedin.com/pulse تم الاطلاع عليه في 2017/12/14

البيبلوغرافيا:

180- الملكية الفكرية وترخيص المحتوى متوفر علىhttp://iptl.ksu.edu.sa/ar: تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

181- الملكية الفكرية.. تشجيع المبدعين وحماية حقوقهم، متوفر على

http://sis.gov.eg/Story/136617?lang=ar: تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

182- مكتب الملكية الفكرية. متوفر على:

http://tico.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=9279 تم الاطلاع عليه في 2017/12/27

183- المكتبات الالكترونية، متوفر على :

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203541تم الاطلاع عليه في 2018/01/19

184- المنتدى السعودي الثالث للملكية الفكرية 2014، متوفر على :

http://saudiipforum.or/ تم الاطلاع عليه 2018/01/12

185- المنظمة العالمية للملكية الفكرية

http://www.wipo.int/about-ip/ar/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

186- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المنظّمة العربيّة للتربية ، متوفر على:

http://www.alecso.org/newsite/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/25

187- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،" قوانين وتشريعات الملكية الفكرية في البلاد العربيةwww.aidmo.org ."تم الاطلاع في 2018/01/15

188- الموسوعة العربية على:

https://www.arab-ency.com/ar تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

189- نمديلي، رحيمة ،خصوصية الجريمة الإلكترونية في القانون الجزائري و القوانين المقارنة، كتاب أعمال مؤتمر الجرائم الإلكترونية المنعقد في طرابلس/ لبنان، يومي 24-25|03|2017.

متوفر على:http://jilrc.com / تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

البيبلوغرافيا:

190- النمر، ابو العلا ، التوجهات الحديثة للقضاء المصري في شأن حماية الحق الأدبي للمؤلف ، متوفر على : ecipit.org.eg/arabic/pdf/Dr_ElNemr.pdfتم الاطلاع عليه في 2018/01/12

191- نموذج سياسة الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث، متوفر على : http://www.wipo.int/policy/ar/university_ip_policies تم الاطلاع عليه في 2017/12/22

192- وزارة التجارة، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، متوفر على: https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc تم الاطلاع عليه في 2017/12/21

193- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ميثاق الأخلاقيات و الآداب الجامعية، ماي 2010 ،متوفر على :http://www.usthb.dz/ar/spip.php?article177 تم الاطلاع عليه في 2017/12/16

194- الويبو، متوفر على:
http://www.wipo.int/pct/ar/pct_contracting_states.html
تم الاطلاع عليه في 2018/01/12

195- الويبو، العلاقة بين الملكية الفكرية والبحث العلمي، متوفر على:
www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_amm_07_1 تم الاطلاع عليه في 2018/01/10

196- الويبو، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (2011، 22 نوفمبر) الأهداف والمبادئ بشأن الاستثناءات والتقيدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، الدورة الثالثة والعشرون، جنيق، متاح على:
www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/ar/sccr-23-4.doc تاريخ الاطلاع 2018/12/26

197- الويبو، المعرفة، متوفر http://www.wipo.int/reference/ar/ تم الاطلاع عليه في 2018/02/20

البيبلوغرافيا:

198- الويبو، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين، المنامة، 14 و15 يونيه/حزيران 2004، متوفر على:
www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/.../wipo_ip_bah_04_3.doc تم الاطلاع عليه في 2017/12/24.

199- اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف 23 أفريل، متوفر على:
http://www.un.org/ar/events/bookday/ تم الاطلاع عليه في 2018/01/20

الكتب باللغة الأجنبية:

200- Bainbridge, David, intellectuel property, 3rd Ed.,London : Pitman Publishing, 1996.

201- Crews ,Kenneth D Copyright Law for librarians and educators, Creative strategies and practical Solution.- Chocago: American Library Association,[S.D.

202- Gervais,Daniel J. Collective Management of Copyright and Related Rights, Austin : Wolter Kluwer , 2010.

الرسائل :

203- Piątek,Dariusz, La crise des exceptions en droit d'auteur : étude paradigmatique, Université D'Orléans, thèse de doctorat, 2016.

الويبوغرافيا باللغة الأجنبية:

204- 200 ans de combats pour les auteurs
Disponible sur : https://www.sacd.fr/200-ans-de-combats-pour-les-auteurs consulté le 12/12/2017

205- About EIFL, disponible sur : http://www.eifl.net/what-we-do consulté le 22/03/2018

206- About VG WORT, disponible sur: : http://www.vgwort.de/international/information-in-english.html consulté le 13/12/2017

207- Agence pour la protection des programmes, disponible sur : https://www.app.asso.fr/proteger/protection-oeuvres-numeriques.html consulté le 16/12/2017

البيبلوغرافيا:

208- ALA. Code of Ethics of the American Library Association . 22 January 2008. Alaivaible at :www.ala.org/adavocacy/proethics/codeopethics/codeerthics consulté le 13/01/2018

209- ALA, Libraries and the Internet Toolkit, disponible sur : http://www.ala.org/advocacy/intfreedom/iftoolkits/litoolkit/licensing **consulté le 15/01/2018**

210- ARL, Code Of Best Practices In Fair Use For Academic And Research Libraries, **January 2012** . alaivaible at : **www.arl.org/focus-areas/copyright-ip/fair-use/code-of-best-practices consulté le 13/01/2018**

211- A propos des licences, disponible sur : https://creativecommons.org/licenses/?lang=fr consulté le 20/01/2018

212- **Article L112-1,** Créé par Loi 92-597 1992-07-01 annexe JORF 3 juillet 1992. Code de la proprété intellectuelle. (France). Disponible sur : ttps://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do?idSectionTA=LEGISCTA000006161634&cidTexte .consulté le 03/01/2018.

213- Association of Research Libraries disponible sur :http://www.arl.org/about#.Wk5z-dLiavE consulté le 20/01/2018
Association of Research Libraries disponible sur :http://www.arl.org/about#.Wk5z-dLiavE consulté le 20/01/2018

214- Average annualized cost of cyber attacks on companies in selected countries as of August 2017 (in million U.S. dollars) disponible sur :https://www.statista.com/statistics/293274/average-cyber-crime-costs-to-companies-in-selected-countries consulté le 20/12/2017

215- Bailey, Jonathan , The Biden Plagiarism Scandal, August 26, 2008. Disponible sur : /www.plagiarismtoday.com/2008/08/26/the-biden-plagiarism-scandal/ consulté le 12/01/2018

216- Band, Jonathan Educational Fair Use Today , disponible https://arl.secure.nonprofitsoapbox.com/.../band-edu-fair-use-toda consulté le 13/01/2018

217- Bechtold,Stefan Digital Rights Management in the United States and Europe, The American Journal of Comparative Law, Vol. 52, No. 2 (Spring, 2004), p. 326 Published by: Oxford University Press
Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4144454 consulté le 12/12/2017

218- Benefits Of Publishing With A Creative Commons Licence, disponible sur : https://library.hud.ac.uk/blogs/oawal/copyright-issues/5-6/ consulté le 21/01/2018

219- Berlin Principles on Ranking of Higher Education Institutions. https://www.che.de/downloads/Berlin_Principles_IREG_534.pdf consulté le 15/01/2017

220- Bibliothèque Nationale de France. Dépôt légal : pourquoi déposer ? disponible sur : http://www.bnf.fr/fr/professionnels/depot_legal_definition.html consulté 24/12/2017

221- Brochure sur les droits de propriété intellectuelle pour les universités et instituts de recherche-développement des pays africains disponible sur :

https://www.francophonieinnovation.org/community/action/file/download?file. Consulté le 22/12/2017

222- Cate,Fred H. Gumport,Patricia J. Hauser,Rolland K.[ ], Copyright Issues in Colleges and Universities , Vol. 84, No. 3 (May - Jun., 1998), p. 39
Published by: American Association of University Professors
Stable URL: http://www.jstor.org/stable/40251265
Accessed: 16-12-2017 11:01 UT

223- Chapter 12: Copyright Protection and Management Systems, disponible sur : https://www.copyright.gov/title17/92chap12.html consulté le 30/01/2018

224- Comment ca marche le cryptage, mars 2016 culture informatique, disponible sur : ttps://www.culture-informatique.net/comment-ca-marche-cryptage/ consulté le 12/12/2017

225- Comprendre La Cybercriminalité: Guide Pour Les Pays En Développement Division applications TIC et cyber sécurité Département des politiques et stratégies Secteur du développement des télécommunications de l'UIT Projet de document – avril 2009. Disponible sur : https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/oth/01/0B/D010B0000073301PDFF.pdf consulté le 12/12/2017

226- Confédération Internationale Des Sociétés D'auteurs et Compositeurs. Historique Du Droit d'Auteur. Disponible sur : http://members.cisac.org/CisacPortal/page.do?id=46 consulté le 12/10/2017.

227- Conseil Supérieur de la Propriété Littéraire et Artistique,Commission sur les oeuvres orpheline. Rapport disponible sur : www.enssib.fr/.../40676-commission-sur-les-oeuvres-orphelines-rapport.pdf
Consulté le 13/12/2017

228- Convention sur la cybercriminalité : Rapport explicatif disponible sur : www.europarl.europa.eu/meetdocs/2014_2019/.../7..._/7_explanatoryreport_fr.pdf consulté le 27/12/2017

229- Couture ,Marc, Les étudiants et la propriété intellectuelle ,Chapitre 9 de l'ouvrage ,*Propriété intellectuelle et université ,Entre la libre circulation des savoirs et la privatisation des idées*
publié en 2010 aux Presses de l'Université du Québec Ce document est disponible dans Archipel (UQAM) : http://archipel.uqam.ca/3460 consulté le 13/12/2017

230- Crews,Kinneth, Study on copyright Limitation & expectation for librairies and Archives, Standing Committee on copyright and related rights Geneva, (2008, 3-7 November) disponible sur:
www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/en/sccr_30/sccr_30_3.pdf consulté le 21/12/2017

231- Cybersécurité (La) au cœur du Forum mondial des politiques de télécommunication
Disponible sur :
http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=30346#.WkPc89LiavF
consulté le 13/12/2017

232- Cybercriminalité (br, cn, es, us, nl, uk), Publié le 5 septembre 2013 par LegiGlobe disponible sur : http://legiglobe.rf2d.org/cybercriminalite-2/2013/09/05/ consulté le 12/12/2017

البيبلوغرافيا:

233- Cybercriminalité: Faits et Chiffres, 04/07/16disponible sur : https://www.scidev.net/afrique-sub-saharienne/article-de-fond/cybercriminalite-faits-et-chiffres.html consulté le 13/12/2017

234- Click-wrap agreement, disponible sur :https://www.techopedia.com/definition/4243/clickwrap-agreement consulté le 19/12/2017

235- Code de la propriété intellectuelle, disponible sur : http://fr.jurispedia.org/index.php/Crit%C3%A8re_de_protection_des_%C5%93uvres_par_le_droit_d%E2%80%99auteur_(fr) consulté le 24/12/2017

236- Code § 102 - Subject matter of copyright .Disponible sur :https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/102 consulté le 03/12/2017

237- Coignard, Sophie, Docteur Gubler Le Menteur Malgré Lui, le point, Publié Le 14/06/1997 A 14:06 | Modifié Le 26/01/2007 A 14:01 .disponible sur http://www.lepoint.fr/actualites-societe/2007-01-26/docteur-gubler-le-menteur-malgre-lui/920/0/98640# consulté le 26/12/2017

238- Commission européenne, Le Livre vert sur " le droit d'auteur et les droits voisins dans la société de l'information " juillet 1995. Disponible sur : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:51995DC0382 consulté le 13/12/2017

Comité permanent du droit d'auteur et des droits connexes, Arguments En Faveur D'un Traite Sur Les Exceptions Et Limitations Applicables Aux Bibliotheques Et Aux Services D'archives – Document D'information De La Fiab, Du Cia, De L'eifl Et D'innovarte, Vingt-troisième session,Genève, 21 – 25 novembre, 28 et 29 novembre et 2 décembre 2011, disponible sur : http://www.wipo.int/meetings/ar/details.jsp?meeting_id=22210 .consulté 24/12/2017

239- Cour européenne des droits de l'homme european court of human rights deuxième section affaire éditions plon c. France (requête no 58148/00) arrêt strasbourg 18 mai 2004 définitif 18/08/2004, disponible sur : hudoc.echr.coe.int/app/conversion/pdf/?library=ECHR&id=001-66318 .consulté le 26/12/2017

240- de Robbio, Antonella, « Impacts de la directive européenne sur le droit d'auteur en Italie ». Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2006, n° 5, p. 36-40. Disponible en ligne : <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2006-05-0036-006>. ISSN 1292-8399. Consulté le 27/01/2018

241- Diamond, Arthur M. Jr, Edwin Mansfield's contributions to the economics of technology, 2003 Elsevier Science B.V. doi:10.1016/S0048-7333(03)00056-8, disponible sur : ftp://ftp.ige.unicamp.br/pub/.../Diamond%20on%20Mansfield.pdf consulté le 12/01/2018

242- Décision CJUE sur le prêt numérique en bibliothèque : quel impact en France ? Calimaq dans Bibliothèques, Musées Et Autres Établissements Culturels. Le 17 Novembre 2016 .disponible sur : **h**ttps://scinfolex.com/2016/11/17/decision-cjue-sur-le-pret-numerique-en-bibliotheque-quel-impact-en-france consulté le 28/01/2018

البيبلوغرافيا:

243- Digital library Federation, disponible sur :https://www.diglib.org/about/ consulté 15/01/2018

244- Digital Libraries Initiative, disponible sur :https://www.nsf.gov/pubs/1998/nsf9863/nsf9863.htm consulté 15/01/2018

245- Dusollier,Séverine Les systèmes de gestion électronique du droit d'auteur et des droits voisins, Auteurs et Médias, 1998, disponible sur : https://directory.unamur.be/research/publications/415a1d84-618d-4f49-8ffe-a3bc2c61954b/overview consulté le 20/12/2017

246- Directive 2006/115/Ce Du Parlement Européen Et Du Conseil Du 12 Décembre 2006 Relative Au Droit De Location Et De Prêt Et A Certains Droits Voisins Du Droit D'auteur Dans Le Domaine De La Propriété Intellectuelle. Disponible sur : eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/ALL/?uri=CELEX%3A32006L0115 consulté le 28/01/2018

247- Directive Du Conseil,du 14 mai 1991 concernant la protection juridique des programmes d'ordinateur, disponible sur : eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32001L0029 consulté le 16/12/2017

248- **Directive 2001/29/CE du Parlement européen et du Conseil du 22 mai 2001 sur l'harmonisation de certains aspects du droit d'auteur et des droits voisins dans la société de l'information disponible sur :** http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32001L0029 **consulté le 13/12/2017**

249- droit (Le) de prêt en bibliothèque, disponible sur : www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/.../48463-le-droit-de-pret-en-bibliotheque.pdf consulté le 28/01/2018

250- DRM Library Education Tip Sheet_DEFINITIVE_7_11_12.pdf, An Informational Ressource From the digital content and libraries Working group of The American Libarary Association. Disponible sur : http://connect.ala.org/node/184037 consulté le 13/12/2017

251- Dujol, Lionel , Les bibliothèques numériques dans les nuages sont-elles compatibles avec les missions de lecture publique ? La veille apprivoisée #13,30 janvier 2012.https://labibapprivoisee.wordpress.com/2012/01/30/les-bibliotheques-numeriques-dans-les-nuages-sont-elles-compatibles-avec-les-missions-de-lecture-publique-la-veille-apprivoisee-13/ consulté le 18/12/2017

252- EBLIDA , disponible sur : http://www.eblida.org/about-eblida/history.html consulté le 28/01/2018

253- Edver,Peer Schuller,Phlipp ,Williams, Stephen, (2008) University system Ranking : Citizens and Sociéty in the age of the knowledge-Lisbon Council Policy Brife. Disponible sur :https://www.researchgate.net/.../242292610_University_Systems_Ranking_Citizens_consulté le 13/12/2017

254- Egypt - Creative Commons Wiki https://wiki.creativecommons.org/wiki/Egypt consulté le 13/01/2018

255- Eifl Celebrates Fair Use/Fair Dealing Week, Posted By Teresa Hackett, Copyright And Libraries Programme Manager, February 26, 2018, Disponible Sur :

Http://Www.Eifl.Net/Blogs/Eifl-Celebrates-Fair-Usefair-Dealing-Week, consulté le 01/03/2018.

256- Electronic Publishing,disponible sur : https://www.techopedia.com/definition/1265/electronic-publishing consulté le 25/12/2017

257- enjeux (Les) du droit d'auteur pour les bibliothèques https://www.ifla.org/FR/copyright-issues-for-libraries consulté le 19/01/2018

258- EU copyright Directive. Retreived at : January 2,2014 from : eur-lex.europa.eu/lexuriserv/ lexuriserv/.do?uri=CELEX:3200il0029:EN:HTML consulté le 14/12/2017

259- Eschenfelder,Kristin R. . Desai ،Anuj C, Downey,Greg، The Pre-Internet Downloading Controversy: The Evolution of Use Rights for Digital Intellectual and Cultural Works, (August 18, 2014). The Information Society 27: 69-91 (2011); Univ. of Wisconsin Legal Studies Research Paper No. 1277. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2482371 consulté le 22/01/2018

260- Expert **Personalized** Solutions. Disponible sur : https://www.ghplaw.com/our-people/kenneth-d-crews consulté le 18/01/2018

261- Fox,Edwaerd A Digital library, Available at : pubs.cs.uct.ac /00000016/01/handb.za/archive ook16.pdf. Date accessed: 06 jan. 2018

262- Françon ,André, La conférence diplomatique sur certaines questions de droit d'auteur et de droits voisins, R.I.D.A. 1997 n°172, pp.2-149.: http://w.w.w.ompi.org. Consulté le 10/12/2017

263- Ferullo, Donnal l. (2011,Winter) Managing copyright services at a university. Reference & user services Quarterly. Voll 51N°2. P.113. Retreived November 16.2013 from www.question.com/library/journal consulté le 13/01/2018

264- Gallet, Stéphanie Différence entre signatures électroniques et signatures numériques, juillet 2016, disponible sur : https://www.globalsign.fr/fr/blog/signatures-electroniques-vs-signatures-numeriques/ consulté le 12/12/2017

265- Gilbert Boss, L'université Et La Propriété Intellectuelle. Disponible sur : https://www.gboss.ca/pdf/Universite_propriete_intellectuelle.pdf

266- Guide du droit d'auteur. 3ème édition – 2017. Disponible sur : http://www.sup-numerique.gouv.fr/cid117483/guide-du-droit-d-auteur.html consulté le 25/12/2017

267- Gitton, Antoine, « La copie privée numérique : vers une licence d'édition privée »,LEGICOM 2001/2 (N° 25), p. 61-74.DOI 10.3917/legi.025.0061 consulté le 13/01/2018

268- Greco, Albert N, Wharton, Robert M. Should University Presses Adopt An Open Access [Electronic Publishing] Business Model For All Of Their Scholarly Books? Disponible sur: www.utsc.utoronto.ca/~elpub2008/GRECO%20&%20WHARTON. Consulté le 13/12/2017

البيبلوغرافيا:

269- Guenther Kim,Making Smart Licensing Decisions, disponible sur : http://www.infotoday.com/cilmag/jun00/guenther.htm consulté le 19/01/2018

270- Guidelines for Fair Dealing in an Electronic Environment, Joint Information Systems Committee and the Publishers Association First published 1998. Disponible sur :http://www.ukoln.ac.uk/services/elib/papers/pa/fair/ consulté le 20/12/2017

271- Hackett,Teresa EIFL Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries (French),The Eifl Handbook On Copyright And Related Issues For Libraries Is A Practical Guide To Topical Legal Questions Affecting The Information Work Of Libraries In The Digital Environment. Disponible sur : http://www.eifl.net/resources/eifl-handbook-copyright-and-related-issues-libraries-french consulté 18/12/2017

272- Handbook for faculty and academic administrators ,revised 2010a selection of policies and proceduresof the university of pennsylvania disponible sur : http://www.upenn.edu/computing/policy/aup.html consulté le 15/12/2017

273- Harter, Stephen P,.. Scholarly Communication and the Digital Library: Problems and Issues. **Journal of Digital Information**, [S.l.], v. 1, n. 1, jan. 2006. ISSN 1368-7506. Available at: <https://journals.tdl.org/jodi/index.php/jodi/article/view/4/4>. Date accessed: 06 jan. 2018.

274- Herrington,Verlene J. The Accademic Library : Cowpath or path to the future? Journal of library Innovation, 4(2) disponible sur :https://academicworks.cuny.edu/nc_pubs/18/ consulté 13/01/2018

275- History of Bonus Copyright Access : disponible sur http://en.bonuscopyright.se/pages/History_Of_Bonus_Copyright_Access consulté le 18/01/2018

276- Hollaar,Lee A. Legal protection of digital information, BNA Books on November 26, 2002. Disponible sur : http://digital-law-online.info/index.html

277- Horava,Tony, Copyright communication in Canadian academic libraries: a national survey / Les modes de communication concernant les droits d'auteur dans les bibliothèques universitaires canadiennes: uneenquête nationale, Canadian Journal of Information and Library Science, Vol.34, N°1, March/mars 2010 ,Published by University of Toronto Press For additional. Disponible sur : https://muse.jhu.edu/article/382174 consulté le 18/01/2018

278- Lancaster Fw, Electronic Publishing, disponible sur : https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/7612/librarytrendsv37i3f_opt.pdf?sequence=1 . consulté 25/12/2017

279- Linn,R.J(Jerry) Copyright and information services in the context of the national research and education Network. Alaivaible at : https://www.nitrd.gov/.../Copyright_and_Information_Services.pd. Date accessed: 06 jan. 2018

280- IFLA. Commission sur le copyright et les autres problèmes juridiques (CLM). http://www.cfifla.asso.fr/accueilifla/droitauteurcorps.htm consulté le 26/01/2018

البيبلوغرافيا:

281- **IFLA Licensing Principles (2001), disponible sur :** https://www.ifla.org/publications/ifla-licensing-principles-2001 consulté **le 13/01/2018**

282- International DOI Foundation , Last updated: October 17, 2015 disponible sur : https://www.doi.org/doi_handbook/1_Introduction.html consulté le 29/01/2018

283- ISRC (International Standard Recording Code) is the globally recognized standard numbering system for audio and music video recordings. It comprises a 12-digit alphanumeric code and functions as a universal identification number for each sound recording)
http://www.isrc.net/general-faq.html?keyword=%2Bisrc&matchtype=b&position=1t1&gclid= consulté le 13/12/2017

284- Jamaican Copyright Licensing Agency .disponible sur : http://www.jamcopy.com/index.php/about-us consulté 19/01/2018

285- Lehman,Bruce, A Intellectual Property and the National Information Infrastructure,A Preliminary Draft of the Report of the Working Group on Intellectual Property Rights, disponible sur : http://cool.conservation-us.org/bytopic/intprop/ipwg

286- Licensing models, disponible sur : www.licensingmodels.com/ consulté 13/01/2018

287- Lahary,. Dominique. « Les bibliothèques et la loi Dadvsi ». *Bulletin des bibliothèques de France (BBF)*, 2006, n° 5, p. 18-25. Disponible en ligne : <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2006-05-0018-003> consulté le 18/01/2018

288- Limitations on exclusive rights: Fair use. c i r c u l a r 9 2 Copyright Law of the United States and Related Laws Contained in Tıtle 17 of the United States Code december 2016. alaivable at : https://www.copyright.gov/title17/title17.pdf consulté le 13/01/2018

289- Loi n°98-536 du 1 juillet 1998 - art. 1 JORF 2 juillet 1998, disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr/affichCode.do;jsessionid consulté le 03/12/2017

290- loi (Une) -cadre anglaise pour la gestion des oeuvres orphelines, disponible sur : http://www.ipnews.be/royaume-uni-une-loi-cadre-a-propos-des-oeuvres-orphelines-et-des-licences-collectives/ Consulté le 13/12/2017

291- Mansfield, Edwin "Intellectual property protection, foreign direct investment and technology transfer", *World Bank Discussion Paper*, No. 19 (1994) (Washington, DC: World Bank and International Finance Corporation). Disponible sur : http://documents.worldbank.org/curated/en/888591468739296453/Intellectual-property-protection-foreign-direct-investment-and-technology-transfer consulté le 12/01/2018

292- Mansfield, Edwin, 67, Scholar Of Economics and Technology, New York Times, NOV. 21, 1997, disponible sur : http://www.nytimes.com/1997/11/21/business/edwin-mansfield-67-scholar-of-economics-and-technology.html consulté le 12/01/2018

البيبلوغرافيا:

293- Member States, disponible sur : http://www.wipo.int/members/en/ consulté le 13/01/2018

294- Moullot,Pauline, Ces hommes politiques accusés de plagiat, 25.07.2012, disponible sur : http://www.slate.fr/lien/59825/hommes-politiques-accuses-plagiat consulté le 12/01/2018

295- Methodology of Webmetrics disponible sur : http://webometrics.info/en consulté le 24/12/2017

296- **Mooc Et Droit D'auteur.disponible sur :** http://www.sup-numerique.gouv.fr/cid93865/guide-mooc-et-droit-d-auteur.html consulté le 26/12/2017

297- Mullins,James, L.Frankn Allen,R. And Jon Hufford R. top ten assumptions for the future of academic libararies and librarians: A report from the ACRL research committee. C&RL News, Vol 68, N°4 (April) disponible sur : http://www.ala.org/acrl/issues/value/tenassumptionshttp consulté le 13/01/2018

298- Neouze,Valerie, La Numérisation dans les Bibliothèques de l'Enseignement Supérieur en France, LIBER QUARTERLY, ISSN 1435-5205, disponible sur : https://www.liberquarterly.eu/articles/10.18352/lq.7701/galley/7737/download/ consulté le 20/01/2018

299- Networked Digital Library of Theses and Dissertations (NDLTD) . disponible sur : http://www.ndltd.org/about: consulté le 13/12/2017.

300- OMPI, La gestion collective en matière de reprographie. Disponible sur : http://www.wipo.int/publications/fr/details.jsp?id=137 consulté le 20/01/2018

301- Open access scholary information source book disponible sur : http://www.openoasis.org/index.php?option=com_xmap&Itemid=306 consulté le 25/12/2017

302- Organismes (Les) De Gestion Collective, disponible sur : https://www.senat.fr/lc/lc30/lc301.html consulté le 13/12/2017

303- Proposition de Traité Sur les Limitations et les Exceptions pour les Bibliothèques et les Archives, disponible sur : www.ifla.org/files/assets/hq/topics/exceptions-limitations/tlib_v4.3_050712-version_francaise.pdf consulté le 19/01/2018

304- Portail de veille stratégique et technologique disponible sur : http://www.dgrsdt.dz/portail_pvst/indice_inno_2016.php consulté le 28/12/2017

305- Project Gutenberg disponible sur :http://www.gutenberg.org/wiki/Gutenberg:About consulté le 13/01/2018

306- Protection juridique des services à accès conditionnel et des services d'accès conditionnel, disponible sur : http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM:l26050 consulté le 13/12/2017

307- Ranking Web of Universities. July New Edition 2017. disponible sur http://www.webometrics.info/en consulté 12/12/2017

308- Reitz, Joan M ***ODLIS***. Online ***Dictionary*** for Library and Information Science. by Joan M. Reitz, disponible sur : www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_A.aspx ou sur: vlado.fmf.uni-lj.si/pub/networks/data/dic/odlis/odlis.pdf .consulté le 25/12/2017

البيبلوغرافيا:

309- RENOUARD,Augustin-Charles, *Traité des droits d'auteurs dans la littérature les sciences et les Beaux-arts*,Tome II, Paris : Jules Renouard et cie libraires, 1838, p. 42 disponible sur : https://books.google.dz/books?id=qiZTAAAAcAAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false, consulté le 12/12/2018

310- Request for Comments: 4949, Internet Security Glossary, Version 2, August 2007, disponible sur : https://tools.ietf.org/html/rfc4949 consulté le 13/12/2017

311- Section 1201 (2), du Digital Millennium Copyright Act de 1998 disponible sur : https://www.copyright.gov/legislation/dmca.pdf consulté le 15/12/2017

312- Section 296ZB (1) des Copyright and Related Rights Regulations de 2003 disponible sur : www.legislation.gov.uk/uksi/2003/2498/made consulté le 15/12/2017

313- Société Française des Auteurs et de l'Ecrit(SOFIA). disponible sur : http://www.la-sofia.org/sofia/Adherents/index.jsp?lang=fr consulté le 28/01/2018

314- Tharani, Karim,collection digitization framework : A service oriented Approach ti digitization in Accademic Libraries. Partnership Canadian Journal for LIS. Vol (7) n°.(2). (2012) disponible sur : https://journal.lib.uoguelph.ca/index.php/perj/article/view/.../2627 consulté le 13/01/2018

315- Treaty Proposal on Copyright Limitations and Exceptions for Libraries and Archives disponible sur : https://www.ifla.org/node/5856 consulté le 03/12/2018

316- UNESCO. Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle : vision et actions et Cadre d'action prioritaire pour le changement et le développement de l'enseignement supérieur (Paris, 1998) http://www.unesco.org/education/information/standards/french/intergouv.htm consulté le 15/01/2017

317- Vaneseveren,Sara, Marché Unique Du Numérique : Une Nouvelle Page Pour Le Droit D'auteur ? 22 Mars 2016. Disponible sur : https://www.taurillon.org/marche-unique-du-numerique-une-nouvelle-page-pour-le-droit-d-auteur consulté le 17/12/2017

318- Vanzieleghem, **Éric** , « Le Combat du droit d'auteur, anthologie historique, suivie d'un entretien avec Alain Berenboom, textes réunis par Jan Baetens, Paris, Les impressions nouvelles, 2014. ISBN 9782906131323 », *Recherches sur Diderot et sur l'Encyclopédie* [En ligne], 50 | 2015, mis en ligne le 29 novembre 2015, consulté le 10/01/2018. URL : http://journals.openedition.org/rde/5274

319- What It Means for Technology Commercialization. disponible sur : http://www.innovation.pitt.edu/resource/bayh-dole-act-at-a-glance/consulté le 13/12/2017

320- What we do, disponible sur : http://www.eifl.net/page/what-we-do, consulté le 22/03/2018.

321- What does royalty-free mean? Is Shutterstock content free? disponible sur https://www.shutterstock.com/support/article/What-s-free-and-what-s-royalty-free consulté le 14/12/2017

البيبلوغرافيا:

322- Yee, Sandra G. (2004, 14July) Re-creating the accademic Library : the changed Organization. MLA forum. 111 (2), http://www.malforum.org/vomume111/issue2/conlf1.html consulté le 13/01/2018

323- Zabel,Diane Trends in Reference and Public Services Librarianshipand the Role of RUSA: Part One. Source: Reference & User Services Quarterly, Vol. 45, No. 1 (Fall 2005), pp. 7-10,Published by: American Library Association
Stable URL: http://www.jstor.org/stable/20864435 consulté le 13/01/2018

الملاحق

الملحق رقم 1 **قائمة تشريعات الملكية الفكرية في حقل التقنية لعدد من دول العالم**[528]

سنة الأساس	الدولة	التشريعات وتاريخ سنها وإعادة سنها وتعديلاتها
1972	الفلبين Philippine	المرسوم الرئاسي رقم 49 تاريخ 1972/11/14. The Presidential Decree No. 49 of 14 November 1972.
1980	الولايات المتحدة الأمريكية U S A	1-قانون حق المؤلف لبرامج الحاسوب لسنة 1980 المعدل لقانون حق المؤلف لسنة 1974 .(حماية البرمجيات) 1- The Computer Software Copyright Act 1980 amending the Copyright Act 1974 (17 U.S.C. §§ 101, 117 2- قانون القرصنة والتقليد المعدل لعام 1982 . و قانون حق المؤلف المعدل لسنة 1980 . (حماية قواعد المعلومات) The Piracy and Counterfeiting Amendment Act of 24 May 1982 (17 U.S.C. § 506) and the Copyright Act as amended 1980 (17 U.S.C. §§ 502 3- قانون حماية شرائح اشباه الموصلات لعام 1984. The Semiconductor Chip Protection Act of 8 November 1984.
1981	إيطاليا Italy	القانون رقم 406 تاريخ 1981/7/29.المتعلق بالاجراءات العاجلة ضد النسخ غير المشروع واعادة الإنتاج (برمجيات وقواعد البيانات) Law No. 406 of 29 July 1981 Concerning Urgent Measures Against the Unlawful Copying, Reproduction. 2- النصوص المتعلقة بحماية تصميم اشباه الموصلات لسنة 1987 . the Provisions Protecting Semiconductor Product Design of 1987;

[528] المصدر: أحمد عبد الله المصطفى، **حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الإنترنت، العدد 21، ديسمبر 2009.**
متوفر على: http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view تم الاطلاع عليه في 2018/01/21.

1982	السويد Sweden	1-القانون رقم 284 لسنة 1982 – قواعد معلومات . Law No. 284 of 19 May 1982 2- قانون حماية تصاميم دوائر اشباه الموصلات رقم 1425لسنة 1986 The Act on the Protection of the Layout-Design of the Circuitry in Semiconductor Products, Law No. 1425 of 18 December 1986 3- قانون حق المؤلف المعدل لسنة 1989 – برمجيات the Copyright Amendment Act of 1989 1 July 1989
	بريطانيا United Kingdom	1- القانون المعدل لقانون حق المؤلف للأعوام 82 و83 و88 – قواعد المعلومات . The Copyright Act 1956 (Amendment) Act 1982 of 13 June 1982, the Copyright Amendment Act 1983, and the Copyright, Designs and Patents Act 1988 (which by Section 107 extends liability to a person who "knows or had reason to believe that the article in question is an infringing copy of a copyright work" 2- قانون حق المؤلف على البرمجيات المعدل لسنة 1986. The Copyright (Computer Software) Amendment Act 1986; 3- نظام حماية انتاج اشباه الموصلات لسنة 1984 . The Semiconductor Product – Protection of Topography – Regulations 1987.
1983	هنجاريا Hungary	مرسوم وزارة الثقافة رقم 15 لسنة 1983 –البرمجيات Decree No. 15 of the Minister of Culture of 12 July 1983;
1984	استراليا Australia	القانون المعدل لقانون حق المؤلف لسنة 1984 المتعلق بالمعلوماتية –البرمجيات . The Copyright Amendment Act 1984 on Informatics
	الهند	القانون المعدل لقانون حق المؤلف لسنة 1984 –برمجيات .

	India	The Copyright Amendment Act No. XIX of 1984
	المكسيك Mexico	القانون المعدل لقانون حق المؤلف رقم 114 لسنة 1984 – البرمجيات . The Copyright Amendment Act No. 114 of 8 October 1984;
	فنلندا Finland	1- قوانين حق المؤلف المعدلة لقانون الأعمال الأدبية والفنية لسنة 1984 ذوات الأرقام 34 لعام 91 و 418 لعام 93 و 446 لعام 1995 البرمجيات و قواعد المعلومات . The Copyright Amendment Acts No. 34/1991 of 11 January 1991, No. 418/1993 of 7 May 1993 and No. 446/1995 of 24 March 1995 the Act Amending the Act Relating to Copyright in Literary and Artistic Works (Law No. 442) of 8 June 1984. 2- قانون حماية طوبوغرافية اشباه الموصلات رقم 32 لسنة 91 The Act on the Protection of Semiconductor Topographies No. 32/1991 of 11 January 1991.
1985	تشيلي Chile	قانون الملكية الفكرية لعام 85 – برمجيات . The Law on Intellectual Property of 7 October 1985
	ألمانيا Germany	1- القانون المعدل لقانون حق المؤلف لعام 85 والمعدل مرة اخرى عام 93 – برمجيات . The Copyright Amendment Act of 24 June 1985 and further amendments in Second Act to Amend the Copyright Act of 9 June 1993 2-قانون حماية طوبوغرافية الشرائح الإلكترونية لأشباه الموصلات لعام 87 المعدل عام 90 . The Act on the Protection of Topographies of Micro-Electronic Semiconductor Products of 22 October 1987 as amended 1990 3- المادة السابعة من قانون خدمات المعلومات والاتصالات لعام 1997.

		Article 7 Information and Communication Services Act of 22 July 1997 .
	فرنسا France	1- القانون رقم 660 لعام 1985 – برمجيات . Law No. 85660 of 3 July 1985 2- قانون حماية طوبوغرافية منتجات اشباه الموصلات رقم 890 لسنة 1987 . The Act on the Protection of the Topographies of Semiconductor Products, Law No. 87 890 of 4 November 1987.
	اليابان Japan	1- قانون المعدل لقانون حق المؤلف لعام 1985 . The Copyright Amendment Act of 7 June 1985 2- قانون الدوائر المتكاملة واشباه الموصلات لعام 1985 . The Act Concerning the Circuit Layout of a Semiconductor Integrated Circuit of 31 May 1985.
	تايوان China\ Taiwan	قانون حق المؤلف لعام 1985 . The Copyright Law of 1985
1987	البرازيل Brazil	القانون رقم 646 لسنة 1987 . Law No. 7.646 of 18 December 1987.
	كندا Canada	1- القسم 42 من قانون حق المؤلف المعدل لسنة 1987- قواعد معلومات . Section 42 Copyright Act as amended in 1987 2- قانون حق المؤلف المعدل لعام 1988- برمجيات The Copyright Amendment Act 1988 قانون دوائر الطوبوغرافية المتكاملة لعام 1990 . The Integrated Circuit Topography Act (S.C. 1990.

	إسبانيا Spain	1- قانون رقم 22 لسنة 87 المتعلق بالملكية الفكرية وفق اخر تعديل لعام 1996 . Law No. 22/1987 on Intellectual Property of 11 November 1987, latest version passed by R.D. 1/1996 on 12 April 1996 2- قانون الحماية القانونية لطوبوغرافية اشباه الموصلات لعام 1988 . Law on the Legal Protection of the Topographies of Semiconductor Products of 3 May 1988; 3- المادة 270 من القانون الجنائي لعام 1995 . Articles 270 et seq. Criminal Code 1995.
	هولندا Netherlands	1- قانون 1987 لحماية الطوبغرافيا الاصلية لمنتجات اشباه الموصلات . The Act of 28 October 1987 on the Protection of Original Topographies of Semiconductor Products 2- قانون حق المؤلف لعام 1994 – برمجيات وقواعد معلومات Copyright Act of 7 July 1994.
	الدنمارك Denmark	1- قانون حماية انتاج اشباه الموصلات رقم 778 لسنة 1987 . The Act on the Protection of Semiconductor Products, Law No. 778 of 9 December 1987 2- القانون رقم 153 لسنة 1988 . Law No. 153 of 14 January 1988
	النمسا Austria	1- قانون حماية اشباه الموصلات رقم 372 لسنة 1988. The Semiconductor Protection Act (1988/372). 2- قانون حق المؤلف رقم 93 لسنة 1993 المعدل رقم 151 لسنة 1996 . (برمجيات وقواعد معلومات) 1993/93) as amended in (Copyright Amendment Act 1993

		.1996/151
1990	النرويج Norway	قانون حق المؤلف المعدل لعام 1990 . The Copyright Amendment Act of 15 June 1990.
1992	الأردن Jordan	القانون رقم 22 بسنة 1992 قانون حماية حق المؤلف المعدل بالقانون 14 لسنة 1998 و29 لسنة 1999 .ويشمل حماية البرمجيات وقواعد البيانات. قانون حماية التصاميم للدوائر المتكاملة رقم 10 لسنة 2000
	الإمارات العربية المتحدة U.A.E.	القانون الاتحادي رقم 40 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ويتضمن حماية برامج الحاسوب. القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2006 ولائحته التنفيذية تتضمن مكافحة جرائم المعلومات.
1993	البحرين	القانون رقم 10 لسنة 1993 – برامج الحاسوب محل حماية
1994	مصر Egypt	قانون 29 لسنة 1994 المعدل لقانون 1954 وتضمن حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات .
	تونس Tunisian	القانون 36 لسنة 1994 .
1995	قطر Qatar	قانون 25 لسنة 1995 – حماية برامج الحاسوب
1995	لوكسمبورغ Luxembourg	قانون 1995 المعدل لقانون حق المؤلف لعام 1972 . The Act of 24 April 1995 amending the Copyright Act of 29 March 1972;
1996	عمان Oman	قانون 47 لسنة 1996

1997	الجزائر Algeria	قانون 10 لسنة 1997
1999	لبنان Lebanon	قانون 75 لسنة 1999 (برامج وقواعد بيانات)
	الكويت Kuwait	المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1999 ، البرامج وقواعد البيانات

الملحق 2: المؤشر العام للتجارة المرتبط بتقليد الاقتصاديات والقرصنة[529]

[529] Source : OECD (2008) disponible sur : www.oecd.org/dataoecd/57/27/44088872.pdf

الملحق رقم 2

Rapport d'activité 2011 de l'onda Disponible sur

http://www.onda.dz/Rapport-2011.asp

1.Produits :

1.1 Les produits globaux:

Les produits réalisés au titre de l'exercice 2011 s'élèvent à **1.546.944 KDA** qui se répartissent en :

- **1.510.164 KDA** de produits de la perception des droits au niveau national soit **98%** du produit global
- **36.780 KDA** de produits divers soit **2%** du produit global dont
  - 36.161 KDA en produits financiers et
  - 619 KDA de perceptions en provenance de l'étranger

Cette ventilation respecte la même tendance observée lors des exercices précédents.
En termes d'évolution, les produits globaux ont connu une croissance de 22% due toujours à une évolution de la copie privée de 28% alors que les perceptions au titre des droits d'auteur n'ont progressé que de 8% et les droits voisins de 2% .voir détail

1.2 Les produits de la perception des droits :

La structure des perceptions montre encore une fois la prédominance de la copie privée qui contribue à hauteur de 70% au volume des recettes suivi des perceptions au titre des droits d'auteur (26%) et des droits voisins (4%).
Pour la rubrique Droits d'auteur, il ressort, comme en 2010, une prépondérance des sonneries embarquées et téléphonie (13% du volume des perceptions globales et 49% de la rubrique Droits d'auteur), suivi de la communication au public (respectivement 10% et 37%) et la reproduction mécanique (avec 3% et 11%)
Pour la rubrique Droits voisins, les redevances sur médias continuent à totaliser 91% de la rubrique, les 9% restants étant réalisés auprès des autres usagers.
En terme d'évolution par rapport à 2010 et comme indiqué plus haut, les redevances droits d'auteur progressent de 8%, les droits voisins progressent de 2% et la copie privée de 28%.
La progression des redevances de droits d'auteur s'explique par la reprise des recettes sur les sonneries embarquées (+24%) alors que la communication au public stagne et les droits de reproduction mécanique continuent de chuter (-11%) .voir détail

2.Les charges : Les charges d'exploitation atteignent un montant de 255.700 KDA composées à 70% des frais de personnel (180.381KDA) qui renforcent ainsi leur part dans le volume des charges totales, à 14% des services (36.241KDA) et à 10% de la dotation aux amortissements (25.085 KDA)
Ainsi, le taux de frais de gestion (rapport charges sur produits) est de 16,52%
L'évolution des charges par rapport à 2010 (223.888 KDA) est de 9%, les frais de personnel et les amortissements affichant une hausse de 18% chacun..voir détail

3.Fonds à répartir : Le fonds à répartir brut (produits moins charges) est de 1.291.244 KDA.
La ventilation du fonds à répartir brut de manière extra comptable (ventilation des produits financiers sur le poids de chaque poste, de la copie privée selon les taux réglementaires et retenue du taux de frais de frais de gestion) sur les auteurs, les titulaires des droits voisins et le fonds d'aide à la création donne le résultat suivant :

Fonds brut auteurs : 607.526 KDA
Fonds brut droits voisins : 413.476 KDA
Fonds d'aide à la création : 270.241 KDA

Le fonds net (fonds brut moins retenue au profit du fonds social) revenant aux auteurs est de 546.773 KDA et celui des titulaires de droits voisins est de 392.802 KDA
Le fonds social auteurs bénéficie d'un montant de 60.752 KDA et celui des artistes de 20673 KDA
Les évolutions par rapport à 2010 sont, pour les fonds net auteur de 19% et droits voisins de 27%
Les fonds sociaux évoluent de 21% tandis que celui de l'aide à la création croît de 31%

4.Paiement des droits, aide à la création et action sociale : Les montants payés par la DFC au titre de ces 3 postes s'élève à :

- Répartitions et avances sur répartitions : 46.174 KDA dont 29.756 KDA au titre des droits voisins soit plus de 64%
- Aide à la création et contributions financières : 68.359 KDA
- Action sociale : 31.208 KDA

Il y'a lieu de noter le faible niveau de règlement des répartitions. Rapporté au fonds à répartir net auteur et titulaires de droits voisins de 2010 (exercice N-1 servant de référent), il représente 6%. Il se dégrade de 4 points par rapport à 2010
S'agissant des auteurs seuls, le niveau de règlement n'est que de 3%.
Quant à l'aide à la création ce niveau représente pour la même période de référence 33%.
L'action sociale connait, elle, une croissance importante en raison du paiement de rappels, de la revalorisation du SNMG en tant que base de référence et de la mise en œuvre de la pension de vieillesse

5.Fichiers des auteurs, titulaires de droits voisins, œuvres et prestations :

5.1 Auteurs : Le nombre total des auteurs est de 8.598 dont 50% sont des auteurs d'œuvres musicales, 23% des auteurs d'œuvres littéraires en émission et 9% d'auteurs d'œuvres dramatiques. Il est en évolution de 9% par rapport à 2010
Par statut, 83% sont des auteurs membres et 17% des adhérents au titre de la simple protection. Les auteurs membres perdent 3 points par rapport aux adhérents .

5.2 Œuvres : Le fichier des œuvres porte sur un total de 590.830 dont 242.071 œuvres déclarées soit 41% et 348.759 œuvres non déclarées soit 59% maintenant la même tendance que celle observée en 2010.
Les œuvres musicales dominent aussi bien le fichier des œuvres totales que celui des œuvres déclarées avec respectivement un poids de 90% et 86%.

5.3 Titulaires de droits voisins : Le nombre total des artistes et producteurs est de 1.352 dont 1.267 artistes (94%) et 85 producteurs (6%) en évolution de 22% par rapport à 2010. I l est à noter que le nombre de producteurs membres n'a guère évolué.
Là également prédominent les artistes lyriques avec 68% du total suivis de ceux de la dramatique avec 25%.

5.4 Prestations : Le fichier total porte sur 145.968 prestations dont 28% de prestations déclarées et 72% de prestations non déclarées. Le taux de prestations déclarées s'améliore de 3 points par rapport à 2010
Les prestations musicales dominent avec 95% du total des prestations

6.Contrôle du marché : Le contrôle du marché est apprécié au travers des mêmes que ceux utilisés en 2010 à savoir le nombre d'interventions sur le marché, le nombre de supports saisis et le montant des pénalités. Ainsi, le nombre d'interventions effectuées sur le marché s'élève à 1.566, en recul de 22% par rapport à 2010
Le nombre total de supports saisis est de 75.857 unités dont 99% l'ont été par les agents de l'ONDA et 1% par les services de police. Ce chiffre est en régression de 212% par rapport à 2010
Par type de supports, le Compact disc audio totalise 66% des saisies opérées suivi des vidéogrammes avec 33% et enfin la cassette audio 1%.

الملخص :

إن موضوع حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها حماية حقوق المؤلف حصرا؛ هو موضوع حيوي لأنه أصبح يفرض نفسه في الساحة القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا امتدادا لما بدأته الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث بدأ الفكر الإنساني يتجه إلى ضرورة حماية الابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي من خلال حماية الملكية الفكرية بصورة عامة، وهكذا تواصل التأكيد على ضرورة هذه الحماية الفكرية، وشيئا فشيئا تطورت الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، بداية بعصر المعلومات وعصر المعرفة، وعصر التكنولوجيات. وصارت المعلومات أموالا ترد عليها الحقوق، وتعقد بشأنها العقود، وأضحت هناك متاجر ومحال افتراضية على شبكة الانترنت، أي مواقع ورباطات تتسع يوما بعد يوم. وهكذا توهج الفكر الإنساني بابتكاراته وإبداعاته، ويزداد مع مرور الزمن؛ مما حتم على الرأي العام والمؤلفين، والمبدعين، وما قدمته أعمالهم وتوجهاتهم للمجتمعات إلزامية حماية الملكية الفكرية، وضروراتها في الدائرة الوطنية أو الدوائر الدولية في النظام العالمي.

الكلمات المفتاحية:

الملكية الفكرية، حق المؤلف، المكتبات الجامعية، الجامعات، التراخيص، الاستنساخ، المصنفات الرقمية، النشر الالكتروني، القرصنة، اتفاقية برن، الويبو، الاستخدام العادل، الأمن المعلوماتي، الجريمة الالكترونية.

Résumé :

La Protection de la propriété intellectuelle, en particulier la protection du droit d'auteur, est un sujet vital, car il s'est imposé dans la scène juridique, politique, économique et culturelle. On peut dire que c'est est une extension de la révolution industrielle, où la pensée humaine a commencé à se diriger vers la nécessité de protéger l'innovation et le progrès scientifique et la technologique grâce à la protection de la propriété intellectuelle en général, et ainsi continuer à mettre l'accent sur la nécessité d'une telle protection intellectuelle. Peu à peu les études, les recherches scientifiques, et les techniques ont évolué, dés le début de L'âge de l'information, de l'âge du savoir et l'âge des technologies. L'information est devenue un capital ayant des droits, et elle est devenue l'objet des contrats. Aussi, On assiste à l'ouverture des magasins virtuels et des magasins sur Internet, des sites qui s'étendent jour après jour. Ainsi, la lueur de la pensée humaine, et ses créativités et ses découvertes, s'élargissent avec le passage du temps. Ainsi l'opinion publique, les auteurs, les créateurs, doivent participer impérativement pour protéger la propriété intellectuelle non seulement à l'échelle nationale mais aussi au niveau du système mondial.

Les mots clés:

Propriété intellectuelle, droit d'auteur, bibliothèques universitaires, universités, licences, reproduction, œuvres numériques, publication électronique, piratage, Convention de Berne, OMPI, usage équitable, sécurité de l'information, cybercriminalité

ملخص

إن موضوع حماية الملكية الفكرية و على رأسها حقوق الملكية الفكرية حصرا؛ هو موضوع حيوي لأنه أصبح يفرض نفسه في الساحة القانونية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية. وهذا امتدادا لما بدأته الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث بدأ الفكر الإنساني يتجه إلى ضرورة حماية الابتكار و التقدم العلمي و التكنولوجي من خلال حماية الفكرية بصورة عامة، و هكذا تواصل التأكيد على ضرورة هذه الحماية الفكرية، وشيئا فشيئا تطورت الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، بداية بعصر المعلومات وعصر المعرفة، وعصر التكنولوجيات. و صارت المعلومات أموالا ترد عليها الحقوق و تعقد بشأنها العقود، وأضحت هناك متاجر ومحال افتراضية على شبكة الانترنت، أي مواقع و رباطات تتسع يوما بعد يوم. وهكذا توهج الفكر الإنساني بابتكاراته و إبداعاته، ويزداد مع مرور الزمن ؛ مما حتم على الرأي العام و المؤلفين، و المبدعين، و ما قدمته أعمالهم وتوجهاتهم للمجتمعات إلزامية حماية الملكية الفكرية، وضروراتها في الدائرة الوطنية أو الدوائر في النظام العالمي.

الكلمات المفتاحية:

الملكية الفكرية؛ حق المؤلف المكتبات الجامعية؛ الجامعات؛ الاستنساخ؛ المصنفات الرقمية؛ النشر الالكتروني؛ القرصنة؛ اتفاقية برن؛ الويبو؛ الأمن المعلوماتي؛ الجريمة الالكترونية.

نوقشت يوم 12 ديسمبر 2018